تنسيق وفهرسة
د/ الشويحي

الإغفال

وهو المسائلُ المصلَحَةُ من كتاب (معاني القرآن وإعرابه)
لأبي إسحاق الزَّجَّاج
(ت ٣١١ هـ)

تصنيف
العلاّمة أبي عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ
(ت ٣٧٧ هـ)

تحقيق وتعليق
الدكتور عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن - الظهران
قسم الدراسات الإسلامية والعربية

الجزء الثاني

المجمع الثقافي - أبو ظبي
٢٠٠٣ م - ١٤٢٣ هـ

www.dorat-ghawas.com

الإغفال

وهو المسائلُ المصلَحَةُ من كتاب (معاني القرآن وإعرابه)
لأبي إسحاق الزَّجَّاج
(ت ٣١١ هـ)

تصنيف

العلاَّمة أبي عليٍّ الحسن بن أحمد الفارسيِّ
(ت ٣٧٧ هـ)

تحقيق وتعليق

الدكتور عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن ـ الظهران
قسم الدراسات الإسلامية والعربية

الجزء الثاني

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الجزء الثَّاني[١]

من كتاب الإغفال

صَنْعَةُ أبي عليٍّ الفارسيٍّ (رحمه الله)

(١) هذا التقسيم من نسخة (ش) .

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

المسألة السَّابعة والعشرون

قال أبو إسحاقَ[1] في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِيْنَ آمَنُوا اسْتَعِيْنُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلاَةِ إِنَّ ا للهَ مَعَ الصَّابِرِيْنَ ﴾ [البقرة : ١٥٣] :

« مذهب سيبويه[2] أنَّ (الذين) في موضع رفعٍ صفةٌ لـ(أيُّها) ، ومذهبُ الأخفش أنَّ (الذين) صِلَةٌ لـ(أيّ) ، وموضعُ (الذين) رفعٌ بإضمار الذِّكْرِ العائد ، كأنَّه قال[3] : يا مَن هُم الذين . و(ها) لازمةٌ لـ (أيٍّ) عِوَضاً مِمَّا حُذِفَ منها للإضافة وزيادةً في التَّنبيه ، و(أيٌّ) في غير النِّداء لا يكون معها (ها)، ويُحذَفُ معها الذِّكْرُ نحو: اضرِبْ أيَّهُم أفضَلُ؛ أي: أيَّهُم هو أفضَلُ » .

وأَنْكَرَ[4] قولَ المازنيِّ في « يا أيُّها الرَّجُلُ » في هذا الفصل .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢٢٨/١ .

(٢) انظر الكتاب ٣٣٤/٣ .

(٣) في معاني الزجاج ٢٢٨/١ : « رفعٌ بإضمار الذكر العائد على أي كأنه على مذهب الأخفش بمنزلة قولك : يا من هم الذين » .

(٤) أي : الزجاج . قال في معاني القرآن وإعرابه ٢٢٨/١ : « وأجاز المازنيُّ أن تكون صفةُ (أيٍّ) نصباً، فأجاز : يا أيها الرجلَ أقبلْ . وهذه الإجازة غير معروفةٍ في كلام العرب ، ولم يجز أحدٌ من النّحويين هذا المذهب قبله ، ولا تابعه عليه أحدٌ بعده . فهذا مطروح مرذولٌ لمخالفته كلام العرب والقرآن وسائر الأخبار » .

وقال[١] قبلُ في قوله تعالى[٢] : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ﴾ :/ « يُجيزُ المازنيُّ في (يا أيُّهَا الرَّجُلُ) النَّصبَ في (الرَّجُل) . ولم يَقُلْ به أحدٌ من البصريين غيرُهُ ، وهو قياسٌ ؛ لأنَّ موضِعَ المنادَى المفرَدِ نَصْبٌ ، فحَمَلَ صفتَهُ على موضعه ، وهذا في غير (يا أيُّهَا الرَّجُل) جائزٌ عند جميع النَّحْويِّين نحو : يا زيدُ الظَّريفُ والظَّريفَ . والنَّحْويُّون غيرَهُ لا يقولون إلاَّ : يا أيُّهَا الرَّجُلُ ، والعرَبُ لغتُهَا في هذا الرَّفعُ ، لم يُرْوَ غيرُهُ عنها ، وإنَّما المنادَى في الحقيقة (الرَّجُل) ، ولكنَّ (أيّاً) وُصْلَةٌ إليه . وقال الأخفشُ: إنَّ (الرَّجُل) أن يكون صِلَةً لـ « أيٍّ » أقْيَسُ . وليس أحدٌ من البصريِّين يُتابعُهُ على هذا القول » .

[٦١/أ]

وقال[٣] في هذا الفصل في قول المازنيِّ: « إنَّهُ القياسُ » .

وحَكَى[٤] في قوله : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾[٥] قولَ[٦] المازنيِّ فقال : « هو غَلَطٌ منه » .

قال أبو عليٍّ :

[إعراب صفة (أي) في النداء]

اعلَمْ أنَّ إجازةَ النَّصْب في « الرَّجُلُ » من قولهم : « يا أيُّها الرَّجُلُ » ونحوِهِ ممتنعٌ غيرُ سائغٌ . والمجيزُ له لا يخلو من أحدِ أمرَين : إمَّا أن يكونَ أجَازَه سماعاً أو

(١) أي : الزجاج . انظر معاني القرآن وإعرابه ٩٨/١ .
(٢) سورة البقرة : آية : ٢١ .
(٣) أي الزجاج . انظر معاني القرآن وإعرابه ٩٨/١ .
(٤) معاني القرآن وإعرابه ٤٠٩/٣ .
(٥) سورة الحج : آية : ١ . وفي (ش) : « اعبدوا ربكم » وهو خطأ .
(٦) في (ص) : « قال » .

قياساً؛ فلا يجوزُ أن يكونَ أجازَهُ سماعاً ؛ إذ لم نَعْلَمْ أحداً حَكَى ذلك ولا رَوَاه ، ولو كان لذلك أصلٌ أو رَسْمٌ لجَاءَ في منظومٍ أو منثورٍ ؛ لكثرة ذلك في التّنزيل والشِّعر وغيرِ ذلك من فنون الكلام . ففي أنْ لم يَحْكِ ذلك حَاكٍ في نثرٍ ولا نَظْمٍ دليلٌ على أنّهُ لا أصلَ له ، ولا مجازَ لذلك فيه ، ولا كلامَ به .

فإن قال قائلٌ : فما أنكَرْتَ ـ وإن لم يجِئْ سماعاً ـ أنْ يكونَ قياساً ، كما ذهب إليه أبو إسحاقَ في بعض ما حكَيْتَ من كلامه ، وقد يجوزُ الشّيءُ في القياس وإن لم يأْتِ به سَماعٌ ،كما جاز في القياس تعليلُ العين من « اسْتَحْوَذَ »[1] وإن لم يأت به سماعٌ ، [2]ووجهُ القياسِ في النّصب في هذا: أنَّ الموصوفَ مفرَدٌ معرفةٌ ، والأسماءُ المفرَدَةُ المعرِفَةُ يجوز في صفاتها النّصبُ والرَّفعُ ، فلمَّا كان الموصوفُ هنا أيضاً مفرَداً معرِفَةً ، لزم جوازُالنّصبِ والرّفعِ في صفته ،كما جاز في صفات سائرِ المعرِفَةِ المفرَدَةِ ؟

قيلَ له : لا يجوز النّصبُ في هذا الاسم في القياس ، وإنْ جاز في غيره من صفات المفرَدَةِ المعرِفَةِ ؛ لأنَّ غيرَ هذا الاسمِ من صفاتِ المفرَدَة ليس منادًى ولا مقصوداً بالنِّداء ، وإنّما جاز الرَّفعُ فيها تشبيهاً بالمنادَى ، وليست إيَّاه في الحقيقة ، وجاز النّصبُ على الموضع . والدَّليلُ على أنَّ الرَّفعَ إنّما جاز فيها لِمَا قلناه من

---

(١) ما جاء على وزن (استحوذ) فهو معلولُ العين على الكثير الشائع مثل : (استعاد) و(استفاد) ، أما (استحوذ) فقد ترك قياس إعلالها من أجل السماع الوارد . انظر المسائل الحلبيات : ٢٢٦ ، والمسائل البغداديات : ٥١٦ ، والمسائل البصريات : ٣٧٥/١ ، وسر الصناعة ١٧٨/١ . وفي المنصف ٤٥/٣ قال ابن جني : « وحكي في بعض اللغات استحاذ » .

(٢) في (ش) أقحمت هنا عبارة : «وكما جاز نحوُ ذلك ووجه » .

تشبيهها بالمنادَى لا أنَّهُ في نفسها وحقيقتها منـاداة : أنَّـكَ إذا وصَفْتَـهُ بالمضـاف نصَبْتَهُ و لم تَرْفَعْهُ ، فلو لم يكن الرَّفعُ للشَّبَهِ[1] لَمَـا كنـتَ تنصـبُ المضـافَ ، ولا تُجيزُ غيرَ النَّصبِ فيه إذا كـان وصفـاً، لكـن لَمَّـا كـان الرَّفـعُ بالشَّبَه ، لم يجـز في المضاف إذا كان صفـةً لمفـرَدٍ إلاَّ النَّصـبُ ، كمـا لم يكـن في المشـبَّهِ بـه إذا كـان كذلك إلا النَّصبُ ، فلمَّا كان الرَّفعُ في صفةِ سائرِ الموصوفات سوى « أيٍّ » يجوز تشبيهاً بالمنادَى ، وكان في صفة « أيٍّ » سـببٌ هـو آكَـدُ مـن التَّشبيه ؛ وهـو أنَّ الصِّفةَ هي المنادَى في الحقيقة، و« أيٌّ » وُصْلَةٌ إليه ، وجب ألاَّ يجوزَ فيه إلاَّ الرَّفعُ ؛ لئلاَّ يكونَ بمنزلة ما هو مشـبَّهٌ بالمنـادَى وليـس بمنـادًى في الحقيقـة ؛ ولئـلاَّ يكـونَ السَّببُ الآكَدُ الأقوى بمنزلة السَّببِ الأضعفِ ، فلـو أُجيزَ النَّصبُ في هـذا لكـان عكسَ القياس والواجبِ ؛ لأنَّ التَّسويةَ بين المشبَّه والمشبَّه به ليس بقياسٍ ، وهم لم يفـعلوا ذلك . ألا ترى أنَّ صفةَ المنادَى المفـرَدِ المعرفةِ غيرَ « أيٍّ » لَمَّا كان مشبَّهاً بالمنادَى جاز فيه النَّصبُ مع الرَّفـع ؛ إذ ليـس هـو بمنـادًى في الحقيقـة، والمفـرَدُ / [٦١/ب] نفسُهُ لَمَّا كان منادًى[2] في الحقيقة لم يَجُزْ فيـه إلا الرَّفـعُ . فكمـا لم يُسَـوُّوا بـين المشبَّه والمشبَّه به في هذا الموضع،كذلك يَلزَمُ أن لا يُسَوُّوا بين المشبَّه والمشبَّه به في صفة « أيٍّ »[3] ، فلا يُجيزُوا فيه النَّصبَ كمـا أجـازوه في صفـة غـير « أيٍّ » ؛ إذ كان صفةً ؛ أي : مقصوداً بالنِّداء مُراداً به متوصَّلاً إلى ندائه بـ « أي » . فالقيـاسُ ما فَعَلَ من إلزامِ الرَّفعِ ، وخلافُ القياس مـا رَفَـضَ وتَـرَكَ مـن إجـازة النَّصـبِ .

---

(١) في (ص) : « الرفع إلا للشبه » .
(٢) في (ص) : « لما كان هنا أي : في الحقيقة » .
(٣) العبارة في (ص) : « لم يجز فيه إلا الرفع ليسووا بين المشبه والمشبه به في صفة أي ، فلا يجيزوا ...»

ولذلك في كلامهم نظائرُ عِدَّةٌ ، وأمثالٌ جَمَّةٌ كثيرةٌ ؛ أعني أنْ يجيءَ في شيءٍ أمران مع سببٍ أضعفَ ، ثمَّ يُوجَدُ سببٌ أقوى ، فلا يجوز معه إلاّ أحدُ أمرين دون الآخَرِ الذي كان يجوز مع السَّبب الأضعف . **فمن ذلك** :

إجازتُهُم تصحيحَ العين من (مَفْعُول) إذا كان ياءً وإعلالَها نحو: طعامٌ مَزيتٌ ومَزْيوتٌ ، فإذا قالوا : مَقُولٌ ومَقُودٌ ومَخُوفٌ لم يُجيزوا التَّصحيح ، ولا نَعْلَمُهُم أتمُّوا العينَ إذا كان واواً وإنْ كانوا أتمُّوهُ ياءً ، وكان في كلامهم مثلُ : « الغُؤُور »(١) و « النُّؤُور »(٢) و « القَوُول » ؛ لئلاَّ يكون الأثقلُ كالأخفِّ ، والآكَدُ كالأضْعَفِ .

ومن ذلك : أنهم يقولون في جمع (فَعُول) ونحوه : « رُسْلٍ » و « حُمْرٍ » بالتَّخفيف والتَّثقيل . فإذا قالوا : عَوَانٌ وعُوْنٌ ، ونَوَارٌ ونُوْرٌ ، لم يقولوه إلاّ بالتَّخفيف .

فإن قلتَ : قد حَكَى أبو زيدٍ(٣) في بعض نوادره : قَوْمٌ قُوُلٌ ، وذَكَرَ أنَّ الخليلَ أنشَدَه لعبد الرَّحمن بنِ حسَّان(٤):

---

(١) من قولهم : « غارت عينه غُؤوراً » . انظر الممتع ٤٦١/٢ .

(٢) النُّؤُورُ : النيلج ، وهو دخان الشحم يعالج به الوشم حتى يخضر . انظر الصحاح (نور) . وفي (ش): « النوروز » .

(٣) لم أقف عليه في النوادر ، وعنه في المنصف ٣٣٨/١ ، والصحاح (سوك) .

(٤) من المتقارب في ديوانه: ٤٨ يصف الخيل ، وقبله :

بِأحرَدَ مِثْلِ قَضِيْبِ الأَشَا ءِ مُسْتَأْنِسٍ تَيِّقٍ هَيْكَلِ

وانظر البيت في: المقتضب ١١٣/١ ، والمنصف ٣٣٨/١ ، وشرح المفصل ٨٤/١٠ ، والممتع ٤٦٧/٢ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ١٢٢ . والأحمُّ : الأسود ، والإسحل : شجرٌ تتخذ منه المساويك .

أَغَرُّ الثَّنَايَا أَحَمُّ اللِّثَا　　تِ تَمْنَحُهُ سُوكَ الإِسْحِلِ

فالضَّرورةُ والنَّادرُ مِمَّا لا حُكْمَ لهما ، ولا يُعتَرَضُ على الكثرة بهما .

ومن ذلك : قولُهم (في الإضافة إلى)[1] حَنِيفَةَ وجَدِيلَةَ: حَنَفيٌّ وجَدَليٌّ، لَمَّا كانوا يقولون في ثَقِيفٍ وقُرَيشٍ وهُذَيلٍ : هُذَليٌّ وقُرَشِيٌّ وثَقَفِيٌّ ، فيَحذِفُونَ لتغييرٍ واحدٍ، وهو إلحاقُ ياءَيِ الإضافة ، وَجَبَ أن يحذفوا لِتَغْييرَين، ويَلْزَمُوا ذلك ، وهما حذفُ التَّاءِ للتَّأنيث، وإلحاقُ حرفَي الإضافة .

ومن ذلك : قولُهم : « النَّزَوَان » و « الغَلَيَان » ، صَحَّحُوا اللاَّمَ[2] لَمَّا كان يَلزَمُهُم حَذْفُهَا في إعلالها ، فلمَّا صَحَّحُوا هذه اللاَّمَ لهذه العلَّةِ ، وكانت العينُ عندهم أبعَدَ من الإعلال لتصحيحها في مواضِعَ كثيرةٍ تَعتَلُّ فيه اللاَّمُ نحو قولهم : استَحْوَذَ[3]، كَرِهُوا أنْ يُعِلُّوهُ ؛ حيثُ التَّصحيحُ فيها أقوى من الموضع الذي صَحَّحُوا فيه نظيرَهُ من اللاَّمِ ؛ للعلَّةِ التي ذَكَرْنَا ، فصَحَّحُوا العينَ في « الجَوَلان » وبابِهِ ؛ لقُوَّتِهِ ، وإنْ لم يكُنْ فيه من العلَّة ما في اللاَّم .

ومن ذلك : أنَّهم يُجيزون قلب[4] الواو همزةً إذا وقعت أوَّلاً مضمومةً ، فإذا اجتمع واوان لم يكن إلاَّ القلبُ كـ « أُوَيصِل » و « تَوْرَاة » و « تَوْلَج »[5] ونحوِ ذلك ، وهذا بابٌ في كلامهم واسِعٌ ، وفَنٌّ مِن مذاهبهم سائِغٌ ، يُحافظون عليه ، ويتركون غيرَه إليه ، فإنِ استقصيناهُ طَالَ ، وفيما ذَكَرْنَا منه كفايةٌ للنَّاظِرِ المبتدِئِ،

(١) ساقطٌ من (ش) .
(٢) في (ص) : « العين » .
(٣) في (ص) : « أسيود » وبعدها كلمةٌ أخرى غير واضحة .
(٤) في النسختين: « في قلب » .
(٥) الأصل في هذه الكلمات : وُوَيصل ، وَوْراة ، وَوْلج . انظر سر الصناعة ١٤٦/١ ، ٨٠٠/٢ .

وتَذْكِرَةٌ للمتَصَفِّحِ الآنِسِ .

فلم يخرجوا في امتناعهم من إجازة النّصْبِ في صفةِ « أيٍّ » في النّداء عن حدِّ ما عليه مذاهِبُهُم ، وقَوَدُ أُصُولِهم ، بل أَجْرَوه عليها ، وأَتْبَعُوهُ إيَّاهَا ، وليس مثلَ « استَحْوَذَ » وبابِهِ ؛ لأنَّ « اسْتَحْوَذَ » وإنْ كان مطّرِداً في الاستعمال فنَادِرٌ على الأَشْبَاه ، وهذه الصِّفةُ مع اطّرادها في الاستعمال غيرُ خارِجَةٍ عن الأَشْبَاهِ والأمثال، (فإزالَتُهُ عمَّا عليه فَسَادٌ وخُرُوجٌ عن السَّمَاعِ والقِياسِ)[١] .

فإن قيلَ : ما الدَّليلُ على أنَّ « أيّاً » وُصلَةٌ إلى نداء ما بعدها من الصِّفة ، فيُعْلَمُ أنَّ المقصودَ بالنّداءِ هو الصِّفَةُ كما ذَكَرْتُمْ ، وأنّها من أجْلِ ذلك لم يَجُزْ فيها النّصْبُ ؟

قلنا : الدَّليل على ذلك لُزُومُ « ها » - وهو حرفُ تنبيهٍ[٢] - قبلَ « الرَّجُل » وثَبَاتُهَا، وامتناعُهُم من حَذْفِهَا، فصار إثباتُ ذلك كالإيْذَانِ باستئنافِ نداء العَلَمِ؛ لئلاّ يجوزُ الاقتصارُ على المنادَى قبلَهُ ، وإذا لم يَجُزْ ذلك فيه كما جاز في سائر المنادَيَاتِ ، ولَزِمَهُ ما يَلْزَمُ غيرَه ، عُلِمَ أنَّهُ أُتِيَ بها لتكونَ وُصْلَةً / إلى غيرها ، [٦٢/أ] ودَلَّ الأمران اللّذَان ذَكَرْنَاهُما مع لُزُومِهم ها ، وامتناعِهم من الاقتصار على المنادَى الأوَّل على ذلك ، وصارا أَمَارةً له ، ودَلالةً عليه .

وأيضاً فإنَّ الأسماءَ الْمُعَرَّفَةَ بالألف واللاّمِ التي هي أسماءُ الأجناس نَوْعٌ كثيرٌ من أنواع الأسماء ، ويُحتاجُ في النّداءِ إلى استعمالِهِ والعبارةِ عنه ، كما يُحتاجُ إلى

(١) مكان هذه الجملة بياضٌ في (ص) .

(٢) في (ص) : « تثنية » .

سائر ضُرُوبِ الأسماء فيه ، ولا سبيلَ إلى ندائها بأنفسِهَا ، وبغير أنْ يُتَوَصَّلَ إليها بغيرها ؛ لِمَكان حرفَي التّعريف فيها ، وحروفُ النّداءِ لا تجتَمِعُ معها ، فإذا لم يُمكِنْ ذلك فيها ، واحتِيجَ إلى ندائها والعبارةِ فيه عنها ، لم يمكن ذلك إلاّ بالتّوصُّلِ بغيرها إليها ، فتُوُصِّلَ إلى ندائها بهذا الاسم على الحدِّ الذي ذَكَرْناه من إلزامهم له الحرفَ الدَّالَّ عليه والمؤذِنَ به ، فدلَّ ذلك على أنَّه له خاصَّةً ، وفارَقَ به الذي يكونُ تارةً وُصلَةً وتارةً غيرَ وُصْلَةٍ ،كقولنا : هذا ، وتميَّزَ منه ، ودلَّ على أنَّهُ لذلك أُرِيدَ ، ومن أجله قُصِدَ واعتُرِضَ .

وهذا الذي ذَكَرْنَاهُ من أنَّهُ وُصْلَةٌ إلى النّداء مذهَبُ سيبويه . قال سيبويه[1]: « يَا أيُّهَا الرَّجُلُ ، (الرَّجُلُ) وَصْفٌ لقولكَ : (يا أيُّهَا) ، ولا يجوزُ أنْ تَسْكُتَ على (يا أيُّهَا) ؛ لأنَّهُم إنَّما جاءوا بـ (يا أيُّها) لِيَصِلُوا بذلك إلى نداءِ الذي فيه الألفُ واللاَّمُ ، فلذلك جِيءَ به » .

فإن قال قائلٌ : فهل مِن نظيرٍ لِمَا ذَكَرْتُمْ من جَعْلِهِم « أيّاً » وُصْلَةً إلى نداء شيءٍ لولا التّوصُّلُ به لم يَجُزْ نداؤُهُ ؟ وهل جاء شيءٌ مثلُ ذلك في كلامهم ؟

قيلَ له : نَعَم لذلك عدَّةُ أشباهٍ وأمثالٍ ، **فمِن ذلك** :

« الذي » قد تُوُصِّلَ به إلى صفةِ المعارف بالجُمَلِ .

ومن ذلك : الفاءُ في جواب الشَّرط ، تُوُصِّلَ به إلى الجزاء بالجملة التي تكونُ من الابتداء والخبر .

---

(١) الكتاب ٢/١٠٦ .

ومن ذلك : أيضاً « ذو » الموصوفُ بها ، المضافةُ إلى الأجناس ، ليس « ذو » الذي بمعنى الذي ، تُوُصِّلَ بها إلى الصِّفَةِ بالأسماء التي هي أجناسٌ غيرُ صفاتٍ . يدلُّ على أنَّ قولهم « ذو » لِمَا ذَكَرْنَاه صيغتُهَا ووَضْعُهَا أنَّهَا لا تُضَافُ إلى المضمَرِ، وإنَّمَا كان كذلك ؛ لأنَّ الغرضَ بها في كلامهم أنْ يُوصَفَ بها ما بعدها لتُعَرِّفَ الموصوفَ به ، وإنَّما يُضمَرُ بعد أن يُعَرَّفَ ، فإذا صِرْتَ إلى أن تُضمِرَ ، فقد استغنَيْتَ عنه .

ومن ذلك أيضاً : « أنْ » النَّاصبةُ للفعل، جُعِلَت وُصْلَةً إلى معرفة الحدَث المستقبَلِ أو الماضي لَمَّا كان قولُهُم: القيامُ والقُعودُ والضَّرْبُ والنَّومُ لا يَخُصُّ وقتاً دون وقتٍ ، ولذلك لم تَعْمَلْ في فعلِ الحال، ومِن ثَمَّ كان أحَد المواضع التي تُلْغي فيها « إذن » فعل الحال[1] .

فكلُّ هذه المواضعِ جُعِلَت لِيُتَوَصَّلَ بها إلى أشياءَ لولا التَّوَصُّلُ بها لم يُوصَلْ إليها، فكذلك سبيلُ « أيّ » مع صفته فيما ذَكَرْنَاه .

فإن قال قائل : إذا كان ما ذَكَرْتُمْ من إلزام حرفِ التَّنبيه قبلَ صفةِ « أيّ » وبعد « أيّ » كاستئناف النِّداء ، وكالدَّلالةِ على ألاَّ يجوزَ الاقتصارُ في النِّداء بالاسم الأوَّلِ ، فهلاَّ قُلتُم : إنَّ الاسمَ منادًى وليس بمرفوعٍ رَفْعاً صحيحاً ، كما أنَّ سائرَ الأسماء المنادَاةِ بحرف النِّداءِ ليست بمرفوعةٍ رَفْعاً صحيحاً،إنَّما هي مضمومةٌ ؟

قيل : هذا لا يصحُّ ، ولو جاز هذا وصَحَّ لَنُودِيَتْ هذه الأسماءُ بأنفُسِها ومن غير

---

(١) العبارة في (ش) : « أحد المواضع التي يُلْغَى فيها فعل الحال » .

أَنْ يُتَوَصَّلَ إلى ندائها بغيرها ، وكونُ حرفِ التَّعريفِ [فيها] ودخولُهُ عليها يمنع من إجازةِ ذلك فيها ، ومن أن تُنَادَى كما يُنادَى غيرُها من الأسماء التي لم يَدخُلْهَا حرفُ التَّعريف . وحرفُ التَّنبيهِ لم يَدخُلْ لِيَسْتَأْنفَ بها نداءً آخَرَ ، إنَّما دَخلَ لِيُؤْذِنَ أنَّ الاقتصارَ على نداء الأوَّلِ غيرُ جائزٍ ؛ إذ كان حرفُ التَّنبيه يقتضي[1] مُنَبَّهاً من أجله ، ولم يَجُزْ أنْ يكونَ المنبَّهُ به الأوَّلَ ؛ لأنَّ الأوَّلَ [لم] يتقدَّمْهُ حرفُ التَّنبيه، فإنْ لم يتقدَّمْهُ عُلِمَ أنَّ التَّنبيهَ لشيءٍ آخَرَ سواه ؛ إذ كان حُكْمُهُ في كلامهم أن يَلْحَقَ / أوَّلاً لا آخِراً .

[٦٢/ب]

ويدلُّ على أنَّه لهذا المعنى لَحِقَ لا لاستئناف نداءٍ أنَّهم لَمَّا أَلْحَقُوا حرفَ التَّنبيه تجنَّبُوا أنْ يكونَ من الحروفِ التي يُنادَى بعدَها ، ألا ترى أنَّ الحروفَ المختصَّةَ بالنِّداء هي: يا ، وأَيا ، وهَيَا ، وأَيْ ، والهمزة ، ووا في النُّدبة ، وليس « ها » منهنَّ، فألحَقُوا حرفاً يدلُّ على التَّنبيه فَقَطْ مجرَّداً من معنى النِّداء، ولم يَصلُحْ لهذا الموضع، ولم يَلِقْ به غيرُ ذلك ؛ إذ لو استُؤنِفَ نداءٌ لخَرَجَ إلى الفساد وإلى خلافِ الغرض الذي قُصِدَ ؛ إذ كان في ذلك ذِكْرُ الوُصْلَةِ ، واختزالُ المتوَصَّلِ إليه ، فكان يكون ذلك نظيرَ ذِكْرِ « الذي » وإلغاءِ صِلَتِهِ والوصفِ به ، وإطِّراحِ المضافِ إليه . وهذا الذي ذُكِرَ كُلُّهُ فاسدٌ .

وإذا ثَبَتَ بما قدَّمْنَا أنَّ « أيّاً » إنَّما هو وُصْلَةٌ إلى نداء ما فيه الألفُ واللاَّمُ ، امتنع هذا كُلُّهُ ، وعُلِمَ فسادُهُ .

ونظيرُ إدخالِ « ها » في هذا الموضع قولُهُم : « لا أَبَا لَكَ »[2] .

---

(١) سقطت كلمة « يقتضي » من (ش) ، وكلمة « منبهاً » من (ص) .

(٢) انظر الكتاب ٢٠٦/٢ ، ٢٧٨ ، وسر الصناعة ٣٣٢/١ .

فإن قال قائلٌ : فإذا كان « أيٌّ » وُصْلَةً كما ذَكَرْتُم ، فهلاَّ كان مثلَ قولكَ: « هذا » ، الذي يكونُ تارةً وُصْلَةً تَلْزَمُهُ (الصِّفَةُ على حدِّ ما تَلْزَمُ « أيّاً » في)[1] حالِ كونِهَا وُصْلَةً ، ويكونُ تارةً غيرَ وُصْلَةٍ ، فيكونُ كسائرِ الأسماءِ المناداةِ التي قد تُوصَفُ ولا تُوصَفُ ؟

قيلَ له : امتنع هذا في « أيٍّ » ؛ لأنَّهَا جُعِلَتْ عَلَماً لهذا المعنى ودَلالةً عليه ، وأُلْزِمَ من التَّنبيه ما امتنَعَ معه الاقتصارُ على نداء الاسم قبلَهُ ، ولم يلزَمْ قولَنا : « هذا » شيءٌ من ذلك ، فلا يَلزَمُ أن يكونَ ما خُصَّ بمعنًى ووُضِعَ لأمرٍ ، كالذي وُضِعَ له ولغيره[2] ، وهذا الذي فُعِلَ أَبْلَغُ وأَحْكَمُ مِمَّا سأَلْتَ عنه ؛ لأنَّهُ إذا وُضِعَ لمعنًى لَفْظٌ يَدُلُّ عليه ويخصُّهُ من غيره ، كان أَحْكَمَ وأَبْيَنَ من أن يشترِكَ به غيرُهُ ، فلا يتميَّزُ منه ، ولا يتخلَّصُ عنه . ألا ترى أنَّكَ إذا نادَيْتَ « هذا » على حدِّ ما تُنادي « أيّاً » ، ووَصَفْتَهُ على حدِّ ما تَصِفُهُ ، وجَعَلْتَهُ وُصْلَةً إلى نداءِ صِفَتِهِ كـ« أيّ » ، لم يتخلَّصْ من ندائِكَ إيَّاهُ على حدِّ نداءِ الأسماءِ التي لا تجعلُها وُصْلَةً إلى غيرها ، بل تُنادِيها لأنفُسِهَا في اللَّفظ وإنْ تَخَلَّصَ بالنِّيَّةِ والقَصْدِ ، فإذا نادَيْتَ بـ« أيّ » تخلَّصَ بالقصد واللَّفْظِ فأفصَحَ عن هذا بغايةِ الإفصاح ، وعلى ما لا يكونُ وراءه غايةٌ في البيان ، وعلى هذا يُلزِمُونَ المعانيَ ألفاظاً تختصُّ بها ولا تلتبسُ بغيرها ، وإن كانوا يتَّسِعُونَ فيستعملون فيها غيرَ المختصِّ بها ، كإلزامهم

---

(١) ما بين القوسين بياضٌ في (ص) .

(٢) في (ش) : « وضع لغيره » .

الاستفهامَ الألفَ ، والجزاءَ (إنْ) ونحوِ ذلك ، فأَخذوا[١] في هذا أيضاً إلى حدٍّ ما عليه مذاهبُهُم في باب الإبانة والإفصاح بالدَّلالة ، واستعمالِ غيرِ ذلك للاتّساعِ والكثرة .

فإن قيلَ : فهلاَّ عُكِسَ هذا الذي فُعِلَ ، فجُعِلَ قولُنا : « هذا » في موضع «أيٍّ» ، وأُلْزِمَ حرفُ التّنبيه لهذا المعنى بعد « هذا » دون « أيّ » ؟

قلنا : كان « أيٌّ » بذلك أَولى من قولنا: « هذا » وما أشبهه ؛ لأنَّ « هذا » أشبَهُ بالأسماء المستقلّةِ بأنفسِهَا ؛ ألا ترى أنّهَا وأخواتِهَا في الخبر تجري بلا صفةٍ كسائر الأسماء ، وإنّما تلزَمُهَا الصِّفاتُ عند الحاجة والالتباس ، و« أيٌّ » ليس كذلك ؛ ألا ترى أنّهَا لا تكون في الخبر إلاّ موصولةً ، فصار لُزُومُ الصِّفَةِ من أجل ذلك أجمَلَ، وكان ذلك فيه أسْوَغَ ، ألا ترى أنَّ « مَنْ » لَمَّا لم تُوصَل في بعض المواضع أُلْزِمَت الصِّفَةَ ، وكذلك « ما » في أكثر الأمر ، فكأنَّ « أيّ » بهذه الوُصْلَةِ[٢] أشبَهُ منها بـ « هذا » ونحوِهِ من المبهَمَةِ .

فإن قلتَ : فقد علِمْنَا بهذا أنَّ النّصْبَ وإجازَتَهُ في صفة هذا الاسم ممتنعٌ عندك ، وما يذهبُ إليه أبو عثمانَ وقاله أبو إسحاقَ / في بعض ما حَكَيْتَ [٦٣/أ] عنه[٣]: « إنّهُ قياسٌ » فاسدٌ ، فما قولُكَ فيما ذَهَبَ إليه أبو الحسنِ[٤] في قولهم : « يا أيُّهَا الرَّجُلُ » ، وما قاسَهُ أبو إسحاقَ على مذهبه في بعض ما أَثْبَتَّ من قوله،

---

(١) في (ص) : « فأجروا » .
(٢) في (ش) : « الموصولة » .
(٣) انظر ص : ٦ من هذا الجزء .
(٤) انظر إعراب القرآن للنحاس ١٩٧/١ .

وغيرِهِ مِمَّا لم تُثْبِتْهُ مِمَّا ذَكَرَهُ في كتابه ، أجائزٌ الصِّلَةُ فيه كما جـازت الصِّفَـةُ الـتي قَدَّمْتَ ذِكْرَهَا ، وهو قولُ سيبويه ، أم ممتنعٌ عندكَ ؟

فالقولُ عندي في ذلك: أنَّ « أيّاً » لا يجوزُ أن تكونَ في النِّـدَاءِ موصولـةً[١]، ولا يجوزُ إلاّ أنْ تكونَ موصوفةً على ما تقدَّمَ ذِكْرُنا له . والدَّليلُ على ذلك: أنَّهـا لا تخلو من أن تكونَ موصوفةً أو موصولةً ؛ (فلا يجـوزُ أن تكـونَ موصولـةً)[٢] ؛ لأنَّ الموصولاتِ على ضَرْبَين : اسمٌ وحرفٌ ، فالأسماءُ نحو: الذي ، ومَـنْ، ومـا، وأيّ ، والحروفُ نحو : أنْ الخفيفةِ النَّاصبةِ للفعل ، والشَّديدةِ العاملةِ في جميع هذه الأسماء ، و « ما » في قولهم : يُعجبُنِي مَا صَنَعْتَ ، ولم نجدْ[٣] في جميع هذه الأسماء الموصولةِ شيئاً يَلْزَمُهُ ضَرْبٌ واحدٌ من الصِّـلاَتِ لا يتعـدَّى بـه غـيرَهُ ، ولا يُوصَـلُ بسواه ، بل كلٌّ واحدٍ منهما يُوصَلُ بكلٍّ واحدٍ مـن الفعـل والفـاعل ، والظَّـرفِ الْمُقَامِ مُقَامَهُ ، والمبتدأِ والخـبر ، والشَّـرطِ والجـزاءِ ، فلـو كـانت « أيٌّ » في النِّـداء موصولةً لَوُصِلَتْ بكلٍّ واحدٍ من الأشياء الأربعـة الـتي ذَكَرْنَاهَـا ، ولم يُقْتَصَـرْ بـه على ضَـرْبٍ واحـدٍ منهـا دون سـائرِهَا ؛ لأنَّ ذلـك لم يُفْعَـلْ بشـيءٍ مـن الأسمـاء الموصولة في موضعٍ ، ولجاز أيضاً : « وأيُّها الرَّجُلُ »[٤]؛ لأنَّ خـبرَ المبتـدأ لا يجـوزُ أنْ يكونَ معرفةً بالألف واللاّمِ لا يُغَيَّرُ عنه ، فيَلْزَمُهُ إجـازةُ هـذه الأشـياءِ كلِّهـا ،

---

(١) انظر التعليقة على الكتاب ١/٣٤٠ .

(٢) ساقطٌ من (ش) .

(٣) في (ص) : « يجز » .

(٤) في (ص) : « يا أيها الرجل » ومثله في (ش) إلا أنها مضروب عليها بالقلم وكتب بعدها : « وأيها الرجل » .

وهي ممتنعةٌ جدّاً، وفي امتناعِهِ وامتناعِ العرب وجميعِ النَّحْوِيِّينَ من إجازةِ ذلك ما يدلُّ على فساد هذا القولِ وانكسارِهِ ، فإذا (فَسَدَ ذلك)[١]، فَسَدَ كلُّ قياسٍ عليه، وثَبَتَ أنّها موصوفةٌ ليست موصولةً .

وأيضاً فلو كانت موصولةً لجاز إظهارُ المبتدأ المحذوفِ من الصِّلَةِ ، فكان يجوزُ: يا أيُّهَا هو الرَّجُلُ ، ويا أيُّهَا هي المرأةُ ؛ لأنَّ كلَّ موضعٍ يُحذَفُ فيه هذا المبتدأُ من الصِّلَةِ ويُضْمَرُ ، يجوزُ إظهارُهُ ، بل الإظهارُ هو الوجهُ ، والإضمارُ مُسْتَقْبَحٌ قليلٌ، إنَّمَا يتّجهُ قليلاً إذا طالت الصِّلَةُ ، فيكونُ عِوَضاً من المحذوف ، كنحو ما حكاه الخليلُ من قول بعضهم[٢]: « مَا أَنَا بالذي قَائِلٌ لَكَ شيئاً » ولم تَطُل الصِّلَةُ هنا فيحَسُنَ الحذفُ ، ولم يُحذَفْ ذلك في موضعٍ إلاَّ والإظهارُ فيه جائزٌ ، فلو كان المبتدأُ هنا محذوفاً كما ذهب إليه مَن رأى أنَّ الاسمَ موصولاً لَلَزِمَ جوازُ إظهارِهِ، فهذا القولُ فاسدٌ من هذه الجهاتِ كما تراه .

وأيضاً فلو كانت موصولةً لجاز حذفُ « ها » من الكلام ، ولم يَلْزَمْ إثباتُهَا ؛ لأنَّ حرفَ التّنبيه كذلك إذا لم يرتبطْ به أمرٌ[٣] يدلُّ عليه ، وهو في قولِ مَنْ جَعَلَ « أيّاً » موصولةً ليس يلزَمُ ثَبَاتُها للمعنى الذي لَزِمَ ثباتُهُ في قولِ مَن قال : إنّها موصوفةٌ[٤]؛ لأنَّ الموصولةَ لا يُظَنُّ تعريتُهَا من صِلَتِهَا ، والموصوفُ قد لا تَلزَمُهُ الصِّفَةُ ، وقد يجوزُ أنْ يُقتَصَرَ على الاسم المُفرَدِ في النِّدَاءِ فلا يُوصَفُ ، فإذا

---

(١) ساقط من (ش) .
(٢) انظر الكتاب ٢/٤٠٤ .
(٣) في (ص) : « أثرٌ » .
(٤) في (ص) : « موصولة » .

خُولِفَ ذلك لم يُسْتَنْكَرْ أنْ يَلزَمَ الكلامَ ما يدلُّ على هذا الخلاف ، وما عليه مجازُ الأكثَرِ وشأنُهُ ، والموصولُ ليس يَعْرَى من الصِّلَةِ في حالٍ ، ولا يُحتاجُ معه إلى ما يُؤذِنُ بمجيء صِلَتِهِ ، ولا يجبُ إلزَامُ ذلك من أجلِه ،كما لَزِمَ في الصِّفَةِ ، ففي امتناعهم من حذف « ها »[1] في هذا الموضع وإلزامِهِم إيَّاه ، ما يدلُّ على بطلان الصِّلَةِ ويُوَضِّحُ أمرَ الصِّفَةِ .

فأمَّا ما ذَكَرَهُ أبو إسحاقَ[2] من أنَّ موضعَ « الذينَ آمَنُوا » رَفْعٌ صِفَةٌ لـ « أيُّهَا » ، فقد دَلَلْنَا على صحَّةِ ذلك .

وأمَّا ما ذَكَرَه من قول الأخفشِ (فقد دلَلْنَا على فساده .

وأمَّا قولُهُ في إثرِ حكايةِ قولِ الأخفشِ)[3]، وقياسُ هذه الدَّلالة وتخريجُها على قوله : « فـ (ها) لازمةٌ / لـ(أيٍّ) عِوَضٌ مِمَّا حُذِفَ منها للإضافة ، وزيادةٌ في التّنبيه » فهو اعتلالٌ لا أعْلَمُ الأخفشَ ذَكَرَهُ ، وقائلُ هذا القولِ ذاهبٌ عن مذهبِ سيبويه في ذلك ، وغيرُ مُصِيبٍ فيه . قال سيبويه في قولهم : « يا أيُّها الرَّجُلُ » ما كتبناه قبلُ[4]، وقال أيضاً[5] في « يا أيُّهَا الرَّجُلُ » : « جعلوا (ها) بمنزلة (يا)، وأكَّدُوا به التّنبيهَ ، فمِن ثَمَّ لم يَجُزْ لهم أنْ يَسْكُتُوا على (أيّ)، ولَزِمَهُ التّفسيرُ » . قوله : « ومِن ثَمَّ » ؛ أي : مِن حيثُ ألْزَمُوا (ها) فصار كاستئنافِ نداءٍ . [٦٣/ب]

---

(١) في (ص) : « ففي امتناعهم من (ما) في هذا الموضع » .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢٢٨/١ .

(٣) ساقط من (ش) .

(٤) راجع ما سبق في ص: (١٢) من هذا الجزء . وانظر الكتاب ١٠٦/٢ .

(٥) الكتاب ٢١٢/٢ ، وانظر أيضاً ١٠٦/٢ ، ١٨٨منه ، والتعليقة على الكتاب ٣٥١/١ .

وقال في موضعٍ آخرَ[١]: « وأمَّا الألفُ والهاءُ اللّتَانِ لَحِقَتَا (أيّاً) توكيداً ، فكأنَّكَ كرَّرْتَ (يا) مرَّتين إذا قلتَ : يا أيُّهَا ، وصار الاسمُ بينهما كما صار (هو) بين (ها) و(ذا) إذا قلتَ : هَاهوذا » .

ففي قوله هذا إشارةٌ إلى أنَّ المقصودَ بالنِّداء[٢] في هذا الكلام هو « الرَّجُلُ » ، كما أنَّ المقصودَ بالإشارة في قولهم : « هاهوذا »[٣] الاسمُ المبهَمُ دون المضمَرِ ، والمضمَرُ قد اعتَرَضَ بين حرف الإشارة والمشارِ إليه ،كما أنَّ المقصودَ بالنِّداء في المعنى من قولهم: « يا أيُّهَا الرَّجُلُ » هو « الرَّجُلُ » ، وإنْ كان النِّداءُ واقعاً في اللَّفظِ على « أيّ » ، وصار « ها » دلالةً على هذا المعنى ، وعلى أنَّ المنادَى الأوَّلَ لا يجوزُ الاقتصارُ عليه . وهذا قد تقدَّمَ ذِكْرُنَا له .

فأمَّا قولُهُ[٤]: « ها لازمةٌ لـ(أيّ) عِوَضٌ مِمَّا حُذِفَ منها للإضافة » فالدَّخَلُ[٥] عليه عندي أنَّ « أيّاً » لا يَلزَمُ أنْ يُعَوَّضَ منها لحذفِ الإضافة فيها؛ لأنَّهَا تدلُّ على الإضافة وإنْ حُذِفَ منها؛ لأنَّهَا لا تكونُ إلاَّ بَعضاً لِكُلٍّ ، فهي دالّةٌ على الإضافة، كما أنَّ « كُلاًّ » و « بَعْضاً » إذا حُذِفَ المضافُ إليه منهما لم يُعَوَّضَا ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما يدلُّ على الإضافة ، فكما لم يُعَوَّضَا ،كذلك لا يَلزَمُ أنْ يُعَوَّضَ « أيٌّ » ، بل لو عُوِّضَ « بعضٌ » و «كلٌّ » لكان جديراً ألاَّ يُعَوَّضَ

---

(١) الكتاب ٢/١٩٧ . وانظر تفسير الفارسي في التعليقة ١/٣٤٢ - ٣٤٣ .
(٢) في (ص) : « بالإشارة » .
(٣) انظر مجالس ثعلب ٢/٥٩٠ .
(٤) أي : الزجاج . انظر معاني القرآن وإعرابه ١/٢٢٨ .
(٥) الدَّخَلُ : ما داخل الإنسان من فسادٍ في عقل أو جسم ، والدَّخَلُ أيضاً : العيب والغش والفساد .

هذا منه لأمرَين :

أحدهما : أنَّ النِّداءَ موضعُ حَذْفٍ وتخفيفٍ ، ألا ترى أنَّ فيه التَّرخيمَ وحَذْفَ التاءاتِ ، وما أشبه ذلك .

والآخَرُ : أنَّ الإضافةَ قد حُذِفَت مِمَّا هو أمكنُ منه ، ولم يُعَوَّضْ لدلالة المضاف على الإضافة ، فإذا لم يُعَوَّضْ ما هو أمكنُ منه في الموضع الذي هو أولى بالعِوَضِ ،كذلك لا يُعَوَّضُ هذا في الموضع الذي لا تَلِيقُ به الزِّيادات للعوض . وأيضاً فإنَّ « آيّاً » قد حُذِفَت صِلَتُهَا في غير النِّداء ، ولم يُعَوَّضْ من صِلَتِهَا في شيءٍ، مع أنَّ الدَّلالةَ على الحذف من الصِّلَةِ فيه أنقَصُ من الدَّلالةِ على حذفِ المضاف إليه منها ؛ لأنَّهَا يُعْلَمُ منها أنَّ معناها الإضافةُ كيف كانت ، موصولةً أو غيرَ موصولة ، (وليست الدَّلالةُ والعِلْمُ بكونها موصولةً)[1] كالعلم بأنَّها أبداً مقتضيةٌ للإضافةَ ، فإذا لم يُعَوَّض من حذف صِلَتِهَا شيءٌ ،كان ألاَّ يُعَوَّضَ من حَذْفِ إضافتها في النِّداءِ أَولى .

فإن قال قائلٌ : فـ« إذ » ليس بمتمَكِّن ، وقد عُوِّضَ من إضافتها لَمَّا حُذِفَ منها في نحو: يَومَئِذٍ وحِينَئِذٍ ، فما تُنكرُ أنْ يُعَوَّضَ « أيٌّ » في النِّداء إذا حُذِفَت صِلَتُهَا ، وإنْ لم يُعَوَّضْ من « بعضٍ » و « كلٌّ » ؟

قيلَ له : « أيٌّ » أشْبَهُ بـ« بعضٍ » و « كلٌّ » في اللّفظ والمعنى، فحملُهُ عليهما أَولى من حمله على « إذ » ، على أنَّه لا يَلزَمُ إذا عُوِّضَ « إذ » أنْ يُعَوَّضَ « أيّ » ؛

---

(١) ساقطٌ من (ص) .

لِمَا ذَكَرْنَا من دلالتها على المضاف بنفسِهَا ولَفْظِهَا ؛ ولأنَّهَا في موضع حَذْفٍ ، وليست « إذ » كذلك ؛ ألا ترى أنَّهَا لا تدلُّ على إضافةٍ ،كما تدلُّ « أيٌّ » عليه ، وإنَّما تدلُّ على وقتٍ ماضٍ ، ولم تتَمَكَّنْ تَمَكُّنَ « أيٍّ » ؛ لأنَّهَا تتصرَّفُ في وجوه الإعراب ، و « إذ » إنَّما تمكَّنت في موضِعَين هذا أحدهما ، فكأنَّهُ كُرِهَ أن يُسْلَبَ ذلك ولا يُعَوَّضَ منه ، و « أيٌّ » أمكنُ منها وأشدُّ تَصَرُّفاً ، فلم يَلزَم العِوَضُ منها من حيثُ لَزِمَ في « إذ » .

وأيضاً فإنَّ « أيّاً » قد حُذِفَت إضافَتُهَا في الخبر ، وهو موضعٌ أَحْمَلُ لزيادةِ العِوَضِ من النِّداء، فلم تُعَوَّضْ منه، وذلك فيما حكاه سيبويهِ من رأي الخليل ويونسَ[١] أنَّهما يقولان في الخبر والصِّلَةِ : اضرِبْ / أيٌّ[٢] أَفْضَلُ، وحكى من [٦٤/أ] رأي نفْسِهِ وقولِ العربِ أيضاً : اضرِبْ أيّاً أَفْضَلُ[٣]، فحَذَفَ للإضافة والصِّلَةِ جميعاً « منه » ، ولم يُعَوَّضْ منهما شيءٌ ، ولا من أحدهما ، فإذا لم يُعَوَّضْ في الخبر مع حَذْفِ شيءٍ منه ، فألاَّ يُعَوَّضَ في النِّداء أولى وأجدَرُ .

وأيضاً فإنَّ « ها » لا يُعْلَمُ في الكلام إلاَّ للتَّنبيه ، وقد ذَكَرَ سيبويهِ المعنى الذي له احتيجَ إلى التَّنبيه في هذا الموضع وشَرَحْنَاه[٤] ، وهو واضحٌ .

فمَن قال : إنَّهُ عِوَضٌ مِمَّا حُذِفَ من إضافةٍ، كان مُدَّعِياً في « ها » ما لا يُعْرَفُ فيها ، وتارِكاً للمعروف المجمَعِ عليه إلى ما قامت الدَّلالةُ على فساده .

---

(١) انظر الكتاب ٢/٤٠١ .
(٢) في (ص) : « أيهم » .
(٣) انظر الكتاب ٢/٤٠١ .
(٤) انظر ص : ١٢ ، ١٩ من هذا الجزء ، وانظر الكتاب ٢/١٠٦ ، ٢/١٩٧ ، ٢١٢ .

وأمّا قولُهُ[١]: « وزيادةٌ في التّنبيه » فغيرُ سديدٍ أيضاً؛ وذلك أنَّ التّنبيهَ على هذا القول ليس بلاحِقٍ لـ « الرَّجُل »، كما أنّه في قول سيبويهِ لاحِقٌ لـ « الرَّجُل » ؛ وذلك أنّهُ لا يخلو على هذا القول من أن يكونَ لاحِقاً لـ « أيّ » أو لِمَا في الصِّلَةِ ، أو لا يَلْحَقُ واحداً منهما ، فلا يَسهُلُ ولا يَسُوغُ أن يَلْحَقَ الموصولَ ؛ لأنّهُ ليس بمدعوٍّ ، كما يَسُوغُ أنْ يَلحَقَ « الرَّجُلَ » على مذهب سيبويهِ ؛ لأنّه المقصودُ بالدُّعاء ، والمتَوَصَّلُ إليه بـ « أيٍّ » .

فإن قلتَ : هلاّ أجزْتَ أنْ يَلْحَقَ[٢] الاسمَ الذي في الصِّلَةِ ؛ لأنّه « أيٌّ » في المعنى ، كما لحق « الرَّجُلَ » على مذهب سيبويه ؛ إذ كان « أيّاً »[٣] في المعنى ؟

قيل : لا يَسُوغُ ذلك ؛ لأنّهُ إنّما لَحِقَ « آيّاً » في قول سيبويه من حيث كان مقصوداً بالنّداء ، لا من حيث كان « آيّاً » في المعنى ، (فلذلك لحقه ، وليس الاسمُ الذي في الصِّلَةِ على هذا القول الآخَرِ بمقصودٍ في النّداء في المعنى)[٤] فيلحَق به حرفُ التّنبيه ، كما لَحِقَ « الرَّجُل » ، إنّما المنادَى « أيٌّ » ، وما بعده صلةٌ له ، وليس بمقصودٍ في النّداء ولا بمُتَوَصَّلٍ بـ« أيٍّ » إليه، فلا يجوز إذاً أنْ يكونَ التّنبيهُ بقولنا : « ها » لاحقاً له ، كما كان لاحقاً له في قول سيبويه . (والتّنبيهُ إذا لم يجُزْ أن يكونَ لاحقاً للموصول كما كان لاحقاً في قول سيبويه)[٥] لـ« الرَّجُل » ، لم

(١) أي : الزجاج . انظر معاني القرآن وإعرابه ١/٢٢٨ .
(٢) أي : حرف التّنبيه .
(٣) في (ص) : « الهاء » .
(٤) ما بين القوسين ساقط من (ش) .
(٥) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

يَخْلُ من أحد أمرَين: إمَّا أن يكونَ لا مُنَبَّهَ تحته ، أو يكونَ راجعاً إلى « أيٍّ » وزيادةٍ فيه ، وكأنَّهُ إلى هذا أشارَ أبو إسحاقَ بقوله: « زيادةٌ في التنبيه » ، وهذا لا يَسْهُلُ ؛ لأنَّه لا يَلحَقُ الاسمَ تنبيهٌ وزيادةٌ في التَّنبيه ،كما لا يلحَقُهُ تنبيهان .

فإن قلتَ : ما ينكرُ أن تكونَ « ها » لازمةً للصِّلَةِ لأنَّـه خَبَرٌ ؛ فيكونُ المنبَّهَ الذي تحت حرفِ التَّنبيه ، وذلك لأنَّ التَّنبيهَ يلحَقُ نحوَ هذا من الأخبار ، وكنحو قولِهِ تعالى : ﴿ **هَـٰٓأَنتُمْ هَـٰٓؤُلَآءِ جَـٰدَلْتُمْ عَنْهُمْ** ﴾[1] و﴿ **هَـٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ** ﴾[2] ونحوِ هذا ؟

قلنا : هذا قولٌ لو قاله في هذا المكان لكان أقْرَبَ[3] إلى الصَّوابِ ممَّا ذَكَرَه من أنَّهُ عِوَضٌ من حذف المضاف ، وهو مع ذلك غيرُ مستقيمٍ[4]؛ لأنَّ هذا موضعُ نداء ، فالأشكلُ به والأظهَرُ من أمره أن يكونَ التَّنبيهُ لاحقاً للنِّداء . والذي يدلُّ على أنَّ لُحُوقَه للنِّداء لا على حدِّ ما لَحِقَ ﴿ **هَـٰٓأَنتُمْ هَـٰٓؤُلَآءِ** ﴾ ونحوَه من الأخبار ما قدَّمْنَاهُ من الأدلَّةِ في فساد كون « أيٍّ » في هذا الموضع موصولاً[5]، فإذا فَسَدَ أن يكونَ موصولاً ، امتنع أن يكونَ لَحَاقُ التَّنبيه للصِّلَةِ ، وإذا امتنع أن يكونَ له ، (وجبَ أن يكونَ)[6] لـ« الرَّجُل » ؛ إذ لا يجوزُ ألاَّ يكونَ تحته مُنَبَّهٌ ،

---

(١) سورة النساء : آية : ١٠٩ .

(٢) سورة آل عمران : آية : ١١٩ .

(٣) العبارة في (ش) : « هذا قولٌ قاله في هذا المكان أقْرَبَ » .

(٤) في (ص) : « وهو مع ذلك عندهم مستقيم » .

(٥) في (ش) : « من هو لا » .

(٦) ساقط من (ش) .

ولا يجوزُ أيضاً أن يكون لـ « أيٍّ » ؛ لِمَا قدَّمْنَاه من فساد اجتماع حرفَي تنبيهٍ في اسمٍ في كلامٍ .

فإن قيل : لقد جاء :

أَلاَ يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيٍّ ....[1]

ونحوُ ذلك ؟

قلنَا : « أَلاَ » حرفٌ يدلُّ على تنبيهٍ واستفتاحِ كلام ، كذلك قال أبو عُبَيدَةَ.

فإذا اجتمع مع حرفِ تنبيهٍ خَلُصَ للاستفتاح ، وزال عنه معنى التّنبيه ،كما أنَّ « هل » يزولُ عنه الاستفهامُ إذا اتّصَلَ بألفه[2] في نحو :

أَهَلْ رَأَونَا بِسَفْحِ الْقُفِّ ذِي الأَكَمِ[3]

---

(١) جزءٌ من صدر بيتٍ من الطويل لذي الرمة في ديوانه ٥٥٩/١، وتمام البيت :

أَلاَ يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيٍّ عَلَى البِلَى ... وَلاَ زَالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ

والبيت سيارٌ عند أهل اللغة ، انظر الخصائص ٢٧٨/٢، وأمالي ابن الشجري ٤٠٩/٢، وشرح التسهيل ٣٨٩/٣ . والجرعاء : مرتَفَعٌ من الرمل مستوٍ .

(٢) في (ش) : « إذا لم يصل بالألف » .

(٣) عجز بيت من البسيط لزيد الخيل الطائي في ديوانه : ١٥٥ ، وصدره :

سَائِلْ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشَدَّتِنَا

وأنشده أبو علي في كتاب الشعر : ٨٨ ، وانظر: المقتضب ١٨٢/١، ٢٩١/٣ ، والخصائص ٤٦٣/٢ ، وأمالي ابن الشجري ١٦٣/١، ١٠٨/٣ ، وشرح أبيات المغني ٦٧/٦ .

و(أَهَلْ) هنا بمعنى (قد) انظر كلاماً مفصلاً عن ذلك في شرح أبيات المغني ٦٧/٦ ـ ٧١ .

والقُفُّ : حجارةٌ غاص بعضها ببعض ، لا يخالطها سهولة ، وهو جبلٌ غير أنه ليس طويلٌ في السماء ، فيه إشرافٌ على ما حوله ، وفيه حجارةٌ عظامٌ . والأَكَم : بفتحتين واحدها أكمة ، وهي ما ارتفع عن الأرض ، ولا يبلغ أن يكون جبلاً . (شرح أبيات المغني).

ولو كان الحرفان للتَّنبيه وجاز ذلك ، واجتَمَعَ حرفان لمعنًى في موضعٍ ، لَمَا جاز[1] هذا ، ولا كان له نظيرٌ ولا شِبْهٌ /، ألا ترى أنَّهُ لا شيءَ مِمَّا يَدخلُهُ حرفُ التَّنبيه وغيرُهُ من الحروف يلحقُ أوَّلَهُ وآخِرَه ، هذا لم يُوجَدْ في شيءٍ . [٦٤/ب]

* * *

(١) في (ص) : « لجاز هذا » .

المسألةُ الثّامنةُ والعشرون

قال[1] في قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِيْنَ وَابْنَ السَّبِيْلِ وَالسَّائِلِيْنَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلاَةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوْفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِيْنَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ ﴾ [البقرة : ١٧٧] :

« قال بعضُ النَّحْوِيِّين : إِنَّهُ معطوفٌ على « ذَوِي القُرْبَى » كأَنَّهُ قال : وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالصَّابِرِيْنَ، وهذا لا يَصْلُحُ إلاَّ أنْ يكونَ « والموفُونَ » رفعاً على المدح للمضمَرِين ؛ لأنَّ ما في الصِّلَةِ لا يُعطَفُ عليه بعد المعطوف على الموصول » .

قال أبو علي :

قولُهُ: « وهذا لا يَصْلُحُ إلاَّ أنْ يكونَ (والموفُون) رفعاً على المدح للمضمَرِينَ » لا يخلو إذا كان رفعاً على المدح للمضمَرِينَ من أن يكونَ عطفاً على ما في الصِّلَةِ من الضَّمير ، أو عطفاً على الموصول ، (أو يكونَ غيرَ معطوفٍ غلى ما في الصِّلَةِ،

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/٢٤٦ ـ ٢٤٧ .

ولا على الموصول)[١]، بل يكونُ مُسْتأنَفاً منقَطِعاً ممَّا قبلَه ،كما يُسْتَأْنَفُ الكلامُ ويُقطَعُ ممَّا قبله إذا أُرِيدَ به المدحُ أو الذَّمُّ .

وأمَّا كونُهُ عطفاً على ما في الصِّلَةِ من الضَّمير ، فلم نَعْلَمْ أحداً قال به في هذه الآية ، ولا ذهب إليه ؛ لضَعْفِهِ في المعنى ؛ إذ ليس المرادُ أنَّ البرَّ[٢] مَنْ آمَنَ با لله هو والموفُون ؛ أي : آمَنَا جميعاً ، فيكونُ البرُّ مَنْ آمَنَ مع الموفِين ، كما تقولُ: الشُّجاعُ مَن أَقْدَمَ هو وعَمْرٌو ؛ أي : أَقْدَمَ معه كما يُقْدِمُ ، وليس المعنى على هذا، ولكن [على] ما بعد قوله : « مَنْ آمَنَ » ، فقال : مَنْ آمَنَ وأوصافهم[٣]، فلهذا لم يَقُلْ أحَدٌ في قوله: « والموفُونَ » : إنَّهُ معطوفٌ على ما في الصِّلَةِ من الضَّمير[٤]، ولكن حَمَلُوهُ على خبر « لكنَّ » ،كأنَّهُ : ولكنَّ البرَّ مَنْ آمَنَ با لله والموفُونَ ، أو على المدحِ على أنْ يكونَ خبرَ مبتدإٍ محذوفٍ ؛ لأنَّهُ في المعنى يؤَولُ إلى هذا .

فأمَّا حملُهُ على ما في الصِّلَةِ فلَمْ يذهَبْ إليه أحدٌ .

ولا يجوزُ[٥] أيضاً أن يكونَ عطفاً على الموصول ، وقولُهُ تعالى: « والصَّابرِينَ» منصوبٌ بما في الصِّلَةِ مِنْ قولِهِ : ﴿ وآتَى المَالَ عَلَى حُبِّهِ ﴾ ؛ لأنَّ الموصولَ لا

---

(١) مكانه بياضٌ في (ص) .

(٢) في (ش) : « أن أكثر » .

(٣) العبارة في (ص) : « ولكن ما بعد له (من آمن) بعد أي : لا أفعل من آمن وأوصافهم » .

(٤) قال بهذا الكسائيُّ . انظر إعراب القرآن للنحاس ١/٢٨١ ، قال أبو جعفر: « وهذا القول خطأٌ وغلطٌ بيِّنٌ ؛ لأنك إذا نصبتَ (والصابرين) ونسقتَهُ على (ذوي القربى) دخل في صلة (مَنْ) ، فقد نسقتَ على (مَنْ) من قبل أن تتمَّ الصلةُ ، وفرقتَ بين الصلة والموصول بالمعطوف » .

(٥) في (ش) : « ويجوز » .

يجوزُ العطفُ عليه حتّى تنقضيَ صِلَتُهُ ،كما لا يؤكّدُ ولا يُوصَفُ إلا بعد انقضائه بجميع صِلَتِهِ ؛ لأنّهُ معها بمنزلة اسمٍ واحدٍ ، ومُحالٌ أنْ يُوصَفَ الاسمُ أو يُؤكّدَ أو يُعطَفَ عليه إلاّ بعد تمامه وانقضائه بجميع أجزائه وما يتّصِلُ به ، فلا يجوزُ إذاً أنْ يكونَ « والصّابرينَ » عطفاً على قوله : (﴿وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾ إذا كان قولُهُ: ﴿ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ ﴾ عطفاً على الموصول؛ لأنَّ قولَهُ:)[1] « والصّابرين » على هذا من تمام الموصول ، فلا يجوزُ الفصلُ بينه وبين الموصول بالمعطوف على الموصول . ألا ترى أنّكَ لو قلتَ : مَرَرْتُ بالضّاربِينَ وقومٍ زَيداً ، لم يَجُزْ حتّى تَرفَعَ « قوماً » فتقولُ : بالضّارِبين وقَومٌ ، فتَحمِلُهُ على المضمَر على ضَعْفِهِ ، أو تُقَدِّمَ « زيداً » عليه . وكذلك سبيلُ التّأكيد والصِّفَةِ في الموصول والصِّلَةِ ، ألا ترى أنّكَ لو قلتَ : أعجَبَنِي كَلامُكَ كُلُّهُ زَيداً، وأعجَبَني كَلامُكَ الحسَنُ زَيداً ، لم يَجُزْ ؛ لِوَصْفِكَ الاسمَ قبلَ تمامه بما في صِلَتِهِ ، ولو قلتَ : أعجَبَني كلامُكَ نفسِكَ زيداً حَسُنَ وجاز ، ولو رفَعْتَ فقلْتَ : كلامُكَ نفسُهُ زيداً لم يَجُزْ ، فكذلك ما في الآية .

وإذا لم يَجُز الفصلُ بين الصِّلَةِ وما هو معطوفٌ عليها بالمعطوف على الموصول ، (فكذلك لا يجوزُ الفصلُ بينهما بالجملة المعطوفة على الموصول)[2] / من حيث لم يَجُزْ عطفُ المفرَدِ . [٦٥/أ]

فلا وَجْهَ لقول أبي إسحاقَ: « وهذا لا يَصلُحُ إلاّ أنْ يكونَ « والموفُون » رفعاً

---

(١) ما بين القوسين ساقطٌ من (ش) .

(٢) ما بين القوسين ساقطٌ من (ش) .

على المدح للمضمَرينَ » ؛ لأنَّ « والصَّابرينَ » لا يجوزُ حملُهُ على ﴿ **وآتى المالَ عَلَى حُبِّهِ** ﴾ ، فكان قولُهُ: « والموفُونَ بعهدهم » عطفاً على الموصول أو مدحاً ؛ لأنَّ الفصلَ بين الصِّلَةِ والموصول يقعُ به إذا كان مدحاً ،كما يقعُ به إذا كان مفرَداً معطوفاً على الموصول ، بل الفصلُ بينهما بالمدح أَشْنَعُ ؛ لكون المدحِ جملةً، والجملةُ ينبغي أن تكونَ في الفصل أقبَحُ بحسب زيادتها على المفرَدِ ، وإن كان الجميعُ من ذلك ممتنعاً .

فإن قال قائلٌ : فما أَنْكَرْتَ من جواز الفصل بين الصِّلَةِ والموصول بالجملة إذا كانت مدحاً وإن لم يَجُز الفصلُ بالمفرَد؛ لأنَّ الجملةَ مُلتَبسَةٌ بالموصول وصِلَتِهِ؛ لأنَّ فيها ذِكْرُهُ ، وهي هو في المعنى ،كما جاز الفصلُ بالجُمَلِ بين المبتدأ والخبر إذا كان الفصلُ من سبب المذكورِ ، ومِمَّا يُؤكِّدُهُ ويُسَدِّدُهُ ،كما أجازَه أهلُ العربيَّةِ من قولهم : إنَّ زَيداً فافهَمْ ما أَقُولُ رَجُلُ صِدْقٍ ، وإنَّ عَمْراً فاعْرِفْ قَولي رَجُلُ سَوءٍ ، وكتأويل مَنْ تأوَّلَ : ﴿ **إِنَّ الَّذِيْنَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لاَ نُضِيْعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً** ﴾[1]، ثمَّ قال : ﴿ **أُولَئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ** ﴾ ؟

قلنَا : لا يجوزُ الفصلُ بين الصِّلَةِ والموصول ؛ لأنَّ اتِّصَالَ كلِّ واحدٍ منهما بالآخَرِ أشَدُّ من اتِّصَالِ المبتدأِ وخبرِهِ ،كما أنَّ اتِّصَالَهُما أشَدُّ من اتِّصَالِ الموصوف بصفتِهِ ؛ لأنَّ مَجْرَاهَا مَجْرَى حروفِ الاسمِ الواحدِ وأجزائِهِ، وعلى حَسَبِ شِدَّةِ الاتِّصَالِ يَقْبُحُ الانفصالُ ، وليس كذلك المبتدأُ مع خبرِهِ ؛ ألا ترى أنَّ كلَّ واحدٍ

---

(١) سورة الكهف : آية : ٣٠ .

منهما كجزءِ الآخَرِ[١]؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما يدلُّ على ما تحتَه ،كما أنَّ الموصولَ بجميع صِلَتِهِ يدلُّ على ما فيه ، ولذلك يُحذَفُ كلٌّ واحدٍ منهما عند دلالةِ الآخَرِ عليه ، ولا يُستَجَازُ هذا في الموصول وصِلَتِهِ ،كما يُستَجَازُ في المبتدأ والخبر . فأمَّا قولُهُ :

بَعْدَ اللُّتَيَّا وَاللَّتَيَّا وَالَّتِي[٢]

فمِمَّا يجري مَجْرَى المَثَلِ لا يُقَاسُ عليه ، ولا تُقدَّمُ الصِّلَةُ على الموصول ،كما يُقَدَّمُ الخبرُ على المبتدأ . فإذا لم يَجُزِ الحذفُ فيها للدَّلالة ،كذلك لا يُستَجَازُ فيها الفصلُ ؛ إذ المحذوفُ للدَّلالة عليه بمنزلة الملفوظ (به ، فإذا لم يجزْ ذلك فيه ، كان جوازُ الفصل أبعَدَ ، فامتنع الفصلُ فيه كما امتنع التَّقديمُ ، وإنْ)[٣] كانا جائزَينِ في خبر المبتدأ .

فلم يجز الفصلُ بين بعض الصِّلَةِ وبعضٍ ؛ لأنَّ عَطْفَكَ على الموصول بالمفرَدِ والجملةِ ، وتأكيدَكَ إيَّاهُ ، ووَصْفَكَ له ، وإبْدَالَكَ منه ، يُؤذِنُ فيه كلُّ ذلك

---

(١) في (ش) : « ليس كجزء الآخَر » .

(٢) رجز للعجاج في ديوانه : ٢٧٤ ، وبعده :

إِذَا عَلَتْهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتِ

وانظر : الكتاب ٣٤٧/٢ ، ٤٨٨/٣ ، والنوادر : ٣٧٦ ، والمقتضب ٢٨٨/٢ ، قال أبو زيد في النوادر: « ويقال: اللَّتَيَّا واللُّتَيَّا ، فاللُّتَيَّا حريٌّ على أصل التصغير .. » ، وأنكر الحريريُّ في درة الغواص : ٥١ الضَّمَّ ، وعدَّه من اللحن الفاحش .

وهذا من أمثال العرب ، يقولون : « بعد اللُّتَيَّا والتي » ، وهما الداهية الكبيرة والصغيرة . انظر : جمهرة الأمثال ٢٢٣/١ ، ومجمع الأمثال ١٥٩/١ .

(٣) ساقطٌ من (ش) ، وفي (ص) : جاء « فيقولون » بدل « وإن » ، ولعل ما أثبت الصواب .

بالتَّمَامِ والانقضاءِ[١]، كما يُؤْذِنُ بذلك في سائر المبهَمَاتِ[٢]، فلا يَسُوغُ أنْ يُذْكَرَ ما يُؤْذِنُ بالتَّمامِ ويدلُّ عليه، ثمَّ يُتَمَّمَ بعْدُ ؛ لأنَّ ذلك فَسَادٌ ونَقْضٌ .

فإن قال قائلٌ : فقد جاء الفصلُ بين الصِّلَةِ والموصولِ بالجملة لَمَّا كان تأكيداً للصِّلَةِ ، وذلك ما جاء في القَسَمِ في قوله[٣]:

ذَاكَ الَّذِي - وَأَبِيْكَ - تَعْرِفُ مَالِكٌ وَالْحَقُّ يَدْفَعُ تُرَّهَاتِ الْبَاطِلِ

فكما جاز الفصلُ بالقَسَمِ وهو جملةٌ ، كذلك يجوزُ بما في الآية من الجملة الفصلُ بين بعض الصِّلَةِ وبعضٍ .

قيلَ له : إنَّ القَسَمَ وإنْ كان في الأصل جملةً ، فله نحوٌ ليس للجُمَلِ ، وقد صار يجري مَجْرَى غيرِ الجُمَلِ ، فله مَدَاخِلُ ليس لغيره من الجُمَلِ ؛ ألا ترى أنَّهُ لا يُستَغْنَى بالسكوت عليه[٤]، ولا يجتَزَأُ به عن غيره ، كما يُفْعَلُ ذلك بسائر الجُمَلِ ، ولا تُوصَفُ به النَّكِرةُ ، ولا يُوصَلُ به الموصولُ كسائر الجُمَلِ ، فالفصلُ به يُجْرِيهِ[٥] فيما أرَيْتُكَ مُجْرَى غيرِ الجُمَلِ ، [وهو][٦] أسْهَلُ وأسْوَغُ من الفصل

---

(١) في (ص) : « بالتمام والنقصان والانقضاء » .

(٢) في (ص) : « الأشياء » .

(٣) هو جرير في ديوانه : ٥٨٠/٢ ، يهجو يحيى بن عقبة الطهوي والفرزدق من مقطوعة مطلعها :

أمْسَتْ طُهَيَّةُ كَالبِكَارِ أفزَّهَا بَعْدَ الكَشِيْشِ هَدِيْرُ قَرْمٍ بَازِلِ

وقد أنشده الفارسي في المسائل الحلبيات : ١٤٤ ، والتعليقة على الكتاب ٢٦٠/٢ ، وانظر : شرح أبيات المغني ٢١٢/٦ .

(٤) في (ش) : « لا يستغنى عليه » .

(٥) في (ش) : « فالفصل بينهما يجريهما » .

(٦) تكملة يستقيم بها السياق .

بغيره ، فلا يَلزَمُ الفصلُ بغيره قياساً عليه ؛ لمخالفته فيما ذَكَرْتُ لكَ / سائرَ الجُمَلِ . [٦٥/ب]

وأيضاً فإنَّ القَسَمَ قد دخل بين الشَّرْطِ وجزائِهِ في نحو: إنْ تأتِنِي ـ وا للهِ ـ آتِكَ ، ولا يدخُلُ غيرُهُ من الجُمَلِ عليه ، فلذلك يجوزُ أنْ يُفصلَ به بين الصِّلَةِ والموصول في الشِّعْرِ ، ولا يجوزُ بغيره .

وأيضاً فإنَّهُ يَفْصِلُ بين « إذَن » والفعلِ إذا نُصِبَ ، نحو ما حكاه سيبويهِ[1] من قولهم : « إذَنْ وا للهِ آتيَكَ » . ولا يُفصَلُ في هذه المواضع بغير القَسَمِ ، فكما جازَ الفصلُ بين الجازم والمجزوم ، وبين النّاصبِ والمنصوب ، ونحو ذلك ، كذلك جازَ أنْ يُفصَلَ به في الصِّلَةِ[2]. ولا يجبُ الفصلُ بغيره قياساً عليه ،كما لا يجوزُ الفصلُ في المواضع التي أَرَيْتُكَ بغيره ، فالقَسَمُ مِمَّا قد اتُّسِعَ بالفصل فيه لكَثْرَتِهِ ، وأنَّه يقع مواقِعَ لم يقَعْ غيرُهُ فيها ، فلا يَلزَمُ إذا اتُّسِعَ فيه ففُصِلَ به أنْ يُفصَلَ بغيره ، ألا ترى أنَّهُم اتَّسَعُوا في الفصل بالظَّرف ، ففَصَلُوا به بين « أنْ » واسمِهَا ، والمضافِ والمضافِ إليه ، والمميِّزِ ومُمَيِّزِهِ ، وليس يُوجِبُ فَصْلُهُم بذلك فَصْلَهُم بغيره ، فكذلك يجوزُ الفصلُ بالقَسَمِ في الصِّلَةِ ، ولا يجوزُ ذلك في غيره .

فإن قال قائلٌ : ما يُنكِرُ أنْ يكونَ[3] الفصلُ بهذا يُجريه مُجرى التّوكيد

---

(١) انظر الكتاب ١٢/٣ ، قال سيبويه رحمه الله : « ومن ذلك قولك : إذن وا للهِ أجيئكَ ، والقسم هنا بمنزلته في (أرَى) إذا قلتَ : أُرَى وا للهِ زيداً فاعلاً . ولا تفصلُ بين شيء مما ينصب الفِعلَ والفِعل سوى (إذن) ؛ لأن إذن أشبهت أُرى ، فهي في الأفعال بمنزلة أرى في الأسماء ، وهي تُلغى وتقدم وتؤخر ، فلما تصرفت هذا التصرف ، اجترؤوا على أن يفصلوا بينها وبين الفعل باليمين » .

(٢) في (ش) : « بين الصلة » .

(٣) في (ش) : « يجوز » .

والتّسديد لِما في الصلة ، (ولو أُكِّدَ شيءٌ مِمَّا في الصِّلَةِ لجازَ ؟

قلنا : لا يجوزُ الفصلُ بهذا على حدِّ ما جازَ تأكيدُ ما في الصِّلَةِ)[١] ؛ لأنَّ ذلك ليس على رسْمِ ما في التّأكيدِ ، وما يَجري عليه حالُهُ ، بل مُخالِفٌ له ، ولو جازَ الفصلُ بهذه الجملة ، لجازَ الفصلُ بالمفرَدِ ، فإنْ عاد إلى أن يُجيزَ الفصلَ بالجملة وإنْ لم يُجزْهُ بالمفرَدِ ،كما جاز الفصلُ بالاعتراض بين المبتدأ والخبر ، فقد قدَّمْنَا الفرقَ[٢] بين الصِّلَةِ وبين المبتدأ وخبره مِمَّا يُغْنِي عن ذِكْرِه .

فإذا لم يَجُزْ حملُ ﴿ **الصَّابِرِيْنَ** ﴾ على شيءٍ مِمَّا في الصِّلَةِ لِمَا ذَكَرْنَاهُ ـ كان قولُهُ : ﴿ **وَالْمُوْفُوْنَ بِعَهْدِهِمْ** ﴾ مدحاً للمُضْمَرِينَ في الصِّلَةِ أو غيرَ مدحٍ ـ ثَبَتَ أنَّهُ محمولٌ على شيءٍ آخرَ عاملٍ فيه غيرِ داخلٍ في الصِّلَةِ ، وهو ما ذهب إليه سيبويه[٣] من إجْرائِهِ على المدح ، وحملِهِ على فعلٍ ينصِبُهُ . ومثلُ ذلك عنده[٤] قولُهُ : ﴿ **وَالْمُقِيْمِيْنَ الصَّلَاةَ** ﴾[٥] بعد قوله : ﴿ **لَكِنِ الرَّاسِخُوْنَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ** ﴾ . قال سيبويه[٦]: « ولو رَفَعَ (الصَّابِرِينَ) على أوَّلِ الكلام ، لكان جيِّداً ، ولو ابتَدَأتَهُ فرفَعْتَهُ على الابتداء ،كان جيِّداً ،كما ابتدأْتَ في قوله : ﴿ **وَالْمُؤْتُوْنَ الزَّكَاةَ** ﴾[٧] » .

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ش) .
(٢) في (ش) : « الفصل » .
(٣) الكتاب ٢/٦٢ ـ ٦٣ .
(٤) في (ش) : « ومثل ذلك قوله » .
(٥) سورة النساء : آية : ١٦٢ .
(٦) في (ش): « قال أبو إسحاق » وهو خطأ ، والجملة ساقطة من (ص) . وانظر قول سيبويه في الكتاب ٢/٦٤.
(٧) من سورة النساء : الآية : ١٦٢ .

قال أبو عليٍّ ـ رحمه الله ـ[١]: قولُهُ: « لو رَفَعَ (الصَّابرين) على أوَّلِ الكلام » يُريدُ: وَلَكِنَّ الْبِرَّ[٢] مَنْ آمَنَ بِاللهِ والموفُونَ بعهدِهِم والصَّابرُون، ولو ابتدأتَهُ فرفعْتَهُ على الابتداء كان خَبَرُهُ[٣] ﴿ **أُولَئِكَ الَّذِيْنَ صَدَقُوا** ﴾، وكذلك خبرُ: ﴿**وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ** ﴾[٤] قولُهُ: ﴿ **أُولَئِكَ سَنُؤْتِيْهِمْ أَجْراً عَظِيماً** ﴾.

فأمَّا رفعُ قولِهِ تعالى: ﴿ **وَالْمُوْفُوْنَ بِعَهْدِهِمْ** ﴾ فيَحتَمِلُ وجهَين:

أحدهما: أن يكونَ على أوَّلِ الكلامِ، كأنَّهُ: ولكِنَّ البرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ والموفُونَ، وهذا التّقديرُ في ارتفاعِهِ إنَّما يجوزُ إذا لم تَحْمِلْ نصبَ « الصَّابرين » على شيءٍ مِمَّا في الصِّلَةِ، فإذا حَمَلْتَ نَصْبَ « الصَّابرين » على شيءٍ ممَّا في الصِّلَة، امتَنَعَ هذا التّقديرُ، ولم يَجُزْ، ولم يكن في امتناعِهِ نَظَرٌ. فإنْ حَمَلْتَ نَصْبَ « الصَّابرينَ » على المدح، جاز هذا التّقديرُ في ارتفاع: ﴿ **الْمُوْفُوْنَ بِعَهْدِهِمْ** ﴾. فإنْ حَمَلَ حامِلٌ نَصْبَ « الصَّابرينَ » على شيءٍ في الصِّلَةِ، وقدَّرَ ارتفاعَ ﴿ **الْمُوْفُوْنَ بِعَهْدِهِمْ** ﴾ على أنَّهُ معطوفٌ على أوَّلِ الكلام، كان ذلك خَطَأً، ومِمَّا لا يَسُوغُ الجمعُ بينهما. (وأظُنُّهُ قد قال ذلك)[٥].

والآخَرُ: أنْ يكونَ ارتفاعُهُ على أنَّهُ خبرُ ابتداءٍ محذوفٍ، ويُصْرَفُ الكلامُ إلى المدح. فإنْ تَأَوَّلَ مُتَأَوِّلٌ رَفْعَ « الموفُونَ » على هذا الوجه، ونَصْبَ « الصَّابرينَ »

---

(١) جملة: « قال أبو علي رحمه الله » من (ش).
(٢) في (ش): « آكثر »، ومثله في الموضع التالي.
(٣) في (ص): « خبر ».
(٤) من سورة النساء: الآية: ١٦٢.
(٥) هذه الجملة من (ش)، ولعله قصد بقوله هذا الزّجّاجَ.

[٦٦/أ] على العطف على شيءٍ مِمّا في الصِّلَةِ ، فهو أيضاً ممتنعٌ عندي بالدَّلالاتِ / التي قَدَّمْنَا ذِكْرَهَا . وعلى أَحَدِ هذَين الوجهين يكونُ ارتفاعُ قولِهِ: « والموفُونَ » على الشَّرط الذي ذَكَرْنَاهُ .

والأحسَنُ عندي في هذه الأوصاف التي تُعْطَفُ ويُذْكَرُ الموضِعُ[١] من موصوفها والمدحُ أوالنَّقصُ منهم والذَّمُّ أن يخالَفَ بإعرابها ، ولا تُجعَلَ كلُّها جاريةً على موصوفها؛ ليكونَ ذلك دَلالةً على هذا المعنى،وانفصالاً لما لا يُذْكَرُ للتَّنزيهِ والتَّنبيهِ ، أو النَّقصِ والغضِّ مِمَّا يُذْكَرُ للتَّخليص والتَّمييز بين الموصوفَين المشتَبهَين في الاسم ، المختَلِفَين في المعنى[٢]. وعلى هذا الحدِّ مذهبُ العرب في هذا النَّحْوِ ، وكذلك ما أَنْشَدَه[٣] من هذه الأبياتِ في هذه الأبوابِ أو عامَّتِها .

وفيه شيءٌ آخَرُ يُقَوِّي هذا ؛ وهو أنَّ هذا الموضِعَ من مواضع الإطنابِ في الوصف والإبلاغ في القول ، فإذا خُولِفَ بإعرابِ الأوصافِ ، كان أَشَدَّ وأَوْقَعَ فيما يُعنَى ويُفترَضَ لصيرورة[٤] الكلام وكونِهِ بذلك ضُرُوباً[٥] وجُمَلاً ، وكونِهِ في الإجراءِ على الأوَّلِ وَجْهاً واحداً وجُملةً واحدةً ؛ فلذلك سَبَقَ[٦] عندي قولُ سيبويه[٧] في قولِهِ : ﴿ **وَالْمُقِيْمِيْنَ الصَّلَاةَ** ﴾[٨]: إنَّهُ محمولٌ على المدحِ، قولَ مَنْ

---

(١) في (ص) : « الرفع » .
(٢) في (ش) : « المتخلفين للمعنى » .
(٣) أي : سيبويه ، انظر الكتاب ٦٢/٢ وما بعدها .
(٤) في (ش) : « لضرورة » .
(٥) في (ص) : « ضروريا » .
(٦) في (ص) : « يستوي » .
(٧) الكتاب ٦٤/٢ .
(٨) من سورة النساء : الآية : ١٦٢ .

قالَ(١): إنَّهُ محمولٌ على قولِهِ : ﴿ بِمَا أُنْـزِلَ إِلَيْـكَ ... وَالْمُقِيْمِيْـنَ الصَّـلاَةَ ﴾ ، واستدلَّ بقوله : ﴿ يُؤْمِنُ بِا للهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِيْنَ ﴾(٢)، وإنْ كان هذا غيرَ ممتنعٍ .

فأمَّا قولُهُ : ﴿ إِنَّ الَّذِيْنَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَـاتِ إِنَّـا لاَ نُضِيْـعُ أَجْـرَ مَـنْ أَحْسَنَ عَمَلاً ﴾(٣) فقد قيل فيه ما ذَكَرْنَاهُ من الحَمْلِ على الاعتراض ، وقيل فيه : إنَّ الخبرَ محذوفٌ ،كأنَّهُ : (إنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ مَن أحسَـنَ عمـلاً منهـم ، وقيـل فيـه أيضاً: المعنى:)(٤) إنَّا لا نُضيعُ أجرَهم ؛ لأنَّ مَنْ أحسَنَ عملاً في المعنى هُـمُ الذيـن آمَنُوا، وهذا قد أجازه أبو الحسن وغيرُهُ(٥)، فلم يُجْمِعُوا في ذلك على الاعـتراض؛ إذ ليس هو في الموضع بِأَوْجَهَ مِن غيره ولا أَقْيَسَ .

فأمَّا قولُهُ تعالى : ﴿ وَلاَ تُؤْمِنُوا إِلاَّ لِمَنْ تَبِـعَ دِيْنَكُـمْ قُـلْ إِنَّ الْهُـدَى هُـدَى ا للهِ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوْتِيْتُمْ أَوْ يُحَاجُّوْكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ ﴾(٦) ، فما علمْـتُ إلاَّ أنَّ الأكثرَ يَحْمِلُهُ على الاعتراض(٧)؛ وذلك أنَّهُ في هذا الموضع أَوْجَهُ منـه في الآيـة الأخرى ؛ لأنَّ الفصلَ هنا بالمعتَرَضِ به إنَّمَا يقعُ بين المفعول والعاملِ فيـه ، وليـس

(١) وهو الكسائي . انظر إعراب القرآن للنحاس ١/٥٠٥ ، ومشكل إعراب القرآن ١/٢١٢ .
قال النحاس: « وهذا بعيدٌ ؛ لأن المعنى يكون : ويؤمنون بالمقيمين » ، وإليه ذهب أيضاً أبو جعفر الطبري في تفسيره ٦/١٩ أن المقيمين هنا هم الملائكة عليهم السلام لدوامهم على الصلاة والتسبيح والاستغفار ، واستبعد النصب على المدح ؛ لأن العرب لا تعدل عن إعراب الاسم المنعوت بنعت في نعته إلا بعد تمام خبره .

(٢) سورة التوبة : آية : ٦١ .

(٣) سورة الكهف : آية : ٣٠ .

(٤) ما بين القوسين ساقطٌ من (ش) .

(٥) انظر إعراب القرآن ٢/٤٥٤ ، ومشكل إعراب القرآن ١/٤٤١ .

(٦) سورة آل عمران : آية : ٧٣ .

(٧) انظر الحجة لأبي عليٍّ ٣/٥٢ ، وإعراب القرآن ١/٣٨٦ ـ ٣٨٧ .

اتِّصالُ المفعول بما عَمِلَ فيه كاتِّصَالِ المبتدأ والخبر ، بل المبتدأُ بخبرِهِ أشَدُّ اتِّصالاً من المفعول بالفعل والفاعل، فالاعتراضُ في هذه الآية أَوْجَهُ في القياس منه في الآية الأخرى ، والاعتراضُ والانفصالُ[1] مِمَّا ذَكَرْنا يَقْبُحُ بحسَبِ شدَّةِ الاتِّصَالِ ، ولسْتُ أَرَى الاعتراضَ بين الفعل والفاعل قياساً على ما اسْتُجيزَ منه بين المبتدأ والخبر ، وذلك أنَّ اتِّصَالَ الفعلِ بالفاعل أشَدُّ من اتِّصَالِ المبتدأ بالخبر ؛ وذلك لأدلَّةٍ قامت على ذلك ، فكمَا لا أُجيزُ[2] الفصلَ بين بعض الصِّلَةِ وبعضِها بالاعتراض قياساً على ا لمبتدأ ،كذلك لا أجيزُ في الفعل والفاعل .

فمِمَّا دلَّ على شدَّةِ اتِّصَالِ الفعلِ بالفاعل بالقياس أنَّ إعرابَ الفعل جاء بعده في نحو: يَضْرِبَان ويَضْربون وتَضْرِبين ، وحُكْمُ الإعرابِ أن يلْحَقَ أواخِرَ الكَلِم بعد تمامها بحروفها الأصليَّةِ ، أو ما أُلْحِقَ به من المزيدَة، فلَمَّا لَحِقَ الإعرابُ هنا آخِراً ، صار ضميرُ الفاعلِ كأنَّهُ من حروف الفعل وأجزائِهِ ،كما أنَّ سائِرَ ما يَلحَقُهُ الإعرابُ كان ما قبلَ إعرابِهِ مِن جُمْلَتِهِ وأجزائِهِ، فهذا دَلالةٌ قويَّةٌ على شِدَّةِ الاتِّصالِ .

ومن ذلك أيضاً أنَّهُ إذا اتَّصَلَ بـ « ضَرَبَ » التَّاءُ والنُّون ، أُسْكِنَ اللاَّمُ التي كانت متحرِّكَةً ؛ لأنَّ أربَعَ متحرِّكَاتٍ لا تجتَمِعُ إلاَّ فيما كان التَّقديرُ به غيرَ النَّضَدِ الذي هو عليه مثل : عُلَبِطٌ وذَلَذِلٌ[3]، جاء هذا لأنَّ هذا التَّقديرُ به :

---

(١) في (ص) : « الاتصال » .

(٢) في (ش) : « فلما أجيز » .

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٣/٢٢٨ : « ويقول بعضهم : جَنَدِل وذَلَذِل ، يحذف ألف جنادل وذلاذل وينونون ، يجعلونه عوضاً من هذا الحرف » . والعُلَبِطُ والعُلابط : الضخم . وذَلاذِلُ القميص : ما يلي الأرض من أسافله . اللسان (ذلل) .

عُلابِطٌ ، و لم تُتْرَكْ لامُ الفعل / على التّحريكِ فيُقَدَّرُ فيه الانفصالُ ، فتَسْكِينُهُم [٦٦/ب] لـ « ذَهَبْتُ » ونحوِهِ مع تحريكِهِم لـ « عُلَبِط » و « ذَلَذِل » دليلٌ على أنّهُ جَرَى مع الفعل مَجْرَى الكلمةِ الواحدةِ التي لا يُقَدَّرُ فيها الانفصالُ ؛ إذ لو قُدِّرَ فيها الانفصالُ وغيرُ الاتّصَالِ لَمَا سُكِّنَ ،كما لم يُسَكَّنْ « عُلَبِطٌ » و « ذَلَذِلٌ » ونحوُهُما لَمَّا كان التّقديرُ فيه غيرَ النّضَدِ الذي هو عليه ، فإسكانُهُم لـ « فَعَلْتُ » و « فَعَلْنَ » دليلٌ على إجرائهم[1] لذلك مُجْرَى الكلمة التي لا يُقَدَّرُ انفصالُهَا ولا انفكاكُهَا عمَّا هي عليه من بنائها . فإذا كان ما وَصَفْنَا من ذلك حالَ ضمير الفاعل مع فِعْلِهِ في الاتّصَالِ ، دلَّ على أنَّ الفصلَ بينهما يَقْبُحُ بحسَبِ شِدَّةِ الاتّصَالِ ويمتنعُ، فكما لم يَجُزِ الفصلُ بينه وبين فاعِلِهِ[2] بالمفرَدِ عند الجميع في نحو: كَانَتْ زَيْداً الْحُمَّى تَأْخُذُ ،كذلك لا يجوزُ بالجملة لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِن شِدَّةِ الاتّصَالِ .

ومِمَّا يدلُّ على شِدَّةِ اتّصَالِهِ أنّكَ تَسْتَقْبِحُ عطفَ الظّاهرِ عليه إذا كان مضمَراً ؛ وذلك لكونه بمنزلة جزءٍ من الفعل ؛ لاختلاطِهِ به وامتزاجِهِ فيما ذَكَرْتُ لك ، فكما لا يُعطَفُ الشّكلُ على غير شَكْلِهِ ؛ لأنَّ العطفَ نظيرُ التّثنية ،كذلك يُسْتَقْبَحُ عطفُ المظهَرِ على المضمَر ، إذ كُنْتَ في ذلك كعاطِفٍ اسماً على فِعْلٍ ؛ لكون علامةِ الضّمير بمنزلة ما كان من نَفْسِ الفعل .

ومن ذلك أيضاً لحاقُ النُّونَين الخفيفةِ والثّقيلةِ بعد علامةِ الضّمير في مثل : اخْشَوُنَّ زَيداً ، و﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾[3]، وهذه النُّونُ تَلْحَقُ نَفْسَ الفعل ، فيُبْنَى معها

---

(١) في (ص) : « إجازتهم » .

(٢) في (ص) : « بينه وبين هذه الجملة بالمفرد » .

(٣) من سورة آل عمران : آية : ١٨٦ .

على الفتحِ في مثل : لَيَفْعَلَنَّ ، فلمَّا كان علامةُ الضَّمير بمنزلة جزءٍ من الفعل ، لَحِقَ بعدها، ولا يَلحَقُ ذلك بعد ضمير المفعول ، (إنّما يلحقُ ضميرُ المفعول)[١] بعدَه ، فهذا أيضاً يدلُّكَ على ما ذَكَرْنَاهُ من شِدَّةِ الاتّصَالِ .

ومِن ذلك أيضاً أنّكَ تضمِرُهُ في لفظِكَ إذا عَرَّفْتَهُ ، (ولا تحذفُهُ منه كما يُحذَفُ المبتدأُ الذي هو نظيرُهُ إذا عَرَّفْتَهُ)[٢]، فمِن أجل هذا لم يَجُزْ عندنا ما ذَهَبَ إليه الكِسَائيُّ في : « ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ قَوْمُكَ » أنَّ « ضَرَبَنِي » لا شيءَ فيه ؛ لأنَّهُ لو جازَ ذلك لجازَ إذا جَرَى ذِكْرُ اثنين أو جماعةٍ فاستُغْنِيَ عن أسمائهم لِجَرْيِ ذِكْرِهَا أنْ تقولَهُ بغير علامةِ تثنيةٍ ولا جمع ، فكنتَ تُفرِّغُ الفعلَ للدّلالةِ على فاعليه[٣]، فكما لم يَجُزْ هذا عند الجميع ،كذلك لا يجوزُ - إذا لم يَجْرِ ذِكْرُ الفاعل - أن تُفرِّغَ الفعلَ لدَلالةِ ما يجيء بعده عليه ، بل إذا لم يَجْرِ ذِكْرُهُ ،كان حَذْفُهُ وتفريغُ الفعل منه أقْبَحَ ؛ لأنَّهُ من العِلْمِ به أبْعَدُ ؛ إذ لم يَجْرِ له ذِكْرٌ ، فكما كان العِلْمُ بالمحذوف أقَلَّ ، والأحوالُ الدَّالَّةُ عليه أنْقَصَ ،كان الحذفُ له أقْبَحَ وأبْعَدَ .

[التنازع]

فالقولُ في « ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ قَوْمُكَ » ما ذهب إليه سيبويه[٤] - رحمه الله -

---

(١) ساقطٌ من (ش) .

(٢) ساقطٌ من (ص) .

(٣) في (ش) : « للدلالة عليه » .

(٤) الكتاب ١/٧٩ - ٨٠ ، قال سيبويه : « ومثل ذلك في الجواز : ضربني وضربتُ قومُكَ ، والوجهُ أن تقولَ : ضربوني وضربتُ قومَكَ ، فتحمله على الآخر . فإن قلتَ : ضربني وضربتُ قومَكَ ، فجائزٌ ، وهو قبيحٌ أن تجعل اللفظَ كالواحد ، كما تقول : هو أحسنُ الفتيان وأجملُهُ وأكرمُ بنيه وأنبَلُهُ » . وانظر المسائل البصريات ٢/٩١٩ - ٩٢٠ .

من أنَّهُ مُضمَرٌ على شريطة التَّفسير[١]، والفعلُ غيرُ فارغٍ من الفاعلِ، وإذا كان اتِّصَالُ الفاعل بفعله على حسَبِ ما ذَكَرْنَاهُ في حال إضماره وإظهاره ـ من أنَّهُ لا يُحذَفُ للعلم به والدَّلالةِ عليه، كما يُحذَفُ المبتدأُ مِمَّا يَكثُرُ ذِكْرُهُ ويَطُولُ في غير ذلك مِمَّا ذَكَرْنَا من الاتِّصَال ـ كان الفصلُ فيه أَقْبَحَ، وينبغي لِمَن استَجَازَ ذلك بين المبتدأ وخبره، وبين اسمِ إنَّ وخبرها ـ على ضعفه عند سيبويه ـ ألاَّ يُجيزَ ذلك في الفعل والفاعل على اعتلاله؛ لأنَّهُ يَعْتَلُّ بأنَّ ذلك إنَّما يحسُنُ[٢] لأنَّهُ جَرَى مَجْرَى الصفة[٣] لما بعده، وليس الفعلُ مِمَّا يَصِحُّ أن يُوصَفَ أو يُستَجَازَ فيه ذلك، فيكونَ الفصلُ بين الفعل والفاعل[٤] مشاعاً.

وقد ذَكَرَ سيبويهِ[٥] هذا الاعتراضَ بين ما دخل على المبتدأ والخبر، واستَضْعَفَهُ، فإذا استَضْعَفَهُ في بابه والموضِعِ الذي استُجيزَ فيه، فكيف يُتَوَهَّمُ استجازَتُهُ لقياسِ غيرِهِ عليه، لاسيَّمَا والمقيسُ عليه أشَدُّ اتِّصَالاً من هذا الذي استَضْعَفَهُ / [٦٧/أ]، وهو أشَدُّ انفصالاً هنا مِمَّا لا يُتَوَهَّمُ عليه استجازَتُهُ له، وتسويغُهُ إيَّاهُ. قال سيبويهِ[٦]: « زعَمَ الخليلُ أنَّهُ يقولُ: إنَّهُ المسكينُ أَحْمَقُ، على الإضمار الذي جاز في « مَرَرْتُ »، كأنَّهُ قالَ: إنه هو المسكينُ أَحْمَقُ، وهو ضعيفٌ، وجاز هذا أن يكونَ فصلاً بين الاسم والخبر لأنَّ فيه معنى المنصوبِ الذي أَجْرَيْتَهُ

(١) في (ش): « التقدير ».
(٢) في (ش): « إنما يجيز ».
(٣) في (ش): « مجرى الفعل ».
(٤) في(ص): « بين الفاعل والمفعول ».
(٥) الكتاب ٧٦/٢، وانظر التعليقة عليه للفارسي ٢٦٤/١.
(٦) الكتاب ٧٦/٢، وانظر التعليقة عليه للفارسي ٢٦٤/١.

مُجْرَى: إنَّا تميماً ذاهبون[١]» .

(يريد بقوله: « على الإضمار الذي في مَرَرْتُ »)[٢] قولَه: مَرَرْتُ به المسكينُ إذا أراد به: مَرَرْتُ به المسكينُ هو ، أو: هو المسكينُ على التّفسير[٣].

وكما لم يَجُزْ الفصلُ بين شيءٍ من الصِّلَةِ والموصول بما ذَكَرْناه ، كذلك لا يجوزُ بغيره مِمَّا أشبهه كالخبر إذا كان الموصولُ مبتدأً .

فأمَّا « إذْ » من قوله تعالى : ﴿ إنَّ الَّذِيْنَ كَفَرُوا يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ اللهِ أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الإِيْمَانِ فَتَكْفُرُونَ ﴾[٤] فينبغي أن يكون محمولاً على مُضمَرٍ يدلُّ عليه المظهَرُ ؛ وذلك أنَّهُ لا يخلو من أن يكونَ العاملُ فيه « مَقْتاً » الأوَّلَ أو الثَّانيَ ، فالأوَّلُ لا يجوزُ أن يكونَ عاملاً فيه من جهة اللَّفظِ ، والثاني من جهة المعنى ، ألا ترى أنَّكَ إنْ حَمَلْتَهُ على الأوَّلِ لم يَصْلُحْ ؛ لِفَصْلِكَ بين الموصول والصِّلَةِ بخبرِ المبتدأ[٥]، وهذا لا يَصْلُحُ في اللَّفظِ وتقديرِ العربيَّةِ ، وإنْ كان في المعنى لا يمتنع ، فلا يَصْلُحُ أن يكونَ العاملُ فيه الأوَّلَ لذلك .

وأمَّا الثَّاني فلا يجوزُ من جهة أنَّ التَّقديرَ يكونُ : من مَقْتِكُمْ أنفسَكُم وقتَ

---

(١) قال أبو عليٍّ في التعليقة ٢٦٤/١ : « وقوله : (لأن فيه معنى المنصوب) يريد : أنك إذا فصلتَ بين (إنه) و(أحمق) بجملة ، كما فصلتَ بين قوله: (إنا) و(ذاهبون) بجملةٍ هي (أعني) انتصب بها (تميماً) في قولك : إنَّا تميماً ذَوُو عددٍ » .

(٢) ما بين القوسين مطموسٌ في (ص) .

(٣) قال أبو علي في التعليقة ٢٦٤/١ : « قوله: إنه المسكين يريد : هو المسكينُ ، جاز أن يكون فصلاً بين الهاء و(أحمق) » .

(٤) سورة غافر : آية : ١٠ .

(٥) انظر مشكل إعراب القرآن ٦٣٤/٢ .

ما تدعون[1] إلى الإيمان وكَفَرْتُم به ، وليس المعنى على ذلك ؛ ألا ترى أنّهم لم يَمقُتوا أنْفُسَهُم وقتَ ما دُعُوا إلى الإيمان فكفروا ، وإنّما المعنى: لَمَقْتُ الله إيّاكُمْ وقتَ ما دُعِيتُمْ إلى الإيمان فكَفَرْتُم أكبَرُ من مَقْتِكُم أنفُسَكُم في النّارِ الآن ، فلا يَصلُحُ لذلك أن تتعلّقَ « إذ » بالمصدر الثّاني[2]، ولا تتعلّقُ بالأوّلُ . فإذا لم يَجُزْ ذلك أُضْمِرَ له شيءٌ يدلُّ عليه ما ظَهَرَ ، يَعمَلُ فيه ،كأنّهُ قال : مَقَتَكُمْ إذْ تُدْعَونَ إليه . ونظيرُ هذا ما أنشَدَهُ أبو الحسن وغيرُهُ[3] :

إنَّ العَرَارَةَ وَالنُّبُوحَ لِدَارِمٍ وَالْمُسْتَخِفُ أَخُوهُمُ الأَثْقَالاَ

وقولُهُ[4]:

لَسْنَا كَمَنْ حَلَّتْ إِيَادٌ دَارَهَا تَكْرِيْتَ تَرْقُبُ حَبَّهُ أَنْ يُحْصَدَا

فعلى هذا سبيلُ الموصول والصِّلَةِ في هذا النّحْوِ .

فإن قال قائلٌ : فما وجهُ ما ذَكَرَهُ سيبويهِ[5] مِن قوله : « إنَّ الذي في الدَّارِ

---

(١) كذا في (ش) ، وفي (ص) : « ما دعوا » .

(٢) انظر مشكل إعراب القرآن ٦٣٥/٢ .

(٣) من الكامل، وهو للأخطل في ديوانه ١١٦/١، وقد أنشده الفارسيُّ في المسائل البغداديات : ٣٦١ ، ولم أقف عليه في معاني القرآن للأخفش . العرارة : النجدة والشدة والشوكة ، والنُبوح : العدد والجماعة .

(٤) من الكامل ، للأعشى في ديوانه : ٢٨١ ، من قصيدة أرسلها إلى كسرى أنوشروان لما طلب منهم الدخول تحت حكمه فأبوا ، ورواية الديوان « جعلت » بدل « حلت » ، قال البغدادي في شرح أبيات المغني ١٧١/٧ : « وهو تحريف من النساخ » .
والبيت في : معاني القرآن للفراء ٤٢٨/١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٤٧/٢ ، وكتاب الشعر ٢٧٢/١ ، والمسائل البغداديات : ٣٦١ ، والخصائص ٤٠٢/٢ ، ٤٠٣ ، ٢٥٦/٣ ، والمغني ٧٠١ ، وشرح أبياته ١٧٠/٧ . وإيادٌ : قبيلة من معدّ ، وتَكريت بفتح أوله : بلدٌ بشاطئ الفرات سميت بتكريت بنت وائل . المعني : أن قبيلة إياد أهل زرعٍ وفلاحة معيشتهم بزرعهم ، فهم ينتظرون إدراكه، وليسوا بأصحاب إبلٍ ولا بداوةٍ .

(٥) الكتاب ١٤٨/٢ . وانظر شرح السيرافي ١٣/٣ (مخطوط) ، والتعليقة ٢٩٥/١ ـ ٢٩٦ ، والنكت ٥١٩/١ ـ ٥٢٠ .

أَخُوكَ قائماً » ؟ وما العاملُ في قوله : « قائماً » ؟

قيلَ له : لا يجوزُ أن يكونَ العاملُ في « قائماً » ما في قولنا: « في الـدَّار » مـن معنى الفعل ؛ للتَّفريق بين بعض الصِّلَةِ وبعضٍ بالخبر[1] .

فأمَّا العاملُ في « قائماً » فعلى وجهَين :

أحدهمـا : أن يكـونَ الأخُ مـن الصَّدَاقـةِ دون النَّسَـب ، فيكـونَ العـاملُ في الحال معنى المؤاخاة .

والآخَرُ : أن يكونَ الأخُ من النَّسبِ[2]، ولا تجعلُهُ الأوَّلَ في المعنــى ، ولكـن تجعلُهُ مثلَه ،كأنَّكَ أرَدْتَ أنَّ الذي في الدَّارِ مثلُ أخيـكَ أو كـأخيكَ ، أي : يقـومُ مَقَامَهُ ، ويَسُدُّ مَسَدَّهُ ، إلاَّ أنَّكَ تَحَذِفُ وتَتَّسِـعُ ، فيكـونُ العـاملُ في الحـال معنـى التَّشبيه ، كأنَّهُ في التَّقدير: إنَّ الذي في الدَّار يُماثِلُ أخاكَ قائماً ويُشـابهُهُ ، وعلـى هذا التَّقدير تقولُ : زَيدٌ عَمْرٌو قائماً ، وعَدِيٌّ حاتِمٌ جُوداً ، وكَعبٌ زُهيرٌ شاعراً.

فأمَّا قولُهُ تعالى : ﴿ **وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِا للهِ** ﴾[3] فيَحتَمِلُ تأويلَين :

أحدهما : أن يكونَ « ولكنَّ البرَّ [كإيمان][4] مَنْ آمَنَ با للهِ » .

---

(١) انظر التعليقة ١/٢٩٥ ، والنكت ١/٥٢٠ .

(٢) قال أبو سعيد السيرافي في شرح الكتاب ٣/١٣ (مخطوط) : « أما قوله : إن الذي في الدار أخوك قائماً ، فعلى هذا الظاهر لا يجوز إذا أردتَ به أخوة النسب ؛ لأنك إن نصبتَ (قائماً) بـ (أخوك) لم يجز ،كما لم يجز : زيد أخوك قائماً في النسب ، وإن نصبتَ (قائماً) بالظرف على تقدير : إن الـذي في الدار قائماً أخوك ، صـار (قائمـاً) في صلـة (الـذي) ، ولم يجز أن يفصل بين الصلة والموصول بـ(أخوك) وهو خبر ، وإن جعلت (أخوك) بمعنى المؤاخاة والمصادقة وجعلته هو العامل في (قائماً) إذا كان قد عهد قائماً قبل هذه الحال جاز » . وانظر : التعليقة على الكتاب ١/٢٩٥ ـ ٢٩٦ ، والنكت ١/٥٢٠ .

(٣) سورة البقرة : آية : ١٧٧ .

(٤) تكملة يستقيم بها السياق .

والآخَرُ : أن يكون « ولكنَّ ذا البرِّ مَنْ آمَنَ با لله . وأحَدُ الوجهَين قـد نـصَّ عليه سيبويهِ[١] .

ومثلُ ذلك قولُهُ تعالى : ﴿ **أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَـاجِّ** ﴾[٢] ثـمَّ قـالَ : ﴿ **كَمَـنْ آمَنَ بِاللهِ** ﴾ ، فهذا على : أجَعَلْتُمْ أهلَ سِقَايَةَ الحاجِّ كَمَنْ آمَنَ با لله ، أو أجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الحاجِّ كإيمانِ مَنْ آمَنَ با لله ليَقَعَ التَّمثيلُ بين حَدَثَين ، أو بين فاعلَين ؛ إذْ لا يجوزُ التَّمثيلُ بين حَدَثٍ وفاعلٍ .

* * *

(١) لم أقف على نص سيبويه في ذلك مع أنه ذكر الآية في الكتاب ٦٣/٢ ـ ٦٤ ، ولكن كان حديثه فيها على رفع « الصابرين » .

(٢) سورة التوبة : آية : ١٩ .

[٦٧/ب]

/ المسألةُ التّاسعة والعشرون

قال[١] في قوله تعالى : ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ * كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ﴾ [البقرة : ١٧٩ - ١٨٠] :

« المعنى: وكُتِبَ عليكم إذا حَضَرَ، إلاّ أنَّ الكلامَ إذا طالَ استُغْنِيَ عن العطف بالواو ، وعُلِمَ أنَّ معناه معنى الواو ؛ لأنَّ القِصَّةَ الأُولى قد استتمَّتْ وانقضى معنى الفرْضِ فيها ، فعُلِمَ أنَّ المعنى: فَرَضَ عليكم القِصَاصَ وفَرَضَ عليكم الوصيَّةَ » .

قال أبو عليٍّ :

[الكلام على معنى الواو]

أصلُ الواو إذا لم تكن بدلاً من الجارِّ للاجتماع أين كانت ، ولذلك ما تجدُها للاجتماع مُعَرًّى من معنى العطف ، ولا تجدُها للعطف إلاّ ومعنى الاجتماع فيها . وكونُهَا في العطف على ضربَين :

أحدهما : أنْ تعطِفَ مفرَداً على مفرَدٍ ، وقد شرَحْنَا ذلك فيما تقدَّمَ من الكتاب[٢] فيما ذَكَرْنَاهُ في قوله تعالى: ﴿ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾[٣]، فيُسْتَغْنى بما تقدَّمَ

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٢٤٩/١ .

(٢) انظر صفحة : ٢٤٦ وما بعدها من الجزء الأول . المسألة [١٥] .

ذِكْرُهُ عن الإعادة .

والآخَرُ : أنَّ تعطِفَ جملةً على جملةٍ، وهو الغرضُ في هذا الموضع وما يجب أن يُذكرَ . والجُمَلُ التي يُعطَفُ بها على الجُمَلِ على ضربَين :

أحدهما : أن تكونَ أجنبيَّةً[1] من الأُولى .

والآخَرُ : أن تكونَ الجملةُ المعطوفةُ على الأُولى ملتَبسَةً بها غيرَ أجنبيَّةٍ منها .

فالأجنبيَّةُ لا تَتْبَعُ الأُولى إذا أُرِيدَ اتِّصالُها بها ، ولم يُرَدِ القَطْعُ منها ، والأخذُ[2] في أخرى ليس منها في شيءٍ إلاّ بحرفِ العطف نحو : قامَ زَيدٌ ، وذهبَ عَمْرٌو، وزَيدٌ مُنطَلِقٌ ، وبَكْرٌ قائمٌ ، ونحو هذا مِمَّا يُريدُ به الاتِّصَالَ بالأُولى. فإن لم يُرَدِ الاتِّصَالُ وأُرِيدَ كلُّ حديثٍ منفرد من الآخَرِ ومنقطعٍ عنه قلتَ على هذا : زَيدٌ منطَلِقٌ ، بكرٌ قائمٌ ، فلم تُدخِلِ الحرفَ إرادةً للانفصال ، وتركاً لاتِّصَالِ كلٍّ واحدٍ من الحديثَين بالآخَرِ . وهذا عندي مذهبُ أبي الحسن .

والجملتان الملتَبِسَةُ إحداهما بالأخرى في الاتِّصَالِ بما قبلها على ضربَين :

أحدهما : أنْ تعطِفَهُمَا بحرفِ العطفِ .

والآخرُ : أنْ تَصِلَهَا بها بغير حرفِ العطفِ .

وما يُوصَلُ بما قبله من الجُمَلِ بغير حرف عطفٍ على أربعةِ أضرُبٍ :

أحدها : أنْ يكونَ صفةً لِمَا قبلَها .

والآخَرُ : أنْ يكونَ حالاً .

---

(٣) الآية : ٦٨ من سورة البقرة .

(١) في (ص) : « أجنبيتين » .

(٢) في (ش) : « الآخر » .

والثَّالثُ : أنْ يكونَ تفسيراً .

والرابع : ألاّ يكونَ اتِّصَالُها على هذه الأوجُهِ الثَّلاثةِ ، ولكن يكونُ في الجملة الثَّانيةِ ذِكْرٌ مِمَّا في الأُولى ، أو مِمَّن في الأُولى .

فأمَّا ما كان صفةً فنحو: مَرَرْتُ برَجُلٍ يَقُومُ، ومَرَرْتُ بغُلامٍ رَاكِبٍ يَذْهَبُ، وبرَجُلٍ صالحٍ يُصلِحُ[1]، وبامرأةٍ أبوها مُنطَلِقٌ ، فمَوضِعُ الجملة بعد الموصوف بحسَبِ إعرابِ الموصوف ، ولا وجهَ لإدخالِ حرفِ العطف على الجملة التي هي صفةٌ إذا وَلِيَت الموصوفَ ،كما أنَّهُ لا وجهَ في إدخاله على الصِّفَةِ المفرَدَةِ ؛ لأنَّ الصِّفَةَ تُبَيِّنُ الموصوفَ وتُخَصِّصُهُ ، ومَجْرَاها مع الموصوفِ في هذا مَجْرَى الصِّلَةِ مع الموصول ، فلو عُطِفَ بها على الموصوف لَخُرِجَ بالعطف عن أن يكونَ وصفاً له وإيضاحاً ، ولصَارَ شَريكاً لـلأَوَّلِ الموصوف ، وداخلاً في إعرابه على حدِّ التَّثنيةِ[2] والشَّريكةِ دون الصِّفَةِ ، هذا في الصِّفَةِ المفرَدَةِ ، فكما أنَّ الصِّفَةَ المفرَدَةَ لا وجهَ لإدخال حرفِ العطف عليها إذا وَلِيَت الموصوفَ ، كذلك لا وجهَ لإدخالِهِ على الجُمَلِ إذا وقعت هذا الموقِعَ ، فأمَّا إذا تكرَّرَت الصِّفَاتُ نحو : مَرَرْتُ برَجُلٍ هاشميٍّ كاتبٍ ، وبزَيدٍ الطَّويلِ العاقلِ ، فكان أبو بكرٍ يقولُ : إنَّ حُكمَ حرفِ العطف وقياسَهُ الذي ينبغي أن يكونَ عليه ألاّ يَدخُلَ من الصِّفَاتِ إلاّ على ما يختصُّ الموصوف / بغيرها ، ويُستَغنَى بها في التَّخصيص والتَّعريف عمَّا سواها ، وهذا الذي قاله كما قال ؛ لأنَّ حُكْمَ الصِّفة مع الموصوف إذا لم [٦٨/أ]

---

(١) في (ص) : « برجل صانع يصلح » .

(٢) في (ش) : « التشبيه » .

يتعرَّف الاسمُ إلاَّ بها و لم يختصَّ ، حُكْمُ الاسم الواحد في أنَّ مجموعَهُ يَدُلُّ على ما تحته ويختصُّهُ ، فكما أنَّ المفرَدَ لا يُفصَلُ بحرفِ عطفٍ ولا غيرِهِ ، فكذلك حُكمُ ما كان مثلَه وجارياً مَجْرَاهُ .

وكان يقولُ : إذا استَغْنَى الموصوفُ عَمَّا تكرَّرَ[1] من الصِّفة ، وتَعَرَّفَ بغير ما يَدخُلُ عليه حرفُ العطف ، حَسُنَ حينئذٍ عندي دخول حرفِ العطفِ عليه للاستغناءِ عنه في تعريفِ الاسم وتخصيصه ، ولأنَّه ليس مع الأوَّلِ بمنزلة اسمٍ مفرَدٍ؛ إذ قد يختصُّ بسواه ، وكان حُكمُ الصِّفَةِ ألاَّ يَدخُلَ عليها حرفُ العطفِ ؛ لأنَّ حرفَ العطفِ يُشرِكُ الثانيَ في إعراب الأوَّل ، وليس الأوَّلَ في المعنى ، والصِّفَةُ هو الموصوفُ في المعنى ، إلاَّ أنَّهُ إذا دَخَلَ فحُكمُهُ وقياسُهُ أن يكونَ على ما ذهب إليه أبو بكرٍ رحمه الله .

وقد عطَفَ العربُ الصِّفَاتِ بعضَهَا على بعضٍ بالواو، وحكاه سيبويه[2] عن يونُس ، وأنشَدَ[3]:

وَيَـأْوِي إلى نِسْـوَةٍ عُـطَّـلٍ ... وَشُعْثٍ مَرَاضِيْعَ مِثْلِ السَّعَالِي

---

(١) في (ش) : « ذكرت » .

(٢) الكتاب ٣٩٩/١ ، ٦٦/٢ .

(٣) البيت من المتقارَب ، وهو لأمية بن أبي عائذ الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٥٠٧/٢ ، وروايته :

لَهُ نِسْـوَةٌ عَاطِلاَتُ الصُّدُو ... رِ عُوْجٌ مَرَاضِيْعُ مِثْلُ السَّعَالي

والضمير في (يأوي) عائد إلى الصَّيَّاد ، وعُطَّل : ليست عليهنَّ قلائد ، والشُّعث : جمع شعثاء ، والمراضيع : جمع مِرضاع ، والسَّعالي : ذَكَرُ الغيلان ، والأنثى : سِعلاة ، أي : مثلها في سوء الحال. وانظر : الكتاب ٣٩٩/١ ، ٦٦/٢ ، وشرح أبياته ١٤٦/١ ، والنكت ٤١٨/١ ، والخزانة ٤٢٦/٢.

و[منه] قولُهُ(١) :

بأَعْيُنٍ مِنْهَا مَلِيْحَاتِ النِّقَبْ
شَكْلِ التِّجَارِ وَحَلاَلِ المُكْتَسَبْ

(بكسر النُّونَ . وبلغني عن الرِّياشيِّ(٢) أنَّه قال : النُّقُب بضمِّ النُّون ، وبلغني عن الرِّياشيِّ أنَّه قال : النِّقب بكسر النُّون جمع نِقبة)(٣) .

وجاز هذا عندي في الواو لِمَا ذَكَرْتُهُ لكَ من أنَّ معناها الاجتماعُ ، فكأنَّهُم إذا عَطَفُوا بها(٤) هذه الصِّفَاتِ ،كان المعنى أنَّ الموصوفَ قد اجتمَعَت له هذه الأوصافُ، فلهذا جاز في الواو ولم يَجُز في الفاء وثُمَّ . ألا ترى أنَّ سيبويه(٥) لم يُجِزْ: مَرَرْتُ بِزَيدٍ أخِيكَ فصاحِبِكَ إذا كان الصَّاحبُ زيداً والأخَ في المعنى .

فحُكمُ ما تكرَّرَ من الجُمَلِ إذا كانت صفاتٍ في دخول حرفِ العطف عليها حُكمُ المفرَدِ ، وقياسُهُ قياسُها فيما كان أبو بكرٍ يذهبُ إليه . فإذا اجتمع مفردٌ

---

(١) رجزٌ بلا عزو في الكتاب ٦٧/٢ ، وانظر : تحصيل عين الذهب : ٢٦٣ . والراجز يصفُ جواريَ، والنُّقب : جمع نقبة ؛ وهي خرق العين أو خرق البرقع على العين ، قال الشنتمريُّ: « وقوله : « شكلِ التِّجار » أي : هنَّ مما يصلُحُ للتجارة ويَحِلُّ للكسب ، وقد قيل : إنه وصف إبلاً ، والأول أشبه . ويروى : « شكلِ النِّجار » أي : ممَّا يشاكلُ نِجارَها ويشبهُهُ ، والنِّجارُ : الأصلُ واللونُ » .

(٢) العباس بن الفرج الرياشي ، أبو الفضل ، لغوي بصري ، كثير الرواية عن الأصمعي ، قرأ كتاب سيبويه على المازني ، وعنه أخذ المبرِّد وابن دريد ، توفي سنة ٢٥٧ هـ. أخباره في : أخبار النحويين البصريين: ٩٨، وطبقات النحويين واللغويين: ٩٧، ونزهة الألباء : ١٥٢ ، وإنباه الرواة ٣٦٧/٢ .

(٣) ساقطٌ من (ش) .

(٤) في (ص) : « بهذا » .

(٥) الكتاب ٣٩٩/١ . قال سيبويه : « ولو قلتَ : مررتُ بزيدٍ أخيكَ فصاحِبِكَ ، والصَّاحبُ زيدٌ لم يَجُزْ ، وكذلك لو قلتَ : زيدٌ أخوكَ فصاحبُكَ ذاهبٌ ، لم يَجُزْ ، ولو قلتَهَا بالواو حَسُنَتْ » .

صفةٌ مع جملة صفةٌ ، فكان أبو بكرٍ يقولُ : إنَّ القياسَ عندي أن يُقَدَّمَ المفردُ ؛ لأنَّهُ الأصلُ الأوّلُ ، ثمَّ يُتَّسَعُ فتُقَدَّمُ الجملةُ على المفرَدِ ، وفي التّنزيل: ﴿ **وَهَـذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ** ﴾[1] وفيه : ﴿ **زَيْتُونَةٍ لاَ شَرْقِيَّةٍ وَلاَ غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ** ﴾[2]. ولو وَصَفْتَ بفعلٍ أو جملةٍ غيرِ منكُورةٍ[3]، ثمَّ عَطَفْتَ على الجملة التي هي وصفٌ جملةً لا تَعَلُّقَ لها بالموصوفِ ولا التِبَاسَ ،كان عندي قبيحاً ممتنعاً ؛ لأنَّ حُكمَ المعطوفِ أنْ يكونَ مُشَاكِلاً للمعطوف عليه ، مجانِساً له ، فإذا أخلَيْتَهُ من ذِكْرِ الموصوفِ ، لم يُجانِسْهُ ، ولم يَصْلُحْ لِمَا صَلُحَ له المعطوفُ عليه ، وذلك نحو : هذا[4] رَجُلٌ قائمٌ وقَامَ زَيدٌ ، هـذا يمتنعُ ويقبُحُ ؛ لأنَّ قولَكَ: قامَ زيدٌ لا يُوَضِّحُ رَجُلاً ولا يُخَصِّصُهُ ، وليس هو منه بسبيل . ألا ترى أنَّكَ لو قلتَ: هذا رجُلٌ قامَ زَيدٌ لم يَجُز، فإنْ قلتَ : هذا رَجُلٌ قَامَ وقَامَ أبوهُ ، أو قَامَ زَيدٌ من أجله، ونحو هذا مِمَّا يَلتَبِسُ به صَحَّ وحَسُنَ . وسبيلُ الصِّلَةِ في هذا عندي سبيلُ الصِّفَةِ لو قلتَ : الذي قَامَ وقَامَ زَيدٌ مُنطَلِقٌ ، لم يَحسُنْ[5] حتّى تَزيدَ عليه ما يتعلّقُ بالأوَّلِ ويَلتَبِسُ بهِ . فهذا حُكمُ ما يتبعُ من الجمل المفرَدَةِ وصفاً .

وأمَّا الحالُ فلا مَدخَلَ لحرفِ العطفِ عليه ، ولا مَسَاغَ لتوسُّطِهِ بينها وبين ذي الحال ؛ وذاك أنَّ لها جهتَين ، (تمتازُ بأنَّها [في] " تُشبه لشيئين)[6]، كلُّ واحدٍ

---

(١) سورة الأنعام : الآيتان : ٩٢ ، ١٥٥ .
(٢) سورة النور : آية : ٣٥ .
(٣) في (ص) : « غيرته منكوراً » .
(٤) في (ص) : « هذان » .
(٥) في (ص) : « يجز » .
(٦) مكانها بياضٌ في (ش) .

لا مَدخَلَ لحرف العطف فيه ؛ وذلك لمشابهتها الصِّفَةَ من جهة أنَّهَا تُفَرِّقُ بين هيئتَين أو هيئاتٍ ،كما أنَّ الصِّفَةَ تفصلُ بين موصُوفَين أو موصوفاتٍ /، فقد [٦٨/ب] شابَهَتْ مِن هنا الصِّفَةَ ، وتُشَابِهُ المفعولَ في أنَّهَا لا تكونُ إلاَّ بعد تمامِ الكلامِ ، وأنَّه مفعولٌ فيها ،كما أنَّ الزَّمانَ والمكانَ مفعولٌ فيهما ، وكأنَّ مشابَهَةَ الصِّفَةِ عليها أشدُّ إمراراً[١] من مشابَهَةِ المفعول ؛ لكونها الأوَّلَ وذا الحال في المعنى ، وفصله بين الهيئتَين ، وذلك مِمَّا تختصُّ به الصِّفَةُ ، (فكما لا يَدخُلُ الحرفُ العاطفُ بين أوَّلِ الصِّفاتِ ومَوصُوفِهِ ، ولا بين المفعولِ وما يَعمَلُ فيه)[٢]، كذلك لا يَدخُلُ بين الحالِ وذي الحال ؛ لتخليصها الهيئَةَ، وتناوُلِ الفعلِ لها تَنَاوُلَهُ لسائر مفعولِيه ، والاستغناءِ بهذا التَّعلُّقِ عن تَعَلُّقِهِ بالحرف الرَّابطِ العاطِفِ ، وكما لم يَجُزْ ذلك في المفرَدِ إذا كان حالاً ، كذلك لا يجوزُ في الجملة إذا وقعَتْ موقِعَهَا ،كما أنَّهُ لَمَّا لم يَجُزْ في الصِّفَةِ إذا كانت مفرَدةً أوَّلاً ،كذلك لا يَجُوزُ في الجملة والجُمَلِ التي تقعُ مَوقِعَ (المفرَدِ إذا كانت حالاً بحسَبِ انقسامها في غير)[٣] الحال ؛ وهي ضربان :

أحدهما : أن تكونَ من مبتدأٍ وخبرٍ .

والآخَرُ : أن تكونَ من فعلٍ وفاعلٍ .

فأمَّا كونُ ما تَرَكَّبَ من المبتدأ والخبر حالاً فنحو : زَيدٌ أَبُوهُ مُنطَلِقٌ ، وما

---

(١) كذا في النسختين .
(٢) ساقط من (ص) .
(٣) ما بين القوسين مطموس في النسخة (ص) .

أشبَهَ ذلك . وأنشَدَ الأصمعيُّ[(١)]:

وَلَوْلاَ جَنَانُ اللَّيْلِ مَا آبَ عَامِرٌ إلى جَعْفَرٍ سِرْبَالُهُ لَمْ يُمَزَّقِ

وأنشد أيضاً لأوسِ بنِ حَجَرٍ[(٢)]:

وَبِالأُدْمِ تُحْدَى عَلَيْهَا الرِّحَا لُ وَالشَّوْلِ في الْفَلَقِ الْعَاشِبِ

فهذا مثالُ ما جاء في الجُمَلِ المرَكّبَةِ من المبتدأ والخبر حالاً، وهو كثيرٌ واسعٌ .

فأمَّا ما أنشَدَه أبو بكرٍ للفرَزْدَقِ من قوله[(٣)]:

وَوَفْرَاءَ لَمْ تُخْرَزْ بِسَيْرٍ وَكِيعَةٍ غَدَوْتُ بِهَا طَيّاً يَدِي بِرِشَائِهَا

ذَعَرْتُ بِهَا سِرْباً نَقِيّاً جُلُودُهُ كَنَجْمِ الثُّرَيَّا أَسْفَرَتْ مِنْ عَمَائِهَا

فقولُهُ : « يَدِي بِرِشَائِهَا » يَحتَمِلُ وجهَين :

أحدهما : أن يكونَ صفةً للنكرة ،كما أنَّ ما قبلها من الجُمَلِ كذلك .

والآخَرُ : أن يكونَ حالاً من « غَدَوْتُ بِهَا » ؛ ويَحتَمِلُ وجهَين أيضاً :

أحدهما : أن يكونَ حالاً من الفاعل .

والآخَرُ : أن يكون حالاً من المفعول ؛ لأنَّ لكلٍّ واحدٍ منهما ذِكْراً فيه .

وأمَّا كونُ الجُمَلِ التي هي من الفعل والفاعل حالاً ، فالأفعال تنقسِمُ بأقسامِ الزَّمانِ: ماضٍ ، وآتٍ ، وحالٍ ، والذي يقعُ موقِعَ الاسم المنتَصِبِ على أنَّهُ حالٌ

---

(١) من الطويل في الأصمعيات : ١٣٥ ، وقائله سلامةُ بنُ جَنْدَل ، والبيت في ديوانه : ١٧٦ ، وفيهما : « لم يُخرَّقِ » . والأدم : جمع أدماء ، وهي الناقة شديدة البياض . والشول : جمع شائلة ، وهي من الابل ما أتى عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر . وأرض عاشب : تنبت العشب .

(٢) من المتقارب في ديوانه : ١٢ .

(٣) من الطويل في ديوانه ١/٩ ـ ١٠ .

منها مثالُ الوقت الحاضر دون الماضي والآتي ؛ لأنَّ ذلك عبارةٌ عن هيئة الاسم في وقتِ حديثِكَ ، أو حكايةٌ لذلك ، ولهذا المعنى أُرِيدَ ، وله قُصِدَ ، فمُحالٌ أن يَقَعَ الماضي هذا الموقِعَ ؛ إذ كان بخلاف هذا القصدِ والمغزى ، وكذلك الآتي، فلا يَصْلُحُ على هذا : جاءَ زَيدٌ قَامَ ، ولا ذَهَبَ عمروٌ رَكِبَ ، إذا أَرَدْتَ بمثال الماضي إيقاعَهُ موقِعَ الاسم المنتَصِبِ على أنَّهُ حالٌ ، فكما لم يَجُزْ أن يُقصَدَ بمثال الماضي الحالُ ، كذلك لا يجوزُ في مثال الآتي ؛ لأنَّه خلافُ الحال ،كما أنَّ الماضِيَ خِلافُهُ .

فإن قال قائلٌ : هلاَّ جاز وُقُوعُ مثالِ الآتي هذا الموقِعَ ،كما جاز وُقُوعُ الأسماءِ المفرَدَةِ المفهومِ مِن استعمالها ومعناها أنَّها للآتي دون الحالِ والوقتِ الماضي[1] ،كقولهم : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ معه صَقْرٌ صائداً به غداً »[2]، و﴿ **هَدْياً بَالِغَ الْكَعْبَةِ** ﴾[3] ، ونحو هذا مِمَّا لا يتَّجهُ إلاَّ على الاستقبال دون الحال ؟

قيلَ له : إنَّ هذا الكلامَ ونحوَه عند أهل العربيَّةِ كلامٌ محمولٌ على المعنى دون اللَّفظِ ، وما يُحمَلُ على المعنى دون اللَّفظ الظَّاهر في كلامهم كثيرٌ . وقد قدَّمْنَا صدراً من ذلك ، ومعنى هذا عندهم : مقدَّراً للصَّيد ، ومقدَّراً هدياً ، ومقدَّراً البلوغَ ، فعلى / هذا يَحمِلُون ذلك ويَصْرِفُونَهُ ؛ لِئَلاَّ يَلزَمَ أنْ يُوقَعَ في غير موقعه ، ويُصرَفَ إلى خلاف مَصْرِفِهِ . [٦٩/أ]

---

(١) في (ش) : « الحاضر » .
(٢) انظر الكتاب ٤٩/٢ .
(٣) سورة المائدة : آية : ٩٥ .

فإن قالَ : فاحْمِلْ مثالَ الآتي أيضاً على المعنى ، وقَدِّرْ فيه شيئاً يَصْلُحُ به وُقُوعُهُ موقِعَ المثال الحاضِرِ ،كما فَعَلْتَ ذلك في الاسم .

قيلَ له : لا ينبغي[1] إجازةُ هذا في الفعل من حيث جاز في الاسم ؛ وذاك أنَّ الأصلَ في هذا الموضع إنَّما هو الاسمُ ، والفعلُ داخلٌ عليه ، وواقعٌ موقِعَهُ ، فهو كالفَرْعِ له ، وقد يُتَّسَعُ في الأصول بما لا يُتَّسَعُ في الفروع ، فلذلك يمتنع هذا في الفعل وإنْ جاز في الاسم ، وأيضاً فإنَّ « هَدْياً » و « بالِغاً » و « صائداً » ونحوَ ذلك أسماءٌ يَصلُحُ وُقُوعُها حالاتٍ ومنتَصِباتٍ بذلك ، فلا يمتنعُ أنْ تقومَ مَقامَ مُقدَّر ومُقرَّر ونحوه في هذه المواضع ؛ لأنَّهَا مثلُها ، وجائزٌ قيامُهَا مَقَامَهَا . ومثالُ الآتي هنا لا يَصْلُحُ وُقُوعُهُ موقِعَ مثال الحاضِرِ ؛ لأنَّهُ خِلافُهُ ، فلا يَسُوغُ إذاً أنْ تُقيمَهَا مُقَامَ الحال ،كما جاز ذلك في الاسم ، ولو جاز ذلك لجاز : رأيتُ زيداً سَيَقُومُ ، تُريدُ به الحالَ ، ولَصَلُحَ أنْ يقعَ « سَيَقُومُ » موقِعَ « يَقُومُ » إذا أَرَدْتَ به الحالَ ، وهذا ممتنعٌ .

فإن قلتَ : فَأَجِزْ ذلك فيه إذا لم يَدْخُل السِّينُ أو سوف .

قلنا : ذلك غيرُ جائزٍ ؛ لأنَّ السِّينَ وإنْ لم يُذْكَرْ في اللَّفظِ ، فهو مُرَادٌ في المعنى ، فالآتي مخالِفٌ للحاضِرِ في المعْنَى[2] وفي لفظه ، فحكمُهُ ألاَّ يُقام مُقَامَهُ[3] ، فمثالُ المستقبَلِ لا يَقَعُ موقِعَ الحاضِرِ ، والماضي[4] من وُقُوعِهِ مَوقِعَهُ أبْعَدُ ؛ ألا

---

(١) في (ص) : « ينبغي » .

(٢) في (ص) : « المبنى » .

(٣) في (ص) : « أن يقام مقامه » .

(٤) في (ص) : « وهو » .

ترى أنَّ الماضِيَ لا يكونُ حاضراً بعد مُضِيِّهِ ، والآتي قد يَحضُرُ ، فهو من أجل هذا إلى الحال أقرَبُ ، والماضي منه أبْعَدُ .

فإن قلتَ : فكيف استُجيزَ: لَقِيتُ زَيداً قَد قَامَ ، وصادَفْتُ بَكْراً قَد أَكَلَ ؟

قيلَ : هذا موضعٌ قد اتُّسِعَ فيه ، واسْتُغْنِيَ بشيءٍ عن شيءٍ ، وحُكْمُ هذا أنْ يكونَ في الأفعال التي تتطاوَلُ فيَخْرُجُ منها إلى الوجود شيءٌ فشيءٌ . فقوله: « قد قعَدَ » إخبارٌ عن جزءٍ أو أجزاءٍ من الفعل كانت متوَقَّعَةً ، وكأنَّهُ اسْتُغْنِي بذِكْرِ ذلك عمَّا يكونُ للحال ؛ لِعِلْمِ المخاطَبِ بذلك لِضَرْبٍ من دَلالةِ تَطَاوُلِ الفعل ، أو الاجتزاءِ بالإخبار بالبعضِ عن الكلِّ ، ومع ذلك فقد ضارَعَ الفعلُ بدخول « قد » الاسمَ . ألا ترى أنَّها زيادةٌ لَحِقَتْ (فَعَلَ)[1]،كما تَلحَقُ الاسمَ والمضارِعَ، ولولا ذلك لم يَجُزْ ، ألا ترى أنَّهم لا يُجيزُونَ ولا يَستَحْسِنُونَ : جاء زَيدٌ رَكِبَ، فهذا في الاتِّساعِ كقولهم : « صائداً غداً » ، ونحوِ ذلك . فهذه وجوه الحال[2].

وأمَّا ما يتَّصِلُ من الجُمَلِ بالجُمَلِ التي قبلها على **جهةِ التَّفسيرِ لِمَا قبله** ، فقولُهُ تعالى: **﴿ وَعَدَ ا لله الَّذِيْنَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾**[3]، ثمَّ قال: **﴿ لَهُم مَّغفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيْمٌ ﴾** ، فالمغفرةُ تفسيرُ الوعد الذي وُعِدُوا به[4]. وأنشَدَ أبو الحسن للفرَزْدَق[5]:

---

(١) في (ش) : « فعمل » .

(٢) في (ش) : « وجوه ذلك » .

(٣) سورة المائدة : آية : ٩ .

(٤) انظر مشكل إعراب القرآن ١/٢٢١ ، والكشاف ١/٣٢٧ .

(٥) من الطويل في ديوانه ٢/٣٣٢ ، والرواية فيه :

عَشيَّةَ مَا وَدَّ ابْنُ غَرَّاءَ أُمَّهُ   لَهَا مِنْ سِوَانَا إِذْ دَعَا أَبَوَانِ

ومن ذلك أيضاً قولُهُ تعالى : ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيْسَى عِنْدَ اللهِ كَمَثَلِ آدَمَ ﴾[1]، ثمَّ قال : ﴿ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ﴾ . فأمَّا قولُهُ : ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيْكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيْمٍ ﴾[2]، ثمَّ قال : ﴿ تُؤْمِنُوْنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ﴾، فـ« تؤمنون » على لفظ الخبر ، ومعناه الأمرُ ، والدَّليلُ على ذلك : أنَّ الجوابَ فيه قولُهُ : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ ، ولا يخلو من أن يكونَ جواباً لقوله: ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ﴾ ، أو لـ﴿ تُؤْمِنُوْنَ ﴾ ، فلا يجوزُ أن يكونَ جواباً لـ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ ﴾ ؛ إذ ليست المغفرةُ كائنةً بالدَّلالة، إنَّما تكونُ بالإيمان ، فكأنَّهُ قال : آمِنُوا يَغْفِرْ لكم ، إلاَّ أنَّهُ حَسُنَ[3] عندي أن يكونَ الأمرُ على لفظ الخبَرِ ؛ لوُقُوعِهِ كالتَّفسير لِمَا قبلَه مِن ذِكْرِ التِّجارة، وحكمُ التَّفسير عندي أنْ يكونَ خبَراً ، فلذلك حَسُنَ كونُ الأمرِ على لفظ الخبَرِ هنا ، وإنْ كان قد يقَعُ في غير هذا الموضع ، نحو : ﴿ لاَ تُضَارَّ وَالِدَةٌ ﴾[4]، ونحو: ﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ﴾[5]، وما أشبَهَ ذلك .

- عَشَيَّةَ مَا وَدَّ ابْنُ غَرَّاءَ أنَّه   لَهُ مِنْ سِوَانا إِذْ دَعَا أَبَوَانِ

والبيت من قصيدته في وصف الذئب ، ومطلعها :

وأطلَسَ عَسَّالٍ وما كانَ صاحباً   دعَوتُ بناري مَوهِناً فَأتَاني

وقد أنشده أبو الحسن الأخفش في معاني القرآن ١/٢٤٨ .

(١) سورة آل عمران : آية : ٥٩ .
(٢) سورة الصف : آية : ١٠ .
(٣) في (ش) : « خبر » .
(٤) سورة البقرة : آية : ٢٣٣ .
(٥) سورة البقرة : الآيتان : ٢٢٨ ، ٢٣٤ .

[٦٩/ب] / وأمَّا الرَّابعُ الَّذي لا يكـونُ اتِّصَالُـهُ علـى هـذه الأوجُـهِ الثَّلاثـةِ ، ولكـن يكونُ في الجملة الثَّانيةِ ذِكْرٌ مِمَّا في الأُولى أو مِمَّن في الأُولى ، فـإنَّ هـذا الوجـهَ يتَّصِلُ بما قبله على ضربَين :

أحدهما : أنْ تُتْبِعَ الأُولى بحـرفِ عطـفٍ ،كمـا تُتْبِـعَ الأجنبيَّـةَ إيَّاهـا بحـرفِ عطفٍ ، وذلك نحو: زَيدٌ أَبوكَ وأَخُوهُ عَمْرٌو ، وهو زَيدٌ وأَبوهُ مُنطَلِقٌ ، فهـذا قـد أُنزِلَ منزلةَ الأجنبيَّةِ من الأُولى في أنَّهُ لَمَّا أُرِيدَ اتِّصَالُ الجملةِ الثَّانيةِ عَطَفْتَ بالواو، كما تَعطِفُ الأجنبيَّةَ بها إذا أَرَدْتَ ذلك فيها ، وقال تعالى : ﴿ **إِنَّهُمْ كَـانُوا قَبْـلَ ذَلِكَ مُتْرَفِيْنَ * وَكَانُوا يُصِرُّوْنَ عَلَى الْحِنْثِ الْعَظِيْمِ** ﴾[1]. وهذا كثيرٌ .

والآخَرُ : أنْ تُتْبِعَ الثَّانيةَ الأُولى بغير حرفِ عطفٍ ، كقوله : ﴿ **إِنَّهُمْ كَـانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُحْسِنِيْنَ * كَانُوا قَلِيْلاً مِنَ اللَّيْـلِ مَـا يَهْجَعُـوْنَ** ﴾[2]، وفي الأخرَى : ﴿**وكَـانُوا يُصِـرُّوْنَ** ﴾[3] بـالواو ، وقـال : ﴿ **الْحَـيُّ الْقَيُّـوْمُ * نَـزَّلَ عَلَيْـكَ الْكِتَـابَ**﴾[4]، وقـال : ﴿ **إِنَّ ا للهَ لاَ يَخْفَـى عَلَيْــهِ شَــيءٌ فِي الأَرْضِ وَلاَ فِي السَّمَاءِ**﴾[5]، ثمَّ قال: ﴿ **هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الأَرْحَامِ** ﴾، وقال: ﴿ **سَيَقُوْلُوْنَ ثَلاَثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُوْلُوْنَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْماً بِـالْغَيْبِ وَيَقُولُـونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ** ﴾[6] .

---

(١) سورة الواقعة : الآيتان : ٤٥ ، ٤٦ .
(٢) سورة الذاريات : الآيتان : ١٦ ، ١٧ .
(٣) سورة الواقعة : آية : ٤٦ .
(٤) سورة آل عمران : الآيتان : ٢ ، ٣ .
(٥) سورة آل عمران : آية : ٥ .
(٦) سورة الكهف : آية : ٢٢ .

فإن قال قائلٌ : ما الدَّليلُ على أنَّ هذا الذي ذَكَرْتَهُ ضَرْبٌ رابعٌ (ونحوٌ آخَرُ، وما أنكرتَ أنْ)[١] يكونَ ذلك داخلاً في الوُجُوه الّتي قدَّمْتَهَا وقَسَمْتَ هذا البــابَ إليها ؟

قيلَ له : الدَّليلُ على أنَّ ذلك نوعٌ آخَرُ خارجٌ من تلك الأنواع، غيرُ داخِــلٍ فيها: أنَّ قولَهُ تعالى: ﴿ **رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ** ﴾ بعد الجملةِ المحــذوف مبتَدَؤُهــا لا يخلــو من أن يكونَ حالاً أو تفسيراً أو وصفاً أو جملةً منقطعةً من الأوَّل ، فلــم يُحتَــجْ[٢] مع الانقطاع والانفصال مِمَّا قبلهــا إلى مــا يَصِلُهَــا بمــا قبلهــا ،كمــا لا يحتــاجُ مــا ذَكَرْنَاهُ من الجُمَلِ التي يَتْبَعُ بعضُهَا بعضاً في اللَّفظِ، ولا يُرَادُ اتّصَالُ بعضِها ببعضٍ، بل يُخْرَجُ به من كلامٍ إلى كلامٍ لا يُــرَادُ ارتباطُــهُ بمــا قَبْــلُ ، فــلا يجــوزُ أن تكــونَ الجملةُ في موضع الحال ؛ إذ ما قبلَهَا من الكلام لا معنى فِعْلٍ فيه عاملاً في الحــال، ألا ترى أنَّ قولَهُ: هم ثلاثةٌ لا معنى فِعْلٍ فيه، والحالُ لا بدَّ لها من عاملٍ فيها .

فإن قلتَ : أَجْعَلُ المضمَرَ مثل « هؤلاء » وما أشبهه من الأسماء الــتي تتضَمَّــنُ معنى الإشارة ، فتنتصِبُ الأحوالُ عنها ؟

قلنا: لا يجوزُ ذلك ؛ لأنَّ المعنى ليس على أنَّ المخبرَ عنهم مُشَارٌ إليهم ومُنَبَّــهٌ لهم في وقتِ هذا الإخبار ، إنّما المعنى على الإخبار عن عددهــم وفيــه اختلافُهُــم ،

---

(١) ما بين القوسين ساقطٌ من (ش) .
(٢) في (ش) : « يفتح » .

ولو كانوا بحيث يُشَارُ إليهم ، لم يقع الاختلافُ في عِدَّتِهم ، فالمضمَرُ ههنا علامةُ الضَّمير المنفصِلِ ، ولا يجوزُ أيضاً أن يكونَ تفسيراً ؛ لأنَّ التَّفسيرَ هو المفسَّرُ في المعنى، ألا ترى أنَّ المغفرةَ في قوله : ﴿ لَهُم مَّغْفِرَةٌ ﴾[1] هو الوعدُ في المعنى ، وكذلك الإيمانُ با لله هي المجازاةُ المدلولُ عليها في قوله عزَّ وجلَّ : ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيْكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾[2]، ولا يجوزُ أن يكونَ شيءٌ من جُزْأَي الجملة التي هي « رابعُهُم كلبُهُم » شيئاً من جزءِ الجملة التي هي « هم ثلاثةٌ » ، فلا يكونُ هذا تفسيراً له ، ولا يجوزُ أيضاً أنْ يكونَ صفةً للنَّكِرَةِ التي قبلها ؛ لأنَّهُ لا يخلو في الوصف من أحد أمرَين :

إمَّا أنْ يعمَلَ فاعلاً ، كما تَعمَلُ سائرُ أسماء الفاعِلِين الجاريةِ على أفعالها ، فيرتَفِعُ ما بعده به .

وإمَّا أنْ تجعَلَ الجملةَ في موضع وصفٍ ، ولا يعمَلُ اسمُ الفاعلِ ، فلا يجوزُ أن يَعمَلَ اسمُ الفاعل عَمَلَ الفعلِ على تقدير الانفصال ، كما تقولُ : هذا رَجُلٌ ضارِبُهُ زَيدٌ ، فترفَعُ زَيداً بـ « ضَارِبُهُ » ، وتُقَدِّرُ الانفصالَ ؛ لأنَّ ذلك ماضٍ ، والماضي لا يُقَدَّرُ فيه الانفصالُ ؛ لأنَّهُ إنَّما يُقَدَّرُ في الحاضِرِ والآتي ؛ لأنَّهُ كما أُعْرِبَ من الأفعال المضارِعَةِ ما كان حاضِراً أو آتياً ، كذلك أُعمِلَ من أسماء الفاعِلِينَ ما كان كذلك ، وكما لم يُعْرَب الماضي من الأفعال ، كذلك لم يَعْمَل

(١) سورة المائدة : آية : ٩ .

(٢) سورة الصف : آية : ١٠ .

الماضي من أسماء الفاعِلِين، / ولولا المضيُّ لم يمتنع إعمالُ « رَابِع » عَمَلَ الفعل ؛ [٧٠/أ]
لأنَّهُ على حَدِّ رَبَّعْتُ الثَّلاثَةَ فأنا رابِعُهُم ، وليس على حَدِّ « رَابِعُ أربعةٍ[1] » ،
و « ثاني اثنين » الذي معناه أَحَدُ أربعةٍ ، وأَحَدُ اثنين ، فيمتنعُ إعمالُهُ عَمَلَ الفعل،
فلا يكونُ هنا صفةً على هذا الوجه ؛ للمُضِيِّ ، ولا تكونُ الجملةُ أيضاً
(صفةً لـ « ثلاثة » كما تُوصَفُ النّكراتُ بالجُمَل ؛ لأنَّ هذا جملةٌ)[2] مستأنفةٌ ليس
على حَدِّ الصِّفة ، بل على حَدِّ ما بعدها من قولِهِ : ﴿ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ ،
فحُذِفَت الواوُ ، واستُغْنِيَ عنها ؛ إذ كانت إنَّما تُذْكَرُ لتَدُلَّ على الاتِّصالِ وما في
الجملة من ذِكْرِ ما في الأوَّلِ ،كأنَّهُ يُسْتَغْنَى (به عن ذِكْرِ الواو ؛ لأنَّ الحرفَ يدلُّ
على اتِّصَالٍ ، وما في الجملة)[3] من ذِكْرِ ما تَقَدَّمَهَا اتِّصَالٌ أيضاً ، فيُسْتَغْنَى به
عنه، ويُكتَفَى بذلك منه .

ولا يجوزُ أيضاً أن تكونَ هذه الجُمَلُ[4] منقَطِعَةً بعضُها عن بعضٍ ، فلم يُحتَجْ
معها إلى الحرف للانقطاعِ والاستغناءِ عن الاتِّصَال؛ لأنَّ المعنى على أنَّ جميعَ ذلك
متَّصَلٌ بعضُهُ ببعضٍ . ألا ترى أنَّهُ ليس الغرضُ أنْ يُخبرَ عنهم ببعضِ هذه الأعداد
دون بعضٍ ، وإنَّما الغرضُ والقَصْدُ إلى أنْ يَقُصَّ ذلك مُتَّسِقاً بعضُهُ في إِثْرِ بعضٍ
على حَسَبِ اختلافِ أقوالهم في أعدادهم ، فلا يجوزُ أنْ يكونَ المرادُ هنا انقطاعَ

(١) في (ص) : « وأربعة » .
(٢) ما بين القوسين ساقطٌ من (ص) .
(٣) ما بين القوسين بياضٌ في (ص) .
(٤) في (ص) : « الجملة » .

بعضٍ هذه الجُمَلِ عن بعضٍ، بل خلافُهُ وعكسُهُ ؛ وهو أنْ يُتْبَعَ بعضُ ذلك بعضاً.

فإذا ثَبتَ أنَّهُ على غير هذه الوجوهِ الَّتي ذَكَرْنَا ، ثَبتَ أنَّهُ نوعٌ آخَرُ ليس مِمَّا تَقَدَّمَهُ ، وأنَّ اتِّصَالَهَا بما قبلها بغير حرفِ العطفِ ليس على حدٍّ اتِّصَالِ تلك الوجوهِ الَّتي قدَّمْنَا من الحالِ ، والوصفِ ، والتَّفسيرِ ، وإرادةِ قَطْعِ الجُمَلِ بعضِهَا من بعضٍ .

* * *

المسألةُ الثّلاثون

قال[1] في قوله تعالى : ﴿ أَيَّاماً مَعْدُوْدَاتٍ ﴾ [البقرة : ١٨٤] :

« نَصْبُ (أَيَّاماً) على ضربَين :

أحدهما ـ وهو الأجوَدُ ـ: على الظَّرفِ ،كأنَّهُ قال : كُتِبَ عليكم الصِّيامُ في هذه الأيَّامِ ، والعاملُ فيه (الصِّيامُ) » .

قال: « وقالَ بعضُ النَّحْوِيِّين : إنَّهُ مفعولُ ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ نحو : أُعْطِيَ زَيدٌ المالَ . وليس هذا بشيءٍ ؛ لأنَّ الأيَّامَ هنا متعلِّقَةٌ بالصَّومِ ، وزَيدٌ والمالُ[2] مفعولان لأُعْطِيَ ، فلَكَ أنْ تُقيمَ أيَّهُمَا شئتَ مُقَامَ الفاعل ، وليس في هذا إلاَّ نَصْبَ (أيَّام) بالصِّيام » .

قال أبو عليٍّ :

انتصابُ « أيَّام » بـ « الصِّيام » ليس بجيِّدٍ ، ويجوزُ فيه وجهان[3] :

أحدهما : أنْ يُنْصَبَ على الظَّرْفِ .

والآخَرُ : أنْ يَنتَصِبَ انتصابَ المفعول به على السَّعَةِ .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/٢٥٢ .

(٢) في (ص) : « والحال » .

(٣) انظر إعراب القرآن للنحاس ١/٢٨٤ .

فإذا انتَصَبَ على أنَّهُ ظرفٌ ، جازَ أن يكونَ العاملُ فيه « كُتِبَ »[1]، فيكونُ التّقديرُ: كُتِبَ عليكم الصِّيامُ في أيّامٍ معدوداتٍ، فَتنصِبُ الأيّامَ على هذا بالظَّرفِ، وإذا انتَصَبَ على هذا الوجه ، جاز أن يُحمَلَ على الاتِّساعِ فيُقَدَّرَ انتصابُهُ انتصابَ المفعول ،كما تقولُ : ياكاتِبَ أيّامٍ معدوداتٍ الصِّيامَ ، فتجوزُ إضافةُ اسمِ الفاعلِ إلى الاسم ؛ لإخراجِكَ إيَّاهُ عن أن يكونَ ظرفاً ، واتِّساعِكَ في تقديره اسماً ، وهذا الاتِّساعُ كثيرٌ واسعٌ في الظُّروفِ ، وقد جاء التّنزيلُ به ؛ ألا ترى أنَّ قولَه تعالى[2]: (﴿ بَلْ مَكْرُ الَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ ، وهو أنَّ الإضافةَ إليهما تدلُّ على خروجهما من الظَّرفِ ، ووجهُ الدَّلالةِ فيهما: أنّه لا يخلو هذان الاسمان في حال)[3] الإضافةِ إليهما من أن يكونَا ظرفَين ،كحالهما قبلَ الإضافة إليهما ، أو اسمين غيرَ ظرفَين ، فلا يجوزُ أن يكونَا ظرفَين مع الإضافة إليهما ؛ لأنّهما لو كانا كذلك لكانَ تقديرُ حرفِ العطف يمنعُ الإضافةَ ، ألا ترى أنَّهُ إذا كان ظرفاً كان الحرفُ مُراداً فيه ومُقَدَّراً معه بدلالة رَدِّهِم إيّاه في موضعِ الضّمير ، فإذا كان / الحرفُ مُراداً ومُقدَّراً معه مَنَعَ الإضافةَ ، وإذا مَنَعَ الإضافةَ كان ظرفاً غيرَ اسمٍ . فمتى وقعت الإضافةُ (إلى هذه الأسماء المستعمَلَةِ ظروفاً ، أخرَجَتْهَا الإضافةُ)[4] عن ذلك ، وأدْخَلَتْهَا في حيِّزِ الأسماء ، ومِن هنا عَلَّقَ سيبويهِ[5] ذلك (بالإضافة

[الاتساع في الظـروف]

[٧٠/ب]

(١) انظر معاني القرآن للفراء ١/١١٢ .
(٢) سورة سبأ : من الآية : ٣٣ .
(٣) جاءت العبارة في النسخة (ش) كما يلي : « ألا ترى أنّ قولَه تعالى :﴿ وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ ﴾ لأنه وجب أن يكون مشهوداً به وأن جواز الإضافة إليهما ... » . وما بين القوسين هو من (ص) .
(٤) ساقط من (ص) .
(٥) الكتاب ١/١٧٥ . وانظر شرح أبياته ١/١٢ .

بقوله :

يَا سَــارِقَ اللّيْلَةِ أَهْلَ الدّارِ[1]

لِيُعْلَمَ)[2] بالإضافة إليه دُخُولُهُ في حيِّزِ الأسماء غيرِ الظُّرُوفِ ، وخُرُوجُهُ مِن حيِّزِ الظُّرُوفِ . وإذا كان هذا الاتّسَاعُ على ما ذَكَرْتُ لكَ في الكثرة، والحُسْنِ ، ومجيءِ التّنزيلِ به ، لم يُنْكَرْ أنْ تَحْمَلَ هذه الآيةُ أيضاً عليه ، وإذا حُمِلَ عليه كان بمنزلة: أُعْطِيَ زَيدٌ المالَ . ألا ترى أنّهُ لا خلافَ بين أهلِ العربيَّةِ في أنَّ الفعلَ لا يَتَعَدّى إلى مفعولٍ[3] ، يُتّسَعُ فيه فيَتَعَدّى إلى مفعولٍ ، فيُشَبَّهُ في حال الاتّسَاعِ بما يَتَعَدّى إلى مفعولٍ ، وإذا كان يَتَعَدّى إلى مفعولٍ ، جاز أنْ يُتّسعَ فيه فيَتَعَدّى إلى مفعولَين ، (فيُشَبَّهُ بما يتعدّى إلى مفعولَين)[4] ، فيصيرُ : ضَرَبْتُ زيداً اليومَ ، بمنزلة: أَعْطَيْتُ زَيداً دِرْهماً ، فتقول على هذا : يا ضَارِبٌ اليومَ زَيداً ، ويا كاتِبٌ اليَومَ الصِّيامَ .

[الاتساع في الأفعال]

وإذا كان الفعلُ يَتَعَدّى إلى مفعولَين جاز أنْ يُتّسَعُ فيه فيَتَعَدّى إلى مفعولٍ ثالثٍ على ذلك ، فيُشَبَّهُ بما يتعَدّى إلى ثلاثة مفعولِين ، تقولُ : أَعْطَيتُ زَيداً دِرْهماً اليومَ ، فتنصِبُ « اليومَ » على التّشبيهِ بالمفعولِ لا على الظّرف ، فعلى هذا تقولُ : يا مُعطِي زَيداً دِرْهماً اليومَ .

فإنْ كان الفعلُ يتعَدّى إلى ثلاثة مفعولِين ، لم يَجُزْ أنْ يُتّسَعَ في الظّرْفِ

(١) انظر : معاني الفراء ٢/٨٠ ، والأصول ١/١٩٥ ، ٢/٢٥٥ ، وكتاب الشعر ١/١٧٩ (تحقيق د.الطناحي)، وأمالي ابن الشجري ٢/٥٧٧ ، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠١٨ ، والخزانة ٣/١٠٨ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

(٣) في (ش) : « مفعولين » .

(٤) ساقط من (ش) .

فتنصِبَهُ نَصْبَ المفعول به ، نحو : أعْلَمَ اللهُ زيداً عَمْراً خيرَ النّاس اليومَ . ألا ترى أنّكَ لو اتّسَعْتَ في الظّرفِ هنا فنَصَبْتَه نَصْبَ المفعول به ، لَصَارَ الفعلُ متعدّياً إلى أربعةٍ مفعولٍ بِهِم ، (وهذا يمتنعُ لخروجه عن الأصول ؛ إذ ليس في الأفعال ما يتعدَّى إلى أربعة مفعولِين بهم)[1] . وإنّما نهايةُ ما يتعدَّى إليه الفعلُ من المفعولِ بهم ثلاثةٌ ، فلمَّا كان الاتّسَاعُ في هذا يؤدِّي إلى الخروج عن الأصولِ ، ويصيرُ إلى ما لا نظيرَ له ولا مِثْلَ ، لم يَجُزْ .

وإذا كان الأمرُ في الاتّسَاعِ على ما ذَكَرْنَاهُ في الجواز ، كانَ بَيِّناً أنَّ ما منعَهُ أبو إسحاقَ مِن إجازةِ مَنْ أجازَ أنَّ : ﴿ **كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ... أَيَّاماً** ﴾ بمنزلة: « أُعْطِيَ زَيدٌ المالَ » جائزٌ غيرُ ممتنعٍ .

فإن قلتَ : إنّهُ على هذا التّقدير غيرُ ممتنعٍ ، ولكن ذلك لا يجوز من حيث كان « الأيامُ » لا يكون ظرفاً لـ « كُتِبَ » .

قيلَ : لا شيءَ هنا يمنعُ من كون « الأيام » ظرفاً لـ « كُتِبَ » ؛ ألا ترى أنَّ الصِّيامَ مفروضٌ مكتوبٌ في أيامٍ معدوداتٍ ، وإذا كان كذلك لم يمتنع أنْ يكونَ ظرفاً له ، وإذا كان ظرفاً له لم يمتنع أن يُتّسَعَ فيه فينتصِبَ انتصابَ المفعول به ، وإذا نُصِبَ انتصابَ المفعول به كان بمنزلة : أُعْطِيَ زَيدٌ المالَ ، وصارت « الأيامُ » في موضع « المال » في : أعطَيْتُ زيداً المالَ ، لا إشكالَ في جواز هذا الوجه والحملِ عليه .

---

(١) ساقطٌ من (ش) .

قال أبو عليّ : ومن ظاهر الإغفال في هذا الفصل قوله[1]: « نَصْبُ (أياماً) على وجهين : أحدهما الظّرْفُ ،كأنه كَتَبَ الصِّيامَ في هذه الأيام ، فحَمَلَ نصْبَ الأَيّام على أنّه ظرفٌ ، والعاملُ فيه (كُتِبَ) » ، ثمَّ قال[2] في آخرِ الفصل في الرَّدِّ على الذي شبَّهَه بـ « أُعْطِيَ زيدٌ المالَ » : « ليس في هذا إلاّ نصبُ الأَيّام بالصِّيام » فمَنَعَ ما أجازه ، ونَفَى ما أثبَتَه . وقد قدَّمَ أيضاً أنَّ نَصْبَ « أيّام » على وجهين ، وذَكَرَ وجهاً واحداً . والذي ينبغي أن يُقَالَ :

إنَّ العاملَ في « أيّامٍ » يَصلُحُ أن يكون أحدَ شيئين : يجوزُ أنْ يكونَ ظرفاً لـ « كُتِبَ » ، فتنصبُهُ بالظّرف وتتّسِعُ فتُشبِّهُهُ بالمفعول ، فيكون بمنزلة : أُعْطِيَ زيدٌ / دِرهماً ، ويجوزُ أن يكونَ العاملُ فيه (الصِّيامُ) . فإذا جعلْتَهُ معمولَ الصِّيام ، جوَّزْتَ[3] فيه الوجهَين أيضاً من الانتصاب على الظّرف ، وعلى أنه مفعولٌ على السَّعَةِ . فإنْ جعلْتَ « الأيّامَ » متعلقاً بـ « الصِّيام » دون « كُتِبَ » ، لَزِمَكَ أن تجعل موضع الكاف نصباً حالاً من « الصِّيام » ، ولا يجوزُ أنْ تجعَلَه حالاً من فاعِلِي الصِّيَام[4]؛ ألا ترى أنّه لا يستقيمُ : كُتِبَ عليكم أن تصوموا مُشَابِهِينَ الكتابة ، فهذا من جهة المعنى يمتنع . [٧١/أ]

(والحال في « كما » من الصِّيام ، تقديره : كُتِبَ عليكم الصِّيامُ مثلَ كَتْبِ الصِّيام على مَن قبلكم ، أي : كُتِبَ الصِّيامُ مشابهاً كتابَتَه على مَن قبلكم ،

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢٥٢/١ .
(٢) الموضع السابق .
(٣) في (ش) : حزت .
(٤) انظر إعراب القرآن للنحاس ٢٨٤/١ ـ ٢٨٥ .

فالصِّيامُ لا يُشْبِهُ الكتابةَ ، وحقُّ التَّشبيه أن تشبِّهَ كتابةً بكتابةٍ أو صياماً بصيامٍ ، فأمَّا أن تُشبِّهَ صياماً بكتابةٍ فليس بالوَفق ، إلاَّ أن يُريدَ اشتباهَ الصِّيامِ بالكتابة من حيث كان كلُّ واحدٍ منهما مفروضاً ، وإن لم يكن فلا جوازَ[١]. وهذا مِمَّا يدلُّكَ على أنَّ حَمْلَ « كما » على أنه منصوبٌ بـ « كُتِبَ » أَوْجَهُ وأَبْيَنُ من أن يُجعَلَ متعلِّقاً بالصِّيام ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ «كما » صفةً لمصدرِ « كُتِبَ » الذي دَلَّ « كُتِبَ » عليه في قولِ مَن جَعَلَ « أياماً » معمولَ الصِّيام ؛ لأنَّهُ يفصلُ بين الصِّلة والموصول بما هو أجنبيٌّ منهما ، وبما عملَ فيه شيءٌ غيرُ الصِّيام . ألا ترى أنَّ المعنى على هذا : كُتِبَ عليكم الصِّيامُ كتابةً كما كُتِبَ على الذين مِن قبلكم ؛ أي : ككِتَابَتِهِ على الذين مِن قبلكم ، فلا يَرجِعُ إلى « ما » شيءٌ على قول سيبويه وأبي عثمانَ . وإذا كان كذلك فـ « كما » معمولُ «كُتِبَ » من حيث كان صفةً لمصدره المحذوف ، وإذا كان معمولاً لم يَجُز الفصل به بين الصِّيام ومعموله الذي هو « الأيَّام » في قولِ مَن قال: إنَّه متعلقٌ بالصِّيام دون «كُتِبَ » .

وقد تبيَّنَ من هذا الذي وَصَفْتُهُ لك في هذا الفصل إغفالٌ آخَرُ غيرَ ما قدَّمْناه؛ وذلك أنَّ أبا إسحاقَ قد قال : « إنَّه ليس في هذا إلاَّ نصبُ أيَّامٍ بالصِّيام »، وذهبَ في قوله[٢]: ﴿**كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامَ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِيْنَ مِنْ قَبْلِكُمْ**﴾ إلى أنَّ موضع « ما » نَصبٌ على المصدر بـ « كُتِبَ » ، وهذا على ما قاله من أنَّ نَصْبَ الأيَّام بالصِّيام فصلٌ بين الصِّلة والموصول لا إشكالَ فيه . وهذا حكايةُ

---

(١) في (ش) : وإن لم يكن الآخر .

(٢) سورة البقرة : من الآية : ١٨٣ .

لفظه فيما ذَكَرْتُ لكَ)[١] :

قال[٢] في قوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامَ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِيْنَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾:

« موضعُ (كما) نَصْبٌ على المصدر، والمعنى: فرَضَ عليكم فرضاً كالذي فرَضَ على الذين من قبلكم » . هذه حكايةُ لفظِهِ في هذا . والأجْوَدُ عندي فيمَن جعل الأيّامَ معمولَ الصِّيام أنْ يُنصَبَ على أنّه ظرفٌ ، فلا يُتّسَعُ فيه فتجعلُهُ مفعولاً ؛ لأنّه على هذا يَعمَلُ المصدَرُ وفيه الألفُ واللامُ إعمالَ الفعل ، وذلك لا يَحسُنُ فيه مع إعماله إعمالَ الفعل ؛ لأنَّ الفعل نكرةٌ ، فحكمُ ما يقومُ مَقَامَهُ ويَعمَلُ عمله أن يكون مثلَه ، وهذا وإن كان أصحابُنا[٣] قد أجازوه ، فما أعلَمُهُ مَرَّ بي في موضعٍ من التّنزيل . والقياسُ فيه على ما أعلَمْتُكَ .

فأمّا ما أنشدوه مِن قوله :

... فَلَمْ أنكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا[٤]

---

(١) من قوله : « والحال في (كما) » في الصفحة الماضية إلى هذا الموضع تأخر في نسخة (ش) عن موضعه إلى آخر المسألة ، مع اختلاف في بعض الألفاظ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢٥١/١ ، وقوله : « موضع (كما) نصبٌ على المصدر » ساقطٌ من نسخة المعاني المطبوعة .

(٣) في (ش) : « واضحاً » .
وممّن أجازه شيخُ النحاة سيبويه رحمه الله ، واستشهد عليه بقول الشّاعر :

ضَعِيْفُ النِّكَايَةِ أعْدَاءَهُ يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ

ومنعه الكوفيون ، ويظهر من المصنف رحمه الله ـ كما هو منقول عنه ـ أنه جوَّزه على قبح . انظر الكتاب ١٩٢/١ ، وراجع المصادر المذكورة في الحاشية الآتية .

(٤) جزء من عجز بيتٍ للمرار الفقعسي تمامه :

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى العَشِيرَةِ أنّني لَحِقْتُ فَلَمْ أنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا

فقد قيل فيه : إنَّ « مِسْمَعًا » مفعول « لَحِقْتُ » دون « الضَّرب »[1] .

فإن قلتَ : فقد جاء فيه الإضافةُ والإعمالُ في نحو : ﴿ وَلَوْلاَ دِفَاعُ اللهِ النَّاسَ ﴾[2]، فإنَّ الإضافة عندي في هذا أسهلُ من الألف واللام ؛ ألا ترى أنَّ الإضافة قد يُقَدَّرُ فيها الانفصالُ كثيراً وما يَعمَلُ عمل الفعل ، والألفُ واللاَّمُ لا تشبهها في هذا ، فقد ترجَّح لهذا قولُ مَن نصبه بـ « كُتِبَ » دون « الصِّيام » ، وإنْ كان جَعْلُ الأيَّامِ وكونُها معمولاً فيها غيرَ ممتنعٍ في المعنى ؛ لأنَّ الكتابة في الأيَّامِ المفروضِ فيها ،كما أنَّ الصِّيامَ فيها .

* * *

- وهو من الطويل ، في شعره : ٤٦٤ (ضمن شعراء أمويون ـــ القسم الثاني) . قال ابن السيرافي : ورأيته في شعر مالك بن زُغبة الباهلي ، وكانت بنو ضُبيعة قد أغارت على باهلة ، فلحقتهم باهلة وهزمتهم . (وما نك بن زغبة شاعرٌ جاهليٌّ). وانظر البيت في: الكتاب ١٩٣/١، وشرح أبياته ٦٠/١، والمقتضب ١٥٢/١، والإيضاح : ١٨٧، وإيضاح شواهده للقيسي ١٨٠/١، وفرحة الأديب: ٣١ - ٣٢، وشرح الجمل ١٧٨/١، وشرح المفصل ٦٤/٦،وشرح التسهيل ١١٦/٣، والخزانة ١٢٩/٨. والنكولُ : الرجوع جنباً. ومِسمَعاً : اسم رجل، وهو مِسمَع بن شيبان أحد بني قيس بن ثعلبة .

(١) انظر إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١٨٠/١ ، والنكت على الكتاب ٢٩٧/١ ، والخزانة ١٢٩/٨.

(٢) من الآية : ٢٥١ من سورة البقرة ، ودفاع بالألف هي قراءة نافع . انظر: السبعة ١٨٧ ، والحجة لأبي عليٍّ ٣٥٢/٢ ، وشرح الهداية ٢٠٢/١ ، والإقناع ٦١٠/٢ .

المسألة الحادية والثلاثون[١]

قال[٢] في قوله تعالى : ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُوْلَ الرَّسُوْلُ ﴾ [البقرة : ٢١٤][٣]:
« قُرِئَت بالرَّفع والنَّصب . ونصبُهُ على وجهَين، فأحدُ الوجهَين في : « سِرْتُ حتَّى أدخُلَهَا » أنْ يكونَ الدُّخولُ غايةً للسَّير ، والسَّيرُ والدُّخولُ قد مَضَيَا[٤]، والمعنى : سِرْتُ إلى دخولها ، وقد مضى الدُّخول ، فعلى ذا نَصْبُ الآية .
والوجه الآخَرُ: أن يكون السَّيرُ قد وقع والدُّخُولُ لم يقع ، ويكون المعنى : سِرْتُ كي أدخُلَهَا ، وليس هذا وجهُ نَصْبِ الآية .
ورَفْعُ ما بعد (حتَّى) على وجهَين ، فأحدُ الوجهَين هو وجهُ الرَّفعِ في الآية ، والمعنى : سِرْتُ حتَّى أدخُلَهَا ، وقد مضى السَّيرُ [والدُّخول][٥] ،كأنَّهُ بمنزلة سِرْتُ فدخلْتُهَا ، وصارت (حتَّى) هنا ممَّا لا يعمَلُ في الفعل شيئاً ؛ لأنَّها تلي

(١) من هنا وقع خرم كبير في نسخة (ص) يضم أربع عشرة مسألة تقريباً بحسب ترقيمها ، حيث انقطع الكلام بعد قوله: « المسألة الثلاثون » في آخر اللوحة (٧٠/أ) ، وانتقل في أول (٧٠/ب) لتكملة الحديث عن المسألة الرابعة والأربعين ، وأقدر هذا الخرم بعشر لوحات ، وسوف أعتمد إن شاء الله في هذا القسم على النسخة (ش) مع الإشارة إلى بداية (أ) من لوحاتها نظراً لصغر حجمها .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١/٢٨٥ ـ ٢٨٦ مع اختلاف في ألفاظ النص .

(٣) الآية (١٨٨) من سورة البقرة تكلم عنها أبو عليٍّ في مسألة فرعية ضمن المسألة رقم [٥٠] .

(٤) في معاني الزجاج ١/٢٨٦ : قد نصبا .

(٥) تكملة من معاني القرآن وإعرابه ١/٢٨٦ .

الجُمَلَ ، تقولُ : سِرْتُ حتّى أنّي كالٌّ وحتّى كَلَّيْتُ[١]، فعملُها في الجُمَلِ في معناها لا في لفظها ، والتّأويلُ : سِرْتُ حتّى دخولِهَا ، وعلى هذا وجهُ الآيةِ ، ويجوزُ أن يكونَ السَّيرُ قد مضى، / والدُّخولُ واقعٌ الآن وقد انقطع السَّيرُ ، تقولُ: سِرْتُ حتّى أدخلُها الآنَ ما أُمْنَعُ » .

[٢/٣٥]

قال أبو عليٍّ (رحمه الله) :

[أضرب حتى]

[٢]اعلَمْ أنَّ حتّى على ثلاثة أضرُبٍ :

أحدها : أنْ تكونَ جارَّةً نحو : ﴿ **حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ** ﴾[٣] . وهذه الجارَّةُ هي تنصبُ الأفعالَ بعدها بإضمار (أَنْ) ، والفعلُ وأَنْ المضمَرُ معها في موضع جرٍّ بحتّى .

والآخر : أنْ تكونَ عاطفةً في نحو :

وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا[٤]

---

(١) في معاني الزجاج : سرت حتى أني داخل .

(٢) هذه المسألة بنصها في المسائل البصريات ١/٦٨٢ - ٦٩٠ .

(٣) سورة القدر : الآية : ٥ .

(٤) عجز بيت ، وهو بتمامه :

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَي يُخفِّفَ رَحْلَهُ   وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

والبيت منسوب إلى أبي مروان النحوي كما في الكتاب ١/٩٧ ، وفي معجم الأدباء ١٩/١٤٦: هو مروان النحوي لا أبو مروان ، وهو مروان بن سعيد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة المهلبي النحوي ، أحد أصحاب الخليل المتقدمين المبرزين .

ونسب البيت أيضاً في بعض المصادر إلى المتلمس ، وقد أثبته محقق ديوانه في المنسوب إليه مما لم يرد

فهذه تكون عاطفةً . والدَّليلُ على ذلك أنَّها لا تخلو من أن تكون عاطفـةً أو جارَّةً ، فلو كانت جارَّةً لانخفَضَ الاسمُ بعدها ، و لم يُعطَفْ على مـا قبلهـا ، و لم يَشْرَكْهُ في إعرابه. فلمَّا شَرِكَ[1] ما بعدها في إعراب ما قبلهـا ثبـتَ أنَّهـا عاطفـةٌ، ولو كانت غيرَ عاطفة لجرَّتْ ، و لم [يجزْ ألاَّ][2] تجرَّ ؛ لأنَّ حروفَ الجرِّ لا تُعلَّق .

والثَّالث : أن تكون داخلةً على الجُمَلِ ومنصرفاً بعدهـا الكـلامُ إلى الابتـداء كأمَّا وإذا ونحوِهما ، وذلك نحو قوله :

فَيَا عَجَباً حَتَّى كُلَيْبٌ تَسُبُّنِي[3]

وهذا قِسْمٌ ثالثٌ ؛ ألا ترى أنَّه لا تخلو من أن تكونَ عاطفةً ، أو جـارَّةً ، أو على الوجه الآخَرِ ، فلا يجوزُ أن تكونَ عاطفةً ؛ لأنَّـه لا يجـوزُ : يـا عجبـاً وزَيـدٌ

- في مخطوطة الديوان : ٣٢٧ . وانظر : الأصول ٤٢٥/١ ، والمسائل البصريـات ٦٨٢/١ ، والتبصـرة ٤٢٣/١ ، وتحصيل عين الذهب : ١٠٩ ، وارتشاف الضرب ١٩٩٩/٤ ، والخزانة ٢١/٣ .
وصف راكباً جهدت راحلته فخاف أن تقطع به ، أو كان خائفاً من عدو يطلبه فخفف رحله بإلقاء ما كان عنده من صحيفة وهي الكتاب ، وزادٍ ونعلٍ ، وهذا من الإفـراط في الوصـف ، والمبالغـة في الدلالة على شدة الجهد أو طلب الفَوت . وكأن البيت عُني به المتلمس حين رمى بصحيفته ، وفرَّ إلى ملوك الشام .

(١) في (ش) : فلما لم يشرك ، وانظر النص بحروفه في المسائل البصريات ٦٨٣/١ .

(٢) ساقطٌ من الأصل ، والتصويب من المسائل البصريات ٦٨٣/١ .

(٣) صدر بيت للفرزدق في ديوانه : ٤١٩/١ ، وهو بتمامه :

فَيَا عَجَباً حَتَّى كُلَيْبٌ تَسُبُّنِي   كأنَّ أَبَاهَا نَهْشَـلٌ أو مُجَاشِعُ

وانظر : الكتاب ١٨/٣ ، والأصول ٤٢٥/١ ، والمسائل البصريـات ٦٨٣/١ ، والخزانـة ٤٧٥/٩ . والفرزدق هنا يهجو كليب بن يربوع (رهط جريـر) ، ونهشـل ومجاشـع (رهـط الفـرزدق) . انظر نقائض جرير والفرزدق ٦٩٩/١ .

مُنطَلِقٌ ؛ لأنَّكَ لا تُشْرِكُ (زيداً) في النِّداء ، ولا تُدخِلُهُ أيضاً في الحديث الأوَّل ؛ لأنَّه ليس من شَكْلِهِ ، ومخالِفٌ له في جنْسِهِ ؛ لأنَّ النِّداءَ ليس بخبر ، وقد رُوعيَ في باب عطف الجُمَل من التَّشاكُلِ والتَّشابُهِ ما لا خفاءَ به .

فإذا لم يكُنْ من شَكْلِهِ لم ينعطِفْ عليه ، وإذا لم ينعطِفْ عليه صار كأنَّه قال مبتدِئاً : وزَيدٌ منطَلِقٌ . وهذا غيرُ سائغٍ ؛ ألا ترى أنَّ مَنْ أجاز في الشِّعر تقديمَ المعطوف على المعطوف عليه في نحو قوله :

عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلامُ[1]

لم يُجِز : « إنَّ وعَمْراً زَيداً[2] في الدَّار » إذا أرادَ: « إنَّ زَيداً وعَمْراً في الدَّار »؛

---

(١) عجز بيت من الوافر ينسب للأحوص الأنصاري ، انظر حاشية ديوانه : ٢٣٩ . والبيت أول ثلاثة أبيات نسبت إلى الأحوص . قال البطليوسي في « الحلل في شرح أبيات الجمل » ١٨٩ : « هذا البيت لا أعلم لمن هو ، وينسبه قومٌ إلى الأحوص » . والأبيات الثلاثة :

سَأَلْتُ النَّاسَ عنكِ فخبَّروني هَناً مِنْ ذاكَ تَكْرَهُهُ الكِرَامُ
وليسَ بما أَحَلَّ اللهُ بَأْسٌ إذا هُوَ لم يُخالِطْهُ الحَرَامُ
ألاَ يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلاَمُ

وفي مجالس ثعلب ١٩٨/١ : « برود الظل شاعكم السلامُ » ومثله في فعلت وأفعلت للزجاج: ٥٤ . وانظر البيت في : الأصول ٣٢٦/١، ٢٢٩/٢، والمسائل البصريات ٦٣٦/١ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة : ٣٢٩ ، وأمالي ابن الشجري ٢٧٦/١ ، وشرح الجمل ٢٤٥/١، ٨٤/٢ ، والخزانة ١٩٢/٢ . ونخلةٌ : كناية عن امرأة معينة ، « قال ابن أبي الأصبع : ومن مليح الكناية النخلة ، فإن هذا الشاعر كنى عن المرأة بالنخلة ، وبالهناة عن الرفث ، فأما الهناة فمن عادة العرب الكناية بها عن مثل ذلك ، وأما الكناية بالنخلة عن المرأة فمن طريف الكناية وغريبها » . الخزانة ١٩٣/٢ .
وذات عرق : ميقات أهل العراق للإحرام بالحج ، وهو الحد بين نجد وتهامة. انظر المرصع : ٢٢٧، ومعجم البلدان ١٠٧/٤ .

(٢) في الأصل : « إن وزيداً عمراً » .

لأنَّ [إنَّ][١] إنّما أحدثت معنى تأكيدٍ[٢]، فكأنّه قال مبتدِئاً : زَيدٌ وعَمْرٌو قائِمٌ[٣].

فإذا لم يَجُزْ هذا فيما ذَكَرْنَاه ، لم يَجُزْ في النّداء أيضاً ، وكان ألاّ يجوزَ في النّداء أَجْدَرَ ؛ لأنّه إذا لم يَجُز التّقديمُ حيث يُنْوَى التّأخيرُ ، فألاّ يجوزَ التّقديمُ في الابتداء وحيثُ لا يُنْوَى التّأخيرُ أَجْدَرُ .

فإن قلتَ : فقد جاء في شِعْرٍ :

يَا عَجَباً وَقَدْ رَأَيْتُ الْعَجَبَا[٤]

/ فإنَّ الرِّوايةَ : « لَقَدْ رَأيتُ الْعَجَبَا[٥]» ، كذا رواه أبو عَمْرٍو . وقد شَرَحْنَاه في موضعٍ آخرَ[٦]، فليس هذا ممّا يُعتَرَضُ به على ما قدّمْنَا من القياس الصّحيح . [٢/٣٦]

---

(١) ساقطة من (ش) ، والتصحيح من المسائل البصريات ١/٦٨٥ .

(٢) في المسائل البصريات ١/٦٨٥ : « تأكد » .

(٣) في المسائل البصريات ١/٦٨٥ : « وزيد وعمرو قائم » .

(٤) رجزٌ لم أقف على قائله . وأنشده المصنف في المسائل البصريات ١/٦٨٥ ومعه أبياتٌ أخرى هي :

حِمَارَ قَبَّان يَسُوقُ أَرْنَبَا
خَاطِمَهَا زَأَمَّها أنْ تَذْهَبَا
فَقُلْتُ أَرْدِفْني فَقَالَ مَرْحَبَا

وحمار قبان : دويبّة ، وانظر اللسان (قبن) عن الفراء .

(٥) في المسائل البصريات ١/٦٨٥ : « عجبا » .

(٦) الكلام بنصه في المسائل البصريات ١/٦٨٥ ، و لم أقف عليه في كتبه المطبوعة الأخرى .

ويدلُّكَ أيضاً على أنّها ليست العاطفةَ دخولُ حرف العطف عليها في قوله :

وَحَتَّى الجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ[1]

ألاَ ترى أنَّ حرفَ العطف لا يدخل على حرف عطفٍ مثلِه ، وإذا كان كذلك ، عَلِمْتَ أنّه بمنزلة قوله : ﴿ **وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ** ﴾[2] في أنَّ حرف العطف دخل على حرف عطفٍ فصرفَ الكلامَ إلى الابتداء .

فإن قلتَ : فلِمَ لا تكونُ هذه الجارَّةَ ، وتكونُ الجملةُ في موضعِ جرٍّ ؟

فذلك خطأٌ من غير وجهٍ ، ألا ترى أنَّ الجُمَلَ إنَّما يُحكَمُ لها بمواضعَ من الإعراب إذا وقَعَتْ في مواقعِ المفرَدَة صفاتٍ لها ، أو أخباراً ، أو أحوالاً ، وليس هذا من مواضع المفرَدَة . ألا ترى أنَّ حتّى الجارَّةَ لم تُضَفْ إلى المضمَر نحو : حتّاكَ، وحتّاه[3]، حيث لم تتمكّن تمكُّنَ « إلى » ،كما لم تُضَف الكافُ الجارَّةُ في

---

(١) عجز بيتٍ من الطويل لامرئ القيس في ديوانه : ٩٣ ، والبيت بتمامه :

مَطَوْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ مَطِيُّهُمْ　　　وَحَتَّى الجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ

وانظر : الكتاب ٢٧/٣ ، والمسائل البصريات ٦٨٦/١ ، وتحصيل عين الذهب : ٣٩١ ، ٥٤٤ ، يريد : أنه يسري بأصحابه غازياً حتى تكلَّ المطي وتنقطع الخيل وتجهد ، فلا تحتاج إلى قَوْدٍ .

(٢) من الآية : ١٧ من سورة فصلت .

(٣) في (ش) : « حياك وحياه » .

وهذا مذهب جمهور البصريين ، وأجاز الكوفيون والمبرد إضافتها إلى المضمَر . انظر : المسائل البصريات ٦٨٧/١ ، ورصف المباني : ٢٦١ ، وجواهر الأدب للإربلي : ٤٩٩ ، والجنى الداني : ٥٤٣ .

عملُه الأسماءَ المظهَرة ،كان من أن تَعمَلَ في الجُمَل أبْعَـدَ ؛ لأنَّ الاتِّسـاعَ في إقامـة الجملة مُقامَ المفـرد أشـدُّ منـه في إقامـة المضمَـر مُقَـامَ المظهَـر . ألا تـرى أنَّ عامَّـة المواضع يقومُ المضمَرُ[1] فيها مَقـامَ المظهـر ، ولا تقـومُ الجُمَـلُ مَقـامَ المفـرَدِ إلاَّ في مواضعَ أقلَّ من ذلك .

ومع هذا فإنَّكَ لو حكَمْتَ في موضعِ الجملة بالجرِّ لمكان « حتَّى » لَمَا مَنَعَـكَ ذلك من تعليق حرف الجرِّ ، وحروفُ الجرِّ لا تُعَلَّقُ . ألاَ ترى أنَّكَ لا تجِـدُ حرفـاً من حروف الجرِّ في موضعٍ داخلاً على جملةٍ كائنةٍ في موضع جـرٍّ ؛ لأنَّ في ذلـك تعليقُ[2] حرفِ الجرِّ ، وحروفُ الجر لا تُعَلَّقُ في موضـعٍ ؛ ألاَ تـرى كيـف فَحَّشَ سيبويهِ بذلك في قوله[3]: « أَشْهَدُ بِلَذَاكَ » .

فإن قلتَ: فقد جاء: « بِذِي تَسْلَمُ[4] »، فأُضِيفَ « ذا » إلى « تَسْلَمُ »، و« تَسْـلَمُ » في موضع جرٍّ ، فهلاَّ جاز ذلك في « حتَّى » ؟

فإنَّ ذلك لا يَدخُلُ على ما قلتُ ؛ ألاَ ترى أنَّ « ذا » اسـمٌ وليـس بحـرف ، والذي أُنكِرُ أن تكونَ جملةٌ في موضع جرٍّ بحرفٍ ؛ لأنَّ في ذلـك تعليقَـهُ ، وليـس

---

(١) في (ش) : يقوم مقام المضمر فيه مقام المظهر .

(٢) في (ش) : لأن في تعليق ذلك تعليق ...

(٣) قال سيبويه رحمه الله : « ولو جاز أن تقول : أشهدُ أنك لذاهبٌ لقلتَ : أشهدُ بلذاك ، فهذه الـلام لا تكـون إلا في الابتـداء ، وتكـون (أشـهد) بمنزلـة (والله) » . الكتـاب ١٤٧/٣ ، وانظـر التعليقـة ٢٦١/٢ .

(٤) من قولهم : « لا أفعلُ بذي تَسْلَم » ، و « اذهب بـذي تَسْـلَمُ » . انظر الكتـاب ١١٨/٣ ، ١٥٨ ، وإصلاح المنطق : ٢٩٢ ، والمسائل البصريات ٦٨٨/١ ، وشرح المقصورة لابن خالويه : ٣٦٦ .

فإنَّ ذلك لا يَدخُلُ على ما قلتُ ؛ ألاَ ترى أنَّ « ذا » اسمٌ وليس بحرف ، والذي أُنكِرُ أن تكونَ جملةٌ في موضع جرٍّ بحرفٍ ؛ لأنَّ في ذلك تعليقَهُ ، وليس «ذو» بحرفٍ ، على أنَّ هذا في الاسم نادرٌ في القياس والاستعمال ، فإذا كان كذلك لم يَسُغ الاعتراضُ به . ألا ترى أنَّكَ / لا تقول : بِذِي نُقِيمُ ،كما قلتَ : [٣٧/٢] بِذِي تَسْلَمُ ، وإنَّما تُؤدِّيهِ على شذوذه ، ولا تَحمِلُ عليه غيرَهُ ، كما لا يُوقَعُ بعد «لو» من الأسماء غيرُ « أنَّ » .

وكأنَّهم في قولهم : « بِذِي تَسْلَمُ » أرادوا الإضافةَ إلى المصدر إذا وقع الفعل موقعَه لدلالته عليه ،كما أنَّه حيث أُرِيدَ تصغيرُ المصدر في التَّعجُّبِ وَقَعَ التَّصغيرُ على لفظ الفعل[١] ، والمصدر يُرَادُ [به][٢] .

وهذه الأشياء تُسَلَّمُ كما جاءت ، ولا يُقاسُ عليها .

فإن قلتَ[٣]: أجدُ معنى « حتَّى » في هذه المواضع أنَّ ما بعدها ممَّا قبلها ومتعلّقٌ به ، فهلاَّ دلَّكَ اجتماعُهُما في المعنى على أنَّه حرفٌ واحدٌ[٤] ؟

قيل : ليس في اجتماع الحرفين في معنًى واحدٍ ما يُوجِبُ أن يكون أحدُهما الآخرَ ، بل لا يمكن أن يجتمع حرفان في معنًى ، نحو : « بل ولكن » ؛ ألا ترى

---

(١) في (ش) على لفظ التصغير .

(٢) تكملة من المسائل البصريات ٦٨٩/١ .

(٣) في المسائل البصريات ٦٨٩/١ : « وقال أبو عثمان : فإن قلتَ : فإني أجد معنى حتّى ... » .

(٤) لعل المراد أنه يكون حرف جر في كل أحواله . وانظر : المسائل البصريات ٦٨٩/١ .

أنَّكَ تستدرِكُ بهما جميعاً ، ونحـو : « بـل وأم »[1] ، ألا تـرى أنَّـكَ تَضْـرِبُ بهمـا جميعاً ، ونحو: « لن و لا » ؛ لأنَّكَ تنفي بهما ، ونحو: « هل وهمزة الاستفهام » . فإذا كان كذلك عَلِمْتَ أنَّ الحُكْمَ بأنَّ الجملة بعد حتّى مجرورةٌ من فاحش الخطأ، وما تدفعُهُ الأصولُ ، ولا يُوجَدُ عليه شاهدٌ ، فاعرِفْ خطَأه إنْ شاء الله .

على أنَّهُ لو كانت الجملةُ الـتي تقـع بعـده في موضـعِ جـرٍّ ، لوجـب ألاَّ تقـعَ الأفعالُ المرتفعةُ بعدها، بل كان يُضمَرُ لها « أنْ » فيُنصَبُ الفعلُ بها، وتكـونُ « أنْ » مع الفعل في موضع جرٍّ .

فوقوعُ الفعل المرفوع بعدها إذا أُرِيدَ به الحالُ ، واشـتهارُ ذلـك وكثرتُـهُ ممَّـا يدلُّكَ ويُبَصِّرُكَ على فسادِ هذا القول .

* * *

---

(١) في المسائل البصريات ٦٨٩/١ : « وأم المنقطعة » .

المسألة الثّانية والثّلاثون

قال[1] في قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيْضِ ﴾ [البقرة : ٢٢٢] :

« حاضَت حَيضاً ومحاضاً ومحيضاً ، وعند النّحويّين أنَّ المصدرَ في هذا الباب أنه (المفْعِل) ، و(المفْعَل) جيِّدٌ بالِغٌ فيه ، يقالُ : ما في بُـرِّكَ مَكَـالٌ أي : كَيـلٌ[2] ، ويجوزُ: ما فيه مكيلٌ » ، وأنشَدَ :

لاَ يَسْتَطِيْعُ بِهَا الْقُرَادُ مَقِيْلاَ[3] »

قال أبو عليٍّ :

ليس (مَفْعِل) في هذا الباب في المصادر قياساً مطّرداً ، إنّما يُحكَـى فيمـا جـاء فيه ،كذلك مذهبُ سيبويه عندي ؛ ألا تراه قال[4] في المصـادر والأفعـال في هـذا الباب : « وربّما بَنَوا المصدَرَ علـى المفْعِـل كمـا بَنَـوا المكـان عليـه ، إلاّ أنَّ تفسـير الباب وجملَتَهُ على هذا القياس كما ذَكَرْتُ لـكَ[5]، وذلـك / قولُـكَ : المرْجِـع ، [٣٨/٢]

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢٩٦/١ .
(٢) في الأصل : « مكيل » والتصحيح من معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٩٦/١ ، وانظر معاني القرآن للأخفش ١٨٦/١ .
(٣) سيورده المصنف بعد قليل .
(٤) الكتاب ٨٨/٤ ، وانظر التعليقة عليه ١٤٧/٤ - ١٤٨ .
(٥) في المخصص ١٢٢/١٦ : « كما أريتـك » ، ثـم جـاء ت بعدهـا عبـارة : « يُـوْرِي أن جملـة البـاب الإتيان بالمصدر على (مفعَل) وبالاسم على (مفعِل) » .

قال تعالى: ﴿ إلى الله مَرْجِعُكُمْ ﴾[١]، أي : رُجُوعُكم . وقــال : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيْضِ ﴾[٢] أي: الحيض[٣]، وقالوا : الْمَعْجِـز يريـدون العَجْـز، [وقـالوا : الْمَعْجَز][٤] على القياس » . وأنشَدَ[٥] بيتَ الرَّاعي[٦] :

« بُنِيَتْ مَرَافِقُهُنَّ فَوْقَ مَزِلَّةٍ لاَ يَسْتَطِيْعُ بِهَا الْقُرَادُ مَقِيْلاَ

يريدُ : قَيْلُولَة » . وفي بعض النّسخ : « كما قال : مَرْجِع[٧] » .

فقد بانَ فيما ذَكَرْناه من كلام سيبويه أنَّ (مَفْعِل) ليس بالقياس في المصـادر، وإذا لم يكن قياساً وجَبَ أن يُقتَصَرَ على المسموع ، ولا يجاوَزَ به غيره .

* * *

---

(١) سورة المائدة : من الآية : ٤٨، ١٠٥، وسورة هود : من الآية : ٤ .

(٢) الآية : ٢٢٢ من سورة البقرة .

(٣) يقال : حاضت المرأة تحيض حيضاً ومحيضاً ومحاضاً . انظر معاني القرآن للأخفش ١٨٦/١ ، والمحرر الوجيز ٢٥١/٢ .

(٤) ساقط من الأصل ، والتكملة من الكتاب ٨٨/٤ .

(٥) أي سيبويه ، انظر الكتاب ٨٩/٤ ، والنكت ١٠٦٤/٢ .

(٦) عجز بيت من الكامل ، وهو من قصيدة طويلة يمـدح فيهـا الراعـي النميري عبدَ الملـك بـن مـروان ويشكو من السعاة ، والبيت في ديوانه : ٢٤١ .
وانظر الكتاب ٨٩/٤ ، وشرح أبياته ٣٣٢/٢ ، وتحصيـل عين الذهـب : ٥٥٣ ، ومعـاني القـرآن للأخفش ١٨٦/١ ، والمخصص ١٩٤/١٤ ، ١٢٢/١٦ ، والمحرر الوجيز ٢٥١/٢ .
يصف نوقاً بالسمن وملاسة الجلود ، فلا يجدُ القراد فيهن موضعاً يثبت فيه لشدة أملاسهن . والمزلة: الموضع الذي يُزَلُّ فيه ، أي : يُزلق فيه .

(٧) في المخصص ١٢٢/١٦ : « قال الفارسي : وفي بعض النسخ بعد هذا : كما قال تعالى : ﴿ إلى الله مرجعكم ﴾ أي : رجوعكم ، وليس الإتيان بالمصدر على (مفعِل) بكثير ، إنما قياس الباب أن يؤتـى بالمصدر على (مفعَل) وبالاسم على (مفعِل) » .

المسألة الثالثة والثلاثون

قال[1] في قوله تعالى:﴿ وَلاَ تَجْعَلُوا اللهَ عُرْضَةً لأَيْمَانِكُمْ أَنْ ﴾[البقرة:٢٢٤] :

« موضعُ (أَنْ) نصبٌ بمعنى عُرضة ، المعنى : لا تعرضوا باليمين بالله في أنْ تبرُّوا ، فلما سَقَطَت (في) أفضى لمعنى الاعتراض فنصَبَ (أَنْ) .

وقال غيرُ واحدٍ من النَّحويِّين: إنَّ موضعها جائزٌ أنْ يكون خفضاً وإنْ سقطت (في)؛ لأنَّ (أَنْ) الحذفُ معها مستعمَلٌ ، تقولُ : جئتُ لأنْ تضربَ زيداً، وأنْ تضربَ زيداً ، فتُحْذَفُ اللاَّمَ مع (أَنْ) وتُثبَتُ ، ولو قلتَ : جئتُ ضَرْبَ زَيدٍ، تريدُ : لِضَرْبِ زَيدٍ ، لم يَجُز ،كما جاز مع (أَنْ) ؛ لأنَّ (أَنْ) إذا وُصِلت دلَّ ما بعدها على الاستقبال والمضي ، تقولُ : جئتُكَ أنْ ضَرَبْتَ زيداً ، أو جئتُكَ أنْ تَضرِبَ زيداً ، ولذلك جازَ حذفُ اللاَّمِ ، وإذا قلتَ : جئتُكَ ضَرْبَ زَيدٍ ، لم يدلَّ الضَّرْبُ على مضيٍّ ولا استقبالٍ .

والنَّصْبُ في (أَنْ) في هذا الموضع الاختيارُ عند جميع النَّحويِّين » .

قال[2]: « ويجوزُ أنْ يكونَ موضعُ (أَنْ) رفعاً بالابتداء[3]، والخبرُ محذوفٌ » .

قال : « والأوَّلُ أحبُّ إليَّ » .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٢٩٨/١ - ٢٩٩ .

(٢) الموضع السابق .

(٣) من هنا إلى آخر النص غير موجود في المعاني المطبوع .

قال أبو عليّ (رحمه الله) :

هذا الذي قاله من أنّكَ لو قلتَ : جئتُ ضَرْبَ زَيدٍ لم يَجُزْ ، جائِزٌ وغيرُ ممتنع في باب المفعول له ، تقولُ : جئتُكَ طَمَعاً في الخير ، وللطّمع في الخير ، ونَهَرْتُكَ كرامةَ فلانٍ ، فتُثبِتُ اللاّمَ وتحذفُ ، والمعنى في الحذف مثل المعنى في الإثبات ، وأبياتُ الكتاب في ذلك محفوظةٌ[1]، ومثل ذلك في إثباتِ حروف الجرِّ وحذفِها في باب المفعول فيه ، نحو: جئتُكَ اليومَ ، وأنت تنصبُهُ نصبَ الظّروف ، وجئتُكَ في اليوم ، فيكون الحذفُ / والمعنى كالإثبات ، فلذلك حُذِفَ اللاّمُ من المفعول له ، والمعنى كالمعنى في إثباتها . وأنشَدَ أبو عثمان لرؤبةَ[2]: [٢/٣٩]

بـلاَلُ أَبْدَى الْعَالَمِيْنَ شَـخْصَا
عِنْدِي وَيَأبى أَنْ تُسِيءَ الحِرْصَا
وَالـعَبْـدُ رَوَّادٌ يُـلاَقِي اللّـصَّا

---

(١) منها قول حاتم الطائي :

وَأَغْفِرُ عَـوْرَاءَ الكَـرِيْمِ ادِّخَارَه ... وَأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيْمِ تَكَرُّمَا

وقول النابغة :

وَحَلَّتْ بُيُوتي في يَفَـاعٍ مُمَنَّعٍ ... يُخـ[illegible] رَاعي الحَمُولَةِ طَائِرَا
حِـذَاراً عَلَى أَنْ لا تُنالَ مَقَادَتي ... وَلاَ نِسْوَتي حَتَّى يَمُتْنَ حَرَائِرَا

وغيرها . انظر الكتاب ١/٣٨٦ .

(٢) لم أقف على هذه الأبيات في ديوان رؤبة ، ولا فيما نسب إليه . وأنشد الفارسي البيت الثاني في المسائل البصريات ١/٢٢٧ وجاءت صيغته في المطبوع هكذا :

وَيأبى أنْ أنسي الحرِيصَا

فحمَلَ الحرصَ على المفعول له ، كأنَّه أبىَ للحرص .

فإنْ حذَفْتَ اللاَّمَ مع غير (أَنْ) ، انتصَـبَ المصـدَرُ فتعـدَّى الفعـلُ إليـه ، و لم يَجُـز فيـه غـيرُه ، وإنْ حذفْتَهـا مـع (أَنْ) جـاز أن يكـونَ المصـدَرُ الـذي هـو (أَنْ والفعل) في موضع جرٍّ ، وإنْ لم يَجُزْ ذلك في غير (أَنْ) وذلك لأمرين :

أحدهما : أنَّ الكلام قد طال بالصِّلة ، وإذا طال الكلامُ حَسُنَ مـن الحـذف معه ما لا يحسُنُ إذا لم يَطُلْ ، وذلك كثيرٌ ؛ ألا ترى أنَّ قولَه تعالى: ﴿ **مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا** ﴾[1] فترك التَّأكيدَ الذي يقبُحُ تركُهُ في السَّعة ، واستُحسِنَ ذلك لطول الكلام بـ « لا » ، ولو لم يَطُـلْ بـه لَـلَزِمَ التَّـأكيدُ ،كمـا لـزِمَ: ﴿ **إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ** ﴾[2] و﴿ **اذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ** ﴾[3]، و﴿ **اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ** ﴾[4]، ومِنْ ثَمَّ استجازوا: حضرَ القاضيَ اليومَ امرأةٌ ، فحذفوا التَّاءَ في الكلام لَمَّـا طـال الكلامُ بما فصَلَ بين الفعل والفاعل من المفعول .

والآخَرُ : أنَّ (أَنْ) حرفٌ ، فإذا حُـذِفَ الـلاَّمُ صـار كـأنَّ حرفـاً أُقِيـمَ مُقَـامَ حرفٍ فعاقَبَهُ ، فلهذا أجاز مَن أجاز في هذا الجرَّ أنْ يكونَ موضـعُ (أَنْ) جـرّاً مـع حذف اللاَّم ، وإنْ لم يُجزْ ذلك في المصدر إذا كان غيرَ أَنْ وصِلَتِهـا ؛ لأنَّـه ليـس شيءٌ مِمَّا ذَكَرْناه من الحرف الذي كأنَّه يصيرُ بالبدل من الحرف في المصدر نحـو : الضَّرْب والأكل ، ألا ترى أنَّكَ تقولُ : كان زَيدٌ سيفعلُ ، وتنفي فتقولُ: ما كان

---

(١) الآية : ١٤٨ من سورة الأنعام .
(٢) الآية : ٢٧ من سورة الأعراف .
(٣) الآية : ٢٤ من سورة المائدة .
(٤) الآية : ٣٥ من سورة البقرة ، ومن الآية : ١٩ من سورة الأعراف .

زَيدٌ ليفْعَلَ ، فلا تستعملُ إظهارَ (أنْ) هنا ، وتصيرُ اللاّمُ معاقِبَةً لـ(أنْ) حتّى لا يُستَعْمَل إظهارُها معها ، فلذلك تكونُ (أنْ) معاقبةً للاّم في باب المفعول له ، فيكون موضعها جرّاً باللاّم وإنْ كانت محذوفةً ،كما ينتصبُ الفعل وإن كانت غير مظهَرة ، فتركُهُم إظهارَ (أنْ) هنا حيث دخل الحرفُ وكان جواباً لفعلٍ معه حرفٌ ، يقوِّي جوازَ كون موضع ذاك جرّاً باللاّم المحذوفة ، فلهذا حَسُنَ حذفُ هذه اللاّمِ / مع (أنْ) دون المصدر غير الموصول في اللّفظ بالفعل ، لا لِمَا ذَكَرَه [٢/٤٠] من دلالة صلةِ (أنْ) على المضيِّ أو الاستقبال . ألا ترى أنّكَ وجَدْتَ الدّلالةَ على المضيِّ والاستقبال ليس مما يلابسُ حذفَ حرف الجرِّ بتقويةٍ ولا تضعيفٍ ، ولا هو ممّا يجوِّزُ الحذفَ، وإنّما المجوِّزُ للحذف ما أعلَمْتُكَ من طول الكلام ، واعتقابِ حرفٍ لحرفٍ ، وقيامِه مَقامَهُ كما أرَيْتُكَهُ .

وأمّا قوله : « والنّصبُ في (أنْ) في هذا الموضع الاختيارُ عند جميع النّحويِّين فمَن يقولُ : إنَّ موضِعَه جرٌّ - وهو قولُ سيبويه ـ ليس يُحفَظُ عنه أنَّ النّصبَ أحسَنُ ، وإنّما يحكُمُ على موضعه بالجرّ[١]، وقد حُكِيَ عن الخليل أنّه كان يقولُ في نحو ذا : إنَّ موضعه نَصْبٌ»[٢] .

قال[٣]: « سألتُ الخليلَ عن موضعه في قولِهِ : ﴿ وَأَنَّ هَـٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾[٤] فقال : هي على حذفِ اللاّمِ ،كأنّهُ قال : [ولأنَّ هذه أمّتُكم أمّةً

(١) انظر الكتاب ١٥٤/٣ .

(٢) انظر الكتاب ١٢٧/٣ .

(٣) الكتاب ١٢٦/٣ .

(٤) الآية : ٥٢ من سورة المؤمنون . و « أنّ » بفتح الهمزة قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو . انظر السبعة : ٤٤٦ ، والحجة لأبي علي ٢٩٧/٥ .

واحدةً وأنا ربُّكم فاتّقون ، وقال:] [١] ونظيرُها : ﴿ لإِيلَافِ قُرَيْشٍ ﴾[٢] ؛ لأنّهُ إنّما هو: لذاكَ فَليَعْبُدُوا . فإنْ حَذَفْتَ اللاّمَ من [أنْ][٣] فهو نصبٌ ،كما أنّكَ لو حذَفْتَ [اللاّمَ] من (لإيلاف) ،كان نصباً[٤]. هذا قولُ الخليل » .

قال سيبويه[٥]: « فلو قال إنسانٌ : إنَّ (أَنَّ) في موضع جرٍّ في هذه الأشياء ، ولكنّه حُذِفَ لَمَّا كَثُرَ في كلامهم، فجاز فيه حذفُ الجارِّ ،كما حذفوا (رُبَّ) في قوله :

وَبَلَدٍ تَحْسَبُهُ مَكْسُوحا[٦]

لكان قولاً قويّاً ، وله نظائرُ نحو قوله : (لاهِ أَبُوكَ) ، والأَوَّلُ قولُ الخليل . ويقوّي ذلك قولُهُ: ﴿ وأَنَّ المسَاجِدَ للهِ ﴾[٧] ؛ لأنّهم لا يُقَدِّمُونَ (أَنَّ) ويبتَدِئونها ويُعمِلُونَ فيها ما بعدها ، إلاّ أنَّ الخليلَ يحتجُّ بأنَّ المعنى معنى اللاّم . فإذا كان الفعل وغيرُه مُوصَلاً إليه باللاّم جاز تقديمُهُ وتأخيرُهُ ؛ لأنّه ليس هو الذي عَمِلَ فيه

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل ، والتكملة من الكتاب ١٢٧/٣ .

(٢) الآية : ١ من سورة قريش .

(٣) ساقطة من الأصل والتكملة من الكتاب ١٢٧/٣ ، وكذلك الموضع التالي .

(٤) وعند الكسائي جرٌّ . انظر إعراب القراءات السبع لابن خالويه ٩١/٢ .

(٥) الكتاب ١٢٨/٣ .

(٦) رجزٌ نُسب في شرح أبيات الكتاب ١٩٠/٢ ، وأساس البلاغة (طوح) إلى أبي النجم العجلي مع بيتٍ آخرَ معه هو :

يُطَوِّحُ بِهَا الْهَادِيْ تَطْوِيْحَا

والبيت الثاني في ديوان أبي النجم المجموع : ٨٦ دون البيت الشاهد . وانظر تحصيل عين الذهب : ٤٣٣ ، والخزانة ٢٦/١٠ . والراجز يصف فلاةً لا شيء فيها فكأنها كُسِحَت أي : كُنِسَت .

(٧) الآية : ١٨ من سورة الجن .

في المعنى ، فاحتملوا هذا المعنى ،كما قــالوا : حَسْبُكَ يَنَمِ النَّـاسُ ؛ إذ كـان فيـه معنى الأمر ، وسترى مثلَه ، ومنه ما قد مضَى » . انتهى كلامُ سيبويه .

يعني أنَّ اللاَّمَ هي العاملةُ في « أنَّ المساجدَ » في المعنى ، فكأنَّهَا مقدَّمةٌ ، فهذا يُقَوِّيهِ قولُ الخليل[1] .

* * *

(١) هذه العبارة التي عقب بها الفارسي على قول سيبويه ، جاءت في بعض نسخ الكتـاب ملحقـة بنـص سيبويه السابق . انظر تعليق الأستاذ عبد السلام هارون على الكتاب ١٢٩/٣ (١) .

المسألة الرَّبعة والثّلاثون

قال[1] في قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِيْنَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُوْنَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ ﴾ [البقرة : ٢٣٤] :

« الذي عندنا في هذه المسألة أنَّ ذِكْرَ (الذين) قد جرى ابتداءً ، وذِكْرَ الأزواج قد جرى متّصلاً بصلة (الذين) ، فصار الضَّميرُ الذي في / (يتربَّصْنَ) [٢/٤١] يعودُ على الأزواج مضافاتٍ[2] إلى (الذين) ،كأنَّكَ قلتَ : يتربَّصُ[3] أزواجُهُم ، ومثل هذا من الكلام قولُك: الذي يموتُ ويُخلّفُ ابنتين ترثان الثُّلُثَين ، يعني ترثُ [ابنتاه الثُّلثَين][4] » .

قال أبو عليٍّ :

هذا التّمثيلُ لا يليق بما قدّمه من الوصف الذي يقتضي البنتين بالتّمثيل ؛ لأنّه مثّلَ بالفعل والفاعل ، وكان ينبغي أن يمثّلَ بالمبتدأ والخبر ؛ ألا ترى أنّه قال : فصار الضَّميرُ الذي في (يتربَّصْنَ) يعودُ على الأزواج مضافاتٍ إلى (الذين) ، فإذا كان كذا ، وجب أنْ يكونَ ما يَرجعُ إليه الضَّميرُ الذي في (يتربَّصْنَ) يرتفع

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/٣١٥ - ٣١٦ .
(٢) في الأصل : « مضافاً » .
(٣) في (ش) : يتربصن أزواجهم ، وكذلك في الأماكن التالية ، والتصحيح من معاني الزجاج .
(٤) تكملة من معاني الزجاج .

بالابتداء ، وإذا ارتفع بـالابتداء وجـب أن يمثّـلَ بـالابتداء؛ ليكـون المثـالُ مطابقـاً للوصف ، فيقولُ بدلَ قوله: « يتربَّصُ أزواجُهُم » : أزواجُهُم يتربَّصْنَ ، وكذلك : الذي يموت ويُخلِّفُ ابنتين تَرِثان الثُّلُثَين .

ثمَّ قال : « المعنى : تَرِثُ ابنتـاه الثُّلُثَـين » والمعنـى لَعَمْـري يُفـتَرَضُ كـذا مـن حيث كان معنى الفعلِ والفـاعلِ والمبتـدأ والخـبر واحـداً ، إلاَّ أنَّ الأشـبَهَ بغرضـه والأولى أنْ يقولَ : ابنتاه ترثان الثُّلُثَين .

ومذهب الكسائيِّ[1] وأصحابُهُ في هذه الآية على ما حكاه أبو بكر عن أحمد ابن يحيى أنَّ المعنى : يتربَّصُ أزواجُهُم ، ثمَّ كنّى عن الأزواج . **قال أحمد** : وهـذا باطلٌ ؛ لأنَّ [كونه][2] مـع عـائدٍ صـار خـبراً لـلأوَّل فـلا يسـقُطُ . **قـال** : وقـال الأخفشُ[3]: ينبغي لهنَّ أن يتربَّصْنَ .

قال[4] : وهذا لا يَجُوزُ أنْ يُحْذَفَ العائدُ فيكـونَ خـبراً لـلأوَّل بـلا عـائدٍ ، ولكنّه على مذهب الفرَّاء[5] اعتَمَدَ على الثّاني ورَفَضَ الأوَّلَ .

---

(١) انظر رأيه في إعراب القرآن للنحاس ٣١٧/١ ، وراجع المحرر الوجيز ٣٠٠/٢ .

(٢) تكملة يستقيم بها السياق .

(٣) معاني القرآن ١٨٩/١ ونصه : « فخبر (والذين يتوفون) : يتربصن بعد موتهم ، ولم يذكر (بعد موتهم) ، كما يحذف بعض الكلام ، يقول : ينبغي لهنَّ أن يتربصْنَ ، فلما حذف (ينبغي) وقع (يتربصن) موقعها » .

(٤) أي : أحمد بن يحيى ثعلب .

(٥) قال في معاني القرآن ١٥٠/١ : « يقال : كيف صار الخبر عنْ النساء ولا خبر للأزواج ، وكان ينبغي أن يكون الخبر عن (الذين) ؟ فذلك جائزٌ إذا ذُكرت أسماءٌ ثم ذُكرت أسماءٌ مضافةٌ إليها فيها معنى الخبر أن تترك الأول ، ويكون الخبر عن المضاف إليه ... » . قال الزجاج في المعاني ٣١٥/١ : « وهذا القول عندي غير جائز ، لا يجوز أن يبدأ اسمٌ ولا يحدث عنه » .

قال أبو عليٍّ : أقولُ : في هذه الآية وتقديرِ المحذوف منها خلافٌ واضحٌ ، منها : أنَّ « الذين » يرتفع بالابتداء ، وإذا ارتفع بالابتداء ، فلا يخلو خبرُهُ من حكم خبر الابتداء ، وهو أن يكونَ هو هو ، أو يكونَ له فيه ذِكْرٌ ، ولا يجوزُ عندنا أنْ يكونَ على هذا الظّاهر ؛ لخلوِّهِ من ضَرْبَي خبر الابتداء ، فالذي يحتملُهُ القولُ في ذلك أن يكونَ المعنى : والذين يُتوَفَّونَ ويذَرُونَ أزواجاً يتربَّصْنَ بعدهم ، وهذا قولُ أبي الحسن[١] .

أو يكونَ: والذين يُتوَفَّونَ منكم ويَذَرُونَ أزواجاً أزواجُهُم يتربَّصْنَ . وأخبرنا بهذا القول أبو بكر عن أبي العبَّاس[٢]، وهذا هو الذي ذهب إليه أبو إسحاقَ[٣] أيضاً .

أو يكون على ما ذهب إليه الكسائيُّ من أنَّ المعنى : يتربَّصُ[٤] أزواجُهُم ، ثمَّ كنَّى عن الأزواج ،/ فالدَّليلُ على صحَّة قول أبي الحسن أنَّ المعنى عليه ؛ [٤٢/٢] لأنَّ المرادَ أنَّ أزواجَ المتوَفَّينَ يتربَّصْنَ عن التَّزَوُّجِ بعدهم أربعةَ أشهرٍ وعشراً ، فإذا كان المعنى عليه ، جاز حذفُ هذا الذي يتعلَّقُ به هذا الراجعُ إلى المبتدأ من جملة الخبر؛ إذ الخبر إذا عُرِفَ جاز حذفُهُ بأسره ، فإذا جاز حُذِفُ بعضُهُ .

---

(١) معاني القرآن للأخفش ١٨٩/١ .

(٢) انظر الرأي منسوباً إلى المبرد في إعراب القرآن ٣١٨/١ ، قال النحاس: « وهو أحسن ما قيل فيها » أي : في الآية . وانظر مشكل إعراب القرآن ١٣١/١ ، وقد نقل محققه أن رأي المبرد موجودٌ في كتابه « ما اتفق لفظه واختلف معناه » ص : ٣٧ ، تحقيق العلامة الميمني رحمه الله ، ط السلفية بمصر ١٣٥٩هـ ، و لم أقف عليه .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٣١٤/١ .

(٤) في الأصل : يتربَّصْن أزواجُهُم .

ويدلُّ على جواز ذلك وحُسْنِهِ إجـازةُ النّـاس : « السَّـمْنُ مَنـوَانِ بدِرْهَـم » ، والمعنى على: منوان منه ، لا يستقيم الكلام إلا بتقديـر ذلـك ؛ لأنَّ المَنوَيْـنِ ليـس بِسَمْنٍ ، إنما هو عبارةٌ عن المقدار ، فإذا كان كذلك فلا بـدَّ مـن راجعَين يرجـعُ كلُّ واحد منهما إلى واحدٍ من المبتدأَين ، فالذي يرجعُ إلى الأوَّل هو هذا الضَّمـيرُ المتَّصلُ بالجارِّ المحذوفُ مع الجارِّ ، والذي يرجعُ إلى الثَّاني ما في الظَّـرف . وجـاز الحذفُ هنا في الجارِّ والمجرور للعلـم بـه ، والدَّلالـةِ عليـه ، واقتضـاءِ الكـلام لـه . وهذه المعاني كلُّها قائمةٌ في الآية .

فإذا كان كذلك ، جازَ تأويلُ أبي الحسن جوازَ هذه المسألة الـتي لا خـلافَ في جوازها ، لا فصْلَ في ذلك .

وليس ما ذكره أحمد بن يحيى من الاعتراض السَّاذَج على هذا القول بشيءٍ ؛ لِمَا ذَكَرْنا من الدَّلالة على جوازه . ومـا أطرف إنكـارَ حـذفِ بعـض الخـبر مـن اللَّفظ وإرادتِهِ في المعنى لدلالة اللَّفـظ عليـه ، واختيـارِ ألاَّ يكـونَ لـه خـبرٌ البتَّـةَ ، ورفضِ المبتدأ ، فقد ذكر الاعتماد عليه !

فإن قلتَ : فهلاَّ أجازَ أبـو الحسـن الوجـهَ الآخَـرَ الـذي قـدَّرَ فيـه أنَّ المبتـدأ محذوفٌ ؛ لأنَّ المبتدأ يُحذَفُ كثيراً ؛ ألا ترى أنَّه[1] حُذِفَ المبتدأُ في نحـو قولهـم : « السَّمْنُ مَنَوَان بدرهم » ، فإذا كان كذلك فهلاَّ اختار ذلك على مـا ذهـب إليـه سيبويه ؟

قيل : ليس حذفُ المبتدأ هنا على حدٍّ حذفه في غير هذا الموضع ، نحو قوله:

(١) في الأصل : « أن » .

﴿ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكُمُ النَّارُ ﴾[1]، ونحو قوله : ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ ﴾[2] ، و﴿ هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى ﴾[3] ؛ لأنَّ المحذوفَ في هذه المواضعِ مبتدأٌ مفردٌ ، وفي هذه الآية مبتدأٌ مضافٌ ، تحذفُهُ وتوالي بين الحذفين مع اقتضاء الكلام لكلِّ واحدٍ منهما ؛ أمَّا اقتضاؤُهُ للمبتدأ المضافِ فلأنَّ له خبرٌ يُسْنَدُ إليه ، وهو قولُهُ : « يتربَّصْنَ » وأمَّا اقتضاؤه للضَّمير فلأنَّه يَرجعُ إلى قوله : ﴿ وَالَّذِيْنَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُوْنَ أَزْوَاجاً ﴾[4]، وليس إذا جاز حذفُ شيءٍ جاز حذفُ / شيئين ، [٤٣/٢] فلمَّا لم يكنْ حذفُ المبتدأ هنا على حدِّ حذفِ المبتدأ في غير هذا الموضع ، عُدِلَ إلى الوجوه الأُخَرِ لاستعمالهم لنظيره ، واقتضاءِ الكلام له .

ولِمَن قال : إنَّ المحذوف هو المبتدأ الذي هو « أزواجهم » أن يقولَ : إنَّ حذفَ هذا يَسُوغُ من حيث ساغ المفرَدُ ؛ ألا ترى أنَّ المفرَدَ إنَّما ساغ حذفُهُ للدَّلالة عليه ، فالدَّلالة إذا قامت على حذف المضاف قيامَهَا على حذف المفرَدِ وجب أن يكونَ جوازُهُ كجوازه ؛ لمشاركته المفرَدَ فيما له جاز الحذفُ . وقيامُ الدَّلالة على [حذف][5] المضاف: أنَّ (الأزواج) قد تقدَّم ذكرُهُم في الصِّلة ، فإذا تقدَّمَ ذِكْرُهُنَّ ساغ إضمارُهُنَّ وحَسُنَ . ألا ترى أنَّه لو قيل: أين زَيدٌ ، لساغ أن تقولَ: في السُّوق ، وتُضمِرَ الاسم لجرْيِ ذِكْرِه ، وأمَّا حذفُ المضاف إليه فلاقتضاء المبتدأ الرَّاجع ، وتقدُّمِ ذِكْرِ ما يعود ذِكْرُ هذا الضَّمير عليه، وجَرْيُ

---

(١) من الآية : ٧٢ من سورة الحج .
(٢) من الآية : ١٨ من سورة يوسف .
(٣) من الآية : ١٨ من سورة النازعات .
(٤) سورة البقرة : آية : ٢٣٤ .
(٥) تكملة يستقيم بها الكلام .

ذِكْرِه ، وجَرْيُ ذِكْرِ الاسم ، ممَّا يُسَهِّلُ حذفَه لدلالة المذكور عليه ، فلا فصلَ إذاً بين حذفِ المفرَدِ والمضاف في باب الخبر والجواز[1]؛ ألا ترى أنّه قد جاء المضافُ من المبتدأ محذوفاً ، كما جاء المفرَدُ ، وذلك كقوله :

النَّاطِقُ المزْبورُ وَالمختُومُ[2]

وكقوله تعالى : ﴿ لاَ يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ الَّذِيْنَ كَفَرُوا في الْبِلاَدِ * مَتَاعٌ قَلِيْلٌ﴾[3] والمعنى : تقلُّبُهُم متاعٌ قليلٌ ، فقد رأيتَ المضافَ حُذِفَ كما حُذِفَ المفرَدُ .

وممَّا يُقَوِّي حذفَ الضَّمير المتعلّق بالمحذوف من الخبر أنَّ ذلك قد ساغ في بعض كلامهم من الصِّلة ، مع أنَّ الصِّلةَ موضعُ إيضاحٍ وتخصيصٍ ، فلم يَلِقْ به الحذفُ لذلك ، وذلك كقوله :

إنْ لَمْ يَجِدْ يَوماً عَلَى مَنْ يَتَّكِلْ[4]

(١) كذا في الأصل .

(٢) عجز بيت من الكامل للبيد بن ربيعة العامري في ديوانه : ١١٩ ، وهو بتمامه :

أَوْ مُذْهَبٌ جَدَدٌ عَلَى أَلْوَاحِهِـ ـنَّ النَّاطِقُ المبْرُوزُ وَالمخْتُومُ

وهو من أبيات الكتاب ١٥١/٤ ، والأصول ٤٤٦/٣ ، وانظر الخصائص ١٩٣/١ ، وتحصيل عين الذهب : ٥٥٨ . والناطق : الكتاب ، والمبروز: المكتوب المنشور ، والمختوم : الذي لم ينشر . يصف آثار الديار فجعل منها بيِّناً وخفيّاً وشبهها بالكتاب في ذلك . وأراد بالناطق : البيِّنَ الظّاهر ، وبالمختوم : الخفيَّ الدّارسَ .

(٣) من الآيتين : ١٩٦ ـ ١٩٧ من سورة آل عمران ، وفي الأصل : ﴿ فَلاَ يَغْرُرْكَ ﴾ التبست مع الآية (٤) من سورة غافر : ﴿ فَلاَ يَغْرُرْكَ تَقَلُّبُهُمْ فِي الْبِلاَدِ * كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ ...﴾ .

(٤) رجزٌ قال سيبويه في الكتاب ٨١/٣ : هو لبعض الأعراب ، وقبله :

إنَّ الْكَرِيْمَ وَأَبِيْكَ يَعْتَمِلْ

والمعنى فيه عند عامَّـة البصريِّين : إنْ لم يجد يوماً على مَن يتَّكِلُ عليه ، وأُوصِلَ الفعلُ الواصلُ بغير الحرف بالحرف ، وحُذِفَ ما اتَّصَلَ بالجارِّ منها . فإذا جاز ذلك في الصِّلَةِ ، فهو في الخبر ينبغي أن يكون سائغاً حسَناً . ألا ترى أنَّ مِن أخبارِ المبتدأ ما لا يَظهَرُ البتَّةَ ، وما يطَّرِدُ ذلك فيه نحو خبر المبتدأ بعد « لولا » .

فإذا قَوِيَ الحذف فيه هذه القوَّةَ ، وكَثُرَ هذه الكثرةَ ، جاز ما ذهب إليه أبو الحسن في الآية .

فأمَّا قولُ الكِسائيِّ[1] فليس بالمتَّجهِ ؛ لأنَّ المبتدأ على قوله ليس يعود إليه ذِكْرٌ مُثبَتٌ ولا محذوفٌ .

[٤٤/٢] **فإن قلتَ** : فإذا قدَّرَه التَّقديرَ الذي ذهب إليه ، عاد إلى المبتدأ ذِكْرٌ / محذوفٌ من اللَّفظ ، يُرادُ في المعنى ، كما أنَّ قول أبي الحسن وأبي العبَّاس إذا قُدِّرَ التَّقديرَ الذي ذَهَبا إليه ، عاد إلى المبتدأ ذِكْرٌ محذوفٌ من اللَّفظ ، فاستقَلَّ المبتدأ بالرَّاجع على قوله استقلالَهُ به في قولهما .

قيلَ: ليس تقديرُهُ كواحدٍ من هذَين التَّقديرَين في المساغ ؛ ألا ترى أنَّ المثبتَ في الكلام لا يرجعُ منه إلى المبتدأ شيءٌ ، وقد استقلَّ الفعلُ بفاعله في « يتربَّصْنَ » ، وليس بهذه الجملة افتقارٌ إلى ذلك الضَّمير الذي تقدِّرُهُ ، وليس

= قال : « يريد : يتكل عليه ، ولكنه حذف ، وهذا قول الخليل » . وقد ردَّ المبرد هذا لدخول (على) قبل (من) . راجع تفصيل ذلك في شرح أبيات المغني ٢٤١/٣ .
وانظر : الانتصار :١٨٢ ، والمسائل البصريات ٥٩٢/١ ، والمسائل العسكرية : ١٢٧ ، ومجالس العلماء : ٦٥ ، والخصائص ٣٠٥/٢ ، وتحصيل عين الذهب : ٤١٧ ، والأمالي الشجرية ٤٤٠/٢ .
ويعتمل: يحترف لإقامة العيش .

(١) انظر إعراب القرآن للنحاس ٣١٧/١ .

تقتضي الرَّواجعُ مـن الأخبـار إلى المبتـدأ أن يُوضَعَ لها مُظهَرٌ موضع مُضمَرٍ لا تستقلُّ الجملةُ إلاّ به . ألا ترى أنَّ مَنْ قدَّرَ حَذْفَ الجملةِ منه في قولـه : « السَّمْنُ مَنَوَانِ بدرهم » لم يضع موضع هذا الضَّمير مُظهَراً ، ولم تتعلّق صحّةُ هـذا الكـلام بوضع مُظهَـرٍ موضِـعَ مضمَـرٍ ، وكذلـك مَـن قـدَّرَ أنَّ المحـذوفَ مـن هـذه الآيـة (أزواجُهُم) ، فحذَفَ (أزواجَهَم) على حدٍّ ما كان يثبتُهُ لو أثبتها . وليس بوضـع موضعَ ظاهرٍ مضمَراً ممَّا يضع في هـذا القـول المظهَـرَ الـذي هـو (أزواجُهُـم) مـع ضمير المؤنّث[1]. فإذا لم يكن في الرَّواجع المحذوفة الذي ترجعُ إلى المبتدَآت شـيءٌ على هذا الحدِّ ، لم يَسُغْ كما ساغ غيرُهُ .

وأمَّا قولُ الفرَّاء : إنّه اعتمَدَ على الثّاني فرفَضَ الأوَّلَ ، فبعيدٌ مـن الصَّوابِ جدّاً ، وفسادُهُ أنّه ينكسِرُ على قوله ؛ وذلك أنّه يقولُ : إنَّ الأوَّلَ مرتفعٌ بالثّاني ، فإذا اعتمد على الثّاني ورفَضَ الأوَّلَ ، لم يكن لـه رافـعٌ ، فـإذا لم يكـن لـه رافـعٌ وجبَ ألاّ يرتفِعَ . فارتفاعُهُ بظهور الرَّفعِ فيه يدفعُ ذلك ، ويَمْنَعُ منه المبتـدأُ ؛ لأنَّ مَا يُذكَرُ ويُلقَـى إلى المخـاطب يُسْنَدُ إليـه حديـثٌ بإفـادة المخـاطَب ، وإذا كـان كذلك علمتَ أنَّ رفضَهُ خلافَ الغرض الذي يُقْصَدُ بـه . فهـذا في المعنـى فاسـدٌ مرذولٌ ، ولا شاهدَ عليه من استعمالهم وما أُثِرَ من كلامهم .

فإن قال : قد جاءَ :

لَوْ أَنَّ عُصْمَ عَمَايَتَيْنِ وَيَذْبُلٍ ... سَمِعَا حَدِيثَكِ أَنْزَلاَ الأَوْعَالاَ[2]

---

(١) كذا العبارة في الأصل .

(٢) البيت لجرير في ديوانه: ٥٠/١ ، وهو من قصيدة في هجاء الأخطل مطلعها :

فترَكَ أنْ يُخبرَ عن الأوَّل ، وأخبرَ عن غيره حيث قال : سَمِعَا ، ولم يقل : سَمِعْنَ ، ولا سَمِعَت ؟

قيلَ : لا دلالةَ على هذه ؛ لأنّه يكون على : عُصْمِ عَمَايَتَين وعُصْمِ يَذْبُلٍ ، فحذَفَ المضافَ وأقامَ المضاف إليه مُقامَهُ لجَرْيِ ذِكْره ، وقال : / سَمِعَا ، حيث جعلهما قبيلَين وسِربَين ،كما جاء في التَّنزيل : ﴿ أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ كَانَتَا رَتْقاً فَفَتَقْنَاهُمَا ﴾[1]. [٤٥/٢]

فأمَّا ما أنشده الفرَّاءُ[2] في هذا من قوله :

لَعَلِّيَ إنْ مَالَتْ بِيَ الرِّيحُ مَيْلَةً　　عَلَى ابْنِ أَبِي ذِبَّانَ أَنْ يَتَنَدَّمَا[3]

فلا حجَّةَ له فيه ؛ لأنَّ اسمَ المتكلِّمِ قد عاد عليه ذِكْرٌ من قوله: « إنْ مالت

= حَيِّ الْغَدَاةَ بِرَامَةَ الأَطْلاَلاَ　　رَسْمٌ تَحَمَّلَ أَهْلُهُ فَأَحَالاَ

وقد أنشد الفارسيُّ البيت في إيضاح الشعر : ١٥٣ . وانظر : مجالس العلماء : ٢١٢ ، وسر الصناعة ٤٦٢/٢ ، ومعجم البلدان ١٥٢/٤ ، وشرح المفصل ٤٦/١ ، والهمع ١٤٢/١ . والعُصْم : جمع أعصم ؛ وهو الفرس في يديه أو إحداهما بياض . (الصحاح) . وعَمَايتان : تثنية عَمَاية ؛ وهو جبلٌ يقع في نجد . ويذبل : جبلٌ يقع في نجد أيضا . (معجم البلدان ١٥٢/٤ ، ٤٣٣/٥) .

(١) سورة الأنبياء : آية : ٣٠ .

(٢) معاني القرآن ١٥٠/١ .

(٣) البيت من الطويل، وهو لثابت بن كعب العتكي ، ويروى معه بيتٌ آخر هو :

أَمُسْلِمَ إنْ تَقْدِرْ عَلَيْكَ رِمَاحُنَا　　نُذِقْكَ بِهَا سُمَّ الأَسَاوِدِ مَسْلَمَا

وأنشد الفارسيُّ البيت الشاهد في : المسائل البصريات ٧٣٢/١ . وانظر : الحيوان ٣٨١/٣ ، والمخصص ١٧٥/١٣ ، ضرائر الشعر : ٢٨٣ ، واللسان (دبب) .

وأبو ذِبَّان : كنية عبد الملك بن مروان ؛ لشدة بَخَره ، يريدون أن الذباب يسقط إذا اقترب من فمه، ويحكى أنه عض يوماً تفاحةً ورمى بها إلى بعض نسائه ، فدعت بسكين فقطعت موضع عضته، فقال لها : ما تصنعين ؟ قالت : أميط عنها الأذى ، فطلقها من وقته . انظر ثمار القلوب في المضاف والمنسوب : ٢٤٦ .

بيَ الرِّيحُ » ، ولا يخلو قولُـهُ : « أنْ يَتندَّمَـا » مـن أنْ يُقَـدَّرَ بـه التّقديـمُ أو ثباتُـهُ في موضعه ، فإنْ كان في موضعِهِ كانت الجملةُ التي هي الشَّرطُ مع مـا يتّصِـلُ بـه في موضع خبرِ « لعلَّ » ، فإنْ قدَّرْتَ به التّقديمَ ،كـان كذلـك أيضـاً ؛ لأنّـه يقـعُ في موضع الجزاء ويُغني عنه ، فيكونُ إذا تقدَّمَ في هذا المعنى مثلُهُ إذا تأخّر ؛ لأنّهُ يَسُدُّ مسدَّ الجزاء ، ولاسيِّما في قـول الفـرَّاء ؛ لأنّـه يَزعُـمُ أنَّ حُكْـمَ الجـزاء أنْ يكـونَ متقدِّماً على شَرْطِهِ ، فإذا كان حُكْمُهُ أنْ يتقدَّمَ علـى شَـرْطِهِ ـ وهـو إذا تقـدَّمَ لم يَسْتَغنِ عن الشَّرط[1]،كما لا يَستَغْني عنه إذا تأخَّرَ ـ فحكمُـهُ في التّقـدُّمِ كحكمـه في التّأخُّرِ ، وإذا كان كذلك لم يَرفُـضِ الأوَّلَ هنـا ، ولم يَعتَمِـدْ علـى غـيره؛ لأنَّ الذِّكْرَ من الخبر قد رَجَعَ إليه .

وأمَّا قولُ أبي الحسن ينبغي[2] ...

* * *

(١) في الأصل : « يستغن للشرط » .

(٢) في الأصل انقطع الكلام هكذا وسط السطر ، وبقيته بياضٌ ، وقد كتب في الحاشية : « كذا في الأصل » .

المسألة الخامسة والثلاثون

قال[1] في قوله تعالى:﴿قَالُوا وَمَا لَنَا أَلاَّ نُقَاتِلَ فِي سَبِيْلِ اللهِ﴾ [البقرة : ٢٤٦] :
« زَعَمَ الأخفشُ أنَّ (أنْ) هنا زائدةٌ، والمعنى: وما لنا لا نقاتِلُ » .
قال : « وقال غيرُهُ: المعنى : وما لنا في ألاَّ نقاتلُ وأسقَطَ (في) » .
قال : « وقال بعضُ النَّحويِّين: إنَّما دخلت (أنْ) لأنَّ معناه: ما يمنعنا ، فلذلك دخلت (أنْ) ؛ لأنَّ الكلام : ما لكَ تفعلُ كذا وكذا » .
قال : « والقولُ الصَّحيح أنَّ (أنْ)[2] لا تُلغَى هنا ، والمعنى : أيُّ شيءٍ لنـا في ألاَّ نقاتلَ ؛ أي : (أيُّ)[2] شيءٍ لنا في ترك القتال » .

قال أبو عليّ (رحمه الله) :

وقد قال أبو الحسن[3] في قوله تعالى : ﴿ قَالُوا[4] وَمَا لَنَا أَلاَّ نُقَاتِلَ فِي سَـبِيْلِ اللهِ ﴾ ، و﴿ مَا لَكُمْ أَلاَّ تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللهِ ﴾[5] ونحوِهِ : إنَّ (أنْ) زائـدةٌ أو لغوٌ ،كأنّه قال : ما لكم لا تأكلون ، وما لكم لا تقاتلون . وقد قال أيضـاً في

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/٣٢٧ .
(٢) ساقطة من (ش) .
(٣) معاني القرآن ١/١٩٤ .
(٤) في الأصل : وقالوا ، وهو خطأ .
(٥) سورة الأنعام : من الآية : ١١٩ .

نحو ذلك[١]: إنَّ المعنى: وما لكم في ألاّ تأكلوا ، فكأنَّ أبا الحسن حمَلَ الآيةَ على وجهَين ، والقولُ الثّاني أوضَحُ ، وتكونُ « أنْ » مع حرف الجرِّ في موضع نصبٍ بالحال ، كقوله : ﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِيْنَ ﴾[٢] ونحوِ ذلك ، ثمَّ حَذَفَ الخبرَ فسدَّ « أنْ » وصِلَتُها / ذلك المسَدَّ ، والحالُ في الأصل هو الجالبُ لحرف الجرِّ المقدَّر ، إلاّ أنّه تُرِكَ إظهارُهُ لدلالة المنصوب عنه عليه . [٤٦/٢]

ووجهُ قول أبي الحسن الآخَرِ : أنَّ « أنْ » لَغوٌ أنّه مثل « إذن » ، تكونُ لَغواً كما تكون هي، وكما تكون عواملُ الاسم لَغواً،ولا يمنَعُها كونُهَا لَغْواً من العمل في معموله ،كما لم يمنع عواملَ الاسم ،كقوله : ﴿ فَمَا مِنْكُم مِنْ أَحَدٍ ﴾[٣] .

فإن قال قائلٌ : فهلاّ اختار في « لنْ » أيضاً أن تكونَ لغواً ،كما اختار في « أنْ » ذلك ؟

فإنَّ هذا لا يَلزَمُهُ ؛ لأنَّ « أنْ » أشدُّ تصرُّفاً من « لن » ، فهي لذلك أحمَلُ للتوسُّع وأجدَرُ به ؛ ألا ترى أنّها تلزَمُ المستقبَلَ ، وتدخُلُ على أمثلة الأمر ، كقولك : كتَبْتُ إليه بأَنْ قُمْ ، وليس شيءٌ من هذا في « لن » ؛ ألا ترى أنّها تَلزَمُ المستقبَل لا تجاوِزُ غيرَ ذلك ، إلاّ أنَّ الوجهَ فيها مع ذلك ألاّ تكون كـ « إذن » ؛ لأنَّ « إذن » إذا وقع بعدها فعلُ الحال أُلْغِيَتْ ، و لم تعمل فيه[٤]، و « أنْ » قد

---

(١) معاني القرآن ٣١٢/١ .

(٢) سورة المدثر : الآية : ٤٩ .

(٣) سورة الحاقة : الآية : ٤٧ .

(٤) في الأصل : « منه » .

عملت هنا ، فلو كانت مثلَ « إذن » لوَجَبَ ألاَّ تَعمَلَ فيما[1] بعده من الفعل ، كما لم تعمَلْ « إذن » إذا كان الفعلُ الذي بعده فعلَ حالٍ . ألا ترى أنَّ الاسمَ في: ما لَكَ قائماً، ينتصب على الحال ، فكذلك الفعلُ بعد (أنْ) هنا فعلُ حالٍ . فلو كانت « أنْ » كـ « إذن » لوجَبَ ألاَّ تعمَلَ في فعل الحال ، كما لم تعمَلْ « إذن » فيه ، نحو قولكَ إذا حدَّثَ بحديثٍ : إذنْ أظنُّكَ كاذباً .

وأيضاً فلا يجوزُ أن تكونَ « (أنْ » مثلَ « (إذن » في أن تُلغَى كما تُلغَى ؛ ألا ترى أنَّ فيها من الاتِّساع أكثرَ ممَّا في « أنْ » ، تقولُ : أنا أقومُ إذن ، فلا توليه فِعلاً ، وتقولُ : إذن واللهِ أقومُ ، فتفصِلُ بينه وبين الفعل، والإلغاءُ سائغٌ فيه ، فإذا كان له من التَّصرُّف ما ليس لـ « أنْ » ، لم يُنكَر أن يجوزَ فيه الإلغاءُ ، ولا يجوزُ في « أنْ » ؛ لكون تصرُّفِهَا أقلَّ من تصرُّفِ « إذن » . ويغلبُ عليَّ أنَّ أبا الحسن على القول الأوَّلِ يُعَوِّلُ ؛ لأنَّه في أكثر حفظي أنَّه يتأوَّلُ هذا النَّحْوَ فيما أجدُ على غير اللَّغو .

فأمَّا ما حكاه أبو إسحاقَ عن بعض النَّحويِّين أنَّه إنَّما دخلت لأنَّ المعنى : ما يمنعنا ، فإذا اتَّجه للكلام وجهٌ صحيحٌ وكان مستمراً على الأصول ، فلا وجهَ لعَدْلِهِ عنه إلى غيره ،كما جاز وقوعُ الفعل موقع الحال في قولك : ما لك تفعلُ كذا ، والمعنى : ما لك فاعلاً ،كذلك لا يجوزُ وقوعُ حرف الجر موقعَها وسادّاً مسَدَّها ؛ ألا ترى أنَّكَ تقولُ : خرجتُ في الثياب ،كما تقولُ : خرجتُ لابساً ،

(١) في الأصل : « فيها فيما » .

وعلى هذا قولُ أبي ذُؤَيبٍ[١] :

/ يَعْثُرْنَ في حَدِّ الظُّبَاةِ كَأَنَّمَا كُسِيَتْ بُرُوْدَ بَنِي يَزِيْدَ الأَذْرُعُ [٤٧/٢]

ويُروَى : « بُرودَ أبي يَزيدَ » .

فالظَّرفُ هنا يقعُ موقع الحال ، وكذلك في الآية ، وكما جاز وقوعُ الفعل الموجَبِ موقعَ الحال في هذا النَّحو نحو : ما لَكَ تفعَلُ ، كذلك وقع المنفيُّ موقعه في نحو : ما لَكَ لا تفعلُ .

وتخصيصُ القائل الذي حكى عنه أبو إسحاقَ أنَّ الكلامَ : ما لَكَ تفعلُ فيه كالإيهام أنَّ غيرَ الإيجاب لا يقعُ وقوعَ النَّفي في هذا النَّحو في الكثرة في الاستعمال، كوقوع الإيجاب في التَّنزيل والأشعار، وذلك أكثرُ من ذاك نحو: ﴿ مَا لَكَ لاَ تَأْمَنَّا ﴾[٢]، و﴿ مَا لَكُمْ لاَ تَنطِقُونَ ﴾[٣] . وأنشدَ أبو زَيدٍ[٤]:

مَا لَكَ لاَ تَذْكُرُ أُمَّ عَمْرِو

إلاَّ لِعَيْنَيْكَ غُرُوبٌ تَجْرِي

---

(١) من الكامل ، وهو في شرح أشعار الهذليين ٢٥/١ ، وفيه :

يَعْثُرْنَ في عَلَقِ النَّجيعِ كَأَنَّمَا كُسِيَتْ بُرُوْدَ بَنِي تَزِيْدَ الأَذْرُعُ

والبيت في إيضاح الشعر : ١٩٦ ، وسر صناعة الإعراب ١٣٤/١ .

ظباة السهم : حدُّه ، وبني يزيد : قبيلة كانت تاجرة بمكة . شبَّهَ طرائق الدم على أذرعها بطرائق تلك البرود الحُمْر .

(٢) سورة يوسف : من الآية : ١١ .

(٣) سورة الصافات : الآية : ٩٢ .

(٤) النوادر : ٢٦٣ . ولم أقف على قائلهما ، والثاني منهما في العين ٤٠٩/٤ ، وانظر الصحاح (غرب) . والغُرُوب : الدموع حين تخرج ، والغروب أيضاً : مجاري الدمع ، وغربا العين : مقدَّمُها ومؤخَّرُها .

فإذا كان ما ذَكَرْناه من تقدير حرفِ الجرِّ فيُخرَّجا على معنًى مستقيمٍ ولفظٍ مستعمَلٍ ، فلا حاجةَ به إلى أن يُقدِّرَ أنَّ معنى « ما لَنَا » : ما يمنَعُنَا ، فكأنَّه قال : ما يمنعنا أن نقاتِلَ ؛ أي : ما يمنعنا من أنْ نقاتِلَ ، على أنَّا لا نَدفَعُ الحملَ على المعنى في كثير من المواضع ، ولكن لا يُستَحْسَنُ تركُ الظَّاهر والعدولُ عنه إلى غيره ما وُجِدَ للتَّأويل على الظَّاهر مَسَاغٌ ومجَالٌ . وإذا حُمِلَ الكلام على ما ذَكَرَه هذا القائل ، ففي الكلام تقديرُ حرفِ جرٍّ ، كما أنَّ في حَمْلِهِ على الظَّاهر تقديرَ حرف الجرِّ . فلُزُومُ الظَّاهر أعْجَبُ إلينا .

* * *

المسألة السّادسة والثّلاثون(١)

قال(٢) في قوله تعالى : ﴿ لَمْ يَتَسَنَّهْ ﴾ [البقرة : ٢٥٩] :

« قال بعض النّحويّين : جائزٌ أن يكون من التّغيُّر من قوله تعالى : ﴿ مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ ﴾(٣) ، وكأن الأصل عنده : يتسَنَّنُ ، ولكنّه أَبدَلَ من النُّون الهاءَ مثل :

تَقَضِّيَ البَازِي ... ...(٤)

وهذا ليس من ذلك ؛ لأنَّ (مسنون) مصبوبٌ على سنَّةِ الطَّريق » .

---

(١) نقل ابن سيده هذه المسألة كاملة في المخصص ٩/١٤٢ - ١٤٣ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ١/٣٤٣ - ٣٤٤ .

(٣) سورة الحجر : من الآيات : ٢٦ ، ٢٨ ، ٣٣ .

(٤) بيتٌ من الرجز للعجاج في ديوانه : ٢٨ ، يمدح عمر بن عُبيد الله بن معمر الذي وجهه عبد الملك ابن مروان إلى أبي فُدَيك الحروري فقتله وأصحابَه . والبيت بتمامه مع ما قبله :

إِذَا الكِرَامُ ابْتَدَرُوا البَاعَ ابْتَدَرْ
دَانَى جَنَاحَيْهِ مِنَ الطُّوْرِ فَمَرْ
تَقَضِّيَ البَازِي إِذَا البَازِي كَسَرْ

وانقضَّ البازي : ضم جناحيه ، فكان مجيء ابن معمر من سرعته انقضاض بازٍ إذا البازي كسر ، وإذا كسر ضم جناحيه .

قال أبو عليّ (رحمه الله) :

قولُ هذا الذي حَكَى عنه أنّه قال : « جائزٌ أن يكونَ من التّغيُّر » ، فإنَّ « مسنون » لا يدلُّ على التّغيُّر في قوله : ﴿ مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ ﴾ ؛ لأنَّ « الحمأَ » الطِّينُ المتغيِّرُ[١]، فأمّا « المسنون » فالمصبوبُ ، وهكذا فسَّره أبو عُبَيدة[٢] ، وهذا المعنى في هذه اللّفظة ظاهرٌ . ألا ترى أنّها تُستعمَلُ في المضيِّ على جهةِ الذّهابِ[٣] فيه ، وهي بعيدةٌ من التّغيُّر ، ومِن ثَمَّ قال في صفة الطّعنة[٤] :

وَمُسْتَنَّةٍ كَاسْتِنَانِ الخَرُو   فِ قَدْ قَطَعَ الحَبْلَ بِالمِرْوَدِ[٥]

[٢/٤٨] / وقال :

كَفِعْلِ الأُتُنِ يَسْتَنِنَّه[٦]

وقال :

تَسْتَنُّ أَعْدَاءَ قُرْيَانٍ تَسَنَّمَهَا   غُرُّ الْغَمَامِ وَمُرْتَجَّاتُهُ السُّودُ[٧]

---

(١) انظر الصحاح (حمأ) ، والمحكم ٣/٣١٥ .

(٢) مجاز القرآن ١/٣٥١ .

(٣) في الأصل : « والذهاب » .

(٤) في الأصل : « الظبية » .

(٥) البيت من المتقارب ، وهو لرجل من بني الحارث كما نقله الجوهري عن الأصمعي قال : حكاه في كتاب الفرس . انظر البيت في : شرح أشعار الهذليين للسكري ١/٨٤ ـ ٨٥ ، وسر الصناعة ١/١٣٤ عن الأصمعي ، والصحاح واللسان (خرف)، والمخصص ٦/١٣٧ ، ٩/١٤٢ . قوله : ومستَنّةٍ : يعني طعنة فارَ دمها باستنان ، والاستنان : العدْوُ ، والخروف : ولد الفرس إذا بلغ ستة أشهر أو سبعة ، والمِرْوَد : الوتد .

(٦) لم أقف عليه .

(٧) من البسيط ، وهو لذي الرمة في ديوانه ٢/١٣٦٥ من قصيدته التي مطلعها :

يَا دَارَ مَيَّةَ لم يَتْرُكْ لها عَلَماً   تَقَادُمُ العَهْدِ وَالهُوجُ المَرَاوِيْدُ

ولو كان التّغيُّرُ في هذا ثابتاً لكان وَفْقاً للمعنى في هـذا الموضـع ؛ لأنَّ المعنـى كان يكون : انظُرْ إلى طعامك وشرابك لم يتغيَّر لِمَا أتى عليه مـن طـول الأيّـام ؛ ألا ترى أنَّ تطاوُلَ الأيّام على الشّراب يُغيِّرُهُ .

وقد حُكِيَ عن أبي عمرٍو الشَّيبانيّ[1] أنّـه قـال : « لم يَتَسَنَّه »[2]: لم يتغيَّر ، من قوله : ﴿ مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ ﴾ ، وأبدَلَ من النُّونِ هاءً[3]. فإن كان هـذا ثبـتَ عن أبي عمرٍو ، وقاله على جهة الاستنباط من قوله : ﴿ مِنْ حَمَـإٍ مَسْـنُونٍ ﴾ ، فليس في « مسنون » هذا المعنى على ما فسَّره أبو عُبَيدة ، وعلى ما عليـه تصـرُّفُ الكلمة فيما قال :

تُضَمَّرُ بِالأَصَائِلِ كُلَّ يَوْمٍ ... تُسَـنُّ عَلَى سَنَابِكِهَا قُرُونُ[4]

وإن قال ذلك من حيث رواه وسمعه [فكما قال][5] .

- وانظر البيت في : جمهرة اللغة ٦٦٦/٢ ، والتكملة : ٤٣٨ ، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ٨١٢/٢ ، واللآلي ١١٧/١ ، والمخصص ١٤٣/٩. وتسنُّ : بمعنى تتبع ، والضمير عائد إلى الحُمُر. وأعداء قريان : أي ناحيته ، والقريان : مجاري الماء إلى الرياض . وتسنمها : علاها . وغـر الغمـام : أي بيض الغمام . والمرتجّات : أي السحاب التي لها ارتجاج وتمخض (الديوان) .

(١) لم أقف عليه في الجيم ، وقد ذكره الفارسي في الحجة ٣٧٤/٢ ، وذكـره الزَّبيـدي في تـاج العروس (سنن) عن الجوهري ، ولم يُعْزَ في الصحاح (سنن) إلى أحد . وانظر المحكم ١٥٧/٤ .

(٢) في الأصل : « يتسن » ، ومثله في المخصص ١٤٣/٩ .

(٣) في الأصل : « ياء » ومثله في المخصص ١٤٣/٩ .

(٤) البيت لزهير بن أبي سُلمى في شرح ديوانه : ١٨٧ ، وروايته :

نُعَوِّدُهَا الطِّرَادَ فَكُلَّ يَوْمٍ ... تُسَنُّ عَلَى سَنَابِكِهَا القُرُونُ

وقد أورد أبو العبـاس ثعلـب هـذه الروايـة الـتي أثبتهـا الفارسـي هنـا . وانظـر المخصـص ١٤٣/٩ ، واللسان (سنن) . والسنابك : جمع سُنبك وهو طرف الحافر وجانبـاه مـن قُـدُم . والقـرون : قـرون العرق ، يقال : خذ من فرسك قرناً واحداً أي : عرِّقه مرةً واحدةً .

(٥) ساقط من الأصل والتصحيح من المخصص ١٤٣/٩ .

ويجوزُ أنْ يكونَ المعنى في قوله : « لم يَتَسَنَّنْ » لم يتصبَّبْ ؛ أي : هو على حاله كما تَرَكْتَهُ . ويدلُّكَ على أنَّ المصبُوبَ يجوزُ أن يقعَ عليه هذا اللَّفظُ وإنْ لم يكن على سنَّةِ الطَّريق قولُهُ :

تُضَمَّرُ بِالأَصَائِلِ كُلَّ يَوْمٍ　　　تُسَنُّ عَلَى سَنَابِكِهَا قُرُوْنُ

المعنى الذي في البيت وقعُ العَرَقِ الذي يتصبَّبُ عليها في الحُضْر[1]، وهذا من ذلك الأصل الذي قدَّمْتُ ، فليس ينبغي أن يختصَّ بطريقٍ دون غيره .

فإن قلتَ [في الذي][2] « لم يتَسَنَّ » : إنَّه على حاله ، و لم يأخذْ سَنناً ولا سُنَّةً .

كان وجهاً أيضاً .

وقال أبو عُبَيدةَ[3] : « لم تأتِ عليه السِّنُونُ فيتغيَّرُ » . يريد أبو عُبَيْدَةَ عندي أنَّ مرَّ السِّنِين عليه لم يغيِّرْهُ ،كما تقول: مَا تأتيني فتحدِّثني؛ أي : ما تأتيني محدِّثاً ؛ أي : قد تأتيني ولكنَّك لا تحدِّثني .

* * *

(١) الحُضر والإحضار : ارتفاع الفرس في عدوه .

(٢) ساقط من الأصل والتصحيح من المخصص ٩/١٤٣ .

(٣) مجاز القرآن ١/٨٠ ، وانظر معاني القرآن للأخفش ١/١٩٧

المسألة السَّابعة والثَّلاثون

قال[1] في قوله : ﴿ إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ [البقرة : ٢٧١] :

قال : « (ما) في تأويل الشَّيء ؛ أي : فنِعْمَ ما هِيَ ، نِعْمَ الشَّيءُ هِيَ ، وقد فسَّرْنَا هذا فيما مضى » .

قال أبو عليٍّ (رحمه الله) :

الجيِّدُ في تمثيل هذا أنَّ يقال : (ما) في تأويل « شيء » ؛ لأنَّ (ما) هنا نكرةٌ ، فتمثيلُهُ بالنَّكرة أَبْيَنُ ، والدَّليلُ على أنَّ (ما) نكرةٌ هنا أنَّها لا تخلو من أن تكونَ فيه معرفةً أو نكرةً ، فإن كانت معرفةً فلا بدَّ لها من صلةٍ ، وإذا اقتضت صلةً فلا / تخلو أن تكونَ قِسماً من أقسام الصِّلة المعروفة المحصورة ، وليس من أقسام الصِّلة هنا ما يجوز أنْ يُوصَل به ، ألا ترى أنَّ الذي بعدها اسمٌ مفرَدٌ ، وهو « هي » ، والاسمُ المفرَدُ لا يكونُ صلةً . [٤٩/٢]

فإن قلتَ : أَجْعَلُ صلتَهَا المبتدأَ وخبرَه ؛ لأنَّه قد يُوصَلُ بهما، وقد يُحذَفُ في الصِّلة المبتدأُ ، وذلك كنحو مَن قرأ : ﴿ تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾[2]،

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/٣٥٤ .

(٢) سورة الأنعام : من الآية : ١٥٤ . وهي قراءةُ يحيى بن يعمَر وابنِ أبي إسحاق . انظر: معاني القرآن للأخفش ١/٢١٩ ، و المحتسب ١/٢٣٤ ، والبحر المحيط ٤/٢٥٥ .

و﴿ مَثَلاً مَا بَعُوضَةٌ ﴾[١]، أي : ما هو بعوضةٌ ، والذي هو أحسَنُ ، فكذلك يكونُ : نِعْمَ الذي هو هي ؛ أي : نِعْمَ الذي هو الصَّدَقَاتُ ، فيُحْمَلُ الضَّميرُ الرَّاجعُ إلى الموصول المحذوف على لفظه ، والثَّاني الذي هو « هي » وهو خبرُ المبتدأ المحذوف على معناه .

قيلَ : إن ذلك لا يستقيمُ ؛ لأنَّ « نِعْمَ » إذا استوفَتْ فاعلَها فلا بدَّ لها من مخصوصٍ بالمدح، وعلى هذا التَّقدير لا يبقى في الكلام مخصوصٌ بالمدح . ألا ترى أنَّ « هي » إذا صارت في الصِّلَةِ لم يجز أن تكونَ المخصوصَ بالمدح في نِعْمَ ، وإذا كان كذلك لم يجُزْ .

فإن قلتَ : يكونُ المخصوصُ بالمدح مضمَراً ،كما جاء : ﴿ نِعْمَ الْعَبْدُ ﴾[٢] ولم يَذكُرْ « أيُّوبَ » لجرْيِ ذِكرِهِ .

قيلَ : لا يصحُّ هذا في هذا الموضع ، ألا ترى أنَّه لم يجرِ ذِكْرٌ لِمَا يصِحُّ أنْ يكونَ مخصوصاً بالمدح ،كما ذُكِرَ « أيُّوبُ » في الآية الأخرى ، فلا يكون إذاً صلةً .

فإذا لم تخلُ « ما » من أن تكون موصولةً أو غيرَ موصولة ، ولم يجزْ أنْ تكونَ موصولةً لِمَا ذَكَرْنَا ، ثبت أنَّها غيرُ موصولة ، وإذا كانت غيرَ موصولة كانت منكورةً ، وإذا كانت منكورةً كانت منصوبةً بـ « نِعْمَ » بمنزلة سائر النَّكرات التي

---

(١) سورة البقرة : من الآية : ٢٦ . وهي قراءة رؤبة فيما حكاه ابن مجاهد عن أبي حاتم عن الأصمعي . انظر : المحتسب ٦٤/١ .

(٢) سورة ص : من الآيتين : ٣٠ ، ٤٤ .

تنتصبُ في هذا الباب إذا أُضمِرَ الفاعلُ ، ويُفَسَّرُ الفاعل .

فإن قلتَ : أرأيتَ « ما » إذا لم تكن موصولةً ، هل تخلو من أن تكونَ موصوفةً، وعلى ما تذهبُ إليه فيها لا تكونُ موصوفةً أيضاً ؛ لأنَّه ليس في هذا الكلام ما يصحُّ أن يكونَ وصفاً لها ؟

قلنا : لا تكونُ هنا موصوفةً ،كما لم تكن في التَّعجُّب في قولنا : « ما أحسَنَ زيداً » موصوفةً ولا موصولةً .

فأمَّا المخصوصُ بالمدح بالآية فهو في قولنا : « فنِعِمَّا هيَ » ، والمعنى عندي : إنْ تُبْدُوا الصَّدقَاتِ فيكم فنِعْمَ شيئاً إبدَاؤها ، وليس المعنى على أنَّه : إنْ تُبْدُوا الصَّدقَاتِ إنَّما هو في الإظهار والإخفاءِ ، وترَجُّحِ أحدهما على الآخَرِ/ ، وتعليمِنا [٢/٥٠] أيِّهما أصلحُ لنا وأفضلُ ، فكما أنَّ قوله : ﴿ **وَإِنْ تُخْفُوهَا أَوْ تُؤْتُوْهَا الفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ** ﴾ ، والمعنى فيه : فالإخفاءُ خيرٌ لكم ، كذلك قولُهُ : ﴿ **إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ**[١] **فَنِعِمَّا هِيَ** ﴾ ، المعنى فيه : فنعم شيئاً إبداؤها .

فإن قلتَ: فكيف جاء الضَّميرُ على لفظ التَّأنيث و لم يُذَكَّر كالآية الأخرى ؟

فإنَّما ذلك لأنَّ المضاف إليه أُقِيمَ مُقَامَ المضاف ؛ لِمَا في الكلام من الدَّلالة ، ولِمَا ذَكَرْنا من أنَّ المفاضلةَ بين الإخفاء والإظهار ، فأُقِيمَ المضافُ مُقَامَ المضاف إليه لذلك ، ولأنَّ الفعلَ المتقدِّمَ يدلُّ على مصدره المحذوفِ حتَّى يصيرَ بذِكْرِ فعلِهِ

---

(١) في الأصل : « أو تخفوها » .

كأنّه هو المذكورُ ، ومِن ثَمَّ أُضمِرَ في قوله : ﴿ وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِيْنَ يَبْخَلُـوْنَ بِمَا آتَاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لَهُمْ ﴾[1] ، وقوله[2]:

حَتَّى إِذَا أَسْلَكُوهُمْ في قُتَائِدَةٍ　　　شَلاًّ كَمَا تَطْرُدُ الجَمَّالَةُ الشُّرُدَا

* * *

(١) سورة آل عمران : من الآية : ١٨٠ .

(٢) من البسيط وهو لعبد مناف بن ربع الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٦٧٥/٢ . وينسب إلى ابن أحمر انظر ملحق ديوانه : ١٧٩ . وقد أنشده الفارسي في التكملة : ٣٥٨ ، وانظر : إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ٦٢٩/٢ ، والأمالي الشجرية ١٢٢/٢ ، ٣٠/٣ ، والخزانة ٣٩/٧ .
وقُتائدة : مكان . والشَّلُّ : الطرد ، والجمَّالة : أصحاب الجمال ، والشُّرُدا : جمع شرود ، وهي من الابل التي تفر من الشيء إذا رأته ، فإذا طُردت كان أشد لفرارها .

[سورة آل عمران :

المسألة الثّامنة والثّلاثون

في قوله تعالى : ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ ﴾ (آل عمران : ٢٦)][1] :

ذَكَرَ « اللّهُمَّ » وقولَ الفرَّاء فيه فأنكَرَهُ ، ثمَّ قال[2]:

« زعَمَ سيبويهِ أنَّ هذا الاسمَ لا يُوصَفُ ؛ لأنَّهُ قد ضُمَّت إليه الميمُ ، فقال[3] - يعني سيبويهِ - في قوله : ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ ﴾[4]: إنَّ « فَاطِرَ » منصوبٌ على النّداء » [وكذلك ﴿ مَالِكَ الْمُلْكِ ﴾][5]. قال : « والقولُ عندي : أنَّ ﴿ مَالِكَ الملْكِ ﴾ صفةٌ للهِ ، وأنَّ ﴿ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ ﴾ كذلك ؛ وذلك أنَّ الاسمَ ومعه الميمُ بمنزلته ومعه (يا) ، فلا تمتنعُ الصِّفَةُ مع الميم ، كما لا تمتنعُ مع (يا) » .

قال أبو عليٍّ :

وهذا الذي ذهبَ إليه أبو إسحاقَ من جواز وصفه « اللّهُمَّ » قولُ أبي

---

(١) في الأصل (ش) جاءت هذه المسألة متصلة بسابقتها دون فاصل بقوله (مسألة) ، ودون التقديم لها بذكر الآية كعادته ، ومن ثمَّ وضعتها بين معقوفين ، أما في النسخة (ص) فالمسألة ساقطة مع جملة المسائل الساقطة كما أشرنا إليه عند بداية المسألة رقم [٣٠] . وأنبه هنا إلى أن الآية (١٩) من سورة آل عمران تأخرت فجاءت برقم [٤١] .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٣٩٤/١ .

(٣) الكتاب ١٩٦/٢ - ١٩٧ .

(٤) سورة الزمر : من الآية : ٤٦ .

(٥) ساقطٌ من الأصل والتكملة من معاني الزجاج .

العبَّاس أيضاً[١]، واعتلَّ بما ذَكَرَهُ أبو إسحاق وبنحوِهِ . وقولُ سيبويهِ عندي أَصَحُّ وإنْ كان أغْمَضَ ؛ وذلك أنَّه ليس في الأسماءِ الموصوفةِ شيءٌ على حدِّ « اللَّهُمَّ » ، فإذا خالَفَ ما عليه الأسماءُ الموصوفةُ، ودخل في حَيِّزِ ما لا يُوصَفُ من الأصوات، وجَبَ ألاَّ يُوصَفَ .

فأمَّا مخالَفَتُهُ جميعَ الأسماء الموصوفةِ فهو أنَّهُ اسمٌ مُنَادًى ، والأسماءُ المناداةُ المفرَدَةُ المعرِفَةُ كان القياسُ فيها ألاَّ تُوصَفَ ،كما ذهب إليه بعضُ النَّاسِ ؛ لأنَّه وقع[٢] موقِعَ ما لا يُوصَفُ ، فكما أنَّه [إذا][٣] وقَعَ موقِعَ [غير][٣] الإعراب لم يُعْرَبْ، كذلك لَمَّا وقَعَ موقِعَ ما لا يُوصَفُ وجَبَ ألاَّ يُوصَفَ .

فأمَّا قولُهُ :

يَا حَكَمُ الوَارِثُ عَن عَبْدِ المَلِكْ[٤]

---

(١) المقتضب ٤/٢٣٩ .

(٢) في الأصل : « لأنما واقعه » .

(٣) تكملة يستقيم بها السياق .

(٤) البيت لرؤبة بن العجاج في ديوانه: ١١٨ ، وفيه: « الوارثَ » بالنصب . وهو يمدح الحكَم بن عبد الملك بن بشر بن مروان. ونسبه ابنُ جني في اللمع : ١٧٢ إلى العجاج ، ولم أقف عليه في ديوانه المطبوع ، وقال السيوطي في شرح شواهد المغني ١/٥٣ : هذا من أرجوزة لرؤبة ، وقد انتحلها أبو نخيلةَ السَّعدي لنفسِهِ » ، وفي الشعر المجموع لأبي نخيلة السعدي: ٢٦٢ مقطوعةٌ منسوبةٌ إليه فيها البيت الثاني الذي يروى بعد هذا البيت وهو :

أَرْدَيتَ لَو لَمْ تَحْبُ حَبْوَ المُحْتَبِكْ

وانظر الشاهد في: المقتضب ٤/٢٠٨، والخصائص ٢/٣٨٩، وأمالي ابن الشجري ٣/٤٤، والإنصاف ٢/٦٢٨، والمغني ٢٨، وشرح أبياته ١/٦٠ . وتَحْبو: تزحفُ، والمعتنك: هو البعير الذي يحبو على رملة فيها تعقدٌ لا يَقدر على المشي فيها إلا أن يحبوَ، وتُدعَى العانك . والمحتبِك : الذي شدَّ إزارَه وأحكَمَه .

و :

يَا حَكَمَ بْنَ المُنْذِرِ بنِ الجارُوذْ[١]

و :

... ...يَا عُمَرَ الجَوَادَا[٢]

فإنّكَ / إن احتجَجْتَ به على قائلِ هذا القولِ لِتَكْسِيرَ له قولَهُ ، كان له أنْ [٢/٥١]
يقولَ : الأوَّلُ على « أنتَ » ، والثّاني على نداءٍ بـ(يا) ، والثّالثُ على « أعني » ،

---

(١) البيت منسوب إلى رؤبة بن العجاج في مجاز القرآن ٣٩٩/١، والصحاح (سردق) ، وهو في ملحق ديوانه: ١٧٢، ونسِبَ كذلك إلى الكذّاب الحِرْمَازيِّ عبدِ الله بن الأعور (وهو أعشى بني مازن) في: الكتاب ٢٠٣/٢، والنكت عليه ٥٥٣/١، وشرح أبياته ٤٧٢/١، والشعر والشعراء ٦٨٥/٢، وهو في شعره: ٢٨٨ (الصبح المنير) .
وانظر الشاهد في: المقتضب ٢٣٢/٤، والأصول ٣٤٥/١، وشرح المفصل ٥/٢ .
قال الأعلم في تحصيل عين الذهب: ٣١٥: « مدح أحد بني المنذر بن الجارود العبدي [وقد أسلم الجارود في زمن النبي ﷺ ولقي العدو بعقبة الطين فقتل بها فسميت باسمه]. وحَكَمُ بن المنذر أحد ولاة البصرة لهشام بن عبد الملك... وسمي جده الجارود؛ لأنه أغار على قوم فاكتسح أموالهم، فشُبه بالسيل الذي يجرد ما مرَّ به » وجاء في المعارف: ٣٣٨ عن الحكم بن المنذر: « أنه مات في حبس الحجاج الذي يعرف بالديماس » ومعلوم أن الحجاج توفي سنة ٩٥ هـ، وأن هشام بن عبد الملك تولى الخلافة سنة ١٠٥ هـ، فلا بد أن يكون الذي مات في سجن الحجاج غير الذي تولى البصرة لهشام ابن عبد الملك، والله أعلم .

(٢) جزء من بيتٍ لجرير في ديوانه: ١١٨/١، ١٢٠ يمدح عمر بن عبد العزيز من قصيدة مطلعها :

أبَتْ عَينَاكَ بِالحَسَنِ الرُّقَادَا وَأَنْكَرتِ الأَصَادِقَ وَالبِلادَا

وتمام البيت :

فَمَا كَعْبُ بنُ مَامَةَ وابْنُ سُعْدَى بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرَ الجَوَادَا

وانظر : المقتضب ٢٠٨/٤، والأصول ٣٦٩/١، وأمالي ابن الشجري ٤٠/٢، وشرح التسهيل ٣٩٤/٣، والهمع ٥٤/٣ . ورُوي في بعض المصادر: « يا عمرُ » بالبناء على الضم ، ولا شاهد في هذه الرواية هنا. وابن سُعدى هو أوس بن حارثة بن لام الطائي و(سُعدى) أمُّهُ، كان هو وكعب بن مامة من سادات أجواد العرب في الجاهلية .

إلاّ أنّه يَحتَجُّ عليهم بما رُوِيَ من قولهم[١]: « يا تميمُ كلُّهُم » و « كلُّكُم » فيُقالُ : إنَّ وَصْفَهُ جائزٌ عندهم وإنْ وقَعَ موقِعَ ما لا يُوصَفُ ، من حيث كان متروكاً في قولِ مَنْ قالَ: « يا تميمُ كُلُّهُم » على لفظ الغَيْبَةِ ، ولَمَّا كان ذلك كذلك ، فكأنَّهُ باقٍ في حالِ البناءِ والإيقاع موقِعَ ما لا يُوصَفُ عمَّا كان عليه قبلُ[٢]، فكما كان يُوصَفُ قبلَ ذلك ، وُصِفَ الآن . فلمَّا كان القياسُ في هذه الأسماءِ المفرَدَةِ ألاّ تُوصَفَ ، وكانوا قد قالوا : « يا تميمُ كُلُّكُم » كما قالوا : « يا تميمُ كلُّهُم » ، ثمَّ ضُمَّ إلى الاسم صَوْتٌ[٣]، وصِيغَ معه صياغةً مخصوصةً ، وكان حُكْمُ الأصوات ألاّ توصَفَ نحو : غَاقِ ، وكان المضمومُ إليه ـ قبلَ ضَمِّ هذا الصَّوتِ إليه ـ قياسُهُ ألاّ يُوصَفَ، صار بمنزلةِ صوتٍ مضمومٍ إلى صوتٍ نحو: « حَيَّهَل » ، فلم يُوصَفْ، كما لم يُوصَفْ « حيَّهَلْ » . ولا يُنكَرُ أنْ يكونَ المعنى المفرَدُ في الشَّبَهِ الواحدِ من شيءٍ إذا كان في شيءٍ ألاّ يجذبَهُ إلى حَيِّزِ ما فيه شَبَهٌ منه . وحُكْمُهُ إذا انضَمَّ إليه سببٌ[٤] آخرُ قويَ الأوَّلُ ، فخرج ممَّا كان عليه ، وصار له حُكْمُ ما كان فيه الشَّبَهان أو الأشباه منه[٥]. ألا ترى أنَّ جميعَ ما ينصرفُ على هذا ، وكذلك « ما » في لغة أهلِ الحجاز لَمَّا كانت داخلةً على المبتدإِ والخبرِ ونافيةً للحال ، أَجْرَوها مُجْرَى « ليس » ، ولم يُجْرِ الكلُّ ولا الجمهورُ « لا » بمنزلة « ما » المجرَاةِ مُجْرَى « ليس » ؛ لأنَّها لم تجتمع معها في نفْيِ الحال ، وإنِ اجتمعت معها في

---

(١) انظر الكتاب ١/١٨٤ .
(٢) في الأصل : « قيل » .
(٣) في الأصل : « ضرب » .
(٤) كذا في الأصل ، ولعله : « شبه » .
(٥) في الأصل : « إلا والأشباه منه » .

النّفي ، فإذا استُجيزَ أنْ تُجعَلَ « لا » بمنزلة « ليس » ، وكان العارضُ من الشَّبَهِ ضرباً واحداً ، دلَّ ذلك أنَّ الشَّبَهَ إذا كَثُرَ وزادَ قَوِيَ على الاجتذابِ إلى حُكْمِ ما فيه الشَّبَهُ منه .

وليس الميمان[1] في قوله: « اللّهُمَّ » وإنْ كانتا بدلاً من « يا » ـ من حيثُ عاقَبَتَا « يا » ـ في حكمِها[2]؛ ألا ترى أنَّ اتّصالها بالاسم ليس كاتّصَالِ « يا » به ، وقد تُحذَفُ من الاسم البتّةَ ، ولا يجوزُ أنْ تُحذَفَ الميمُ من « اللّهُمَّ » في هذا الموضع ومع إرادة هذا المعنى ، كما لا يحذفون [ما يضاف][3] إليه ؛ ألا ترى أنّهُ بُنِيَ بنيةً لا يجوزُ معها أنْ تُفصَلَ منه ، وأنْ تُقطَعَ عنه / لإلزامهم الحرفَ الأوَّلَ [٥٢/٢] السُّكُونَ ، ولو كان في تقدير الانفصال منه لم يُسَكَّنِ الأوَّلُ منه ؛ لأنَّ الابتداءَ بالسَّاكن لا يكونُ ، فلمَّا كان ذلك وأُسْكِنَ على إلزامِهم الصَّوتَ الكلمةَ ، وصياغته معه ، لئلاَّ يُفصَلَ بينهما ،كما قد يُفصَلُ بين المضاف والمضاف إليه عند انقطاع النَّفَس ، فَيُعْلَمُ بهذا أنَّ اتّصالَهُ بالاسم كاتّصالِ المضافِ بالمضافِ إليه أو أَشَدُّ ، وإذا كان كذلك المضاف قد يكتسي من المضاف إليه التّعريفَ والتّنكيرَ ، والإعرابَ والبناءَ، ومعنى الاستفهامِ والجزاءِ ، وكان هذا الصَّوتُ أشَدُّ اتّصالاً بما ضُمَّ إليه من المضافِ بالمضاف إليه ، وجَبَ أنْ يَدخُلَ الأوّلُ والمضمومُ إليه في حُكمِهِ في ألاَّ يُوصَفَ ،كما لا تُوصَفُ الأصواتُ ،كما لم يقع في موضعٍ آخَرَ غيرَ النّداءِ .

---

(١) في الأصل : « المهمان » .

(٢) في الأصل : « من حيث عاقبتا ما في حكمهما » .

(٣) في الأصل : مسلمون إليه .

وليس يجبُ من حيث كان « يا » مُعاقِباً لهذا الصَّوتِ وبَدَلاً منه أنْ يجوزَ في الاسم مضموماً إليه الصَّوتُ ما كان يجوزُ فيه مع « يا » ، ألا ترى أنَّ التَّاءَ[1] وزيادَتَهُ بدلٌ من الياء في « زناديق » ، ولا يجري الاسمُ بالهاء في منع الانصراف مَجْرَى « زناديق » ، فكذلك لا يجبُ أن يكونَ « اللّهُمَّ » بمنزلة : يا الله .

فإن قلتَ : أفليس لا تَمنَعُ « لا رَجُلَ[2] » بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ ، وهو حرفٌ جُعِلَ مع اسمٍ بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ ، ولم يمنع ذلك من وصفِهِ ، فهلاّ كان هذا الاسمُ مع ضمِّ الميم إليه كذلك لم يَمنَعْ من وصفِهِ ؟

قيلَ له : ليس « لا » بمنزلة الميم هنا ؛ ألا ترى أنَّ الميمَ صوتٌ ضُمَّ إلى ما يَجرِي مَجْرَى الصَّوت ، وليس « لا » كذلك ، إنَّما هي بمنزلة « إنَّ » ؛ ألا ترى أنَّها عندهم تنصِبُ الاسمَ ، يدلُّكَ على ذلك :

لاَ أَبَ وَابْناً مِثْلُ مَرْوَانَ وَابْنِهِ[3]

---

(١) أي : التاء في « زنادقة » .

(٢) في الأصل : « إنَّ رجل » .

(٣) صدرُ بيتٍ في الكتاب ٢٨٤/٢ دون نسبة ، ونسبه ابن هشام في تخليص الشواهد : ٤١٣ إلى رجلٍ من بني عبد مناة ، وقال البغدادي في الخزانة ٦٩/٤ : « هذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها » . وفي شرح شواهد الكشاف (مشاهد الإنصاف): ٤٣ - ٤٤ نُسب إلى الفرزدق ، ولم أجده في ديوانه . والبيت بتمامه :

لاَ أَبَ وَابْناً مِثْلُ مَرْوَانَ وَابْنِهِ　　إِذَا هُــوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا

وانظر : معاني القرآن للفراء ١٢٠/١ ، والمقتضب ٣٧٢/٤ ، والمسائل البصريات ٤٨٨/١ ، والمسائل المنثورة : ٢٢١ ، وتحصيل عين الذهب : ٣٤٥ ، والنكت ٦٠٠/٢ . والشاعر يمدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك ، وجعلهما لشهرة مجدهما كلابسَين له مترديين به ، وجعل الخبر عن أحدهما وهو يعنيهما اختصاراً لعلم السّامع .

وما يدخُلُ على الاسم فيعمَلُ فيه ضرباً من العمل ، لا ينبغي أنْ يَمنَعَ الاسمَ من الوصف ، بل ينبغي أنْ يُسَوِّغَ فيه الوصفَ ؛ لأنَّ ذلك من تَمُكُّنِ الاسم ، وما يَبْعُدُ به من شَبَهِ الصَّوتِ ، والميمُ في الاسم ليس بعاملٍ فيه شيئاً ، فلم يَشْتَبِهَا في هذا المعنى .

وأيضاً فلم يكُنْ حكمُ الاسمِ ألاَّ يُوصَفَ في « لا رَجُلَ » ، ثمَّ انضمَّ إليه شيءٌ قَوَّى ذلك ، بل كان حكمُ الاسم من قبلِ انضمامِ « لا » إليه أنْ يُوصَفَ ؛ لأنّه نكرةٌ شائعةٌ ليست تُعْلَمُ بعد انضمامِ « لا » إليه ، صار بمنزلة / انضمامِ « إنَّ » إليه ودخولِهَا عليه، فإذا كان كذلك لم تمنعْهُ الوصفَ ،كما لم تَمْنَعْ « إنَّ » أيضاً . [٥٣/٢]

وأيضاً فإنَّ قولَهُم: « لا رَجُلَ » لا يُشْبِهُ هذا الاسمَ ؛ لأنَّ « لا » مع « رَجُلَ » في « لا رَجُلَ » قد أُجْرِيَ مُجْرَى الأسماء المتمكّنةِ فأُضِيفَ إليه ، ودخلَ حرفُ الجرِّ عليه ، نحو قوله :

حَنَّتْ قَلُوْصِي حِيْنَ لاَ حِيْنَ مَحَنْ[1]

وكقولهم[2]: « غَضِبْتُ مِن لا شيءٍ » ، و « جئتُ بلا مالٍ » فجَرَى كذلك

---

(١) رجزٌ نُسب في الكتاب ٣٠٤/٢ إلى العجاج ، ولم أقف عليه في ديوانه المطبوع ، قال البغدادي في الخزانة ٤٥/٤ : « والبيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يُعرف قائلها ، ولا تتمة لها ، والله أعلم بحقيقة الحال » .
وهو في : المقتضب ٣٥٨/٤ ، والمسائل المنثورة : ١٠٢ ، وتحصيل عين الذهب : ٣٥٣ ، قال الأعلم : « الشاهد في نصب (حين) بالتبرئة ، وإضافة (حين) الأولى إلى الجملة ، وخبر (لا) محذوفٌ والتقدير : حين لا حين محنٍ لها ، أي: حنت في غير وقت الحنين ، ولو جرَّ (الحين) على إلغاء (لا) لجاز كالذي قبله . والقلوص : الناقة الفتية . وحنينها : صوتها شوقاً إلى أصحابها ، والمعنى : أنها حنت إليها على بعدٍ منها ، ولا سبيل إليها .

(٢) انظر الكتاب ٣٠٢/٢ .

- لاطِّرَادِهِ في بابه - مَجْرَى سائرِ الأسماء الذي إنَّمَا جَرَتْ معه . يدلُّكَ على ذلك قولُهُم فيما حُكِيَ عن جميع النَّحويِّين : « لا رَجُلَ ظريفَ لكَ » ، فلولا أنَّ « لا » مع « رَجُل » مُجراةً مَجْرَى الاسمِ الواحدِ ، ما جُعِلا مع اسمٍ آخَرَ بمنزلة اسمٍ واحدٍ؛ لأنَّ ثلاثةَ أشياء لا تكونُ اسماً واحداً . فلمَّا جَرى مَجْرَى الاسم الواحد في إضافتهم إليه ، ودُخُولِ حرفِ الجرِّ عليه ، وبنائه مع اسمٍ آخَرَ نحو ما مثَّلْتُ لكَ ، لم يمتنع أنْ يَجْرِيَ في الصِّفَةِ مَجْرَاه في هذه الأشياء ، فيُوصَفُ أيضاً إذا اطَّردَ فيه البناءُ فصارَ كالمُعْرَبِ ، ولم يقع موقِعَ ما لا يكونُ إلاَّ مبنيّاً كالنِّداء ، ولم يُعْتَدَّ بالحرف فيه في المواضع الذي أرَيْتُكَ فيها . وليس كذلك « اللَّهُمَّ » ؛ لأنَّه في الأصل واقعٌ موقعَ الحرفِ ، ثمَّ ضُمَّ إليه هذا الصَّوتُ ، ولم يَجْرِ مَجْرَى ما لم يُعْتَدَّ به في إزالة التَّمَكُّن كـ « لا رَجُلَ » في ما ذَكَرْتُ لكَ . فوَجَبَ منعُ وصْفِهِ لقوَّةِ زواله عن التَّمَكُّنِ ، وغَلَبَةِ[1] شَبَهِ الصَّوتِ عليه . وليس ذلك في المنادَى بـ « يا » ؛ ألا ترى أنَّ « يا » لا يلتبسُ بهذا الاسمِ التباسَ المتميِّزِ به ، وأنَّه قد يَلحَقُ أوَّلاً ، ولا يُرَادُ اتِّصالُهُ بما اتَّصلَ به في اللَّفظِ نحو :

يَا لَعْنَةُ اللهِ والأَقْوَامِ كُلِّهِمُ[2]

---

(١) في الأصل : « عليه » .

(٢) صدرُ بيتٍ لم أقف على قائله ، وهو بتمامه :

يَا لَعْنَةُ اللهِ والأَقْوَامِ كُلِّهِمُ　　والصَّالِحِينَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارِ

والبيت في : الكتاب ٢١٩/٢، والأصول ٣٥٤/٢، وأمالي ابن الشجري ٦٩/٢، والإنصاف ١١٨/١، وشرح المفصل ٢٤/٢، ٤٠، وشرح الجمل ١١١/٢، وشرح التسهيل ٣٨٩/٣ وغيرها . والشاعرُ يدعو على جاره سِمعان ؛ لأنَّهُ لم يَرْعَ حقَّ الجِوار .

ولا يكونُ أن يلحقَ الميمُ آخِراً ، ويُرادَ به غيرُهُ ، ويُقَدَّرَ دُخُولُهُ وتعَلُّقُهُ بسواه ، وأنَّ دُخُولَه ليس بمطّردٍ في كلِّ اسمٍ ،كما أنَّ دُخُولَ « لا » مطّردٌ في النّكراتِ .

فإذا انفصل قولُنا : « اللّهُمَّ » من « لا رَجُلَ » هذا الانفصالَ ، وبانَ منه هـذه البَيْنُونَـةَ ، لم يـلزم أن يكـونَ حُكمُـهُ كحُكْمِـهِ ، ووجَـبَ ألاّ يُوصَـفَ لمشـابهته للأصوات وتباعُدِهِ من المتمكّنةِ .

فإن قلتَ : أفليس « عَمْرَوَيْهِ » وبابُهُ قد ضُمَّ إليه صوتٌ،/كمـا قـد ضُـمَّ إلى هذا الاسمُ ، فهلاَّ قلتَ : إنّه لا يُوصَفُ أيضاً ؟ [٢/٥٤]

فالقولُ : إنَّ في ما مَرَّ مِن كلامنا ما يدلُّكَ على الفرقِ بينهما ؛ ألا تـرى أنَّ عَمْراً قبلَ دُخُولِ الصَّوتِ عليه لم يكن حكمُهُ ألاّ يُوصَفَ كما كان هذا الاسـمُ ، وضَمُّ أحدِ السَّبَبَين إلى الآخَرِ على هذا الحدِّ لا يمنَعُ الاسمَ الوصـفَ ؛ ألا تـرى أنَّ هذا لَمَّا فُتِحَ فيه الآخِرُ من الأوَّلِ ، وحُرِّكَ فيه الأوَّلُ مـن الآخِـرِ ، دلَّ أنَّـه بمنزلـة [خمسةَ عَشَرَ][1] و « بَعْلَ بَك » ، وليس كذلك « اللّهُمَّ » ، ألا ترى أنَّ أوَّلَ الثّاني على هيئةٍ لا يجوزُ عليه معها الانفصالُ منه للسُّكُونِ، وليس كذلك « خمسَةَ عَشَرَ» [وبَعْلَبَك][2] و« رامَهُرْمُز » ، ألا ترى أنَّ الآخِرَ بمنزلة الهاء ، وأنَّ الهـاءَ إذا دَخَلَـتْ في اسمٍ كان في نيَّة الانفصال منه ، إلاّ أنْ يُنْقَلَ فيُجعَلَ عَلَماً . يدلُّـكَ علـى ذلـك صَرْفُهُم لـ « قائمةٍ » مع أنَّها صفةٌ ، وفيه علامةُ التّـأنيث . فـإذا كـان « عَمْرَوَيـه » هذا، لم يكن بمنزلته من حيث لم يكن بمنزلة هذا الاسم .

(١) غير واضحة في الأصل .
(٢) بياض في الأصل .

فإن قلتَ : فهلاّ كان في المعرفة بمنزلة هذا الاسم من حيث لم يكن في تقدير الانفصال من حيث لم ينصرف ؟

قيلَ : لم يجب هذا ؛ لأنَّ التّعريفَ إنّما يكونُ على حدِّ التّنكير ؛ ألا ترى أنّكَ لا تجدُ اسماً في التّعريف يتغيَّرُ في البِنْيَةِ عن حدِّ السُّكُونِ ؛ لأنّه مُعَرَّضٌ للتّنكير مجوَّزٌ فيه الرُّجُوعُ إليه ، فلذلك[1] لم يكن « عَمْرَويه » ونحوُه مثلَ هذا الاسم في أنْ لم يُوصَفْ في التّعريف ، كما لم يُوصَفْ « اللّهُمَّ » ، بل وُصِفَ « عَمْرَويه » معرفةً كما وُصِفَ نكرةً .

* * *

(١) في الأصل : فذلك .

المسألة التاسعة والثّلاثون

قال[1] في قوله تعالى : ﴿ إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ ﴾ [آل عمران : ٣٥] :

« قال أبو الحسن وأبو العبَّاس[2]: (المعنى)[3] اذكُرْ إذ قالت ، والمعنى عندي غيرُ ما ذهب إليه الجماعةُ ، وإنَّما العامل في (إذ) معنى الاصطفاء . المعنى والله أعلَمُ: واصطفَى آلَ عِمْرانَ؛ ﴿ إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّراً ﴾ ، واصطفاهم ﴿ إِذْ قَالَتِ الْمَلاَئِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللهَ اصْطَفَاكِ ﴾ ، فذِكْرُهُ « اصطفاكِ » يدلُّكَ على ما وصفناه لكَ » .

قال أبو عليٍّ :

لا يخلو من أن يكونَ العاملُ في « إذ » قولَه: « اصطفى » ،كما قاله ، أو « اذكُر » كما قالاَ[4]. فإن كان « اصطفَى » كما قالَ، فلا يخلو من أنْ يكونَ « اصطفَى » الذي في أوَّلِ الكلام / وهو قولُهُ : ﴿ إِنَّ اللهَ اصْطَفَى آدَمَ ﴾[5]، أو [٢/٥٥]

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/٤٠٠ .

(٢) انظر إعراب القرآن للنحاس ١/٣٦٩ .

(٣) ساقطة من (ش) .

(٤) أي : المبرد والأخفش . وذهب أبو عُبيدةَ معمر بن المثنى إلى أن « إذ » زائدة ، قال : « وإذ من حروف الزوائد » . مجاز القرآن ١/٣٦ ـ ٣٧ ، وانظر إعراب القرآن للنحاس ١/٣٦٩ . قال ابن عطية في المحرر الوجيز ٣/٨٥: « وهذا قولٌ مردود » ، ونقل أيضاً أن الطبري قال: « إن العامل في إذ قوله : ﴿سميع﴾ » .

(٥) سورة آل عمران : آية : ٣٣ .

يكونَ مضمِراً « اصطفَى » فيعملُهُ في « إذ » مضمَراً ، ولا يُعمَلُ فيه هذا المُظْهَرَ .

فـإنْ كـان الذي يُعمِلُهُ في « إذ » قولَهُ: « اصطفى » هذا المظهَرُ ، لم يجُزْ ؛ لأنَّ « إذ » لا يجـوزُ أن تكونَ ظرفاً لهذا الفعل ؛ وذلك أنَّ الفعلَ متقدِّمٌ . ألا تـرى أنَّ « اصطفى آدَمَ » متقدِّمٌ لوقت قولِ امرأةِ عِمْرَانَ ، فإذا كان متقدِّماً عليه[1] لم يكن ظرفاً له ، فامتنـاعُ « إذ » هـذه أن تكـون ظرفـاً لهـذا الفعـل لتقـدُّمِ الفعـل عليـه ، كامتناع « إذا » في قوله : ﴿ إِذَا مُزِّقْتُمْ ﴾[2] أنْ تكونَ ظرفاً لـ ﴿ يُنَبِّئُكُمْ ﴾ .

وإنْ كان الذي يَعمَلُ في « إذ » إنَّما هو فعلٌ آخَرُ مُضمَرٌ غيرَ هذا المظهَرِ ،كان تكريراً . ألا ترى أنَّ ما تقدَّمَ مِن ذِكْـرِ « اصطفَـى آلَ عِمْـران » ، وانتصـابَ « آل عمران » بقوله : « اصطفى » المتقدِّمِ ذِكْرُهُ يُغني عن هذا ، فيصيرُ تكريـراً مُسـتَغنًى عنه ؛ لأنَّ ذِكْرَ « اصطفَى آلَ عمران » قد تقدَّمَ ، فيُعلَمُ بذلك أنَّهم مُصْطَفَـون في وقتِ قول امرأة عمرانَ : ﴿ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ ﴾ ؛ إذ لم يجُزْ في الكلام ذِكْـرُ شـيءٍ يُوجِبُ رفعَ ذلك وزوالَه . ولعلَّ أبا الحسن إنَّما رغب عن هذا القول لَمَّا رآه بهذا البُعْدِ، على أنه يُضمِرُ في هذا التَّقدير الذي قدَّرَه جملةً معها مفعولٌ على حسَبِ ما قدَّرَه، وإضمارُ ذلك على ما ذُكِرَ غيرُ سائغ ، فإذا امتنع هذان الوجهـان[3]، ثَبـتَ أنَّه على الوجه الآخرِ[4] .

فإن قلتَ : ولا بدَّ أيضاً على هذا الوجه من إضمار جملةٍ تعمَلُ في « إذ » .

---

(١) في الأصل : « له » ومثله في السطر التالي .

(٢) سورة سبأ : آية : ٧ . وانظر إعراب القرآن للنحاس ٣٣٣/٣ ، والمحرر الوجيز ١٣٧/١٢ .

(٣) وهما: كون العامل في « إذ » فعل (اصطفى) المتقدم ، أو فعلاً مضمراً تقديره (اصطفى) أيضاً .

(٤) أي العامل (اذكر) وهو رأي أبي الحسن الأخفش والمبرد ، ويبدو أن الفارسي يؤيدهما في ذلك .

فإنَّ ذلك كذلك ؛ لأنّه ليس بتكريرٍ ، ودلَّ على إضماره الحالُ التي هي إعلامٌ وتذكيرٌ . ألا ترى أنّه إذا أضمرَ « اذكُرْ » أو « اعلَمْ » أو نحو ذلك لم يكن مُكَرِّراً ، وكان مُقَيِّداً ، ولم يُضمِرْ مفعولاً كما قدَّره أبو إسحاقَ . ولا يخلو « اصطفَى آلَ عِمرانَ » هذا الذي يُقَدِّرُهُ من أن يكون تكراراً للفعل الأوَّلِ ، أو يكونَ فِعلاً آخرَ . فإن كان الفعلَ الأوَّلَ فتكرارُهُ ليس فيه كثيرُ فائدةٍ ، وإن كان فعلاً آخرَ غيرَ الأوَّلِ ، لم يمكن أيضاً ؛ لأنَّ فيه قَصْرَ الأوَّلِ وهو « اصطفى آلَ عمران » على وقت قولِ امرأةِ عمرانَ ، وقد تقدَّمَ الاصطفاءُ لهم قبلُ .

* * *

المسألة الأربعون

[٥٦/٢] قال[1] في قوله تعالى / : ﴿ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ ﴾ الآية [آل عمران : ٤٤] :

« (إذ) نُصِبَ بقوله : ﴿ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِم ﴾ ، و(إذ) الثّانيةُ متعلقةٌ بـ(يختصمون) أي : إذ يختصمون إذ قالت الملائكةُ، فـ(إذ) منصوبةٌ بـ(يختصمون)، ويكون المعنى أنّهم اختَصَموا بسبب مريمَ وعيسى، وجائزٌ أن يكونَ [نصب] (إذ) على ﴿ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ ﴾ .

﴿ إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ ﴾[2] هذا أيضاً مما لم يشاهده » .

قال أبو عليّ (رحمه الله) :

أمّا « إذ » في قوله : ﴿ إِذْ يَخْتَصِمُون ﴾ فيتعلّقُ بـ « كُنْتَ » ، و « إذْ » بعد يختصمون متعلّقٌ بـ « يختصمون »[3]، ويجوزُ أيضاً أن يكونَ متعلّقاً بـ « كُنْتَ »[4]، كأنّه قال : وما كنتَ لديهم إذ قالت الملائكةُ. وهذا إنّما يجوزُ

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٤١١/١ .

(٢) سورة آل عمران : من الآية : ٤٥ .

(٣) انظر إعراب القرآن للنحاس ٣٧٧/١ .

(٤) انظر إعراب القرآن للنحاس ٣٧٧/١ ، ومشكل إعراب القرآن ١٦٠/١ .

عندي إذا قَدَّرَ « إذ » الثّانيةَ بدلاً من الأُولى ، فإنْ لم يُقدِّرْهُ هذا التّقديرَ لم يجُزْ ، وإنّما يجوزُ البدلُ في هذا إذا كان وقتُ اختصامهم وقتَ قول الملائكة ؛ ليكونَ البدلُ والمبدَلُ منه في المعنى [واحد](١)، ويجوزُ الوجه الآخَرُ ، ويكونُ متعلّقاً بـ « يختصمون » .

فإن قال قائلٌ : هذا لم يجُزْ أن يكون متعلّقاً بـ « يختصمون » في قوله : ﴿ يَخْتَصِمُونَ * إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ ﴾ ؛ لأنَّ « إذ » لِمَا مضَى ؛ و « يختصمون » مضارعٌ ، فإمَّا أنْ يكونَ للاستقبال، وإما أنْ يكونَ للحال ، وليس واحدٌ منهما وَفقاً للماضي .

قيل : هذا جائزٌ على أن يكونَ حكايةً عن حالٍ ، وجاز إعمالُهُ في « إذ » كما جاز إضافتُهُ إليه في هذه الآية ونحوها(٢) كقوله: ﴿ إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾(٣)، و﴿ إِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِ ﴾(٤) ونحو ذلك ؛ ألا ترى أنَّ « إذْ » قد أُضِيفَت إليه ؛ لأنَّ المعنى المضيُّ ، فحُمِلَ العملُ على المعنى ،كأنّه قال : إذ(٥) اختصموا . وليس هذا كقوله: ﴿ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ ﴾(٦)؛ لأنَّ ذا فعلُ حالٍ ،

---

(١) مكانها بياضٌ في الأصل .
(٢) في الأصل : نحوما .
(٣) سورة آل عمران : من الآية : ١٢٤ .
(٤) سورة الأحزاب : من الآية : ٣٧ .
(٥) في الأصل : « إذا » .
(٦) سورة سبأ : من الآية : ٧ .

والظَّرفُ آتٍ ، فإذا كان كذلك لم يسُغْ أن تتعلَّقَ به . ألا ترى أنَّ حالَ التَّنبيء كانت قائمةً ، ولا يستقيمُ أنْ يعملَ الحالُ في الآتي من حيث لم يستقِمْ أنْ يُقدَّرَ بمثال الحال الآتي هنا ، كما جاز أن يُحكَى فعلُ الحال مع « إذ » ، ويعمَلُ معنى المحكيِّ من حيث كان المعنى صحيحاً ، وتقديرُ مثاله جائزاً . وقد تقدَّمَ من ذِكْرِ حكاية الحال في هذا الكتاب صدرٌ مقنِعٌ إنْ شاء الله تعالى .

* * *

المسألة الحادية والأربعون

قال[1] في قوله تعالى : ﴿ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِيْنَ أُوتُوا الْكِتَابَ إلاَّ مِـنْ بَعْـدِ مَـا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْياً بَيْنَهُمْ ﴾ [آل عمران : ١٩] :

« نَصَبَ (بغياً) بقولـه: (اختلفـوا) ، المعنـى : اختلفـوا بغيـاً أي : للبغـي ، لم يختلفوا / لأنّهم رأوا البصيرة والبرهان » . [٢/٥٧]

قال : « وقال الأخفشُ : المعنى : وما اختلف الذين أُوتُوا الكتاب بغياً بينهـم إلاّ مِن بعد ما جاءهم العلمُ »[2] .

والذي من الأجوَدِ أنْ يكونَ (بغياً) منصوباً بما دلَّ عليه : ﴿ وَمَا اخْتَلَفَ ﴾، فيكون المعنى : اختلفوا بغياً بينهم » .

قال أبو عليّ :

لا يخلـو هـذا الاسـمُ في انتصابـه بمـا ذُكِـرَ في الآيـة مـن أن يكـون منتصبـاً بـ« اختلف » أو بـ« أُوتُوا » أو بـ« جاءهم العلمُ » ، فلا يجوزُ انتصابُـهُ بشـيءٍ مـن الفعلَين اللّذين هما[3]: « أُوتُوا » و « جاءهـم » ؛ لفساد ذلك في المعنى، فإذا لم يجُزْ

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/٣٨٧ .
(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ١/٢١٤ .
(٣) في (ش) : مما .

ذلك ، ثبت أنّه متعلّقٌ بـ « اختلف » ، فالتّقديرُ: وما اختلف الذين أُوتُوا الكتاب بغياً بينهم إلاّ من بعد ما جاءهم من العلم ،كأنّه لَمَّا قيل: وما اختلف الذين أُوتُوا الكتاب ، دلَّ على : وما بغَى الذين أُوتُوا الكتابَ ، فحمَلْتَ (بغياً) عليه ، ويجوزُ أن تجعلَه نصباً على المفعول له [أي][1] : وما اختلف الذين أُوتُوا الكتاب للبغيِ بينهم، مثل : « حِذَارَ الشَّرِّ »[2] ، و :

... ... ادِّخارَه ... ...[3]

ونحوِ ذلك .

فإن قلتَ : ما الفصلُ بين ما يُنصَبُ على المصدر نحو: ﴿ صُنْعَ اللهِ ﴾[4]، وما يُنصَبُ على المفعول له نحو: « ادِّخارَه » وبابِهِ ؟

فالقولُ : إنَّ الجميعَ وإنْ كانا يجتمعان في أنّهما ينتصبان عن تمام الكلام ، فالمفعولُ له معناه الإخبارُ بالغرض الذي من أجله فُعِلَ الفعلُ، والسَّببُ له والعاملُ

---

(١) تكملة يستقيم بها السياق .

(٢) في الكتاب ٣٦٧/١ : « فعلتُ ذاك حِذارَ الشرِّ ، وفعلتُ ذلك مخافةَ فلانٍ ، وادِّخار فلانٍ » .

(٣) من بيت لحاتم الطائي في ديوانه : ٢٢٤ ، وهو بتمامه :

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الكَرِيْمَ ادِّخَارَهُ   وَأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا

وانظر الكتاب ٣٦٨/١ ، وشرح أبياته ٤٥/١ ، وتحصيل عين الذهب : ٢٢٧ ، والخزانة ١٢٢/٣ . وجعله المبرد في الكامل ٣٨١/١ من باب المفعول المطلق ؛ أي : أدَّخِرُ ادِّخاراً . وراجع الخزانة الموضع السابق .

(٤) سورة النمل : من الآية : ٨٨ .

فيه هو هذا الفعلُ الظّاهريُّ ،كما أنَّ العاملَ في المفعول له مع الفعـل المتعـدِّي وفي المصدر من جميع الأفعال الفعلُ الظّاهرُ، فأمَّا العـاملُ في ﴿ صُنْـعَ اللهِ ﴾ وبابـِهِ ، فقد اختلَفَ فيه أصحابنا(١).

* * *

(١) قال النحـاس في إعـراب القـرآن ٣/٢٢٣ ـ ٢٢٤ : « (صنـعَ الله): منصـوبٌ عنـد سيبويه والخليـل رحمهما الله على أنه مصدرٌ ؛ لأنه لما قال عزَّ وجلَّ : ﴿ وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ ﴾ دلَّ على أنه صنع ذلك صنعاً ، ويجوز النصب على الإغراء ؛ أي: انظروا صنعَ الله ، قال أبـو إسـحاق : ويجـوز الرفـع علـى معنـى : ذلـك صنـعُ الله » . وانظر الكتـاب ١/٣٨٢ ، ومعـاني القـرآن وإعرابـه ٤/١٣٠ ، والكشاف ٣/١٥٤ ، والمحرر الوجيز ١١/٢٥٢ .

المسألة الثّانية والأربعون

قال[١] في قوله تعالى : ﴿ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ ﴾ [آل عمران : ٧١] :

« ولو قيلَ : (وتكتُمُوا الحقَّ) لجاز على قولكَ : لِمَ تَجمَعُون ذا وذا[٢]، على أنَّ (تكتمون) في موضع نصبٍ على الصَّرفِ[٣] في قول الكوفيِّين ، وبإضمار (أنْ) في قول أصحابنا » .

قال أبو عليٍّ[٤] :

الصَّرفُ هنا يقبُحُ ، و[كذلك][٥] إضمارُ « أنْ » ؛ لأنَّ الاستفهامَ لم يقع عن الفعل فيكونَ كقولك : أيقومُ فأقومُ ، إنَّما الاستفهامُ عن الاسم ، واللَّبْسُ ليس بمستَفْهَمٍ عنه ، بل هو متَيَقَّنٌ مخبَرٌ به . ألا ترى أنَّ إيقاعَهُ حقٌّ ، وأنَّهم موبَّخون

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/٤٢٨ .

(٢) إلى هنا فقط الموجود من كلام الزجاج في معانيه ، ونصه : « ولو قيل: (وتكتموا الحق) لجاز ، على قولك: لم تجمعون هذا وذاك ، ولكن الذي في القرآن أجود في الإعراب » ، وباقي النص ساقطٌ من المطبوع ، وقد نقله ابن عطية في المحرر الوجيز ٣/١٦٦ .

(٣) في المحرر الوجيز ٣/١٦٦ : « على الظرف » ، وأشار محققه إلى أنه في بعض نسخه : « على الصرف » .

(٤) نقل ابن عطية في المحرر الوجيز ٣/١٦٦ كلام أبي عليٍّ في هذه المسألة باختصار .

(٥) ساقطة من الأصل ، والتوجيه من المحرر الوجيز ٣/١٦٦ .

على فعله، وإذا كان كذلك كان عطفاً على موجَبٍ، والعطفُ على الموجَب / لا [٥٨/٢] ينتصبُ إلاّ في ضرورةِ الشِّعر[١]، كقوله :

وأَلْحَقُ بالحِجَازِ فأَسْتَرِيْحَا[٢]

ويدلُّكَ على أنَّ « تَلبِسُونَ » إيجابٌ فلا يَسُوغُ العطفُ بالنَّصْبِ عليه لكونه موجَباً غيرَ مستَفهَمٍ عنه قولُ سيبويه[٣]: « أَيُّهم سارَ حتّى يدخُلُهَا » . ألا ترى أنّه أجاز الرفعَ بعد « حتّى »[٤] في الفعل ، وذهبَ إلى أنَّ السَّيرَ موجَبٌ غيرَ مستَفهَمٍ عنه ، وإنما المستَفهَمُ عنه صاحبُ السَّير ، فكذلك المستَفهَمُ عنه في الآية . المعنى : الذي فعلوا من أجله اللَّبْسَ ، فاللَّبْسُ موجَبٌ[٥]، كما أنَّ السَّيرَ مثبَتٌ موجَبٌ في: أَيُّهُم سار ، ولو لم يكن اللَّبْسُ مثبَتاً في قوله : ﴿ لِمَ تَلْبِسُوْنَ الْحَقَّ ﴾ ، وكان

---

(١) قال سيبويه : « وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر ، ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب ؛ وذلك لأنك تجعل (أن) العاملة ... » . الكتاب ٣٩/٣ .

(٢) عجز بيت من الوافر ، وهو للمغيرة بن حَبْناءَ الحنظلي التميمي (شاعرٌ إسلامي من شعراء الدولة الأموية ، وحبناء أمه . انظر معجم الشعراء : ٢٧٣) . وتمام البيت :

سَأَتْرُكُ مَنْزِلي لِبَنِي تَمِيْمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيْحَا

وهو في شعره المجموع : ٨٣ . قال البغدادي : « والبيت لم يعزه أحدٌ من خدمة كتاب سيبويه إلى قائلٍ معيَّن . ونسبه العينيُّ وتبعه السيوطي في أبيات المغني إلى المغيرة بن حَبناء بن عمرو بن ربيعة الحنظلي التميمي ، وقد رجعتُ إلى ديوانه وهو صغيرٌ فلم أجده فيه » .
وانظر : الكتاب ٣٩/٣ ، ٩٢ ، والمقتضب ٢٤/٢ ، والخزانة ٥٢٢/٨ . وانظر تخريجاً وافياً للبيت في مجموع شعره .

(٣) الكتاب ٢٤/٣ - ٢٥ ، قال : « وتقول : أيهم سار حتى يدخلها ؛ لأنك قد زعمتَ أنه كان سيرٌ ودخولٌ ، وإنّما سألت عن الفاعل » ، وانظر شرح الكتاب للسيرافي ٢٠٥/٣ (مخطوط) ، والتعليقة على الكتاب ١٤٤/٢ .

(٤) في (ش) : حيٌّ .

(٥) في الأصل : « غير موجب » ، وانظر المحرر الوجيز ١٦٦/٣ .

مستَفهَماً عنه ، لكان السَّيرُ في قولهم : أيُّهُم سار حتَّى يدخُلُها غيرَ مثبَتٍ ، وكان استفهاماً ، لم يجُز الرَّفعُ فيما بعد حتَّى ، [كما][1] لا يجوزُ فيما بعد الاستفهام . ألا ترى أنَّكَ لو قلتَ : أسرتَ حتَّى تدخُلُها فرَفَعْتَ لم يجُزْ[2] ، كما جاز في قولكَ : « أيُّهم سار حتَّى يدخُلُهَا » ، وهذا أَبْيَنُ .

* * *

(١) تكملة يستقيم بها السياق .

(٢) وعلل ذلك سيبويه بقوله : « لأنك لم تثبت سيراً تزعم أنه قد كان معه دخولٌ » . الكتاب ٣/٢٥ ، وانظر : المقتضب ٢/٤٢ . وأجاز أبو الحسن الأخفش الرفعَ لأنك لو قلتَ : سرتُ فإذا أنت داخلٌ جاز . وانظر شرح السيرافي على الكتاب ٣/٢٠٦ (مخطوط) ، والتعليقة ٢/١٤٦ .

المسألة الثالثة والأربعون

قال[1] في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ﴾ [آل عمران : ٨١] :

« (ما) هنا على ضربَين : يصلُحُ أن يكونَ للشَّرط والجزاء ، وهو أجوَدُ الوجهَين ؛ لأنَّ الشَّرطَ يُوجِبُ أنَّ كلَّ ما وقع من أمر الرُّسُل فهذه طريقتُهُ ، واللاَّمُ دخلت في (ما) ،كما تدخُلُ في (إنْ) الجزاء إذا كان في جوابها القَسَمُ ، قال تعالى: ﴿ وَلَئِنْ شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ﴾[2]، و﴿ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنْسُ وَالْجِنُّ ﴾[3] ، ثمَّ قال : ﴿ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ﴾، فاللاَّمُ في (إنْ) دخلت مؤكِّدَةً وموطِّئَةً للام القَسَمِ ، ولامُ القَسَم هي اللاَّمُ التي لليمين ؛ لأنَّ[4] قولَكَ : واللهِ لئِن جئتَني لأُكرمَنَّكَ ، إنَّما حَلِفُكَ على فِعْلِكَ ؛ لأنَّ الشَّرطَ تعلَّقَ به ، فلذلك دخلت اللاَّمُ على الشَّرط .

فإذا كانت (ما) في معنى الجرِّ ، فموضعها نصبٌ بقوله : ﴿ لَمَا آتَيْتُكُمْ ﴾، والجزاءُ قولُهُ : ﴿ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ ﴾ » .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/٤٣٦ .

(٢) سورة الإسراء : من الآية : ٨٦ .

(٣) سورة الإسراء : من الآية : ٨٨ ، وفي الأصل : « الجن والإنس » وهو خطأ .

(٤) في معاني الزجاج المطبوعة : « إلا أن » .

قال أبو عليٍّ :

قد ذَكَرْنَا هذا الفصلَ في « سورة البقرة » في المسألة[١] التي ذَكَرْنَا فيها كلام أبي إسحاقَ في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ ﴾[٢] . وقال[٣] في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ ﴾ : « ليس هذا موضعَ شرطٍ وجزاءٍ » .

[٥٩/٢] وقال في هذه /: « يصلُحُ أنْ يكونَ للشَّرطِ والجزاء ، وهو أجوَدُ الوجهَين ؛ لأنَّ الشَّرطَ يُوجبُ أنَّ كلَّ ما وقع من أمر الرسُلِ فهذه طريقتُهُ » ، فيَلْزَمُهُ على هذا الاعتلالِ أن يكونَ الجزاءُ حيث قال : إنَّه ليس موضعُ جزاءٍ في قوله : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ ﴾ أجوَدَ من جهة المعنى ؛ لأنَّ الشَّرطَ ينبغي أن يُوجِبَ أنَّ كلَّ من اشترى ما يضرُّهُ ولا ينفعُهُ ممَّا يُعَاطي به السِّحرَ ، وحاول به التَّفريقَ بين المرء وزوجته ، فليس له في الآخرة من خَلاقٍ .كما يُوجِبُ أنَّ كلَّ ما آتاه الرُّسُلَ من الكُتُبِ والحُكْمَ ثمَّ جاءهم رسولٌ مصدِّقٌ لِمَا معهم آمنوا به ، وإذا كان كذلك وجب على اعتلاله أن يكونَ الجزاءُ حيث قال : « إنَّه ليس بموضع الشَّرط والجزاء » أجْوَدَ من جهة المعنى .

ولأبي **عثمانَ** على سيبويه اعتراضٌ فيما قاله في الآية ، وأنا أُبيِّنُهُ بعدَ كلام سيبويه في الآية لتقِفَ عليه .

---

(١) انظر المسألة [٢٤] ، كما تحدث عنها الفارسي في التعليقة على الكتاب ٢/٢١٣ - ٢١٤ ، والمسائل المشكلة (البغداديات) : ٢٣٥ .

(٢) سورة البقرة : من الآية : ١٠٢ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١/١٨٦ .

قال سيبويه[١]: « وسألتُهُ - يعني الخليلَ - عن قوله : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ ﴾[٢] الآية . فقال : (ما) هنا بمنزلة (الذي) ، دخلتْها اللامُ كما دخلت على (إنْ) حين قلتَ : واللهِ لَئِنْ فعلْتَ لأفعلَنَّ ، واللامُ التي في (ما) كهذه التي في (إنْ) ، واللامُ التي في الفعل [كهذه التي في الفعل][٣] هنا .

ومثلُ هذه اللامِ الأُولى [أنْ][٣] إذا قلتَ : واللهِ أنْ لو فَعَلْتَ لفعَلْتُ . وقال[٤]:

فَأُقْسِمُ أنْ لَوِ الْتَقَيْنَا وَأَنْتُمُ لَكَانَ لَكُمْ يَومٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمُ

فـ(أنْ) في (لو) بمنزلة اللامِ في (ما) ، فأوقَعْتَ هنا لامَين؛ لامٌ للأَوَّل ، ولامٌ للجواب ، ولامُ الجواب هي التي يَعتَمِدُ عليها القَسَمُ ، فكذلك اللامان في قوله : ﴿ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ ﴾[٥] لامٌ للأُولى ، وأخرى للجواب .

ومثلُ ذلك : ﴿ لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لأَمْلأَنَّ ﴾[٦]، إنَّما دَخَلَت اللامُ على نيَّةِ اليمين » . انتهى كلام سيبويه .

---

(١) الكتاب ٣/١٠٧ - ١٠٨ .

(٢) سورة آل عمران : من الآية : ٨١ .

(٣) ساقطٌ من الأصل ، والتكملة من الكتاب ٣/١٠٧ .

(٤) البيت للمسيَّب بن عَلَس في أشعاره : ٣٥٨ (الصبح المنير) يخاطب بني عامر بن ذهل بن ثعلبة في شيء صنعوه بحلفائهم . وانظر : شرح أبيات الكتاب ٣/١٨٥ ، والنكت ١/٧٥٦ ، وتحصيل عين الذهب : ٤٢٦ ، والخزانة ١٠/٨٠ .

(٥) سورة آل عمران : آية : ٨١ .

(٦) سورة الأعراف : آية : ١٨ .

قال أبو عُثْمَان[١]: قال سيبويه في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيْثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ ﴾ ، (ما) بمنزلة (الذي) ثمَّ فسَّره بتفسير الجزاء بأنَّ اللاَّم التي وقعت على (ما) زائدةٌ توكيداً ، وإنَّما كان اللاَّمُ في باب القَسَم توكيداً إذا جاز أن تطرَحَهَا ويستغنِيَ الكلامُ عنها نحو : واللهِ لَئِنْ جئتَنِي لآتِيَنَّكَ ، فيجوزُ أن تقولَ : واللهِ إنْ تأتِني لآتِيَنَّكَ ؛ لأنَّ القَسَمَ يَعتَمِدُ على مؤخَّر الكلامِ والذي / بينهما بشرط ، ولا يجوزُ أن تَحذَفَ اللاَّمُ في قولكَ: واللهِ لَزَيدٌ ضربْتُهُ ؛ لأنَّ القَسَمَ ليس مِمَّا يقع على مثل زَيدٍ وعَمْرٍو والذي بمنزلتهما ، وذا في قولكَ : « زَيدٌ » يجوزُ على يمينٍ ، كأنَّكَ قلتَ : واللهِ لَزَيدٌ لأضربنَّه . [٢/٦٠]

قال أبو عثمانَ : « ولو كانت بمنزلة (الذي) لكانت مبتدَأَةً ، و « آتَيتُكُم » صلةً، وقد حُذِفَ منه ما يَرجعُ إليه « آتيتكموه »، و﴿ لَتُؤمِنُنَّ به ولَتَنْصُرُنَّهُ ﴾ خبرٌ عنه، والهاء في « به » ترجعُ إلى « ما » ، كأنَّه قال : لَتُؤمِنُنَّ بما آتيتُكُمُوه » .

قال أبو عثمانَ : « فالوجه عندي أن تكونَ للجزاء ؛ لأنَّ الفعلَ الماضيَ إنَّما يكونُ في معنى المستقبَلِ في الجزاء لا في غيره ، والمعنى: أنَّه أخَذَ ميثاقَهُم على أنْ ينصُرُوه ويؤمِنُوا بما يأتيهم فيما يُستَقْبَلُ من كتابٍ وغيرِه .

والدَّليلُ على أنَّ « آتَيتُكُم » ثمَّ « جاءكم » معناه مستقبَلٌ ، قولُهُ: ﴿ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ ﴾ ، فإذا كانت جزاءً ، كانت الأُولى توكيداً ، وإذا لم تكن جزاءً كان اللاَّمُ للقَسَم ، وقد قال سيبويه[٢]: « ومثلُ هذه الآيةِ : ﴿ لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ

---

(١) انظر الحجة لأبي عليٍّ ٣/٦٦ .
(٢) الكتاب ٣/١٠٨ .

لأَمْلأَنَّ جَهَنَّمَ ﴾(١) » ، فهذا جزاءُ الآية يقول له ولمن تَبِعَهُ(٢) ، وهذا الفعلُ الماضي في معنى المستقبَل ، ولامُ القَسَم التي يَعتَمِدُ عليها وقعت عليه ، ولامُ القَسَم وإنْ كانت مؤخَّرَةً فمعناها مقدَّمَةٌ ، ويجوزُ أنْ تُجعَلَ إلى جنب المقسَمِ به » . انقضى كلامُ أبي عثمانَ .

قال أبو عليٍّ : وأمَّا قولُ أبي إسحاقَ فيما كَتَبْناه في هذا الفصل : « فاللاَّمُ في (إنْ) دخلت مؤكِّدَةً وموطِّئَةً للقَسَم ، ولامُ القَسَم هي اللاَّمُ التي لليمين ؛ لأنَّ قولَكَ : وا للهِ لَئِنْ جئتني لأُكرِمَنَّكَ ، إنَّما حَلِفُكَ على فعلكَ ، إلاَّ أنَّ الشَّرطَ مُعلَّقٌ به ، فلذلك [دخلت اللاَّمُ على الشَّرط](٣) » . فقد بيَّنّا ما يدخُلُ على هذا الكلام فيما تقدَّمَ من هذا الكتاب(٤) من سورة البقرة في قوله : ﴿ **لَمَنِ اشْتَرَاهُ** ﴾(٥) .

وقولُهُ : ﴿ **لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ** ﴾ ليس بمستقيم أيضاً ، ألا ترى أنَّ قولَه : ﴿ **لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ** ﴾ تقديره أوَّلَ الكلام فيمَن قدَّرَ (ما) جزاءً ، والتَّمثيلُ : وإذ أخذَ ا للهُ ميثاقَ النَّبيينَ لَتؤمِنُنَّ به ، وجزاءُ الشَّرطِ محذوفٌ مستغنًى عنه لدلالة ﴿ **لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ** ﴾ عليه ، كما أنَّ قولَكَ : « لآتِيَنَّكَ إنْ أتيتَني » كذلك ، ويدلُّكَ على ذلك ما قاله أبو عثمانَ فيما حكيناه عنه في قوله : ولامُ القَسَم وإنْ كانت مؤخَّرةً فمعناها مقدَّمةٌ، ويجوزُ أن تُجعَلَ إلى جنب المقسَمِ به .

---

(١) سورة الأعراف : آية : ١٨ .
(٢) كذا في الأصل .
(٣) تكملة من نص الزجاج ليستقيم الكلام .
(٤) انظر المسألة [٢٤] ، وانظر الحجة ٣/٦٦ وما بعدها ، والمسائل البغداديات : ٢٣٥، وراجع أول هذه المسألة .
(٥) الآية : ١٠٢ من سورة البقرة .

المسألة الرَّابعة والأربعون

[٦١/٢] / قال[1] في قوله تعالى : ﴿ وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِيْنَ قُتِلُوا فِي سَبِيْلِ اللهِ أَمْوَاتاً بَلْ أَحْيَاءٌ ﴾ [آل عمران : ١٦٩] :

« القراءةُ بالرَّفع في المعنى : بل هم أحياءٌ ، ولو قُرِئت : بل أحياءً لجازَ ، المعنى : بل احسبُوهُم أحياءً » . قال : « وقيلَ في هذا غيرُ قولٍ ؛ قال بعضُهُم : لا تَحْسَبَنَّهُم أمواتاً في دينهم ، بل هم أحياءٌ في دينهم ،كقوله: ﴿ أَوَمَنْ كَانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْنَاهُ ﴾[2]. وقال بعضُهُم : لا تحسبَنَّهُم كما يقولُ الكفَّارُ : إنَّهُم لا يُبعَثُونَ ، بل يُبعَثُونَ ، بل هم أحياءٌ عند ربهم . وقيلَ : إنَّ أرواحَهم تَسْرَحُ في الجنَّةِ » .

قال أبو عليٍّ :

فالنَّصبُ الذي أجازه في « أحياء » غيرُ جائزٍ ؛ لأنَّه أَمْرٌ بالشَّكِّ ، ولا يجوزُ الشَّكُّ في واحدٍ من الأقوال إذا ثَبَتَ ووَرَدَ الأمرُ بحسبانه ، ألا ترى أنه إذا ثبَتَ أنَّهم أحياءٌ في دينهم ، لم يجُزْ الشَّكُّ في ذلك ، وإذا ثبَتَ أنَّ أرواحَهم تَسْرَحُ في الجنَّة ، لم يجُزْ الشَّكُّ فيه ، ولا يجوزُ أنْ يَشُكَّ مُسْلِمٌ أنَّهم يُبعَثُون ، فإجازةُ النَّصبِ

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٤٨٨/١ .

(٢) سورة الأنعام : آية : ١٢٢ .

في قوله : « أحياءٌ » لا يكونُ إلاّ أن تحمِلَه على الحسبان ، وحملُهُ على الحسبان لا يجوزُ ؛ لأنَّ ذلك غيرُ سائغٍ ، وقد نصَّ أبو الحسن على أنَّ ذلك لا يجوزُ ، فقال[1]: « حملُهُ على النَّصب لا يجوزُ ؛ لأنّه أمرٌ بالشّكِّ » .

فإن قالَ : أحمِلُ الحُسبانَ على العِلم ، فيكونُ « حَسِبْتُ » مثل « ظننتُ » في أنّه يكونُ مرَّةً عِلماً ومرَّةً غيرَ عِلْمٍ ،كما كان ذلك في ظننتُ ؟

قيلَ: لم نَعْلَمْ أحداً أجازَ ذلك في « حَسِبْتُ » أو رواه،كما جاء في « ظننتُ » أنّه مرةً حسبانٌ وخَيْلَةٌ ، ومرَّةً عِلْمٌ . فإذا كان كذلك فلا وجهَ لإجازةِ النَّصبِ فيه ولا مساغَ ، على أنَّ أكثرَ ما جاء في الظَّنِّ بمعنى العِلْمِ ما كان متوقَّعاً آتياً ، أو ماضياً دون المُشَاهَدِ الحاضِرِ .

* * *

(١) معاني القرآن ١٦٣/١ ونصه : « ولا يكون أن تجعله على الفعل ؛ لأنه لو قال: بل احسبوهم أحياءً، كان قد أمرهم بالشّكّ » .

المسألة الخامسة والأربعون

قال[١] في قوله تعالى : ﴿ وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِيْنَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لأَنفُسِهِمْ ﴾ [آل عمران : ١٧٨] :

« [قُرِئ][٢] بكسر إنَّ[٣]، وقُرِئ أيضاً[٤] : ﴿ وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِيْنَ كَفَرُوا أَنَّمَا﴾. وقال محمَّدُ بن يزيدَ : إنَّ مَن قرأ بالياء « يحسَبنَّ » فتحَ « أنَّ » ونابت عن الاسم والخبر ، تقول : حَسِبْتُ أنَّ زيداً منطلقٌ ، ويصحُّ الكسرُ مع الياء : ﴿ لاَ يَحْسِبَنَّ الَّذِيْنَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي ﴾ ، وهو جائزٌ على قُبْحِهِ ؛ لأنَّ الحُسْبَانَ يَبْطُلُ عملُهُ مع « أنَّ » ، كما يبطُلُ عملُهُ مع اللاَّم ، [تقولُ : حَسِبْتُ لَعَبْدُ ا للهِ مُنْطَلِقٌ][٥]، وكذلك يجوزُ[٦]: حَسِبْتُ أنَّ عبدَ ا للهِ مُنْطَلِقٌ .

ومَن قرأ : ﴿ ولا تَحْسَبَنَّ ﴾ بالتَّاء ، لم يَجُز عند البصريِّين إلاَّ كسرُ « إنَّ » ،

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/٤٩٠ .

(٢) تكملة يستقيم بها السياق ، والنص في المعاني فيه بعض خلاف عما هو هنا .

(٣) وهي قراءة يحيى بن وثاب . انظر إعراب القرآن للنحاس ١/٤٢١ ، ومختصر الشواذ : ٢٣ . وراجع الحجة لأبي علي ٣/١٠٢ ، وإعراب القراءات الشواذ ١/٣٥٧ .

(٤) وهي قراءة حمزة . انظر السبعة : ٢٢٠ ، والحجة لأبي علي ٣/١٠٧ ، والإقناع ٢/٦٢٤ . قال أبوحاتم : « وهو لحنٌ لا يجوز ، وتابعه على ذلك جماعة » . انظر إعراب القرآن للنحاس ١/٤٢١ ، وأجازه الكسائي والفراء على التكرير أي : لا تحسبنّهم لا تحسبنّ أنما نملي لهم ، وانظر معاني القرآن للفراء ١/٢٤٨ .

(٥) تكملة من معاني الزجاج ١/٤٩٠ .

(٦) في معاني الزجاج : « يجوزُ على بعْدٍ » .

المعنى: ولا تحسبنَّ الذين كفروا إملاؤُنا خيرٌ لهم ، ودخلت « إنَّ » مؤكّدةً .

وإذا فتحتَ صار المعنى: ولا تحسبنَّ الذي كفروا إملاءنا . قال أبو إسحاقَ: وهو / عندي في هذا الموضع يجوزُ على البدل من « الذين » ، المعنى : لا تحسبنَّ إملاءَنا للّذين كفروا خيراً لهم ، وقد قرأ به خلقٌ . ومثلُ ذلك : [٦٢/٢]

وَمَا كَانَ قَيْسٌ هُلْكُهُ هُلْكُ وَاحِدٍ وَلَكِنَّهُ بُنْيَانُ قَوْمٍ تَهَدَّمَا[1] »

قال أبو عليّ :

هذه القراءةُ التي ذَكَرها أنّها جائزةٌ بفتح « أنَّ » على تقدير البدل : ﴿ لاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِيْنَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ ﴾ ، لا تصحُّ إلاّ بنصبِ « خير » ؛ لأنَّ « أنَّ » تصيرُ بدلاً من « الذين كفروا » ، وإذا صار بدلاً منه فكأنّه قال : لا تحسبنَّ إملاءَ الذين كفروا خيراً[2] ، فيلزَمُ انتصابُ « خيرٌ » من حيث كان المفعولَ الثّانيَ لـ « حسبتُ » . ألا ترى أنّه أبدلَ « أنّما » ، كما أبدلَ « هُلْكُهُ » من « قيسٌ » ، فصار التّقديرُ: وما كان هُلْكُ قيسٍ. انتصب « هُلْكُ واحدٍ » على أنّه خبرُ « كان » ، ولو لم يُبدِلْ « هُلْكُهُ » من « قيسٍ » لارتفع بالابتداء ، وصار « هُلْكُ واحدٍ » خبرُهُ ، وصارت الجملةُ في موضع النّصب خبرَ كان ، كما أنّه لو لم يُبدِلْ « أنَّ » من

(١) البيت من الطويل ، وهو لعَبْدَة بن الطّبيب في شعره : ٨٨ يرثي قيس بن عاصم المنقري (أحد أمراء العرب وعقلائهم في الجاهلية ، كان سيد أهل الوبر من تميم ، أدرك الإسلام وأسلم) .
وانظر : الكتاب ١٥٦/١ ، والأصول ٥١/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣٠٧/١ ، ٤٢١ ، والنكت ٢٧٥/١ ، وتحصيل عين الذهب : ١٢٩ .

(٢) انظر شرح الهداية ٢٣٩/١ .

« الذين كفروا » لكسَرَها و لم يفتحها ، ولو كسرها لصارت « أنَّ » واسمُهَا وخبرُهَا في موضع نصبٍ بأنّه مفعولٌ ثانٍ[١]، فكما أنّه انتصَبَ « هُلْكُ واحدٍ » في البيت لَمَّا أُبدِلَ الأوَّلُ من « قيسٍ » بأنّه خبرُ كان ، كذلك ينتصبُ « خيرٌ لهم » إذا أُبدِلَ الإملاء من « الذين كفروا » بأنّه مفعولٌ ثانٍ لـ « تحسبنَّ » .

وسألتُ أحمدَ بن موسى[٢] عنها فزعَمَ أنَّ أحداً لم يقرأ بها[٣].

* * *

(١) في إعراب القراءات السبع لابن خالويه ١٢٤/١ : « وأنَّ مع ما بعده نائبٌ عن مفعولي (يحسب) ، وذلك أن الحسبان يحتاج إلى مفعولين ، و(أنّ) يحتاج إلى اسمين فناب شيئان عن شيئين » .

(٢) أي : ابن مجاهد .

(٣) قال أبو عليٍّ في الحجة ١٠٢/٣ : « وكَسْرُ إنَّ في قول من قرأ : ﴿ يحسبنَّ ﴾ بالياء لا ينبغي ، وقد قرئ فيما حكاه غير أحمد بن موسى ، ووجه ذلك أنَّ (إنَّ) يتلقى بها القسم ، كما يتلقى بلام الابتداء ، ويدخل كل واحد منهما على الابتداء والخبر فكسر (إنَّ) بعد (يحسبنَّ)، وعلق عليها الحسبان كما يعلق باللام ، فقال : ﴿ لاَ يَحْسَبَنَّ الذينَ كَفَرُوا إنَّمَا نُمْلِي ﴾ .

وقال أبو حيان في البحر المحيط ١٢٣/٣ : « وأنكر أبو بكر بن مجاهد هذه القراءة التي حكاها الزجاج ، وزعم أنه لم يقرأ بها أحد ، وابن مجاهد في باب القراءات هو المرجوع إليه » . وانظر حجة القراءات لابن زنجلة : ١٨٢ ، ومشكل إعراب القرآن ١٨٠/١ ،

المسألة السَّادسة والأربعون

وقال[1] في قوله تعالى: ﴿ لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ﴾ [آل عمران : ١٨٦] كلاماً في دخول النّون وبناء الفعل أثبتّناه في سورة البقرة[2] في المسألة التي ذَكَرَ فيها قولَه : ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى ﴾[3] .

* * *

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/٤٩٥ ـ ٤٩٦ .
(٢) انظر المسألة [٧] .
(٣) سورة البقرة : من الآية : ٣٨ . وهي المسألة [٧] .

[ومن سورة النِّساء] :

المسألة السَّابعة والأربعون[١]

قال[٢] في قوله تعالى : ﴿ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ ﴾ [النساء : ٣] :

« قولُه : ﴿ مَثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ ﴾ بَدلٌ من : ﴿ مَا طَابَ لَكُمْ ﴾، ومعناه : اثنين اثنين ، وثلاثاً ثلاثاً ، وأربعاً أربعاً ، إلاّ أنّه لم ينصرف لوجهَين لا أعلمُ أحداً من النَّحويِّين ذَكَرهما ، وهي أنّه اجتمع فيه علّتان : معدولٌ عن اثنين اثنين ، وثلاث ثلاث ، وأنّه عُدِلَ عن تأنيثٍ » .

قال : « قال أصحابنا : اجتمع فيه علّتان : عدلٌ عن تأنيثٍ ، وأنّه نكرةٌ[٣]، والنّكرةُ أصلُ الأشياء[٤] ، فهذا كان ينبغي أن يخفّفَه ؛ لأنَّ النَّكرةَ تُخفّفُ ولا / تُعَدُّ فرعاً ، وقال غيرُهم : هو معرفةٌ ، وهذا مُحالٌ ؛ لأنّه صفةٌ للنّكرة ، قال : [٦٣/٢]

---

(١) نقل ابن سيده أغلب كلام أبي علي في هذه المسألة في المخصص ١٧/١٢٠ - ١٢٥ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢/٩ .

(٣) انظر الكتاب ٣/٢٢٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ١/٢٤٤ ، والمقتضب ٣/٣٨٠ ـ ٣٨١ ، والأصول ٢/٨٣ .

(٤) في المعاني : « أصلٌ للأسماء » .

﴿ أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى ﴾[1]، فمعناه : أُولي أجنحةٍ اثنين اثنين . قال[2]:

وَلَكِنَّمَا أَهْلِي بِوَادٍ أَنِيْسُهُ ... ذِئَابٌ تَبَغَّى النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدُ »

وقال في سورة الملائكة[3] في قوله : ﴿ أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾

قال : « فتحَ (ثلاثَ) و(رُباعَ) ؛ لأنّه لا ينصرفُ لعلّتين :

إحداهما : أنّه معدولٌ عن ثلاثةٍ ثلاثةٍ ، وأربعةٍ أربعةٍ ، واثنين اثنين .

والثّانية : أنَّ عدْلَهُ وقع في حال النّكرة ، قال :

ذِئَابٌ تَبَغَّى النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدُ »

أَنكَرَ هذا القولَ على مَن قاله في « النساء »[4]، فقال : « العدلُ عن النّكرة لا يُوجِبُ أن يمتنعَ من الصَّرف له » .

قال أبو عليٍّ :

[الكلام عن العدل]

اعلَمْ أنَّ العدلَ ضَرْبٌ من الاشتقاق ونوعٌ منه ، فكلُّ معدولٍ مشتقٌّ ، وليس كلُّ مشتقٍّ معدولاً ، وإنّما صار ثِقَلاً وثانياً أنّكَ تلفظ كلمةً تريدُ بها كلمةً على لفظٍ آخرَ ، فمِن هنا صار ثِقَلاً وثانياً . ألا ترى أنّكَ تريدُ بـ « عُمَر » و « زُفَر » في

---

(١) سورة فاطر : من الآية : ١ .

(٢) هو ساعدةُ بن جؤيَّةَ الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١١٦٦/٣، وفيه (سباعٌ) بدل (ذئابٌ) . وانظر الكتاب ٢٢٦/٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٤٥/١ ، والمقتضب ٣٨١/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ٥٩ ، وتحصيل عين الذهب : ٤٥٤ .

(٣) سورة فاطر : الآية : ١ ، وانظر : معاني القرآن وإعرابه ٢٦١/٤ .

(٤) في الأصل : « البناء » ، وانظر المخصص ١٢١/١٧ .

المعرفة عامراً وزافراً معرفتَين ، فأنت تلفظ بكلمةٍ وتريدُ أخرى[١]، وليس كذلك سائرُ المشتقات؛ لأنَّكَ تريدُ بسائر ما تشتقُّهُ نفسَ اللَّفظ المشتقِّ المسموع، ولستَ تُحيلُ به على لفظٍ آخَرَ ، يدلُّكَ على ذلك أنَّ ضارباً ومضروباً ومستضرباً ومضطرباً ونحو ذلك لا تريدُ بلفظِ شيءٍ منه لفظاً غيرَه ،كما تريد بعُمَرَ عامراً ، وبزُفَرَ زافراً ، وبمَثْنَى اثنين اثنين ، فصار المعدولُ لِمَا ذَكَرناه في مخالفته لسائر المشتقَّات ثِقَلاً ؛ إذ ليس في هذا الجنس شيءٌ على حدِّه ، ولَمَّا كان العدل في كلامهم ما وصفناه ، لم يَجُز أن يكون العدلُ في المعنى [على حدِّ كونه في اللَّفظ][٢]؛ لأنَّه لو كان في المعنى على حدٍّ كونه في اللَّفظ ، لوجب أنْ يكونَ المعنى في حال العدل غيرَ المعنى الذي كان قبلَ العدل ، كما أنَّ اللَّفظَ في العدل غيرُ اللَّفظ الذي كان قبلَ العدل ، وليس الأمرُ كذلك ؛ ألا ترى أنَّ المعنى في « عُمَرَ » هو المعنى الذي كان في « عامر » ، والمعنى الذي هو في « مَثْنَى » هو المعنى الذي كان في « اثنين اثنين » ، على أنَّ العدلَ في المعنى لو كان ثِقَلاً عندهم وثانياً في هذا الضَّرب من الاشتقاق الذي هو العدلُ ، لوجب أن يكون ثانياً في سائر الاشتقاق / الذي ليس بعدلٍ ،كما أنَّ التَّعريفَ لَمَّا كان ثانياً ،كان مع [٢/٦٤]

---

(١) علق العلامة محمد محمود الشنقيطي على هذا الموضع من (المخصص ١٢١/١٧) بكلام طويل ملخصه: أنه لا شاهد ولا برهان على هذا العدل ، وأي وحي نزل بهذا القول . والصواب : أن عُمَراً وزُفَراً مصروفان غير معدولين ، أما عُمر فمنقول من (عمر) جمع عُمرة الحج ، فهو مصروف معرفة كان أو نكرة ، وأما زُفر فمنقول من (الزُّفَر) كالصُّرد للأسد والشجاع والبحر والنهر الكثير الماء .

(٢) ساقطٌ من الأصل ، والتكملة من المخصص ١٢١/١٧ .

جميع الأسباب المانعة من الصَّرف ثانياً ، فلو كان العدلُ في المعنى ثِقَلاً ، لكان في سائر الاشتقاق كذلك ،كما أنَّ التَّعريفَ لَمَّا كان ثانياً ، كان مع سائر الأسباب المانعة من الصَّرف كذلك ، ولو كان كذلك لكان يجبُ من هذا متى انضمَّ إلى بعض المشتقَّات من أسماء الفاعلين أو المفعولين أو المكان أو الزَّمان أو غير ذلك التَّعريفُ[1] ألاَّ ينصرفَ ؛ لحصول المعنَيَين فيه ؛ وهما عدلُ المعنى والتَّعريف ،كما لا ينصرفُ إذا انضمَّ إلى عدل اللَّفظ التعريفُ ، وليس الأمرُ كذلك . فإذا كان الحكمُ بالعدل في المعنى يؤدِّي إلى هذا الذي هو خطأٌ بلا إشكال، علمْتَ أنَّهُ فاسدٌ .

وأيضاً فالتَّقديرُ في المعنى في هذه الأشياء لا يصحُّ ،كما صحَّ العدلُ في اللَّفظ[2]؛ لأنَّ المعانيَ التي كانت الأسماءُ المعدولُ عنها تدلُّ عليها مُرادةً مع الألفاظ المعدولة ،كما كانت مُرادَةً في الألفاظ المعدولِ عنها ، فكيف يجوزُ أنْ[3] يقالُ عنها : إنَّها معدولةٌ عنها ،كما يقال في الألفاظ وهي مقصودةٌ مُرادَةٌ ، ألا ترى أنَّكَ تريدُ في قولكَ : « عُمَر » المعنى الذي كان يدلُّ عليه « عامر » ، فإذا كان كذلك لم يكن قولُ مَن قال : إنَّ « مَثْنَى » يجوزُ[4] أنَّه لم يُصرَفْ ؛ لأنَّه عُدِلَ في اللَّفظ والمعنى بمستقيمٍ ، وإذا كان العدلُ ذكَرْنَاه في أنَّه لفظٌ يُرَادُ به

(١) في الأصل : « لأن التعريف » والتصحيح من المخصص ١٢٢/١٧ .
(٢) في الأصل : « في المعاني » والتصحيح من المخصص ١٢٢/١٧ .
(٣) في الأصل : « أنها » .
(٤) في المخصص ١٢٢/١٧ : « ونحوه » .

لفظٌ آخرُ[(١)]، لم يمتنع أن يكونَ العدلُ واقعاً عن النَّكرة ،كما يقع عن المعرفـة ، و لم يَجُزْ انْ يتكرَّرَ[(٢)] من العدل في اسمٍ واحدٍ ، فإذا كان كذلك ، فقولُ أبي إسحاقَ في مَثْنى وثـلاثَ [وربـاعَ] : « لم ينصـرف لجهتَـين لا أعلَـمُ أحـداً مـن النَّحويِّـين ذَكَرَهما ، وهما أنَّه اجتمع فيها علَّتان ، معدولٌ عن اثنين اثنين ، [وأنَّه عُدلَ عـن تأنيثٍ » خطأٌ ؛ وذلك أنَّه لا يخلو انْ يكونَ لَمَّا عُدِلَ عـن اثنـين اثنـين][(٣)] وثلاثـاً ثلاثاً، وعُدِلَ عن التَّـأنيث ، تكـرَّرَ فيـه العـدلُ ،كمـا تكـرَّرَ[(٤)] الجمـعُ في أكـالِبَ ومساجدَ ، أو يكونَ لَمَّا عُدِلَ عن التَّأنيث ،كان ذلك ثِقَلاً آخرَ من حيـث كـان المعدولُ عنه مؤنَّثاً، و لم يكن الأوَّلُ المذكَّرُ ، فلا يجوزُ أن يكونَ العـدلُ متكـرِّراً[(٥)] في هذا ،كما تَكرَّرَ الجمعُ في مساجدَ وأكالِبَ ، والتَّأنيثُ في بُشْرى ونحوه ؛ لِمَـا قدَّمْناه من أنَّ العدلَ إنَّما هو [أن][(٦)] تريدَ باللَّفظ لفظاً آخرَ ، وإذا كان كذلك لم يَجُز أن يتكرَّرَ هذا المعنـى لا في المعـدول عنـه ولا في المعـدول،/ ألا تـرى أنَّـه لا [٢/٦٥] يستقيمُ أن يكونَ معدولاً عن اسمين ،كما لا يجوز أن يكون المعـدولُ اسمـين ، ولا يُوهِمَنَّكَ قولُ النَّحويِّين: إنَّه عدلٌ عن اثنين اثنين أنَّهُم يريدون بـ« مثْنـى » العـدلَ عنهما ، إنَّما ذلك تفسيرٌ منهم للَّفظَةِ المعدولِ عنها ،كما يفسِّـرون قولَهـم : « هـو

(١) في الأصل : « لفظاً آخر » .
(٢) في الأصل : « لم يجز أن ينكر من العدل » والتصحيح من المخصص .
(٣) ساقط من الأصل ، والتكملة من المخصص ١٢٢/١٧ .
(٤) في الأصل : « يكون » .
(٥) في الأصل : « منكوراً » .
(٦) ساقطٌ من الأصل ، والتصحيح من المخصص ١٢٢/١٧ .

خيرُ رجلٍ في النّاسِ » ، و « هما خيرُ اثنين في النّاس » ، أنَّ المعنى : هما خيرُ اثنين إذا كان النّاسُ اثنين اثنين ، وخيرُ النّاس إذا كان النّاسُ رجُلاً رجُلاً ، فكذلك يريدون بقولهم : « مَثْنى » معدولٌ عن اثنين اثنين ، يريدون به اثنين الذي يُرادُ به اثنين اثنين ، لا عن اللّفظَين جميعاً .

وأمّا المعدولُ فإنّه لا يكونُ أيضاً إلاّ اسماً مفرَداً ،كما كان المعدولُ عنه كذلك . ألا ترى أنَّ جميعَ المعدولات أسماءٌ مفرَدَةٌ ،كما أنَّ المعدولَ عنها كذلك، والمعنى في المعدول الذي هو « مثنى وثُلاثَ ورُبَاعَ » هو المعنى في اثنين وثلاث في أنّكَ تريدُ بعد العدل اثنين اثنين ،كما أردتَ قبله، فلا يستقيمُ إذن أن يكونَ [تكرُّرُ][1] العدلِ هنا كتكرُّرِ الجمعِ في « أكالب » ونحوه ؛ لظهور هذا المعنى في هذا الضَّرْبِ من الجمع ، وخروجه به عن أبنيته الآحاد الأُوَل إلى ما لا يُكَسَّرُ للجمعَ .

ولا يجوزُ أيضاً أن يكونَ « مَثْنى » لَمَّا عُدِلَ عن التّأنيث كان ثِقَلاً آخرَ لَمّا لم يكن المعدولُ عنه هو الأوَّلُ المذكَّرُ[2]، فصار ذلك ثِقَلاً انضمَّ إلى المعنى الأوَّلِ ، فلم ينصرف . وإلى هذا الوجه قصد أبو إسحاقَ فيما علِمْنَاه من فحوى كلامه ؛ لأنَّ العدلَ إنْ سلَّمْنَاهُ في هذا الموضع أنّه غيرُ تأنيثٍ ،لم يكن ثِقَلاً مانعاً من الصَّرف . ألا ترى أنَّ « جُمَع » معدولةٌ ، وعدلها عن تأنيثٍ ، و لم يمنعها من الصَّرف أنّها معدولةٌ وأنّها عُدِلَت عن التّأنيث . إنّما امتنعَ من الانصراف للعدل

---

(١) ساقط من الأصل ، والتصويب من المخصص ١٢٣/١٧ .
(٢) في الأصل : « المذكور » .

والتّعريف . ألا ترى أنَّ سيبويه يَصرفُ « جُمَعَ » إذا سَمَّى به رجلاً في النّكرة[١]، وإن كان لا يصرِفُ « أحمرَ »[٢] إذا سُمِّيَ به في النّكرة ، فكذلك « جُمَع » لم ينصرف في التّأكيد للعدل والتّعريف ، والمعدولُ عنه مؤنّثٌ .

ويدلُّكَ على أنَّ العدلَ عن التّأنيث لا يُعتدّ به ثِقَلاً ، وإنّما المعتدُّ به نفسُ العدل ، وهو أن يريدَ بناءٍ أو لفظٍ بناءً ولفظاً آخَرَ أنَّ التّعريفَ ثانٍ ، كما أنَّ التّأنيثَ كذلك ، ولم يكن العدلُ عن التّعريف ثِقَلاً معتدّاً به في منع الصَّرف ؛ ألا ترى أنّه لو كان / معتَدّاً به لوجب ألاّ ينصرفَ « عُمَرُ » في النّكرة ؛ لأنّه كان [٦٦/٢] يكونُ في حال النّكرة معدولاً ومعدولاً عن التّعريف ، وفي صرف « عُمَر » في النّكرة في قول جميع الناس دلالةٌ على أنَّ العدلَ عن التّعريف غيرُ معتَدٌّ به ثِقَلاً ، وإذا لم يُعتَدَّ به ثِقَلاً ، لم يَجُزْ أيضاً أنْ يُعتَدَّ بالعدل عن التّأنيث ثِقَلاً ، وإنّما لم يُصرَفْ « عُمَر » في التّعريف للعدل والتّعريف ، كما لم ينصرف « جُمَعُ » لهما ، فإذا زال التّعريفُ انصرفَ « عُمَرُ » ، ولم يُعتَدَّ بالعدل فيه عن التّعريف ثِقَلاً ، فكذلك ينبغي أنْ يكونَ العدلُ[٣] عن التّأنيث ؛ لأنَّ هذا إنّما هو تأنيثُ « جُمَع » ، ولا يدلُّ جريُهُ على المؤنّثِ إذا كان جمعاً على أنَّ واحِدَهُ مؤنّثٌ . ألا ترى أنّه كما جاز في التّنزيل : ﴿ أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾[٤] . فجرى في هذا الموضع على جَمْعٍ واحدُهُ مذكّرٌ . فلو جاز لقائلٍ أنْ يقولَ : إنَّ « مَثْنى » وبابَهُ

---

(١) انظر الكتاب ٣/٢٢٤ .

(٢) في المخصص ١٧/١٢٣ : « أحمد » .

(٣) في المخصص ١٧/١٢٤ : « المعدول » .

(٤) سورة فاطر : من الآية : ١ .

معدولٌ عن مؤنّثٍ لَمَّا جرى علـى النّسـاءِ ، وواحدتُهـنَّ مؤنّثـةٌ ، لجـاز لآخَـرَ أن يقولَ : إنّه مذكّرٌ؛ لأنّه جرى صفةً على الأجنحة ، وواحدُها مذكّرٌ ، وهـذا هـو قولُ القائلِ في هذا الوجه ، وإنّما جَرَى على النساء من حيث كان تأنيثُهَـا تـأنيثَ الجمع . وهذا الضَّرْبُ مـن التّـأنيث ليس بحقيقـيٍّ ؛ ألا تـرى أنّـكَ تقـول : هـي الرِّجالُ ،كما تقولُ : هي النّساءُ ، فلمّا كان تأنيثُ النّساء تأنيثَ الجمـع ، جـرى عليه هذه الأسماءُ ، كما جرى على غير النّساء ممّا تأنيثُهُ تأنيثُ الجمع ؛ لأنَّ تأنيثَ الجمع ليس بحقيقيٍّ ، إنّما هو من أجل اللّفـظ ، فهـذا مثـلُ « الـدّارِ » و « النّـار » ، وما أشبه ذلك ، وقد جرَت هذه الأسماءُ على المذكّر الحقيقيِّ ، قال[1]:

أَحَـمَّ اللهُ ذَلِكَ مِنْ لِـقَـاءٍ أُحَـادَ أُحَـادَ في شَـهْرٍ حَـلَالِ

فـ « أُحادَ » جارٍ على الفاعلين في المصدر حالاً./[2] وقال : [٧١/ب]

وَلَقَدْ قَتَلْتُكُمُ ثُنَاءَ وَمَوْحَداً[3]

---

(١) هو عمرو ذو الكلب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٢/٥٧٠ ، وروايته :

مَنَتْ لَكَ أَنْ تُلَاقِيَنِي المَنَايَا أُحَـادَ أُحَـادَ في الشَّهْرِ حَلَالِ

وقد أشار أبو سعيد السكري نقلاً عن أبي عمرو إلى هذه الرواية التي ذكرهـا المصنـف هنـا ، وانظر معاني القرآن للأخفش ١/٢٤٥ ، وإيضاح الشعر : ٥٦٦ ، والمخصص ١٧/١٢٤ .

(٢) إلى هنا انتهى الخرم الواقع في نسخة (ص) والذي بدأ من أول المسألة [الحادية والثلاثين] ، وسوف أعود بترقيم اللوحات إلى النسخة (ص) .

(٣) صدر بيت لصخر بن عمرو السُّلمي (أخي الخنساء ، ولها فيه مراث مشهورة) ، وعجزه :

وَتَرَكْتُ مُرَّةَ بَعْدَ أَمْسِ الدَّابِرِ .

قال ابنُ السِّيد في الاقتضاب ٣/٤١٤ : « كذا وقع في النسخ ، وكذا رويناه عن أبي نصر عـن أبي علي ، والصواب : (المدبر) ، كـذا أنشـده أبـو عبيـدة » . وانظر أدب الكـاتب : ٥٦٧ ، وشـرحه للجواليقي : ٣٩٣ ـ ٣٩٤ ، واللسان (أمس ، ثنى) .

وبيتُ « الكتاب[١] » جرى فيه مَثْنى ومَوْحَد على « ذِئابٌ » وهو جمعٌ ، فإنّما نرى أنَّ النّحويِّين رغبوا عن هذا القول الذي ذهب إليه أبو إسحاقَ لهذا الذي ذَكَرناه مّما يَدْخُلُ[٢] عليه .

فأمَّا ما ذَكَره[٣] من قوله : « قال أصحابنا : إنّه اجتمع فيه علّتان ؛ أنّه عدلٌ عن تأنيثٍ ، وأنّه نكرةٌ ، والنّكرةُ أصلُ الأشياء » ، فهذا كان ينبغي أن يحقّقهُ[٤] ؛ لأنَّ النّكرة تُحَقَّقُ ولا تُعَدُّ فرعاً ، فاعلَمْ أنّه غلطٌ بيّنٌ في الحكاية ، ولم يقلْ فيما عَلِمْتُ أحدٌ منهم في ذلك ما حكاه عنهم ، وإنّما يذهبون في امتناعه من الانصراف إلى أنّه معدولٌ ، وأنّه صفةٌ ، وهذا لفظُ سيبويه ، قال[٥] عن الخليل في أُحَادَ ومَثْنى: « إنّما كان حدُّهُ واحداً واحداً ، واثنين اثنين ، فجاء محدوداً عن وجهه ، فتُرِكَ صرفُهُ[٦] . قلتُ : أتصرفُهُ في النّكرة ؟ قال : لا ؛ لأنّه نكرةٌ يُوصَفُ به النّكرةُ . وقال : قال لي أبو عَمْرٍو : ﴿ أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ ﴾ صفةٌ ». انقضى كلام سيبويه .

فقد نصُّوا على الصِّفة والعدل كما ترى . ونحو هذا قال فيه أبو الحسن

---

(١) يقصد البيت المتقدم ، وهو :

ولَكِنَّمَا أهْلِي بِوَادٍ أَنِيسُهُ ... ذِئَابٌ تَبَغَّى النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدُ

انظر الكتاب ٣/٢٢٦ ، وراجع ما سبق في ص : ١٤٥ من هذا الجزء .

(٢) في (ص) : « يدل » .

(٣) أي : الزجاج . انظر المعاني ٢/٩ .

(٤) في (ص) : « يحققه » ، وانظر المخصص ١٧/١٢٤ .

(٥) الكتاب ٣/٢٢٥ .

(٦) جملة « فترك صرفه » غير موجودة في الكتاب .

وغيرُهُ من أصحابنا : والنَّكرةُ وإنْ كانت الأصلُ فإذا عُدِلَ عنها الاسمُ كان في حكم العدل عن المعرفة في المنع من الصَّرف إذا انضمَّ إليه غيرُهُ ؛ لمساواته في المعنى الذي ذَكَرناه المعرفةَ ، يدلُّكَ على ذلك امتناعُهُ من الصَّرف في النَّكرة عندهم، وليس يصحُّ أن يُمنَعَ من صرفه إلاّ ما ذَكَرناه عنهم من العدل والصِّفة[1].

[مسألة فرعية في (جُمَع)]

قال أبو عليّ : وقد أغفل أبو إسحاقَ أيضاً فيما ذهب إليه في (« جُمَع » في كتابه في)[2] ما لا ينصرفُ ، وهذا لفظُهُ قال[3]: « الأصلُ في جَمْعِ (جمعاء) جُمْعٌ، مثلُ حمراءَ وحُمْرٍ ، ولكن « حُمْرٌ » نكرةٌ ، فأراد أن يُعدَلَ عن لفظِ النَّكرة فعُدِلَ إلى فُعَلَ » انتهى كلامه .

قال أبو عليّ[4] : وليس « جمعاءُ » مثلَ « حمراءَ » فيلزمُ أن يُجمَعَ على حُمْرٍ، كما أنَّ « أجْمَعَ » ليس كأحْمَر ، وإنَّما « جَمْعَاءُ » كظَرْفَاءَ وصَحْراءَ ، كما أنَّ « أجْمَع » كأحْمَر بدلالة جمعهم له على حدِّ التَّثنية ، فقد ذَهَبَ في هذا القول عن هذا الاستدلال ، وعن نصِّ سيبويه في هذا الجنس أنَّه لا يُجْمَعُ هذا الضَّرْبُ من الجمع ، وعن ما نُصَّ على هذا الحرف بعينه حيث قال[5]: « وليس واحدٌ منهما (يعني من قولكَ : أجمعُ وأكْتَعُ) في قولكَ : مررتُ به أَجْمَعَ أَكْتَعَ بمنزلة الأحمر ؛

---

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ١/٢٤٤ ـ ٢٤٥ ، وإعراب القرآن للنحاس ١/٤٣٤ . وإلى هنا المنقول في المخصص ١٧/١٢٠ ـ ١٢٥ من المسألة ، على أن ابن سيده رحمه الله سيعود لإتمام نقل باقي المسألة بعد قليل ، وسأشير إليه في حينه .
(٢) ساقط من (ش) .
(٣) ما ينصرف وما لا ينصرف : ٥٤ .
(٤) نقل ابنُ سيده هذا النص في المخصص ١٧/١٣٢ ـ ١٣٣ .
(٥) الكتاب ٣/٢٠٣ .

لأنَّ أحمرَ صفةٌ للنَّكرة ، وأجْمَعُ وأكْتَعُ إنَّما وُصِفَ بهما معرفةٌ ، فلم ينصرفا لأنَّهما معرفةٌ ، وأجْمَعُ ههنا معرفةٌ بمنزلة كلِّهم » . انقضى كلام سيبويه .

قال أبو عليٍّ : فيما قدَّمْنَاه ممَّا يدخُلُ على ما ذَكَرَه إنَّما هو مع تسليم أنَّ مَثْنى وثُلاثَ معدولٌ عن تأنيثٍ على ما ادَّعاهُ ، وادِّعاؤُهُ ذلك مع فساده بما قدَّمْنَاه ليس بِمُسَلَّمٍ ؛ لأنَّه دعوى لا دلالةَ عليها . ألا ترى أنَّه لا يجِدُ فصْلاً بينه وبين مَن قَلَبَ هذا عليه فقال : إنَّه معدولٌ عن التَّذكير ، والذي يقول : إنَّه معدولٌ عن التَّذكير هو أقرب إلى الصواب ؛ لأنَّ الأصلَ التَّذكيرُ حتى يُعلَمَ التَّأنيثُ، و لم يُعلَم التَّأنيثُ هنا .

فإن قالَ : عَلِمْنَا التَّأنيثَ بقوله تعالى : ﴿ **فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ** ﴾ ، فجرَت على النِّساء ، وهي مؤنَّثة ، فكان المعدولُ عنه أيضاً مؤنَّثاً من حيث يقولُ في النِّساء : ثنتان وثلاثَ وأربع[1] .

قيلَ : لا يدلُّ هذا على أنَّ العدلَ عن التَّأنيث، بل العدلُ يكونُ عن التَّذكير، وإنَّما جرى على المؤنَّث من حيث كان فيه تأنيثُ الجمع ، لا من حيث كان معدولاً عن التَّأنيث ؛ ألا ترى أنَّه يجري على ما واحدُهُ مذكَّرٌ من حيث كان فيه تأنيثُ الجمع أيضاً .

* * *

(١) في (ش) : ورباع .

المسألة الثّامنة والأربعون

قال[1] في قوله تعالى : ﴿ فَكُلُوهُ هَنِيئاً مَرِيئاً ﴾ [النساء : ٤] :

يقال : هَنَأَني الطّعامُ ومَرَأَني ، / وقال بعضُهُم : يقال مع هَنَأَني : مَرَأَني ، [٧٢/أ] فإذا لم تَذْكُر (هَنَأَني) قلتَ : أَمْرَأَني بالألف[2]، وهذا حقيقتُهُ أنَّ (أَمْرَأَني) ثَبتَ أنّه سيُهضَمُ ، وأنّه أحمدُ مَغَبَّةً . فإذا قلنا : مَرَأَني الطّعامُ ، فتأويلُهُ أنّه قد انهضَمَ وحُمِدَت مغبّتُهُ[3] » .

قال أبو عليّ :

هذا الذي قاله هذا القائلُ الذي حَكَى عنه أنّه يُقالُ مع هَنَأَني : مَرَأَني ، فإذا أَفرَدَ قالَ : أَمْرَأَني بألف مَذْهبٌ[4]، وقد يجري على أحد اللّفظين إذا استُعمِلا معاً حكمُ صاحبه ، فمن ذلك ما قاس النّحويّون من هذا ، قالوا: تبّاً له ووَيْلاً ، وويلٌ له وتَبٌّ ، فأَتْبَعُوا كلَّ واحدٍ منهما الآخَرَ[5]، (وإن كان لا يفعل ذلك مع انفراد كلِّ واحدٍ منهما عن الآخَرِ، وحكى الأصمعيُّ عن أمِّ تأبّطَ شرّاً : « وأماه ليس

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/١٢ ـ ١٣ .
(٢) في (ش) : « بالألف واللام » .
(٣) في اللسان (مرأ) : « وطعامٌ مريءٌ هنيءٌ : حميد المغبة ، بيِّن المرأة على مثال تمرة » .
(٤) انظر أمالي القالي ٢/٢٣٢ ، والمخصص ١٤/٢٩ .
(٥) جاء هنا في نسخة (ش) عبارة : « وإن كانا معاً ، وذلك في انفراد كلِّ واحدٍ عن الآخَرِ » .

يلعبون يلعقون »)[١] .

والبغداديُّون يَحكُون من هذا أشياءَ ، ويَزعمون أنَّ ما يُروَى في الحديث من قوله[٢]: « ارْجعْنِ مَأزُورَاتٍ غيرَ مأجُورَاتٍ » من هذا ، وأنَّ الفاء إنَّما قُلِبَت ألفاً لَمَّا صَحِبَت « مأجوراتٍ »[٣] ، وهذا قد يتَّجهُ على يَاجَلُ[٤] .

فإن قلتَ : فهل يكونُ على قلبِ الواو همزةً ، ثمَّ قُلِبت الهمزةُ ألفاً نحو : راسٍ وفاسٍ ونحوهما ؟

فإنَّ ذلك ممتنعٌ ، ألا ترى أنَّ الفاءَ إذا كانت واواً لا تُقْلَبُ إذا كانت ساكنةً. فما لا يتَّجهُ إلاَّ على هذا ما أنشدَهُ أبو زَيدٍ[٥]:

عَيْنَاءُ حَوْرَاءُ مِنَ الْعِيْنِ الْحِيْرْ

ألا ترى أنَّه لا يخلو من أن يكونَ قلبَ الواوَ إلى الياء لامتناع وقوعها في القافية ، أو لاستثقال الواو ، أولإتباع العين . فأمَّا وقوعُها في القافية فجائزٌ سائغٌ غيرُ ممتنع . ألا ترى أنَّ في هذه الأرجوزة :

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ش) ، ولم أتبين هذه العبارة .

(٢) حديث رواه ابن ماجه في سننه ، كتاب الجنائز ، باب ما جاء في اتباع النساء الجنائز ٥٠٢/١ ـ ٥٠٣ . وانظر : سر الصناعة ٢٢٩/٢ ، ودقائق التصريف : ٣٦١ .

(٣) انظر سر الصناعة ٦٦٩/٢ ، ودقائق التصريف : ٢٢٨ .

(٤) قال ابن جني في سر الصناعة ٦٦٨/٢ : « وأما قولهم في ييأس : ياءسُ ، وفي ييجل : ياجلُ ، فإنما قلبوا الياء والواو فيهما وإن كانتا ساكنتين تخفيفاً ، وذلك أنهم رأوا أن جمع الياء والألف أسهل عليهم من جمع الياءين ، والياء والواو » . وانظر : دقائق التصريف ٢٢٦ ـ ٢٢٨ ، وشرح الشافية للرضي ٩٢/٣ ، ٢٠٩ .

(٥) النوادر : ٥٧١ ، والبيت من أرجوزة لمنظور بن مرثد الأسدي في أراجيز العرب : ١٥٥ ـ ١٥٦. وأصل (الحِيْرْ) : الحُور ؛ لأنه جمع حَوراء ، فقلبت الواو ياءً . انظر المنصف ٢٨٨/١.

أَزْمَـانَ عَيْنَاءُ سُـرُوْرُ المسْرُورْ

ومنها :

تَرْشُفُ الْبَوْلَ ارْتِشَافَ المَعْذُورْ

ووقوعُ الواو في هذا الموضع كوقوع الياء في الجواز ، فلا يجوزُ إذاً أنْ يكونَ من أجل القافية .

ولا يجوزُ أيضاً أن يكونَ لكراهيةِ الواو في هذا واستثقالها؛ لأنهم قـد قـالوا : الحورُ والعُونُ ونحو ذلك ، فلو كـان هـذا للكراهيـة ، لكـان جديـراً أن يُلزِمُوهـا القلبَ ، فإذا كان كذلك ثبتَ أنّه للإتباع .

فأمّا الكلامُ الذي ذَكَرَه وذَكَرَ أنّه حقيقةُ ذلك[1]، فلا أعلَمُ فيه قياساً يُوجِبُهُ، ولا روايةً تُؤثَرُ فيه .

* * *

---

(١) وهو قول الزّجّاج حيث قال : « يقال : هَنَأَني الطّعامُ ومَرَأَني ، وقال بعضُهُم : يقال مع هَنَأَني : مَرَأني ، فإذا لم تَذْكُر (هَنَأَني) قلتَ : أَمْرَاني بالألف ، وهذا حقيقتُهُ أنّ (أَمْرَأَني) ثَبَتَ أنّه سَيُهضَمُ ، وأنّه احمدُ مَغَبّةً . فإذا قلنا: مَرَأَني الطّعامُ ، فتأويلُهُ أنّه قد انهضَمَ وحُمِدَت مغبّتُهُ » . انظر أول المسألة .

المسألة التّاسعة والأربعون

قال[١] في قوله تعالى : ﴿ فَإِذاً لاَ يُؤْتُوْنَ النَّاسَ نَقِيْراً ﴾ [النساء : ٥٣] :

« أمَّا رفعُ (يُؤتون) فعلى : فلا يُؤتُون الناس نقيراً إذن ، ومَن نَصَبَ فقال : فإذن لا يؤتوا ، جاز في غير القراءة ، قال سيبويه[٢]: « (إذن) في عوامل الأفعال بمنزلة (أظنُّ) في عوامل الأسماء ، فإذا ابتدأتَ (إذن) وأنتَ تريد الاستقبال، نصبت لا غير، تقولُ : إذن أُكرِمَكَ ، فإنْ جعلْتَهَا معترضةً ألغيْتَهَا فقلتَ : أنا إذن أُكرِمُكَ (أو : أنا أُكْرِمُكَ إذن)[٣]، فإنْ أتيتَ بها مع الواو والفاء قلتَ : فإذن أُكرِمُكَ ، وإنْ شئتَ : فإذن أُكرِمَكَ، فمَن قال: أُكرِمَكَ ، نَصَبَ بها ، وجعل الفاءَ ملصَقةً بها في اللّفظ والمعنى ، ومَن قال: فإذن أُكرِمُك ، جعل (إذن) لغواً ، وجعل الفاءَ في المعنى معلّقةً بـ(أُكرِمُكَ) ، المعنى: فأُكرِمُكَ إذن .

وتأويلُ (إذن) : إنْ كان الأمرُ على ما ذَكَرْتَ أو كما جرى ، يقول القائلُ: زيدٌ يصيرُ إليكَ ، فتُجيبُ فتقولُ : إذن أُكرِمَهُ ، تأويلُهُ : إنْ كان الأمرُ على ما تَصِفُ وقع إكرامُهُ ، فـ(إنْ) مع (إكرامُهُ) مقدَّرةٌ بعد (إذن)، المعنى: إكرامُكَ واقعٌ إنْ كان الأمرُ كما قلتَ .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢/٦٢ ـ ٦٤ .

(٢) الكتاب ٣/١١٣ ، بغير لفظه . وانظر : معاني الحروف المنسوب للرماني : ١١٦ .

(٣) ساقطٌ من (ش) .

قال سيبويه[1]: « حَكَى بعضُ أصحاب الخليل (عن الخليل أنَّ (أنْ) هي العاملةُ في باب (إذن) ، والذي سمعه منه سيبويه ويحكيه عنه[2]) أنَّ (إذن) نفسَها النّاصبةُ، وذلك أنَّ (إذن) لِمَا يُستَقْبَلُ لا غير في حال النّصب ، فجعلها بمنزلة (أنْ) في العمل، (كما جُعِلَت لكنَّ نظيرةَ أنَّ في العمل[3]) في الأسماء . وكلا القولَين حَسَنٌ جميلٌ » .

قال أبو إسحاقَ: « إلاَّ أنَّ العاملَ عندي النّصبَ في سائر الأفعال (أنْ) أَجْوَدُ، إمَّا أنْ تقعَ ظاهِرَةً أو مضمَرَةً ؛ لأنَّ رفعَ المستقبَلَ بالمضارَعَةِ ، فيجبُ أن يكونَ نصبُهُ في مضارعة ما يُنصَبُ في باب الأسماء ، تقولُ: أظنُّ أنّكَ منطلقٌ ، والمعنى : أظنُّ انطلاقَكَ ، وأرْجُو أن تَذْهَبَ ، والمعنى: أَرْجُو ذَهَابَكَ ، فـ(أنْ) الخفيفةُ / مع المستقبَل كالمصدر ، كما أنَّ (أنَّ) الشّديدةَ مع اسمها وخبرها كالمصدر ، فهو وجهُ المضارَعَةِ » . [٧٢/ب]

قال أبو عليٍّ :

هـذا الذي أجازه من انتصاب الفعل بعد « إذن » بـ« أنْ » ، على أن تكونَ « أنْ » مضمَرةً بعدها فاسدٌ مدخُولٌ من غير جهة[4]، يدلُّكَ على ذلك أنّهُ إنْ كان النّاصبُ للفعل « أنْ » لم يَخْلُ من أنْ تعمَلَ وهي مظهَرَةٌ أو مضمَرَةٌ على حدِّ ما

---

(١) الكتاب ٣/١٦ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ص) ، إلا أنه أثبت حين أعيد ذكر قول أبي إسحاق لاحقاً .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ص) .

(٤) مذهب الفارسي هنا واضح من أنه لا يرى النصب بعد (إذن) بـ (أن) ، وهذا ينقض ما نقله المرادي في الجنى الداني : ٣٦٤ من أن الزجاج والفارسي يذهبان إلى ذلك .

تعمَلُ في غير هذا الموضع .

فإن قالَ : هي مظهَرَةٌ في اللّفظِ ، كأنّه كانَ « إذْ أنْ » ، فخُفِّفَت الهمزةُ ، فصارت « إذن » ، كما قال الخليلُ في « لنْ »[1]، فذلك أيضاً فاسدٌ ، يدلُّكَ على فساده أنّه لو كانت كذلك ، لكانت النُّونُ من « إذن » في حال الوقف والوصل على حالٍ واحدةٍ ، ولم يكن يُوجِبُ تخفيفُ الهمزة منها تغييراً في النُّون فيها ، بل كان يُوجِبُ تَرْكَهَا على ما كانت عليه ؛ ليكون أدَلَّ على المحذوف ، فلمَّا قُلِبَ هذا في الوقف أَلِفاً ، دلَّ ذلك على أنّها ليست قلبٌ ، وأنّها حرفٌ آخَرُ .

وشيءٌ آخَرُ ، وهو أنّه لو كان « إذن » إنّما هي « إذ أنْ » لوجب ألاّ يجوزَ إلغاؤُها وتَرْكُ إعمالها (البتّةَ ، كما لم يَجُزْ إلغاءُ « أنْ » وتركُ إعمالها)[2]. ألا ترى أنَّ مَن أجازَ إلغاء « أنْ » العاملةِ في الفعل كأبي الحسن ، لم يُجِزْ فيه ألاّ يُعمِلَه في الفعل ملغًى ، كما لم يُجِزْ ألاّ يُعمِلَه غيرَ مُلغًى ، فكذلك « إذن » لو كان معها « أنْ » ، لم يَجُزْ تركُ إعمالها . وفي جواز إلغائها وتركِ إعمالها دلالةٌ على أنّها ليست « أنْ » ؛ إذ لو كانت « أنْ » لم يمتنع من أن تَعمَلَ في الفعل ملغاةً ، كما تَعمَلُ فيه غيرَ ملغاةٍ ؛ لأنَّ « أنْ » لا تخلو إذا وليَتْ فِعلاً مضارعاً من أن تعمَلَ فيه .

(وأيضاً فإنْ كانت « أنْ » مع إذن ، لم يَجُز أنْ تدخُلَ في فعل الحال في نحو

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٣/٥ : « فأما الخليلُ فزعم أنها (لا أنْ) ، ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم، كما قالوا: ويلمِّه يريدون : وي لأمه ... » ، وإليه أيضاً نسب القول بأن (إذن) مركبة من (إذ أن)، نقله عنه أبو عُبيدة كما في رصف المباني : ١٥٦ ، والجنى الداني : ٣٦٣ .

(٢) ساقطٌ من (ص) .

قولكَ : إذَنْ أظنُّكَ كاذباً إذا حَدَّثَكَ بحديثٍ . ألا ترى أنَّ « أنْ » لا مدخَلَ لها في فعل الحال ، كما لا مدخَلَ لـ « لنْ » فيه)[١].

وأيضاً فإنْ كانت « أنْ » مع « إذن » ، لم تَدخُل على الأسماء ، وقد دخلت « إذن » على الأسماء في نحو : إذَنْ زَيدٌ منطَلِقٌ .

فإن قلتَ : فقد قالوا : أمَّا أنتَ منطلقاً ، فأدخلوها على غير الفعل[٢] .

فذلك قد قيلَ ، إلاّ أنَّ « ما » قد صارت عوضاً من الفعل ، وصار النَّصبُ في المنصوب دلالةً عليه ، وهذا قليلٌ نادرٌ كالمَثَلِ ، على أنَّ من النّاس مَنْ يقولُ : إنَّهَا ليست « أنْ » النّاصبةَ ، كما يقولُ سيبويه[٣]، وأنَّها حرفٌ آخَرُ[٤] .

وأيضاً فلو كانت « إذن » إنَّما هي (إذ أنْ) لوَجَبَ أن يُستَعمَلَ الكلامُ معها في الألفاظ الأحداث التي تكونُ أسماءُ الزَّمان أخباراً عنها ، فتقولُ : إذ قال إذن[٥]، كما تقولُ: خروجُكَ أمس ، وليس هذا بكلامٍ .

وأيضاً فلو كان كذلك لوجبَ أنْ تكون « إذ » مضافةً إلى الجملة أو معوَّضةً من ذلك ، كقولهم : يومَئِذٍ ، فخُلُوُّهَا من الحالَتَين اللّتَين تكونُ عليهما « إذ » في إضافتها إلى الجُمَلِ أو العِوَضِ منها دَلالةٌ على أنَّها ليست إيّاها .

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ص) .

(٢) لأبي علي كلام طويل على هذه المسألة في المسائل البغداديات : ٣٠٧ ، وانظر التعليقة على الكتاب ١٨٧/١ .

(٣) الكتاب ٢٩٣/١ ، وانظر التعليقة ١٨٧/١ ، والمسائل البغداديات : ٣٠٣ - ٣١٠ .

(٤) قال الكوفيون في قولهم : « أما أنت منطلقاً انطلقت » هو بمعنى (أن) ، وأن المفتوحة فيها معنى (إن) التي للمجازاة عندهم . انظر النكت ٣٥٦/١ - ٣٥٧ ، والإنصاف ٧١/١ .

(٥) في (ش) : « فتقول إذن » .

فإنْ قالَ : تكونُ الجملةُ المضافُ إليها « إذ » مِمَّا يتَّصِلُ بـ « إذ » من « أَنْ » ، فيكونُ الفعلُ مع « أنْ » مبتدأً ، والخبرُ مضمَرٌ كنحو ما أشار إليه في هذا الفصل من كلامه .

قيلَ : لم نَرَ موصولاً تُحذَفُ صِلَتُهُ وخَبرُهُ في موضعٍ فلا يَظهَرُ ، وكفى بقولٍ يُؤَدِّي إلى الخروج إلى مثل هذا فساداً .

وإلى هذا الوجه ذهبَ عندي في ذلك ؛ ألا ترى أنَّه قال[1] في هذا الفصل : « فإكرامُكَ واقعٌ » .

فإنْ قالَ : إنَّ « أَنْ » إنَّما تنصبُ بعد « إذن » مضمَرَةً .

(**قيلَ** : هذا القولُ لا نعلَمُ له قائلاً ، وهو مع ذلك فاسدٌ ؛ ألا ترى أنَّ المواضعَ التي استُعمِلَت فيها « أنْ » مضمرةً)[2] موضعان :

أحدهما : حرفُ جرٍّ ، والآخرُ : حرفُ عطفٍ .

وحرفُ العطف على ضربَين: ضربٌ يجوزُ أن يظهَرَ معه ، وضربٌ لا يجوزُ أنْ يظهَرَ معه ، ولا نَعلَمُ موضعاً غيرَهما أُضمِرَ فيه ذلك . فمَنْ جوَّزَ إضمارَه في غير هذَين القبيلَين ،كان مجيزاً ما هو خارجٌ عن الأصول .

فإن قالَ : يكونُ هذا في نفسه أصلاً .

فإنَّ ذلك ما لا يذهبُ إليه النُّظَّارُ من أهل العربيَّة ، ولا من غيرهم نَعلَمُهُ ؛

---

(١) أي الزجاج ، راجع نصه أول المسألة .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

لأنَّ أصلَ الدَّعوى وما فيه المنازَعَةُ لا يُجعَلُ أصلاً ، وإنَّما يُستشهَدُ عليه بغيره ، ولو جاز أن يُجعَلَ المختلَفُ فيه والذي فيه الإشكالُ والنَّظَرُ أصلاً ، لجاز أن يقول قائلٌ : إنَّ (فُعْلَل) من أبنية الأصولِ في الكلام لقولهم: جُنْدَبٌ[1]، وليس الأمرُ كذلك ، ألا ترى أنَّ / أبا الحسن لَمَّا أثبتَ (فُعْلَلاً)[2] في الكلام أصلاً تعلَّق بـ(جُخْدَب)[3]، واستشهد به على جُنْدَب . فأمَّا أنْ تجعَلَ نفسَ (جُنْدَب) أصلاً، فلا يجوزُ ، فكذلك لا يجوزُ لقائلٍ أنْ يُجوِّزَ إضمارَ « أنْ » بعد « إذن » ؛ إذ ليس أصلٌ يدلُّ عليه ، ولا دليلٌ يتعلَّقُ به . [٧٣/أ]

فإن قالَ زائداً على بعض الفصول التي قدَّمناها في إفسادِ أنْ تكونَ « أنْ » تعمَلُ مظهرَةً في « إذن » : ما يُنكِرُ أن تكونَ « إذ »[4] مضافةً إلى « أنْ » ، و « أنْ » وصلتُها بمنزلة المفرَدِ ، والخبرُ مضمَرٌ كما ذهب إليه ، حيث مثَّلَه بقولِه : إكرامُكَ واقعٌ ، وقد تخلو « أنْ » من أنْ تتَّصِلَ بالفعل كما ذَكَرْتُ في « أمَّا أنتَ منطلقاً انطَلَقْتُ معَكَ » ، وقد يُحذَفُ من الموصول الصِّلَةُ في نحو قوله :

بَعْدَ اللَّتَيَّا واللَّتَيَّا والَّتي[5]

---

(١) الجُنْدَبُ : الجراد الذَّكَر ، وبه سُمي الرجل جُنْدَباً . وانظر : الكتاب ٢٦٩/٤، ٣٢٠ ، والمنصف ٢١/٣ ، وشرح الشافية ٣٦١/٢ .

(٢) في (ص) : « فعلاً » .

(٣) الجُخْدَب والجُخْدُب : الضخم الغليظ من الرجال والجمال ، والجمع : جَخادب بالفتح .

(٤) في (ص) : « إذا » .

(٥) للعجاج في ديوانه : ٢٧٤ ، وبعده :

إذَا عَلَتْهَا أنْفسٌ تَرَدَّتِ

وانظر الكتاب ٣٤٧/٢ ، ٤٨٨/٣ ، والنوادر : ٣٧٦ ، والمقتضب ٢٨٩/٢ .

وقد يُضمَرُ خبرُ المبتدأ فلا يُستعمَلُ إظهارُهُ ،كقولنا في خبر المبتدأ بعد لـولا ، وإذا كانت هذه الأشياءُ كلُّها على انفرادها سـائغةً في كلامهـم ، فمـا يُنكِـرُ مـن اجتماعها وجوازها ، فتكـونُ « إذ » مضافـةً إلى « أنْ » ،كمـا تُضـافُ إلى المبتـدأ ، ويُحذَفُ خبرُهُ نحو قولهم : إذ ذاك . ألا ترى أنَّهم يقولـونَ : كـان هـذا إذ ذاك ، ويحذفون خبرَ المبتدأ ، فكذلك حُذِفُ خبرُ المبتدأ الذي هـو « أنْ » وصِلَتُهَـا ،كمـا حُذِفَ خبرُ المبتدأ بعد « لولا » ، و لم يُستَعْمَل إظهارُهُ ،كما لم يُستَعْمَل إظهارُ خبر المبتدأ بعد « لـولا » ، واقتُصِـرَ بإضافتهـا إلى « أنْ » ، وحُذِفَـت صِلَـةُ « أنْ » ،كمـا حُذِفَ في « أمَّا أنتَ منطَلِقاً »[1]، وكما حُذِفَت الصِّلَةُ في قوله :

بَعْدَ اللَّتَيَّا واللَّتيَّا والَّتي ؟

قيلَ له : هذه الأشياءُ اتِّسَاعَاتٌ ونوادِرُ وشُذُوذٌ على قياسِ مـا عليـه الكـثرةُ والجمهورُ . وإذا كان كذلك لم يَسُغْ لِذاهِبٍ أن يَذهَبَ إلى ذلك كلِّـه مجتَمِـعٌ في كلمةٍ واحدةٍ ومُستَعْمَلٌ في حرفٍ . وفَحُشَ هذا وشَنُعَ ، علـى أنَّ هـذا القـولَ لا يَصِحُّ[2] حملُهُ على هذه الأشياء . ألا ترى أنَّ أوَّلَ ما عليه بناءُ هذا والمتعلِّقُ بـه أنَّ « إذن » إنَّما هو « إذ » ضُمَّ إليها « أنْ » ، وهذا فاسدٌ ؛ لأنَّها ليسـت كذلـك ، ولـو كانت كذلك لجازَ أن تكونَ خبرَ المبتدآت التي تكونُ عباراتٍ عن الأحداث،كما قدَّمْنَا، فجاز : خُرُوجُكَ إذَنْ ، ويُرِيكَ إذَنْ ، كما تقـولُ : خـوفُ الحسَنِ علـى نَفْسِهِ إذ الحجَّاجُ أميرٌ ، واختَفَى إبراهيمُ إذ الحجَّاجُ طَالِبٌ لـه . وهـذا غـيرُ جـائز

---

(١) في (ص) : « منطلقٌ » .

(٢) في (ص) : « هذا القول يصح حمله » .

فيها كما قدَّمْنَا ، وإذا كان كذلك لم يصحَّ مِن هذا شيءٌ .

وبعدُ ، فإذا أنزلْنا أنَّ صدرَ هذا الحرفِ إنَّما هو « إذ » ، فمـاذا يكـونُ العـاملُ في « إذ » إذا قالَ : أريدُ أنْ أُكرِمَكَ ، فقال : إذن آتيكَ ؟ أهو ما في كلام المتكلّـم من الفعل ، أم مـا يتعلّقُ بـ « إذ » ، أم شـيءٌ ثـالثٌ مضمَرٌ غـيرُ مذكـورٍ ، فـإنَّ القسمةَ لا تجيزُ شيئاً رابعاً ؟

فأمَّا كلامُ المبتدئِ فلا يجوزُ أن يتعلّقَ به هذا الظّـرفُ و لم يَقصِـدْهُ ، والمجيـبُ أيضاً إذا لم يَقصِدْ أن يحمِلَ الظّرْفَ على الفعل الذي خُوطِبَ به ،كما يحمِلُ عليـه إذا قيلَ له :كيف أصبَحْتَ ؟ فيقولُ : بخيرٍ ؛ لأنَّ المجيبَ ليس يريدُ : إكرامُـكَ إذا تأتيني واقعٌ ،كما يريدُ : أصبَحْتُ بخيرٍ ، فيكتفي بالفعل في كلام المبتـدئ . (إنّمـا يريدُ : آتيكَ جزاءً لإكرامكَ إيَّايَ ، فإذا كان كذلك ، فـلا وجـهَ لحمـل الكـلام على فعلِ المتكلّم المبتدِئ)[1] .

ولا يجوزُ أيضاً أن يُحمَلَ على مـا تُضَـافُ إليـه « إذ » ؛ لأنَّ المضـافَ إليـه لا يَعمَلُ في المضاف .

ولا نَعْلَمُ للكلام وجهاً ، ولا تأتّياً على مضمَرٍ ليس في الكلام .

فإذا كان ذلك كذلك ، دلَّكَ على أنَّ صدرَ هذا الحرفِ ليـس هـذا الظّـرفَ كما ادَّعى ؛ لبقائه متعلّقاً خالياً من عاملٍ يَعمَلُ فيه ، وتلك الكلمـةُ لا تخلـو مـن أن تُعلَّقَ بعاملٍ يَعمَلُ فيها .

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

والثّاني: أنَّ آخِرَ هذا الحرفِ إنّما هو « أنْ » العاملـةُ في الفعـل . ولا يجـوزُ أن يكونَ الآخِرُ منها « أنْ » بدلالة ما ذَكَرتُهُ لكَ / من انقلابها في الوقف ألِفاً، وتلك لا تنقلِبُ في الوقف ألِفاً . [٧٣/ب]

فإذا كان كذلك ، علِمْتَ أنّهَا ليست إيَّاها ، على أنّها لو كـانت إيّاهـا لَمَـا جازَ أن يَلِيَهَـا الفعـلُ ، ألا تـرى « أنَّ » في « أمّـا أنـتَ منطلقـاً » عنـد مَـن جعلهـا النّاصبةَ، لَمَّا لم تَتَّصِل بنفس الفعل ، اتّصَلَت بما هــو عــوضٌ منــه وبالفـاعل ، فـ « إنَّ » على قوله هذا لا نظيرَ له ، ولا شاهدَ عليه .

فأمَّا حذفُ صِلَةِ « أنْ » من حيث جاز حذفُ صلةِ « الـذي » ، فغـيرُ سـائغٍ ؛ لأن « الذي » اسمٌ ، فإذا حُذِفَت صِلَتُهُ في هذا الذي جَرَى كالمَثَل ، لم يَخلُ من أنْ يبقى ما يدلُّ عليها، وليس الحرفُ في هذا الباب كالفعل والاسم، وأيضاً فـ « أنْ » عاطفةٌ ، فإذا ذَكَرْتَ العاملَ وتَرَكْتَ المعمولَ فيه قَبُحَ[1] . ألا تـرى أنَّ هـذا ممتنـعٌ في الفعل إذا لم تُعمِلْهُ في الفاعل ، فأقلُّ ما ينبغي أن يكونَ في الحرف أيضاً ممتنعاً .

فإن قلتَ : فقد جاء هذا في الحروف العاملة (في الأفعـال)[2] و لم يُستَقبَح ؛ ألا ترى أنّهم يقولونَ : أَتَيتُكَ ولَمَّا تُريدُ ولَمَّا تَقُـم ، ومـا أشـبه ذلـك ، فتحـذِفُ المعمـولَ فيه وتُبقِي العاملَ ، فما تُنكِرُ أن يجوزَ ذلك في « أنْ » أيضاً ،كما جـاز في « لَمَّـا » ؛ إذ كـانت أضعَـفَ مـن « أنْ » ؛ لأنَّ الجـازمَ في الفعـل نظـيرُ الجـارِّ في

---

(١) في (ش) : « صح » .

(٢) ساقط من (ش) .

الاسم[1]، فهو أضعفُ من النّاصب ؟

قيلَ : لا يجوزُ هـذا في « أَنْ » ،كمـا جـاز في « لَمَّـا » ؛ لأنَّ « لم » لَمَّـا دخلـه الحرفُ الذي ضُمَّ إليه ، صار له بذلك نحوٌ لم يكنْ له ؛ ألا ترى أنّه قد صار ظرفـاً في قولكَ: لَمَّا جئْتَ جئْتُ ، فأشبَهَ بذلك الاسمَ ؛ إذ المعنى: وقتَ جئتَ جئتُ ، فلمَّا أشبَهَ الاسمَ من حيثُ ذَكَرْتُ، حَسُنَ الحذفُ معها من حيث يَحسُنُ الحذفُ مع الأسماء ، ولم يَحسُن الحـذفُ مـع « أَنْ » لأنّهـا لم تشبه الاسـمَ ، ولم يَدخُلْهـا معنًى تَكتَسِي منه شبَهَ الاسمِ ، فقياسُ « أَنْ » على هـذا لا يَسُـوغُ لِمَـا أعلَمْتُـكَ . فإذا فسد هذا من هذه الجهات ، لم يكن مذهباً .

وأمَّا قولُ أبي إسحاقَ : «وتأويلُ (إذن) : إنْ كان الأمرُ على مـا ذَكَـرْتَ أو كما جرى » إلى أن حَكَى عن سيبويه عن بعض أصحاب الخليل ما حَكَى[2]، فهو كلامٌ أرادَ به ذِكْرَ معنى « إذن » وتفسيرِها ، وقد ضَبَطَ سيبويهِ معناهـا بـأوجَزَ مـا يكونُ فقال[3]: « (إذن) جوابٌ وجزاءٌ » ، يريدُ أنّها جوابٌ لكلام المتكلِّمِ المحدِّث، وجزاءٌ على فعله ، ومقابلةٌ لفعله بالفعل الذي يدلُّ عليه « إذن » .

وقولُهُ في هذا الفصل : « فـ « أنْ » مع « إكرامُهُ » مقدَّرةٌ بعد « إذن » ، المعنى: إكرامُكَ واقعٌ » ، فقد بيَّنّا فسادَ تقدير « أنْ » بعد « إذن » فيما سبق مـن كلامنـا ، وكذلك فسادَ تقدير خبر المبتدأ .

---

(١) في (ش) : « لأن الجازمَ نظيرُ الجارِّ في الفعل ... » .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢/٦٣ ، وانظر الكتاب ٣/١٦ .

(٣) الكتاب ٤/٢٣٤ .

فأمَّا قولُهُ : « والذي ذهب إليه سـيبويه ويحكيـه عنـه ـ يعني الخليـل ـ أنَّ (إذن) نفسَهَا هي النَّاصبةُ للفعل ؛ وذلك لأنَّ (إذن) لِمَا يُستَقْبَلُ لا غير في حال النَّصْبِ، فجعَلَها بمنزلة (أنْ) في العمل في الفعل ،كما جُعِلَت (لكنَّ) نظيرَةَ (إنَّ) في العمل في الأسماء». فمذهب سيبويه الذي ذَكَرَ أنّه سمعه من الخليل هو أن تكونَ (إذن) نفسُها هي النَّاصبةُ ، وقد تقدَّمَت الدَّلالةُ على صحَّة ذلك .

فأمَّا ما اعتلَّ به أبو إسحاقَ من قوله : « إنَّ (إذن) لِمَا يُستَقْبَلُ لا غير في حال النَّصب » من أن يُريدَ أنَّ (إذن) إنَّما نَصَبَت الفعلَ عند سيبويه بنفسِها من غير إضمار « أنْ »؛ لكونها للاستقبال لا غير في حال النَّصب ؛ أي : تدلُّ على الاستقبال إذا نَصَبْتَ بها الفعلَ . فإن كان هذا أرادَ ، فهو فاسدٌ ؛ ألا ترى أنَّ « إذن » لا دلالةَ فيها على الاستقبال إذا نَصَبْتَ بها ،كما لا دلالةَ فيها عليه إذا لم تَنْصِب بها، بل هي لازمةٌ في الموضعَين جميعاً للمعنى الذي تدلُّ عليه من كونها جواباً وجزاءً . إلاَّ أنها تَعمَلُ في المستقبَل النَّصْبَ .

ويدلُّكَ على أنَّ « إذن » لا دلالةَ للاستقبال فيها إذا نَصَبْتَ ،كما لا دلالةَ فيها إذا رفَعْتَ [ما] بعدها ، دخولُها على فعلِ الحال/ ، وذلك نحو أن يُحَدِّثَ مُحدِّثٌ فتقولُ : إذن أظنُّكَ كاذباً[1]، ألا ترى أنّها لو كانت فيها دلالةٌ على فعلِ الاستقبال ،لم يَجُز دخولُها على فعلِ الحال ، وإن لم تنصِب ؛ لامتناع ما يدلُّ على المستقبل من الدخول على الحال لِتَدَافُعِ ذلك وتنافيه[2]. [٧٤/أ]

---

(١) في (ش) : « فتقول : أظنك كاذباً » .

(٢) هذا ما أثبته سيبويه بقوله : « وتقول إذا حُدِّثْتَ بالحديث : إذن أظنُّه فاعلاً ، وإذن إخالُكَ كاذباً ؛ =

يدلُّكَ على هذا أنَّ السِّينَ وسوفَ لَمَّا كانا للاستقبال لم يدخلا على فعل الحال ، ولم يَنصِبَا من حيث كانا للاستقبال ، فكذلك « إذن » لو كان فيها معنى استقبالٍ في حالٍ من أحوالها لامتَنَعَت من الدُّخول على فعل الحال .

فإن قالَ : يَدخُلُها معنى الاستقبال إذا نَصَبَتْ ، ويبطُلُ منها إذا لم تَنْصِب .

فهذه الدعوى تحتاجُ إلى دلالة ، ولا يجدُ المدَّعِي لها فصلاً بينه وبين مَن يقلبُ هذا ويعكسُه عليه ، ولا يصحُّ له على هذا التّأويل أن يقولَ : إنَّها لِمَا يُستَقبَلُ لا غير في حال النَّصب ؛ (لأنَّهَا لو كانت للاستقبال ودالاًّ عليه في حال النَّصْبِ)[1]، لكانت أيضاً دالَّةً على الجواب والجزاء ، وإذا كان كذا لم يصحَّ أنَّها لِمَا يُستَقْبَلُ لا غير .

وأيضاً فلا يصحُّ)[2] أن تكونَ « إذن » إنَّما نَصبَت الفعلَ لكونها للاستقبال لا غير، ألا ترى أنَّ « أنْ » قد نَصَبَت الفعلَ وليست للاستقبال لا غير ، بل قد تقعُ على المضيِّ ، وتدخُلُ عليه ،كما تدخُلُ على المستقبَلِ ، نحو قوله تعالى : ﴿ **أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِيْن** ﴾[3] ، أو يكونُ يُريدُ بقوله : « لأنَّ (إذن) لِمَا يُستَقْبَلُ لا غير في حال النَّصْبِ » ؛ أي: « إذن » للذي يُستَقْبَلُ لا غير ، أي : للفعلِ المستَقبَلِ لا غير في حال النَّصْب دون فعلِ الحال ، فجعَلَهَا بمنزلة « أنْ » في العمل ، في أنْ

- وذلك لأنكَ تخبرُ أنكَ تلك الساعة في حال ظنٍّ وخِيلةٍ ، فخرجت من باب (أنْ) و(كي) ؛ لأن الفعلٍ بعدهما غير واقع ... » الكتاب ١٦/٣ .

(١) ساقطٌ من (ص) .

(٢) ساقطٌ من (ص) .

(٣) سورة القلم : الآية : ١٤ .

نَصَبَ بها . فإنْ أرادَ هذا وهو الأشبَهُ ،كان أيضاً فاسداً ، وذلك أنَّ « إذن » إذا نَصَبَت لم تنصب لأنَّهَا للفعل المستقبَلِ ، لأنَّ كونَ الحرف للفعل المستقبَلِ لا يُوجِبُ النَّصْبَ في الفعل ،كما أنَّه لا يجبُ أنْ ينصِبَ إذا كان دالاًّ على الاستقبال. ألا ترى أنَّ السِّينَ وسوف للفعل المستقبَلِ ، ولم يُوجِبَا مع ذلك نصبَه، فكذلك كونُ « إذن » للمستقبَل لا تُوجِبُ النَّصبَ فيه ، فكونُ الحرفِ للفعل المستقبَل (لا نراه يوجِبُ النَّصبَ فيه .

فإن قالَ: معنى « لما يُستَقبَلُ » : للاستقبال ، فكأنَّه قال : إذن للاستقبال)[1] لا غير .

فقد قدَّمْنَا أنَّ ذلك لا يصحُّ ، فكون الحرف للاستقبال لا غير لا يُوجِبُ النصب بدلالة السِّين وسوف .

ولم يجب الانتصاب بـ« أنْ » أيضاً من حيث كانت للاستقبال لا غير ، إنَّما وجَبَ النَّصْبُ بها لغير ذلك ، ألا ترى أنَّهَا قد تكونُ للمضيِّ ،كما تكونُ للاسقبال ، وبذلك يُستَدَلُّ بأنَّ النَّصْبَ بـ« لن » لم يجب من حيث كان دالاًّ على الاستقبال، وموضوعاً له، لو كان كذلك لوَجَبَ هذا في السِّين وسوف، ولوَجَبَ ألاَّ يكونَ في « أنْ » لأنَّهَا ليست للاستقبال لا غير ، ولم يكن النَّصْبُ بـ« إذن » و« لن » من حيث اجتمَعَا في الاستقبال ، كما لم يجتمع « أنَّ » و« لكنَّ » في نصب الأسماء من حيث اجتمَعَا في معنًى . ألا ترى أنَّ معنى « أنَّ » غير معنى « لكنَّ » ، فلا وجهَ لتشبيه « أنْ » و« إذن » بـ« أنَّ » و« لكنَّ » إذا أراد بهما نصباً

---

(١) ساقط من (ش) .

لاجتماعهما في معنى الاستقبال ؛ لأنّ ما شبَّههما بـه لم يجتمعا في معنًى فيكونا مثلَ ما شبَّهَهُ بهما ، إلاّ أنْ يُريدَ أنّ لفظَه النّصب بهما مثلُ لفظه النّصب[١]، وهذا لافائدةَ فيه .

أمّا قولُهُ : « إلاّ أنّ العاملَ عندي النّصْبَ في سائر الأفعال (أنْ) أجْودُ ، إمّا أنْ تقعَ ظاهرةً أو مضمَرَةً » ، فقد قدَّمْنا الأدلّةَ على أنّ هذا الذي قال إنه عنده هو الأجْوَدُ لا يجوزُ في « إذن » ، وأمّا « أنْ » فقد ذكر سيبويه في فَسَاده ما يغني عن ذِكْرِهِ .

وأمّا قولُهُ : « لأنّ رَفْعَ المستقبَلِ بالمضارَعَة ، فيجبُ أن يكونَ نصبُهُ بمضارعة ما يُنصَبُ في باب الأسماء » ، فقولُهُ: « رَفْعَ المستقبَلِ بالمضارَعَة » خطأٌ . وقد غلّطَ أصحابُنَا[٢] مَن حَكَى عن سيبويه من الكوفيّين / أنّ رَفْعَ المستقبَلِ بالمضارَعَةِ[٣]. [٧٤/ب]
والقولُ في ذلك : أنّ الإعرابَ في جعلِهِ لها قد وجب بالمضارَعَة ، وبها أُعرِبَت عندهم ؛ فأمّا الرفعُ فيها خاصّةً فلوقوعها موقع الاسم لا غير ، كذلك قال سيبويه[٤]، وإليه يذهب ، وأفردَ له باباً أجرَى المسائلَ عليه فيه ، فمَن حَكَى عنه غيرَ ذلك فقد غلِطَ عليه ، ومَن ذَهَبَ إلى غير ذلك فقد أخطأَ[٥] .

---

(١) كذا في الأصل .
(٢) ومنهم الزجاجي والسيرافي كما سيمر في الحواشي التالية .
(٣) مذهب البصريين أن رفع المضارع هو لقيامه مقام الاسم ، ومذهب أكثر الكوفيين أنه مرتفع لتعريه عن النواصب والجوازم ، وذهب الكسائي إلى أنه مرتفع بالزوائد في أوله . انظر : الكتاب ٣/٩ - ١٠ ، والنكت ١/٦٩٦ ، والإنصاف ٢/٥٥٠ .
(٤) انظر الكتاب ١/١٣ - ١٦ .
(٥) والذي ذهب إلى غير ذلك هم الكوفيون حيث قالوا : إن الأفعال أعربت لما دخلت عليها المعاني =

وقد ذَكَرَ أبو إسحاقَ هذا في موضعٍ آخر[1] كما قال سيبويهِ ، وإنّما قال في هذا الفصل هذا الذي قاله على وجه الغلط والنِّسْيان .

[مسألة فرعية وهي الآية (١٨٨) من سورة البقرة]

مسألة :

قال[2] في « سورة البقرة » في قوله تعالى: ﴿ وَلاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴾ [الآية : ١٨٨] :

« (تأكلوا) جَزْمٌ بـ(لا) ؛ لأنَّ (لا) التي يُنهَى بها تلزَمُ الأفعال دون الأسماء ، وتأثيرُها فيها الجزمُ ؛ لأنَّ الرَّفعَ يدخُلُها بوقوعها موقعَ الأسماء ، والنَّصْبُ يدخُلُها لمضارَعَةِ النَّاصِبِ فيها النَّاصِبَ للأسماء ، فليس فيها بعد[3] هذين الحرفين إلاَّ الجزمُ » .

ألا ترى أنّه قد خالف ما ذَكَرَه في هذا الفصل ما قال هنا : « إنَّ الرَّفعَ يدخُلُها بوقوعها موقعَ الأسماء » ، وقال في الفصل الآخَرِ: « لأنَّ رفعَ المستقبَلِ بالمضارَعَةِ » . والصَّحيحُ في هذا أنَّ رفعَهُ لوُقُوعِهِ موقعَ الاسم، وإعرابَه بالمضارَعَةِ.

[العلة في إعراب المضارع ورفعه]

والدَّليلُ على أنَّ إعرابَه بالمضارَعَة التي فيها للأسماء : أنَّ الأفعالَ عوامِلُ في الأسماء ، وأدواتٌ لها ، فكان القياسُ ألاَّ يُعرَبَ شيءٌ منها ، كما لم تُعرَبْ[4] سائرُ

- المختلفة ، ورفعت على الأوقات الطويلة . وقد رد عليهم أبو القاسم الزجاجي في الإيضاح في علل النحو : ٨٠ ، وأبو سعيد السيرافي في شرح الكتاب ١٨٧/٣ (مخطوط) .

(١) انظر معاني القرآن وإعرابه ٢٥٨/١ ، وهي المسألة التي سيذكرها المصنف بعد سطرين .

(٢) الموضع السّابق .

(٣) في (ش) : تقدير هذين الحرفين ...

(٤) في (ص) : « كما تعرب » .

العواملِ فيها . ألا ترى أنَّ الإعرابَ يكونُ بعوامِلَ ، فلو جَعَلْتَ للعوامل عوامِلَ لوجَبَ أن يكونَ لعوامِلِ العوامِلِ عوامِلُ ، فيتّصِلُ ذلك إلى ما لا نهايةَ له .

وإذا أدَّى الإعرابُ فيها إلى ذلك كان غيرَ مستقيمٍ ، إلاَّ أنَّ قِسْماً منه أشبَهَ الاسمَ لدُخول السِّينِ وسوفَ عليه ، ولدُخُولِ اللاَّمِ عليه في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾[1]. وقد شَرَحْتُ ذلك في غير هذا الكتاب[2] .

فلمَّا ضارعَ[3] الأسماءَ هذه المضارَعَةَ جُعِلَ إعرابُهُ كإعرابها ، كما أنَّ ما ضارَعَ الفعلَ من الأسماء ، جُعِلَ إعرابُهُ كإعرابه[4]، وكما أنَّ ما أشبَهَ الحروفَ من الأسماء مُنِعَ الإعرابَ فلم يُعرَبْ ،كذلك ما أشبَهَ الأسماءَ من الأفعال أُعْرِبَ ، فهذه المشابَهَةُ حَصَلَت لهذا النَّوعِ من الأفعال التي تُعْرَبُ ليس لمرفوعٍ دون منصوبةٍ ، ولا لمنصوبةٍ دون مجزومةٍ . ألا ترى أنَّ جميعَ ذلك مشترَكٌ فيما حصل فيه هذه المشابَهَةُ ؛ وهو لحاقُ إحدى الزَّوائِدِ الأربَعِ أوَّلَه ، وهذه المشابَهاتُ إذا وقعت في الكلم فممَّا يكونُ لكلٍّ واحدٍ منهما كثيرٌ من لفظٍ آخَرَ . ألا ترى أنَّ « ما » لَمَّا أشبهت « ليس » في أنَّها تدخلُ على ابتداءٍ وخبرٍ ،كما أنَّها تدخلُ عليهما، وأنَّهَا تنفي ما في الحال ،كما أنَّ « ليس » تنفي ما في الحال ، جُعِلَ بمنزلة « ليس » في نصبه للخبر ، وهذا ممَّا تجدُهُ كثيراً في استقراءِ هذا العِلم .

فالإعرابُ في المضارِعَة بالمضارَعَةِ، وخطأٌ أن يقولَ قائلٌ: ارتفاعُهُ بالمضارَعَة،

---

(١) سورة النحل : من الآية : ١٢٤ .

(٢) انظر المسائل المشكلة (البغداديات) : ١٠٣ ـ ١٠٨ .

(٣) أي : المضارع .

(٤) في (ش) : جعل إعماله كإعماله .

فيُخصِّصُ نوعاً من الإعراب دون نوعٍ ؛ لأنَّ المضارعَةَ في الفعل في إيجابها الإعرابَ فيه هو كالتَّمكُّنِ في الاسم في إيجابها الإعرابَ له .

فكما أنَّ قائلاً لو قال في المبتدإ والفاعلِ ونوعٍ من المفعول : إنَّه ارتفَعَ بأنَّه متمكِّنٌ ،كان خطأً ؛ لأنَّه في حال النَّصْبِ والجرِّ أيضاً متمكِّنٌ ، فلا يجوزُ أنْ يكونَ التَّمكُّنُ موجِباً للرَّفعِ ، وهو أيضاً قائمٌ فيه في حال النَّصبِ والجرِّ؛ لأنَّ ذلك موجِبٌ أن ينتَصِبَ وينجرَّ من حيث يرتفعُ ، فلو كان يرتفعُ بالمضارَعَةِ ، لوَجَبَ أن ينجَزِمَ وينتصِبَ بها ، فكان ينتصِبُ وينجَزِمُ من حيث يرتفعُ ،كما ينتصبُ الاسمُ وينجزمُ من حيث يرتفعُ ، فكما أنَّه خَطَأٌ أنْ يُقَالَ في الفاعل: ارتفَعَ لأنَّه متمكِّنٌ ،كذلك خَطَأٌ أنْ يُقَالَ في المرتفع من هذه الأفعال التي تلحَقُ إحدى الزَّوائِدِ الأربَعِ أوائلَهَا : ارتفَعَ بالمضارَعَةِ ؛ / لأنَّه لو ارتفَعَ بالمضارَعَةِ ، لوَجَبَ أنْ [٧٥/أ] ينتَصِبَ وينجَزِمَ بها ،كما أنَّه لو قيلَ في الفاعل : ارتفَعَ بالتَّمكُّنِ ، لوَجَبَ أنْ ينتصِبَ وينجرَّ به، فإنَّما ارتفَعَ المضارِعُ بوقوعه موقعَ الأسماء ، وانتَصَبَ بـ « أنْ » و « لن »، وانجزَمَ بـ « لم » و « إنْ » ونحوه ،كما ارتفَعَ المتمكِّنُ إذا أُسنِدَ إليه الفعلُ مقدَّماً عليه بأنَّه فاعلٌ ، وانجرَّ إذا أُضِيفَ إليه اسمٌ يَكتَسي به تخصيصاً بالإضافة ، وانتصَبَ إذا وقع فضْلَةً بعد جملةٍ تَعَدَّى الفعلُ منها إليه بأنَّه مفعولٌ ، والمضارَعَةُ هي العلَّةُ العامَّةُ لإيجاب أجناسِ الإعرابِ بالعوامل المخصوصةِ ، التي لكلِّ عاملٍ منها ضربٌ من العمل ،كما أنَّ التَّمكُّنَ في الأسماء هو العلَّةُ العامَّةُ في إيجاب حملِ الإعراب وأجناسه للأسماء .

* * *

ومن سورة المائدة :

المسألة الخمسون

قال أبو إسحاق (رحمه الله)[١] في قوله تعالى: ﴿ مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ ﴾ [المائدة : ٥٤] :

« قال أبو عُبَيدٍ : إنَّهم كرهوا اجتماعَ حرفَين متحرِّكَين » . قال : « وأحسِبُ هذا غلطاً ؛ لأنَّ اجتماعَ حرفَين من جنسٍ واحدٍ متحرِّكَين أكثرُ في الكلام من أنْ يُحصَى نحو : شَرَرٍ . والكسرُ في (يَرْتَدَّ) يجوزُ لالتقاء السَّاكنين ؛ لأنَّه الأصلُ » .

قال أبو عليٍّ :

احتجاجُهُ بقولهم : « شَرَرٌ » لأن يُريدَ[٢] اجتماعَ حرفَين متحرِّكَين في الفعل لا وجْهَ له ؛ لأنَّ هـذا الإظهارَ إنَّما يكون في الأسماء المخالِفَةِ لأوزان الفعل ، إلاَّ « شرَراً » وبابَه ؛ لأنَّ « شرَراً » جاء مُبَيَّناً وإنْ كان على وزن الفعل ، فلو كان مكان « شـرر » بناءُ فعلٍ لوَجَبَ الإدغامُ . ألا ترى أنَّ مَنْ بَيَّنَ « شَرَراً » لا يُبيِّـنُ « رَدَّ » و « عَـدَّ » ، ومـا أشبه ذلـك ، فالإظهـارُ في « شَـرَرٍ » ونحـوِه لا يُوجِـبُ الإظهارَ في الفعل ،كما أنَّ الإظهـارَ فيمـا كـان ملحَقـاً من الأسمـاء والأفعـال لا يُوجِبُ الإظهارَ فيما كان غيرَ ملحَـقٍ ، فللأسمـاء في الإظهـار والبَيـان نَحْـوٌ ليـس

---

(١) انظر معاني القرآن وإعرابه ٢/١٨٢ .

(٢) في (ش) : « يريه » .

للأفعال ، ولا يجتمعان في إظهار التّضعيف إلاّ في الإلحاق ، فإنّ النّوعَين يجتمعان في إظهار التّضعيف في الإلحاق . وإنّما اجتمعا في ذلك لأنَّ الإدغامَ لو وقع في الملحَقِ لأبطَلَ ذلك الغرضَ المقصودَ . ألا ترى أنَّ الإلحاقَ إنّما هو مُوَازَنَتُكَ الملحَقَ بالملحَقِ به في حركاته وسُكونه ، فلو أدغَمْتَ الملحَقَ لبَطَلَ هذا ؛ لأنّه كان يَتحرَّكُ السَّاكنُ ، ويسكُنُ المتحَرِّكُ ، ومتى لم يُؤَدِّ الإدغامُ في الملحَقِ إلى هذا أدْغَمْتَ ولم تبيِّن . ألا ترى أنَّ إدغامَكَ الواوَ والياءَ في « هَبَيَّخ » و « قَنَوَّر »[١] لَمَّا لم يُؤَدِّ ذلك إلى ما ذَكَرْتُ لكَ من إفساد المعنى المقصودِ في الإلحاق جازَ[٢] .

ولكن يُفسِدُ قولَ أبي عُبَيْدٍ أنَّ قولَهُ: « كرهوا اجتماعَ حرفَين متحرِّكَين » لا يخلو من أن تكونَ هذه الكراهةُ لاجتماع الحرفَين المتحرِّكَين في هذه الكلمة في البَيَان أو في الإدغام ، وليس في واحد منهما اجتماعُ حرفَين متحرِّكَين . ألا ترى أنّكَ إنْ أدغَمْتَ كان الأوَّلُ ساكناً ، وإنْ أظهَرْتَ كان الآخِرُ ساكناً للجزم ، لا يَلزَمُهُ تحريكٌ للإعراب ولا الاستقبالُ لسَاكنٍ ، فإذا كان هذا النَّحْوُ لو استقبلَهُ ساكنٌ فحُرِّكَ المضاعَفُ له لم يكُنْ لكونه في نيَّةِ السُّكون نحو : ارْدُد القومَ ، ولم تَرْدُد ابنكَ ، فألاّ يُكْرَهَ ما لم يجتمِعْ فيه حرفان متحرِّكان أجْدَرُ .

* * *

(١) الهَبَيَّخ : الغلام بلغة حمْير ، وهو أيضاً الأحمق المسترخي ، والوادي العظيم . المحكم ٤/٨٣ .
والقَنَوَّر : السيئ الخلق ، وقيل : الشرس الصعب من كل شيء . اللسان (قنر) .

(٢) كلمة « جاز » ساقطة من (ش) .

المسألة الحادية والخمسون

قال[(١)] في قوله تعالى : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللهِ مَغْلُوْلَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيْهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا ﴾ [المائدة : ٦٤] :

« أي : يَدُهُ مُمسِكَةٌ عن الإنفاق[(٢)]، مثلُ قوله تعالى : ﴿ وَلاَ تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُوْلَةً إِلى عُنُقِكَ ﴾[(٣)] ، أي : لا تُمسِكْهَا عن الإنفاق .

وقال بعضُهُم: معنى ﴿ يَدُ اللهِ مَغْلُولَةٌ ﴾ : نعمَتُهُ مقبوضَةٌ عنا. وهذا القولُ خطأٌ ينقضُهُ : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوْطَتَان ﴾[(٤)]، فيكونُ المعنى : بل نعمتاه مبسوطتان[(٥)]، ونِعَمُ اللهِ أكثرُ / من أنْ تُحصَى . [٧٥/ب]

وقال بعضُ أهل اللُّغة : أُجِيبُوا على قَدْرِ كلامهم لَمَّا قالوا ذلك وأرادوا به تبخيلَ اللهِ عزَّ وجلَّ ، أُجِيبُوا على قَدْرِ كلامهم فقيلَ : بل يداهُ مبسوطتان ؛ أي:

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١٨٩/٢ - ١٩٩ .

(٢) فوصفوا الله بالبخل ، وهذا تفسير ابن عباس رضي الله عنهما للآية ، قال النحاس : وهو أحسن الأقوال . معاني القرآن للنحاس ٣٣٤/٢ ، وانظر : تفسير الطبري ٣٠٠/٦ ، والمحرر الوجيز ٥٠٨/٤ ، والدر المصون ٥٦٦/٢ .

(٣) سورة الإسراء : من الآية : ٢٩ ، وانظر : البحر المحيط ٥٢٣/٣ .

(٤) سورة المائدة : من الآية : ٦٤ .

(٥) في (ش) : « فيكون المعنى : يداه مبسوطتان » .
والذين قالوا : معناها نعمتان قال هما : النعمة الظاهرة والنعمة الباطنة . انظر معاني القرآن للنحاس ٣٣٥/٢ ، والمحرر الوجيز ٥١١/٤ ، والدر المصون ٥٦٦/٢ .

هو جَوادٌ يُنفِقُ كيف يشاءُ .

ومعنى « غُلَّتْ أيديهم » : جُعِلوا بُخَلاءَ ، فاليهودُ أبخَلُ قومٍ » .

قال أبو عليٍّ (رحمه الله) :

ليس يخالَفُ في هذا الفصل على حسَبِ ما دلَّ عليه كلامُهُ في أنَّ المرادَ بقوله حكايةً عن اليهود : ﴿ **وَقَالَتِ الْيَهُوْدُ يَدُ اللهِ مَغْلُوْلَةٌ** ﴾ أنَّ المرادَ به غيرُ الجارِحَةِ، وأنَّهُ الإمسَاكُ ؛ لأنَّه شبَّهَ ذلك بقوله : ﴿ **وَلاَ تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُوْلَةً إلى عُنُقِكَ** ﴾ الآية . وهذا أمرٌ بالاقتصادِ في الإنفاق ، ونَهْيٌ عن التَّقتير والسَّرَفِ والتَّبذير ، وتوجيهٌ إلى ما مَدَحَ به في قوله: ﴿ **والَّذِيْنَ إِذَا أَنْفَقُوا لم يُسْرِفُوا وَلَم يَقْتُرُوا** ﴾[1]. وإذا كان ما حُكِيَ عن اليهود من هذا المرادِ به البُخْلُ ، فقولُهُ : ﴿ **بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوْطَتَان** ﴾ ردٌّ لِمَا افْتَرَوهُ ، وإبطالٌ لِمَا بَهَتُوا فيه ، ونَفْيٌ له . ممَّا يدلُّكَ على ذلك عطفُهُ بالحرف الدَّالِّ في العطف به على الإضراب عمَّا قبله ، والإثباتِ لِمَا بعده ، فإذا كان المرادُ بالأوَّلِ غيرَ الجارحة ، (وكان هذا الثَّاني نفياً للأوَّل وهو أن يكونَ مثلَهُ في أنَّ المرادَ به غيرُ الجارحة)[2]، وإذا لم يكن المرادُ الجارحةَ ، لم ينصرِفْ إلاَّ إلى إثبات النِّعمة التي أنكَرُوهَا وادَّعَوا أنَّها مقبوضةٌ عنهم .

فإنكارُهُ على مَن قال : إنَّ معنى : ﴿ **يَدُ اللهِ مَغْلُوْلَةٌ** ﴾: نعمتُهُ مقبوضةٌ عنَّا، هو كالإنكار لِمَا اعترَفَ به ، لا فصلَ بين قول هذا القائلِ الذي أنكَرَه ، وبين

---

(١) سورة الفرقان : من الآية : ٦٧ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

قولِهِ إلاَّ اختلافُ العبارة فقط .

وقولُهُ: « وهذا القولُ خطأٌ ينقضُهُ ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ ، فيكونُ المعنى: بل نِعْمَتَاه مبسُوطَتَان ، ونِعَمُ اللهِ أكثرُ مِن أن تُحصَى » . فتخطِئتُهُ لقائل هذا القول من جهة أنَّ اليَدَ في اللُّغة لم تُطلَق على النِّعمة ولم تُستَعْمَلْ ، لا يَسُوغُ له ؛ لأنَّه في اللُّغة مشهورٌ[١] . ولَعَمْرِي إنَّه لم يُنكِرْ ذلك من هذا الوجه ، ولكن زَعَمَ أنَّ تثنيةَ اليَدِ تَنقُضُ ذلك ولا تُطابِقُهُ . فإذا أَرَيْنَا أنَّ هذه التَّثنيَةَ لا تُنافِيهِ ولا تَنقُضُهُ، وأنَّ اليَدَ في اللُّغة النِّعمَةُ ، صَحَّ قولُ هذا القائلِ الذي أنكرَه ، وبَانَ تَحامُلُهُ عليه . فقولُهُ تعالى : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ لا يدلُّ على تقليلِ النِّعمة، وعلى أنَّ نعمتَه نعمتان ثِنْتَان ليس غيرُهما ، ولكنَّه يدلُّ على الكثرة والمبالغة ، وقد جاءت التَّثنيةُ يُرادُ بها الكثرةُ والمبالغةُ وتعدادُ المثنَّى ، لا أنَّ[٢] المعنى الذي يَشفَعُ الواحِدَ المفرَدَ ؛ ألا ترى أنَّ قولَهم : « لَبَّيْكَ » إنَّما هو إقامةٌ على طاعَتِكَ بعد إقامَةٍ ، وكذلك : « سَعْدَيْكَ » (إنَّما هو)[٣] مساعدةٌ بعد مساعدةٍ ، وليس المرادُ بذلك طاعتَين ثنتَين ، ولا مساعَدَتَين ، فكذلك الآيةُ ، المعنى فيها : إنَّ نِعمَهُ متظاهرةٌ متتابعةٌ ، ليست كما ادَّعَى من أنَّهَا مقبوضةٌ ممتنِعَةٌ ، وهذا الذي ذَكَرْنَاه في « لَبَّيْكَ » و « سَعْدَيْكَ » ، وأنَّ المرادَ به الكثرةُ ، قولُ الخليل وسيبويهِ[٤] ومَن وراءَهما ، فهذا وجهٌ .

[التثنية قد يراد بها التكثير والمبالغة]

---

(١) انظر اللسان (يدي) ١٥/٤٢٣ .
(٢) في (ش) : « لأن » .
(٣) ساقط من (ش) .
(٤) انظر الكتاب ١/٣٥٠ ، والنكت عليه ١/٣٨٦ .

وإن شئتَ حمَلْتَ الآيةَ على وجهٍ آخَرَ قريبٍ من هذا في أنَّ التّثنيةَ يُرَادُ بها الكثرةُ ، وهو : أنْ تجعَلَ المثنَّى تثنيةَ جنسٍ لا واحدٍ مفردٍ ، ويكونُ أحَدُ جنسَي النِّعمةِ نعمةَ الدُّنيا والآخرة نعمةُ الآخِرَةِ ، أو نعمةُ الدِّين[1]، فلا تكونُ التَّثنيةُ على هذا مُرَاداً بها اثنَين .

[تثنية اسم الجنس]

فإن قلتَ: كيفَ جازَ أن يُثنَّى اسمُ الجنس؟ وهل جاء لهذا نَظِيرٌ في كلامهم ؟

قيلَ : نَعَمْ ، قد جاء هذا في كلامهم مُطَّرِداً[2]. ألا ترى أنَّ النَّحويِّين لا يجيزون إعمالَ نِعْمَ وبِئْسَ في فاعلٍ مخصوصٍ ، ولا يُسْنِدُونَهُمَا إلاّ إلى أسماء الأجناس المعرَّفَةِ بالألف واللاّمِ أو المضافةِ / إلى الألف واللاّم ، وأجازوا : نِعْمَ [٧٦/أ] الرَّجُلان أَخَوَاكَ ، ونِعْمَ الفَتَيَان صَاحِبَاكَ[3]، فثنّوا اسمَ الجنسِ وإن لم تكن فيه لامُ التَّعريف ، ألا ترى أنّهم قد قالوا : هما خيرُ اثنَين في النَّاس ، فأوقَعَ التَّثنِيَةَ على العموم ، وعلى غير ضمِّ مفرَدٍ إلى مفرَدٍ ، وعلى هذا قولُ الفَرَزْدَق[4]:

---

(١) في (ش) : « أحد جنسي النعمة نعمة الدنيا ونعمة الآخرة أو نعمة الدين » .

(٢) انظر كلاماً للفارسي في هذا الموضوع في كتابه إيضاح الشعر : ١٥١ - ١٥٣ ، والمسائل الحلبيات: ٢٧ - ٣٢ .

(٣) في (ش) : « البنتان » .

(٤) ديوانه : ٣٢٩/٢ . من قصيدته في وصف الذئب :

وَأَطْلَسَ عَسَّالٍ وَمَا كَانَ صَاحِباً	دَعَوْتُ بِنَارِي مَوْهِناً فَأَتَانِي

وانظر : المسائل البغداديات : ٤٤٣ ، وكتاب الشعر ١٣٣/١ (تحقيق د. الطناحي) ، والمغني : ٢٥٩ ، وشرح أبياته ٢٠٨/٤ . وقد استشكل بعض العلماء هذا البيت على رواية فيه هي :

« تَعَاطَى القَنَا قَوْماً هُمَا أَخَوَانِ »

بتنوين (قوماً) وإفرادها ، وعلق البغدادي رحمه الله على ذلك ، وأسند أصل هذا التحريف إلى أبي علي الفارسي في المسائل البغداديات ، وأورد كلامه ، وعلق عليه. انظر شرح أبيات المغني ٢٠٨/٤ وما بعدها .

وَكُلُّ رَفِيقَيْ كُلِّ رَحْلٍ وَإِنْ هُمَا		تَعَاطَى القَنَا قَوْمَاهُمَا أَخَوَانِ

فتأويلُ الرَّفِيقَين في البيت العُمُومُ والإشاعةُ . ألا ترى أنّه لا يجوزُ أنْ يكونَ رفيقان اثنان لكلِّ رَحْلٍ .

وبعدُ ، فإذا كانوا قد استجازوا تثنيةَ الجمع الذي على بناء الكثير كقوله(١):

لأَصْبَحَ الْقَوْمُ أَوْتَاداً وَلَمْ يَجِدُوا		عِنْدَ التَّفَرُّقِ فِي الْهَيْجَا جِمَالَيْنِ

ونحو ما حكاه سيبويهِ(٢) مِن قولهم : « لِقَاحَانِ سَوْدَاوَانِ » . فأنْ تجوزَ تثنيةُ اسمِ الجنس أجْدَرُ ؛ لأنّه على لفظِ الواحدِ ، فالتّثنيةُ فيه أحسنُ؛ إذ هو أشبَهُ بألفاظِ الأفراد ، وقد جاء لأسماء الجموعِ نظائرُ يُرَادُ بها الجنسُ ،كما جاء في التّثنية ؛ ألا ترى أنَّ سيبويهِ قد حَكَى(٣): « أمَّا العَبِيدُ فذُو عَبِيدٍ »، فهذا يدلُّكَ على جواز التّثنية في هذا الاسم مع التّفسيرِ الأوّلِ .

فأمَّا كونُ اليَدِ بمعنى النِّعْمَةِ ، فليس بمنكورٍ ولا مدفوعٍ . وممّا يدلُّكَ على ذلك ما أنشدَه أبو زَيدٍ(٤):

---

(١) قائله : عمرو بن العداء الكلبي . وانظر الشاهد في : مجالس ثعلب : ١٧١/١ ، وإيضاح الشعر : ١٣٩ ، وتكملة الايضاح : ٤٥٤ ، وإيضاح شواهده ٨٢٨/٢ ، والصحاح (وبد)، وشرح المفصل ١٥٤/٤ ، والمقرب ٨٠/١ ، والخزانة ٥٨٩/٧ .
والسَّبَدُ : يقال : ما لَهُ سَبَدٌ ولا لَبَدٌ أي : لا قليلٌ ولا كثيرٌ . والوَبَدُ : شدّةُ العيش وسوءُ الحال . الصّحاح (سبد - لبد) .

(٢) الكتاب ٦٢٣/٣ . ولقاح : جمع لِقحة ، وهي الناقة القريبة العهد بنتاج .

(٣) الكتاب ٣٨٧/١ .

(٤) النوادر: ٢٥٠ ، والبيت لضَمْرَةَ بن ضَمْرَةَ النّهشَليّ ، وهو في المجموع من شعره ص: ١٢٠ (ضمن مجلة المورد) . وفي اللسان (نعم) والتاج (يدى) : « ومنه قول النابغة :

فَإِنْ أَشْكُرُ النُّعْمَانَ يَوْماً بَلاءَهُ		فَإِنَّ لَهُ عِنْدِي يَدِيّاً وَأَنْعُمَا

فَلَنْ أذْكُرَ النُّعْمَانَ إلاَّ بِصَالِحٍ　　فَإنَّ لَهُ عِنْدِي يَدِيّاً وَأَنْعُمَا

جَمَعَ يَداً على يَدِيٍّ ، كالكلِيْبِ والظَّبين والعَبيدِ ، فقولُهُ : « يَدِيّاً وأنْعُمَا » ، اليدُ هي الأنعُم في المعنى ، وحَسُنَ التَّكريرُ لاختلاف اللَّفظَين ، كقوله[1]:

أقْوَى وَأَقْفَرَ بَعْدَ أُمِّ الْهَيْثَمِ

وكقولِهِ تعالى : ﴿ شَدِيْدُ الْقُوَى * ذُو مِرَّةٍ ﴾[2]، ونحوِ ذلك .

واليدُ قد تُستَعمَلُ للقوَّةِ[3] وتُعنَى بها ، وعلى هذا ما أنشَدَه الأصمعيُّ لعليِّ ابنِ الغَدِير الغَنَويِّ[4]:

- ولم أقف عليه في ديوانه ، وانظر: سر الصناعة ٢٤٠/١ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ٧٩٨/٢ (عرضاً) ، وشرح التصريف الملوكي: ٤١٢. وفي التاج واللسان (يدي) عن ابن سيده أنه للأعشى ، ولم أقف عليه في ديوانه ، وله قصيدة على نفس الروي والقافية مطلعها :

أَلَمَّ خَيَالٌ مِنْ قُتَيْلَةَ بَعْدَ مَا　　وَهَى حَبْلُهَا مِنْ حَبْلِنَا فَتَصَرَّمَا

والرواية فيهما : « يُدِيًّا » .
وقال الجوهريُّ في الصحاح (يدى) : « وتُجمَعُ [أي : اليد] على يُدِيٍّ ويِدِيٍّ مثل : عُصِيٍّ وعِصِيٍّ [وأنشد البيت، ثم قال :] وإنما فتح الياء كراهة لتوالي الكسرات » ، قال ابن برِّي : « يَدِيٌّ جمع يد، وهو فعيلٌ مثل كَلب وكليب ، ومَعز ومَعيز ، وعَبدٍ وعَبيدٍ ، ولو كان (يَدِيٌّ) في قول الشاعر: « يَدِيّاً » فعُولاً في الأصل ، لجاز فيه الضمّ والكسْر ، وذلك غير مسموع » .
قال ابن منظور : « وهي رواية أبي عُبيد ، فهو على هذه الرواية اسمٌ للجمع » .

(١) عجز بيتٍ لعنترة العبسي من معلقته في ديوانه : ١٨٩ ، وانظر شرح القصائد العشر : ٢٦٦. وهو بتمامه :

حُيِّيْتَ مِنْ طَلَلٍ تَقَادَمَ عَهْدُهُ　　أَقْوَى وَأَقْفَرَ بَعْدَ أُمِّ الْهَيْثَمِ

(٢) سورة النجم : من الآيتان : ٥ - ٦ . وقد سقط هذا السطر من (ص) .
(٣) انظر الصحاح (يدي) ٢٥٤٠/٦ .
(٤) في (ص) : « لعلي بن عبد العزيز الغنوي » ، وقد أنشده الأصمعي في الأضداد : ٧ (ضمن ثلاثة كتب في الأضداد) عن أبي عُبيدة ، والبيت مذكورٌ في أضداد السجستاني : ١٠٨ ، وأبي : ٤٦ (عن الأصمعي) ، وابن الأنباري : ٥٣ ، وأبي الطيب اللغوي : ٤٠١ . ونسب في أمالي القالي ٣٤٦/٢ ، وألفاظ ابن السكيت : ٤٥٤/١ إلى كعب بن سعد الغنوي يخاطب ابنه عليّاً في أبيات أولها :

فَاعْمِدْ لِمَا تَعْلُو فَمَا لَكَ بِالّذِي لاَ تَسْتَطِيْعُ مِنَ الأُمُوْرِ يَدَانِ

يريدُ : ليس لكَ به قُوَّةٌ ، ألا ترى أنّهُ لا مذهَبَ للجارحة ولا للنِّعْمَةِ هنا ، وعلى هذا ما ذَكَرَهُ سيبويهِ[1] من قوله : « لا يَدَيْنِ بهَا لَكَ » ، فمعنى هذه التّثنيةِ عندي المبالغَةُ أيضاً في نَفْيِ الاقتدارِ والقوَّةِ على التّثنّي ، كأنّه يصفُ الشَّيءَ الذي قد اعتَاصَ عليه ، واشتدَّ امتناعُهُ ، بأن يبالِغَ في انتفاءِ اقتِدَارِهِ عليه ، فليس المرادُ به في التّثنيةِ الاثنَين النّاقِصَ عن ثلاثةٍ ، إنّما هو الكثرةُ .

وتُجمَعُ « يَدُ » النِّعْمَةِ على « أَيْدٍ » في العدد القليل ، وفي الكثير : « أَيَادٍ » مثل : كَلْبٍ وأَكْلُبٍ وأَكَالِبٍ .

وقال أبو عُمَرَ الجرميُّ[2] : سمعْتُ أبا عُبَيْدَةَ يقولُ : سمعْتُ أبا عَمْرٍو يقولُ : إذا أرادَ المعروفَ قال : له عندي أيَادٍ ، وإذا أراد جمعَ اليدِ قال : أَيْدٍ ، فذَكَرْتُ ذلك لأبي الخطّابِ الأخفشِ[3] ـ وكان من مُعَلِّمي أبي عُبَيْدَةَ[4] ـ فقال : أَلَمْ يَسمَعْ أبو عَمْرٍو قولَ عَدِيٍّ[5] :

- أَعَلِيُّ إنْ بَكَرَتْ تجَاوِبُ هَامَتي هَامـاً بِأغْبَـرَ نَـازِحِ الأَرْكَـانِ

وانظر : المسائل الحلبيات : ٢٨ ، والمسائل الشيرازيات : ١١٦ (مخطوط) ، وإيضاح الشعر : ١٥١. يقال : علا بالأمر إذا اضطلع به واستقل .

(١) الكتاب ٢/٢٧٩ .

(٢) في (ص) : « أبو عمرو » .

(٣) عبد الحميد بن عبد المجيد (الأخفش الأكبر) ، وهو من شيوخ أبي عُبيدةَ ، توفي سنة ١٧٧ هـ .

(٤) في (ش) : « أبي عُبيد » ، وكذلك في الموضعين من (ص) .

(٥) هو عدي بن زيد العبادي ، في ديوانه : ١٥٠ ، يتحدث عن ابنته لما باتت عنده مع أمها في سجنه وهي صغيرة ، فقالت: يا أبتاه أي شيء هذا في يدك ؟ تعني الغلّ ، وبكت منه ، فقال هذا البيت . وانظر الخصائص ١/٢٦٧ .

سَـــاءَهَا مَاتَأَمَّـلَتْ فِي أَيَادِيْـ   ـنَا وإِشْـــنَـاقُــهَـا إِلى الأَعْـنَـاقِ

وما أنشَدَ أبو زَيدٍ[(١)]:

أَمَّـا وَاحِـداً فَكَـفَـاكَ مِـثْـلِي   فَمَـنْ لِـيَـدٍ تَـطَاوَحُـهَـا أَيَـادِي

(وحَكَى أبو بكرٍ عن أبي العبَّاسِ نحوَ هذا ، وزادَ : « قالَ أبو الخطَّابِ : إنَّهَا هي في عِلْمِ الشَّيخِ - يعني أبَا عمرٍو[(٢)] - ولكن لَمْ تَحْضُرْهُ[(٣)] »)[(٤)].

وأمَّا قولُ ذي الرُّمَّةِ[(٥)] :

أَلاَ طَرَقَتْ مَيٌّ هَيُوماً بِذِكْرِهَا   وَأَيْدِي الثُّرَيَّا جُنَّحٌ فِي الْمَغَارِبِ

فقولُهُ : « أيدي الثُّرَيَّا » اتِّسَاعٌ واستعارةٌ ، وذلـك أنَّ اليَـدَ إذا مـا أَتَـتْ نحـو الشَّيء ، ودَنَتْ إليه ، دلَّكَ على قُرْبِهَا منه ، ودُنُوِّهَا نحوَه . وإنَّما أراد قُرْبَ الثُّرَيَّا

---

(١) النوادر : ٢٥٥ ، وفيها : « الأيـادي » . والبيتُ لرجلٍ جاهليٍّ اسمه نُفَيعٌ ، وفي شرح شـواهد الإيضاح : ٥٣٢ : نفيع بن حُرموز . وقيل : نُقيع بالقاف . من بني عبـد شمس . وتَطَاوحُهَا : أي ترامَى بها ، والأيادي : جمع يد . والمعنى : أكفيكَ واحداً ، فإذا كثرت الأيادي فلا طاقـة لي بهـا . وانظر اللسان (طوح) .

وقد أنشده الفارسي في التكملة : ٤٢٧ . وانظر : الخصائص ٢٦٨/١ ، وإيضاح شـواهد الإيضـاح ٧٩٧/٢ ، وشرح المفصل ٧٥/٥ . وجاء في إيضاح شواهد الإيضـاح : « والأيـادي جمع يـد من النعمة » .

(٢) في (ش) : « يعني أبا بكر » ، وهو خطأ .

(٣) انظر قصة أبي عُبيدة مع شيخه أبي الخطاب الأخفش في نزهة الألباء : ٤٤ ، وعنه في إشارة التعيين: ١٧٨ ، والقصة بلفظها في : إيضاح شواهد الإيضاح للقيسـي ٧٩٧/٢ ــ ٧٩٨ ، وانظرهـا برواية ابن السكيت عن الأثرم عن أبي عبيدة في الخزانة ٤٨٠/٧ - ٤٨١ .

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ص) .

(٥) ديوانه : ١٩١/١ ، من قصيدة طويلة مطلعها :

خَلِيْلَيَّ عُوْجَا الْيَوْمَ حَتَّى تُسَلِّمَا   عَلَى دَارِ مَيٍّ مِنْ صُدُورِ الرَّكَائِبِ

الهَيُومُ : الذاهب العقل ، وأيدي الثريَّا : أوائلها ، جُنَّحٌ في المغارب : أي قد دنَونَ من المغرب .

من المغْربِ لا قولُهَا[١]، فجعَلَ لها أَيْدياً (جُنَّحاً نحوَهَا)[٢] . وأصلُ هذه الاستعارةِ لليد كقولِهِ[٣]:

أَلْقَتْ ذُكَاءُ يَمِيْنَهَا فِي كَافِرِ

فجعل للشَّمس يَداً إلى الغُرُوب لَمَّا أرادَ أن يَصِفَهَا به .

واعلَمْ أنَّ « يَداً » كلمةٌ نادرةٌ وزنُهَا (فَعْلٌ)[٤] ، يدلُّ على ذلك قولُهُم : أَيْدٍ، وجمعُهُم لها على (أَفْعُل)، فدلَّ ذلك على أنَّه (فَعْلٌ) ،كما دلَّ آباءٌ وآخاءٌ على أنَّ وزنَ « أبٍ » و « أخٍ » (فَعَلٌ) ، واللاَّمُ منه ياءٌ ، فهو من باب « سَلِسَ » و« قَلِقَ »[٥]، ولا نَعْلَمُ لذلك في الكلام نظيراً .

والذي يدلُّ على ذلك : « يَدَيْتُ إليه يَداً »[٦] ، وهذا ينبغي أن يكونَ مثل : « شَعَّرَ الجَنِينُ »[٧]، و « استَحْجَرَ الطِّينُ » ، و « استَنْوَقَ الْجَمَلُ »[٨] ، و« استَتْيَسَتِ

---

(١) كذا في النسختين ، ولعلها : « لا نولها » .

(٢) ساقط من (ش) .

(٣) عجزُ بيتٍ لثعلَبَةَ بنِ صُعَيرٍ كما في تاج العروس (ذكو) ، والبيت بتمامه :

فَتَذَكَّرَا ثَقَلاً رَثِيداً بَعْدَمَا ... أَلْقَتْ ذُكَاءُ يَمِيْنَهَا فِي كَافِرِ

يصفُ ظَليماً ونَعَامةً ، والثَّقَلُ : بيضهما ، والرثيدُ والرَّثَدُ : المنضودُ ، وذُكاءُ : الشمس ، ومعنى قوله : « أَلْقَتْ ذُكَاءُ يَمِيْنَهَا فِي كَافِرِ » أي : بدأت في المغيب ، والكافر : النيل ؛ لأنه يواري كل شيء . انظر الصحاح (يمن) ، و المخصص ٩/١٩ ، ٧/١٧ .

(٤) انظر الكتاب ٣/٣٥٨ ، والمسائل الحلبيات : ٧ وما بعدها .

(٥) أي : مما فاؤه ولامه على حرف واحد .

(٦) أي : اتخذتها واصطنعتها وأسديتها إليه . انظر المسائل الحلبيات : ٧ ، وسر الصناعة ٢/٦٠٠ ، والصحاح (يدي) ، والأفعال لابن القطاع ٣/٣٧٨ .

(٧) أي : نبت عليه الشَّعْرُ . انظر المسائل الحلبيات : ٧ .

(٨) انظر الكتاب ٤/٧١ ، والمسائل الحلبيات : ٧ .

الشَّاةُ »[١] .

[٧٦/ب] ولا يكونُ الاسمُ على (فَعْل) ؛ لأنَّ مصدَرَ هذا / الضَّرْبِ يقلُّ فيه ذلك .

ولا نَعْلَمُ في الواو مثلَهُ في الأفعال ، ألا ترى أنّه لم يَجِئ مثلُ: « وَعَوْتُ »، وقد جاء عندي في الأسماء ذلك ، وهو قولُهُم : واوٌ ، ألا ترى أنَّ الألِفَ لا يخلو من أن يكونَ منقلباً عن الياء أو عن الواو ، فلا يجوزُ أن يكونَ منقلباً عن الواو[٢]؛ لامتناع الكلمةِ أن يكونَ جميعُ حروفها من موضعٍ واحدٍ ، وحروفَ أمثالٍ ، فإذا امتنع هذا ثبَتَ أنّه من الياء[٣] .

فأمَّا « بَبَّة »[٤] فإنّما يجري مَجرَى حكايةِ الأصوات .

فيُفْهَمُ ممَّا ذَكَرْنَا أنَّ اليَدَ في اللُّغة تقعُ على الجارحة .

وتقعُ على النِّعمة[٥]، ومن ذلك ما أنشدْنَاه عن أبي زيدٍ[٦]، وقولُهم :

---

(١) المرجع السابق .

(٢) وإلى قلبها عن واو ذهب الأخفش . انظر تفصيل ذلك في سر الصناعة ٢/٥٩٨ - ٦٠٠ .

(٣) أورد ابن جني رحمه الله رأي شيخه أبي علي هذا ، وأورد رأي أبي الحسن الأخفش الذي رأى أن الألف في (واو) منقلبة عن واو ، وعلق على ذلك بقوله : « ولستُ أرى بما أنكره أبو علي على أبي الحسن بأساً » واستدل على ذلك بكلام طويلٍ ، ثم أورد ما يمكن لأبي عليٍّ الردُّ به . انظر سر الصناعة ٢/٥٩٨ - ٥٩٩ .

(٤) في قول هند بنت أبي سفيان لابنها عبد الله بن الحارث ترقصه :

لأُنكِحَنَّ بَبَّهْ　　جاريةً خِدَبَّهْ
مُكرَمةً مُحَبَّةْ　　تَجُبُّ أهلَ الكعبَةْ

انظر : المسائل الحلبيات : ١٣٧ ، وسر الصناعة ٢/٥٩٩ ، والمنصف ٢/١٨٢ ، والخصائص ٢/٢١٧ . وخِدَبَّة : ضخمة ، وأهل الكعبة : أي: نساء قريش .

(٥) انظر الصحاح (يدي) .

(٦) سبق قبل بضع صفحات ، وهو قول الشاعر :

فَلَنْ أذْكُرَ النُّعْمَانَ إلاَّ بِصَالِحٍ　　فَإنَّ لَهُ عِنْدِي يَدِيّاً وَأنْعُمَا

« يَدَيْتُ إليه يداً » إذا أرد أنّه أنعَمَ عليه ، وأوصَلَ إليه أثَرَه .

وتَقَعُ على القوَّةِ كما ذَكَرْنَاه عن سيبويهِ[١]، وكما أنشَدَ الأصمعيُّ[٢] .

وقالوا : اليُمْنَى للجارحة حيثُ قالوا بخلافها : الشُّؤمَى ، وقالوا فيها: اليسار واليُسْرَى تفاؤلاً ، وقالوا للّذي يعمَلُ بيسراهِ: أَعْسَرُ ، وأتبَعُوهُ بقولهم : « يَسَر »[٣] تفاؤلاً أيضاً ،كما سَمَّوا نفسَ الجهة اليُسْرَى ، (فعَدَلوا عن الأشأم والشُّؤمَى إلى اليسار واليُسْرَى)[٤]. وفي الحديث[٥]: « مِن جَانِبِها الأشْأَمِ » . وقال القُطَاميُّ أو غيرُه[٦]:

---

(١) في (ش) : « عن يونس » ، وانظر ما سبق قبل ثلاث صفحات حيث لم يذكر يونس .

(٢) من قول الشاعر - وقد سبق إنشاده ص : ١٨٣ - :

فَاعْمِدْ لِمَا تَعْلُو فَمَا لَكَ بِالَّذِي ... لاَ تَسْتَطِيعُ مِنَ الأُمُورِ يَدَانِ

(٣) في الصحاح (عسر) : « يقولون : أعسرٌ يَسَرٌ للذي يعمل بكلتا يديه ، ولا يقال : أعسر أيسر » . وانظر القاموس والتاج (عسر) ٢١٦/٧ .

(٤) ساقط من (ص) .

(٥) في النسختين : « جانبه » . وانظر الحديث في المجموع المغيث للمديني ١٦٦/٢ ، والنهاية لابن الأثير ٤٣٧/٢ . والحديث في صفة الإبل وتتمته : « ولا يأتي خيرها إلا من جانبها الأشأم » يعني : الشمال . يريد بخيرها لبنها ؛ لأنها إنما تحلب وتركب من الجانب الأيسر .

(٦) البيت للأعشى في ديوانه : ٣٤٥ ، يمدح إياس بن قبيصة الطائي ، ورويت في مدح قيس بن معديكرب ، ومطلعها :

أَلَمَّ خَيَالٌ مِنْ قُتَيلَةَ بَعْدَ مَا ... وَهَى حَبْلُهَا مِن حَبْلِنَا فَتَصَرَّمَا

ورواية العجز فيه :

بِقَرْنٍ بِأَظْمَاً مِنْ فَرْعِ الذُّؤَابَةِ أَسْحَمَا

والبيت أيضاً ملحَقٌ في ذيل ديوان القطامي : ١٨١ ، وفيه :

فَخَرَّ عَلَى شُؤْمَى يَدَيْهِ فَذَادَهَا

وَأَنْحَى عَلَى شُؤمَي يَدَيْهِ فَزَادَهَا بِأَظْمَأَ مِنْ فَرْعِ الذُّؤَابَةِ أَسْحَمَا

فأمَّا « اليَمَنُ » و « الشَّامُ » فمِنَ النَّاس مَن يجعلُهُما اسمَين للجهتَين ، ولا يكونُ « ذَهَبْتُ الشَّامَ » على قولهم شاذّاً مقدَّراً فيه الحذفُ ،كما قدَّرَهُ سيبويهِ[١]، ولكن كما تقولُ : قُمْتُ خَلْفَكَ ، وسِرْتُ أمامَكَ .

ويقعُ اليمينُ على القوَّةِ[٢] وعلى الأَلِيَّة[٣]، فمِمَّا جاء يُرَادُ به القُوَّةُ قولُهُ : ﴿ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾[٤] .

وأخبرني أبو بكرٍ عن أبي العبَّاس في قوله تعالى : ﴿ فَرَاغَ عَلَيْهِمْ ضَرْباً بِالْيَمِينِ ﴾[٥] ، قال: قيلَ: إنَّهُ الجارِحَةُ ، وقيلَ: بالقوَّةُ ، وقيلَ: باليمين التي تألاَّها في قوله تعالى : ﴿ تَا للهِ لأَكِيْدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾[٦] .

[٧]فأمَّا قولهم[٨]: « ذهبُوا أيادِي سَبَا » إذا أرادوا الافتراقَ ، وقولُ ذي

---

(١) قال في الكتاب ١/٣٥ ـ ٣٦ : « وقد قال بعضهم: « ذهبتُ الشامَ » ، يشبهه بالمبهم ؛ إذ كان مكاناً يقع عليه المكان والمذهب ، وهذا شاذٌّ ؛ لأنه ليس في « ذهبَ » دليلٌ على « الشَّام » ، وفيه دليل على المذهب والمكان ، ومثل « ذهبتُ الشَّام » : « دخلتُ البيتَ » . وانظر : المقتضب ٤/٣٣٧ ، والأصول ١/١٧٠ ـ ١٧١ ، ٢/٥٤ ، والانتصار ٤٦ ـ ٤٧ .

(٢) انظر الصحاح (يمن) .

(٣) الأَلِيَّة على (فعيلة) والأَلْيَّا والأُلوة الأَلوة والإِلوة : اليمين . انظر اللسان (ألا) ١٤/٤٠ .

(٤) سورة الحاقة : من الآية : ٤٥ .

(٥) سورة الصافات : الآية : ٩٣ .

(٦) سورة الصافات : الآية :

(٧) من هنا إلى آخر المسألة منقول عن أبي عليٍّ في المخصص ١٢/١٣٢ ـ ١٣٣ .

(٨) انظر مجمع الأمثال ٢/٤ ، والمستقصى ٢/٨٨ .

الرُّمَّة[1]:

فَيَا لَكِ مِنْ دَارٍ تَحَمَّلَ أَهْلُهَا أَيَادِيْ سَبَا بَعْدِي وَطَالَ احْتِيَالُهَا

فقال أبو العبَّاس[2]: مَن قالَ: « أَيَادِي سَبَا » فأضافَ « أيادي » إلى « سَبَا » كان واضعاً (للكلمة في موضعها[3]. والقولُ في ذلك كما قالَ ؛ لأنَّه في موضع حالٍ ؛ ألا ترى أنَّ قولَكَ : « ذهبوا أَيَادِي سَبَا » هو كقولِكَ : ذَهَبُوا متفرِّقين ، فإذا كان كذلك لم تصلُحْ إضافتُهُ ؛ لأنَّكَ إذا أضَفْتَهُ إلى « سَبَا » وهو معرفةٌ ، كان المضافُ معرِفَةً ، وإذا كان المضافُ معرِفَةً وَجَبَ ألاَّ يكونَ حالاً ، وحكمُ الكلمة في قول مَن أضافَ فجعَلَ « أيادِي » مضافاً إلى « سَبَا » أن يكونَ « سَبَا » قد زال عن تعريفه ، فصارت الكلمةُ لكثرة استعمالها جاريةً مَجرى ما ذَكَرْنَا من النَّكِرةِ، فتكونُ بمنزلة عَلَمٍ نُكِّرَ بعد تعريفه .

والوجهُ فيها عندي : ألاَّ تُقَدِّرَ فيها الإضافةَ ، لكن تَجعَلُ الاسمَين بمنزلة اسمٍ واحدٍ كحَضْرَمَوتَ فيمَن لم يُضِف ، وتُجعَلُ نكِرَةً ، وهذا الضَّرْبُ إذا نُكِّرَ

---

(١) ديوانه : ١/٥٠١ من قصيدة طويلة مطلعها :

دَنَا الْبَيْنُ مِنْ مَيٍّ فَرُدَّتْ جِمَالُهَا فَهَاجَ الْهَوَى تَقْوِيْضُهَا وَاحْتِمَالُهَا

ورواية الصدر في الديوان :

أَمِنْ أَجْلِ دَارٍ طَيَّرَ الْبَيْنُ أَهْلَهَا

وانظر الكتاب ٣/٣٠٤ ، والمقتضب ٤/٢٦ .

(٢) المقتضب ٤/٢٦ . وانظر نصه في الحاشية الآتية .

(٣) قال في المقتضب ٤/٢٦ : « ومَن لم يضف وأراد المعرفة لم ينون ، وهذا إذا أريد به المعرفة موضوع في غير موضعه ؛ لأن الأول لا يكون إلا نكرة ، لأنه في موضع الحال ، وليس هذا من باب قيد الأوابد ، فالتنوين عندي واجب ، أردتَ الإضافة أو غيرها ؛ لأنه لا يكون إلا حالاً » . .

انصرَفَ في النَّكِرَةِ .

فإن قلتَ : فلِمَ لا تجعَلُ « سَبَا » معرفةً ، وتُقدِّرُ فيها الانفصالَ ، كما يُقَدَّرُ فيها فينتصِبُ على الحال إذا كان مضافاً إلى معرفةٍ كـ « قَيدِ الأوابِدِ »[(١)] و« عُبْرِ الهواجِرِ »[(٢)] و« ضارب زَيدٍ » ونحوه ؟

فإنَّ هذا التَّقديرَ لا يصلُحُ في « أيادي » ؛ ألا ترى أنَّه ليس بصفةٍ (كما ذَكَرْتَ من الصِّفات ، فيَسُوغُ تقديرُ الانفصال فيه ، كما جاز في الصِّفة)[(٣)]، وأيضاً فإنَّ هذه الصِّفةَ إذا أَفْرَدْتَهَا وقدَّرْتَ انفصالها من المضاف إليه ، كان لها معانٍ : يصِحُّ أنْ تكونَ حالاً في الإفراد ، كما يكونُ ذلك في الإضافة ، وليس هذا في هذه الكلمة ؛ ألا ترى أنَّكَ لو فصَلْتَ « أيادي » من « سَبَا » لم يدلَّ على المعنى المرادِ منه ، فإذا كان كذلك ، كان الوجهُ أن تُقَدَّرَ الكلمتان كلمةً واحدةً كـ « بَيْتَ بَيْتَ »[(٤)] ونحوه، وإنْ كان هذا الضَّرْبُ الاسمُ الثَّاني فيه على لفظِ الأوَّلِ ، فقد جاء الثَّاني على غيرِ لفظِ الأوَّلِ نحو : « شَغَرَ بَغَرَ »[(٥)] .

وإنْ قَدَّرَ مُقدِّرٌ فيه الإضافةَ / لم يمتنع ؛ إذ قالوا : « مارَسَرْجِسَ »[(٦)] فأضافوا « مَارَ » إلى « سَرْجِسَ » ، وإذْ لم يصحَّ فيه معنى الإضافة ، شبَّهُوهُ بالمضاف تشبيهاً

---

(١) الأوابد : الوحش ، الواحد الذكر : آبد ، والأنثى : آبدة . وانظر المقتضب ٤/٢٦ .

(٢) الهواجر : جمع هاجرة ، وهي منتصف النهار عند اشتداد الحر .

(٣) ساقط من (ص) .

(٤) يقال : هو جاري بيت بيت أي: ملاصقاً . انظر الكتاب ٣/٣٠٢ ، والصحاح (بيت) .

(٥) يقال : تفرق القوم شغر بغر وشذر مذر أي : في كل وجه . انظر الكتاب ٣/٣٠٥ ، والإتباع لأبي الطيب اللغوي : ١٧ ، والصحاح (شغر) . ويقال فيها : شَغَرَ بَغَرَ ، وشِغَرَ بِغَرَ .

(٦) (مارسرجس) اسم أعجمي نبطي ، وهو أيضاً اسم موضع ، كما في اللسان (سرجس) ، وانظر الكتاب ٣/٢٩٦ ، والنكت ٢/٨٦٩ ، وتحصيل عين الذهب : ٤٨٢ .

لفظيّاً ، فإذا جاز ذلك فيه ، جاز في « أيـادي سَبَا » على أنْ تُنكّرَ « سَبَا » ، أو تقولَ : إنّي وجدْتُ المعارفَ تقعُ في موضع الأحـوالِ[1] نحو : « العِرَاكَ » ، و « جَهدَكَ » ، و « خمسَتَهُم »[2] ، وليس ذلك بالوجه .

واعلَمْ أنَّ « أيادي سَبَا » كان ينبغي في القياس أنْ تُحرَّكَ اللاّمُ من « أيادي » بالفتح في موضع النّصبِ ، إلاّ أنّهُم أسْكَنُوهُ و لم يُحرِّكوه ، وشبَّهوهُ بالحالين الأخْرَيَيْن ؛ إذ كان فيهما على لفظةٍ واحدةٍ ، وكان ذلك حسَناً ؛ لإتباعِكَ الأقلَّ الأكثَرَ ، ومع هذا فإنّهُ شُبِّهَ بألف « مُثنّى » ؛ إذ كانت في جميع الأحوال على لفظةٍ واحدةٍ ، وهذا يدلُّ على حُسْنِ إسكان الياء من المنصوبات في الشِّعْرِ للضّرورة ، نحو قوله[3] :

سَوّى مَسَاحِيْهِنَّ تَقْطِيْطَ الحُقَقْ

ويدلُّ [سَوَّى مَسَاحِيْهِنَّ][4] على صحَّةِ ما كان يذهَبُ إليه أبوالعبّاسِ (من

---

(١) في (ص) : « تقع في الأحوال » .

(٢) من قولهم : « أرسلها العراك » ، و « طلبته جهدك وطاقتك » ، و « جاءوا خمستهم » .

(٣) لرؤبة في ديوانه : ١٠٦ يصف أُتُناً وحماراً . وبعده :

تَفْلِيلُ مَا قَارَعْنَ مِن سُمْرِ الطُّرَقْ

والشاهد في : الكتاب ٣٠٦/٣ ، والمقتضب ٢٢/٤ ، والمنصف ١١٤/٢ ، وتحصيل عين الذهب : ٤٨٦ ، وشرح المفصل ١٠٣/١٠ ، ومايجوز للشاعر في الضرورة : ١٠٦ .

ومساحيهن : حوافرهنّ ؛ لأنها تسحو الأرض أي : تقشرها وتؤثر فيها لشدة وطئها . والتقطيط : التقليم، وأصله القطع . والحقق : جمع حُقّ أو حُقّة ؛ وهو المنحوت من الخشب والعاج وغير ذلك مما يصلح أن ينحت منه . والتفليل: تفليل الحجارة الحوافر : تكسيرها من جوانبها ، كأن الحجارة أخذت من جوانبها الحوافر حتى استوت .والطُّرَق : ما تطارق من الحجارة بعضُها فوق بعض .

(٤) تكملة يستقيم بها السياق ، وانظر المخصص ١٣٣/١٢ .

استحسانه ذلك . وقوله : « إنَّ مجيزاً لو أجازه في الكلام لكان مذهباً »[١] .

وهذا الضَّرْبُ كلُّه في الكلام)[٢] قد اطَّردَ فيه الإسكانُ ، ألا تراهم قالوا : مَعْدِيْ كَرِب ، وقَالِيْ قَلاَ ، وبَادِيْ بَدَا ، فأسكَنَ جميعَ ذلك مَن أضافَ ، ومَن جعَلَ الكلمتين كلمةً واحدةً .

وقد أسكَنُوا ذلك في موضعٍ آخَرَ من الكلام وهو قولُهُم: « لا أكلِّمُكَ حَيْرِيْ دَهْرٍ »[٣]، ألا ترى أنَّهُم لم يُحرِّكُوا الياءَ[٤] منه ، وهو في موضع نَّصْبٍ ؛ لأنَّه ظَرْفٌ .

وما حكاه أبو إسحاقَ في هذه الآية[٥] من أنَّ بعضَ أهلِ اللُّغة قالَ : إنَّهم أُجِيبُوا على قدر كلامهم (لَمَّا قالوا ذلك وأرادوا تبخيل الله)[٦] ، أجيبوا على قدر كلامهم فقيلَ : يداه مبسوطتان ، فمستقيمٌ غيرُ ممتنعٍ .

* * *

(١) قال في المقتضب ٤/٢١ : « فأما ما منتهى أوائله الياءات في الإضافة فإن حكمه أن تسكن ياءاتُهُ في الرفع والخفض ، كما أن ذلك جائزٌ فيه في غير هذا الموضع ، وتسكن الياءات في النصب أيضاً ...» وانظر أيضاً ٤/٢١ منه .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

(٣) أي : مدة الدهر . أنظر أساس البلاغة : ١٠١ (حير) ، والتاج (حير) .

(٤) في (ش) : « الهاء » .

(٥) انظر معاني القرآن وإعرابه ٢/١٩٠ .

(٦) ساقط من (ش) .

سورة الأنعام :

المسألة الثّانية والخمسون

قال أبو إسحاق[1] (رحمه الله) في قوله تعالى : ﴿ لَئِنْ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الآيَاتُ عِنْدَ اللهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لاَ يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأنعام:١٠٩] :

« يُرْوَى أنَّ المؤمنين قالوا : لو أُنزِلَ إليهم آيةٌ لعلّهم كانوا يؤمنون . فقال الله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَا الآيَاتُ عِنْدَ اللهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ ﴾ ؛ أي: ما يُدْرِيكُم ؛ أي: لستم تعلَمُونَ الغيبَ ، ولا تدْرُونَ أنَّهُم يؤمنون ، كما تقولُ للرَّجُلِ ـ إذا قال لكَ: افعل بي كذا حتّى أفعلَ كذا ممّا لا تَعْلَمُ أنَّهُ يفعلُهُ لا محالَةَ ـ : ما يُدْرِيكَ[2]، ثمَّ استأنَفَ فقال : ﴿ إِنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لاَ يُؤْمِنُونَ ﴾ ، هذه هي القراءةُ[3]. وقد قُرِئَت: ﴿ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ ﴾[4].

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢/٢٨٢ ـ ٢٨٣ .

(٢) أي : تجيبه بهذا القول .

(٣) قرأ بها ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر . انظر: السبعة : ٢٦٥ ، والحجة لأبي زُرعة : ٢٦٥ ، والإقناع ٢/٦٤٢ . وانظر معاني القرآن للنحاس ٢/٤٧٣ .

(٤) وهي قراءة نافع وعاصم في رواية حفص وحمزة والكسائي وابن عامر. انظر السبعة : ٢٦٥، والحجة لأبي زُرعة : ٢٦٥ . وانظر معاني القرآن للنحاس ٢/٤٧٣ .

وزَعَمَ سيبويهِ[١] عن الخليلِ أنَّ معناها: لعلَّها إذا جاءت لا يُؤمنون ، وهي قراءةُ أهل المدينة . قال الخليلُ : هذا كقولهم : ائْتِ السُّوْقَ أَنَّكَ تشتري لنا شيئاً؛ أي : لعلَّكَ تشتري لنا شيئاً .

وقد قال بعضُهُم : إنَّهَا (أنَّ) التي على أصل الباب ، وجَعَلَ (لا) لغواً[٢] ، قال : والمعنى وما يُشْعِرُكُم أنَّهَا إذا جاءت يُؤمِنُونَ ، كما قال تعالى : ﴿ وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لاَ يَرْجِعُوْنَ ﴾[٣].

والقولُ الأوَّلُ أولى وأقوى في العربيَّةِ ، والكسرُ أجْوَدُهما وأحسَنُهُما .

والذي ذَكَرَ أنَّ (لا) لَغْوٌ غالِطٌ ؛ لأنَّ ما يكونُ لَغْواً لا يكونُ غيرَ لَغْوٍ ؛ لأنه مَنْ قرأ : ﴿ إِنَّهَا ﴾ بكسر (إنَّ) ، فالإجماعُ أنَّ (لا) غيرُ لَغْوٍ ، ولا يجوزُ أن يكونَ معنى لفظَةٍ مرَّةً الإيجابُ ، ومرَّةً النَّفْيُ ، وقد أجمعوا أنَّ معنى (أنَّ) ههنا إذا فُتِحَتْ معنى لَعَلَّ ، فالإجماعُ أَولى بالاتِّبَاعِ . وقد ثبتت الحجَّةُ في دَفْعِ ما قالَ مَنْ زَعَمَ أنَّ (لا) لَغْوٌ » .

قال أبو عليٍّ :

اعلَمْ أنَّ « ما » في قوله : ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ ﴾ لا تكونُ نفياً ، وإنَّما تكونُ استفهاماً[٤]، والدَّليلُ على كونه استفهاماً أنَّه لا يخلو من أن يكونَ نفياً أو

---

(١) الكتاب ١٢٣/٣ ، وانظر الحجة لأبي علي ٣٧٦/٣ ، ومعاني القرآن للنحاس ٤٧٣/٢ .

(٢) وهو قول الكسائي والفراء . انظر معاني القرآن للفراء ٣٥٠/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٩٠/٢ ، ومعاني القرآن للنحاس ٤٧٣/٢ .

(٣) سورة الأنبياء : من الآية : ٩٥ .

(٤) انظر المسائل المشكلة (البغداديات) : ٢٦٨ - ٢٦٩ .

[٧٧/ب] استفهاماً ، فلا يجوزُ أنْ يكونَ نفياً ؛ لفساده في المعنى والإعرابِ ؛ / أمَّا فسادُهُ في الإعراب فلأنّكَ[١] إنْ جعلْتَهُ نفياً بقي الفعلُ بلا فاعلٍ ، وبقي الفـاعلُ بـلا فعـلٍ ، ولا يجوزُ بلا خلافٍ هذا في النّحْوِ .

فإن قلتَ : ما ينكِرُ أن يكونَ نفياً ، ويكونَ فاعلُ الفعل الذي هو « يُشعِرُكُم » الكنايةَ عن الاسم المتقدِّم ،كأنّه قالَ : وما يُشعِرُكم الله ؟

قيلَ : هذا التّقديرُ فاسدٌ[٢] ، ألا ترى أنَّ الله قد أعْلَمَ أنّهم لا يؤمنون بقوله : ﴿ **وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الملائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الموْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلاً مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا** ﴾[٣] . فإذا أخبرَنـا بهذا فقد أَعْلَمَنَا أنّهم لا يؤمنون ، (وإذا أعلَمَنَا هذا لم يَجُزْ أن يتأوَّلَ الآيةَ على « ما يعلّمُكم الله » ؛ لأنّهُ تعالى قد أعلَمَنَا بما تَلَوناه أنّهُم لا يؤمنون)[٤] ، فمِن هنا أيضاً يَفسُدُ في المعنى أنْ تكونَ « ما » نافيةً، فإذا فسَدَ أنّهَا تكونُ نافيةً ، ثَبتَ أنَّهَا للاستفهام . فإذا كانت للاستفهام كانت اسماً ، وإذا كانت اسماً، كان في الفعل ضميرُهُ[٥] .

فأمَّا قولُهُ : ﴿ **أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لاَ يُؤْمِنُونَ** ﴾ ، فالقراءةُ بها على ضَرْبَين : بكسر الهمزة[٦] ، وفتحها[٧] . فمَن كَسَرَ كان المعنى على الإخبارِ بأنّهم لا

---

(١) في (ش) : « فلا بد » .

(٢) قال الفارسي في الحجة ٣٧٧/٣ إجابة على هذا التساؤل : « قيل : لا يصح ؛ لأن التقدير يصير : وما يشعركم الله انتفاء إيمانهم ، وهذا لا يستقيم » .

(٣) سورة الأنعام : من الآية : ١١١ .

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

(٥) انظر الحجة لأبي علي ٣٧٧/٣ .

(٦) وهي قراءة ابن كثير ، وأبي عمرو . انظر السبعة : ٢٦٥ ، والإقناع ٦٤٢/٢ .

(٧) وهي قراءة نافع وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم . قال ابن مجاهد : وأحسب ابن عامر أيضاً ،

يؤمنون، ولا نظَرَ في ذلك ولا إشكالَ ، ويَعضُدُ هذه القراءَةَ ما يتّصِلُ بالآية من إعلامنا امتناعَهم من الإيمان بقوله عزَّ وجلَّ : ﴿ وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الملائِكَةَ ﴾ إلى قوله: ﴿ مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا ﴾ .

وأمَّا مَن فَتَحَ « أنَّ » فإنَّ الخليلَ إنَّما لم يحملْهَا على بابها ، ولم يجعَلْها متّصلةً بـ « يُشعِرُكُم » من حيث كان يؤدِّي إلى خلاف معنى القراءة بالكسر ، وإلى خلافِ ما أُعلِمْنَاه فيما اتَّصَلَ به من الخبر من أنَّهُم لا يؤمنون . ألا ترى إلى قول الخليل[1] : « ولو قال : وَمَا يُشْعِرُكُم أنَّهَا إذا جاءَت لا يؤمنون ، كان ذلك عذراً لهم » . يريدُ أنَّ المعنى كان يكونُ في قراءة مَنْ فتَحَ ـ إذا حَمَلَ « أنَّ » على « يُشعِرُ » ـ أنَّهم لا يؤمنون ، ألا ترى أنَّهُ لو قَرأ قارئٌ شيئاً ، فقال قائلٌ: إنَّهُ لا يَفهَمُ ، فقلتَ أنتَ : وما يُدرِيكَ أنَّه لا يَفهَمُ ، لكان ذلك عذراً للقارئ ، وكان المعنى : أنَّه يَفهَمُ ، فكذلك كان يكونُ المعنى في : مَا يُدريكُم أنَّهُم لا يُؤمنونَ ؛ أي : أنَّهم يُؤمِنُون ، أي : لو جاءتهُمُ الآيةُ لآمَنُوا ، وهذا يؤدِّي إلى خلافِ المرادِ بالآية، وإلى خلافِ القراءةِ بالكسر[2]، فلهذا لم يَحمِلِ الخليلُ « أنَّ » المفتوحةَ على بابها ، ولم يجعَلْهَا في موضع نصبٍ متَّصِلَةً بـ « يُشعِرُكُم » ، ولكن حَمَلَهَا على معنًى آخرَ وهو « لَعَلَّ » ، فقالَ : « هو بمنزلة قول العَرَبِ : ائْتِ السُّوقَ أنَّكَ تشتري لنا شيئاً ، أي : لعلَّكَ ، فكأنَّه قالَ : لعلَّها إذا جاءت لا

- كلهم قرأ بفتح الهمزة . السبعة : ٢٦٥ ، والإقناع ٦٤٢/٢ ، وانظر الحجة لأبي علي ٣٧٥/٣ ـ ٣٧٦ .

(١) انظر الكتاب ١٢٣/٣ .

(٢) انظر التعليقة على الكتاب ٢٣٥/٢ ، والحجة لأبي علي ٣٧٨/٣ .

يُؤمنون »[١] .

وحَمْلُ « أنَّ » على معنى « لَعَلَّ » غيرُ ممتنعٍ[٢]، ألا ترى أنَّ الألفاظ في الحروف قد تتَّفِقُ وتختلفُ المعاني، كما يكون ذلك في الأسماء والأفعال ، فمن ذلك « هل » يكونُ بمعنى « قد » ، ويكونُ حرفَ استفهامٍ ، (ومن ذلك الهمزةُ في قوله :

أَزَيْدُ أَخَا وَرْقَاءَ إِنْ كُنْتَ ثَائِراً[٣]

والهمزة في الاستفهام)[٤] .

ومِن ذلك « إنَّ » المكسورةُ، و « أنَّ » المفتوحةُ .

فكما اتَّفَقَت هذه الحروفُ واختلفت في المعاني ، كذلك « أنَّ » لا يمتنعُ أنْ تكونَ بمعنى « لعلَّ » .

فإن قلتَ : أفتَجْعَلُ « أنَّ » في الآية بمعنى « لعلَّ » في مَن فَتَحَ ؟

فإنَّ جَعْلَهَا على غير هذا الوجه أعجَبُ إليَّ[٥]، ألا ترى أنَّها إذا حُمِلَت

---

(١) سبق تخريج النص ، وفي قراءة أُبَيٍّ : ﴿ **لَعَلَّهَا إِذَا جَاءَتْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ** ﴾ . انظر معاني القرآن للفراء ١/٣٥٠ ، ومعاني القرآن للنحاس ٢/٤٧٤ .

(٢) انظر حروف المعاني للزجاجي : ٥٧ ، ومعاني الحروف المنسوب للرماني : ١١٢ ، والصاحبي : ١٧٦ ، ورصف المباني : ٢٠٧ .

(٣) من الطويل ، ولم أقف على نسبته ، وهو بتمامه :

أَزَيْدُ أَخَا وَرْقَاءَ إِنْ كُنْتَ ثَائِراً فَقَدْ عَرَضَتْ أَحْنَاءُ حَقٍّ فَخَاصِمِ

والبيت في : الكتاب ٢/١٨٣، وتحصيل عين الذهب ٣٠٧، والتبصرة ١/٣٤١ . ووَرْقاء : حيٌّ من قيس . والثائر : طالب الدم ، والأحناء : الجوانب واحدها حنو . يقول : إن كنتَ طالباً لثأرك فقد أمكنك ذلك ، فاطلبْهُ وخاصمْ فيه .

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

(٥) ذكره الفارسي في الحجة ، واستشهد ببعض الأبيات مع عدم تفضيل غيره عليه كما فعل هنا . انظر الحجة ٣/٣٧٨ وما بعدها .

على معنى « لعلَّ » كانت مخالِفَةً لقِـراءةِ مَـن كَسَـرَ « إنَّ » في المعنـى ، ولا تُطَـابِقُ أيضاً ما بعدها مِنَ الآية المعلَمِ فيها أنَّهُم لا يؤمنون ، والإعــلامُ بـأنَّهُم لا يؤمنـون في الآيةِ وفي مَنْ كَسَرَ « إنَّ » إعلامٌ ثابتٌ لا تَرَجِّيَ فيه ولا تَوَقُّعَ .

فإنْ قلتَ : فلِمَ لا يكونُ اللَّفْظُ على لفظِ « لعلَّ » والتَّرَجِّي، والمعنى: أنَّهم لا يؤمنون،كما كان قولُهُ تعالى : ﴿ **لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى** ﴾[1] على لفظِ التَّرَجِّي، ولم يؤمِنْ فِرعونُ ، فكذلك يكونُ اللَّفظُ هنا على التَّرَجِّي ، وإنْ كانوا لم يؤمنـوا؛ إذ ليس في التَّرَجِّي لإيمانهم ثباتٌ عليه ، ولا هو معنًى / ممتنعٌ من فاعله مع إصرار المصرِّ منهم على كفره ؟ [٧٨/أ]

فإنَّ ذلك لا يكـونُ كقولـه : ﴿ **لَعَلَّـهُ يَتَذَكَّـرُ أَوْ يَخْشَـى** ﴾ ؛ ألا تـرى أنَّ موسى وهارونَ عليهما السَّلامُ لم يطَّلِعَا على إصـرار فرعـونَ علـى الكفـرِ ، بـل أُبهِمَت القصَّـةُ عليهمـا ؛ لِمَـا في إبهامهـا مِمَّـا يدعـو إلى جدِّهمـا في الدُّعـاء إلى الإيمان، وتَرْكِ الوَنَى والفُتُورِ الذي لا يُؤمَنُ عند اليأسِ من إيمانه ، فلاستبهامِ الأمـرِ عليهما حَسُنَ التَّرَجِّي ، وكان الموضِعُ مَوضِعاً له ، وليـس الأمـرُ في شـأن هـؤلاء المدْعُوِّين كذلك، ألا ترى أنَّ النَّبيَّ ﷺ قد اطَّلَعَ على إصرار هؤلاء على الكفر .

واعلَمْ أنَّهم لا يؤمنون إيمانَ اختيارٍ بالآية التي تَلَوناها ، إلاَّ أنْ يضطرَّهُـمُ الله إلى ذلك ، فإذا عُلِمَ إصرارُهُم وتَرْكُ إقلاعهم ، لم يكن للتَّرَجِّي موضعٌ ،كما كـان حيث دخل الأمرُ للإبهام .

---

(١) سورة طه : الآية : ٤٤ .

فإن قلتَ: فإذا لم تَحمِلِ الآيةَ في مَنْ فتحَ « أنَّ » على « لعلَّ »، فعلامَ تحمِلُها؟

قيلَ : فيها عندي وجهان :

أحدهما: أن تكونَ « أنَّ » محمولةً على « عند » ، وتكونُ على بابها الأظهَر، والتّقديرُ: قُلْ إنَّما الآياتُ عند الله ؛ لأنَّها إذا جاءت لايؤمنون ؛ أي : فلا نُرِيَنَّها ولا نأتي بها لإصرارهم على كفرهم عند وُرُودها ، وتكونُ هذه الآيةُ على هذا كقوله : ﴿ **وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالآيَاتِ إِلاَّ أَنْ كَذَّبَ بِهَا الأَوَّلُوْنَ** ﴾[١]؛ أي : بالآيات الَّتي اقترحوها وسَأَلوها من تفجيرِ الينبوعِ من الأرض ، والرُّقِيِّ إلى السَّماء ، وغيرِ ذلك من الآيات المقتَرَحةِ التي إذا جاءت ولم يقع الإيمانُ معها أو التّصديقُ بها تبعَهُ الاصطلامُ[٢]، ووقعَ معه الاستئصالُ . فعلى هذا تَوَجُّهُهَا .

والوجهُ الآخَرُ : أنْ تكونَ « لا » زائدةً في قوله: ﴿ **لاَ يُؤْمِنُوْنَ** ﴾ ، وتكونَ « أنَّ » محمولةً على « يُشْعِرُ » ، كأنَّهُ في التَّقدير : وما يُشعِرُكُم أنَّها إذا جاءت يؤمنون[٣]؛ أي: وما يُدريكم أيُّها المؤمنون أنَّ هؤلاء المقتَرِحِينَ لهذه الآيات إذا جاءتهم آمنوا عندها ، فيكونُ معنى الاستفهام بـ « ما » في قوله : ﴿ **وَمَا يُشْعِرُكُم** ﴾ على هذا تقريراً[٤] لكفرهم وإصرارهم عليه ، وتركِهِمُ الإقلاعَ عنه مع ورود الآيات ، إلاّ أنْ يُضطرُّوا إليه ، فيكونُ ذلك منهم على وجهٍ لا

(١) سورة الإسراء : من الآية : ٥٩ .

(٢) الاصطلام : الإبادة .

(٣) انظر الحجة للفارسي ٣/٣٨٠ - ٣٨١ .

(٤) في (ش) : « تقديرا » .

يستحقُّونَ عليه ثواباً ولا جزاءً .

فأمَّا ما طَعَنَ به أبو إسحاقَ على قول مَن قالَ: إنَّهُ لَغْوٌ[١]، وقولُهُ : إنَّ ذلك لا يجوزُ ؛ لأنَّ ما كان لغواً لا يكونُ غيرَ لغوٍ ، وأَنَّ مَن كَسَرَ فقال : « إِنَّهَا » فـ«لا» في قوله غيرُ لَغْوٍ . فلَعَمْرِي إنَّ مَن كَسَرَ لم تكن في قوله لغواً ، ولا يجبُ[٢] إذا ثبَتَ أنَّه لغوٌ في تأويلٍ أنْ يكونَ في كلِّ تأويلٍ غيرَ لغوٍ .

وإنَّما كان يكونُ هذا المتأوِّلُ لزيادة « لا » هنا غالطاً لو قال في التَّأويلِ الذي لا يَحتَمِلُ[٣] أنْ تكونَ فيه لغواً : إنَّه لغوٌ . فأمَّا إذا اختلَفَ التَّأويلان فلا يُنكَرُ أنْ يختلفَ اللَّفظان ، بل هذا هو الأخلَقُ .

ولهذا القائل أنْ يقولَ : إنَّ قولي بزيادة « لا » وحُكمي بلَغْوِهَا صوابٌ[٤] إذا كانت القراءتان على هذا التَّأويل يتعاضدان ويتَّفقان فلا يختلفان ؛ ألا ترى أنَّكَ إذا حَكَمْتَ بلَغْوِهَا (كان المعنى : وما يُشعركُم أنَّهَا إذا جاءت يؤمنون ؛ أي : هم لا يؤمنون إذا جاءتهم)[٥]، وهذا التَّأويلُ كقراءة مَن كَسَرَ فقال : ﴿ **إِنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لاَ يُؤْمِنُوْنَ** ﴾ .

وأمَّا قولُهُ : إنَّ مَن قرأ فَكَسَرَ « إنَّ » فالإجماع أنَّ « لا » غيرُ لغوٍ ، فكذلك

---

(١) وهو قول الكسائي والفراء . انظر معاني القرآن للفراء ١/٣٥٠ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٩٠ ، ومعاني القرآن للنحاس ٢/٤٧٣ .

(٢) في (ش) : « ويجب » .

(٣) في (ش) : « الذي يحتمل » .

(٤) العبارة في (ش) : « ولهذا قال القائل: إن قوله بزيادة لا لغو إذ كانت القراءتان ... » .

(٥) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

هو ، إلاَّ أنَّ الإجماعَ على أنَّهَا غيرُ لغوٍ في هذه القراءةِ ، (وهذا القولُ لا يدلُّ على أنَّه في غير هذه القراءة)[1] وسوى هذا التَّأويل كذلك ، فلا يُنكَرُ أنْ يكونَ تأويلان مختلفان يكونُ الكلامُ في أحدهما نفياً ، وفي الآخرِ إيجاباً ، وإنَّما الممتنعُ من هذا أنْ يكونَ تأويلٌ واحدٌ إيجاباً ونفياً ، فيكونُ القولُ حينئذٍ متناقضاً .

وقد ناقضَ في إنكاره أنْ تكونَ « لا » لغواً في / هذا الموضع لكونه فيه غيرَ لغوٍ في تأويلٍ واحدٍ ، وقد أجاز هو أيضاً مثلَ ذلك وقالَ به ، فإنْ يكُنْ ذلك خطأً ، كان قولُهُ في نظيره أيضاً خطأً ؛ قال[2] في الأعراف في قوله :﴿ **مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ** ﴾[3] : « ومثلُ إلغاء (لا) ـ يعني في قوله : ﴿ **أَلاَّ تَسْجُدَ** ﴾ ، ومعناه: أنْ تَسجُدَ ـ قولُ الشَّاعرِ[4]: [٧٨/ب]

أَبَى جُودُهُ لاَ الْبُخْلَ وَاسْتَعْجَلَتْ بِهِ نَعَمْ مِنْ فَتًى لاَ يَمْنَعُ الجُودَ قَاتِلَهْ

قال أبو إسحاقَ[5]: « قالوا : معناه أبى جُودُهُ البخلَ ، وقال أبو عمرٍو : لا البُخْلِ[6]، والذي قاله أبو عَمرٍو حَسَنٌ ، المعنى : أبى جُودُهُ (لا) التي يُبخَّلُ بها الإنسانُ ، كأنَّه إذا قيلَ له : لا تُسرِفْ ولا تُبذِّرْ مالَكَ ، أَبى جُودُهُ (لا) هذه ،

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ش) .
(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٢٣ .
(٣) سورة الأعراف : من الآية : ١٢ ، وفي (ص) : « أن تسجد » .
(٤) من الطويل ، ولم أقف على قائله ، وانظر البيت في : معاني القرآن للأخفش ١/٣٢١ ، وكتاب الشعر (تحقيق د.الطناحي) : ١/١١٧ ، والحجة لأبي علي ٣/٣٨١ ، والمسائل العسكريات: ١٢٤، ومعاني الحروف المنسوب للرماني : ٨٥ ، والخصائص ٢/٣٥ ، ٢٨٣ ، والجنى الداني : ٣٠٢ ، وشرح أبيات المغني ٥/٢٠ . و « قاتلَهْ » بالنصب .
(٥) معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٢٣ ، وبين النصين بعض خلاف .
(٦) نص الزجاج في المعاني المطبوع : « قال أبو عمرو بن العلاء : الرواية : أبى جودُه البخلَ » .

واستعجلت به (نَعَمْ) ، أي : فقال : نَعَمْ أفعلُ . وقيل : أَبَى جُودُهُ البخلَ » .

فقد حَكَمَ بـ(لا) هذه في هذا البيت أنّهَا زائدةٌ حيث استشهد بها على قوله: ﴿ وَمَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ ﴾ ، والمعنى: أنْ تسجُدَ ، وحَكَمَ بغير زيادتها في قوله :

أَبَى جُوْدُهُ « لاَ » الْبُخْلَ ... ...

واستحسانُهُ لذلك . وهذا البيتُ أنشدَه أبو الحسن، وقال[1]: « فسَّرَتْهُ العربُ: أَبَى جُودُهُ البخلَ .

وزعَمَ يونسُ أنَّ أبا عمرو[2] كانَ يجرُّ « البخلَ » ويجعلُ « لا » مضافةً إليه، أراد: أَبَى جُودُهُ « لا » التي هي للبخل ؛ لأنَّ « لا » قد تكونُ للجود والبُخْلِ ؛ لأنّه لو قال له: امنَعِ الحقَّ، أو لا تُعْطِ المسَاكينَ، فقال: لا، كان هذا جُوداً منه ».

وقد أجاز فيه أبو إسحاقَ قولاً آخرَ فقال[3]: « وأرى فيه قولاً آخرَ ـ وقال : وهو عندي حَسَنٌ ـ : أرى أن تكونَ « لا » غيرَ لغوٍ ، وأنْ يكونَ « البخلَ » منصوباً بَدَلاً من « لا » ، المعنى: أَبَى جُودُه « لا » التي هي للبخل ، فكأنّكَ قلتَ : أَبَى جُودُهُ البخلَ ، واستعجلَتْ به نَعَم » .

فإذا استجازَ هو في « لا » هذه أن تكونَ مرَّةً لغواً ، ومرَّةً غيرَ لغوٍ ، فكذلك يَلزَمُهُ أن يجيزَ ذلك في الآية ولا يُنكِرُهُ ، ويُسَوِّغُهُ ولا يَدْفعُهُ .

وأمَّا ادِّعاؤُهُ الإجماعَ في قوله : « وقد أجمَعُوا أنَّ معنى « أنَّ » هذه إذا فُتِحَت

---

(١) معاني القرآن ١/٣٢١ .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ١/٣٢١ ، وكتاب الشعر (تحقيق د. الطناحي) ١/١١٧ ، والمسائل العسكريات : ١٢٤ ، وانظر أمالي ابن الشجري ٢/٥٣٧ ، ٥٤٢ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٢٣ .

معنى « لعلَّ » ، فالخلافُ في هـذا قـائمٌ ؛ لأنَّ القـائلَ بزيـادة « لا » هـذه لا يجعـل معنى « أنَّ » لعلَّ ، وهذا لفظُ سيبويه في هذه الآية ، قال سيبويه[1]:

« وسألتُهُ ـ يعني الخليلَ ـ عـن قولـه : ﴿ وَمَـا يُشْـعِرُكُمْ أَنَّهَـا إِذَا جَـاءَتْ لاَ يُؤْمِنُوْنَ ﴾ ما يمنعُهَا أن تكـونَ كقولِـكَ : مـا يُدرِيْـكَ أنـه لا يفعـلُ ؟ فقـال : لا يَحسُنُ هذا في هذا الموضع ، إنَّما قال : ﴿ وَمَا يُشْـعِرُكُمْ ﴾ ، ثـمَّ ابتـدأ فـأوجَبَ فقال : ﴿ إِنَّهَـا إِذَا جَـاءَتْ لاَ يُؤْمِنُـوْنَ ﴾ . ولـو قـالَ : ومـا يُشـعِرُكُم أنَّهـا إذا جاءت لا يُؤمِنُون، كان ذلك عُذراً لهـم . وأهـلُ المدينـة يقولـون: « أنَّهَـا » فقـال الخليلُ : هي بمنزلة قول العرب : ائتِ السُّوقَ أنَّكَ تشتري لنا شيئاً ؛ أي : لعلَّكَ، فكأنَّه قال : لعلَّهَا إذا جاءت لا يُؤمِنُون » .

وقلتُ لأبي بكرٍ وقتَ القراءة[2] : كيف كان عُـذْراً لهـم ، فقـالَ : لـو قـال قائلٌ لرجُلٍ يقرأُ شيئاً : إنَّه لا يَفهَمُ ما يقرأُ ، فقلتَ : ومـا يُدرِيـكَ أنَّـه لا يَفهَـمُ، لكان ذلك عُذْراً للقارئ ؛ أي : إنَّـه يَفهَـمُ ، وكذلـك لـو كـان قولُـهُ : ﴿ وَمَـا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ ﴾ (مفتوحةً ، لكان التَّقديرُ: ما يُدريكم أنَّهم لا يؤمنون إذا جاءت)[3]؛ أي: لو جاءت لآمنوا ، فكان ذلك على هذا تقديراً ، وليس معنى الآية على هذا إنَّما يخبرُ أنَّهم لو جاءتهم هذه الآياتُ لم يؤمنوا إيمانَ اختيارٍ .

* * *

---

(١) الكتاب ٣/١٢٣ .

(٢) أي : وقت قراءة كتاب سيبويه ، ونقله المصنفُ عنه أيضاً في التعليقة على الكتاب ٢/٢٣٥ .

(٣) ساقطٌ من (ص) .

المسألة الثّالثةُ والخمسون

قال[1] في قوله تعالى: ﴿سَيُصِيْبُ الَّذِيْنَ أَجْرَمُوا صَغَارٌ عِنْدَ اللهِ﴾ [الأنعام:١٢٤]:

« أي: هُم وإنْ كانوا أكابرَ في الدُّنيا، فسيُصيبُهُم صَغَارٌ عند الله؛ أي: مَذَلَّةٌ، و(عند) متّصلةٌ بـ(سيُصيبُ)، المعنى: سيصيبهم عند الله صَغَارٌ ، وجائزٌ أنْ تكونَ (عند) متّصلةً بـ(صَغَارٌ) ، فيكونُ المعنى : سيُصيبُ الّذين أجرموا صَغَارٌ ثابتٌ عند الله » .

قال أبو عليٍّ :

اعلَمْ أنَّ قولَه : ﴿ سَيُصِيبُ الَّذينَ أَجْرَمُوا صَغَارٌ عِنْدَ اللهِ ﴾ ، يَحتَمِلُ أنْ يكونَ « عند » فيه متّصلاً بـ « سيُصيبُ » ، ومعمولاً له ،كما قال/ ،كأنّهُ قالَ : سيُصيبُ عند اللهِ الّذِينَ أجرموا صَغَارٌ ، ويجوزُ أن يكونَ « عند » معمولاً لـ « صَغارٌ » ، والعاملُ فيه « صَغَارٌ » نفسُهُ ؛ لأنّه مصدرٌ فلا يحتاجُ إلى تقديرِ محذوفٍ في الكلام ، كما قدَّرَهُ أبو إسحاقَ في قوله: صَغَارٌ ثابتٌ عند الله ، لكنَّ نفسَ المصدر يتناولُهُ ويَعمَلُ فيه ، والدَّليلُ على أنَّ الصَّغَارَ مصدَرٌ قولُهُ[2]: [٧٩/أ]

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢/٢٨٩ .

(٢) هذان البيتان وأبياتٌ أخرى معهما مختلفٌ فيها ، فقد نسبت في الكتاب ٣١٩/١ إلى هُنَيِّ بن أحمرَ الكناني ، ونسبت إلى زرافة الباهلي في شرح أبيات الكتاب ٢٣١/١ ، ولبعض مذحج في النكت

=

وإذَا تكُـــونُ شَدِيدَةٌ أُدْعَى لَهَا　　وَإذَا يُحَاسُ الحَيْسُ يُدْعَى جُنْدُبُ
هَـذَا لَعَـمْـرُكُمُ الصَّـغَارُ بِعَيْنِهِ　　لاَ أُمَّ لِي إنْ كَـــانَ ذَاكَ وَلاَ أَبُ

فالتّقديرُ فيه إذا كان مصدَراً : أن يَصْغُروا عنـد الله ، فعلـى هـذا التّـأويل لا وجهَ لتقديرِ « ثابتٍ » في الكلام ؛ لأنَّ الفعلَ نفسَهُ يعملُ فيـه ؛ ألا تـرى أنّـكَ لـو قلتَ : ضَرْبُ زَيدٍ خَلْفَكَ عَمْراً حسَنٌ ، لكان المصـدَرُ يعمَـلُ في « خلفَـكَ » وفي « عمرو » ، وينتصب به ، فكذلـك « صَغَـارٌ » . وهـذا الوجـهُ حَسَنٌ ، والمعنـى: صَغَارُهُم ،كما تقولُ: أنْ يَصغُرُوا، فحَذَفَ الفاعلَ في المعنى ، و لم يُضِف المصـدَرَ إليه ؛ لأنَّ في الكلام دليلاً عليه ،كمـا حـَذَفَ الفـاعلَ في قولـه : ﴿ **مِنْ دُعَـاءِ الْخَيْرِ** ﴾[1] ، و﴿ **بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ** ﴾[2]، وفي ﴿ **إطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِيْ مَسْغَبَةٍ** ﴾[3] ونحوه ؛ للدَّلالة عليه .

فإنْ قدَّرْتَ « صَغَارٌ » موصوفاً بالظَّرف، لم يكن « عند » معمولاً لـ « صَغَارٌ »، لكن يكونُ[4] متعلّقاً بمحذوفٍ تقديرُهُ : ثابتٌ ، فلا بدَّ من تقديرِ (ثـابتٍ) ونحـوه ممّا كان يكونُ في الأصل الصِّفةُ ، ثمَّ حُذِفَ وأُقِيمَ الظَّرفُ مُقَامَـهُ للدّلالـة عليـه ، وهذا كقولك وأنت تريـدُ الصِّفـةَ : هـذا رَجُـلٌ خلفَـكَ ، والمعنـى: رجُـلٌ ثـابتٌ

- ٣٧١/١ ، ونسبت إلى ضمرة بن ضمرة النهشلي ، وهي في شعره المجموع : ١١٣ ــ ١١٤ (ضمن مجلة المورد) ، وقيل فيها غير ذلك ، راجع تفصيلاً وافياً عن نسبتهما في الخزانة ٣٤/٢ .
وانظر : المقتضب ٣٧١/٤/٤ .
(١) سورة فصلت : من الآية : ٤٩ .
(٢) سورة ص: من الآية : ٢٤ .
(٣) سورة البلد : الآية : ١٤ .
(٤) في (ص) : « و لم يكن متعلقاً » .

خلفَكَ ، أو مستقِرٌّ ونحوه ، وكلا الوجهَين جائزٌ . ولا يَجُوزُ على واحدٍ منهما تقديرُ تَقديمِ « عند » على « صَغَار » ، كما جاز تقديمُهُ إذا كان معمولاً لـ « سيصيبُ » ، إلاَّ أنَّ الوجهَ الأوَّلَ من هذَين الوجهَين أعجَبُ إليَّ ، وإنْ كان الثَّاني حَسَناً ، لأنَّ[1] « صَغَاراً » مصدَرٌ ، والمصادرُ تَعمَلُ إعمالَ الفعل ، وتقومُ مَقَامَهُ . فإذا أُعمِلَتْ عملَ الفعل ، وقامت مَقَامَه ، لم يَحسُن وصفُها ، كما لا يَحسُن وصفُ الفعل ، ومِنْ ثَمَّ لم يُجزْ مَنْ أعمَلَ « ضارباً » عملَ الفعل ، أن يُصغِّرَهُ . واستقْبَحَ سيبويهِ وصفَه وإعمالَه عمَلَ الفعلِ[2]. وقد وجدْتُ أنا في الشِّعْرِ وصفَهُ وإعمَالَهُ ، قال[3] :

إذَا فَاقِدٌ خَطْبَاءُ فَرْخَينِ رَجَّعَتْ ذَكَرْتُ سُلَيمَى في الخَلِيطِ المُبَايِنِ

والقياسُ ما رآه سيبويهِ ، والمصدرُ هنا نكرةٌ فيَحسُنُ إعمالُهُ عمَلَ الفعل .

---

(١) في (ش) : « إلا أن » .

(٢) لم أقف على قول سيبويه في ذلك ، قال ابن سيده في المخصص ١٢٣/١٦ : « وأنشد الفارسي في الإغفال حين أغرَبَ على سيبويه بأنه وجد اسمَ الفاعل يعمل عمل الفعل وهو موصوفٌ فقال : وقد وجدته أنا بعد أن ذكر أن سيبويه لم يجزه :

إذَا فَاقِدٌ خَطْبَاءُ فَرْخَينِ رَجَّعَتْ ذَكَرْتُ سُلَيمَى في الخَلِيطِ المُبَايِنِ »

(٣) من الطويل، وقد نسبه العيني في المقاصد النَّحْوِيَّة ٥٦٠/٣ إلى بشر بن أبي خازم الأسدي ، و لم أجده في ديوانه المطبوع ، والبيت في إيضاح الشعر : ٣٤٤ ، والمقرب ١٣٨، وشرح التسهيل ٧٤/٣ . ويُروَى :

ذَكَرْتُ سُلَيمَى في الخليطِ المزَايِلِ

قال ابن سيده بعد أن أنشد البيت عن أبي عليٍّ : « وعندي أنه :

إذَا فَاقِدٌ فَرخَين خَطْبَاءُ ....

لأن اسم الفاعل إذا وُصف قَرُبَ من الاسم ، وفارَقَ شَبَهَ الفعل » المحكم ١٩٦/٦ .

فإن قال قائلٌ : ما يُنكِرُ أن يكونَ الوصفُ هنا أحسَنَ من الظَّرفِ ؛ لأنَّك إنْ جعلْتَهُ ظرفاً ، حصَلَ الفاعلُ نكرةً غيرَ موصوفةٍ ، والإخبارُ عن النَّكرةِ قبيحٌ حتَّى تُوصَفَ ، فإذا وُصِفَت حَسُنَ الإخبارُ ؟

فقد قلنا : إنَّ هذا وإنْ كان على لفظِ النَّكرةِ ، فالمرادُ به ما ذَكَرْناه من حذفِ الفاعل ، وإذا قُدِّرَ حذفُ الفاعل حَسُنَ ، وتقديرُ الفاعل هنا وحذفُهُ كحذفه في المواضع التي أرَيْتُكَ وغيرِها .

واعْلَمْ أنَّه لا يجوزُ أن يكونَ « عند » في الآية معلَّقاً بـ « أَجْرَمُوا » ولا معمولِهِ؛ لفساد ذلك في اللَّفظ والمعنى ؛ أمَّا فسَادُهُ في اللَّفظِ فلأنَّ الصِّلَةَ قد انقَضَتْ ، وذُكِرَ بعدها فاعلُ الفعل الذي قبلَه ، فلو جعَلْتَهُ متعلّقاً بـ « أجرموا » لفصَلْتَ بين الصِّلَةِ والموصول بقوله : « صَغَارٌ » ، وليس منها . فهذا الفسَادُ في اللَّفظِ ، وأمَّا فسَادُهُ في المعنى فلأنَّهم لا يُجرِمُونَ عند الله جُرْماً ، إنما الجرم يقع في دار التَّكليف .

ونظيرُ حملِ الظَّرف هنا في أنَّكَ إذا قدَّرْتَهُ صفةً للاسم الذي هو « صَغَارٌ » ، احتاج إلى ما يتعلَّقُ به المضمَرُ الذي / ذكَرْتُه لَكَ ولا يتعلَّقُ بنفس الاسم - قولُهُ : [٧٩/ب] ﴿ وَآتَيْنَاهُ الإِنْجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ ﴾[1] . (الأظهَرُ أنَّ الظَّرفَ هنا مع ما بعده في موضع حالٍ ، فإذا كان كذلك ، كان متعلقاً بالمحذوف كأنَّه : مستقرّاً فيه هدًى ونورٌ)[2] . ويدلُّكَ على أنَّهُ حالٌ ، وأنَّ الجملةَ في موضعِ نصبٍ لكونها في موضع

---

(١) سورة المائدة : من الآية : ٤٦ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ش) ، وانظر : إعراب القرآن للنحاس ٢٣/٢ .

الحال قولُهُ بعدُ : ﴿ وَمُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾ . ألا ترى أنَّ هذا كقولكَ : هادياً ومصدِّقاً .

وأمَّا قولُهُ تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الأَرْضِ إِلَهٌ ﴾[1] ، فإنِّي نظَرْتُ فيما يرتفعُ به « إلهٌ » فوجدتُ ارتفاعَه يصحُّ بأن يكونَ خبراً لمبتدإٍ محذوفٍ من الصِّلة راجعٍ إلى الموصول ، وذلك أنَّهُ لا يخلو من أن يكونَ ارتفاعُهُ على هذا الذي ذكَرْتُهُ ، أو يكونَ ارتفاعُهُ بالابتداء أو بالظَّرفِ على قولِ مَنْ رأى أنْ يُرفَعَ بالظَّرف. فإنْ كانَ ارتفاعُهُ بالابتداء وجبَ أن يكونَ بالظَّرفِ الذي هو قولُهُ: «في السَّماء » ضميرٌ ، وذلك الضَّميرُ مرفوعٌ ، وإنْ كان بالظَّرف لم يَحتَمِلِ الظَّرفُ ضميراً مرفوعاً لارتفاع الظَّاهر به[2]، وإذا كان كذلك بقيت الصِّلَةُ لا ذِكْرَ فيها للموصول ، فإذا كان حملُهُ على هذَين الوجهَين يبقى معه الموصولُ على ما ذكَرْنَا من خُلُوِّ ذِكْرِهِ ممَّا يُوصَلُ به ، وجَبَ أن نقدِّرَ في الصِّلَةِ مبتدأً محذوفاً كأنَّه : وهو الذي هو في السَّماءِ إلهٌ وفي الأرض إلهٌ[3]، وتقديرُ هذا الحذف من الصِّلة هنا حَسُنَ لطولها . وقد استحسَنَ الخليلُ رحمه الله ذلك[4] .

فإذا كان التَّقديرُ على هذا ، ارتفَعَ « هو » المحذوفُ بالابتداء ، و « إله » خبرُهُ، والظَّرفُ الذي هو قولُهُ : ﴿ فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ ﴾ متعلِّقٌ بقوله : « إله » ،

---

(١) سورة الزخرف : من الآية : ٨٤ .

(٢) في (ش) : « الضمير به » .

(٣) العبارة في (ص) : « وهو الذي في السَّماءِ إلهٌ وفي الأرض إلهٌ » ، وقوله : « وفي الأرض إله » لم يرد في (ش) .

(٤) راجع الكتاب ١٠٨/٢ ، والدر المصون ١٠٨/٦ .

وموضعه نصبٌ به وإنْ كان مقدَّماً عليه ، ألا ترى أنّهم قد أجازوا : « كلَّ يومٍ لَكَ ثَوبٌ »، فأعمِلَ المعنى فيه مقدَّماً .

ولا يصحُّ أنْ يكونَ خبرَ المبتدأ المحذوفِ ، وهو قولُهُ: ﴿ فِي السَّمَاءِ ﴾ ؛ لأنّكَ إنْ جَعَلْتَه خبراً للمبتدأ المحذوفِ، صار فيه ضميرُهُ وارتفع به ، وبقيَ قولُهُ : « إلهٌ » معلّقا مفرَداً ، ومع هذا فالمعنى إنّما هو عن الإخبارِ بالإلهيَّةِ لا عَن الكونِ في السَّماء .

فإنْ قلتَ : لِمَ لا يكونُ قولُهُ : ﴿ فِي السَّمَاءِ ﴾ صلةً لـ « الذي » ، ويكونُ في الظَّرْفِ ضميرُ الموصول ، ويكونُ « إلهٌ » بدلاً من الموصول بصلتِهِ ، فيكونُ التّقديرُ: وهو إلهٌ ؟

قلنا : يُستَحَبُّ التّأويلُ الأوّلُ والتّقديرُ الّذي قدَّمْنَاهُ ؛ لدلالة المعنى عليه ، ودلالةِ ما بعده[1] من الكلام على ذلك أيضاً ؛ ألا ترى أنَّ ما بعدَه ﴿ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ ﴾ ، فإنّما الإخبارُ عن قصده تعالى بالعبادة في السَّماء والأرض ، وقولُهُ: ﴿ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ ﴾ معطوفٌ على الصِّلة ، فلا يجوزُ أنْ يُبدَلَ « إله » من الموصول وقد بقيَ من صِلَتِهِ شيءٌ .

فإنْ قلتَ : أجعَلُهُ كلاماً منقطعاً غيرَ معطوفٍ على الصِّلَةِ .

كان تَعَسُّفاً ، وإزالةً للكلام عن وجهِهِ ، وقد جاء بيتٌ أنشَدَه أبو الحسن[2]:

---

(١) في (ش) : « ما يقدر » .

(٢) معاني القرآن ٢/٤٤٧ .

والبيت للأعشى في ديوانه : ٢٨١ ، والرواية فيه :

لَسْنَا كَمَنْ حَلَّتْ إِيَادٌ دَارَهَا　　تَكْرِيتَ تَرْقُبُ حَبَّهَا أَنْ يُحْصَدَا

والنَّحْوِيُّونَ يحملون الدَّارَ على فِعْلٍ آخَرَ . وأنشَدَنا أبو إسحاقَ[1]:

إِنَّ الْعَرَارَةَ وَالنُّبُوحَ لِدَارِمٍ　　وَالْمُسْتَخِفُّ أَخُوهُمُ الأَثْقَالاَ

وهذا مثلُ الأوَّلِ في حمله على فعلٍ آخَرَ .

وأمَّا قولُهُ:﴿وَهُوَ اللهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾[2] فالظَّرفُ منتصبُ الموضع عندي بـ « يَعْلَمُ »، وهو عندي إضمارُ القصَّة والحديث، كأنَّه : الأمرُ الله يَعلَمُ في السَّمواتِ وفي الأرضِ سِرَّكُم وجَهْرَكُم ، ولا يكونُ العاملُ في الظَّرفِ المصدرَ ، وإنْ جَعَلْتَ الظَّرْفَ متعلِّقاً باسم الله تعالى ، جاز عندي في قياسِ قولِ مَنْ جَعَلَ اسمَ الله أصلُهُ « الإله » ؛ لأنَّ المعنى يكونُ : وهو المعبودُ في السَّموات وفي الأرض يَعْلَمُ أي : الأمرُ المعبودُ يَعلَمُ سِرَّكُم وجَهْرَكُم .

[٨٠/أ] وَمن ذَهَبَ بهذا الاسمِ مَذهَبَ الأسماء الأعلامِ، / وَجَبَ ألاَّ يجوزَ على قوله تعلُّقُ الظَّرْفِ به ، إلاَّ أنْ يُقَدِّرَ فيه ضَرْباً من الفعل .

= لَسْنَا كَمَنْ جَعَلَتْ إِيَادٌ دَارَهَا　　تَكْرِيتَ تَنْظُرُ حَبَّهَا أَنْ يُحْصَدَا

ونسبه الجوهري في الصحاح (منن) إلى المتلمس ، وهو في شعره المطبوع : ٢٧٧ .

وانظر : كتاب الشعر : ٢٧٢/١ (تحقيق د. الطناحي) ، والمسائل البغداديات : ٣٦١ ، والخصائص ٤٠٢/٢ ، ٤٠٣ ، ٢٥٦/٣ .

(١) في (ش) : « وأنشدنا أبو الحسن أيضاً » ، وهو خطأ . والبيت للأخطل في ديوانه ١١٦/١ ، وقد أنشده الفارسيُّ في المسائل البغداديات : ٣٦١ . وانظر النقائض : ٨٢ . والعرارة : النجدة والشدة والشوكة ، والنُّبوح : العدد والجماعة .

قال ابن سيده في المخصص ٩٠/٢ : « قال الفارسي : (الأثقال) منتصبٌ بفعل مضمر دل عليه (المستخف) هذا الظاهر ، ولا يكون منتصباً بهذا الظاهر نفسه ؛ لأنه إذا كان كذلك ، كان في صلة المستخف ، وإذا كان في صلته لم يُحَل بينهما » .

(٢) سورة الأنعام : من الآية : ٣ .

وأمَّا ما أنشَدَه أبو زَيدٍ[1] مِن قوله :

لَقَدْ لَقِيْتُ إذَنْ خِزْياً وَأَدْرَكَنِي مَا كُنْتُ أَزْعُمُ فِي قَوْمِي مِنَ الْعَابِ

فإنَّ « قَومي » متعلّقٌ بفعلٍ محذوفٍ ، وهو استقرارٌ ونحوُه ،كما أنّه إذا وقعَ موقع خبرِ المبتدأ كان كذلك ؛ ألا ترى أنَّ « أزعُمُ » يدخُلُ على المبتدأ والخبر . ولا يكونُ موضعُهُ نصباً بـ « أزعُمُ » ؛ لأنَّكَ إنْ جَعَلْتَهُ متعلّقاً به ، لم تأتِ للمفعول الأوَّلِ المحذوفِ من الصِّلَةِ بخبرٍ ، والاقتصارُ في هذا لا يجوزُ .

ولم يجعل « من العابِ » في موضع الخبر ؛ لأنّا قدَّرْناه متعلّقاً بـ « ما » التي بمعنى الذي ،كأنَّ المعنى: أدركني الأمرُ من العابِ ، فـ « من العابِ » على هذا التّقدير يحتملُ موضعُهُ ضَرْبَين :

أحدهما : أنْ يكونَ ظرفاً لـ « أدرَكَني » وينتصبُ الموضِعُ به .

والآخَرُ : أنْ يكونَ حالاً من الفاعل .

فإنْ جعلْتَهُ حالاً ،كان الظَّرْفُ متعلّقاً بفعلٍ آخَرَ غيرَ « أدرَكَني » ، وجاز وُقوعُهُ حالاً من حيث جازَ أنْ يكونَ صفاتٍ للنَّكرةِ ، ولو جعَلْتَ « من العابِ » في موضع المفعول[2]، لكان مثلَ قولِهِ : « في قومي » في باب تعلُّقِهِ بفعلٍ آخَرَ ، وكان يكونُ « في قومي » في موضع نصبٍ بـ « أزعُمُ » ،كأنَّكَ جعَلْتَهُ موضعاً لزعمكَ .

والوجهُ فيه عندنا : أنْ يكونَ متّصلاً بـ « أدرَكَني » ، والمعنى عليه .

وأمَّا قولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿ وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيْهِنَّ نُوْراً ﴾[3]، فإنَّ قولَه: « فيهنَّ »

---

(١) النوادر : ١٤٨ . وقائلُهُ حُيَيُّ بنُ وائل . والعابِ : يريد العيب .
(٢) في (ش) : « المفعول الثاني » .
(٣) سورة نوح : من الآية : ١٦ .

لا يخلو من أنْ يكونَ خبراً أو غيرَ خبر ، فلا يجوزُ أنْ يكونَ خبراً ؛ لذِكْرِ المفعولَين، ولا يكونُ « فيهنَّ » خبراً ، و « نوراً » غيرَ خبرٍ ؛ لقوله : ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُوْراً ﴾[١]، فهو المفعولُ الثّاني هنا .

وإذا كان غيرَ خبرٍ ، فلا يخلو من أن يكونَ وصفاً أو ظرفاً أو حالاً ، فلا يجوزُ أنْ يكونَ وصفاً ؛ لتقدُّمِهِ على الموصوف .

ويجوزُ[٢] أنْ يكونَ ظرفاً للفعل الظّاهرِ ، والمعنى : جَعَلَ القَمَرَ في جملةِ السَّمَواتِ نُوراً ومعهُنَّ ، وإذا كان كذلك لم يَلزَمْ أنْ يكونَ نوراً في كل سماءٍ من السَّمواتِ ، ولكن في بعضها ، وفي السَّماء التي هو فيها ،كما لو قلتَ : جعلْتُ زَيداً في الدَّار قائماً ، وجعَلْتُ السِّراجَ في الدَّارِ منيراً ، (لم يَلزمْ)[٣] أنْ يكونَ في جميعها .

ويجوزُ أنْ يكونَ حالاً ، فيكونُ متعلّقاً بمحذوفٍ كأنّه: جَعَلَ القمَرَ كائناً في جملتِهنَّ ومُنْضَمّاً معهُنَّ نُوراً ، وتفسيرُ مَن فسَّرَ من القدماء هذا الحرفَ بمعنى « مع » هو على وجهِ إفهامِ جملةِ المعنى دون تفسير نفسِ الحرف .

فهذه فصولٌ تدلُّكَ على ما يَرِدَ عليكَ مِن نحوِهَا إنْ شاء الله[٤] .

* * *

(١) سورة يونس : من الآية : ٥ .
(٢) في (ص) : « ولا يجوز » .
(٣) ساقط من (ش) .
(٤) جملة « إن شاء الله » ساقطة من (ش) .

المسألة الرَّابعة والخمسون

قال[١] في قوله تعالى : ﴿ قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِيْنَ فِيْهَا ﴾ [الأنعام : ١٢٨] :

« (المثوى) : المقامُ[٢] . (خالدين فيها) : منصوبٌ على الحال ، المعنى : النّـارُ مَقامُكُم فيها في حال[٣] خلودٍ دائم » .

قال أبو عليٍّ :

المثـوى عنـدي في الآيـة اسـمٌ للمصـدر دون المكـان ؛ لحصـول[٤] الحـال في الكلام مُعمَلاً فيها . ألا ترى أنّه لا يخلو من أن يكـونَ موضعـاً أو مصـدراً ، فـلا يجوزُ أنْ يكونَ موضعاً ؛ لأنَّ اسمَ الموضع لا يعمَـلُ عمَـلَ الفعـل ؛ لأنّـه لا معنـى للفعل فيه ، فإذا لم يكن موضعاً ثَبَتَ أنّهُ مصدَرٌ ، والمعنـى: النّـارُ ذاتُ إقـامَتِكُم ؛ أي : النّارُ ذاتُ إقامَتِكُم فيها خـالدين ؛ أي : هـي أهـلٌ أنْ يُقيمـوا فيهـا ويَثْـوُوا خالدين[٥]، والكاف والميم في المعنى فاعلون وإنْ كان في اللّفظ خفضٌ بالإضافة .

وأمّا قولُهُ[٦] :

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢/٢٩١ .

(٢) انظر إعراب القرآن للنحاس ٢/٤٩٠ .

(٣) في (ص) : « دار » .

(٤) في (ص) : « لحضور » .

(٥) العبارة في (ص) : « أي : هم أهل النار أن يقيموا فيها ويقوموا خالدين » .

(٦) هو حُمَيْدُ بنُ ثَور الهلاليُّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ كما في الكتاب ١/٢٣٥ ، وانظر المخصص ٤/٣٥ ، وقد أخلت قصيدتُهُ المِيميَّة الطويلة التي في ديوانه المطبوع بهذا البيت .

وَمَا هِيَ إِلاَّ فِي إِزَارٍ وَعِلْقَةٍ　　　مُغَارَ ابْنِ هَمَّامٍ عَلَى حَيٍّ خَثْعَمَا

[٨٠/ب] فهو أيضاً على حذف المضافِ، / المعنى: وما هـي إلاّ في إزارٍ وعِلقـةٍ وقـتَ إغارَةِ ابنِ همَّامٍ . ألا ترى أنه قد عدَّاه بـ « على » إلى « حيٍّ خثعم » ، فـإذا عـدَّاه ثبت أنَّه مصدرٌ ؛ إذ أسماءُ المكان لا تتعدَّى ، فهو من باب : « خُفُـوقَ النَّجـم » ، و « مَقْدِمَ الحاجِّ » ، و « خلافةَ فلان »[١] ، ونحوِه من المصـادر الـتي استُعمِلَت في موضع الظَّرفِ للاتّساعِ في حذف المضاف الذي هـو اسـمُ زمـانٍ ، وإنَّما حَسُـنَ ذلك في المصادر لمطابقتها الزَّمانَ في المعنى ، ألا ترى أنَّـه عبـارةٌ عـن منقَـضٍ غـيرِ باقٍ ،كما أنَّ الزَّمانَ كذلك ، ومِن ثَمَّ كَـثُرَ إقـامَتُهُم « مـا » الـتي هـي مـع الفعـل بمعنى المصدر مُقَامَ ظُروفِ الزَّمان ،كقولهم: « لا أُكلِّمُكَ ما حدا اللَّيلُ نهـاراً»[٢]، و « ما خالفَتْ جرَّةٌ دِرَّةً »[٣]، و﴿ كُنْـتَ عَلَيْهِـمْ شَـهِيْداً مَـا دُمْـتُ فِيْهِـمْ ﴾[٤]، ونحو ذلك، حتّى إنَّ قوماً مـن النَّحْويِّـين يُسَمُّونَهَا « مـا » الوقـت ، وحقيقتـهُ مـا أعلَمْتُكَ .

فأمَّا ما أنشَدَه سيبويهِ[٥]:

---

(١) أي : حين خفوق النجم ، وزمن مقدم الحاج . قال سيبويه رحمه الله في الكتـاب ٢٢٢/١ : « هـذا باب ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام والاختصار وذلك قولـك : متـى سـير عليـه ؟ فيقـول : مقدمَ الحاج ، وخفوقَ النجم ، وخلافةَ فلان ، وصـلاةَ العصر ... » . وانظر الأصـول ١٩٣/١ ، وكتاب الشعر : ٢٩٣ - ٣٦٩ (تحقيق د. الطناحي) .

(٢) أي : أبداً . انظر المستقصى ٢٤٧/٢ ، واللسان (حدا) ١٦٩/١٤ .

(٣) وذلك أنَّ الدِّرَّة تسفلُ إلى الضرع ، والجرَّة تعلـو إلى الرأس ، فهمـا مختلفتـان . انظر الأمثـال لأبي عُبيد: ٣٨٠ ، ومجمع الأمثال للميداني ١٨٧/٣ .

(٤) سورة المائدة : من الآية : ١١٧ .

(٥) الكتاب ٢٢٢/٤ .

وَرَجُ الْفَتَى لِلْخَيرِ مَا إِنْ رَأَيْـتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْراً لاَ يَزَالُ يَزِيْدُ[١]

فـ « ما » فيه من هذا القَبيل ، إلاّ أنّ الشّاعِرَ زاد فيها « إنْ » لموافقتها « ما » النّافيةَ في اللّفظِ ، فشبَّهه بقوله[٢]:

وَمَا إِنْ طِبُّنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ مَنَايَانَا وَدَوْلَةُ آخَرِيْنَا

ومثل هذا ما أنشَدَه أبو زَيدٍ[٣]:

يُرَجِّى الْبَعْدُ مَا إِنْ لاَ يَرَاهُ وَيَعْرِضُ دُونَ أَبْعَدِهِ خُطُوْبُ

فهذا مثلُ ما أنشَدَه سيبويه في أنّها موصولةٌ ، وإنْ كانا قد اختلفا في أنَّ هذه اسمٌ ، وتلك حرفٌ ، وأنَّ تلك مصدرٌ حُذف معه اسمُ الزّمان ، وأقيمَ مُقَامَه ، وهذا ليس كذلكَ .

* * *

(١) البيت للمعلوط بن بدل القريعي . وقد أنشده المصنف في المسائل المشكلة (البغداديات) : ٢٨٠ ، ٤٢٧ ، وانظر الخصائص ١/١١٠ ، وتحصيل عين الذهب : ٥٧٥ ، وشرح المفصل ٨/١٣٠ ، وشرح الجمل ٢/٤٨٠ .

(٢) قائله : فروة بنُ مُسيك كما في الكتاب ٣/١٥٣ ، وأنشده المصنف في المسائل المشكلة (البغداديات): ٢٨٠ ، وانظر : الوحشيات : ٢٨ ، والمقتضب ١/٥١ ، ٢/٣٦٤ ، والمنصف ٣/١٢٨ ، والخزانة ٢/١٢١ .

(٣) النوادر : ٢٦٤ ، وقائله جابر بن رألان السُّنبسي الطائي ، وقد أنشده أبو عليٍّ في المسائل المشكلة (البغداديات) : ٢٨١ . وانظر شعر طيّئ : ٣٦٦ ، والخزانة ٨/٤٤٠ .

المسألة الخامسة والخمسون

قال[١] في قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ ﴾ [الأنعام : ١٥٠] :

« زعَمَ سيبويه أنّها « ها » ضُمّتْ إليها « لُمَّ » ، وجُعِلَتا كالكلمة الواحدة ، وأكثرُ اللّغاتِ « هَلُمَّ » للواحد والجمع والاثنين ، كقوله : ﴿ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾[٢]، ومِنَ العرب مَن يُثنّي ويجمَعُ ...

وفُتِحَت[٣] لأنّها مُدغَمَةٌ ، كما فُتِحَت (رُدَّ) في الأمر لالتقاء السّاكنَين ، ولا يجوزُ فيها : هَلُمُّ بالضَّمِّ ، كما يجوزُ في (رُدَّ) الفتحُ والضَّمُّ والكسرُ ؛ لأنّها لا تتصرَّفُ »[٤] .

قال أبو عليّ :

اعلَمْ أنَّ في قولنا : « هَلُمَّ » لغتَين[٥]:

إحداهما : وهو قولُ أهل الحجاز ولغةُ التّنزيل: أنْ يكونَ في جميع الأحوال للواحد والواحدة والاثنين والاثنتين والجماعة من الرِّجال والنّساء على لفظٍ واحدٍ

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٠٣ .
(٢) سورة الأحزاب : من الآية : ١٨ .
(٣) أي : الميم من « هلمّ » .
(٤) في (ص) : « لأنها تتصرف » .
(٥) انظر المسائل العضديات : ٢٢١ وما بعدها .

لا يَظهَرُ فيه علامةُ تثنيةٍ ولا جمعٍ ،كقوله تعالى[١]: ﴿ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ ، فيكونُ بمنزلة « رُوَيْدَ » و « صَهْ » و « مَهْ » ، ونحوِ ذلك من الأسماء التي سُمِّيَتْ بها الأفعالُ ، ويُستَعْمَلُ للواحد والجمع والتّأنيث والتّذكير على صورةٍ واحدةٍ .

والأخرى : أن يكونَ بمنزلة « رُدَّ » في ظهور علاماتِ الفاعلِين على حسَبِ ما يَظهَرُ في « رُدَّ » وسائر ما أشبهَها من الأفعال ، وهي اللُّغةِ الأُولى ، وفي اللُّغة الثّانية إذا كانت للمخاطب مبنيَّة مع الحرف الذي بعدها على الفتح ، كما أنَّ « هل تَفْعَلَنْ » مبنيٌّ مع الحرف على الفتح ، وإن اختلَفَ موقعُ الحرفَين من الكلمَتَين ، فكان الحرفُ في إحداهما مقدَّماً ، وفي الأخرى مؤخَّراً ، و لم يمنَعْهُمَا من الاجتماع فيما اجتمَعَا له من كونهما مع الحرفَين مبنِيَّين على الفتح .

فأمَّا الهاءُ اللاَّحِقُ لَهَا أوَّلاً ، فهي مِن « ها » التي للتّنبيه، لَحِقَت أوَّلاً ؛ لأنَّ لفظَ الأمر قد يحتاج إلى استعطافِ المأمور واستدعائه لإقبالِهِ على الآمر[٢]، فهو كذلك يقومُ[٣] من المنادَى ، ومن ثَمَّ دَخَلَ حرفُ التّنبيه في قوله: ﴿ أَلاَ يَا اسْجُدُوا ﴾[٤]، ألا ترى أنَّهُ أمرٌ ،كما أنَّ هذا أمرٌ .

وقد دَخَلَ هذا الحرفُ في جُمَلٍ أُخَرَ نحو : ﴿ هَا أَنْتُمْ هَؤُلاَءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ ﴾[٥]، فكما دَخَلَ في هذه المواضعِ ، كذلك لَحِقَت « لُمَّ » ، إلاَّ أنّه كَثُرَ

---

(١) في (ش) : « كقولهم » .
(٢) العبارة في (ش) : « لأن لفظ الأمر قد يحتاج له إلى استعطاف المأمور واستدعاء إقباله على الأمر » .
(٣) في (ش) : « يعرب » ، ولعله : « يقرب » .
(٤) سورة النمل : من الآية : ٢٥ ، والذي قرأ بتخفيف اللام هو الكسائي ، والباقون على التشديد « ألاّ » . انظر السبعة : ٤٨٠ .
(٥) سورة النساء : من الآية : ١٠٩ .

الاستعمالُ معها فغُيِّرَ باللَّفظ لكثرة الاستعمال[١]، كأشياءَ تُغَيَّرُ لذلك بالحذف نحو: « لم أُبَلِ » ، و « لا أَدْرِ »/، و« لَمْ يَكُ » وما أشبه ذلك ممَّا يُغَيَّرُ للكثرة ، وقد قرأ بعضُ القُرَّاءِ[٢]: ﴿ هَأَنْتُمْ هَؤُلَاءِ ﴾ فحَذَفَ هذه الأَلِفَ ، فإذا حذَفَهَا في هذا الموضع مع أنَّه لم يكثُرْ كثرَةَ ما أعلَمْتُكَ ، كان حذفُهُ هناكَ أَجْدَرَ . [٨١/أ]

ولا يستقيمُ لِمَن ضَعُفَ نَظَرُهُ[٣] أنْ يستدِلَّ بحذف هذه الأَلفِ على أنَّهَا في الحروف زائدةٌ ، ألا ترى أنَّ الحذفَ قد لحق ما أعلَمْتُكَ من الأصول لكثرة الاستعمال ، وما محالٌ أن يكونَ زائداً ، فكذلك الألفُ هنا .

وممَّا حَسَّنَ حذفَ الألف من « ها » في « هَلُمَّ » أنَّها موضعٌ كان يجبُ أنْ يَسقُطَ في الأصل لالتقاء السَّاكنَين ، ألا ترى أنَّ فاءَ الفعل كانت في موضع سكونٍ (قبلَ الإدغام ، وقد تجدُ الحركاتِ التي تُلْقَى على الحرفِ لحرفٍ غيره ، ولا يخرُجُ الحرفُ به عن أن يكونَ في نيَّةِ سُكونٍ)[٤]، يدلُّكَ على ذلك تركُهُم قلبَ الواوِ في « مَوْلَة »[٥]، والياء في « جَيَل »[٦]، فحَسُنَ الحذفُ لسكون الألفِ ،

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٣/٥٢٩ : « إنما هي (ها) التي للتنبيه ، ولكنهم حذفوا الألف لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم » .

(٢) وهي قراءة ابن كثير . انظر السبعة : ٢٠٧ ، والحجة للفارسي ٣/٤٦ . قال فيها : « ووجهه : أنه أبدل من همزة الاستفهام الهاء ، أراد : أأنتم ، فأبدل من الهمزة الهاء ... » .

(٣) في (ص) : « ضعف لكثرة أن يستدل » .

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ص) .

(٥) تخفيف « موألة » . اسمٌ علَمٌ ، وهو موألةُ بن مالك . انظر الكتاب ٣/٥٥٦ ، واللسان (وأل) .

(٦) تخفيف « جَيْأَل » ، وجَيْأَلُ وجَيْأَلَةُ : الضَّبُعُ . انظر : التعليقة على الكتاب ٤/١٢ ، واللسان (جأل)، وفيه : « قال أبو عليٍّ النحويُّ : وربما قالوا : جَيَل بالتخفيف ، ويتركون الياء مصحَّحَةً ؛ لأن الهمزة وإن كانت ملقاةً من اللفظ ، فهي مُبَقَّاةٌ في النيَّة معاملةٌ معاملةَ المثبَتةِ غير المحذوفة » .

ولأنَّ الفاءَ كأنَّهَا ساكنةٌ ؛ (إذ حَرَكَتُهَا لغيرها ، كما كانت الواوُ في « مَوْلَة » كأنها ساكنة)[1] ، وكذلك الياءُ في « جَيَل » ، ولولا ذلك لوجَبَ الإعلالُ والقلبُ ، ومن حيث لم يجب القلبُ لم يحسُن الحذفُ فيها أيضاً ؛ لكونها كالكلمة الواحدة، كأنّهما لَمَّا بُنيا على الفتح صارَ من الأسماء كـ « خمسَةَ عَشَرَ »، وقد جعل النَّحْويُّون هذا كلمةً واحدةً .

وممَّا يدلُّ على أنَّهَا كالكلمة الواحدة أنَّهُم اشتَقُّوا منهما جميعاً فِعلاً ، كما يُشتقُّ من الحرف المفرَدِ ، قال الأصمعيُّ : إذا قالَ لكَ : هَلُمَّ ، فقلْ : مَا أَهَلُمَّ[2] . ألا ترى أنَّهم قد أَجْرَوها معه بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ حيث اشتَقُّوا منهما .

فإن قلتَ : وكيف يكونُ « أَهَلُمَّ » هذا الذي حكاه الأصمعيُّ حالاً ؟ وهل جاء له مثالٌ من كلامهم يؤنِسُ به ؟

فقد قالوا : أنا أُهَرِيْقُ ، وهو مضارعُ هَرَقْتُ ، وليس بمضارع أَرَقْتُ ، ألا ترى أنَّ الوزْنَين واحدٌ . فهذا الذي حكاه الأصمعيُّ غيرُ خارجٍ مِمَّا هو سائغٌ في كلامهم .

وإنْ شِئْتَ جعَلْتَ « أَهَلُمَّ » من باب « هَلَّلَ » و « لَبَّى »[3]، فيكونُ انتظامُكَ في اشتقاق الفعل منه من الحرفين كهذا الضَّرب .

ويدلُّكَ على حُسْنِ هذا الوجه واستقامتِهِ أنَّهم قد أَجْرَوا « هَلُمَّ » مُجْرَى

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ص) .

(٢) انظر: إصلاح المنطق ٢٩٠، وسر صناعة الإعراب ٢٣٤/١ ، والصحاح (هلم) ، وارتشاف الضرب ٢٣٠٦/٤ . وضبَطَهُ ابنُ يعيشَ رحمه الله في شرح المفصل ٤٣/٤ بضمِّ الميم .

(٣) في (ش) : « هلل وليّ » .

الأصوات بدلالة تركهم لها على صورةٍ واحدةٍ في الأحوال كلِّهَا ، وهذه الأصواتُ قد يشتقُّونَ منها كما يشتقُّونَ من الكلمتَين وما جرى مَجْرَاهما نحو: هَلَّلَ ولبَّى[١] ، ويدلُّكَ على أنَّهُم يشتقُّونَ من ذلك قولُهُم: دَعْدَعَ ونحوُ ذلك . وحَكَى الأصمعيُّ : صَهْصَهْتُ بالرَّجُلِ ، ومَهْمَهْتُ به[٢]، إذا قلتَ له: صَهْ ومَهْ .

فإذا كانوا يشتقُّونَ من هذه الأصوات على حدِّ ما ذَكَرْتُ لَكَ ، وكانوا قد أَجْرَوا هذه الكلمةَ مُجْرَى الأصوات ، لم يُنكَر أنْ يشتقُّوا منها أيضاً .

وحُكِيَ عن الفرَّاءِ[٣] أنَّه قال في « هَلُمَّ » أنَّ أصلَه: « هَلْ أُمَّ » ، و « أُمَّ » من قصَدْتُ .

والدَّلِيلُ على فساد هذا القول : أنَّ « هل » لا تخلو من أحدِ أمرَين[٤]:

إمَّا أنْ تكونَ بمعنى « قد » ، وهذا يَدخُلُ في الخبر .

وإمَّا أنْ تكون بمعنى الاستفهام .

وليس لواحدٍ من الحرفَين متعلَّقٌ بـ « هَلُمَّ »، ولا مَدْخَلٌ ؛ ألا ترى أنَّهُ يُرَادُ بها الأمرُ دونَ غيره ، والدَّليلُ على ذلك تثنيةُ مَن ثنَّاها ، وجَمْعُ مَن جَمَعَهَا ، فلا وَجْهَ لها هنا ، ألا ترى أنَّه لا يكونُ هَلْ اضرِبْ ، وأنت تأمُرُ ،كما لا تقولُ[٥] : قد اضرِبْ .

---

(١) في النسختين : « ولي » .

(٢) وقالوا : صهصيتُ فأبدلوا الياء من الهاء . انظر المحكم ٤/٦٥ ، وارتشاف الضرب ٤/٢٢٩٢ .

(٣) معاني القرآن ١/٢٠٣ .

(٤) انظر المسائل العضديات : ٢٢٣ ، وإيضاح الشعر : ٨٨ .

(٥) في (ش) : « كما تقول » .

وأيضاً فإنَّ « أُمَّ » بعدها لا تخلو من أن تكونَ مثلَ « رُدَّ » و « مُدَّ » وأنت تأمُرُ ، أو تكونَ مثلَ (فُعِلَ) إذا أخبرْتَ ، فلا يجوزُ على قوله أنْ تكونَ التي للأمر مِن حيث لا تقولُ: هل اضربْ ، ولا: هل اقتُلْ ونحوه ، ولا يجوزُ أن تكونَ بمعنى (فُعِلَ) ؛ لأنَّ ذلك للخبر ، والخبرُ لا وجهَ له هنا ؛ لأنَّ المرادَ الأمرُ .

فإنْ قالَ : ما يُنكِرُ أنْ يكونَ اللّفظُ لفظَ الخبر ، والمعنى معنى الأمر مثل : رَحِمَ الله زَيداً ، ونحوِهِ ؟

فإنَّ كونَ الكلمة واستعمالَهم إيَّاها في الأمر يمنع ذلك،/ ألا ترى أنَّ مَن قال: رَحِمَ الله زَيداً ، فإنْ أراد به الدُّعاءَ ، لم يُدْخِلْ عليه « هل » فلم يَقُلْ : هَلْ رحمه الله ، ولا هل لقِيتَ خيراً ، وهو يُريدُ الدُّعاءَ . فهذا قولٌ فاسدٌ جداً ، لا يجبُ أن يُعرَّجَ عليه ، والقولُ فيه ما قدَّمْنا ذِكْرَهُ . [٨١/ب]

فأمَّا قولُ أبي إسحاقَ[1]: « فُتِحَتْ[2] لأنَّها مُدغَمَةٌ ،كما فُتِحَت « رُدَّ » في الأمر لالتقاء السَّاكنَين » ، فليس يخلو الفتحُ فيه من أنْ يكونَ لالتقاء السَّاكنين كما قال ، أو مِن أنْ يكونَ لأنَّه بُنِيَ مع الحرف المضمومِ إليه على الدُّعاء كما قلنا مثل: « هَلْ يَفْعَلَنْ » ، فلو كان الفتحُ لالتقاء السَّاكنَين - كما قال - لجازَ أنْ يُحرَّكَ في لغةِ مَنْ ثَنّى فيه الفاعِلَ وجَمَعَ بالفتح والكسر أيضاً لالتقاء السَّاكنَين ، وجازَ أيضاً إذا لَقِيَتْهُ ألفٌ ولامٌ في لغتهم أن يُحَرَّكَ بالكسر أيضاً لالتقاء السَّاكنَين نحو : « غُضَّ الطَّرْفَ »[3] .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٠٣ .
(٢) أي : ميم (هَلُمَّ) .
(٣) في (ص) : « البصر » .

فلمَّا لم يحرِّكْها هؤلاء[1] ، لا التَّميميُّونَ الَّذيـن يَجمَعُون ويُثنُّونَ ، ولا الحجازيُّونَ الَّذين يُفرِدُونَ ولا يُغيِّرُونَ ، دلَّ ذلك من أمرها على أنَّ الجميعَ أجمَعُوا فيها على البناء على فتحها ، وحرَّكوها لذلك ، ولم تكنْ حركَتُها عند الجميع لالتقاء السَّاكنين . ألا ترى إلى ما كان حركتُهُ لالتقاء السَّاكنين من هذا الضَّرب أنَّه لا يمتنع اختلافُ الحركات فيه ، فإنَّ ذلك مطَّرِدٌ في جميعه ، فتخصيصُ ذلك من ذلك كلِّهِ دلالةٌ على أنَّ حركَتَه كما قلنا ، دون ما ذهب إليه .

والذي قلناه في ذلك من إجماعهم على فتْحِهِ حكاه سيبويهِ فقال[2]: « لا يكسِرُ (هَلُمَّ) البتَّةَ مَنْ قالَ : هَلُمَّا وَهَلُمِّي، ولكن يَجعَلُهَا في الفعل تجري مَجْرَاها في لغة أهلِ الحجازِ بمنزلة (رُوَيْدَ) » . فقد أعلَمْتُكَ أنَّهم لا يَكسِرُونَها البتَّةَ ، ولو كانت الحركةُ لالتقاء السَّاكنَين لكسَرُوها ، كما فعلوا ذلك بجميع نظائره .

فإن قالَ قائلٌ : فما يُنكِرُ أن يكونَ تمثيلُ سيبويهِ بـ « رُوَيدَ » يدلُّ عنده على أنَّهُ مُحرَّكٌ لالتقاء السَّاكنَين ، دون ما ذَكَرْتَ من أنَّهُ اختِيرَ له البناءُ على الفتح للبناء مع غيره ؟

قيلَ له : لا يدلُّ هذا من قوله على ذلك ؛ لأنَّه إنَّما أراد أن يُعلِمَ أنَّهُ مبنيٌّ على الفتح ، كما أنَّ هذا مبنيٌّ على الفتح ، وهذا من قولنا : هَلُمَّ[3]، وإنْ كان قد

---

(١) في (ش) : « فلما لم يجز لأحد لا التميميون » .
(٢) الكتاب ٣/٥٣٤ .
(٣) في (ش) : « فقالوا : هلم » .

التقى فيه ساكنان ، فليس على حدِّ سائر هذه الحروف في هـذا البـاب، لـو كـان كذلك لجازَ فيه ما جازَ في هذه الحروف من تحريكه بـاختلاف هـذه الحركـات ، ولكن لَمَّا اختُصَّ بهذا المعنى الذي ذَكَرْناه (من البناء)[1] مع غيره ، اختُصَّت هذه الحركةُ ، وانفردت به؛ لتكونَ مخالفَتُهُ عَلَمـاً على بنائـه مـع الحـرف ، وجعلِهمـا بمنزلة شيءٍ واحدٍ . ألا ترى أنَّه لا يُفصَلُ بينهما ،كما لا يُفصَلُ بين اللّتَين تُجعَلُ إحداهما مع الأخرى بمنزلة الكلمة الواحدة .

فإن قال قائلٌ : فإذا كان في هذه الكلمة التقاءُ ساكنَين ، والتقـاءُ السَّـاكنَين يقتضي تحريكاً لا محالَـةَ ، وإذا اقتضـى التَّحريـكَ لا محالَـةَ فذَهَـبَ ذاهـبٌ إلى أنَّـه لالتقاء السَّاكنين كان مصيباً ؛ لأنَّ ذلك مِمَّا لا مذهَبَ في الكلمة عنه ، فـإذا دفـعَ ذلك دافعٌ وقالَ : لم يُحرَّك لالتقاء السَّـاكنين ، مـع اعتقـاده أنَّ التقـاءَ السَّـاكنَين يقتضي التَّحريكَ على كلِّ حالٍ لا محالَةَ ، فقد دفَعَ ما قال به ، ونفَـى مـا أثبَتَـه ، وحصَلَ التَّنازُعُ في اختلاف العبارَتَين والمعنى واحدٌ .

قيلَ له : في الكلمة التقاءُ السَّاكنَين ، واقتضاؤُهُ للتَّحريك كما وصَفْتُ لَكَ، إلاَّ أنَّه إذا التقى السَّاكنان ، فاقتضى هـو التَّحريـكَ في الكلمـة الـتي التَقَيـا فيهـا ، واقتضى التَّحريكَ أمرٌ آخَرُ ، نُسِبَت الحركـةُ إلى ذلـك الأمـر الآخَـرِ دون التقـاء السَّاكنَين ، وإنَّما كان كذلك لأنَّ حركَةَ التقاءِ السَّاكنَين غيرُ معتَدٍّ بها في المعنى/، [٨٢/أ] وإنْ كانت ثابتةً في اللَّفظِ خارِجَةً إليه ؛ ألا ترى أنَّهم قـالوا : لم يَـرْدُد الرَّجُـلُ[2]،

---

(١) ساقطٌ من (ش) .
(٢) انظر الكتاب ٣/٥٣٠ .

فلم يعتدُّوا بها في المعنى ، وإن كانت ثابتةً في اللَّفظ ، فإذا كان كذلك ، كان نسبةُ الحركة إلى الأمر الآخَرِ المعتدِّ به في اللَّفظِ والمعنى أَجْدَرَ ، وعلى ذلك مذهبُ النَّحْوِيِّين في هذا الذي وصفْتُهُ لكَ ، ألا تراهم يَذهَبُونَ في الحركة في « أوَّلُ » و « علُ » و « حسبُ » ، و « قَبلُ » ، و « بعدُ » ، و « ليس غيرُ » ، أنَّها مبنيَّةٌ على الضَّمِّ ؛ لأنَّها غاياتٌ، فذهبوا في حركتها إلى هذا المعنى ، ولم يقُلْ أحدٌ منهم أنَّه لالتقاء السَّاكنَين ، وإنْ كان فيها ما التَقَى فيه ساكنان (نحو : « قبلُ » ، و « بعدُ » ، و « حسْبُ » ، واستدلوا على أنَّ الحركَةَ فيها لِمَا ذَكَرْنا بتحريكهم « أولُ » و « علُ »)[1] وليس قبلَهما ساكنٌ ، فكما لم يقُلْ أحدٌ منهم في هذا : إنَّ الحركةَ فيه لِمَا ذَكَرْنَا ، وإنْ كانت الحركةُ التي حُرِّكَ الحرفُ بها قد أغنت عن تحريك التقاء السَّاكنَين ، كذلك الحركةُ في « هَلُمَّ » ، لا يصحُّ أنْ يُقالَ : إنَّها لالتقاء السَّاكنَين ، إنَّما هما للبناء على الفتح من حيث كانا كلمتَين ، وإن كانت قد أَغْنَتْ عن التَّحريك لالتقاء السَّاكنَين . ودليلُنَا على هذا ما ذَكَرناهُ من أنَّه لو كان لالتقاء السَّاكنَين ، لجاز فيه ما جاز في هذا الضَّرْبِ من تحريكه بالحركات الأُخَرِ ، كما استدلَّ النَّحويُّونَ على أنَّ الحركةَ في « حَسْبُ » و « قَبْلُ » و « بَعْدُ » ليس لالتقاء السَّاكنين لتحريكهم « عَلُ » و « أَوَّلُ » ولا ساكنَين فيهما . فالقائلُ في هذا إنَّه مُحرَّكٌ لالتقاء السَّاكنَين ، تاركٌ لمذهب النَّحْوِيِّين وطريقَتِهِم ، كما أنَّ القائلَ في هذه الغاياتِ غيرَ ما قالوه تاركٌ لطريقَتِهِمْ ، فتأمَّلْ ما وَصَفْنَاه ، فإنَّه قريبُ المتناوَلِ إنْ شاءَ الله .

---

(١)　ساقطٌ من (ش) .

وأمّا قولُهُ في آخِرِ الفصل[١]: « ولا يجوزُ فيها هَلُمُّ بالضَّمِّ ،كما يجـوزُ في رُدَّ الفتحُ والضَّمُّ والكسرُ ؛ لأنّهَا لا تتصرَّفُ » ، فلو لم يَجُز فيه الكسـرُ والضَّـمُّ لأنّـه لا يتصرَّفُ ، لوَجَبَ أنْ يجوزَ فيه في مَـن ثنّـى فيـه الفـاعلَ وجمَـعَ . وليـس الأمـرُ كذلك ؛ لأنّهم أيضاً يفتحونَهُ ، فهذا يدلُّ علـى أنَّ الفتـحَ فيـه علـى قولهـم ليـس لالتقاء السَّاكنَين ، ولكنَّ فتْحَهُ بناءٌ ، واختيرَ الفتحُ لَمَّا بُنِيَ مع الحرف، (كما فُتِحَ الفعلُ لَمَّا بُنِيَ مع الحرف)[٢] في « هل تَفْعَلَنْ » ونحوه .

* * *

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٠٣ .

(٢) ساقط من (ص) .

المسألة السَّادسة والخمسون

قـال[١] في قولـه تعـالى : ﴿ ثُـمَّ آتَيْنَـا مُوْسَـى الْكِتَـابَ تَمَامـاً عَلَـى الَّـذِي أَحْسَنَ ﴾ [الأنعام : ١٥٤] :

« أجاز الكوفيُّونَ أنْ يكونَ في موضع خفضٍ ، وأنْ يكونَ من صفةِ (الذي)، وهذا خطأٌ فاحشٌ عند البصريِّين ؛ يزعُمُونَ أنَّهم لا يعرفون (الذي) إلاَّ موصولةً ، ولا تُوصَفُ إلاَّ بعد تمام صِلَتِهَا، وقد أجمع الكوفيُّونَ معهم على أنَّ الوجهَ صِلَتُهَا، فيحتاجُونَ أنْ يثبتُوا أنَّهَا وقعت موصولةً ولا صِلَةَ لها »[٢] .

* * *

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٠٥ .

(٢) هكذا جاءت المسألة في النسختين (ش) و(ص) دونما تعليق ، وقد سبق أن ذكَرَها أبو عليٍّ عرضاً في المسألة [٣٧] وسيأتي ذكرها أيضاً في المسألة [٨٣] . وانظر : إعراب القرآن للنحاس ٢/١٠٨ ، ومشكل إعراب القرآن ١/٢٧٨ .

سورة الأعراف :

المسألة السَّابعة والخمسون

قال أبو إسحاق[1] في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيْهَا مَعَايِشَ﴾[الأعراف:١٠]:
« أكثرُ القُرَّاءِ على ترك الهمزة في (مَعَايِش) ، وقد رواها نافعٌ[2] مهموزةً ، وجميعُ النَّحْوِيِّين البصرِيِّين يزعُمُونَ أنَّ هَمْزَهَا خطأٌ[3]، وذَكَرُوا أنَّ الهمزةَ إنَّما تكونُ في هذه الياءِ إذا كانت زائدةً نحو: صحيفة وصحائِفَ ، فأمَّا معيشةٌ ومعايِشُ فمِنَ العَيْشِ ، الياءُ أصليَّةٌ ، وصحيفةٌ من الصُّحف ؛ لأنَّ الياءَ زائدةٌ ، وإنَّما هُمِزَت الياءُ الزَّائدةُ ؛ لأنَّه لا حظَّ لها في الحركة ، وقد قَرُبَتْ من آخِرِ الكلمة ، ولَزِمَتْهَا الحركةُ ، فأَوْجَبُوا فيها الهمزَ ، وإذا جَمَعْتَ (مَقَاماً) قلتَ : مقَاوِمَ . أنشَدَ النَّحْوِيُّونَ[4] :

وَإِنِّي لَقَوَّامٌ مَقَاوِمَ لَمْ يَكُنْ　　　جَرِيْرٌ وَلاَ مَوْلَى جَرِيْرٍ يَقُوْمُهَا

وقد أجمَعَ النَّحْوِيُّونَ على أنْ حكَوا « مصائِبَ » / في جمع مصيبة ، بالهمز ، [٨٢/ب]

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٢٠ .
(٢) انظر السبعة : ٢٧٨ ، والحجة لأبي علي ٤/٧ ، قال ابن مجاهد : « وهو غلطٌ » .
(٣) قال أبو عثمان المازني في تصريفه : « فأما قراءة مَن قرأ مِن أهل المدينة ﴿ مَعَائِشَ ﴾ بالهمز فهي خطأٌ ، فلا يلتفت إليها ، وإنما أخذت عن نافع بن أبي نعيم ، و لم يدرِ ما العربية ، وله أحرفاً يقرؤها لحناً من هذا » . انظر المنصف في شرح التصريف ١/٣٠٧ .
(٤) للأخطل في ديوانه : ١/٣٢٠ ، ونسبه المبرد في المقتضب ١/٢٦٠ إلى الفرزدق ، و لم أقف عليه في ديوانه المطبوع ، وتبعه محقق كتاب معاني القرآن وإعرابه فنسبه إلى الفرزدق . وانظر إعراب القرآن للنحاس ٢/١١٦ ، والمنصف ١/٣٠٦ ، والمخصص ١٤/٢١ .

وأجمَعُوا أنَّ الاختيارَ مَصَاوِب ، وإنَّما هذا عندهم من الشَّاذِّ ، أعني مصَائبَ، وهذا عندي إنَّما هو بدلٌ من الواو المكسورة ،كما قالوا في وِسَادة : إسادَة ، إلاَّ أنَّ هذا البدَلَ في المكسورة يقعُ أوَّلاً ،كما يقعُ في المضموم نحو : ﴿ أُقِّتَتْ ﴾ ، وإنَّمـا هـو وُقِّتَت من الوَقْتِ ، والمضمومةُ تُبدَلُ غيرَ أوَّلٍ في نحـو: أَدْوُرٍ ، يقولـون : أَدْؤُرٌ[١]، فجعلوا المكسورةَ على ذلك .

ولا أعلَمُ أحداً فسَّرَ هذا غيري ، وهو أحسَنُ من أن يُجعَلَ الشَّيءُ خطـأً إذا نَطَقَت العربُ به ، وكان له وجهٌ من القياس ، إلاَّ أنَّهُ من جنس المبدَلِ الـذي إنَّمـا يُتَّبَعُ فيه السَّماعُ ، ولا يُجعَلُ قياساً مستمِرّاً .

وأمَّا ما رواه نافعٌ من ﴿ مَعَائِشَ ﴾ بالهمزة ، فلا أعـرفُ لـه وجهـاً ، إلاَّ أنَّ لفظَ هذه الياء التي من نفس الكلمة أُسْكِنَ في (مَعِيشة) فصار على لفظِ صحيفة ، فجُعِلَ الجمعُ على ذلـك . ولا أحـبُّ القـراءةَ بـالهمز ؛ إذ كـان أكـثَرُ النَّـاسِ إنَّمـا يقولون بترك الهمز ، ولو كان مَّما يُهمَزُ لجاز تحقيقُهُ وتَرْكُ الهمزة فيه ، فكيف وهو مَّما لا أصلَ له في الهمز ، وهو كتابُ الله الَّذي يجبُ أنْ يُحمَلَ على الأكثَرِ .

وزَعَمَ الأخفشُ[٢] أنَّ (مصائِبَ) إنما وقعت الهمزةُ فيها بدلاً من الـواو ؛ لأنَّ الواوَ أُعِلَّت في (مصيبة) ، وهذا رديءٌ ؛ لأنـَّـه[٣] يَـلزَمُ أنْ أقـولَ في جمـع مَقَـام : مقَائِم ، وفي مَعُونة : مَعَائن »[٤] .

---

(١)　انظر الكتاب ٤/٢٣٧ .

(٢)　انظر معاني القرآن ١/٣٢٠ . وراجع إعراب القرآن للنحاس ٢/١١٦ .

(٣)　في المطبوع من معاني الزجاج : « لا يـلزم ... » ، ومثلـه في نسـخة (ص) ، وانظـر النـص في آخـر المسألة .

(٤)　قال ابن جني في المنصف ١/٣١٠ : « وهذا لا يلزم أبا الحسن لو كان يقطع بهذه الحجة ، وإنمـــا

=

قال أبو عليٍّ :

قوله : « مَعِيْشَة » العين منه ياءٌ من الفعل عند الخليل وسيبويه[١]، يصلُحُ أنْ يكونَ مفعُلَة ، وأنْ يكونَ (مَفْعِلَة)[٢]. فأمَّا وزنُهُم لها بـ (مَفْعُلَة) محكيٌّ ، وكان الأصلُ: مَعْيُشَة[٣]، إلاّ أنَّ الاسم وافق الفعلَ (في وزنه ، لأنَّ « يعيش » على وزن (يَفْعِلُ) ، فأُعِلَّ كما أُعِلَّ الفعلُ ، وقد وجَدْنا الاسمَ إذا وافَقَ الفعلَ)[٤] في البناء أُعِلَّ، كما يُعَلُّ .

فمِن ذلك إعلالُهُم لـ « بابٍ » و « دارٍ » ونحوه ، ورَجُلٌ مالٌ وخافٌ[٥]، لَمَّا وافقَ (ضَرَبَ) و(سَمِعَ) أُعِلَّ كما أُعِلَّ « قال » و « خاف » و « هاب » ، فكذلك

- تعلل بهذا القول وتأنس به ، وليس عنده بعلة قاطعة فيلزمه أن يقول في جمع (مقام) مقائم ، ولكنه لما سمع (مصائب) احتال بعد السماع بما يكون فيه بعض العذر ، ولا يقطع بأن هذا خطأ من العرب ما وجد له وُجيهاً ما . ألا ترى أن سيبويه قال في باب (ما يضطر إليه الشاعر) : وليس شيءٌ مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون له وجهاً » .

(١) انظر التعليقة على الكتاب ٧٨/٤ .

(٢) انظر الكتاب ٣٤٩/٤ ، وأما الأخفش فيقول في (مَعِيْشَة) : إنها على (مَفْعُلَة) ، وأصلها عنده مَعُوْشَة ، قال أبو عثمان المازني : وقد ترك الأخفشُ قوله هذا وناقضَ فيه . انظر التعليقة على الكتاب لأبي عليٍّ ٧٨/٤ ، ٣٠/٥ ، ٣٨ ، ٣٩ ، والمنصف ٢٩٧/١ .

(٣) نُقلت الضمة إلى العين فانضمت وبعدها ياءٌ ساكنة ، فأبدلت الضمة كسرة لتسلم بعدها الياءُ فصارت (مَعِيْشة) . وأما كونها على (مَفْعِلَة) فإنما نُقلت كسرة العين فقط . انظر : المنصف ٢٩٦/١ - ٢٩٧ ، وشرح التصريف الملوكي للثمانيني : ٥٠١ .

(٤) ساقط من (ش) .

(٥) انظر الكتاب ٤٦٢/٣ . قال سيبويه : « وأما مالٌ فإنه فَعِلٌ ؛ لأنهم لم يقولوا : مائلٌ ... ورجلٌ مالٌ إذا كثُرَ مالُهُ » . قال: « وسألتُهُ - أي الخليل - عن خافٍ ... فقال : خافٍ يصلُحُ أن يكون فاعلاً ذهبت عينُهُ ، وأن يكون فَعِلاً ، فعلى أيهما حملتَهُ لم يكن إلا بالواو » وانظر التعليقة على الكتاب ٣١٦/٣ ، وسر الصناعة ٩١/٢ .

« مَعِيْشَة » أُعِلَّ بأن أُلْقِيَ حركةُ عينها على فائها، و لم يحتج إلى الفصل بينه وبين الفعل ؛ لأنَّ الزِّيادةَ التي في أوَّلِهَا زيادةٌ يختصُّ بها الاسمُ دون الفعل وهي الميمُ ، وهي لا تُزَادُ في أوائل الأفعال كما تُزادُ في أوائل الأسماء .

ولو كانت الزِّيادةُ يشترِكُ فيها الاسمُ والفعلُ ، لَصَحَّ الاسمُ وأُعِلَّ الفعلُ ، ألا تراهم صَحَّحُوا « تَدْوِرَةٌ »[1] و « أَهْوِنَاءٌ »[2] وما أشبه ذلك لَمَّا كانت الزِّيادتان اللَّتان في أوَّل الاسم يشترِكُ فيهما الاسمُ والفعل ؛ لأنَّ الهمزةَ تُزادُ في أوائل الأفعال ،كما تُزادُ في أوائل الأسماء ، وكذلك الياء . فأُعِلَّ « مَعِيْشَة » لَمَّا انفصَلَت بزيادتها من الفعل ، وكانت على وزنه . وكذلك حكمُ ما كان مثلَ « مَعِيْشَة » في الاعتلال . وهذا مذهبُ الخليلِ ، وسيبويهِ ، وأبي عثمانَ ، وجميعِ المتقدِّمين من البصريِّين .

وقد ذهب بعضُ أصحابنا إلى أنَّ هذا الضَّرْبَ من الأسماء إنَّما أُعِلَّ ما اعتَلَّ منه لمناسبته الفعلَ ، وزعَمَ أنَّ « المقالَ » و « المعاشَ » ونحوَ ذلك إنَّما اعتَلَّ لِجَرْيِهِ على الفعلِ والتباسِهِ به في أنَّه موضِعٌ لـه أو مصدَرٌ . ولَعَمْرِي إنَّ ملابَسَةَ الفعل تُوجِبُ الاعتلال ، وموافقةُ الاسمِ للفعل في البناء أيضاً ضَرْبٌ من الملابَسَة[3]، والملابسة توجِبُ الاعتلال .

---

(١) التَّدوِرَة : الدارة من الرمل ، والجمع : دَيِّرٌ ، والتَّدوِرَةُ : المجلس عن السيرافي . انظر اللسان (دور) .

(٢) أهوناء : جمع هيِّن كما قالوا : شيءٌ وأشيئاء على أفعلاء . انظر اللسان (هون) . وفي نسخة (ص) : « أهونة » .

(٣) في النسختين : « المناسبة » وكذلك الذي قبله .

ويدلُّكَ على جواز اعتلال هذا الضَّرْبِ - أعني مَقَالاً ومَثاباً لمشابهته الفعلَ في البناء ومجيئِهِ عليه - أنّا وَجَدْنَاهُم قد أَعَلُّوا نحوَ « بابٍ » و « دارٍ » و « أبٍ » و « أخٍ »[1] لمشابهته الفعلَ في البناء والزِّنَةِ ، ألا ترى أنَّ ما خالفه فيه لم يُعِلُّوهُ نحو: عُيَبَةٌ، وعِوَض[2]، و :

... ... سُوُكَ الإسْحِلِ[3]

فكما أوجَبَ موافقةُ الفعلِ بالبناءِ في هذا الإعلالَ ،كذلك يُوجِبُهُ في: مآبٍ ومقَالٍ ، ومَثَابَةٍ ، وإنْ لم يكنَّ مصدَراً للفعل ، ولا مكاناً له . ألا ترى أنَّ نحوَ : بابٍ ودارٍ لم تُناسب الفعلَ في معنًى أكثَرَ من البناء ، وأنَّهُ لا ملابسَةَ / بينهما في شيءٍ غيره ، وقد استمرَّ الاعتلالُ فيه مع ذلك ، فكذلك يستمرُّ في هذا الضَّرْبِ الذي لَحِقَ أوَّلَهُ الزِّيادةُ وإنْ لم يُناسِبِ الفعلَ في معنًى غير موافقتِهِ للبناء . [٨٣/أ]

فاستدلَّ على ما ذهب إليه من أنَّ ما لم يكن مناسباً للفعل من بابِ ما لحقَهُ الزِّيادةُ في أوَّله ، لا يكونُ معتلاً وإنْ وافقَ الفعلَ في البناء لقولهم : « الفُكاهةُ مَقْوَدَةٌ إلى الأذى »[4]، ولقولهم : مَرْيَمُ ، ومَكْوَزَةٌ[5].

---

(١) في (ش) : في بابٍ ودار وبوم .

(٢) يقال : رجلٌ عُيَبَة ؛ أيْ : كثير العيب . انظر الكتاب ٣٥٩/٤ ، ٣٦١ ، والنكت عليه ١٢٠٠/٢ .

(٣) جزءٌ من بيتٍ لعبد الرحمن بن حسان في ديوانه : ٤٨ يصف الخيل ، وقبله :

بأجْرَدَ مِثْلِ قَضِيْبِ الأشَا　　ءِ مُسْتَأْنِسٍ تَـبِـقٍ هَيْـكَلِ

والبيت بتمامه :

أغَـرُّ الثَّنَـايَا أحَمُّ اللِّثَا　　تِ تَمْنَحُـهُ سُـوُكَ الإسْحِلِ

وقد سبق تخريجه ص : ٩ - ١٠ من هذا الجزء .

(٤) مَثَلٌ . انظر الكتاب ٣٥٠/٤ ، والمقتضب ٢٤٦/١ ، والمنصف ٢٩٥/١ .

(٥) انظر الكتاب ٣٥٠/٤ ، والمثال في الكتاب : « مَزْيَدُ » بدل « مَرْيَم » ، وانظر التعليقة على الكتاب ٣٢/٥ ، وشرح عيون الكتاب : ٣٠٢ ، واللسان (كوز) ٤٠٣/٥ .

فأمَّا « مَرْيَمُ » و « مَكْوَزَةٌ » فليس فيهما حجَّةٌ ؛ لأنَّهما اسمان عَلَمَان ، والأسماءُ الأعلامُ والألقاب قد تخالِفُ سواها ، ويجوزُ فيها ما لا يجوزُ في غيرها . ألا تراهم قالوا : « مَوْهَبٌ ، ومَوْرَقٌ ، وتَهْلَلُ[1] » ، فجاء مخالفاً لضَرْبِهِ ، وقالوا : رجاء بن حَيْوَة[2] ، حيث كان علَماً ، فكذلك مَكْوَزَةٌ ومَرْيَمُ ، خالَفَا بظاهرهما لَمَّا كانا عَلَمَين .

فأمَّا « مَقْوَدَةٌ » فهو مصدَرٌ ، فكان القياسُ فيه أن يعتلَّ من حيث كان مصدَراً ، إلا أنَّه شذَّ عن الأصل . وإذا كان الأمر على ما ذَكَرْنَا لم يَبْقَ له شيءٌ يعتلُّ به من كلامهم ، والأصولُ لا تُعقَدُ بالشُّذُوذِ وما يجيءُ نادراً من حرفٍ أو حرفَين ، ولو جاز الاعتراضُ بهذه الحروف ولم يكُنَّ أعلاماً ، لجاز الاعتراضُ بـ« قَوَدٍ » و « رَوِعٍ »[3] و « حَوَكَةٍ »[4] ونحوِهِ على « بابٍ » و « دارٍ » ، فكما لم يعترِضْ هو ولا أحَدٌ بهذه الحروف على هذا الباب ، واعتلَّ بكونه على بناء الفعل ، كذلك لا يَسُوغُ أن يَعترِضَ بـ« مَكْوَزَةٍ » ونحوه على بابِ ما كان موافقاً بالزِّيادة وزنَ الفعل ، بل يُحكَمُ باطِّراد الاعتلال لموافقة الفعلِ بالبناء ، وإنْ كان قد شَذَّ منه (مَكْوَزَةٌ) وأختاه[5] ، كما يُحكَمُ باطِّراد الاعتلال على بابِ « بابٍ »

---

(١) أسماء أعلام جاءت شاذة ؛ لأن الأصل فيها أن تُعلّ فتصبح : موهِب ، وموِرق ، وتهلُّ بالإدغام ، ومثلها : مَرْيَم ومَكْوَزة القياس أن تُعَلّ فتكون : مرام ، ومكازة ، وكذلك حَيْوَة ، القياس أن يكونَ: حيَّة . انظر الكتاب ٣٥٠/٤ ، ٤٣٠ ، والتعليقة ٣٢/٥ ، والمنصف ٢٩٥/١ - ٢٩٦ .

(٢) انظر الكتاب ٣٥٠/٤ ، ٣٩٩ ، ٤٣٠ .

(٣) قالوا : رجلٌ رَوِعٌ ، ورجلٌ حَوِلٌ . انظر الكتاب ٣٥٨/٤ .

(٤) انظر الكتاب ٣٥٨/٤ ، و(حَوَكَة) جمع حائك .

(٥) أي : مَقْوَدَةٌ ، ومَرْيَمُ المتقدمتين آنفاً .

و« دارٍ » وإنْ كان قد شذَّ منه « قَوَدٌ » و « رَوِعٌ » .

فهذا شيءٌ عَرَضَ في المسألة ثم عُدْنَا إليها .

فأمَّا وزْنُ « مَعِيْشَة » فـ(مَفْعُلَة) عند الخليل ، وكان أصلُـهُ: مَعْيُشَـة ، فنُقِلَـت حركتُها إلى الفاء للاعتـلال ؛ لأنَّـه علـى وزن الفعـل ، فتحرَّكـت الفـاءُ بالضَّمَّـة وصادفَت الياءَ سـاكنةً ، فلَزِمَ أنْ تقلِبَهَا واواً ـ كما انقلبت ياءُ « موسى » واواً[1] ـ ثمَّ أُبدِلَ من ضمَّةِ الفاء كسرةٌ لتصِحَّ اليـاءُ ولا تنقلِـبَ واواً ،كمـا فُعِـلَ ذلـك في (بِيْضٍ)[2] جمعُ أَبْيَض أو بَيُوض[3] في مَن قـال : رُسْـل ، ألا تـرى أنَّ أصـلَ ذلـك (فُعْل) مثـلُ أَحْمَـر وحُمْـر ورُسْـل ، إلاَّ أنَّ الضَّمَّـةَ قُلِبَـت كسـرةً لتصـحَّ اليـاءُ ، فكذلك قياسُ[4] « مَعِيْشَة » في وزْنِكَ إيَّاه بـ(مَفْعُلَة) .

فأمَّا أبو الحسن فلا يُجيزُ فيه أن يكونَ (مَفْعِلَـة) ، إنَّمـا هـي عنـده مَعْيُشَـة لا غير[5]، فلا يرى أنْ يقيسَه على « بِيْضٍ » ، ويحتجُّ بأنَّ الجمعَ قـد يختـصُّ بالأشـياء التي لا تكونُ في الآحاد ، فلا تُقاسُ الآحادُ عليه ، لكن يَقصُرُ هذا التَّغيـيرَ[6] علـى الجميع دون غيره ، وللمعتَلِّ له أن يقولَ : وجدْتُ الجمـعَ اليـاءُ أغلَـبُ عليـه مـن الواو من حيث كان ثانياً للآحاد ، والـواوُ أثقَـلُ مـن اليـاء ، فسُكِّنت في الجمع

---

(١) وأصلها عنده (مُيْسى) ، وانظر رسالة الملائكة : ١٣ .

(٢) أصل (بيض) : بُيْض ، فأبدلوا من الضمة كسرةً . انظر المنصف ١/٢٩٧ ، ٣٤٠ .

(٣) أي : دجاجةٌ بَيوضٌ . وانظر المسائل العضديات : ٩٠ .

(٤) في (ش) : « لا يقاس » .

(٥) انظر التعليقة على الكتاب لأبي عليٍّ ٤/٧٨ ، ٥/٣٠ ، ٣٨ ، ٣٩ ، والمنصف ١/٢٩٧ ، والنكت ٢/١١٩٣ ، والممتع : ٤٦٩ .

(٦) في (ش) : « يقصر هذه العبرة » .

الواوُ ، و لم تُسكَّن في الآحاد ،كما فُعِلَ في « جُثِيٍّ » و « عُتِيٍّ »[1]، فقلبت الـواوُ ياءً في الجمع، و لم تُقلَب في الواحد ، فإذا جُمِعَ « مَعِيْشَة » مُكَسَّراً وردَت ألـفُ الجمع ثالثةً قبلَ الياء، والألفُ ساكنةٌ ، والياءُ أيضاً ساكنةٌ ، ومِنْ حُكْمِ السَّاكِنَين إذا اجتمعا أن يُحَرَّكَ أحدُهما أو يُحذَفَ ، فالحذفُ هنا لا يجوزُ ؛ لالتباس الجمـع بالواحد ، وإذا لم يَجُز الحذفُ لاجتماعهما ، لَزِمَ تحريكُ أحدهما ، ولا يخلو مـن أن يكونَ الأوَّلَ أو الثَّانِيَ ، فلا يجوزُ تحريكُ الأوَّلِ لارتفاع دلالتـه بتحريكِـكَ لـه على الجمع ، وإذا لم يَجُز تحريكُ الأوَّلِ ، لَزِمَ تحريكُ الثَّاني لاجتماع السَّـاكِنَين ، فإذا حُرِّكَتْ رَجَعَتْ ياءً ،كما أنَّ ما كان من الواو إذا حُرِّكَت في الجمع رَجَعَـت واواً صحيحةً مثل : « مَقاوِلَ » و « مَقَاوِمَ » في جمع مَقَالٍ ومَقَامٍ ، فصحَّ الـواوُ في الجمع لَمَّا لَزِمَ تحريكُهُما لاجتماع السَّاكنَين .

[٨٣/ب] وقد يقولُ القـائلُ / : هـلاَّ أُعِـلَّ العـينُ إذا كـانت يـاءً أو واواً في نحـو هـذا الجمع، كما أُعِلَّت في الواحد فقُلِبَت همزةً بعد الألف ،كما أنَّ العينَ مِن « قائلٍ » و « بائعٍ » أُعِلاَّ بقلبهما همزةً لَمَّا أُعِلَّتا في الفعل ؟

والجوابُ : أنَّ الإعلالَ في « معايشَ » وما أشـبهه وقلبَهُمَـا همـزةً لا يـلزَمُ ؛ لارتفاع العلَّةِ التي كانت العينُ لها قُلِبَت في الواحد ؛ وهي مشابهتُهُ للفعل بالزِّنَةِ ، فإذا جُمِعَ هذا الجمعَ بَطَلَت عنه زِنَـةُ الفعل فلَـزِمَهُ تصحيحُـهُ ،كمـا أنَّ « لُـوَمَةً » و« عُيَبَةً » و « حَصَصَ » و « مَرَرَ » ونحوَ ذلـك لَمَّـا لم يكـن على زِنَـةِ شـيءٍ مـن الفعل صُحِّحَ ، و لم يُعَـلَّ ،كما أُعِلَّ في « بابٍ » و « دارٍ » ، فلا يلزَمُ إذاً إعـلالُ

(١) جُثِيٌّ جمع جُثُوٌّ ، وعُتِيٌّ جمع عُتُوٌّ . انظر الكتاب ٣٦٢/٤ .

« معايِشَ » من حيث كانت في واحدها[1] معتلّةً لِمَا ذَكَرْنَا .

فأمّا « قائلٌ » و « بائعٌ » فإنّما لزِمَ إعلالُهما لمشابهتهما الفعلَ في الزِّنَةِ ، وأنّهُمَا يَعملان عمَلَ الفعل ، فهما[2] أَشْبَهُ بالفعل ، فصارا لذلك أَدْخَلَ في الإعلال وأَقْرَبَ إليه ، ولم يكن ذلك في « معايِشَ » وبابِهِ ؛ ألا ترى أنّهُ لا شيءَ فيه ممّا يُوجِبُ الإعلالَ من مشابهتِهِ الفعلَ في زِنَتِهِ وحركتِهِ وسُكُونِهِ ، بل فيه ما يُوجِبُ التّصحيحَ وهو سُكُونُ ما قبل حرف العلّةِ ، وسُكُونُ ما قبله أو ما بعده إذا لم يكن جارياً على شيءٍ يُوجِبُ فيه التّصحيحَ والخروجَ من الإعلال ، فلذلك جاءت العَيْنَاتُ في « معايِشَ » وبابِهِ مُصَحَّحَاتٍ .

فأمّا قراءةُ هذا القارئ[3]: « مَعَائِشَ » بالهمز ، فقال أبو عثمانَ : أصلُ أخْذِ هذه عن نافعٍ ، قال : ولم يكُنْ يَدْرِي ما العربيّةُ[4] . وكلامُ العرب الصَّحِيحُ في نحو هذا والقياسُ فيه على ما ذَكَرْنَاهُ[5] .

وحَكَى سيبويهِ[6] أنَّ بعضَهُم قالَ في جمع (مُصِيبَة): مصَائِبُ، وهَمَزَ ، وهذا غَلَطٌ ، وإنّما هو (مَفْعِلَة) ، وتوهَّمُوها (فَعِيْلَة)، قال : « ومنهم مَن يقولُ : مَصَاوِبُ » ، فيجيءُ به على الأصل والقياسِ .

---

(١) في (ص) : « أواخرها » .
(٢) في (ش) : « مهما » .
(٣) وهو الإمام نافع رحمه الله كما سبق .
(٤) انظر نص كلامه فيما سبق من ص : ٢٢٧ حاشية (٣) .
(٥) انظر الكتاب ٤/٣٥٥ .
(٦) الكتاب ٤/٣٥٦ .

وقولُ سيبويهِ : « تَوَهَّمُوها فَعِيْلَة » ؛ أي : توهَّمُوا الياءَ التي في « مُصِيْبَة » وهي منقلبةٌ عن العين التي هي واوٌ الياءَ التي تُزَادُ للهمز في نحو : سَفِيْنَة ، فهَمَزوا الياءَ المنقلبةَ عن الواو التي هي عينُ الفعل ،كما همَزُوا الياءَ التي للمدِّ في نحو : سَفَائِنَ وصحائِفَ ، ولا تُشبِهُ هذه الياءُ تلكَ ، ألا ترى أنَّ هذه[1] منقلبةٌ عن واوٍ، هي عينٌ أصلُهَا الحركةُ ، وتلك زائدةٌ للمدِّ لا حظَّ لها في الحركة .

ومثلُ هذا مِمَّا حمَلَهُ أبو الحسن على الغلَطِ قولُ بعضهم في جمع « مَسِيلٍ » : مُسْلاَن[2]، فـ « مَسِيل » (مَفْعِل) ، والياءُ فيه عينُ الفعل ، فتوهَّمَ مَنْ قال في جمع مَسِيلٍ : مُسْلاَن أنَّها زيادةٌ للمدِّ ، فجَمَعَهُ على (فُعْلان) ،كما يَجمَعُ قضيباً على قُضْبَان ، وهذا عندي إنَّما يكونُ غلطاً إذا أُخِذَ مِن « سال » ، فإذا أُخِذَ من « مَسَلَ »[3] كان كـ « مَصير »[4] و« مُصْرَان »[5]، ألا ترى أنَّ مُصْرَاناً (فُعْلانٌ)، والهمزُ في مثل هذا من الشَّواذِّ والغَلَطِ لا يُعتَرَضُ به على الشَّائع المطَّردِ ، ولا يُحمَلُ غيرُهُ عليه ، وإنَّما حُكمُهُ أنْ يُعرَفَ أصلُهُ ، ويُتَبَيَّنَ فيه وجهُ الصَّوَابِ ، ومن أينَ وقعَ الشَّبَهُ الذي جاء من أجله الغلَطُ ، فـ « مُسْلانُ » فيمَن أخذه من « سالَ » خطأٌ وإن كان قد قيلَ ، وكذلك همزةُ « معائِشَ » غلَطٌ .

فأمَّا « مَدِينَةٌ » و « مدائِنُ » فعلَى ضَرْبَين[6] :

---

(١) أي التي في « مصيبة » .
(٢) انظر الحجة لأبي علي ٤/٨ ، والمخصص ١٤/٢١ .
(٣) في (ص) : « مسيل » .
(٤) في (ش) : « مصر » .
(٥) انظر الكتاب ٣/٦١٩ .
(٦) انظر الحجة لأبي علي ٤/٨ ـ ٩ .

مَن قالَ : مُـدُن ، فمَدِيْنَـة عنـده (فَعِيْلَـة) ، والياءُ فيـه زائـدةٌ ، فهـو مثـلُ : صَحَائِفَ ، ومَن جَعَلَه (مَفْعِلَة) من دَانَ يَدِيـنُ ، لم يَجُـزْ على قولـه : مُدُن ، و لم يَجُز الهمزُ علـى قولـه في مَدائـنَ[١] ، ولكـنَّ « مَدائـنَ » مثـلُ « مَعَـائِشَ » ، ووزنُـهُ (مَفَاعِلُ) ، وعلى القول الأوَّلِ (فَعَائِلُ) .

فإنْ قال قائلٌ : هلاَّ أُعِلَّت العينُ من « مَعَايِشَ » لأنَّه وإنْ لم يُشابِه الفعلَ في الزِّنَةِ فقد شابهه في أنَّ الجمعَ ثانٍ للأسماء الأُوَلِ (الآحادِ ،كما أنَّ الفعلَ ثان لها ، فهلاَّ أعلَلْتَهُ لهذه المشابهة التي بينهما من هذه الجهة ، وشبَّهْتَهُ به ،كمـا شبَّهْتَهُ بـه في منع الصَّرْفِ ؛ ألا ترى أنَّ الجمعَ معنًى يمنَعُ الصَّرْفَ ،كما يمنَعُ وزنُ الفعل ؟

قيلَ له : إنَّ هذه المشابهَةَ لا يُعتَدُّ بها في باب الإعلال والتَّصحيح ،كما يُعتَدُّ بها في باب الانصراف ، وإنَّما المعتَدُّ به موافقةُ الزِّنَـةِ للزِّنَـةِ ، والبنـاء للبنـاء ، فـإذا وافقَ الاسمُ الفعلَ في البناء وانفصَلَ منه بزيادةٍ أُعِلَّ ، و لم يعتبر في ذلـك الأوَّلِيَّـةُ . ألا ترى أنَّ مثلَ: « دارٍ » و « نارٍ » و « مالٍ » و « نابٍ » وما أشبهَ ذلك من الأسماء الأُوَلِ)[٢] قد أُعِلَّت للموافقـة في البنـاء ، ومثـلُ « عُيَبَـةٍ » لم تُعَـلَّ وهـي صحيحـةٌ للمخالفة فيه ، فكذلك « معايِشُ » لا يُعَلُّ لمخالفتـه الفعـلَ وبُعْـدِهِ عنـه في الـوزن والمثال وإن كان جمعاً ./ فهذا هو المعتَبَرُ به في الإعـلال والتَّصحيـح ، فـافْهَمْ ممَّـا ذَكَرْنَاهُ امتناعَ الهمز في « معايِشَ » وغيره . [٨٤/أ]

(١) بل جمعه يكون على مداين بتصحيح الياء . انظر معـاني القرآن للأخفش ٣٢٠/١ ، والحجة لأبي علي ٨/٤ ـ ٩ . ونقل ابن خالويه في إعراب القراءات السبع وعللها ١٧٧/١ عن الجرمي في كتابه « الأبنية » أن من العرب مَن يَدَعُ همزَها .

(٢) سقط من القوس الأول إلى هنا من نسخة (ص) .

[الكلام على الألف إذا وقعت ثالثة زائدة]

فأمَّا صحيفةٌ وعجوزٌ ورسالةٌ وما أشبه ذلك ممَّا يقعُ حرفُ اللّين فيه ثالثاً زائداً ، فحكمُهُ على ما أذكُرُهُ لكَ في التّصغير والتّكسير، وإنّما ضَمَمْنَا التّصغيرَ إلى التّكسير لأنّهما من وادٍ واحدٍ :

اعْلَمْ أنَّ الألِفَ إذا كانت ثالثةً زائدةً في نحو: رسالةٍ وكِنَانةٍ ، قُلِبَت في التّصغير ياءً ، وإذا كانت في الجمع قُلِبَت همزةً . أمَّا إبدالُكَ إيَّاها ياءً في التّصغير فلأنّكَ لو لم تُبدِلْهَا وتركْتَهَا ألفاً ، لَلَزِمَ أنْ ينفتِحَ ما قبلها ؛ لأنَّ الألِفَ كذلك تكونُ ، ولو انفتَحَ ما قبلها لتحرَّكت ياءُ التّصغير ، ولو تحرَّكَت ياءُ التّصغير زال عنها كونُها له ، وبطلَتْ دلالَتُهَا عليه ؛ ألا ترى أنّها لا تكونُ إلاّ ساكنةً ،كما لا يكونُ حرفُ التّكسير إلاّ كذلك ، فلمَّا كان كذا قُلِبَت الألفُ ياءً ؛ لأنّها أقربُ إلى الألف من الواو إليها ، ولأنّهَا لو قُلِبَت واواً لَلَزِمَ أنْ تنقلِبَ ياءً لوقوع الياء السَّاكنةِ التي للتّصغير قبلها، فلمَّا كان قلبُهَا إلى الواو يؤولُ بها ويُرجعُهَا إلى الياء، جُعِلَ القلبُ إلى الياء مع ما ذَكَرْنَاهُ مِن كونها أقرَبَ إلى الألف من الواو . وحُكْمُ الواو حُكْمُ الألِفِ في انقلابها ياءً في نحو: « عُجَيِّزٍ » ، وأجْرَيتَ ياءَ التّحقير وإنْ كان حركةُ ما قبلها غيرَ مجانِسٍ لها مُجْرَى الحروف اللّيِّنَةِ التي حركاتُ ما قبلها من جنسها ؛ ألا تراهم قالوا في تخفيف « أُفيئاس » تحقير أَفْؤُس : أُفَيِّس[1]، فقلبوا الهمزةَ إليها ،كما قلبوها في « خَطِيَّةٍ » و « مَقْرُوَّةٍ » .

فأمَّا الألفُ وأختاها إذا وقَعْنَ ثالثةً في الجمع ، فإنّه إذا كان كذلك اجتمع

---

(١) انظر سر الصناعة ٧٣٨/٢ .

ساكنان ؛ أحدُ الحروف الثّلاثة ، وألفُ الجمع ، وإذا اجتمع ساكنان فلا يخلو من أنْ يُحرَّكَ أحدُهما ، أو يُحذَفَ ، فالحذفُ لم يَجُز في الأوَّلِ منهما هنا ؛ لأنّه الحرفُ الدَّالُّ على المعنى ،كما لم يَجُز حذفُ ياءِ المضارَعَةِ من « يتذكّرُون » ونحوِهِ من حيث كان الدَّالَّ على المعنى ، ولم يَجُز في الثّاني منهما أيضاً ، ألا ترى أنّكَ لو حَذَفْتَ الألِفَ من « رسالة » لدخول ألِفِ الجمع عليه ، لم ينفصل الواحدُ من الجمع ، والتبَسَ كلُّ قَبيلٍ بالآخَرِ ، فإذا كان كذلك لم يَجُز الحذفُ في واحدٍ منهما ، وإذا لم يَجُز الحذفُ ، وجَبَ التّحْريكُ ، وإذا وجَبَ التّحْريكُ لم يَخْلُ أن يكونَ في الأوَّلِ أو في الثّاني ، فالأوَّلُ لم يَجُزْ فيه التّحْريكُ ؛ لزوال دلالته بتحريكه على المعنى الذي يدلُّ عليه ويُعْلَمُ منه ، وإذا لم يَجُز تحريكُ الأوَّلِ لذلك وجَبَ تحريكُ الثّاني ، وإذا وجب تحريكُ الثّاني وكان ألِفاً وجَبَ انقلابها همزةً ، ووجَبَ التّحريكُ بالكسر ليكونَ بمنزلة « مسَاجِدَ » ونحوه ممّا يقَعُ بعد هذه الألف ، فلمّا انقلبت همزةً لمكان التّحريك للسّاكن ، شُبِّهَ بعدَ ياء (صحيفةٍ) وواو (عَجُوزٍ) بالألف ؛ لاجتماعهنَّ في أنّهنَّ زوائدُ للمدِّ ، وأنّهنَّ لغير الإلحاق ، واجتماعِهِنَّ في غير ذلك .

وإنّما لَزِمَ قلبُ هذه الألف همزةً لَمَّا حُرِّكَت ؛ لأنَّ الألِفَ متى حُرِّكَت انقلبت همزةً ولم تكن منقلبةً عن أصلٍ ، فيُرَدُّ ذلك الأصلُ إذا لَزِمَ التّحريكُ ، كما كانت في « مَقَامٍ » ونحوِه منقلبةً عن حروفٍ أصولٍ ، وجب ردُّ الأصل عند التّحريكِ .

فالفصلُ بين النّوعَين بَيِّنٌ ، وتشبيهُ أحدهما بالآخَرِ بعيدٌ متفاوِتٌ ، ولهذا المعنى قُلِبَت هذه الحروفُ هَمَزاتٍ بواسطة الألف . وليس للقُرْبِ من الطَّرَفِ هنا

تأثيرٌ في باب القلب ، ولا له به تعلّقٌ .

[مواطن الواوات والإبدال فيها]

فأمّا قولُ أبي إسحاقَ[1] في « مصائِبَ » : إنَّ الهمزةَ عنده بدلٌ من الواو المكسورة على حدِّ إبدالها في « إسَادَةٍ » ، فليس القولُ عندي كذلك ، وسأذكُرُ وجهَ الفساد بعدَ ذِكْرِ وجوهِ مواقع الواواتِ والإبدالِ فيها :

[٨٤/ب]

[2]اعْلَمْ أنَّ الواواتِ / في هذا النَّحْوِ تكونُ على ضَرْبَين: أوَّلاً ، وغيرَ أوَّلٍ ، فإذا كانت أوَّلاً فعلى ضَرْبَين :

أحدهما : أن تكونَ مفرَدَةً .

والآخَرُ : أن تكونَ مكرَّرَةً .

فإذا كانت مفرَدةً فعلى ثلاثةِ أضْرُبٍ : مضمومٌ ، ومكسورٌ ، ومفتوحٌ ،.

فالمضموم نحو : وُعِدَ ، ووُزِنَ ، ووُجُوه ، وقَلْبُ الهمزة في هذا الضَّرْبِ مطَّرِدٌ[3] إذا كان غيرَ أوَّلٍ ،كما يكونُ مطَّرداً إذا كان أوَّلاً ، وإنْ كان قَلْبُهُ أوَّلاً أقوى . ألا تراهم قالوا: أَثْؤُبٌ، فقلبوه عيناً كما قلبوه فاءً في « أُقِّتَتْ » و « أُجُوه » ونحوِه[4] . قال :

لِكُلِّ دَهْرٍ قَدْ لَبِسْتُ أَثْؤُبَا[5]

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٢٠ .
(٢) من هنا نقل ابن سيده كثيراً من كلام الفارسي في المخصص ١٤/١١ - ١٣ .
(٣) انظر الكتاب ٤/٣٣١ ، وسر الصناعة ١/٩٢ ، ٩٨ .
(٤) انظر الكتاب ٤/٢٣٧ ، وسر الصناعة ١/٩٨ .
(٥) بيتٌ من الرجز ، لمعروف بن عبد الرحمن كما في شرح أبيات الكتاب ٢/٣٩٢ ، وله أو لحميد بن ثور في المقاصد النحوية ٤/٥٢٢ - وعليه اعتمد جامع ديوان حميد العلامة عبد العزيز الميمني رحمه الله فأورده في ص: ٦١ - والتصريح ٥/٧٣ .

وحكى أبو الحسن : دارٌ وآدُرٌ . والقولُ في هذا : إنّه كان أَدْوُرٌ، فلمَّا حُرِّكَت الواوُ بالضَّمِّ قُلِبَت همزةً ،كما قُلِبَت في « أَثْؤُب » ، فلمَّا قُلِبَت العينُ إلى موضع الفاء بعد مُضِيِّ القَلْبِ فيه ،كان القياسُ إذْ قُدِّمَ إلى موضع الفاء أنْ يعودَ واواً لسكونها وزوالِ الضَّمَّةِ عنها ، إلاَّ أنّه لَمَّا قُدِّرَ القَلبُ بعد قلبهِ إيَّاهُ همزةً اجتمعت الهمزةُ المبدَلَةُ من العين مع الهمزة الزائدة في (أَفْعُل) ، فلمَّا اجتمع الهمزتان في الكلمة ، الثّانيةُ ساكنةٌ والأولى مفتوحةٌ قُلِبَت ألفاً ،كما فُعِلَ ذلك في « آدَم » و « آدُر » ، وفي الفعل نحو: آمَن . فهذه المضمومةُ .

فأمَّا المكسورةُ فنحو : « إسادة » في وِسَادة ، و « إفادة » ، وأنشد سيبويه[1]:

إلاَّ الإفَادَةَ فاسْتَوْلَتْ رَكَائِبُنَا ... عِنْدَ الْجَبَابِيْرِ بِالْبَأْسَاءِ وَالنِّعَمِ

وأمَّا المفتوحةُ فالبدلُ منها قليلٌ جداً[2]، قالوا : أَنَاةٌ في وَنَاة[3]، وأَجَمَ ووَجَمَ[4]، وأَحَدٌ في وَحَد ، وهو من الوَحْدة ، ألا ترى أنَّ « أَحَدَ عشَرَ »[5]

- وانظر : الكتاب ٣/٥٨٨ ، والمقتضب ١/٢٩ ، ١٣٢ ، ٢/١٩٩ ، والمنصف ١/٢٨٤ ، ٣/٤٧ ، وسر الصناعة ٢/٨٠٤ ، والنكت ٢/١٠٠٣ ، والممتع ١/٣٣٦ . وقد أورده أبو العباس ثعلب ضمن أرجوزة عدتها خمسة عشر بيتاً في مجالسه ١/٣٧١ - ٣٧٢ .

(١) الكتاب ٤/٣٣٢ ، وهو فيه لتميم بن أُبَيِّ بن مقبل العجلاني ، وقد أثبته محقق ديوانه الأستاذ الدكتور عزة حسن في ذيل الديوان ص : ٢٧٩ برواية :

أمَّا الإفَادَةَ فَاسْتَلْوَتْ رَكَائِبَنَا

وانظر سر الصناعة ١/١٠٢، والمنصف ١/٢٢٩ .

(٢) قال ابن جني في المنصف ١/٢٣١ : « والواو المفتوحة لا تهمز ، وليس لك أن تقيس على (أحد) و(أناة) لقلّة ذلك » . وانظر سر الصناعة ١/٩٢ .

(٣) الأناة من النساء : التي فيها فتورٌ عند القيام لنعمتها وترفها .

(٤) وَجَمَ : سكت على غيظ ، وأَجَمَ الشيءَ : كرهه .

(٥) في (ص) : « أحد وعشرين كواحد وعشرين » .

كـ(واحدَ عَشَرَ)[١]. فأمَّا « أناة » فاستدلَّ سيبويه[٢] على أنّهَا من الـواو بـأنَّ المـرأةَ تُجعَلُ كَسُولاً ، فجعله من الوَنا دون الأناء الذي معناه التَّمكُّثُ والانتظارُ[٣]، و لم نعلَمْ غيرَ هذَين .

وأمَّا المكرَّرةُ إذا وقعت أوَّلاً فعلى ضربَين :

أحدهما : أن تكونَ الثَّانيةُ لازمَةً .

والآخَرُ : أن تكونَ غيرَ لازمةٍ .

فإذا كانت الثَّانيةُ لازمةً لَزِمَ البدَلُ ، والأُولى مضمومـةً كـانت أو مفتوحـةً ، وكان هذا واجبـاً إذا اطَّـرَدَ البـدَلُ في الواحـد المضمومـة نحـو : ﴿ أُقِّتَتْ ﴾[٤] . والحرفُ الذي يُبْدَلُ منها حرفان :

أحدهما : وهـو العـامُّ الكثـير « الهمـزةُ » نحـو : أُوَيْصِـل وأَوَاصِـل في تحقـير « واصل » وتكسيره[٥]، ونحو: أُولى في تأنيث « أَوَّل »[٦]، قال[٧]:

---

(١) قال ابن جني في المنصف ١/٢٣١ - ٢٣٢ : « وحكى لي بعـض أصحابنـا ـ أُراه عـن أبـي علـيٍّ و لم أسمعه منه - : أن الهمزة في قولك : ما جاءني أحدٌ غيرُ مبدلةٍ من واو ، وهي أصلٌ ، وليسـت كـالتي في قولك : أحدَعَشَرَ ونحوه . قال : لأن معناه : واحدٌ وعشرة ، فالهمزة فيه بـدلٌ مـن واو . قـال : إنما هذا لنفي الجنس أجمع ، و (أحد) ههنا واقعٌ على الجماعة . وما أنا من هذه الحكاية عن ثقة .
وقد يجوز أن تكون الهمزة في قولهم : (ما قام أحدٌ) بدلاً من الواو ؛ لأن معناه : مـا قـام واحـدٌ مـن ذوي العلم فما فوقه » ا.هـ .

(٢) انظر الكتاب ٤/٣٣٢ قال : « وليس إبدال التاء في هذا بمطرد ، فمن ذلك قولهم : تراثٌ ، وإنما هـي من ورثَ ، كما أن أناةً من ونيتُ ؛ لأن المرأة تجعلُ كسولاً » .

(٣) انظر اللسان (أنا) ١٤/٤٩ - ٥٠ .

(٤) من الآية : ١١ من سورة المرسلات ، وانظر المنصف ١/٢٢٠ .

(٥) في (ص) : وتأنيثها . وانظر: المسائل المشكلة (البغداديات): ٨٦ ، وسر الصناعة ٢/٨٠٠ .

(٦) انظر : المسائل المشكلة (البغداديات) : ٨٨ ، والمنصف ١/٢١٩ ، وسر الصناعة ٢/٨٠٠ .

(٧) هو مهلهل بن ربيعة أخو كليب بن وائل ، واسم مهلل (عدي بن ربيعة) . راجع ديوانه المجمـوع

=

ضَـرَبَتْ صَـدْرَهَا إلَيَّ وَقَـالَتْ　　　يَا عَـدِيّاً لَـقَـدْ وَقَـتْـكَ الأَوَاقِي

فـ « الأواقي » فَوَاعِل .

والآخَرُ : التّاءُ ، وليس إبدالُـهُ منهـا إذا اجتمعـا أوَّلاً مطّـرداً ،كمـا لم يكـن إبدالُها منها أوَّلاً مفرَداً مطّرداً إلاّ في بعض [الألفـاظ][1] وذلـك قولهُـم : تَوْلَـج ، وتَوْرَاة ، أبدَلوا التّاءَ في الحرفَين ، وهما (فَوْعَل)[2] ، ألا ترى أنَّ بابَ (فَواعِلَ) في الأسماء أكثَرُ من (تَفعَل) ، وأنَّ (تَفْعَل) قليلٌ، فإذا كان كذلك حملْتَهُ على الأكثر. وكما أبدلوه منها وهي مكرَّرَةٌ ، أبدلوه منها مفـرَدَةً ، و لم يكـن إبدالُهـا في أحـد الموضعين مـطّرداً إلاّ فيمـا ذَكَـرْتُ لـك ، قـالوا : « تَـيْـقُــور »[3]، وهــو مــن الوقار،كما قالوا : « أَتْكَأَ »[4] و « أَتْلَجَ »[5] ، وهما من الوَكَإِ والوُلُوجِ .

فأمَّا ما أنشَدَهُ أبو زَيدٍ[6] من قوله :

قَـصَرْتُ لَهُ الْقَبِيْلَةَ إذْ تَجِـهْـنَـا　　　وَمَا ضَاقَـتْ بِشَـدَّتِـهِ ذِرَاعِي[7]

ـ ص: ٥٩ ، والخزانة ١٦٥/٢ . وانظر : المقتضب ٢١٤/٤ ، والمنصف ٢١٨/١ ، وسر الصناعة ٨٠٠/٢ .

(١) في (ش) : « إلا في أبعد وذلك قولهم ... » .

(٢) انظر : سر الصناعة ١٤٦/١ .

(٣) انظر الكتاب ٣٣٢/٤ . قال سيبويه : « وزعم الخليل أنه [illegible]قار ، كأنه حيث قال العجاج :

فَإِنْ يَكُنْ أَمْسَى البِلَى تَيْقُورِي »

وانظر : سر الصناعة ١٤٦/١ ، والمنصف ٢٢٧/١ . وفي نسخة (ص) : « يتوقر » .

(٤) قالوا : ضربه فأتكأه أي : ألقاه على هيئة المتّكئ . انظر : سر الصناعة ١٤٦/١ ، واللسان (وكأ).

(٥) انظر الكتاب ٣٣٣/٤ ، وسر الصناعة ١٤٦/١ .

(٦) النوادر : ١٥٠ .

(٧) البيت لمرداس بن حصين من بني عبد الله بن كلاب (شاعرٌ جاهليٌّ) ، وهــو مـن أبيات ذكرهـا

فإنَّ « تَجهْنا » عندي (فَعِلْنا) .

واختلَفَ الرُّوَاةُ عن أبي زَيدٍ ؛ فرَوَى بعضُهم (تَجَهْنا) ، وروَى بعضُهم (تَجِهْنَا)[1] ، والصَّوَابُ الفتحُ إنْ أراد: تَجَهْنَا (افْتَعَلْنَا) ، فحَذَفَ الأُولى التي هي بدلٌ من فاءِ الفعل،كما حذَفَ من قولهم: « يتَّقي الله »[2] ، فلمَّا حُذِفَت الفاءُ ، بقيت الثَّانيةُ التي هي تاءُ الافتعال .

[٨٥/أ] فالقَياسُ فتحُ عينِ الفعل مع الحذف ،كما أنَّهُ مع الإتمام /كذلك ، والكسرُ خطأٌ فاعرِفْهُ .

والضَّرْبُ الثَّاني من اجتماع الواوَين مكرَّرَةً أوَّلاً غيرَ لازمةٍ للثَّانية منهما نحو: وُوعِدَ زَيدٌ ، ووُوجِهَ ، و﴿ **وُورِيَ عَنْهُمَا مِنْ سَوْآتِهِمَا** ﴾[3] ، فالبدلُ من الفاء في هذا الضَّرْبِ لا يلزم من حيث لَزِمَ في « أُولى » و « أُوَيصِل » ، لو لَزِمَ من هناك لم يصحَّ في قولكَ : ﴿ **وُورِيَ عَنْهُمَا مِنْ سَوْآتِهِمَا** ﴾ ، ولكن لك البدَلُ على حدِّ البدلِ في ﴿ **أُقِّتَتْ** ﴾ ، وإنَّما كان كذلك ؛ لأنَّ الثَّانيةَ غيرُ لازمةٍ ، ألا ترى أنَّكَ تقولُ: وارَى ، فلا تُثبِتُ ، فإذا لم تثبت لم يكن لها حكمُ الثَّابت ، ولم يُعْتَدَّ بها ، ألا ترى أنَّ التَّاءَ في « قائمة » لَمَّا لم تكن لازمةً لم يُعتَدَّ بها ، ولو كان

- أبو زيد في النوادر ، كما ذكر بعضَها أبو تمام في كتاب الوحشيات : ١٢٥ ونسبها إلى طُفيل الغنوي يرثي زُرعة بن عمرو بن الصعق ، وقال : « رواها أبو زيد لمرداس بن حصين » . وانظر : المنصف ١/٢٩٠ ، وسر الصناعة ١/١٩٩ ، و الخصائص ٢/٢٨٦ .

(١) وبها ضبطت في النوادر ، وفيها أيضاً : « الأصمعي يقول : تَجَهْنا ، وأبو زيد يقول : تَجِهْنا » .

(٢) انظر : الخصائص ٢/٢٨٦ .

(٣) سورة الأعراف : من الآية : ٢٠ .

معتدّاً بها للَزِمَ امتناعها من الصَّرْفِ[١] .

فهذه أقسامُ الواو إذا وقعت أوَّلاً .

فأمَّا إذا وقعت غيرَ أوَّلٍ ، فلا يتسلَّطُ القلبُ عليها تَسلُّطَهُ إذا كانت أوَّلاً ، ألا تراهم قالوا : « حَوَوِيٌّ » و « لَوَوِيٌّ »[٢] ، فجمعوا بينهما لَمَّا كانتا غيرَ أوَّلٍ ، ولو كانتا أوَّلاً للزمَ القلبُ ، ومن ثَمَّ ذهب أبو الحسن إلى أنَّ قلبَهَا مضمومةً وسَطاً في نحو : « أَدْؤُر »[٣] لا يقوى في القياس قوَّةَ قلبها أوَّلاً .

فقولُ أبي إسحاقَ في « مصائبَ » : إنَّه أُبدِلَ على حدِّ الإبدال في « إسادة » لا يستقيمُ ؛ لأنَّ المكسورَةَ لا تُبدَلُ غيرَ أوَّلٍ ، والبدلُ في الواو إذا كانت أوَّلاً أغلَبُ منه إذا كانت غيرَ أوَّلٍ ، ألا تراهم قالوا : « أناة » و « أُوَيْصِل »، ولم يُبْدِلوا المفتوحةَ غيرَ أوَّلٍ ، ولم يُلزِمُوا البدلَ غيرَ أوَّلٍ مع تكرُّرِها في « أَحْوَوِيٌّ » ونحوِهِ ، فكذلك المكسورةُ لا يجوزُ إبدالُها غيرَ أوَّلٍ ؛ إذ لم تجئْ في شيءٍ مكسُورةً مبدَلَةً غيرَ أوَّلٍ ، وإذا كان كذلك ،كان قولُهُ في « مصائِبَ » عارياً من دلالةٍ تُثبتُهُ ، وخالياً من نظيرٍ يُرَدُّ إليه ، ويُستَشْهَدُ به عليه . وقولُ النَّحْويِّين : إنَّه على جهة الغلط[٤] ، أشْبَهُ بالصَّوابِ ، من حيث كان أكثَرَ نظيراً ، وقولُهُ إنَّما يحصُلُ فيه على دعوى مجرَّدَةٍ من البرهان .

---

(١) انظر المسائل المشكلة (البغداديات) : ٨٦ .

(٢) نسبة إلى « أحوى » و « ليَّة » . انظر الكتاب ٣/٣٤٥ ، ٣٥٢ ، والمسائل المشكلة (البغداديات) : ٢٣١ .

(٣) انظر الكتاب ٤/٢٣٧ .

(٤) أي : قراءة مَن قرأ : ﴿ معائِشَ ﴾ بالهمز ، راجع معاني القرآن للفراء ١/٣٧٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ١/٣٢٠ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢/١١٥ .

وذكَرَ أبو بكرٍ عن أبي العبَّاسِ: أنَّ أبا عَمْرٍو لا يرى إبدالَ الهمزةِ من الواو المكسُورةِ مُطَّرِداً ، كما يقولُ غيرُهُ إذا كانت أوَّلَ حرفٍ[1]، ويَزعُمُ أنَّ قولَهُم: « إسَادة » و « إشَاح » و « إفَادة » من الشَّواذِّ[2].

والقياسُ عندي قولُ أبي عَمْرٍو ؛ لأنَّ الاطِّرادَ في المضموم إنَّما هو لاشتباهها بالواوَين ، والمكسُورَةُ لا تُشبِهُ الواوَين ، إلاَّ أنَّه ينبغي في القياس أن يكونَ البدلُ فيها أكثَرَ من البدل في المفتوحة ؛ لأنَّ الواوَ بالياء أشبَهُ من الألف بالواو ، وإنَّما يَحسُنُ البدلُ بحسب ما يصادف من إزالة المِثْلَين والمتقارِبَين ، فبحسَبِ قُرْبِ المشبَّهِ يحسُنُ البدلُ[3].

ولا ينبغي أن يجوزُ البدلُ في المكسُورةِ غيرَ أوَّلٍ ، من حيث جاز في الأوَّلِيَّةِ ؛ لأنَّ البدَلَ أوَّلاً أقوى لكثرته ، يدلُّكَ على ذلك امتناعُ الواوَين من الوقوع أوَّلاً، وجوازُ وقوعِهِما وسَطاً ، وكأنَّ في قول سيبويهِ (أيضاً في هذا كالدَّلالة على ما يقولُهُ أبو عَمْرٍو، من أنه ليس بمطَّردٍ قال سيبويه[4]:) « وليس بمطَّرد ـ يعني المفتوحَةَ إذا أُبدِلَت منها الهمزةُ ـ ، ولكنَّ ناساً كثيراً يُجْرُونَ الواوَ إذا كانت مكسُورَةً مُجْرَى المضمومةِ ، فيَهمِزُونَ الواوَ إذا كانت مكسُورةً » .

فقولُهُ : « ناساً كثيراً » فيه دلالةٌ على أنَّه ليس ذلك عند الكلِّ .

---

(١) وممن قال باطرادها إذا وقعت مكسورة أولاً أبو عثمان المازني في التصريف . انظر المنصف ٢٢٨/١ ـ ٢٢٩ ، ويفهم ذلك من كلام المبرد أيضاً في المقتضب ٢٣٢/١ ، والكامل ٤٣٠/١ .

(٢) انظر المنصف ٢٢٩/١ .

(٣) انظر المنصف ٢٢٩/١ .

(٤) الكتاب ٣٣١/٤ . وما بين القوسين ساقطٌ من (ص) .

ومِمَّا يدلُّ على فساد ما ذهب إليه في « مصائِبَ » من أنّه على إبدال الهمزة من الواو المكسورةِ : أنَّ للبدل مواقعَ ، كما أنَّ للزِّيادة مواقعَ، فليس يَلزَمُ إذا أُبدِلَ حرفٌ من حرفٍ في موضعٍ أن يُبدَلَ في موضعٍ آخَرَ ، كما أنّه إذا زِيدَ حرفٌ في موضعٍ ، لا يلزَمُ أن يُزَادَ في غير ذلك الموضع على ذلك الحدِّ الذي ذَكَرَه ، ألا ترى أنَّ الهمزةَ والميمَ قد كَثُرَ زيادتُهما أوَّلاً ، ولم تُزَادا غيرَ أوَّلٍ ، فكذلك الواوُ المكسُورَةُ أُبدِلَت أَوَّلاً ، ولم يجب من هذا / أنْ تُبدَلَ غيرَ أوَّلٍ ، كما أنّه لَمَّا أُبدِلَت أوَّلاً في « توراة » و « تَوْلَج » و « تَيْقُور »[1] ونحوِ ذلك ، لم تُبدَلْ غيرَ أوَّلٍ ، فكذلك هذه المكسُورَةُ إذا أُبدِلَت أوَّلاً ، لا ينبغي أن تُبدَلَ غيرَ أوَّلٍ . [٨٥/ب]

وأيضاً فقد أبدلوا التّاءَ من الفاء في باب (افتعل) ، ولم يلزم غيرَ أوَّلٍ ، فكذلك لا يجوزُ إبدالُ المكسُورةِ غيرَ أوَّلٍ .

وأيضاً فقد أبدلوا الهمزةَ من الياء والواو إذا كانا لامَين واقِعَين بعد الألف زائدةً ، ولم يُبدِلُوا منهما الهمزةَ إذا وقَعَتا بعد ألف إذا كانت عَيناً غيرَ زائدةٍ نحو : رَايٌ وآيٌ ، فكذلك لا يجوزُ ما ذَكَرَه .

فإن قالَ قائلٌ : لِمَ شَبَّهتَ البدلَ بالزِّيادةِ ، وما ينكِرُ أنْ تختلِفَ الزِّيادَةُ والبدلُ ؟

قلنا : البدلُ مشْبِهٌ للزِّيادة من حيث اجتمَعَا في أنّهما ليسا من نفس الكلمة ، (ألا ترى أنَّ الألفَ في « رمى » مشبهة لألف « أرطى » من حيث اجتمعا في أنهما

(١) في (ص) بدل « وتيقور » جاء : « وباب ايتَعَدَ » .

ليسا من نفس الكلمة)[١]، ومِن ثَمَّ قالوا : أوادِم[٢]، فأبدلوا مـن الألـف الـتي هـي بدلٌ من الفاء الواوَ ،كما أبدلوا من الألف التي هي زائدةٌ في : ضارِبَةٍ وضوارِبَ ، وقادِمٍ وقوادِمَ ، فمشابهةُ البدلُ للزِّيادة بيِّنَةٌ .

وأمَّا ما حكاه أبو إسحاقَ من قولِـهِ[٣]: « وزَعَـمَ الأخفـشُ[٤] أنَّ (مصـائِبَ) إنَّما وقعت الهمزةُ فيها بدلاً من الواو ؛ لأنَّ الواوَ أُعِلَّت في (مُصِيْبَة) » ، وردَّ ذلـك على الأخفش[٥]؛ لأنه يَلزَمُ أن يقولَ في « مَقَامٍ » : مَقَائم ، فإنَّـه يَلزَمُـهُ في إنكـاره هذا على أبي الحسن ، وردِّهِ عليـه ـ لِمَـا ذَكَـرَه ـ أنْ يَـرُدَّ قـولَ نفسِهِ أيضـاً في « معايِشَ » : إنَّهُ بدلٌ من الواو؛ لأنه يَلزَمُ أيضاً أن يقولَ في « مَسِيرٍ » و« مَتَـاعٍ » : مَسَائِرٌ ومَتَائعٌ .

فإن قال قائلٌ : لا يَلزَمُ هذا ؛ لأنَّه قال ذلـك علـى وجـه اسـتخراج الشَّـبَهِ فيما تكلَّمُوا به ، ولم يقُلْهُ على وجهِ استخراجٍ ليَطَّرِدَ في أمثاله .

قيلَ له : وكذلك قال أبو الحسنِ في « مصائِبَ » ما قاله على وجهِ استخراجِ الشَّبَه ، لا على وجهِ الاعتلالِ ليَطَّرِدَ فيما كان نظيراً له . وقد تقدَّمَ مـن قولنـا في ذلك ما كان كافياً إنْ شاءَ الله تعالى .

* * *

(١) ساقطٌ من (ش) .

(٢) في (ش) : « وادم » .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٣٢١/٢ ، وانظر معاني القرآن للأخفش ٣٢٠/١ .

(٤) معاني القرآن له ٣٢٠/١ .

(٥) انظر تعليق ابن جني على ذلك فيما أثبتناه في الحاشية (٤) ص : ٢٢٨ - ٢٢٩ .

المسألة الثَّامنة والخمسون

قال[1] في قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لاَ تَرَوْنَهُمْ ﴾ [الأعراف : ٢٧] :

« (حيثُ) في موضع خفضٍ إلاّ أنّها بُنِيَت على الضَّمِّ ، وأصلُها أنْ تكونَ موقوفةً لأنّها ليست لمكانٍ بعينه ، وأنَّ ما بعدها صلةٌ لها ، ليست بمضافةٍ إليه .

ومن العرب مَن يقولُ: من حيثَ فيفتَحُ لالتقاء السَّاكنَين ، ومنهم مَن يقولُ: من حَوْثُ » .

قال أبو عليٍّ :

قولُهُ : « إنَّ ما بعد « حيث » صلةٌ لها ، وليست بمضافةٍ إليه » غيرُ مستقيم ؛ وذلك أنَّ « حيثُ » لا تخلو من أنْ تكونَ مضافةً أو موصولةً، فإنْ كانت موصولةً، فلا تخلو من أنْ تكونَ اسماً أو حرفاً ؛ لأنَّ الموصولاتِ على ذَينِ القِسْمَين: إمَّا أنْ تكونَ اسماً ، وإمَّا أنْ تكون حرفاً ، فلا يجوزُ أنْ تكونَ « حيثُ » حرفاً ، ولم يذهب فيه أحدٌ إلى أنَّهُ حرفٌ ، ألا ترى أنَّه يتمُّ بانضمامه إلى اسمٍ آخرَ منهما كلامٌ نحو : زَيدٌ حيثُ قامَ عَمْرٌو ، وأخوكَ حيثُ يكُونُ منطلقٌ ، والقتالُ حيثُ العدوُّ نازلٌ ، وهذا المعنى ممَّا تختصُّ به الأسماءُ ، ولا يكونُ في الحروف .

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٢٩ .

فإذا لم يكُنْ حرفاً ، ثبتَ أنّه اسمٌ ، فإذا كان اسماً فما يتّصِلُ به بعدَه من الجملة لا يخلو من أن يكونَ صلةً له ، (أو إضافةً إليه . فلا يجوزُ أن يكون صلةً له)[1] ؛ لأنّه إذا كان صلةً له ، وجب أنْ يكونَ للموصول فيه ذِكْرٌ ،كما كان في سائر صلاتِ الموصولات ذِكْرٌ من الموصول، فخُلُوُّ هذه الجملة المتّصِلَةِ بـ« حيث » من ذِكْرٍ يعودُ منها إلى « حيثُ » ، دلالةٌ على أنّهَا ليست بصِلَةٍ،/ وإذا لم تكُنْ صلةً ،كانت إضافةً . [٨٦/أ]

فإن قلتَ : ما أنكرتَ أنْ تكونَ صلةً ، ولا تكونَ إضافةً ؛ لأنَّ « حيثُ » اسمُ مكانٍ ، وأسماءُ المكان لا تُضَافُ إليها أسماءُ الزّمان ؟

قيلَ له : قد دَلَلْنا على أنَّ ذلك ليس بصِلَةٍ ؛ لِتَعَرِّيْهِ من الذِّكْرِ الرَّاجع ، وإذا لم يكُنْ صلةً ، ثبت أنّه إضافةٌ .

فإن قلتَ : إذا كانت الموصولاتُ قد تَعْرَى من ذِكرٍ يعودُ من صِلاَتِهَا إليها مع كونها أسماءً نحو : أنتَ الذي ضَرَبْتَنِي ، و :

يَا أَيُّهَا الذّكْرُ الّذِي قَدْ سُؤْتَنِي[2]

فما ينكِرُ أن تكونَ « حيثُ » أيضاً اسماً موصولاً ، وإنْ كان قد خلا من صلةٍ يرجِعُ منها ذِكْرٌ للموصول ؟

قيلَ : إنَّ الموصولَ إنّما خلا هنا من الذِّكْرِ الرَّاجعِ إليه ؛ لأنَّ الكلامَ محمولٌ على المعنى ، ولأنّه نادرٌ عن الكثرة والجمهور ، ألا ترى أنَّ أبا عثمانَ قال فيه :

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

(٢) لم أقف عليه .

لولا[١] أنّه مسموعٌ من العرب لردَدْناه لفساده .

والصِّلَةُ في هذا الموضع وإنْ كان قد خلا من عائدٍ يعودُ منها إلى الموصـول ، فليس يمنعُ أنْ يعودَ منها في غير هذا الموضع الذِّكْرُ إلى الموصول نحو : هـذا الـذي قد قام ، وهذا الذي قد ضَرَبْتُ ، وإنْ كان قد حُذِفَ من اللّفظ للطُّول ، وأنـتَ لا ترى « حيثُ » راجعاً ممَّا يتّصِلُ بها ذِكْرُ رُجُوعِ العائدِ من الصِّلَةِ إلى الموصول ، ألا ترى أنّكَ تقولُ : حيثُ زَيدٌ قائِمٌ يَقعُدُ عَمْرٌو ، وحيث قام عَمْرٌو قعـدَ بكـرٌ ، فلا يرجعُ ممَّا يتّصِلُ بـ « حيثُ » إلى « حيثُ » شيءٌ .

فإن قالَ : فيُقدَّرُ الرَّاجِعُ هنا أيضاً ،كما يُقدَّرُ في غيره من الصِّـلاَتِ ، كأنّـه قالَ : حيثُ زَيدٌ قائمه ؛ أي : قائمٌ فيه ، وحيثُ قامَهُ عَمْرٌو؛ أي : قام فيـه ، ثـمَّ اتّسَعَ فحَذَفَ الحرفَ ، فوَصَلَ الفعلُ ، ثمَّ حَذَفَ الرَّاجِعَ على هذا الحدِّ .

قيلَ : لو كان هذا هكذا ، لكان مستعمَلاً في كلامهـم ، ألا تـرى أنَّ جميـعَ الموصولاتِ إذا وقع في صِلاَتِهَا حَذْفٌ واتّسَاعٌ ، فإنَّ ذلك الأصلَ الذي عنه وقـعَ الحذفُ والاتّسَاعُ مُطَّـرِدٌ في كلامهـم مُسـتَعْمَلٌ ، وليـس مـن الموصـولاتِ شـيءٌ الحذفُ ألْزَمُ لِرَاجِعِهِ ممَّا يكونُ مفعولاً لِطُولِهِ ، ولم يمنع كثرةُ ذلك فيـه واسـتمرارُهُ استعمالَ الأصل فيه، ألا ترى إلى قوله تعالى:﴿ **يَتخبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ** ﴾[٢] فلو كان الأصلُ في هذا أيضاً ما ذَكَرْتَه ، لوَجَبَ أن يُستَعْمَلَ الأصـلُ ، فـتَرْكُهُمْ لذلك يدلُّ على أنّه ليس بموصولٍ ، على أنّا لا نعلَمُ أحداً قـال في « حيـثُ » هـذا

(١) في (ص) : « لو » .
(٢) سورة البقرة : من الآية : ٢٧٥ .

الذي قاله .

فإن قال قائلٌ : (إذا كانت)[١] « حيثُ » مضافةً إلى هذه الجملة كما قلتَ ، و لم تكنْ صِلَةً ، فهلاَّ لم تُبْنَ على الضَّمِّ ؛ إذ الضَّمُّ لا يُسْتَعْمَلُ فيما كان مضافاً ؟

قيلَ : إنَّ الضَّمَّ لا يمتنع أنْ يُبْنَى عليـه المضـافُ ، ألا تـرى أنَّ سيبويهِ[٢] قـد ذهب إلى بناءِ « أيٍّ » في : ضَرَبْتُ أَيُّهُم أخوكَ ، وهو مع ذلك عنـده مبـنيٌّ علـى الضَّمِّ . وإنّما عُدِلَ إليه في ضَرْبٍ من الأسمـاء المبنيَّـة نحـو : قَبْـلُ وبَعْـدُ مـن حيـث كانت حركةً قليلةَ الدُّخولِ على هذه الأسماء في حال الإعراب ليكـونَ ذلـك أدلَّ على البناء ، وإذا كان ذلك لهذا المعنى ، لم يمتنع بناءُ المضاف على الضَّمِّ ، على أنَّ « حيثُ » مع إضافته إلى الجملة لا يمتنع أن يكـونَ شَبَهُ « قَبْـلُ » و « بَعْـدُ » ونحـوه قائماً فيه، ألا ترى أنّه وإنْ كان قد أُضِيفَ إلى الجملة، قد مُنِعَ الإضافةَ إلى المفرَدِ، وحقُّ الإضافةِ أنْ تَقَعَ إلى المفرَدِ ، فإذا كان كذلك فكأنَّ المضافَ إليه محذوفٌ منه كقَبْلُ وبَعْدُ ، فهذا يكونُ وجهُ قولِ مَنْ بناهُ على الضَّمِّ مع الإضافة إلى الجُمَلِ .

ومَن قالَ : / إنَّ الإضافـةَ إلى الجُمَـلِ مثـلُ الإضافـة إلى المفـرَدِ ؛ لأنَّ الجملـةَ واقعةٌ موقع المفرَدِ ، بناهُ على غيرِ الضَّمِّ ، وفتَحَهُ فقالَ : حَيْـثَ ، و لم يَضُمَّـهُ مـن حيثُ بَايَنَ عنده تلكَ الأسماءَ لإضافتها إلى الجملة ، وقيامِ الجملة مَقَامَ المفرَدِ . [٨٦/ب]

* * *

(١) ساقط من (ص) .

(٢) الكتاب ٢/٤٠٠ .

المسألة التّاسعة والخمسون

قال[١] في قوله تعالى : ﴿ قُلْ هِيَ لِلَّذِيْنَ آمَنُوا في الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ [الأعراف : ٣٢] :

« [تُقرأ « خالصةً »[٢] و « خالصةٌ »[٣] يوم القيامة][٤] المعنى أنَّها حلالٌ للمؤمنين ، وقد شَرَكَهُم فيها الكافرون ، وأَعْلَمَ تعالى أنَّ الطَّيِّباتِ تخلُصُ للمؤمنين في الآخرةِ ولا يَشْرَكُهُم فيها كافرٌ .

فأمَّا إعرابُ « خالِصَةٌ » فهو على أنَّه خبرٌ بعد خبرٍ ،كما يقولون : زَيدٌ عاقلٌ لبيبٌ ، فالمعنى: قل هي ثابتةٌ للّذين آمنوا في الحياة الدنيا ، خالصةٌ يومَ القيامة، ومَن قرأَ: « خالِصَةً » جعل « خالِصَةً » منصوباً على الحال ، على أنَّ العامِلَ في قولكَ : « في الحياة الدُّنيا » في تأويل الحال ،كأنَّكَ قلتَ : قل هي [ثابتة][٥] للّذين آمنوا مستقرَّةً في الحياة الدُّنيا خالصةً يومَ القيامة » .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٣٣ .

(٢) (خالصةٌ) بالرفع هي قراءة نافع . انظر السبعة : ٢٨٠ ، والحجة لأبي علي ٤/١٣ .

(٣) وهم باقي السبعة . المصادر السابقة .

(٤) تكملة من معاني الزجاج يستقيم بها السايق .

(٥) تكملة من معاني الزجاج .

قال أبو عليّ :

ما قاله في « خالصةٌ » في مَن رفَعَ في أنّه خبرٌ بعد خبرٍ جائزٌ حسَنٌ . ويجوزُ عندي أيضاً ألاّ يكونَ خبراً بعد خبرٍ ، ولكن تكونُ « خالصةٌ » خبرٌ لابتداءٍ ،كأنّه قال في التّقدير : قل هي خالصةٌ يومَ القيمة للّذين آمنوا في الحياة الدُّنيا ، فيكونُ « الّذين آمنوا » متعلّقاً بـ « خالصة » في موضع نصبٍ .

فأمّا قولُهُ : ﴿ في الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ ، فإنّه يحتَمِلُ ثلاثةَ أضْرُبٍ[1]:

أحدها : أنْ يكونَ : قُلْ هي في الحياة الدُّنيا للّذين آمنوا خالصةٌ ، على أنْ يكونَ خبرُ « هي » قولُهُ : « للّذين آمنوا » ، ويكونُ « في الحياة الدنيا » ظرفاً ، والعاملُ فيه الظّرْفُ الذي هو قولُهُ : « الذين آمنوا » ، والتّقديرُ : هي الحياةُ الدُّنيا للمؤمنين مقدَّراً خلوصُها يوم القيامة ، فعلى هذا الوجه يجوزُ تقديرُها مقدَّمَةً على اللاّمِ الجارَّةِ ؛ لأنّه ظرفٌ « للّذين آمنوا » ، والظّروفُ وإنْ كان العاملُ فيها المعانيَ ، فإنَّ تقدُّمَها عليها جائزٌ وإنْ لم يَجُزْ ذلك في الأحوال .

ويحتَمِلُ أن يكونَ قولُهُ : « في الحياة الدُّنيا » متّصِلاً بالصِّلَةِ التي هي « آمنوا » وهي العاملةُ فيه ، والمعنى: هي للّذين آمنوا في الحياة الدُّنيا ؛ أي : للّذين لم يكفروا فيها خالصةٌ ، فموضع « في » على هذا نصبٌ بـ « آمنوا » .

ويجوزُ أن يكونَ قولُهُ : « في الحياة الدُّنيا » في موضع حالٍ ، وصاحبُ الحال هو « هي » ، والعاملُ في الحال معنى الفعل وهو قولُهُ : « للّذين آمنوا » ، والمعنى: قُلْ هي لهم مستَقِرَّةً في الحياة الدُّنيا خالصةً يوم القيامة .

---

(١) انظر الحجة لأبي علي ١٣/٤ .

ولا يجوزُ في هذا الوجه ولا في الوجه الذي قبله تقديرُ تقديم « في الحياة الدنيا » على قوله : « للّذين آمنوا » ؛ أمّا في الوجه الأوّلِ فلأنَّ قولَه : « في الحياة الدُّنيا » في صِلَةِ « الّذين » ، ولا يجوزُ تقديمُ الصِّلَةِ على الموصول ، وأمّا في الوجه الآخَرِ ، فلأنّه في موضع الحال ، والحالُ لا يجوزُ تقديمها إذا كان العاملُ فيها معنى فِعلٍ ، والعاملُ هنا معنى فعلٍ ، وهو قولُهُ : « للّذين آمنوا » . وهذا الوجهُ الثّالثُ قد ذَكَرَه أبو إسحاقَ ، ولم يذكُر الذي قبله .

فأمّا قولُ أبي إسحاقَ : « ومَن جعل (خالصةً) منصوباً على الحال على أنَّ العامل في قولكَ : « في الحياة الدُّنيا » على تأويل الحال ،كأنّكَ قلتَ : هي ثابتةٌ للمؤمنين مستقرّةٌ في الحياة الدنيا خالصةً يوم القيامة » . فينبغي أنْ تعلَمَ أنَّ مَن نَصَبَ « خالصةً » جاز في قراءته أنْ يكونَ « في الحياة الدُّنيا » ظرفاً لـ « الّذين آمنوا» ، والعاملُ فيه معنى الفعل ، وجاز أن يكونَ متعلّقاً بـ « آمَنوا » وظرفاً له ، وجاز أنْ يكونَ في موضع حالٍ ، فالوجهان الأوّلان تحتاج معهما إلى تقديرِ شيءٍ تعلّقُهُ بما قبله . أمّا إذا كان ظرفاً للاّمِ الجارَّة ، فمعنى الفعلِ يعمَلُ فيه،كما تقولُ: لكَ ثوبٌ كلَّ يومٍ ، وإذا (كان من الصِّلة ، فنفسُ الفعل / الظّاهر يعمَلُ فيه ، [٨٧/أ] فأمّا إذا جعلتَهُ حالاً فإنّه ينبغي أن تقدِّرَ فعلاً واسمَ)[1] فاعل يكون في موضع الحال ، ويكونُ « في الحياة الدُّنيا » متعلّقاً به ، ويكون « خالصةً » بعده بمنزلة قولكَ : هي للقوم ثابتةً خالصةً .

ولا يمتنع أنْ تنتصبَ « خالصةً » على الحال ولا يُقدَّرَ في قوله: « في الحياة

(١) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

الدُّنيا » الحالُ ، ولكن يُقدَّرُ فيه مع نصْبكَ « خالصةً » على الحـال أحـدُ الوجهَـين اللَّذيـن ذَكَرْنـا ، وتعلُّقـهُ بـاللاَّم أو بالصِّلَـةِ الـتي هـي : « آمنـوا » ، فـلا يُوهِمُـكَ قولُهُ[1]: « جعلَ (خالصَةً) منصوباً على الحـال » علـى أنَّ العـامِلَ في قولـكَ : « في الحياة الدُّنيا » في تأويل الحال أنَّكَ إذا نصَبْـتَ « خالصَـةً » علـى الحـال لَزِمَـكَ أنْ تقدِّرَ قولَهَ: « في الحياة الدُّنيا » في تقدير الحال لا غير ، فإنَّ الوجهَين الآخرَين كلُّ واحدٍ منهما مع نصْبِ « خالصةً » على الحال جائزٌ ســائغٌ ، إلاَّ أنَّكَ إذا قـدَّرْتَ « في الحياة الدُّنيا » في موضع حالٍ ،كان مقدَّراً لمحذوفٍ كمـا ذَكَـرَه ؛ لأنَّ حكـمَ الحال أنْ يكونَ منتصباً باسم فاعلٍ أو ما يدلُّ عليه ، فـ « في الحيـاة الدُّنيـا » علـى هذا التَّقدير مُعَلَّقٌ بمحذوفٍ ، ولو لم يجعلْهُ حالاً وجعله ظرفاً ، وجعَلَ الخبرَ قولَهُ: « للَّذين آمنوا » لعَمِلَ فيـه الظَّـرفُ ، و لم يحتـج إلى تقديـرِ شـيءٍ قبـلَ قولِـهِ : « في الحياة الدُّنيا » يتعلَّقُ به الجارُّ والمجرورُ ،كما يحتاج إلى ما يتعلَّقُ به إذا قدَّرَه حـالاً ، وإنَّما كان يَعمَلُ فيه الظَّرْفُ ؛ لأنَّ الظَّرْفَ الأوَّلَ بمعنى فعـلٍ ، والثَّـاني يَعمَـلُ فيـه الأوَّلُ لِمَا فيه من معنى الفعل ، ألا ترى أنَّ الظَّرْفَ تَعمَلُ فيه المعاني ، فـإذا كـان كذلك عَمِلَ الظَّرْفُ الأوَّلُ في الثَّاني ، والظَّرْفُ في الأصل متعلِّقٌ بـالفعل ، إلاَّ أنَّ ذلك الفعلَ متروكٌ مُطَّرَحٌ .

فإن قلتَ : أفيَجُوزُ أنْ تجعَلَ خبرَ « هي » قولَهَ: « في الحياة الدُّنيا » ؟

(**قلنا** : يكونُ ما ذكَرْنا من [كون][2] اللاَّم خبراً الوجهَ [الذي] عليه المعنى ،

---

(١) أي : الزجاج . انظر أول المسألة .

(٢) تكملة يستقيم بها السياق .

وإنْ قدَّرْتَ الخبرَ قولَهُ : « في الحياة الدُّنيا »)[١] ـ على أنَّ غيرَه الأوجَهُ ـ كانَ التّقديرُ : قل هي ثابتةٌ في الحياة الدُّنيا .

فإن قلتَ: كيف جاز أن يَعمَلَ « في الحياة الدُّنيا » في قولكَ: « للّذين آمنوا » وقولُهُ : « في الحياة الدُّنيا » متأخّرٌ عنه ، وهو معنَى فعلٍ ، والمعاني لا تَعمَلُ إذا كان معمولُها متقدِّماً عليها ؟

فقد قدَّمْنَا أنَّ ذلك جائزٌ في الظُّروف ، وإنْ كان يمتنع في الحال ، ألا تراهم أجازوا : كلَّ يومٍ لكَ ثوبٌ ، وكذلك يجوزُ أنْ يَعمَلَ « في الحياة الدُّنيا » إذا قدَّرْتَهُ خبراً في قولِهِ: « للّذين آمنوا » وإنْ كان متقدِّماً عليه من حيثُ كان ظرفاً .

* * *

(١) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

المسألة السِّتُّون

قال[1] في قوله تعالى : ﴿ لَهُمْ مِنْ جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ ﴾ [الأعراف : ٤١] :

« زعم سيبويهِ[2] والخليلُ أنَّ النُّونَ[3] هنا عوضٌ عن الياء ؛ لأنَّ (غواشٍ) لا تنصرفُ ، الأصلُ: غَوَاشِيُ بالياء والضَّمِّ ، إلاَّ أنَّ الضَّمَّةَ تُحذَفُ لِثِقَلِهَا في الياء ، فتبقى « غَوَاشِيْ » بسُكون الياء ، فإذا ذَهَبَت الضَّمَّةُ ، أُدْخِلَت النُّونُ عِوَضاً عنها، كذلك فَسَّرَ أصحابُ سيبويهِ ، فكأنَّ سيبويهِ ذَهَبَ إلى أنَّ النُّونَ عوضٌ من ذهاب حركةِ الياء ، والياءُ سقطت لسكونها وسكونِ النُّونِ ، فإذا وَقَفْتَ فالاختيارُ أنْ تقِفَ بغير ياءٍ ، فتقولُ : غَوَاشٍ ، لتدلَّ أنَّ الياءَ كانت تُحذَفُ في الوصل . وبعضُ العرب إذا وقفَ قال : غَوَاشِي بإثبات الياء ، ولا أرى ذلك في القراءات ؛ لأنَّ الياءَ محذوفةٌ في المصحف ، والكتابُ على الوقف » .

قال أبو عليٍّ :

اعلَمْ أنَّ للنَّحْوِيِّين في « جَوَارِي » و « غَوَاشِي » وهذا الضَّرْبِ من الجمع

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٣٨ - ٣٣٩ .

(٢) الكتاب ٣/٣٠٨ ، قال سيبويه : « وذلك أنهم حذفوا الياء فخفف عليهم ، فصار التنوين عوضاً... » وانظر : التعليقة على الكتاب ٣/١٢٠ ، والنكت ٢/٨٧٣ .

(٣) أي : التنوين ، وكذا في معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٣٨ في هذا الموضع ، أما المواضع اللاحقة ففيها : « التنوين » .

المعتلِّ قولَين ، كلٌّ واحدٍ منهما قد ذهب عنه أبو إسحاقَ :

/ **فأمَّا مذهبُ الخليل و سيبويه** : فإنَّ الياءَ حُذِفَت حذفاً لا لالتقاء[1] السَّاكنَين، فلمَّا حُذِفَت الياءُ[2] انتقص الاسمُ عن الزِّنَةِ[3] التي كان التَّنوينُ يعاقبُها ولا يجتمعُ معها فدخلها ، هذا مذهبُ سيبويهِ والخليلِ وأبي عثمانَ[4]. [٨٧/ب]

فإن قال قائلٌ : كيف استُجيْزَ أن تُحذَفَ الياءُ هنا حذفاً لا لالتقاء[1] السَّاكنَين؟ وهلاَّ امتنَعَ الحذفُ بغير شيءٍ أوجَبَه ؟

قيلَ : إنَّ هذا الحرفَ - الذي هنا - حُذِفَ كما حُذِفَ في غير هذا الموضع لا لالتقاء[5] السَّاكنين ، ألا ترى أنَّه قد حُذِفَ في الوقف في نحو : ﴿ **وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ** ﴾[6]، و﴿ **ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ** ﴾[7] ، و :

... ... **بَعْـ　　ـضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لاَ يَفْرْ**[8]

---

(١) في (ش) : « لالتقاء » .

(٢) في (ص) : « الواو » .

(٣) في (ص) : « الرتبة » ، ويقصد وزن (مفاعل) .

(٤) فصل ابن جني رحمه الله القول في « جوارٍ » و « غواشٍ » في المنصف ٢/ ٧٠ - ٧٥ ، وسر الصناعة ٢/ ٥١١ ، وانظر الخزانة ١/ ٢٤٠ .

(٥) في النسختين : « لالتقاء » .

(٦) سورة الفجر : من الآية : ٤ . وانظر المنصف ٢/ ٧٤ .

(٧) سورة الكهف : من الآية : ٦٤ . وانظر المنصف ٢/ ٧٤ .

(٨) جزءٌ من بيتٍ لزهير بن أبي سُلمى في ديوانه بشرح أبي العباس ثعلب : ٩٤ يمدح هرم بن سنان . وتمام البيت :

وَلأَنْتَ تَفْرِي مَا خَلَقْتَ وَبَعْـ　　ـضُ القَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لاَ يَفْرِي

وقد حُذِفَ في الوصل أيضاً ، وحُذِفَ في مواضِعَ لا يُحذَفُ فيها غيرُهُ من الحروف، وكأنَّ الذي حَسَّنَ حَذْفَ ذلك أنَّهَا قد صارت بمنزلة الحركات ؛ لأنَّهَا قد صارت عوضاً منها بدلالةِ تَعَاقُبِهَا ، وأنَّهَا تُحذَفُ في الموضع الذي تُحذَفُ فيه الحركةُ ، فلمَّا قَوِيَ الحذفُ فيها وكَثُرَ ، وكان هذا الجمعُ خارجاً عن الأبنية الأُوَلِ وثانياً[1]، أُلْزِمَ الحذفَ ؛ إذ قد كَثُرَ الحذفُ في ما كان أوَّلاً في ما ذَكَرْتُ لك . فهذا وجهُ حذفِ هذه اللاَّمِ لغير التقاء السَّاكنَين .

والدَّليلُ على أنَّ الحذف لغير التقاء السَّاكنين أنَّه لا يخلو أنْ يكونَ الحذفُ فيه لالتقاء السَّاكنَين أو لِمَا ذَكَرْنَا ، فلو كان لالتقاء السَّاكنَين لم يجب الحذفُ ، ألا ترى أنَّ السَّاكِنَ الأوَّلَ الذي هو الياءُ لو ثَبَتَ لم يَلْحَقِ السَّاكنُ الثَّاني لتعاقبهما ،كما لم يَلْحَقْ « مساجدَ » ونحوَه ممَّا يكونُ بعد حرف التَّكسيرحرفان أو ثلاثةٌ أوسطُهَا حرفُ لِينٍ ، فقراءةُ النَّاسِ : ﴿ غَوَاشٍ ﴾ ، وإدخالُهُم التَّنوينَ دلالةٌ على أنَّ الياءَ لم تُحذَف لالتقاء السَّاكنَين[2]؛ إذ السَّاكنُ الأوَّلُ لو ثبت لم يجتمع معه السَّاكنُ الثَّاني . فهذا قولُ مَن أثبَتَ التَّنوينَ ومذهبُهُم ، وهو: أنَّه حَذَفَ الياءَ حذفاً .

= وانظر : الكتاب ١٨٥/٤ ، وشرح أبياته : ٣٤٤/٢ ، والمنصف ٧٤/٢ ، والنكت ١١٠٩/٢ . والخلقُ : التقدير . والفَرِيُ : القطع . والمعنى أنك إذا تهيَّأتَ لأمرٍ مضيتَ له وأنفذتَهُ ، و لم تعجز عنه .

(١) في (ش) : « ثابتاً » .

(٢) انظر المنصف ٧٠/٢ .

وأمّا القولُ الآخَرُ : فإنَّ أبا بكرٍ حدَّثَنا عن أبي العبَّاسِ ، عن أبـي عثمـانَ[١] أنَّ يونُسَ وأبا زَيدٍ والكِسَائيَّ نَظَروا إلى « جَوارِيَ » وبابه ، فما كان في الصَّحيـح لا يَلْحقُهُ تنوينٌ لم يُلحِقُوهُ في المعتلّ ، وما كان يلحقُهُ التّنوينُ في الصَّحيح ألحقـوه في المعتلّ[٢] .

قال أبو عثمانَ : والذي عليه النّحْويُّون البصريُّون اليومَ هو القولُ الأوَّلُ[٣] .

قال أبو عليّ : وأنا أقولُ[٤]: فكأنَّ هؤلاء لم يذهبوا إلى أنَّ اللاّمَ التي هي ياءٌ حُذِفَت حذفاً ،كما ذهب إليه الخليلُ ومَن تَبِعَهُ ، وإنّما تُحذَفُ لالتقاء السَّاكنَين ، فلمَّا لم يلتَقِ السَّاكنان في « جَوَارٍ » عندهم ؛ لأنَّ السَّاكنَ الثّـاني يُعَـاقِبُ الأوَّلَ ، أثبتوا السَّاكِنَ الأوَّلَ ؛ إذ لم يوجَد عندهم ما يجبُ حذفُهُ من أجله .

وقد حكى سيبويه[٥] عن يونسَ نحوَ هذا ، واحتجَّ الخليلُ عليهم بما ذَكَـرَه[٦] عنه : من أنَّ ذلك لو كان صحيحاً ، لكانوا خُلَقَاءَ أنْ يُلزِمُوهُ الرَّفْعَ والجرَّ . يريـدُ أنّـه لا يُنْكَرُ أنْ تُحذَفَ هذه الياءُ لأنّها حرفُ علّةٍ طرفٌ ساكنٌ ، وإنْ لم يُحذَف غيرُهُ من الحروف ؛ لِمَا تختصُّ به هذه الحروفُ من الإعـلال والتّغيـير عـن حـال الصِّحَّة ؛ ألا ترى أنهم قد أسكنوه في موضع الرَّفع والجـرِّ، فلـو وجـب أن تَثْبُـتَ

---

(١) انظر الإسناد بنصه في التعليقة ٣/١٢٠ .

(٢) في (ش) : في التنوين .

(٣) أي قول سيبويه والخليل . وانظر التعليقة ٣/١٢١ .

(٤) انظر المنصف ٢/٧٠ - ٧١ .

(٥) الكتاب ٣/٣١٢ .

(٦) أي : سيبويه في الموضع السابق .

هذه الياءُ ولا تُحذَفَ هنا كما لا تُحذَفُ دالُ « مساجدَ » وميمُ « دارهِمَ » ونحوِه، لكان خليقاً أنْ تُجرَّ وتُضَمَّ كما تُضَمُّ الدَّالُ والميمُ وتُكسَران ، فإذا جاز فيها الإسكانُ في موضع الرَّفع والجرِّ وإنْ لم يَجُز في غيره ، فكذلك يجوزُ حذفُهَا من هذا الجمع ، وإنْ لم يَجُزْ حذفُ غيرِها من الحروف .

وينبغي أن يكونَ مذهبُ ابنُ أبي إسحاقَ[١] في هذا كمذهب الخليل على حسَبِ ما رُوِيَ عنه ؛ وذلك أنَّه لَمَّا أخذَ على الفرزدق حرفاً قال فيه[٢]:

فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللهِ مَوْلًى هَجَوْتُهُ   وَلَكِنَّ عَبْدَ اللهِ مَوْلَى مَوَالِيَا

فرُوِيَ أنَّه قال له : قد أخطأتَ في هذا أيضاً ؛ إذ لم تَقُلْ : مَولى مَوالٍ[٣].

فهذا يدلُّ على أنَّه كان مذهبُهُ كمذهب الخليل؛ إذ مذهبُ يونُسَ ومَن تابعه / لا يَسُوغُ فيه تخطئتُهُ في هذا ؛ لأنَّ القياسَ على قولهم : مَولى مواليا[٤]، وهذا حكاه سيبويه عن يونُسَ في المعرفة، وهذا لفظُهُ : قال[٥]: « وأمَّا يونُسُ فكان ينظرُ [٨٨/أ]

---

(١) في (ص) : « أبي إسحاق » . وهو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، قال ابن سلام : هو أول من بعج النحو ، ومدَّ القياسَ والعلل . توفي سنة ١١٧ هـ ، وقيل : ١٢٧ هـ . انظر أخباره في : طبقات فحول الشعراء ١/١٤ ، وأخبار النحويين البصريين : ٤٢ ، ومراتب النحويين : ٣١ ، وطبقات النحويين واللغويين : ٣١ .

(٢) لم أجده في ديوانه ، وانظر : الكتاب ٣/٣١٣ ، وشرح أبياته ٢/٢٧١ ، والمقتضب ١/٢٨١ ، والنكت ٢/٨٧٦ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٤٢ ، والخزانة ١/٢٣٥ . والبيت مذكور في قصة مشهورة عنه في مصادر ترجمته السالفة فلتراجع .

(٣) في قصة مشهورة بين ابن أبي إسحاق والفرزدق .

(٤) في (ش) : « موال مواليا » .

(٥) الكتاب ٣/٣١٢ .

إلى كلِّ شيءٍ من هذا إذا كان معرفةً كيف حالُ نظيره من غير المعتلّ معرفةً، فإذا كان لا ينصرفُ لم يصرِفْ، يقولُ: هذا جوارِي قد جاءَ، ومررتُ بجوارِيَ قَبلُ ».

فإن قلتَ : فمن أين يتبيَّنُ أنَّ مذهبَ الخليل وسيبويه في هذا الباب أنَّ الياءَ تُحذَفُ حذفاً ؟

فإنَّ هذا مُبيَّنٌ من قولهما في حدِّ ما لا ينصرفُ في هذا الباب ؛ قال سيبويه[1]: « وسألتُهُ - يعني الخليلَ - عن (قاضٍ) اسمَ امرأةٍ ، فقال : مصروفةٌ في حال الجرِّ والرفعِ ، تصيرُ ههنا بمنزلتها إذا كانت في (مفاعِلَ) و(فواعِلَ) . وكذلكَ (أَدْلٍ) اسمَ رجلٍ عنده ؛ لأنَّ العرَبَ اختارت في هذا حذفَ الياء إذا كانت في موضعِ غيرِ تنوينٍ في الجرِّ والرَّفعِ ، وكانت في بناءٍ لا ينصرفُ ، وأنْ يجعلوا التَّنوينَ عوضاً من الياء ويحذفوها » .

فأمَّا ذهابُ أبي إسحاقَ عن القولَين فيما ذَكَرَه ، فإنَّه لم يأتِ بقول سيبويه على صحَّتِهِ ، ولم يذهب إلى قول الطَّائفة الأخرى . والاضطرابُ الواقعُ في حكايته عن سيبويه هو أنه قال[2] : « زعَمَ سيبويه والخليلُ أنَّ النُّونَ[3] عوضٌ من الياء » ولَعَمْرِي هذا صحيحٌ ، نصَّ عليه سيبويهِ ، إلاَّ أنَّ ما ذَكَرَه[4] بَعْدُ من قوله: « فإذا ذهبَتِ الضَّمَّةُ أُدْخِلَت النُّونُ عِوضاً منها » . فالقولُ : إنَّ النُّونَ عِوَضٌ من

---

(١) الكتاب ٣/٣١١ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٣٨ .

(٣) في معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٣٨ : « التنوين » ، كذا في البواقي .

(٤) أي : أبو إسحاق الزجاج في الموضع السابق .

ذهاب الضَّمَّةِ خلافُ قولِ سيبويه ؛ ألا ترى أنَّه قد نصَّ على أنه عِوَضٌ من الياء، كما حكاه أبو إسحاقَ أوَّلاً عنه ، ولو كان النُّونُ عِوَضاً من الضَّمَّة، لكان جديراً أنْ يَلحَقَ الفعلَ أيضاً ؛ ألا ترى أنَّ الأفعال قد حُذِفَت الضَّمَّةُ من لاماتها .

وقولُهُ : « كأنَّ سيبويهِ ذَهَبَ إلى أنَّ النُّونَ عِوَضٌ من ذهاب حركةِ الياء[1] » هو تقديرٌ لا وجهَ له مع ما حكَيْنَاه من نصِّه على أنَّهُ بدلٌ من الياء .

وقولُهُ : « والياءُ سقطت لسكونها وسكونِ النُّونِ » قولٌ لا يذهبُ إليه أحدٌ؛ ألا ترى أنَّ سيبويه يذهب إلى أنَّ الياءَ حُذِفَت حذفاً من « جوارٍ » ونحوه ، هذا ظاهرٌ من قوله ، مُصَرَّحٌ به ، ومدلولٌ عليه في كلامه في عدَّةِ مواضِعَ من الكتاب من باب « ما لا ينصرف »[2].

وعيسى ويونُسُ والكِسَائيُّ وأبو زَيدٍ[3] ذهبوا إلى أنَّه لم يُحذَفْ ، فلمَّا لم يُحذَفْ لم يلحقْهُ التَّنوينُ ، فقال : هؤلاء هنَّ جَوَارِي ، ومررْتُ بجوَارِي ، فلم يُنَوِّنوا .

وقولُهُ : « والياءُ سَقَطَتْ لسكونها وسكونِ النُّون » لم يذهبْ إليه أحدٌ ، ولم

(١) انظر أول المسألة ، كما نص عليه الزجاج أيضاً في ما ينصرف وما لا ينصرف : ١٤٥ حين فسَّر نص سيبويه ، ونقل عن المبرد ذلك . وقد قال المبرد في المقتضب ٢٨١/١ : « وكذلك قاضٍ فاعلم إذا سميت به امرأةً لانصرف في الرفع والخفض ؛ لأن التَّنوين يدخل عوضاً مما حذف منه فأما في النصب فلا يجرى لأنه يتم فيصير بمنزلة غيره مما لا علة فيه . فإن احتاج الشاعر إلى مثل جوارٍ فحقه إذا حرك آخره في الرفع والخفض ألا يجريَه ، ولكنه يقول : مررتُ بجواريَ كما قال الفرزدق ... » . وانظر شرح الكتاب ١٣٠/٤ (مخطوط) ، والمنصف ٧٠/٢ .

(٢) انظر الكتاب ٣٠٨/٣ وما بعدها .

(٣) في (ص) : وعيسى ويونس ذهبا ... ، وانظر التعليقة ١٢٠/٣ .

يَقُلْ به أحدٌ ، فإنْ أضافَهُ إلى سيبويهِ فخطأٌ عليه ، وإنْ ذهب هو إليه ففاسدٌ ؛ ألا ترى أنَّ السَّاكِنَ الأوَّلَ إذا ثبتَ عاقبَ السَّاكِنَ الثّانِيَ ، ولم يكن للتّنوين مَدْخَلٌ في الكلمة ،كما لا يدخُلُ على بابِ « مساجِدَ » ، فإذا عاقَبَه ولم يجتمع معه ، لم يَجز الحذفُ لالتقائهما .

وأمَّا ما نسبهُ في التّفسير الذي ذَكَره إلى أصحاب سيبويه، فإنّي لم أعلَمْ أحداً فسَّرَ هذا التّفسير ، فإنْ فسَّرَهُ مُفَسِّرٌ عليه ،كان خلافَ مذهبه الذي نصَّ عليه وحكاه عن الخليل .

فإن قال قائلٌ : هلاَّ دلَّكُم قولُهُم : « مَعَايَا »[1] و « مدَارَى » ونحوُ ذلك ممَّا أُبْدِلَتْ من كسرَتِهِ فتحةٌ ، ومن يائِهِ ألفٌ على صحَّةِ قولِ يونُسَ: جَوَارِيٍ ونحوِه، وإثباتِهِ الياءَ في الجرِّ والرَّفْعِ ، وحذْفِهِ التّنوينَ ؛ إذ لو لم تَثْبُت الياءُ هنا لم يَصِحَّ إبدالُ الألف منها في « مَدَارَى » ونحوِه ، فإبدالُهُم الألفَ منها يدلُّ على ثباتِ الياء قبل الإبدال ؟

قيلَ له : لا يدلُّ ثَبَاتُ هذه الألف منها في « مَدَارَى » ونحوه على ثبات الياء في ما ذَكَرْتَ ؛ لأنَّ الياءَ حُذِفَتْ حذفاً من « جَوَارٍ » ونحوِه بدلالة إلحاقِهم التّنوينَ إيّاهُ ، وتعويضِهم له منه ، وإذا حُذِفَ لم يَلْزَمْ بدلٌ منها ، ولم يجز إثباتُها ، وإنَّما يُقدَّرُ قَلْبُ هذه / الألف عن الياء تقديراً غيرَ مستَعْمَلٍ ،كما تُقَدَّرُ أشياءُ هذا [٨٨/ب]

---

(١) إبلٌ مَعايا أي : مُعْيِيَة كالّةٌ . قال سيبويه : « وسألته [أي الخليل] عن قولهم : مَعايا فقال : الوجهُ مَعاي ، وهو المطَّرِد ، وكذلك قولُ يونس ، وإنما قالوا : مَعايَا كما قالوا : مَداري وصَحارى ، وكانت مع الياء أثقل ؛ إذ كانت تستثقل وحدها » الكتاب ٤/٤٠٥ ، وانظر المقتضب ١/٢٧٦ ، واللسان (عيا) ١٥/١١٢.

التَّقديرَ وإنْ كانت غيرَ مستَعْمَلَةٍ نحوُ: « خطَايَا » و « مَطَايَا » و « قال » و « باع »، ألا ترى أنَّ شيئاً من هذا لا يجوزُ فيه استعمالُ ما هذا المتكلِّمُ به منقولٌ عنه .

(فإن قيلَ : فهلاَّ حُذِفت الألفُ في هذا النوع كما حُذِفَت الياءُ ؟)[١]

قيلَ : لا يَلْزَمُ أن تُحذَفَ الألفُ في نحو هذا من حيث حُذِفَت الياءُ ؛ لأنَّ الياءَ ثبتت في مواضِعَ يُحذَفُ فيها أختاها نحو: ﴿لاَ تَخَافُ دَرَكاً وَلاَ تَخْشَى﴾[٢] و﴿ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ ﴾[٣]، و :

... ... لاَ يَفْرِ[٤]

ونحوُ الجرِّ والرَّفعِ والنَّصْبِ في « عَمْرٍو » ونحوِهِ من المنوَّن .

ومن هذا الباب[٥] ما أنشده سيبويهِ من قولِهِ[٦]:

سَمَاءُ الإِلَهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيَا

وجاء هذا خارجاً عن الأصل الذي عليه الاستعمالُ من ثلاثةِ أوجهٍ[٧]:

أحدها : أنَّه جَمَع « سَماء » على (فعائِل) من حيث كان واحداً مؤنثاً ،

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

(٢) سورة طه : من الآية : ٧٧ .

(٣) سورة الكهف : من الآية : ٦٤ .

(٤) من بيتٍ لزهير بن أبي سُلمى سبق ذكره ص : ٢٥٩ من هذا الجزء .

(٥) من هنا إلى قوله : « فهذا وجه ثالث » بعد خمس صفحات تقريباً نقله ابن سيده في المخصص ٩/٣-٦ .

(٦) الكتاب ٣/٣١٥ ، وهو عجز بيتٍ لأمية بن أبي الصلت في ديوانه : ٣١٧ . وهو بتمامه :

لهُ مَا رَأَتْ عَينُ البَصِيرِ وفَوقَهُ   سَـمَاءُ الإِلَهِ فَوْقَ سَبْعِ سَـمَائِيَا

وانظر : المقتضب ١/٢٨٢ ، والمنصف ٢/٦٦ ، ٦٨ ، والخصائص ١/٢١١ ، ٢٣٣ ، ٢/٣٤٨ ، والمخصص ٩/٣ ، والخزانة ١/٢٤٤ .

(٧) نقلها ابن جني في المنصف ٢/٦٨ .

فكأنَّ الشّاعرَ شبَّهه بـ « شَمَالٍ » و « شَمَائِلَ » و « عَجُوزٍ » و « عجائزَ »، ونحوِ هذه الآحادِ المؤنّثةِ التي كُسِّرَت على (فعائل) ، والجمعُ المستعمَلُ فيه (فُعُولٌ) دون (فعائل) ،كما قالوا : « عَنَاق » و « عُنُوق »[(١)] . قال الشّاعرُ :

كَنَهْوَرٌ كَانَ مِنَ اعْقَابِ السُّمِي[(٢)]

فجمَعَه على (فُعُول) ؛ إذ كان مِثْلَ « عَنَاق » في التّأنيث ، وقد قالوا في جمعها: عُنُوق . إلاّ أنّه خفّفَ للقافيةِ ،كما خفّفَ في قوله :

حَيْدَةُ خَالي وَلَقِيطٌ وَعَلِي[(٣)]

وكما يخفّفُ :

... ... مِنْ سُرٍّ وَضُرْ[(٤)]

(١) في (ش) : « عناق وعُنُوق ، وبهر وبُهُور .... » .

(٢) رجزٌ قائله أبو نخيلة السّعدي كما في الكتاب ٦٠٦/٣ ، وقد أخلَّ به مجموعُ شعره المنشور في مجلة المورد (م٧) (ع٣) ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨ . وانظر : المنصف ٦٨/٢ ، وتحصيل عين الذهب: ٥٤٠ ، والمخصص ٣/٩ . والكَنَهْوَر : القِطَعُ العِظام من السحاب المتراكب ، واحدته : كنهورة ، والأعقاب جمع عَقِب؛ وهو آخر الشيء ، يريد أنه سحاب ثقيلٌ بالماء فأتى آخِرَ السحاب لثقله . (تحصيل عين الذهب) .

(٣) رجزٌ لامرأة من بني عُقَيل تفخر بأخوالها من اليمن ، ونسب إلى قصي بن كلاب في المقاصد النحوية ٥٦٥/٤ وقيل لغيرهما . وبعده :

وَحَاتِمُ الطَّائِيُّ وَهَّابُ الْمِئِي

انظر النوادر : ٣٢١ ، والمنصف ٦٨/٢، والخصائص ٣١١/١ ، وسر الصناعة ٥٣٤/٢ ، والمخصص ٣/٩ ، وشرح الشافية للرضي ٢٣٤/٢ ، والخزانة ٣٧٥/٧ ، وشعر بني عقيل : ٢١٣/٢ .

(٤) جزء من عجز بيتٍ لطرفة في ديوانه : ٧٢ ، وهو بتمامه :

فَفِدَاءٌ لِبَنِي قَيْسٍ عَلَى　　مَا أَصَابَ النَّاسَ مِنْ سُرٍّ وَضُرْ

وانظر : المقتضب ١٣٨/٢ ، والتكملة : ١٦٦ ، وإيضاح الشعر : ١٦٠ ، والخصائص ٢٢٨/٢ ، والمحتسب ٣٤٢/١ ، والخزانة ٣٧٦/٩ .

ونحو هذا .

فإن قلتَ : ما ينكرُ أنْ يكونَ الشَّيءُ (فُعُلاً) كـ« قَـذَال » و « قُـذُل » ، ولا يكون (فُعُولاً) ؟

فإنَّا نمنع من ذلك ، ألا ترى أنَّ هذا الضَّرْبَ من المعتلِّ لم يُجمَع على (فُعُلٍ) (لِمَا كان يَلزَمُهُ من القلب ، ولأنَّا قد وجَدْنَا نظيرَه من المؤنَّث قد جُمِعَ على فُعُول ، و لم نَرَ هذا النَّحوَ جُمِعَ على فُعُل)[1] . وقد حَكَى سيبويه[2] في موضعٍ : ثُنْيٌ[3] على (فُعُل) .

فأمَّا (فُعُل) فلم يجئ في موضعٍ ، وليس عندي بالقويِّ في القياس ؛ ألا ترى أنَّ الحركةَ منويَّةٌ إلاَّ أنَّه يشهَدُ له عندي ما حكاه من قولِهم: « رَضْيُوا » ، ألا ترى أنَّه أُجْرِيَ مُجْرَى ما السُّكونُ لازمٌ له .

وحكى بعضُ مشايخنا في جمع « السَّماء » الذي هو مطرٌ: أَسْمِيَةَ[4]، قال : هو مذكَّرٌ[5]، ولذلك جمَعَه على (أَفْعِلَة) .

---

(١) ساقطٌ من (ص) .

(٢) الكتاب ٤/٤٢١ ، وانظر التعليقة عليه ٥/١٤٥ .

(٣) في (ص) : « شيئاً » .

(٤) قال ابن السكيت في إصلاح المنطق : ٣٦٤ : « ويقال : أصابتنا سماء أي : مطرٌ ، وأصابتنا أسميةٌ وسُمِيٌّ ... » . قال ابن الأنباري في المذكر والمؤنث : ٣٦٨ : « والسماء المطر يجمع أسمية . يقال : أصابتنا أسمية . و[إن قال قائل] : الاسم المؤنث إذا كان على فَعال مثل عَناق ، جُمع في أدنى العدد على (أفعُل) كقولك : عَناق وأعنُق . قيل له : شذ هذا الحرف في باب الممدود كما شذ في باب المقصور : أندية في جمع الندى ... » . وانظر : المذكر والمؤنث للسجستاني : ١٨١ ، وللتستري : ٨٣ . و لم أقف على من قال بتذكيره إذا كان اسماً للمطر ، وقد أشار الفراء إلى أن تذكيره قليل ، و لم يذكر أنه اسم للمطر .

(٥) راجع المذكر والمؤنث للفراء : ٩١ .

قال أبو عليّ : أنا أقولُ: تذكيرُهُم لهذا يدلُّ عندي على أنّهم سَمَّوا المطَرَ سَمَاءً لارتفاعه ؛ لأنّهم سَمَّوه سَمَاءً لنزولِهِ من السَّماء ،كتسميتهم المرأةَ ظَعِينَةً ، والمَزَادَةَ رَاوِيَةً ، ألا ترى أنّه لو سُمِّيَ على هذا الحدِّ سَمَاءٌ لبقي على تأنيثه و لم يُذَكَّر ، فتذكيرُهُ يدلُّ على أنّهُ اسمٌ آخَرُ ليس منقولاً من التي هي خلافُ الأرض. وكذلك القولُ في تسميتهم لسقف البيت سَمَاءً ، هو من أجل ارتفاعه ، وليس المؤنّثَ . يدلُّكَ على هذا ما أنشَدَناه أبو بكرٍ[1]:

إِذَا كَوْكَبُ الْخَرْقَاءِ لاَحَ بِسُحْرَةٍ سُهَيْلٌ أَذَاعَتْ غَزْلَهَا فِي الْقَرَائِبِ
وَقَالَتْ سَمَاءُ الْبَيْتِ فَوْقَكَ مُنْهِجٌ وَلَمَّا تُيَسِّرْ أَحْبُلاً لِلرَّكَائِبِ

فقال : مُنْهِج . فعلى الأغلَبِ الأكثرِ أَحمِلُهُ لا على معنى النَّسَبِ ، ولا على التّذكير للحمل على المعنى نحو قوله :

ثَلاَثُ شُخُوصٍ ... ...[2]

وَإِنْ كَانَ ذانِكَ غيرَ ممتَنِعَين . فأمّا قولُهُ :

---

(١) ورد البيت الأول في المحتسب ٢٢٨/٢ ، والخزانة ١١٢/٣ مستشهَداً به على أن الشيء قد يضاف إلى نفسه لأدنى ملابسة . والبيتان في المخصص ٤/٩ .

(٢) جزء من عجز بيتٍ لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه : ١٠٠ ، وهو بتمامه :

فَكَانَ مِجَنِّي دُوْنَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقِي ثَلاَثُ شُخُوصٍ : كَاعِبَانِ وَمُعْصِرُ

وهو من شواهد الكتاب ٥٦٦/٣ ، وانظر : الكامل ٨٠١/٢ ـ ٨٠٢ ، والتكملة : ٢٦٨ ، والتعليقة على الكتاب ٨٦/١ ، والخصائص ٤١٧/٢ ، وضرائر الشعر : ٢٧٢ ، وأمالي الزجاجي : ١١٨ ، والخزانة ٣٩٤/٧ . والوجه أن يقول : ثلاثة شخوص فأنّث (الشّخص) إذ كان في معنى أنثى ؛ حيث أبان عن ذلك بقوله : كاعبان ومعصر .

تَلُفُّهُ الأَرْوَاحُ وَالسُّمِيُّ[1]

فهذا عندي على أن يكونَ سَمَّى المطَرَ سماءً[2] لنزوله من السَّماء ، كما يُسَمَّى الفِناءُ عَذِرَةً[3] ، ونحو ذلك . يدلُّكَ على هذا أنّه جمعٌ على (فُعُول) كعَنَاق وعُنُوق ، ولم يأتِ به على (أَفْعِلَة) ، فهذا كتسميتهم قضاءَ الحاجة عَذِرَةً[4] .

وأصلُ هذا الباب في اللُّغةِ الارتفاعُ ، ومنه « الاسم » ، واللاَّمُ محذوفةٌ . أنشَدَ أبو بكرٍ[5] :

سَمَا لِلَبُونِ الحَارِثِيِّ سَمَيْدَعٌ　　　إِذَا لَمْ يَنَلْ فِي أَوَّلِ الغَزْوِ عَقَّبَا

[٨٩/أ] فهذا جمعُهُ المستعمَلُ ، وجاء به هذا / الشَّاعِرُ في « سمائيا »[6] على غير المستعمَلِ . والآخَرُ أنَّه قال : « سَمَائِيا »[7] ، وكان القياسُ الذي عليه الاستعمالُ « سَمَايا » ، فجاء به هذا الشَّاعر لَمَّا اضطُرَّ على غير القياس فقال : سَمَاوي . وسأُثبِتُ ما وُقِفَ منه على هذَين الأصلَين إن شاء ا لله تعالى :

[القول في «سماء»] اعلَمْ أنَّ « سَمَاءً » (فَعَالٌ) ، الهمزُ فيها واوٌ منقلبٌ عن لامٍ ، فإذا جمعتَهُ مكسَّراً على (فعائل) وجَبَ في القياس المتروكِ استعمالُهُ أن تقولَ: سَمَائِي ، كما

---

(١) بيتٌ للعجاج في ديوانه : ٣٢٥ ، وانظر : إصلاح المنطق : ٣٦٤ ، والتكملة لأبي علي : ٤٣٣ ، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ٥٤٢/٢ ، وشرح المفصل ١٣٠/١٠ ، والممتع ٢٣٦/١ .

(٢) انظر التكملة : ٤٣٣ - ٤٣٤ .

(٣) انظر اللسان (عذر) ٥٥٤/٤ .

(٤) السابق .

(٥) البيت للبيد بن ربيعة العامري في شرح ديوانه : ٣٤٩ . وانظر المخصص ٤/٩ .

(٦) يقصد قول أمية بن أبي الصلت المتقدم :

سَمَاءُ الإِلَهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيَا

(٧) في النسختين : « سما » ، والحديث عن قول لبيد المتقدم ، وانظر المخصص ٤/٩ .

أنّكَ لو جمعْتَ مثلَه في الصَّحيح نحوَ : سَحَابٍ لقُلْتَ : سَحَائِب ، فأبْدَلْتَ من الألف الزَّائدة في (فَعَال) همزةً ؛ لأنَّها وقعت بعد ألفِ الجمع ، وألفُ الجمع[1] ساكنةٌ ، وألفُ (فَعَالٍ) أيضاً ساكنةٌ ، وإذا اجتمع ساكنان فلا يخلو من أنْ يُحذَفَ أحدُهما أو يُحرَّكَ ، فحَذْفُ السَّاكنِ الأوَّلِ هنا لا يجوزُ ؛ لأنّه دليلُ الجمع ، ولو حُذِفَ الثَّاني لالتقاء السَّاكنَين لم يَجز أيضاً ؛ لأنَّ الجمعَ كان يلتبسُ بالواحد . فإذا لم يَجُزْ حَذْفُ واحدٍ من السَّاكنَين ، وجَبَ أنْ يُحَرَّكَ أحدُهُما ، ولا يخلو من أنْ يكونَ الأوَّلَ أو الثَّانِيَ ، فالأوَّلُ لا يجوزُ تحريكُهُ ؛ لأنّه لو حُرِّكَ لبطَلَت دلالتُهُ على الجمع ، فحُرِّكَ السَّاكِنُ الثَّاني وانقلبَ همزةً لأنَّه كان ألفاً ، والألفُ إذا حُرِّكَت انقلبت همزةً .

فأمَّا واوُ « عَجُوزٍ » وياءُ « صحيفةٍ » فمشتبهان بهذه الألف ؛ لأنهما يُقلَبَان في الجمع همزةً ، فالألفُ في « سَمَاءٍ » يجبُ أنْ تُقلَبَ همزةً في الجمع ،كما قُلِبَت التي في « سَحَابٍ » في الجمع ، فإذا قُلِبَت همزةً صار « سَمَائي » على وزن « صحائف » ، فوقعت في الطَّرَف ياءٌ مكسُورةٌ مُحَرَّكٌ ما قبلها ، فيلزَمُ أن تُقلَبَ ألِفاً ؛ إذ قُلِبَت في ما [ليس][2] قبله حرفُ اعتلالٍ في هذا الجمع ؛ وذلك قولُهُم : مَدَارَى . وحروفُ الاعتلال في « مَطَائي » و « سمائي » أكثرُ منها في « مَدَارَى » . فإذا قُلِبَ في « مَدَارَى » ، وَجبَ أنْ يَلْزَمَ هذا الضَّرْبَ القلبُ فيقالُ : « سماءَا » و « مطَاءَا » ، فتقع الهمزةُ بعد[3] العين وهي قريبةٌ من الألف ، فتجتمعُ حروفٌ

---

(١) قوله : « وألف الجمع » ساقط من (ش) .

(٢) ساقطٌ من النسختين ، والتصحيح من المخصص ٩/٥ .

(٣) في النسختين : « بين » .

مشابهةٌ فيُستَثقَلُ اجتماعُهُنَّ ،كما استُثقِلَ اجتماعُ المثلَين والمتقارِبَي المخارج فأُدْغِمَا ، فأُبدِلَت من الهمزةِ ياءٌ ، فصار « سمايا » و « مطايا » .

وهذا الإبدالُ إنَّما يكونُ في الهمزة إذا كانت معترِضةً في الجمع مثل جمع سماءٍ ومطيَّةٍ ورَكِيَّةٍ . (ألا ترى أنَّه لا همزةَ في واحد من هذه الأسماء ، ولو كانت الهمزةُ في الواحد ثابتةً لم تُبدَلْ)[1] ؛ ألا ترى أنَّكَ إذا جمعْتَ « جائيةً » لم تقل إلاَّ: جَوَاءا ، ولا تَقْلِبُ فتقولُ : جَوَايا ؛ لأنَّ الهمزةَ ثابتةٌ في الواحد .

وهذا البيتُ يدلُّ على صحَّةِ قولِ النَّحْوِيِّين : إنَّ الأصلَ في المطايا أن يكونَ مَطَاءا بالهمز ، وأنَّ الإبدالَ في التَّقدير يكونُ من الهمز ، ألا ترى أنَّ الشَّاعرَ أخرَجَ ذلك في الضَّرورةِ ، وردَّ الكلامَ إليه حيث اضطُرَّ لَمَّا كان الأصلَ ،كما تُرَدُّ الأشياءُ إلى أصولها نحوُ إظهارِ التَّضعيف ، وصرفِ ما لا ينصرفُ ، وتحريكِ حرفِ العلَّة الذي يَلزَمُهُ السُّكونُ ، فلولا أنَّ الأصلَ في هذا الباب أيضاً الهمزُ ، ثمَّ يقعُ الإبدالُ عنه ، لم يَرُدَّهُ إليه في الضَّرورة ، ولم يُبدَلْ من هذه الهمزةِ الواوُ ؛ لأنَّها اختُصَّت بالبدل ممَّا ظهرت فيه الواوُ التي هي لامٌ ممَّا جاء مبنيّاً على التَّأنيث نحو : إدَاوَة وأدَاوَى ، فهذه الواوُ في « أداوَى » وما أشبهه عوضٌ من الهمزة الواقعة بعد ألف الجمع ،كما أنَّ الياءَ بدلٌ من الهمزة الواقعة بعدها في نحو: مَطَايَا ، فكان حكمُ « سَمَاء » إذا جُمِعَ مكسَّراً على (فعائل) أنْ يكونَ كما ذَكَرْنَا من نحو : مطَايَا ورَكَايَا .

لكنَّ هذا القائلَ جعلَهُ بمنزلة ما لامُهُ صحيحٌ وثبتت قبلَه في الجمع الهمزةُ

---

(١) ساقطٌ من (ش) .

فقال : سَمَاءٍ ،كما تقولُ : جَوَارٍ . فهـذا وجـهٌ آخَـرُ مـن الإخـراج مـن الأصـل المستَعمَلِ ، والرَّدِّ إلى القياس المتروكِ الاستعمالِ .

ثمَّ حرَّكَ الياءَ بالفتح في موضع الجرِّ ،كما تُحرَّكُ من « جَوَارٍ » و « مَـوَالٍ » ، فصار « سَمَائِيَ » مثل :

... ... مَوْلَى مَوَالِيَا

[٨٩/ب] / و :

أَبِيْتُ عَلَى مَـعَـارِيَ وَاضِحَاتٍ[١]

فهذا وجهٌ ثالثٌ من الإخراج عن الأصل المستَعمَلِ .

وأمَّا ما في شعر الأعشـى : « الحَوَانِـي »[٢] جمـعُ حَانِيَـة ، فبلَغَـني عـن بعـض أصحابِ أبي عثمانَ أنَّه قال : « أَرَاهُ مـن الحَوَانِيـت »[٣]. وهـذا عنـدي بعيـدٌ مـن الصَّواب ؛ أعني أنْ يكونَ « الحَوَانِي » من الحوانيت ، إلاَّ أن يكونَ حَذَفَ اليـاءَ[٤] الزَّائدةَ كما حذَفَ من قولِهِ :

... ... الـعَـطَـامِـسَا[٥]

---

(١) صدر بيتٍ للمتنخِّل الهذلي (مالك بن عويمر) كما في الكتاب ٣/٣١٣ ، وانظر : شرح أشعار الهذليين ٣/١٢٩٨ ، والبيت بتمامه :

أَبِيْتُ عَلَى مَعَارِيَ وَاضِحَاتٍ   بِـهِـنَّ مُـلَـوَّبٌ كَـدَمِ العِبَـاطِ

وانظر : المنصف ٢/٦٧ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٣/٦٧ ، والخصائص ١/٣٣٤ ، ٣/٦١ ، وتحصيل عين الذهب : ٤٨٧ . والمعاري: جمع مَعرًى وهو الفراش ، والواضحات : البيض .

(٢) لم أقف عليه .

(٣) جاء في اللسان (حنا) عن ابن سيده قوله : « وقد جعل اللحياني (حواني) جمع (حانوت) ».

(٤) في (ص) : « التاء » .

(٥) جزءٌ من بيتٍ لغيلان كما في الكتاب ٣/٤٤٥ ، وتمامُهُ :

و :

... ... دُهَيْدِهِينَا[1]

للضَّرورة ، ثمَّ أبدَلَ من التّاء الياءَ ، كما أبدلها من العين في قوله :

وَلِضَفَادِي جَمِّهِ نَقَانِقُ[2]

وهذا لا ينبغي أن يُحمَلَ عليه شيءٌ ما وُجدَ مندوحةٌ عنه .

فأمَّا قولُهُ : ﴿ وَالْحَوَايَا ﴾[3] فإنَّ واحدَهُ حَوِيَّةٌ وحاوِياءُ وحاوِيَةٌ ، فإنْ كان جمعَ حاوِيَةٍ أو حاوياء ،كان (فَوَاعِل) ، وإن كان جمعَ حَوِيَّة ،كان (فعائل) .

فأمَّا (فَوَاعِلُ) فإنَّكَ قلَبْتَهَا من حيث همَزْتَ « عَوَائِرَ » و « أوائِلَ » . فلمَّا

- قَدْ قَرَّبَتْ سَادَاتُهَا الرَّوَائِسَا　　وَالْبَكَرَاتِ الفُسَّجَ العَطَامِسَا

وانظر : المحتسب ٩٤/١ ، والخصائص ٦٢/٢ ، وسر الصناعة ٧٧١/٢ ، والصحاح (بكر) ، وتحصيل عين الذهب : ٥٠٤ ، والمخصص ٦١/٧ . والعيطموسُ من النوق : الفتية الحسنة الخلق . الشاهد فيه : أنه جمع (العيطموس) على عطامس ، وكان حكمه أن يجمعه على (عطاميس) بالياء ؛ لأن الواو إذا ثبتت في الواحد رابعةً ثبتت في التكسير ، ولكنه حذفها ضرورةً .

(١) جزء من بيتٍ دون نسبة في الكتاب ٤٩٤/٣ ، وهو بتمامه :

قَدْ شَرِبَتْ إلاَّ دُهَيْدِهِينا　　قُلَيِّصَاتٍ وأُبَيْكِرِينا

وانظر : معاني القرآن للفراء ٢٤٧/٣ ، وسر الصناعة ٦١٨/٢ ، والصحاح (دهده) ، والنكت ٩٥٢/٢ ، وتحصيل عين الذهب : ٥١٢ ، والخزانة ٥٠/٨ . والشاهد فيه : تحقير (الدَّهادِه) على (دُهيدهين) ، فرده إلى واحده وهو (دَهْدَاه) ، ثم جمعه جمع السلامة لئلا يتغير بناء التصغير ، وجمعه بالواو والنون تشبيهاً بأرضين وسنون ، ومثله (أبيكرين) ، والدَّهْدَاه : حاشية الإبل وصغارها .

(٢) بيتٌ من الرجز بلا نسبة في الكتاب ٢٧٣/٢ ، وفي تحصيل عين الذهب : ٣٤٣ : يقال : هو مصنوعٌ لخلف الأحمر ، وانظر : المقتضب ٣٨٢/١ ، وسر الصناعة ٧٦٢/٢ ، والخزانة ٤٣٨/٤ .
الشاهد فيه إبدال الياء من العين في (الضفادع) ضرورة . والجمُّ : جمع جَمة وهي معظم الماء ومجتمعه ، والنقانقُ : أصوات الضفادع ، واحدتها : نقنقة .

(٣) سورة الأنعام : من الآية : ١٤٦ . وانظر الصحاح (حوى) .

اعترضت الهمزةُ فيه وفي (فعائل) في الجمع ، قلَبْنَها ياءً على ما تقدَّمَ . وممَّا يدلُّكَ على صحَّةِ ذلك : أنَّ أبا زيدٍ قد حكَى أنَّهم يقولون في سَيِّقَة : سَيَائِق[1].

وقال أبو عثمانَ : سألتُ الأصمعيَّ عن « عَيِّل » :كيف تجمعُهُ العربُ ؟ فقال : عَيَائِل[2]. وأنشَدَ أبو زَيدٍ[3]:

وَهَلْ أَنَا إِلاَّ مِثْلُ سَيِّقَةِ الْعِدَا ۞ إِذَا جَبَأَتْ عقْرٌ وَإِنْ قُدِّمَتْ نَحْرُ

* * *

---

(١) السَّيِّقة : ما استاقه العدو من الدوابّ .

(٢) انظر المسائل المشكلة (البغداديات) : ٨٧ .

(٣) في كتاب الهمز : ٧٥٦ (مجلة المشرق) ، والبيت لنُصيب بن رباح في ديوانه : ٩٢ ، وروايته :

إن اسْتُقْدِمَتْ نَحْرٌ وَإِنْ جَبَأَتْ عَقْرُ

وانظر جمهرة اللغة ٨٥٤/٢ ، والتاج (سوق) . وجبأت : استخفت وتوارت .

المسالة الحادية والسِّتُّون

قال[1] في قوله تعالى : ﴿ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ ﴾ [الأعراف : ١٤٣] :

« قال قومٌ : معنى ﴿ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ ﴾ : أَرِنِي أمراً عظيماً لا يُرَى مثلُهُ في الدُّنيا مِمَّا لا تحتَمِلُهُ بُنْيَةُ موسى ، قالوا : فأعْلَمَهُ الله أنَّه لن يرى ذلك الأمـرَ . وأنَّ معنى: ﴿ فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ ﴾ ؛ أي : تَجَلَّى أمرُ ربِّهِ . وهذا خطأٌ لا يعرفُـهُ أهلُ اللُّغة ، ولا في الكلام دليلٌ أنَّ موسى أرادَ أنْ يرى أمراً عظيماً من أمـرِ الله ، وقد أَراهُ الله من الآياتِ في نَفْسِهِ ما لا غايةَ بعدَه ؛ قد أراه عصـاهُ ثعبانـاً مُبينـاً ، وأَراه يدَهُ تخرُجُ بيضاءَ ، وما يَسْتَغني به عن أنْ يَطلُبَ أمراً مـن أمـرِ الله ، ولكـن لَمَّا سَمِعَ كلامَ الله قال : أنا أُحِبُّ أنْ أراكَ ، فأعلَمَهُ الله أنَّهُ لن يراهُ » .

قال أبو عليٍّ (رحمه الله) :

أقولُ : إنَّ ما ذهب إليه من تخطئةِ مَن قـال : إنَّ معنـى ﴿ فَلَمَّـا تَجَلَّـى رَبُّـهُ لِلْجَبَلِ ﴾ : (تجلَّى أمرُ ربِّه للجبـلِ)[2] ، وأنَّ ذلـك لا يعرفُـهُ أهـلُ اللُّغـةِ فاسـدٌ ، وفُشُوُّ هذا في اللُّغةِ وكثرتُـهُ واشتهارُهُ فيهـا أظهَـرُ وأَوضَـحُ مـن أنْ يَخْفَـى علـى المبتَدِئينَ بالنَّظَرِ في اللُّغة ، فضلاً عن المتوسِّطِين ومَـن جـاوَزَهم . وفي التَّـنزيل مـ.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٧٤ .

(٢) ساقط من (ش) .

هذا ما لا يكادُ يُضبَطُ كثرةً .

وقد ذَكَرَ النّحْويُّون وأهلُ اللُّغةِ من هذا ما أَغْنوا به عن إكثارنا وإثباتنا له في هذا الكتاب ؛ قال تعالى : ﴿ **هَلْ يَنْظُرُونَ إِلاَّ أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلاَئِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ** ﴾[(١)]، (وفي موضعٍ آخرَ : ﴿ **أَوْ يَأْتِيَ أَمْرُ رَبِّكَ** ﴾[(٢)])، وكذلك : ﴿ **فَأَتَاهُمُ اللهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا** ﴾[(٣)] .

وقولُهُ : ﴿ **فَأَتَى اللهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ** ﴾[(٤)]، و: ﴿ **أَتَى أَمْرُ اللهِ فَلاَ تَسْتَعْجِلُوهُ** ﴾[(٥)] .

و﴿ **يَا قَوْمِ مَنْ يَنْصُرُنِي مِنَ اللهِ** ﴾[(٦)] ، وفي موضعٍ آخَرَ: ﴿ **فَمَنْ يَنْصُرُنَا مِنْ بَأْسِ اللهِ إِنْ جَاءَنَا** ﴾[(٧)]، فالمضافُ إليه في هذه المواضعِ قد أُقِيمَ مُقامَ المضاف .

وما أرى هذا الذي قاله في هذا إلاَّ تحامُلاً ، ودافِعُ هذا في اللُّغةِ كدافعِ الضَّروراتِ وجاحِدِ المحسُوساتِ في غير اللُّغة . وأبياتُ الكتابِ[(٨)] في هذا المعنى

---

(١) سورة الأنعام : من الآية : ١٥٨ .

(٢) سورة النحل : من الآية : ٣٣ . وما بين القوسين ساقط من (ش) .

(٣) سورة الحشر : من الآية : ٢ .

(٤) سورة النحل : من الآية : ٢٦ .

(٥) أول سورة النحل .

(٦) سورة هود : من الآية : ٣٠ ، وفي (ش) : « من أمر الله » وهو خطأ .

(٧) سورة غافر : من الآية : ٢٩ .

(٨) انظر الكتاب ٢١٤/١ ـ ٢١٥ . وانظر أبياتاً كثيرة ساقها الفارسيُّ على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في كتاب الشعر ٣٣٣/١ ـ ٣٧٩ (تحقيق د . الطناحي) .

لاشتهارها مُسْتَغنًى عن ذِكْرِها ، وأنشَدَ أبو زَيدٍ(١) والكوفيُّونَ :

حَسِبْتُ بُغَامَ رَاحِلَتِي عَنَاقًا　　وَمَا هِيَ وَيْبَ غَيْرِكَ بِالْعَنَاقِ

(أي : بُغامُ عَنَاقٍ)(٢) .

وقد اتَّسعَ هذا في كلامهم حتَّى إنَّ الشُّعراءَ قد أقاموا المضافَ إليه مُقَامَ المضاف في بعض ما يدخلُهُ إلباسٌ . فمن ذلك / ما أنشَدَنَاه أبو بكرٍ عن أبي العبَّاس لكُثيِّرٍ في ابن الزُّبَير(٣): [٩٠/أ]

تُخَبِّرُ مَنْ لاَقَيْتَ أَنَّكَ عَائِذٌ　　بَلِ الْعَائِذُ المحْبُوسُ في سِجْنِ عَارِمِ

وَصِيُّ النَّبيِّ المصْطَفَى وَابْنُ عَمِّهِ　　وَفَكَّاكُ أَغْنَاقٍ وَقَاضِي مَغَارِمِ

يريدُ : ابنُ وَصِيِّ النَّبيِّ وابنُ عمِّه . وأنشَدَنَا أبو بكرٍ عنه(٤):

---

(١) النوادر : ٣٦٦ ، مع بيتين آخرين هما :

أَلم تعجَبْ لذئبٍ باتَ يَعْوِي　　ليؤذِنَ صَاحِباً لَهُ باللَّحاقِ
حَسِبْتُ بُغَامَ رَاحِلَتِي عَنَاقًا　　وَمَا هِيَ وَيْبَ غَيْرِكَ بِالْعَنَاقِ
فلَو أنِّي رمَيتُكَ من قريبٍ　　لعاقَكَ عن دعاءِ الذِّئبِ عَاقِ

وهي منسوبة لذي الخِرَق الطُّهَوِيِّ في وصف ذئب . وانظر : مقاييس اللغة ٢٧١/١ ، والإنصاف ٣٧٢/١ .

(٢) ساقط من (ش) .

(٣) ديوان كثيِّر عزَّة : ٢٢٤ . وانظر : الكامل ١١٢٤/٣ ، وقد قال هذه القصيدة في عبد الله بن الزبير رضي الله عنه لما قام مطالباً بالخلافة وسمَّى نفسه العائذ ، وحَبَسَ محمَّدَ بن الحنفة وخمسة عشر من بني هاشم في سجن عارم ، وهو سجن قيل : بالطائف ، وقيل : بمكة . راجع معجم ما استعجم ومعجم البلدان (عارم) .

(٤) رجزٌ لم أقف على قائله ، والبيتان في وصف إبلٍ ، انظر : الكامل ١١٢٥/٣ ، والخصائص ٤٥٢/٢ ، والخزانة ٣٧٢/٤ .

صَبَّحْنَ مِنْ كَاظِمَةَ الخُصَّ الخَرِبْ
يَحْمِلْنَ عَبَّاسَ بْنَ عَبْدِ المطَّلِبْ

يريدُ : ابنَ عبَّاسٍ[١] . وأنشَدَ أيضاً للفرزدق[٢] :

فَلَوْ أَنَّ ذَرّاً أَوْ أَبَاهُ رَأَى الَّذِي   رَأَيْتُ أَبَتْ عَيْنَاهُ أَنْ تَتَأَخَّرَا

يعني : أبا ذرٍّ الغِفاريِّ ؛ أي : لو أنَّ أبا ذرٍّ أو أبا أبي ذرٍّ . وقال أَوْسٌ[٣] :

فَهَلْ لَكُمْ فِيهَا إِلَيَّ فَإِنَّنِي   طَبِيبٌ بِمَا أَعْيَا النِّطَاسِيَّ حِذْيَمَا

[يعني][٤]: هو ابنُ حِذْيَم ، وهو مشهورٌ .

قال ذو الرُّمَّة[٥]:

---

(١) جاء في نسخة (ش) هنا : « وأنشَدَنا :

أَرَى الخَطَفَي بَذَّ الفَرَزْدَقَ شِعْرُهُ   وَلَكِنَّ خَيْراً مِنْ كُلَيْبٍ مُجَاشِعُ

ولم يرد هذا البيت في نسخة (ص) . وهو للصلتان العبدي قاله في محاكمته بين الفرزدق وجرير ، وانظر الخزانة ٣٧٢/٤ .

وقد حدث في النسخة (ش) بعض تداخلٍ في هذه الأبيات ، حيث جاء بيت ذي الرمة تالياً لبيت الفرزدق دون فاصل بينهما ، بما يوحي أنهما للفرزدق .

(٢) لم أقف عليه في ديوانه مع أن فيه قصيدةً طويلةً على نفس الروي والقافية ، ولعل البيت ساقطٌ منها .

(٣) من الطويل لأوس بن حجر في ديوانه : ١١١ . وانظر : الخصائص ٤٥٣/٢ ، والخزانة ٣٧٠/٤ .
وابن حِذْيَم رجل يضرب به المثل ، انظر مجمع الأمثال للميداني ٣٠٤/٢ ، وفيه : « قال أبو الندى : ابنُ حِذْيَم رجلٌ من تيم الرباب ، كان أطبَّ العرب ، وكان أطبَّ من الحارث [بن كَلَدة] قال أوس: ... » . وفي المرصع لابن الأثير : ١١٩ : « ابن حِذْيَم شاعرٌ في قديم الدهر، يقال : إنه كان طبيباً حاذقاً ، يضرب به المثل في الطب فيقال : أطبُّ بالكيِّ من ابن حِذْيَمْ ، وسماه أوسٌ حِذْيما فقال ... » وأنشد البيت .

(٤) في النسختين : « قال » .

(٥) ديوانه ٦٤٧/٢ . وفيه : « في ملتقى الخيل » ، يريد : يزيد بن هوبر الحارثي ، كان سيداً ورأساً فقتلوه .

عَشِيَّةَ فَرَّ الحَارِثِيُّونَ بَعْدَمَا قَضَى نَحْبَهُ في مُلْتَقَى الْقَوْمِ هَوْبَرُ

يريدُ : ابنَ هَوْبَر .

فإذا جاز إقامةُ المضاف إليه مُقامَ المضاف في هذا النَّحْـوِ ، مـع أنَّ الإشـكال قد يَدخُلُ في بعض الأحوال على كثيرٍ مـن السَّـامِعِين ،كـان في غـير هـذا أجْـدَرَ وأجْوَزَ .

فأمَّا دفْعُهُ أنْ يسأل موسى أمراً عظيماً لِمَا آتـاه الله مـن الآيـات العظيمـة ، فإنَّ ذلك لا يُنكَرُ لموسى أنْ يطلُبَه، وإنْ كان الله قد آتاه من الآيات آياتٍ باهرةٍ؛ لأنَّهُم كانوا يقترحون عليه الآياتِ مع هذه الآيات التي أوتِيَها ، ويسألونه إيَّاهـا . ألا ترى إلى ما حَكَى الله عنهم من قولِهـم : ﴿ **لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى الله جَهْرَةً** ﴾[1] ، وقولِهم : ﴿ **لَنْ نَصْبِرَ عَلَى طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الأَرْضُ** ﴾[2] ، (وكذلك قولِهم : ﴿ **يَا مُوسَى اجْعَلْ لَنَا إِلَهاً كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ** ﴾[3] لَمَّا رَأَوا العاكِفِينَ على الصَّنَم)[4]. فإذا كانوا يسألون الآياتِ مـع هـذه الآيات التي أوتِيَهَا موسى ، فلا يمتنعُ أنْ يسألَ موسى ما يسألونه إيَّـاه . وإذا جـاز ذلك ، فلا وَجْهَ لإنكار أنْ يكونَ ما سَأَلَهُ موسى أمـراً عظيمـاً ؛ لاقـتراح القـومِ للآياتِ العظيمة مع تلك الآياتِ العِظامِ ، ويكونُ سؤالُهُ لها جائزاً لِيُؤتَى مـا يجـوزُ

(١) سورة البقرة : من الآية : ٥٥ .

(٢) سورة البقرة : من الآية : ٦١ .

(٣) سورة الأعراف : من الآية : ١٣٨ .

(٤) ساقطٌ من (ص) .

أنْ يؤتاهُ ، ويَعرفوا ما لا يجوزُ أنْ يؤتاه ، فيَعلَمُوا امتناعَه .

فإن كان سؤالُ موسى عليه السَّلامُ : ﴿ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ ﴾ إنَّما سألَه على ما سُئِلَه ، فلا حَذْفَ في الكلام ، وإنْ كان ذلك عن غير هذا ، وكان السُّؤالُ لخصلةٍ أخرى ، فقد أُقِيمَ المضافُ إليه مُقامَ المضافِ .

* * *

المسألة الثّانيةُ والسّتُّون

قال[1] في قوله تعالى: ﴿ الَّذِيْ يَجِدُوْنَهُ مَكْتُوْباً عِنْدَهُمْ في التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيْلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ [الأعراف : ١٥٧] :

« يجوزُ أنْ يكونَ « يجدونه مكتوباً » [أنّه][2] (يأمرهم بالمعروف[3]، ويجوزُ أنْ يكونَ « يأمُرُهُم » مستأنَفاً » .

قال أبو عليّ :

لا وجهَ لقوله : « يجدونه مكتوباً)[4] أنّه يأمُرُهُم بالمعروف » إنْ كان يعني أنَّ ذلك مُرَادٌ ؛ لأنَّهُ لا شيءَ يدلُّ على حذفه ، ولأنّا لم نعَلَمْهُم حذَفُوا هذا في شيءٍ . وتفسيرُ الآية : هو أنَّ « وَجَدْتُ » فيها المتعدِّي إلى مفعولَين، و « مكتوباً » مفعولٌ ثانٍ ، فالمعنى : أنَّهم يَجدون ذِكْرَهُ مكتوباً عندهم في التوراة ، أو اسمَه[5]. قال سيبويهِ[6] : « تقولُ إذا نَظَرْتَ في الكتاب : هذا عَمْرٌو فإنَّما المعنى : هذا اسمُ

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣٨١/٢ ، وفي (ش) كتبت الآية : « الذين يجدونه » وهو خطأ .

(٢) ساقطة من النسختين ، والتصحيح من كلام أبي علي الآتي .

(٣) العبارة السابقة بكاملها ساقطة من معاني القرآن وإعرابه المطبوع .

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ص) .

(٥) انظر الحجة لأبي عليّ ٢٨٩/٦ .

(٦) لم أقف عليه في مظانه من الكتاب ، وقد ذكره الفارسي مرة أخرى في كتابه الحجة ٢٨٩/٦ ، ولم يعزه المحققان إلى موطنه من الكتاب أيضاً .

عمرٍو، وهذا ذِكْرُ عَمْرٍو » ، قال: « إلاّ أنّ هذا يجوزُ على سَعَةِ الكلام ، فالمفعولُ الأوّلُ يُقَامُ مُقَامَ المضاف إليه » .

فإن قلتَ : فلِمَ لا تكونُ الهاءُ راجعةً إلى الرّسُولِ على أنْ تكونَ هي في نفسِهَا المفعولَ الأوّلَ دون ما ذَكَرْتَ في المضاف المحذوف ؟

قيلَ : لا يجوزُ ذلك ؛ لأنّه على هذا يكونُ عبارةً عن الشّخص ، والشّخصُ لا يكونُ مكتوباً، إنّمَا المكتوبُ الذّكْرُ أو الاسمُ ، ولو حَمَلْتَهُ على ذلكَ[1] لم يستقم ؛ ألا ترى أنّ المفعولَ الثّانِيَ على هذا لم يكن الأوّلَ ، وحكمُ المفعولِ الأوّلِ أنْ يكونَ الثّانِيَ في المعنى ، ألا ترى أنّكَ إذا قلتَ: وجَدْتُ زيداً منطلقاً ، ووجدْتُ زيداً المنطَلِقَ ، فـ« المنطلقَ » في المعنى هو الأوّلُ .

فأمّا قولُهُ عزَّ وجلَّ : ﴿ **يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوْفِ** ﴾ فهو عندي تفسيرٌ لِمَا كُتِبَ، كما أنّ قولَه: ﴿ **لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيْمٌ** ﴾[2] تفسيرٌ لوَعْدهم[3] ، وكما أنّ قولَهُ : ﴿ **خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ** ﴾[4] تفسيرٌ للمَثَلِ[5] .

/ **فإن قلتَ** : فلِمَ لا تجعَلُهُ حالاً من المفعول الأوّلِ ؟　[٩٠/ب]

فلأنّ ذلك ممتنعٌ في المعنى ؛ ألا ترى أنّهُ إذا كان المعنى: يجدونَ ذِكْرَه أو اسمَه مكتوباً ، لم يَجُز أنْ يكونَ « يأمُرُهُم » حالاً منه ؛ لأنّ الاسمَ والذّكْرَ لا

(١) في (ص) : « على المعنى » .
(٢) سورة الأنعام : من الآية : ٧ .
(٣) المذكور في أول الآية : ﴿ وَعَدَ الله الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ .
(٤) سورة آل عمران : من الآية : ٥٩ .
(٥) الوارد في أول الآية : ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِندَ الله كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ﴾ .

يُأْمَرَان ولا يُنْهَيَان ، إنَّما يُأمَرُ المسَمَّى والمذكُورُ ، فلا يجوزُ أيضاً أنْ يكونَ حالاً ممَّا في « مكتوب » من الضَّمير ؛ لأنَّ الضَّميرَ من المفعول الأوَّل .

ومثلُ هذه الآية في الاتِّسَاعِ عندي قولُهُ : ﴿ **وَمُبَشِّراً بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ** ﴾[1] ، المعنى واللهُ أعلَمُ : اسمُهُ قولُنا : أحمَدُ ، فحُذِفَ للدَّلالة عليه ، ولا يكونُ « أحمدُ » خبراً للمبتدأ على هذا ؛ لأنَّه عبارةٌ عن الشَّخص ، والاسمُ قولٌ ، فإذا أضْمَرْتَ القولَ صار الأوَّلَ ، وقد نصَّ سيبويهِ على ما ذكَرْتُهُ لكَ من قَبْلُ[2] .

* * *

(١) سورة الصف : من الآية : ٦ .

(٢) انظر الحجة لأبي علي ٦/٢٨٩ .

[سورة الأنفال] :

المسألة الثّالثة والسِّتّون

قال[1] في قوله تعالى: ﴿ وَيَحْيَي مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ ﴾ [الأنفال : ٤٢] :

بعد ما ذَكَرَ مذهبَ سيبويه والخليلِ فيه ، وذَكَرَ قولَ الفرَّاءِ مُفسِداً له ، والبيتَ الذي أنشَدَه وهو[2]:

وَكَأَنَّهَا وَسْطَ البِنَاءِ سَبِيكَةٌ		تَمْشِي بِسُدَّةِ بَيْتِهَا فَتُعِيُّ

فقال[3] : « هو مجهولٌ ، و لم يَذْكُرْ[4] هل يُؤخَذُ بشِعْرِهِ أو لا يُؤخَذُ ؟ ومَنْ هذا الشَّاعِرُ ؟ ومِن أيِّ القَبائلِ هوَ ؟ » . ثمَّ قال :

« وهذا عندنا لا يجوزُ في كلامٍ ولا شِعْرٍ ؛ لأنَّ الحرفَ الثّانِيَ إذا كان يسكُنُ

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٤١٨/٢ .

(٢) انظر البيت دون نسبة في : معاني القرآن للفراء ٤١٢/١ ، و٢١٣/٣ ، والحجة لأبي عليّ ١٤٢/٤، والمنصف ٢٠٦/٢ ، والمحتسب ٢٦٩/٢ ، والممتع ٥٨٥/٢ ، واللسان (عيا) . قال ابن جني في المنصف عن هذا البيت : « شاذٌ ، وقد طُعن في قائله ، والقياسُ ينفيه ويسقطه » .

قال ابن خالويه في إعراب القراءات السبع ٤١٨/٢ عند كلامه على قوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى ﴾ قال : « بياءين الأولى مكسورةٌ ، فلذلك صعب اللفظ بها ، والياء الثانية مفتوحة، وهو اتفاق السبعة وغيرهم ؛ لأن البصريين زعموا أن إدغامه لحنٌ في العربية، وليس لحناً عندي ، وقد حكاه الفراء ... » . ونقل أبو حيان عنه في البحر المحيط ٣٩١/٨ قوله : « لا يجيز أهل البصرة سيبويه وأصحابه إدغام يحيى ، قالوا : لسكون الياء الثانية ، ولا يعتدون بالفتحة في الياء؛ لأنها حركة إعراب غير لازمة ، وأما الفراء فاحتج بهذا البيت ... » .

(٣) أي : الزجاج عن البيت المتقدم .

(٤) أي : الفراء .

من غير المعتلّ نحو: لم يَرْدُدْ[١]، فالاختيارُ إظهارُ التّضعيفِ ، فكيف إذا كان من المعتلّ » .

قال أبو عليّ[٢] :

أنا أقولُ : لم نُنكِرْ ممّا حكيناه عنه شيئاً ، والذي قاله ضَرْبٌ من الاحتجاج متّجهٌ ، ونقولُ : إنَّ الإدغامَ في هذا فاسِدٌ ؛ لأنّهُ يَلْزَمُ أنْ يتحرَّكَ الحرفُ الثّاني لسكونِ الأوّلِ المدغَمِ فيه ، وتَحَرُّكُ هذه اللاّمِ في هذه الموضع غيرُ موجودٍ في مكانٍ ، ولا يُستَعْمَلُ في شيءٍ . يدلُّكَ على أنّهُ غيرُ مأثورٍ في منثورٍ ولا منظومٍ أنّهم قالوا : يَسْتَحِي ، فحذَفوا العينَ مِن كُرْهِ التقاءِ المثلَين[٣]، وخفّفُوها بالحذف دون الإدغام ؛ لامتناع الإدغامِ من حيث أَعْلَمْتُكَ ،كما قالوا : « عَلْمَاءِ بني فلان »[٤]، فحذَفوا الأوّلَ لَمَّا لم يُمكِنِ الإدغامُ في الثّاني لسكونه ، وكما قالوا : « اسْطَاعَ »[٥]، فحذَفوا المقارِبَ الأوّلَ لَمَّا لم يَجُز إدغامُهُ في الثّاني[٦]؛ لِمَا كان يَلزَمُ من تحريك ما لا يتحرَّكُ ، فكذلك إدغامُ عينِ مضاعَفِ الياء ، يمتنعُ إدغامُهُ

---

(١) في معاني القرآن وإعرابه ٤١٩/٢ : « لم يودَّ » .

(٢) تعرض أبو عليٍّ الفارسي لهذه المسألة في الحجة ١٤٢/٤ .

(٣) في (ش) : « السّاكنين » .

(٤) أي : على الماء . انظر الكتاب ٤٨٥/٤ ، والمقتضب ٣٨٦/١ ، والكامل ١٢٢٧/٣ .

(٥) انظر الكتاب ٢٥/١ ، ٢٨٥/٤ ، ٤٨٣ ، وأدب الكاتب : ٦٠٧ ، وسر الصناعة ١٩٩/١ - ٢٠٢، وشرح التصريف الملوكي : ٢٠٨ ، والممتع ٢٢٦/١ .

(٦) أصل « أسطاع » عند سيبويه أطاع ، ثم زيدت السين عوضاً من حذف حركة عين الكلمة ، وعارضه المبرد في كون السين عوضاً من الحركة ، ورد عليه ابن جني . وهي عند الفراء « استطعت على افتعلت، وحذفت التاء تخفيفاً . ويبدو أن الفارسي يأخذ بقول الفراء . راجع المصادر السابقة .

في اللاَّمِ لسُكُونه ، وأنَّه إذا أُدغِمَ فيه تحرَّكَ ما لا يجوزُ تحريكُهُ ، وما السُّكُونُ فيه لازِمٌ .

ومَّا يدلُّكَ على لُزُومِ السُّكُون له ورَفْضِهِم للحركة فيه وأنَّها قد صارت بدلاً منها: حذفُهُم إيَّاها للجزم في المواضع التي تُحذَفُ فيها الحركاتُ ؛ ألا ترى أنَّ اللاَّمَ من « يغزو » و « يَرْمِي » و « يخشَى » تُحذَفُ ،كما تُحذَفُ الحركةُ ، فإذا صارت بمنزلة الحركة في ما أريتُكَ في الجزم بدلالة حذفِهِم لها ، وجَبَ أن يكونَ مثلَهَا في حال الرَّفع ، وإذا صار مثلَهَا ، وجَبَ أن يُعاقِبَهَا ، فلا يجتَمِعُ معها ، وإذا عاقَبَهَا لم يَجُز الإدغامُ فيها ؛ لأنَّه يَلزَمُ تحريكُها . فرَدُّ الإدغامِ في هذا فاسِدٌ لا يليقُ بكلامهم ، وتُنافِيهِ أُصُولُهُم .

فإن قال قائلٌ : ما ينكِرُ أنْ يَجوزَ الإدغامُ فيه ؛ لأنَّه قد يُحَرَّكُ في موضع النَّصب نحو : ﴿ **أَنْ يُحْيِيَ المَوْتَى** ﴾[1] ؟

قيلَ : لا يجوزُ الإدغامُ ؛ لِمَكان هذه الحركةِ ؛ لأنَّ هذه الحركةَ زائلةٌ غيرَ لازِمةٍ ، فالحركةُ الزَّائلةُ التي لا تَلزَمُ لا يُعتَدُّ بها . يدلُّكَ على ذلك قولُهم : ارْدُدِ الرَّجُلَ ، ونحوُه مَّا يَكثُرُ ، وقد مضى بعضُ ذلك في هذا الكتاب .

ويدلُّ على فساد ذلك أنَّ حكمَ الحرف المدغَمِ فيه أنْ يكونَ أقوى من المدغَم ، على هذا بابُ الإدغامِ كلِّهِ . ألا ترى أنَّ الرَّاءَ لا تُدْغَمُ في أخواتها[2] ؛

---

(١) سورة الأحقاف : من الآية : ٣٣ ، وسورة القيامة : من الآية : ٤٠ .

(٢) وأخواتها : اللام والنون .

لأنّها أقوى منها لِمَكان التّكرير فيها[١]، وحروفُ الصَّفير[٢] لا تُدْغَمُ في غيرها[٣]، والضَّادُ لا تُدغَمُ في ما قاربها[٤]، وعلى هذا البابُ ، / (وإذا كان كذلك اطُّرِحَ [٩١/أ] إدغامُ العين في اللاّم إذا كان في مضارع ؛ لأن اللاّمَ المدغمَ فيها أضعفُ من المدغَمِ ، ألا ترى أنّه قد صارت بمنزلة الحركة ومعاقباً لها ، ونائباً عنها)[٥] ، وإذا كان كذلك ، لم يَجُز الإدغامُ ؛ لأنّكَ حينئذٍ تُدغِمُ الأضعفَ في الأقوى ، وهذا عكسُ ما عليه أبوابُ الإدغام وخلافُهُ .

فإن قال قائلٌ : فهلاّ منعْتَ ذلك في الاسم نحو: حَيٌّ ، ورَجُلٌ عَيٌّ[٦]، وفي الماضي نحوٌ من هذا : ﴿ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ ﴾ ؟[٧]

فليس هذا بشيءٍ ؛ لأنَّ اللاّمَ هنا لم تَصِرْ عوضاً من الحركة ،كما صار في الفعل المضارع .

---

(١) انظر الكتاب ٤/٤٤٨ ، قال سيبويه: « والراء لا تدغم في اللام ولا في النون ؛ لأنها مكررة، وهي تفشّى إذا كان معها غيرها ، فكرهوا أن يجحفوا بها فتدغَم مع ما ليس يتفشّى في الفم مثلها ، ولا يكرر ... » .

(٢) في (ش) : « التصغير » .

(٣) انظر الكتاب ٤/٤٦٤ ، والتكملة : ٦٢٠ .

(٤) انظر الكتاب ٤/٤٦٦ ، قال سيبويه : « ولا تدغم في الصاد والسين والزاي لاستطالتها ، يعني الضاد، كما امتنعت الشين ، ولا تدغم الصاد وأختاها فيها لما ذكرتُ لك ، فكل واحدة منهما لها حاجزٌ ، ويكرهوا أن يدغموها ، يعني الضاد فيما أدغم فيها من هذه الحروف ، كما كرهوا الشين ، والبيان عربي جيدٌ ؛ لبعد الموضعين ... » . وانظر التكملة : ٦١٦ .

(٥) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

(٦) انظر الكتاب ٤/٣٩٥ - ٣٩٦ .

(٧) سورة الأنفال : من الآية : ٤٢ . انظر الكتاب ٤/٣٩٥ ، والتعليقة ٥/١١٢ ، والتكملة : ٦٠٦ ، والمنصف ٢/١٨٨ وما بعدها .

فإن قال قائلٌ : فهل تُجيزُ هذا على ما جاء في ضرورة الشِّعر ، نحو ما رواه سيبويهِ من قوله[١] :

فَيوماً يُوافِيني الهَوَى غيرَ مَاضِي

فحرَّكَ اللاَّمَ بالكسرِ . وعلى[٢] :

أَلَمْ يَأْتِيْكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي

فتُجيزُ الإدغامَ في الشِّعرِ للضَّرورة ؛ لِتَحَرُّكِ اللاَّمِ ،كما تُجيزُ هذا ؟

قيلَ : لا يجوزُ الإدغامُ في هذا ؛ لأنَّ هذه الحركةَ غيرُ لازمةٍ ،كما لم يَجُزْ إدغامُهُ في النَّصب من حيث كانت الحركةُ غيرَ لازمةٍ . يدلُّكَ على امتناعِ ذلك: « عَيِيَ » ، و « حَيِيَ عَنْ بَيِّنَةٍ »[٣] ، فأدغَمُوا وبيَّنُوا ، فإذا كانو يُثبتون هذا مع

---

(١) الكتاب ٣١٤/٣ ، هو صدر بيت لجرير في ديوانه : ١٤٠/١ ، وتمامه :

فَيَوْماً يُوَافِيْنِي الهَوَى غَيرَ مَاضِي وَيَوْماً تَرَى مِنْهُنَّ غُولاً تَغَوَّلُ

وفي شرح الديوان : « غير ما صباً » ، وتعرض لذكر رواية سيبويه . وانظر : النوادر : ٥٢٤ ، وما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي : ٦٦ ، والخصائص ١٥٩/٣ ، والمنصف ٨٠/٢ ، ١١٤ ، والضرائر لابن عصفور : ٤٢ . والتَّغَوُّلُ : التلوُّنُ والتقتُّلُ .

(٢) صدر بيتٍ لقيس بن زهير العبسي كما في : النوادر : ٥٢٣ ، وتمامه :

أَلَمْ يَأْتِيْكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

وانظر : الكتاب ٣١٦/٣ ، وما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي : ٦٧ ، والخصائص ٣٣٣/١ ، ٣٣٧ ، والمنصف ٨١/٢ ، ١١٤ ، ١١٥ ، وسر الصناعة ٧٨/١ ، ٦٣١/٢ .

قال الزجاجي في الجمل : ٤٠٦ : « ومن العرب من يجري المعتل من الجنس مجرى الصحيح » واستشهد بالبيت ، وتبعه الأعلم في تحصيل عين الذهب : ٤٩٠ ، وانظر الخزانة ٣٦١/٨ .

(٣) في (ص) : « عيٌّ » و « حيٌّ » . وانظر التعليقة على الكتاب ١١٢/٥ .

لزوم الحركةِ وأنَّ الحركةَ حركةُ بناءٍ لازمةٌ ، وجَبَ ألاَّ يجوزَ هـذا في مـا لا يَـلزَمُ الحركةَ من المضارع .

ويمنع أيضاً من إجازته على هذا التَّقدير ما ذَكَرْتُهُ لكَ من أنَّ هذه الـلاَّمَ قـد ضَعُفَت ؛ لكونها بمنزلة الحركة ، فالإدغامُ فيها لا يجوزُ قياساً على « ماضِيٍ »، ألا ترى أنَّكَ إنْ أجَزْتَ ذلك قياساً عليه ، أجَزْتَ ما لا برهانَ معـكَ علـى إجازتـه ، والأصولُ قد جاءت بردِّهِ في إدغامِ الأقوى في الأضعف، فلا يجوزُ هذا أيضاً قياساً على هذه الضَّرورة في « ماضِيٍ »؛ لِمَا أرَيْتُكَ ، على أنَّ قولَه :

... ... غيرَ مَاضِيٍ

و :

ألم يَـأتِـيـكَ والأنـبـاءُ تَـنْمِي

ليس بواسِعٍ ولا مستَعْمَلٍ في حالِ اختيارٍ وسَعَةٍ فيسُوغُ القياسُ عليه، إنَّما هو نادرٌ ، ألا ترى أنَّ سيبويهِ إنَّما حَكَى ذلك عن أعرابيٍّ من بني كليب[1] .

وقد حَكَـى أبـو العبَّـاسِ عـن أبـي عثمـانَ أنَّ الرِّوايـةَ : « لـيس ماضيـاً »[2]، وكذلك البيتُ الآخَرُ :

ألاَ هَـلْ أتَـاكَ وَالأَنْـبَـاءُ تَـنْمِي

ويدلُّ على فسـاد هـذا وجـهٌ آخَـرُ ، وهـذا لا يخلـو مـن أن تكـونَ الرِّوايـةُ

---

(١) الكتاب ٣/٣١٤ .

(٢) انظر المنصف ٢/٨٠ ـ ٨١ ، وسر الصناعة ١/٧٨ ، والخزانة ٨/٣٦٢ .

« فيَعْيِي » أو « يَعِيُّ »(١) إذا أدغَمَ ، فإن قالَ : يَعِيُّ فخطأٌ ؛ لأنَّ الكلامَ : عَيِيَ يَعْيَى ، فكسرُ العينِ في المضارعِ غيرُ جائزٍ ؛ إذا كان « يَعْيَى » ، فاللاّمُ منقلبةٌ ألفاً، وإذا انقلبت ألفاً لم يَجُزِ الإدغامُ ؛ لأنّه لم يجتمع فيه مِثْلان ، ولأنَّ الألِفَ لا يُدغَمُ فيها(٢) ولا تُدغَمُ في شيءٍ . فإنْ كانَ « يَعيي » فلا يجوزُ ؛ لأنَّ الكلامَ : عَيِيَ يَعْيَى، ولم يقلْ أحدٌ : عَيَّ يَعْيِي .

فإن قالَ : هذا قد جاء على يَعْيَى .

فقد ذَكَرْنَا في مواضِعَ أنَّ نَفْسَ المختَلَفِ فيه المشكلِ أمرُهُ لا يجوزُ أن يُجعَلَ أصلاً .

فإن قال قائلٌ : ما ينكِرُ أنْ يكونَ الإدغامُ جائزاً على « يَعيَّ » ، وذلك أنَّ الآخِرَ من « يَعْيَى » الألفُ ، والألفُ قد تُقلَبُ ياءً ،كما قد قلبَت الياءُ ألفاً ، ألا ترى أنّه قد جاء(٣) :

لَنَضرِبَنْ بِسَيْفِنَا قَفَيْكَا

---

(١) من البيت الوارد في نصّ الزجاج أول المسألة .

(٢) في (ش) : « لأنَّ الألف تدغم فيه » .

(٣) رجزٌ لرجل من حمير كما في النوادر : ٣٤٧ ، ويروى قبله :

يَا ابْنَ الزُّبَيرِ طَالَمَا عَصَيْكَا
وَطَالَ مَا عَنَّيْتَنَا إِلَيكَا

وانظر : المسائل العسكرية : ١١٤ ــ ١١٥ ، وما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي : ١٧٩ ، والخزانة ٤/٤٢٨ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٤٢٥ .

وحَكَى سيبويه : « أفْعَيْ » في الوقف[1]، وحَكَى في الوصل والوقف : أَفْعَيْ»[2]، فيكونُ هذا أيضاً قَلَبَ الألفَ ياءً ، وأدغَمَ الياءَ في الياء ، فيكونُ على هذا التَّقدير قبلَ هذا من أشْبَهِ ما يقالُ في هذا ؟

وهو أيضاً بعيدٌ فاسدٌ ؛ ألا ترى أنَّ الياءَ غيرُ لازمةٍ ، (وإذا كانت غيرَ لازمةٍ)[3] ، لم يتمكّن الإدغامُ . ويدلُّكَ على أنَّها غيرُ لازمةٍ أنَّها للوقف ، (وإذا كان للوقف)[4] لم يلزم ، وإذا لم يلزم لم يتمكّن الإدغامُ ؛ لأنَّ الألفَ مقدَّرةٌ مُرَادةٌ . ألا ترى أنْ لو كانت الألفُ ثابتةً لم يَجز الإدغامُ ، وكذلك إذا كانت مُرادَةً مقدَّرَةً ، ألا ترى أنَّهم قالوا : لم يَرْدُد الرَّجُلُ ، فكما أنَّهم لم يُدغِمُوا لَمَّا كان الحرفُ في نيَّةِ السُّكُون ، وكان السُّكُونُ مُرَاداً ، فكذلك إذا كان الألِفُ مُرَاداً امتنع الإدغامُ كما يمتنعُ مع الألف ،كما امتنع / الإدغامُ في ما ذَكَرْنا من الحركة من حيث امتنع في السُّكُونِ لَمَّا كان السُّكُونُ مُرَاداً ، على أنَّ تجويزَ هذا على ما ذَكَرْنَاه ينبغي أن يكونَ على الكثير الواسع ، فإنْ أَقْدَمَ مُقدِمٌ على إجازته ، [٩١/ب]

(١) قال في الكتاب ٤/١٨١ : « وذلك قول بعض العرب في أفعَى : هذه أَفْعَيْ ، وفي حبلى : هذه حُبْلَيْ، وفي مثنًى : هذا مثنَّيْ ، فإذا وصلتَ صيرتَها ألفاً ، وكذلك كل ألفٍ في آخر الاسم . حدثنا الخليل وأبو الخطاب أنها لغة لفزارة وناسٍ من قيس ، وهي قليلة » .

(٢) قال في الكتاب ٤/١٨١ : « وأما طيِّئ فزعموا أنهم يدعونها في الوصل على حالها في الوقف؛ لأنها خفية لا تُحرَّك ، قريبة من الهمزة . حدثنا بذلك أبو الخطاب وغيره من العرب ، وزعموا أن بعض طيِّئ يقول : أفْعَوْ لأنها أبْيَنُ من الياء » .

(٣) ساقط من (ص) .

(٤) ساقط من (ش) .

فلا ينبغي له أن يُجاوِزَ ضرورةَ الشّعر ، ولا يجوزُ في قرآنٍ ولا كـلامٍ ، وأيضـاً في ما ذَكَرْناهُ من أنَّ اللاّمَ قد ضَعُفَت هنا بمنزلة الحركة ، وأنّها لا تتحرَّكُ ، يمنع من ذلك أنّها وإنْ كانت في اللّفظ ياءً ، فالمرادُ الألِفُ ، وهي التي تُقصَـدُ ، وإنْ كـان اللّفظُ غيرَها ، وهذا اللّفظُ لا يَلزَمُ .

* * *

المسألة الرَّابعةُ والسِّتُّون

قال[١] في قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لاَ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً ﴾ [الأنفال : ٢٥] :

« زعمَ بعضُ النَّحْوِيِّين[٢] أنَّ هذا الكلامَ جزاءٌ ، فيه طرفٌ من النَّهْيِ . فإذا قلتَ : انْزِلْ عن الدَّابَّةِ لا تطْرَحْكَ ، أو : لا تَطْرَحَنَّكَ ، فهذا جوابُ الأمر بلفظ النَّهي ، والمعنى : إنْ تنزِلْ عنه لا يَطْرَحْكَ . فإذا أتيتَ بالنُّون الخفيفةِ أو الثَّقيلةِ ، كان أَوكَدُ للكلام ، ومثلُهُ قولُهُ : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ (لاَ يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ ﴾[٣] ، وهو نَهْيٌ بعد أمرٍ ، فيكون المعنى : اتَّقُوا فتنةً ، ثُمَّ نَهَى بَعْدُ فقالَ: لاَ تُصِيبَنَّ الفتنةُ الَّذين ظلَموا ؛ أي : لا تتعرَّض للَّذين ظَلَموا لما ينزلُ بهم معه العذاب ، ويكونُ معنى ﴿ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ ﴾)[٤]: أنَّها أُمِرَت بالدُّخولِ ، ثمَّ نهاهم أن يحطِمَنَّهُم سليمانُ فقال : ﴿ لاَ يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وجُنُودُهُ ﴾ ، فلفظُ النَّهْيِ لسليمانَ ، ومعناه للنَّمل ،كما تقولُ : لا

(١)　معاني القرآن وإعرابه ٢/٤١٠ .

(٢)　هو الفراء . انظر معاني القرآن ١/١٦٢ عند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَمَا لَنَا أَلاَّ نُقَاتِلَ ﴾ من سورة البقرة .

(٣)　سورة النمل : من الآية : ١٨ .

(٤)　ما بين القوسين من الأسطر الثلاثة ساقط من كلام الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٢/٤١٠ المطبوع . وانظر معاني القرآن للأخفش ١/٣٤٧ .

أَرَيَنَّكَ ههنا ، فلفظُ النّهْيِ لنفسِكَ ؛ أي : لا تكونَنَّ ههنا فإنّي أَرَاكَ » .

قال أبو عليّ :

موضعُ الإغفال في هذه المسألة أنّه حَكَى القولَ الأوّلَ على جهة احتمال الآية له كاحتمالها للقول الثّاني ، فأمّا القولُ الثّاني فقولُ أبي الحسن[1]. ولا يصحُّ فيها عندنا إلاّ قولُ أبي الحسن دون القول الأوّلِ ، وإنّما لم يَجز الأوّلُ؛ لأنَّ قولَه: ﴿ لاَ تُصِيْبَنَّ ﴾ لا يخلو من أحد أمرَين : إمَّا أن يكونَ نَهْياً بعد أمرٍ ، وإمَّا أنْ يكونَ جوابَ شرطٍ :

فلا يجوزُ أن يكونَ جوابَ شرطٍ ؛ لدخول النّونِ ، ودُخُولُ النُّونِ في جواب الشَّرط إنّما يدخُلُ في ضرورةِ الشِّعر ،كما أنشدَه سيبويهِ من قوله[2]:

وَمَهْمَا تَشَأ مِنْهُ فَزَارَةُ تَمْنَعَا

فإذا لم يَجُز أن يُحمَلَ على أنّهُ جوابُ الشَّرطِ ، ثبت أنّهُ نَهْيٌ بعد أمرٍ ، واستُغْنِيَ عن استعمال حرف العطف معه لاتّصال الجملة الثّانية بالأُولى ،كما

---

(١) معاني القرآن ٣٤٧/١ ، قال : « فليس قوله ـ والله أعلم ـ : ﴿ تُصِيبَنَّ ﴾ بجوابٍ ، ولكنّه نهيٌ بعد أمرٍ ، ولو كان جواباً ما دخلت النون » .

(٢) الكتاب ٥١٥/٣ ، وهو عجز بيتٍ منسوب إلى عوف بن عطية بن الخرع كما في الكتاب ، وينسب إلى الكميت بن ثعلبة وغيره ، راجع تفصيل ذلك فيما سبق حيث ذكر البيتَ في المسألة السّابعة ص: ١٢٧ . والبيت بتمامه :

فَمَهْمَا تَشَأْ منهُ فَزَارَةُ تُعْطِكُمْ وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةُ تَمْنَعَا

استُغْنِيَ عن ذلك بقوله : ﴿ ثَلاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾[١] ، و﴿ أُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيْهَا خَالِدُوْنَ ﴾[٢]، فغيرُ الخبرِ في هذا كالخبر .

ومحالٌ أنْ يكونَ جوابُ الأمر بلفظ النَّهْيِ ،كما يستحيلُ أنْ يكونَ جوابُ الشَّرط بلفظ النَّهْيِ . وإنَّما امتنع ذلك في جواب الأمر ؛ (لأنَّ جوابَ الأمر)[٣] في الحقيقة جوابُ شرطٍ ؛ ألا ترى أنَّ معنى : ائتني أُكْرِمْكَ ، إنَّما هو : إنْ تَأْتِنِي أُكْرِمْكَ ، فحُذِفَ الشَّرْطُ لدلالة الجزاء عليه ، ووقوعِ الأمر في الكلام وطولِهِ ، وحَسُنَ حذفُهُ معه ؛ لأنَّه قد صار كالمعاقِبِ من حيث اجتمعا ، وأنَّهما غيرُ مُوجَبَين، وغيرُ خبرَين ، فصار حذفُ الشَّرطِ لدلالة الجزاء عليه ،كحذف المبتدأ لدلالة الخبر عليه ، وكما حُذِفَ الشَّرطُ لدلالة الجزاء عليه ،كذلك حُذِفَ الجزاء لدلالة الشَّرط عليه ، نحوُ قولهم : أنتَ ظالِمٌ إنْ فَعَلْتَ ،كما حُذِفَ الخبرُ أيضاً لدلالة المبتدأ عليه .

[٩٢/أ] فإذا كان جوابُ الأمر هو الجزاءُ في الحقيقة ، وهو جوابُ الشَّرطِ،/ و لم يَجُز أنْ يكونَ جوابُ الشَّرْطِ نَهْياً ، فكذلك لا يجوزُ أنْ يكونَ جوابُ الأمرِ نَهْياً.

فإن قال قائلٌ : ما ينكِرُ أنْ يكونَ اللَّفظُ لفظَ النَّهْيِ ، والمعنى معنى الجزاء ، فيكون المعنى : لا تُصِيْبَنَّ ، ولا يَحْطِمَنَّكُم ،كأنَّه قال : لا يُصِيبُ ، ولا يَحْطِمُ ، إلاَّ أنَّهُ أدخَلَ النُّونَ[٤] ليكونَ أشدَّ تأكيداً ؟

---

(١) سورة الكهف : من الآية : ٢٢ .
(٢) سورة البقرة : من الآية : ٣٩ وآيات أخرى .
(٣) ساقط من (ش) .
(٤) في (ش) : « التنوين » .

قيلَ : لا يجوزُ أنْ يكـونَ اللّفـظُ لفـظَ النّهْـيِ ، والمعنـى معنـى الجـزاء ؛ لأنّ الجزاءَ - كما قلنا - خبرٌ ، فحكمُهُ حكمُ الأخبار ، وألفاظُ الأخبار لا تجـيءُ علـى لفظ الأمر ، بل قد يجيءُ الأمرُ على لفظ الخبر ، فأمّا مجيءُ الخبر على لفـظ الأمـر فما عَلِمْنَاه إلاّ في قولهم : أَكْرِمْ به . وقد غَمُضَ هذا على قومٍ حتّى غَلِطـوا فيـه ؛ فذهبوا إلى أنّهُ أمرٌ .

فلمّا لم يَجُزْ أن يكونَ جزاءً لكونه على لفظ الأمر ، ثبـتَ أنّـه ليـس بخـبرٍ ، وأنّه كما ذهب إليه أبو الحسن .

وممّا يدلُّ على أنّه لفظُ أمرٍ فلا يجـوزُ أن يكـونَ خـبراً دُخـولُ النّـون فيـه[1]، والنّونُ لا تدخُلُ في الجزاء ؛ لِمَا ذَكَرْنَاه من أنّه خـبرٌ ، مـن حيـث قَبُـحَ انتصـابُ الفعل في الفاءِ معه ، ألا ترى أنَّ سـيبويهِ شـبَّهَهُ بـالموجَب ، قـال[2]: « هـو بمنزلـة قولكَ : أنا أفعلُ كذا إنْ شاء الله » .

فإذا كان خبراً لم يَجُزْ دُخـولُ النّـونِ فيـه ، ألا تـرى أنَّ الواجـبَ لا تَدخُلُـهُ النّونُ إلاّ في ضرورة الشّعْرِ نحو :

تَـرْفَعَـنْ ثَـوْبي شَـمَالاَتُ[3]

---

(١) العبارة في (ش) : « وممّا يدلُّ على أنّه لفظٌ لا يجوزُ أن يكونَ جزاءً لدُخولِ النّون فيه ...» .

(٢) لم أقف عليه في مظانه .

(٣) عجز بيتٍ لجَذِيْمَةَ الأبرش (ملك الحيرة) كما في الكتاب ٣/٥١٨ ، وهو بتمامه :

رُبَّمَا أوفَيْتُ في عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبي شَمَالاَتُ

وانظر : النوادر : ٥٣٦ ، والمقتضب ٣/١٥ ، وما يحتمل الشعر من الضرورة : ٨٢ ، وتحصيل عين الذهب : ٥٢٤ ، وضرائر الشعر : ٢٨ ، والخزانة ١١/٤٠٤ .

وقد نصَّ سيبويهِ على أنَّ الجزاءَ لا يدخُلُهُ النُّونُ إلاَّ في الضَّرورة[١].

فإن قال قائلٌ : إذا كان النَّهْيُ قد يقع في جواب الجزاء نحو قولكَ : إنْ تَقُمْ فلا تَضْرِبْ زيداً ، وإنْ كُنْتَ مُسْلِماً فلا تَعْصِ الله[٢]، فما يُنكِرُ أنْ يقَعَ هنا أيضاً فيكونُ ﴿ **لاَ تُصِيْبَنَّ** ﴾ نَهْياً أيضاً ؟

قيلَ : لا يجوزُ وُقُوعُ النَّهْيِ جواباً للشَّرط من حيث جاز أن يَقَعَ بعد الفاء ، وهذا أحدُ ما يدلُّ على امتناع وقوعِهِ جواباً للخبر ، ألا ترى أنَّ الفاءَ في الجزاء إنَّما دخلَتْ لِيُتَوَصَّلَ بها إلى أنْ يَرتبطَ بالشَّرط ما لا يجوزُ أنْ يرتبطَ به بنفْسِهِ من غير ربْطِ الفاء به . يدلُّكَ على ذلك وقوعُ الابتداء وخبرِهِ بعدَه ، ووقوعُ الابتداء والخبرِ ممَّا لا يجوزُ أنْ يرتبط بالشَّرط بأنفُسِهِمَا من حيث كانا اسمَين ، ومن حيث كانت « إنْ » عاملةً في الأفعال ، وعواملُ الأفعال لا تَعمَلُ في الأسماء ، ومن ثَمَّ قال النَّحْوِيُّونَ في قوله تعالى : ﴿ **وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيْلاً** ﴾[٣]، و﴿ **مَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلاَ يَخَافُ بَخْساً** ﴾[٤]، و﴿ **مَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ الله مِنْهُ** ﴾[٥]، ونحوِ ذلك : إنَّ المبتدأ فيه محذوفٌ[٦]. وقد استقصينا هذا في موضع

---

(١) انظر الكتاب ٣/٥١٦ .

(٢) في (ش) : فلا تعص اليوم .

(٣) سورة البقرة : من الآية : ١٢٦ .

(٤) سورة الجن : من الآية : ١٣ .

(٥) سورة المائدة : من الآية : ٩٥ .

(٦) انظر الكتاب ٣/٦٩ ، قال سيبويه : « وقال : إن تأتني فأكرمك ، أي : فأنا أكرمك ، فلا بد من رفع (فأكرمك) إذا سكتَّ عليه ؛ لأنه جواب ، وإنما ارتفع لأنه مبني على مبتدأ . ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ **وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيْلاً** ﴾ ، و مثله : ﴿ **فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلاَ يَخَافُ بَخْساً** ﴾ »

آخرَ[(١)]، فكذلك النّهْيُ مثلُ المبتدأ في أنّه لَمَّا لم يرتبط بالشّرط من حيث كان ممّا لا يتعلّقُ بالشّرطِ ؛ لكونه غيرَ خبرٍ اتّصَلَ به الفاءُ ، فلا يجوزُ من حيث اتّصَلَ بالفاء أنْ يتّصِلَ بغير الفاء ، كما لا يجوزُ أنْ يتّصِلَ المبتدأ والخبرُ بغير الفاء من حيث اتّصالُهما بالفاء ، فإذا كان اتّصالُهُ بنفسِهِ غيرَ جائزٍ، وُصِلَ بالشّرْطِ بالفاء ، وصارت الفاءُ وما بعده في موضعِ جزمٍ؛ لوقوعه موقعَ الجزاء الذي هو جملةٌ خبريَّةٌ من فعلٍ وفاعلٍ ، ومِن ثَمَّ قُرِئَ : ﴿ **مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ** ﴾[(٢)] ، فجَزَمَ « ويَذَرْهُم » بحَمْلِهم له على موضع الفاء وما بعدها ، فلا يجوزُ على هذا اتّصَالُ النّهْيِ بالشّرْطِ بلا فاءٍ من حيثُ اتّصَلَ بالفاء إلاّ في ضرورةٍ. فإذا لم يَجُز حَمْلُهُ على إرادة الفاء في التّنزيل لأنّهُ موضِعُ سَعَةٍ[(٣)]، ولم يَجُزْ أيضاً أنْ تدخُلَهُ النّونُ إلاّ في الضّرورة من حيث لم تَدخُل الموجَبَ إلاّ فيها نحو :

تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاَتُ

و[لما][(٤)] لم يكن التّنزيلُ موضعَ ضرورةٍ ، لم يَجُز حَمْلُ هذا على أنّهُ جَزَاءٌ ، وإذا لم يَجُزْ حَمْلُهُ على أنّهُ جَزَاءٌ ، ثبتَ أنّهُ نَهْيٌ .

---

(١) أعاد المصنف الحديث عن هذه المسألة (وهو كون هذه الآي خبراً لمبتدأ محذوف) في المسألة الحادية والتسعين [اللوحة ١٣/ب] ، والمسألة السابعة والتسعين [اللوحة ١٢٠/أ] .

(٢) سورة الأعراف : من الآية : ١٨٦ . وهي قراءة حمزة والكسائي ، انظر : السبعة : ٢٩٩ ، والحجة لأبي علي ١٠٩/٤ ، والحجة لأبي زُرعة : ٣٠٤ .

(٣) أي : ليس بموضع ضرورة ، وفي (ش) : « شبهة » .

(٤) تكملة يستقيم بها الكلام .

فأمَّا قولُ هذا القائلِ : إنَّ النُّونَ إذا دخلت كانت آكَدُ ، فلَعَمْـرِي إنَّ النُّـونَ إذا دخلت أَكَّدَتْ ، لا يُنكَرُ ذلك ، إلاَّ أنَّ لها مواضعَ تختصُّ بها ، ومواضِعَ تمتَنِـعُ منها ، فيَجِبُ أنْ يُنظَرَ في موقعها هل يجـوزُ أنْ تقَـعَ فيـه ، فـإذا جـاز دُخُولُهـا في الموضع ، جازَ الحكمُ بأنَّها تُؤكِّدُ بعد ثَبَات الموضع لها ، فأمَّا إذا امتَنَعَت النُّونُ من الدُّخُولِ على الموضع ، فلا يجوزُ الحكْمُ بتأكيدها .

* * *

المسألة الخامسة والسِّتُّون (١)

قال في قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُوْنَ صَابِرُوْنَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ ﴾ [الأنفال : ٦٥] :

« زعَمَ أهلُ اللّغة أنَّ « عِشْرون » كُسِرَ كما كُسِرَ أوَّلُ « اثنين » ؛ لأنَّ « عشرين » في عشرة مثلُ « اثنين » في واحد ، ودليلُهُم على ذلك : فَتْحُهُم « ثَلاثِينَ » لفتح ثَلاثة ، وكَسْرُ « تِسعينَ » لكسر تِسْعَة » .

* * *

(١) وردت هذه المسألةُ في نسخة (ش) دون (ص) ، وهكذا جاءت دون تعليق من أبي عليٍّ ، كما مر في بعض المسائل ، على أنه أيضاً لم يذكرها عرضاً ضمن المسائل الأخرى .

[٩٢/ب] / سورة براءة :

المسألة السَّادسةُ والسِّتُّون

قال[1] في قوله تعالى : ﴿ اقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ﴾ [براءة : ٥] :

« قال أبو عُبَيدةَ[2]: المعنى: كلَّ طريقٍ ، وقال أبو الحسن[3]: (على) محذوفةٌ، والمعنى : اقعُدُوا لهم على كلِّ مَرْصَدٍ ، وأنشدَ[4]:

نُغَالِي اللَّحْمَ لِلأَضْيَافِ نَيْئاً

أي : باللَّحم ، فحذَفَ الباءَ ، فكذلك حذَفَ (عَلَى) .

قال أبو إسحاقَ : ﴿ كُلَّ مَرْصَدٍ ﴾ ظرفٌ ،كقولكَ : ذَهَبْتُ مَذْهباً ، وذَهَبْتُ طَرِيقاً ، وذَهَبْتُ كلَّ طريقٍ ، فلستَ تحتاجُ أن تقولَ في هذا إلاّ ما تقولُهُ في الظُّرُوفِ نحو : خَلْف وقُدَّام » .

قال أبو عليٍّ :

القولُ عندي في هذا كما قالَ ، وليس يحتاج هذا إلى تقديرِ « على » إذا كان

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢/٤٣٠ ـ ٤٣١ .

(٢) مجاز القرآن ١/٢٥٣ .

(٣) معاني القرآن ١/٣٥٣ .

(٤) صدرُ بيتٍ لرحل من قيس ، وهو بتمامه :

نُغَالِي اللَّحْمَ لِلأَضْيَافِ نَيْئاً وَنُطْعِمُهُ إِذَا نَضَجَ القُدُورُ

انظر : معاني القرآن للفراء ٢/٣٨٣ ، معاني القرآن للأخفش ١/٨٥ ، ٣٥٣ ، والمحتسب ٢/٢١٩.

المرصَدُ اسماً للمكان ، كما أنّكَ إذا قلتَ : ذهبتُ مَذْهباً ، ودخَلْتُ مَدْخلاً، فجعلتَ المدْخَلَ والمذْهَبَ اسمَين للمكان ، لم تحتَجْ إلى « على » ، ولا إلى تقدير حرف جرٍّ ، إلاّ أنَّ أبا الحسنِ ذهب إلى أنَّ المرْصَدَ اسمٌ للطَّريق ، كما فسَّرَه أبو عُبَيدَةَ[1]، وإذا كان اسماً للطريق كان مخصوصاً ، وإذا كان مخصوصاً وجَبَ ألاّ يصِلَ الفعلُ الذي لا يتعدَّى إليه إلاّ بحرفِ جرٍّ نحو: ذهبْتُ إلى زَيدٍ ، ودخلتُ به، وخرجْتُ به ، وقعدتُ على الطَّريقِ ، إلاّ أنْ يجيءَ شيءٌ من ذلك فيه اتِّساعٌ ، فيكونُ الحرفُ معه محذوفاً ، كما حكاه سيبويه[2] من قولهم : « ذهبتُ الشَّامَ » و « دخلتُ البيتَ » ، والأسماءُ المخصوصة إذا تعدَّت إليها الأفعالُ التي لا تتعدَّى ، فإنَّما هو على الاتِّسَاعِ والحكم في تعدِّيها إليها ، والأصلُ أنْ يكونَ بالحرف .

وقد غَلِطَ أبو إسحاقَ في قولِهِ : « ﴿ كُلَّ مَرْصَدٍ ﴾ ظرفٌ ، كقولكَ : ذهبتُ مَذْهباً ، وذهبْتُ طريقاً ، وذهبْتُ كلَّ طريقٍ » ، في أنْ جعَلَ الطَّريقَ ظَرفاً كالمذْهَب . وليس الطَّريقُ بظَرْفٍ ، ألا ترى أنَّهُ كان مخصوصاً ، كما أنَّ البيتَ والمسجدَ مخصوصان ، وقد نصَّ سيبويهِ[3] على اختصاصه ، والنَّصُّ به ليس كالمذْهَب والمكان ، ألا ترى أنَّ حَمْلَ قولِ ساعِدَةَ[4]:

---

(١) في (ش) : « أبو عُبيد » .

(٢) الكتاب ١/٣٥ ـ ٣٦ .

(٣) الكتاب ١/٣٥ ، وانظر التعليقة ١/٦٣ .

(٤) هو ساعدة بن جُؤيَّة الهذلي (شاعرٌ مخضرمٌ أدرك الجاهلية والإسلام ، وأسلم ، وليست له صحبة) انظر : شرح أشعار الهذليين ٣/١١٢٠ وفيه: « لدْنٌ بهزِّ الكفِّ » ، والكتاب ١/٣٦ ، ٢١٤ ، والنوادر : ١٦٧ ، والخصائص ٣/٣١٩ ، والخزانة ٣/٨٣ . ويعسل : يضطرب ، وكما عسل الطريقَ الثعلب : أي : في الطريق .

لَـدْنٌ بِهَزِّ الْكَفِّ يَعْسِـلُ مَتْنُهُ　　فِيْهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيْقَ الثَّعْلَبُ

على أنَّه حُذِفَ معه الحرفُ اتِّسَاعاً، كما حُذِفَ عنده من: « ذَهَبْتُ الشَّامَ »، وقد قال أبو إسحاقَ في هذا المعنى خلافَ ما قاله هنا ؛ ألا ترى أنَّه قالَ في قوله : ﴿ لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيْمَ ﴾[1] أي : على طريقِكَ ، قال[2]: « ولا اختلافَ بين النَّحْوِيِّين أنَّ « على » محذوفةٌ ، ومثلُ ذلك : ضُرِبَ زَيدٌ الظَّهْرَ والبطْنَ[3]، معناه : على الظَّهرِ والبطنِ » . ألا ترى أنَّه خصَّصه[4] مع ما هو مخصوصٌ من قولهم : الظَّهرَ والبطنَ ، وذَهَبَ إلى أنَّ « على » محذوفةٌ ، وأنَّه لا اختلافَ بين النَّحْوِيِّين في ذلك ، فإذا كان ذلك بلا خلاف ، لم يَجُزْ أنْ تجعلَه مثلَ ما هو مبهَمٌ ظرفٌ بلا خلافٍ من قوله : ذهبْتُ مَذْهباً .

فإذا كان الصِّرَاطُ اسماً للطَّريق ، وكان اسماً مخصوصاً ممَّا لا يصحُّ أنْ يكونَ ظرفاً لاختصاصه . والمرصَدُ مثلُهُ أيضاً في الاختصاص ؛ فإنَّه عبارةٌ عمَّا[5] الصِّرَاطُ عبارةٌ عنه ، وجبَ أن يكونَ مثلَهُ في الاختصاص ، وألاَّ يكونَ ظرفاً ، كما لم يكن الصِّرَاطُ والطَّريقُ ظرفَين .

* * *

(١) سورة الأعراف : من الآية : ١٦ .
(٢) معاني القرآن وإعرابه ٣٢٤/٢ .
(٣) انظر الكتاب ١٥٩/١ .
(٤) في (ش) : « جمعه » .
(٥) في (ص) : « كما » .

المسألة السَّابعة والسِّتُّون

قال(١) في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللهِ ﴾ [براءة : ٦] :

« أمّا الإعرابُ في (أَحَدٌ) مع (إنْ) ، فهو الرَّفعُ بفعلٍ مضمَرٍ الذي ظَهَرَ تفسيرُهُ ، المعنى : فإن استجارَكَ أحدٌ ، ومَنْ زعَمَ أنّه يَرفَعُ أَحَداً بالابتداء فخطأٌ ؛ لأنَّ الجزاءَ لا يتخطّى ما يُرفَعُ بالابتداء ويَعمَلُ في ما بعده .

فلو أظهَرْتَ المستقبَلَ لقلْتَ : إنْ أحَدٌ يَقُمْ أُكْرِمْهُ،/ ولا يجوزُ : إنْ يقُمْ أحدٌ زَيدٌ يَقُمْ ، لا يجوزُ أنْ ترفَعَ زيداً بفعلٍ مضمَرٍ الذي ظهَرَ تفسيرُهُ وتجزِمَ ، وإنّما جاز في (إنْ) لأنَّ (إنْ) يلزَمُها الفعلُ ، وجوابُ الجزاء يكون بالفعل وغيره ، فلا يجوزُ أنْ تُضمِرَ وتجزِمَ بعد المبتدأ ؛ لأنّكَ تقولُ ههنا : إنْ تأتِنِي فزيدٌ يقومُ ، فالموضعُ موضعُ ابتداءٍ . [٩٣/أ]

وإنّما يجوزُ الفصلُ في باب (إنْ) لأنَّ (إنْ) أمُّ الجزاء، ولا تَزولُ عنه إلى غيره، فأمّا أخواتُها فلا يجوزُ ذلك فيها إلاّ في الشِّعر ، قال(٢):

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢/٤٣١ ـ ٤٣٢ .

(٢) البيت لعدي بن زيد العِبَاديّ في ملحقات ديوانه : ١٥٦، وتمامه :

فَمَتَى وَاغِلٌ يَنُبْهُمْ يُحَيُّو ... هُ وَتُعْطَفْ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي

وقد أنشده سيبويه في الكتاب ٣/١١٣ . وانظر : تحصيل عين الذهب : ٤٢٧ ، والنكت ٢/٧٥٨ ، والإنصاف : ٢/٦١٧ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز : ٢٣٨ ، والضرائر الشعرية لابن عصفور: ٢٠٧ ، والخزانة ٣/٤٦ . والواغل: الدّاخلُ على الشَّرْبِ و لم يُدْعَ . ويَنُبْهُم : ينزل بهم .

فَمَتَى وَاغِلٌ يَنُبْهُمْ يُحَيُّو   هُ ... ... »

قال أبو عليٍّ :

اعلَمْ أنَّ جوابَ الجزاء وإنْ كان يكونُ بغير الفعل ، فالأصلُ الفعلُ ، والفاءُ وإذا واقِعَان موقِعَه ، والأصلُ له ، ألا ترى أنَّ سيبويه قد نصَّ على ذلك[1] ، وذهب إلى أنَّ الفعلَ المجزومَ في مَن قرأ: ﴿ يُضْلِلِ اللهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ ﴾[2] محمولٌ على الموضع ، ولا يكونُ هذا المعطوفُ مجزوماً حتى يكونَ المعطوفُ عليه مثلَه في الموضع أو اللَّفظ ، فإذا لم يكن في اللَّفظ ، ثبَتَ أنَّه في الموضع ، وإذا كان في الموضع ، دلَّ على أنَّ أصلَ الجزاء أنْ يكونَ بالفعل ، و « إنْ » و « إذا » واقعان موقعهما .

فإن قال قائلٌ : ما كان موضعُ الحاجةِ إلى المجازاة بالفاء وإذا ؟ وهلاَّ اجتُزِئَ بالفعل عنهما ؟

فقد تقدَّمَ ذِكْرُ هذا في ما تقدَّمَ من الكتاب .

وأمَّا قولُ أبي إسحاقَ : « ولا يجوزُ أن تُضمِرَ وتجزمَ بعد المبتدأ » ، فلَعَمْري إنَّه لا يجوزُ أنْ تُضمِرَ وتجزِمَ بعد المبتدأ على أنَّهُ يُضمَرُ الفعلُ فيُرفَعُ الاسمُ الذي يرتفعُ بالابتداء بالفعل المضمَرِ في نحو قولِكَ : إنْ تأتِني فزَيدٌ يقومُ ؛ لأنَّ الجزمَ لا يقعُ بعد الابتداء وإنْ كان يقَعُ بعد الفاعل في الجزاء في نحو : إنْ يقُمْ أحدٌ يضرِبْ

---

(١) الكتاب ٣/٩٠ .

(٢) سورة الأعراف : من الآية : ١٨٦ . وهي قراءة حمزة والكسائي ، انظر : السبعة : ٢٩٩ ، والحجة لأبي علي ٤/١٠٩ ، والحجة لأبي زُرعة : ٣٠٤ .

زيداً ، ولكن لا يمتنعُ أنْ يَقَعَ الجزمُ[(١)] بعد الفاعل في الجزاء ،كما يقعُ في الشّرط بعد الفاعل لا بعد الابتداء ، ألا ترى أنَّ الجزاءَ موضعُ فِعلٍ ، وإنّما وقَعت الفاءُ وإذا جواباً لِمَا ذَكَرْنَاه ، ووُقوعُهما جواباً لا يُخرِجُ الموضِعَ عن أنْ يكونَ من مواضع الأفعال ،كما أنَّ الشّرطَ من مواضعها . فإذا وقع فيه اسمٌ ارتفَعَ بالفعل، وصار الجزاءُ يُفسِّرُ ذلك المضمَرَ ،كما يكونُ الشّرطُ تفسيرٌ له في نحو : ﴿ **إِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا** ﴾[(٢)]، و﴿ **إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ** ﴾[(٣)]، و﴿ **إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ** ﴾[(٤)] ، لا فَصْلَ بين الموضعَين في ذلك .

فأمَّا الجزمُ في الفعل الواقع بعد الاسم إذا دخلت الفاءُ في الكلام نحو : إنْ أَتَيْتَني فزَيدٌ يقومُ ، فلا يجوزُ ؛ ألا ترى أنّهُ إذا ذُكِرُ الفاءُ لم يكُنْ « يقومُ » جَزاءً ، ولا كان موضعاً يختصُّ بالفعل ، (بل هو عكسُهُ)[(٥)]؛ ألا ترى أنّه خبرُ ابتداءٍ ، وأصلُ خبرِ الابتداء أن يكونَ اسماً ، ومن ثَمَّ حكَمَ النَّحْوِيُّونَ على الجملة الواقعة موقِعَهَا بالإعراب ، ولو لم تكُنْ موضعَ اسمٍ لم يحكُمُوا لها بموضعٍ .

وأمَّا المسألةُ التي منَعَ أبو إسحاقَ إجازَتَها بالفاء ، فليست عُرُوضَ[(٦)] هذه التي معها الفاء ، ألا ترى أنّهُ منَعَ : إنْ يَقُمْ أحَدٌ زَيدٌ يَقُمْ ، ولا فاءَ في هذه . وهذا الذي منَعَ من إجازته جائزٌ لا يمنَعُ منه شيءٌ ، ولا إشكالَ في جوازه ؛

---

(١) في (ص) : « الجزاء » .
(٢) سورة النساء : آية : ١٢٨ .
(٣) سورة النساء : آية : ١٧٦ .
(٤) سورة الانشقاق : آية : ١ .
(٥) ساقطة من (ش) .
(٦) أي : نظير .

لاختصاص الموضع بالفعل كما أريتُكَ . وقد نصَّ سيبويهِ على إجازتِهِ ، وأنا أُبَيِّـنُ لكَ قولَهُ فيها لتَتبيَّنَهُ ؛ قال سيبويه[1]: « اعلَمْ أنَّ قولَهـم في الشِّـعْرِ: إنْ زَيـدٌ يَـأْتِكَ يكنْ كذا ، إنَّما ارتَفعَ على فِعْلٍ هذا تفسيرُهُ ،كما كان ذلك في قولِكَ : إنْ زَيْـداً رَأيتَهُ يكُنْ ذلك ؛ لأنَّه لا يُبْتَدَأ بعدها الأسماءُ ثُمَّ يُبْنَى عليها » .

قال : « فإنْ قلتَ : إنْ تَأتِنِي زَيدٌ يَقُلْ ذاكَ ، جاز على قولِ مَنْ قـالَ : زَيـداً ضَرَبْتُهُ ، وهذا موضعُ ابتداءٍ » . **وفي نسخةٍ أخرى** : « وليس هذا موضعُ ابتـداءٍ ، ألا ترى أنَّكَ لو جئتَ بالفاء فقلتَ : إنْ تَأْتِنِي فَأنَا خيرٌ لكَ ،كان حَسَناً . وإنْ لم يَحمِلْهُ على ذلك رَفَعَ ، وجاز في الشِّعْرِ كقوله :

... ... اللَّهُ يَشْـكُرُهَا[2]

---

(١) الكتاب ٣/١١٣ - ١١٤ .

(٢) جزء من بيتٍ ، وهو بتمامه :

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا		وَالشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِـثْـلاَنِ

وهو منسوب في الكتاب ٣/٦٥ ، إلى حسـان بـن ثـابت ، وليس في ديوانه ، وفي النوادر : ٢٠٧ منسوبٌ إلى عبد الرحمن بن حسَّان وهو في شعره المجموع : ٦١ ، وينسبُ أيضاً إلى كعب بن مالك رضي الله عنه ، والبيت في ديوانه : ٢٨٨ مع ثلاثة أبيات أخرى .

وجاء فيما كتبه أبو الحسـن على النوادر : « وأخبرنـا أبـو العبـاس عـن المـازني عـن الأصمعي أنه أنشدهم:

مَنْ يَفْعَلِ الخَيْرَ فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ

قال : فسألته عن الرواية الأولى فذكر أن النحويين صنعوها » . وانظر : النوادر : ٢٠٨ ، وما يحتمل الشعر من الضـرورة للسـيرافي : ١٣٥ ، والمسـائل المشـكلة (البغداديـات) : ٤٥٨ ، وشـرح أبيـات الكتاب ٢/١٠٩ ، وتحصيل عين الذهب : ٤٠٩ - ٤١٠ ، والخزانة ٩/٤٩ - ٥١ ، ويروى : « عند الله سيان » .

[٩٣/ب]

ومثلُ الأوَّلِ / قولُ هِشَامٍ الْمُرِّيِّ[١]:

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وَهْوَ آمِنٌ وَمَنْ لاَ نُجِرْهُ يُمْسِ مِنَّا مُفَزَّعَا »

قولُهُ[٢]: « جازَ على قولِ مَن قال : زيداً ضَرَبْتُهُ » (أنْ يرتفِعَ « زَيدٌ » في قولكَ : « إنْ تأتِني زيدٌ يقلْ ذلك » بفعلٍ مضمَرٍ ، قولُكَ : « يَقُل » تفسيرُهُ ، كما أنَّ زيداً في قولكَ : زيداً ضربتُ)[٣] ينتصبُ بفعلٍ مضمَرٍ ، « ضَرَبْتُ » تفسيرُهُ ، هذا على أنْ تجعَلَ « زيداً » في قولِكَ : « إنْ تَأْتِنِي زَيدٌ يَقُلْ ذلك[٤] » واقعاً موقعَ الجزاء ، فإنَّ الموضِعَ على هذا للفعل ، كما أنَّه في الشَّرْطِ للفعل[٥]، فلا يصحُّ ارتفاعُهُ بالابتداء مع كون الموضع للفعل ، كما لا يصحُّ ارتفاعُهُ بالابتداء بعد « قد » ونحوِ ذلك من الأشياء التي يختصُّ بها الفعلُ ، أو يكونُ الفعلُ أولى بـ نحو الاستفهامِ والنَّفيِ .

وقولُهُ[٦] على روايةِ إحدى النسختَين : « وليس هذا موضعُ ابتداء » ؛ أي : ليس الجزاءُ موضعَ ابتداء ؛ لأنَّ الجزاءَ حكمُهُ أنْ يكونَ فِعلاً ، كما أنَّ الشَّرْطَ حكمُهُ أنْ يكونَ فِعلاً ، ألا ترى أنَّ المجازاةَ إنَّما هو ربطُ فِعْلٍ بفعلٍ ، وإخبارٌ

---

(١) نسبةٌ إلى مُرَّة بن كعب بن لؤي القرشي (شاعرٌ جاهليٌّ) راجع الخزانة ٤١/٩ . وانظر : الكتاب ١١٤/٣ ، والمقتضب ٧٥/٢ ، والتعليقة ٢٢١/٢ ، والمسائل المشكلة (البغداديات) : ٤٥٩ ، وشرح أبيات الكتاب ٩٨/٢ ، وتحصيل عين الذهب : ٤٢٨ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة : ٢٣٩ ، والضرائر الشعرية : ٢٠٧ ، والخزانة ٣٨/٩ .

(٢) أي : سيبويه .

(٣) ما بين القوسين ساقطٌ من (ش) .

(٤) في (ص) : « يقول ذلك » .

(٥) في (ش) : « كما أنه ليس في الشرط للفعل » .

(٦) أي : سيبويه .

بوقوعِ فِعلٍ لوقوعِ فِعْلٍ ، فإذا كان كذلك ، فموضعُ الجزاءِ فِعلٌ ، كما كان موضعُ الشَّرطِ فِعلاً .

ومعنى الأخرى[1] وهو قولُهُ : « وهذا موضعُ ابتداءٍ » ؛ أي : إذا دخلت الفاءُ أو حَذَفْتَهَا وأنت تريدها . والأوَّلُ أبْيَنُ .

وقولُهُ[2] : «وإنْ لم يَحمِلْهُ على ذلك رَفَعَ » ؛ أي : لم يَحمِلْهُ على « إنَّ زيداً يَقُلْ ذاك » يرتفعُ بفعلٍ « يَقُلْ » تفسيرُهُ . « رَفَعَ » أي : رَفَعَ « يقولُ » فقال : زَيدٌ يقولُ، لأنّه حينئذٍ خبرُ ابتداءٍ ، فإذا كان خبرَ ابتداءٍ وجَبَ ارتفاعُهُ لوقوع الفعل المضارع موقعَ الاسم ، وهذه علّةُ ارتفاعِهِ ، ألا ترى أنّه عنده يرتفعُ لوقوعه موقعَ الاسم .

وقولُهُ[2] : « وجاز في الشِّعرِ » ؛ أي : « إنْ تأتِني زَيدٌ يقولُ ذاك » ، يجوزُ في الشِّعر أنْ تَحذِفَ الفاءَ وأنت تريدُها كقوله :

... ... اللهُ يَشْكُرُهَا

وأنت تريدُ : فاللهُ يشكُرُها . ولا يجوزُ في الكلام والقرآن .

وقولُهُ : « ومثلُ الأوَّلِ قولُهُ :

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ ... ...

أي : مثلُ « إنْ زَيدٌ يأتكَ يَكُنْ كذا » ، و « نحن » في البيت يرتفعُ على

---

(١) أي : رواية النسخة الأخرى .

(٢) أي : سيبويه .

إضمار فعلٍ، هذا الذي ظَهَرَ تفسيرُهُ ،كما أنَّ « زيدٌ » في قولكَ : « إنْ زَيدٌ يأتني » يرتفعُ على إضمار فعلٍ ، « يأتني » تفسيرُهُ ، إلاّ أنّكَ لو أظهرْتَ في التّمثيل ما ارتفع عليه « زيدٌ » لقلتَ : إنْ يأتِكَ زَيدٌ يكن كذا ، ولو أظهرْتَ ما ارتفع عليه « نحن » لاتّصَلَ الضَّميرُ فلَزِمَكَ أنْ تقولَ : فمَن يُؤْمِنْ نُؤْمِنْهُ ، ولم يجز إلاّ أنْ يتّصِلَ الضَّميرُ .

ومثلُ هذا عندي قولُهُ : أَنْتَ فانْظُرْ ، تقول: إنَّ « أنت » مرتفعٌ بإضمار فعلٍ « انظُرْ » تفسيرُهُ ، ولو أظهرْتَ ما ارتفع به لاتّصَلَ الضَّميرُ فلَزِمَكَ أنْ تقولَ إذا مثّلْتَ المسألةَ بإظهار المضمَر : انظُرْ انظُرْ .

فاعرِفْ هذا ، فإنّما فسَّرْنَا ألفاظ الكتاب لِمَا ظنَنّا فيه من إفراطِ الإيجاز في اللّفظِ .

* * *

سورة يونس :

المسألة الثّامنة والسّتّون

قال[1] في قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ بَيَاتاً أَوْ نَهَاراً فَمَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ ﴾ [يونس : ٥٠] :

« (ما) في موضع رفعٍ من جهتَين :

إحداهما : أنْ يكونَ (ذا) بمعنى الـذي ، المعنى : ما الـذي يَستَعجِلُ منه المجرمون . ويجوزُ أن يكونَ (ماذا) اسماً واحداً ، ويكونُ المعنى: أيَّ شيءٍ يستعجِلُ منه المجرمون ، والهاءُ في (منه) يعودُ على العـذاب ، ويجوزُ أنْ تكونَ الهاءُ تَعودُ على ذِكْرِ الله تعالى ، ويكونُ (ماذا) في موضع نَصبٍ ، فيكونُ المعنى : أيَّ شيءٍ يستعجِلُ منه المجرمون من أمرِ الله » .

قال أبو عليّ :

اعلَمْ أنَّ موضِعَ السَّهو في هذه المسألة ما أثبَتْناه من أنَّ « ما » في موضع رفعٍ من جهتَين ، وليس لها موضعُ رفعٍ إلاَّ من جهةٍ واحدةٍ ، هي أن يكونَ « ذا » بمعنى الذي ، وتكونُ هي استفهاماً ، فيكونُ المعنى : ما الذي يستعجِلُ منه المجرمون ، كقولكَ : أيَّ شيءٍ الذي يستعجِلُ من العذاب المجرمون ؛ / أي : [٩٤/أ]

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣/٢٤ .

يستعجلُهُ ، فـ « ما » على هـذا في موضـع رفـعٍ ، و « ذا » الـذي بمعنـى « الـذي » خبرُهُ ، فإنْ جُعِلَ « ماذا » اسماً واحداً لكان في موضع نصـبٍ[1]، كأنـه في المثيـل : أيَّ شيءٍ يستعجِلُ المجرمون من العذاب ، أو مِنَ الله .

وقد ذكَرَ أبو إسحاقَ هَـذَين الوجهَين ، فأمّـا الوجـهُ الثّـاني وهو قولُـهُ : « ويجوزُ أن يكونَ (ماذا) اسماً واحداً ، ويكـونُ المعنـى : أيَّ شـيءٍ يستعجلُ منـه المجرمون ، فالهاءُ في (منه) تعودُ علىالعذاب » ، فإنْ أراد بأحدِ وجهَي الرَّفع هذا ، فإنّما لا يجوزُ أنْ يكونَ في موضع رفعٍ على هذا ؛ ألا ترى أنَّ قولَه : « يسـتعجِلُ » مُسَلَّطٌ على « ماذا » ، فإذا كان مُسَلَّطاً عليه عَمِلَ فيه ، وعمِلَ فيـه النَّصْـبَ دون الرَّفع ؛ لأنّه مفعولٌ ، لو قلتَ : أيَّ شيءٍ يستعجِلُ المجرمون من العـذاب ؟ لظهَـرَ النَّصْبُ في « أيٍّ » ، ولم يمنع من ذلك شيءٌ ، ولم يحجز عنه حاجزٌ ، ألا تـرى أنَّ الفعل لم يشتَغِلْ[2] عنه بضميرٍ ، وأنّه واقعٌ بعد حرف الاستفهام ، وكما أنـكَ لـو قلتَ : أيَّ شيءٍ تَضْرِبُ من زَيدٍ ، وزَيدٌ أيَّ شيءٍ تَضْرِبُ منه ، لم يكن هـذا مـن إعمال الفعل في مفعولِ « تضرب » ، كذلك هذا ، لا فَصْلَ .

فإن قال قائلٌ : لعلّهُ أراد أن تكونَ الجهةُ الأخرى من جهتَي الرَّفـع أنْ يُقَـدِّرَ مقدِّرٌ الهاءَ في الفعـل وحَذَفَهـا ، كأنّـه قـال : أيَّ شـيءٍ يسـتعجِلُهُ مـن العـذاب ، فحَذَفَ الضَّميرَ وهو يُريدُهُ .

قيلَ : لم يَقُلْ هذا مع أنَّ ذلك إنّما يجوزُ على « زَيدٌ ضَرَبْتُ » ، وعلى :

---

(١) في (ش) : « لكان في موضع نصبٍ كما أنّهُ في موضع نصبٍ » .

(٢) في (ص) : « أن الفعل يشتغل عنه بضمير » .

... ... كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ[1]

فإذا كان كذلكَ ، لم يَسُغْ تأويلُهُ في أحوال السَّعَةِ[2]، إنَّما هو الاضطرارُ لإقامة الوزن ، فهذا موضعُ السَّهو في المسألة .

[الكلام على (ذا)]

وأمَّا الكلامُ في « ماذا » فإنَّا تركْنا ذِكْرَه هنا لِشَرْحِنا إيَّاهُ في غير هذا الموضع[3]، إلاَّ خلافاً بيننا وبين الكوفيِّين في « ذا » أنا أبيِّنُهُ إن شاء الله تعالى :

يقولُ الكوفيُّون : إنَّ « ذا » التي للإشارة إنَّما هو الذالُ وحدَها ، والألفُ فيه زيادةٌ ،كذلك « الذي » عندهم ، إنَّما الأصلُ الذَّالُ وحدها ، واللاَّمُ زائدةٌ . وهو قولٌ لو تَرَكَه بالاشتغال بإفساده لوُضُوحِ وَهْيِهِ كان وجهاً ، إلا أنَّه ممَّا يدلُّ على فساد ما ذهبوا إليه في ذلك: أنَّ قولَنا: « ذا » لا يخلو من أن يكونَ اسماً مضمَراً أو مظهَراً ، فالذي يدلُّ على أنَّهُ مُظهَرٌ وليس بمضمَرٍ أنَّكَ تَكنِي عنه فتقولُ : هذا ضَرَبْتُهُ ،كما تقولُ : زيداً أكرَمْتُهُ ، ولو كان مضمَراً لم يُكْنَ عنه .

وأوضَحُ من هذا في كونه مظهَراً أنَّكَ تصفُهُ في نحو: مَرَرْتُ بهذا الرَّجُلِ

---

(١) جزءُ بيتٍ من الرجز لأبي النجم العجلي في ديوانه : ١٣٢ . وتكملته :

قد أصْبَحَت أمُّ الخيار تدَّعي
عليَّ ذنباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

وانظر : الكتاب ٨٥/١ ، ١٣٧، والمقتضب ٢٥٢/٤ ، وإيضاح الشعر : ٥٤٤، والخزانة ٣٥٩/١.
وأم الخيار زوجة أبي النجم ، والمعنى : « إن هذه المرأة أصبحت تدعي عليَّ ذنباً ، وهو الشيب والصلع والعجز وغير ذلك من موجبات الشيخوخة ... » (الخزانة) .

(٢) في (ش) : « السعة والإحسان » .

(٣) شرحه في المسائل المشكلة (البغداديات) : ٣٧١ - ٣٧٩ ، وانظر الكتاب ٤١٦/٢ .

العاقِلِ ، وتَصِفُ به في نحو : مَرَرْتُ بزيدٍ هذا ، وعَمْرٍو ذاكَ ، فلو كان مضمَراً لم يُوصَفْ ، ولم يوصَفْ به ، فإذا كان كذلك ، ثَبَتَ أنَّهُ مظهَرٌ ، وإذا كان مظهَراً فالمظهَرُ لا يكونُ على حرفٍ واحدٍ .

وأيضاً فإنَّ هذه الأسماءَ قد صُغِّرَت ، وفي تصغيرهم إيَّاها دليلٌ على أنَّه لا يجوزُ أن يكونَ على حرفٍ واحدٍ ، ألا ترى أنَّ أقلَّ ما يقعُ عليه التَّصغيرُ إنَّما هو (فُعَيل) ، فكذلك هذا الاسمُ لَمَّا صُغِّرَ عَلِمْتَ أنَّهُ على (فُعَيل) ، وإنَّما استُعمِلَ في الواحد في قولهم : « هذا » محذوفاً كـ « يَدٍ »[1] ونحوِهِ ، وألِفُهُ عندي منقلبةٌ عن ياء ، وإذا كان كذلك عَلِمْتَ أنَّ اللاّمَ أيضًا ياءٌ .

فإن قلتَ : فكيف جاء هذا الاسمُ على حرفَين أحدهما حرفُ لِينٍ ؟

فالقولُ : إنَّ الاسمَ المظهَرَ إنَّما امتنع أن يكونَ على حرفَين أحدهما حرفُ لِينٍ ؛ لأنَّه لو كان كذلك لبقِيَ على حرفٍ واحدٍ ، ألا ترى أنَّ حرفَ اللِّينِ يَلزَمُهُ الانقلابُ ؛ لكونه متحرِّكاً ، فإذا لَزِمَهُ الانقلابُ فسَكَنَ لحِقَهُ التّنوينُ فانحذَفَ الأوَّلُ من السَّاكنَين ،/ فبقِيَ الاسمُ متحرِّكاً على حرفٍ واحدٍ ، فلهذا المعنى لم [٩٤/ب] تجرِ الأسماءُ على حرفَين أحدهما حرفُ لِينٍ ، وإنْ كان قد كَثُرَ منها نحو : « غَدٍ » و « يَدٍ » و « دَمٍ » ، وما أشبه ذلك .

ويدلُّكَ على أنَّه لهذا المعنى امتنع وجودُهُ في المظهَرَة أنَّ الموضِعَ الذي يُؤمَنُ هذا المعنى فيه ، لا يمتنعُ أنْ يكونَ الاسمُ فيه على حرفَين أحدهما حرفُ لِينٍ ؛

---

(١) في (ش) : « كغد » .

وذلك قَولُهم : فوكَ[١]، وذو مالٍ ؛ لأَمْنِهم هـذا المكـان للإضافـة ، ومـن ثَـمَّ إذا أفرَدُوا قالوا : فَمٌ .

فأمَّا « شاة » فإنَّه لَمَّا لَحِقَ علامةُ التَّأنيث به ولَزِمَتْهُ ، أُمِنَ هذا المعنى فيه .

وأمَّا قولُهُ :

خَالَطَ مِنْ سَلْمَى خَيَاشِيْمَ وَفَا[٢]

فضرورةٌ ، وقد استقصيناه في المسائل المشروحة[٣].

فلمَّا أُمِنَ هذا المعنى في قولهم : « ذا » ؛ لأنَّ التَّنوينَ لا يلحقه لمكان بنائِهِ ، لم يمنع أن يكونَ أحدُ حَرْفَيه لِيْناً ؛ حيث كان كالفَمِ مضافاً على اللُّغةِ الفاشِيَةِ في أنْ أُمِنَ هذا المعنى فيه .

فأمَّا « الذي » فالفاءُ منه لامٌ ، والعينُ ذالٌ ، واللاَّمُ ياءٌ ، فليس هـو إذاً مـن « ذا » في شيء ؛ إذ الفاء من « ذا » ذالٌ ، والعينُ واللاَّمُ ياءان ، فهو من مضـاعَفِ الياء ، و « الذي » من المعتلِّ اللاَّمِ .

فإنْ زعَمَ زاعمٌ أنَّ اللاَّمَ التي هي فاءٌ زائدةٌ ، لم يجد فصلاً بـين مَـن قـال : إنَّ

---

(١) في (ش) : قول .

(٢) للعجاج في ديوانه : ٤٩٢ . انظر المقتضب : ٣٧٥ ، والمسائل العسكريات : ١١٩ ، وكتاب الشعر ١/١١٠ ـ ١١١ (تحقيق د . الطناحي) ، والمسائل الشيرازيات : ٤٤ (مخطوط) ، والمخصص ١/١٣٦، والخزانة ٣/٤٤٢. قال المبرد: « وقد لَحَّنَ كثيرٌ من الناس العجاجَ في قوله :

خَالَطَ مِنْ سَلْمَى خَيَاشِيْمَ وَفَا

وليس عندي بلاحنٍ ؛ لأنه حيث اضطرَّ أتى به في قافية لا يلحق فيها التنوين في مذهبه ... » .

(٣) المسائل المشكلة (البغداديات) : ١٥٦ ، ١٦٠ ، ٣٨٥ . وقد أطال أبو عليٍّ رحمه الله الحديث عن الضرورات والشواذ في مسائله العسكريات : ١٠٣ - ١٤٤ .

اللاّم مِن « لَهْوٍ » و « لَخمٍ » ونحو ذلك زائدةٌ أيضاً ، على أنّ اللاّمَ لم تُزَدْ إلاّ في موضعٍ وموضِعَين[1] وهو « عَبْدَل » و« ذلك » و« هنالك »[2]، وليس في هذه المواضع زيادتُها أوّلاً ، وإذا كانوا قد صغّروا هذا الاسم كما صغّروا « ذا » ، ثبتَ أنّ أقلّ ما ينبغي أن يكونَ عليه ثلاثةُ أحرُفٍ ؛ إذ التّصغيرُ لا يَلحَقُ أقلّ عدداً منه ، وقد قالوا في تصغيره : اللّذَيّا ،كما قالوا في تحقير « التي » : اللّتَيّا[3]. فأمّا « ذا » فقالوا في تحقيره : ذَيّا ،كما قالوا في تحقير « تا » : تَيّا .

فإن قلتَ : فإذا كان التّحقيرُ يكونُ بضمّ أوائل الأسماء، فما بالُ هذه المبهَمَةِ لم تُضَمَّ أوائِلُهَا في التحقير ، وفُتِحَتْ ؟

قيلَ : فُتِحَت أوائلُها و لم تُضَمَّ ليكون ذلك فصلاً بينها وبين المتمكّنةِ ، وأُلْزِمَ ما يدلُّ على التّحقير ـ كالضّمِّ الذي يلحَقُ المتمكّنَةَ ـ وهو الألفُ اللاّحِقَةُ للأواخرِ[4]، فالألفُ فيها تدلُّ على التّحقير كالضّمّة ، وإذا كانت الألفُ تدلُّ على التّحقير كالضّمّة ، ثبتَ أنّه ليس من نفس الكلمة ، وإذا لم يَكُنْ من نَفْسِ الكلمة . فحُكْمُ مثالِ التّحقير أنْ يكونَ مُعْتَدّاً ممّا قبلَ الألف ، وإذا كان كذلك ، وجبَ أنْ يكونَ على أربعة أحرفٍ ليكونَ على مثال (فُعَيل) .

---

(١) كذا في النسختين .

(٢) انظر الكتاب ٤/٢٣٧ ، وسر الصناعة ١/٣٢١ .

(٣) انظر الكتاب ٣/٤٨٨ ، وعليه قول العجاج :

بَعْدَ اللّتَيّا واللّتَيّا والّتي

(٤) انظر الكتاب ٣/٤٨٧ .

فإن قلتَ : فهلاَّ كان كذلك ؟

فالجواب : أنَّه لَمَّا لزِمَ اجتماعُ أمثالٍ حُذِفَ أحدُها ،كما أنَّه لَمَّا اجتمع أمثالٌ في تحقير « سماء » ، لَزِمَ حذفُ أحدها ، والمحذوفُ من الثَّلاثةِ الأحرُفِ هو العينُ ، يدلُّكَ على ذلك أنَّه لا يخلو من أنْ يكونَ العينَ[١]، أو ياءَ التَّحقير ، أو اللاَّمَ . فلا يجوزُ أنْ يكونَ اللاَّمَ ؛ ألا ترى أنَّكَ لو حَذَفْتَ اللاَّمَ لتحرَّكَت ياءُ التَّحقير ؛ لمجاورته للألف المزيدَةِ في الآخِرِ ، وهي لا تتحرَّكُ ، وكما لم يَجُزْ أنْ يكونَ المحذوفُ اللاَّمَ لِمَا ذَكَرْتُ لكَ ،كذلك لا يجوزُ أنْ يكونَ [الياءَ][٢] التي للتَّحقير ؛ ألا ترى أنَّ ياءَ التَّحقير تدلُّ على التَّحقير ، فلا يجوزُ لذلك حَذفُهُ ،كما لا يجوزُ حذفُ الألفِ في التَّكسير . فإذا لم يَجُزْ أن يكونا المحذوفَين ، ثَبَتَ أنَّ المحذوفَ الأُولى التي هي العينُ ؛ إذ حذفُها لم يؤدِّ إلى تحريكِ ياء التَّحقير ، ولم يُزِلْهُ عن سُكُونه .

فإن قلتَ : فهلاَّ وقَعَ الحذفُ في الثَّالثةِ لأنَّ التَّكريرَ بها وقَعَ ؟

قيلَ : لَم يقع الحذفُ فيه لِمَا ذَكَرْنا مِمَّا كان يؤدِّي إليه من تحريكِ ما لا يتحرَّكُ ، وقد يقع التَّغييرُ المؤدِّي إلى التَّخفيف في الأوائل ، ألا تراهم قالوا : دِيْوَان ودِيْنَار ، ومن ثَمَّ خَفَّفَ أبو عَمْرٍو الأُولى من الهمزتَين ولم يخفِّف الثَّانية كما يقولُ الخليلُ[٣]؛ لأنَّ ذلك مَذْهَبٌ ، كما أنَّ / ذاك مَذْهَبٌ . [٩٥/أ]

---

(١) في (ش) : « العين زائدة » .

(٢) تكملة يستقيم بها السياق .

(٣) انظر الكتاب ٣/٥٤٩ .

فإذا كانوا قد حقّروا « الذي » اللّذيّا ، واللّذيّا قبلَ أَلِفِهِ أربعةُ أحرُفٍ ، فكذلك حكمُ « ذا » أن يكونَ على هذه العدَّة قبل الأوّل ، وإنّما حُذِفَ لِمَا ذَكَرْناه ، وإذا ثبت تحقيرُهُ واطّرَدَ ذلك فيه ، وساغ في استعمالهم وعلى ألسنتهم ، ثبَتَ أنّه لا يجوزُ أن يكونَ على حرفٍ واحدٍ ، وأنّه على ما يكونُ عليه سائرُ الأبنية التي تُصَغَّرُ .

فإن قلتَ: فلِمَ حُذِفَ الألفُ في تثنية « ذا » ، والياءُ في تثنية « الذي » فقالوا: ذان واللّذان ؟

فالقولُ : إنّه إنّما حُذِفَ لالتقاء السّاكنَين، (وما يُحذَفُ لالتقاء السّاكنَين)[1] لا يدلُّ على أنه زائدٌ ، ألا ترى أنّكَ تقولُ : رَمَى القومُ ، ورَمى الماءُ ، فتحذِفُ للسّاكنَين .

فإن قلتَ : فهلاّ حُرِّكَ ذلك لالتقائهما و لم يُحذَف ،كما لم يُحذَف في نحو: رَحَيَان والفتَيَان[2] ؟

فإنّ ذلك عندهم لم يثبت كما ثبَتَ في « رَحَيَان » ونحوِهِ ؛ ليكونَ ذلك فصلاً بين المتمكّن وغير المتمكّن ، وقد فعلوا ذلك بنحوه ممّا لم يتمكّن في غير هذا ، ألا تراهم قالوا : هيهاتَ زَيدٌ ، ثم قالوا في لفظ جمعه : هَهَاتٌ . فحذفوا الياءَ[3] لالتقاء السّاكنَين ، و لم يجعلوه كـ « رَحَيَان » ، وخالفوا بين قبيل الإعراب

(١) ساقط من (ش) .

(٢) في (ش) : العميان .

(٣) أي : من « رمى » .

والبناء في هذا ، كما خالفوا بينهما في لَحَاقِ الألفِ آخرَةً علامةً للتّحقير ، وكما خالفوا في أنَّ أوَّلَه مفتوحٌ ، وأوَّلُ المصغَّرِ مضمومٌ .

فإن قال قائلٌ : أليس الخليلُ قد قال : إنَّ التّحقيرَ لا يَخْرُجُ عن الأمثلة الثّلاثة (فَلْسٌ) و(دِرْهَمٌ) و(دِينارٌ) ، وليس « ذا » إذا حُقِّرَ على واحدٍ من هذه الأبنية الثّلاثة ، فهلاَّ دلَّ ذلك من أمره على أنّه ليس بتحقيرٍ ؟

قيلَ : إنَّ كونَه على ما هو عليه من انفتاح أوَّلِهِ لا يدلُّ على أنّه خارجٌ عن هذه الأمثلة الثّلاثة ، بل هو على مثال (فُعَيل) في الأصل ، وتحريكُ الأوَّلِ بالفتح لا يدلُّ على خروجه عن حدِّ (فُعَيل) ،كما أنَّ سُكُونَ الحرف الأوَّل من التّضعيف في نحو : « هُذَيِّن »[1] لا يدلُّ على أنّه خارجٌ عن مثال (فُعَيْعِل) ؛ لأنَّ الحركةَ إذا وازت الحركةَ ، لم تتفاوت باختلافها ، ألا ترى أنَّ نحو : « هُذَيِّن » لم يخرج عن مثال (فُعَيعِل) وإنْ كان ساكناً ، وإذا كان كذلك فنحو : « ذَيَّا » أجْدَرُ ألاّ يخرُجَ عن مثال (فُعَيل) .

واستدلُّوا على أنَّ الياءَ زائدةٌ في « الذي » بما رَوَوه من قول الرَّاجِزِ :

كَاللَّذْ تَزَبَّى زُبْيَةً فَاصْطِيْدَا[2]

كما أنّه لَمَّا حُذِفَ دلَّ حذفُهُ عندهم[3] على الزِّيادة ، وليس في ما ذهبوا إليه من ذلك دلالةٌ على الزِّيادة ، ألا ترى أنَّ كثيراً من النّاس يقولُ في « القاضي »

---

(١) في (ش) : « مذَيِّق » .

(٢) بيتٌ من مقطوعة من ستة أبيات لرجل من هذيل لم يُسَمَّ ، أوردها السكريُّ في شرح أشعار الهذليين ٢/٦٥١ ، وانظر : الخزانة ٣/٦ . والزُّبية : مكان يحفر للأسد . انظر المقصور والممدود لابن ولاّد : ٥١ .

(٣) في (ص) : « عندي » .

و « العَمِي » ونحو ذلك في الوقف : القاض والعم ، يحذفون الياء في الوقف ، ويُسَكِّنون الحرفَ الذي بعدها للوقف ، فـ « اللَّذْ » في البيت عندي على هذه اللُّغة ؛ إلا أنَّ الشَّاعِرَ لإقامة الوزن جَعَلَ الوصلَ[١] كالوقف ،كما يجعلونَهُ مِثْلَهُ في نحو :

... ... سَبْسَبّاً[٢]

وبقوله :

بِبَازِلٍ وَجْنَاءَ أَوْ عَيْهَلّ[٣]

فإن جاز لقائلٍ أنْ يقولَ : إنَّ الياءَ في « الذي » زائدةٌ لهذا ، فَلْيُقَلْ في « القاضي » وبابِهِ كذلك أيضاً . ونظيرُ هذا البيت ما أنشده أبو زَيدٍ[٤]:

---

(١) في (ش) : « الوزن » .

(٢) جزءٌ من بيتٍ لرؤبة في زيادات ديوانه : ١٦٩ ، وهو بتمامه :

تَتْرُكُ مَا أَبْقَى الدُّبَا سَبْسَبّا

والبيت من مقطوعة في ثمانية أبيات ، ورد الأول والثاني في الكتاب ٤/١٧٠ منسوبين إلى رؤبة ، وكذلك في إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١/٣٦٦ - ٣٦٧ ، ولم ينسبهما ابن السيرافي (مع بقية الأبيات) في شرح أبيات الكتاب ٢/٣٧٧ ، وتجنى عليه الأسود الغندجاني في فرحة الأديب: ٢٠٧ فقال : « توهم ابن السيرافي أن الأراجيز كلها لرؤبة لأجل أن رؤبة كان راجزاً ، وهذه عامية فيه ، وليست الأبيات لرؤبة ، بل هي من شوارد الرجز لا يعرف قائلها.. » . ونسبها السخاوي في سفر السعادة ١/٤٥، ٢/٧٣٥ وابن عصفور في الضرائر: ٥٠ إلى ربيعة بن صُبَيح .

وانظر : الكتاب ٤/١٦٩ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٢٥٤ .

(٣) بيتٌ لمنظور بن مرثد الأسدي . انظر : الكتاب ٤/١٧٠ ، والتكملة : ١٨٩ ، ٢٠٣ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة : ١٦٣ ، والضرائر : ٥١ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٢٤٦ .

(٤) النوادر : ١٧٠ ، وهما من عدة أبياتٍ منسوبة فيها إلى العُذافر الكندي .

قَـالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرْ لَنَا دَقِيْـقاً
وَهَـاتِ بُرَّ الْبَخْسِ أَوْ سَـــوِيْقَا

قال : « اشْتَرْ » في الوصل من حيث كان يقولُهُ في الوقف ، ثمَّ وَصَلَ فجعَـلَ الوصلَ مثل الوقف . كذلك « الذي » في البيت الذي أنشده[1].

فأمَّا بيتُ الكتاب[2]:

دَوَامِي الأَيْدِي يَخْبِطْنَ السَّرِيْحَا

فليس على هذا (الحدِّ ؛ ألا ترى أنه قد حرَّكَ الـدَّالَ ، ولـو كـان علـى هـذا الحدِّ لكان يُسكِّنها ، ولكنّه شبَّه الألِفَ واللاّمَ بالتّنوين .

وقولُهُ[3] :

(١) وهو البيت المتقدم :

كَاللَّـذْ تَـزَبَّى زُبْيَةً فاصْطِيْدَا

(٢) عجزُ بيتٍ من الوافر ، وهو لمضرِّس بن رِبعيٍّ الأسدي . وتمامه :

فَطِرْتُ بِمُنْصُلِي في يَعْمَلاَتٍ

شعره : ٦٦ . وفي شرح شواهد المغني ٥٩٨/٢ : أنه لمضرس أو ليزيد بن الطثرية ، وهـو في شعر يزيد المطبوع : ٦٠ برواية : « خفاف الوطء ... » .
وهو من شواهد الكتاب ٢٧/١ ، ١٩٠/٤. وانظر: ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي : ٢٧٠، والخصائص ٢٦٩/٢ ، والنكت ١٥٥/١ ، والإنصـاف ٥٤٥/٢ . واليعمَـلات : جمع يَعمَلَة وهـي الناقة القوية على العمل ، والسريح : جلود أو خرق تشد على الأخفـاف حين تحفـى الناقـة . انظر تحصيل عين الذهب: ٦٠ .

(٣) صدر بيتٍ للشماخ في ديوانه : ١٥٥، يصفُ حمار وحشٍ هائجٍ ، وهو بتمامه :

لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ   إِذَا طَلَبَ الوَسِيقَةَ أَو زميرُ

وهو من أبيات الكتاب ٣٠/١ ، وانظر : سـر الصناعـة ٧٢٦/٢ ، والخصـائص ١٢٧/١ ، ٣٧١ .
قال ابن جني : « وممّا ضُعِّفَ في القياس والاستعمال جميعاً بيت الكتاب (له زجلٌ ...) . فقـولـه :

=

لَــهُ زَجَـلٌ كَأَنَـهُ صَــوْتُ حَــادِ

ليس من هذا)[1]، ولكنّه حَذَفَ الواوَ[2] / للوزْن ، ولكنَّ قولَه : [٩٥/ب]

وَمِـطْـوَايَ مُشْـتَاقَـانِ لَـهْ أَرِقَـانِ[3]

من هذا الباب الذي أُجْرِيَ الوصلُ فيه مُجْرى الوقف .

* * *

- « كأنه » بحذف الواو وتبقية الضمة ضعيفٌ في القياس ، قليلٌ في الاستعمال ، ووجه ضعف قياسه أنه ليس على حد الوصل ولا على حد الوقف ؛ وذلك أن الوصل يجب أن تحذف الواو والضمة فيه جميعاً وتسكن الهاء (كأنْهْ) » .

(١) ما بين القوسين ساقطٌ من (ص) .

(٢) أي : الواو من (كأنه) . راجع نص ابن جني الذي مر في الحاشية السابقة ..

(٣) عجز بيتٍ ينسب ليعلى بن الأحول الأزدي ، وتمامه :

فَظِلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيْقِ أَخِيْلُهُ وَمِطْوَايَ مُشْـتَاقَانِ لَـهْ أَرِقَـانِ

قال أبو الحسن الأخفش في معاني القرآن ٢٨/١ عن تسكين هاء الضمير: « وذا في لغة أسد السراة - زعموا - كثيرٌ » .

وانظر: المقتضب ١٧٧/١ ، ٤٠٢ ، وما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي : ١٢٩ ، والمسائل العسكريات: ١٣١ ، والخصائص ١٢٨/١ ، والمنصف ٨٤/٣ ، وسر الصناعة ٧٢٧/٢ ، والخزانة ٢٦٩/٥.

ومِطْوَايَ : مثنى (مِطْوٍ) ، حذفت نونه عند الإضافة إلى ياء المتكلم ، ومِطْوُ الشيء : نظيرُهُ وصاحبه .

المسألة التّاسعة والسّتّون

قال[1] في قوله تعالى : ﴿ آلآنَ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُوْنَ ﴾ [يونس : ٥١] :

« زَعَمَ الفرَّاءُ أنَّ (الآنَ) إنَّما هو آن كذا وكذا ، وأنَّ الألِفَ واللاَّمَ دخلت على جهة الحكاية ، وما كان على جهة الحكاية نحو قولكَ : (قامَ) إذا سَمَّيْتَ به شيئاً فجعَلْتَه مبنيّاً على الفتح ، لم يدخلْهُ الألِفُ واللاَّمُ .

و(الآنَ) عند الخليل وسيبويه مبنيٌّ على الفتح ، تقولُ: نحنُ من الآنَ نصيرُ إليكَ ، بفتح (الآنَ) ؛ لأنَّ الألِفَ واللاَّمَ إنَّما تدخُلُ لعهدٍ ، و(الآنَ) لم تعهده قبلَ هذا الوقت ، فدخلت الألفُ واللاَّمُ للإشارة إلى الوقت ، المعنى: نحنُ من هذا الوقت نفعلُ ، فلمَّا تضمَّنت معنى هذا ، وجَبَ أنْ تكونَ موقوفةً[2]، ففتحت لالتقاء السَّاكِنَين وهما الألِفُ والنُّونُ » .

قال أبو عليٍّ :

اعلَمْ أنَّ قولَ الفرَّاءِ : إنَّ « الآنَ » إنَّما هو آنَ كذا وكذا ، وأنَّ الألِفَ واللاَّمَ دخلت على جهة الحكاية فاسِدٌ ؛ وذلك أنَّه إنْ كان فِعلاً قد نُقِلَ فسُمِّيَ به ، لا يخلو من أحدِ أمرَين :

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣/٢٤ - ٢٥ .

(٢) في (ص) : « معرفة » .

إمّا أن يكونَ فيه ضميرُ الفاعل ، وإمّا أن يكونَ فارغاً .

فإن كان فيه ضميرُ الفاعل ، وجَبَ ألاّ يدخُلَ فيه ألفٌ ولامٌ ، ألا ترى أنَّ الجُمَلَ التي يُسَمَّى بها من الفعل والفاعل لا مَدْخَلَ للألفِ واللاّمِ فيه ، كتسميتهم بـ « بَرَقَ نحرُهُ » و « تأبَّطَ شرّاً » و « ذَرَّى حَبّاً »[1] ، فلا تدخلُ الألفُ واللاّمُ على شيءٍ من هذا ، فكذلك « الآنَ » ، لو كان مثلَهَا لم تدخَل الألفُ واللاّمُ عليه ، ألا ترى أنَّ المفردَ إذا سَمَّيْتَ به فصار عَلَماً ، ولم يكن في الأصل وَصْفاً ولا ما يجري مَجْرَى الوصف ممّا يدلُّ على أنّه الشّيءُ بعينه ، لم يَدخُلْهُ الألِفُ واللاّمُ نحو : أَسَدٍ وتَغْلَبٍ وزَيْدٍ . فهذا الضَّرْبُ من الجُمَل المركَّبَةِ من الفعل والفاعل إن لم تكنْ أشدَّ امتناعاً من هذا الباب لامتناع لامِ التّعريف من الدُّخُولِ على الفعل ، لم يكنْ ذلك دونَهَا ، وأقلُّ ما يجبُ أنْ تكونَ مثلَها .

فإن قلتَ : إذا كانت الألِفُ واللاّمُ هنا زيادةً غيرَ معتدٍّ بها ، فما ينكِرُ من دخوله على الفعل ؟ وهلاّ أجَزْتَ دخولَهُ فيه من حيث كان دُخُولُهُ كَلاَ دُخُولٍ ؟

قيلَ : هذا فاسِدٌ لا يَلزَمُ ، ألا ترى أنَّ الزِّيادَةَ لا تدخُلُ إلاّ على حدِّ ما تدخُلُ في كونها غيرَ زائدةٍ ، يدلُّكَ على ذلك أنَّ حروفَ الجرِّ إذا كانت زائدةً لم تدخُل إلاّ على الأسماء ، كما كانت تدخُلُ إذا كانت غيرَ زائدةٍ ، أَوَلا ترى المواضِعَ التي جاءت اللاّمُ فيها زائدةً إنّما جاءت في الأسماء دون الجمَلِ ، وكذلك هذا .

---

(١) انظر الكتاب ٣/٣٢٦ .

وإنْ كان فارغاً من الفاعل خالياً منه ،كان فاسداً من جهتَين :

إحداهما : أنّه لا مذهَبَ للبناء فيه ، ألا ترى أنّكَ لو سَمَّيْتَ رجلاً بـ(ضَرَبَ) لأعرَبْتَهُ و لم تَبْنِهِ ، وكذلك فعَلَتِ العربُ فيما حَكَى عنهم سيبويهِ[1] لَمَّا سَمَّوا بـ « كَعْسَبَ » أَعْرَبوا ، قالوا : والكَعْسَبَةُ : العَدْوُ الشَّديدُ ، فكذلك هذا .

ووجوبُ الإعراب في هذا بيِّنٌ ؛ لأنّه لا مضارَعَةَ للحرف فيه .

والأخرى : أنّه لا مَدْخَلَ للام التّعريف فيه ، ألا ترى أنّكَ لو سَمَّيْتَ رَجُلاً بـ(ضَرَبَ) لم تُدْخِلْ لامَ التّعريف فيه ، وكذلك فَعَلَت العرَبُ لَمَّا سَمَّوا بـ« كَعْسَبَ » ، لم يُدخِلُوا الألِفَ واللاّمَ .

فأمّا قولُ أبي إسحاقَ : « وما كان على جهة الحكاية نحو قولكَ : (قامَ) إذا سَمَّيْتَ به شيئاً فجعلْتَه مبنيّاً على الفتح ، لم يدخلْهُ الألِفُ واللاّمُ » . فإن أراد أنَّ ما سَمَّيْتَ به نحو: (قام) يجوزُ بناؤُهُ على الفتح ، وأنَّ ما ذَكَرَه الفرَّاءُ لم يَجُز في هذا؛ لدخول الألفِ واللاّم عليه ، ولولا دُخُولُ الألفِ واللاّمِ لجازَ ذلك،/ فهذا خطأٌ . [٩٦/أ]

يدلُّ على فساده ما ذَكَرْتُهُ لكَ في ما أفسَدْنَا به قولَ الفرَّاءِ ، ولو لم تكن الألِفُ واللاّمُ في هذا الاسم لعلمْتَ فسادَ قولِ مَنْ قالَ : إنّه منقولٌ من فِعلٍ بما ذَكَرْتُهُ لكَ من أنّه يجبُ أنْ يُعربَ ولا يُبْنَى ؛ إذ لا مذْهَبَ للبناء فيه ولا وَجْهَ ، و لم يكن يجبُ أنْ يُسَلَّمَ للفرَّاء هذا الذي سَلَّمَه من ادِّعائه في هذا الاسم النَّقْلَةَ من الفعل[2]

(١) الكتاب ٣/٢٠٦ .

(٢) في (ش) : « الفعل من الفعل » .

وبنائِهِ ، إلاّ أنْ يكونَ سَلّمه تسليمَ نظرٍ ، وهو الأشبَهُ لِيُرِيَهُ فسادَ قولِهِ ، مع تسليمه له هذا الفاسدَ عنده من وجهٍ آخرَ وهو : دُخولُ الألفِ واللاّمِ عليه ، والفعلُ إذا نُقِلَ فسُمِّيَ به ، لم يَجُز دُخولُ الألف واللاّمِ عليه ؛ لأنّه لا يخلو من القسمَين اللّذَين ذَكَرْنَاهُمَا ، ودخولُهُما على كلٍّ واحدٍ منهما فاسدٌ ممتنعٌ .

فإن قال قائلٌ : ما تنكرُ من دخولهما عليه إذا كان خالياً من الضّمير ، كما يدخُلُ على ضَرْبٍ من الأعلام نحو : العبّاسِ والحارثِ والفضلِ ، والذي يمتنعُ له غيرُ شيءٍ ؛ من ذلك البناءُ في هذا الاسم ، والبناءُ يمنعُ من أن يكون منقولاً من الفعل ، وأيضاً فإنَّ ما دخلَهُ اللاّمُ من المعارف إنّما تدخُلُهُ لقصدهم فيه في حال التّسمية قصدَهم حالةً قبلها ، ألا ترى أنَّ الخليلَ قال[1]: « كأنّهم جعلوه الشّيءَ بعينه » ، فمَجْرَى ذلك في الأعلام مَجْرى الصِّفات التي تَغلِبُ على مَن هي له ، فتصيرُ لغَلَبَتِهَا وأنَّ الموصوفَ يُعرَفُ بها ويُشتَهَرُ بمنزلة الأعلام كالنّابغة والأحمر ، فلهذا قالوا: الحارثُ والعبّاسُ (لأنّهم قصدوا به الصِّفة ، ومن ثَمَّ قالوا عندي : الفضل)[2] في اسم الرَّجُل لمكان النِّعمةِ به ، كأنّهم جعلوه فَضْلَ الواهب ، فهذا يدلُّكَ على صحّة ما ذهب إليه الخليلُ . ولا مدْخَلَ للفعل في هذا ولا مجازَ ؛ ألا ترى أنّه لم يكن له حالٌ قبلَ التّسمية تدخُلُ فيه الألفُ واللاّمُ ، فيُجعَلُ في حال

---

(١) الكتاب ١٠١/٢ ، قال سيبويه رحمه الله : « وزعم الخليل رحمه الله أن الذين قالوا: الحارث والحسن والعباس ، إنما أرادوا أن يجعلوا الرجل هو الشيء بعينه ، ولم يجعلوه سمي به » .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

التّسمية إذا أُدخِلَت اللاّمُ كأنّه يحكي فيه تلكَ الحال[1]، كما فُعِلَ ذلـك في العبَّـاس والحارث.

فأمَّا قولُهُ: « و(الآنَ) عند الخليل وسيبويه مبنيٌّ على الفتح » إلى آخر الفصل، فقد ذَكَرْنَا القولَ فيه في أوَّلِ الكتاب[2]، وذلك يُغني عن التّكرير هنا .

* * *

(١) في (ش) : « كأنه على تلك الحال » .

(٢) انظر الحديث عنها في المسألة السابعة عشرة ، عنـد حديثه عـن قوله تعالى : ﴿ قَالُوا الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ ﴾ .

سورة هود :

المسألة السَّبعون

قال[١] في قوله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيْدُ الحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِيْنَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيْهَا ﴾ [هود : ١٥] :

« أمَّا (كان) في باب حروف الجزاء ففيها قولان :

قال محمَّدُ بنُ يزيدَ : جائزٌ أن تكونَ لقُوَّتِهَا على معنى المضيِّ ؛ لأنها في المضيِّ عبارَةٌ عن كلِّ فعلٍ ماضٍ، فهذا هو قوَّتُها[٢] . وكذلك يُتَأَوَّلُ قولُهُ تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾[٣] ، وحقيقتُهُ - والله أعلَمُ -: مَنْ تَعْلَمُ منه هذا ، فهي على باب سائر الأفعال ، إلاَّ أنَّ معنى (كان) إخبارٌ عن الحال فيما مَضَى ، إذا قلتَ :كان زَيدٌ عالماً ، أنبأتَ أنَّ حالَه هذه فيما مَضَى من الدَّهر ، وإذا قلتَ : سيكونُ عالماً ، فقد أنبأتَ أنَّ حالَه ستقع فيما يُستَقْبَلُ ، فإنَّما معنى (كان) و(يكونُ) العبارةُ عن الأفعال والأقوال » .

قال أبو عليٍّ :

اعلَمْ أنَّ هذا الذي ذهب إليه أبو العبَّاس في «كان» أنَّه على معنى المضيِّ غيرُ

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣/٤٢ - ٤٣ .

(٢) انظر رأي المبرد في إعراب القرآن للنحاس ٢/٣٢٤ في إعراب الآية (٢٦) من سورة يوسف.

(٣) سورة المائدة : من الآية : ١١٦ ، وفي (ش) : « إن كنت قد قلته » وهو خطأ .

مستقيمٍ ، و لم يقلْهُ أحدٌ عَلِمْتُ من البصريِّين غيرَه[١]، وذلك أنَّ الشَّرطَ والجزاءَ لا يقعان إلاَّ فيما يُستَقْبَلُ ، والحروف في الجزاء تحيلُ معنى المضيِّ إلى الاستقبال لا محالَةَ ، ولو جاز وقوعُ الماضي بعدها على بابه لَمَا جَزَمَتْ ، ألا ترى أنَّ (لو) لم تجزم وإنْ كان فيها معنى الشَّرط والجزاء ؛ لوقوع الماضي بعدها على بابه نحو: لو جئتَنِي أمسِ لأكْرَمْتُكَ ، فلو كان هذا في (إنْ) كانت مثلَ (لو) ، وبهذا فرَّقَ أبو العبَّاس بين (إنْ) و(لو) في بعض كلامه حيث حاول / الفصلَ بينهما[٢] . [٩٦/ب]

فأمَّا تأويلُ قولِهِ : ﴿ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾ فالمعنى : إنْ أكن الآنَ قلتُهُ فيما مضى[٣]، فليس (كان) فيه على المضيِّ ، وكأنَّ أبا العبَّاس ذهب إلى هذا القول من أجل هذه الآية ؛ إذ لا مُتَعلَّقَ له غيرُها . وهذا الذي ذَكَرْناه بهذا التَّأويل كان أبو بكرٍ يَذهَبُ إليه ، ويحكيه عن أبي عثمانَ[٤]. وإلى نحوِ هذا ذهب أبو إسحاقَ أيضاً في حمله المسألَةَ ، وإنْ لم يُحفَظْ عنه في غير هذه[٥] المسألةِ هذا

---

(١) قال أبو بكر بن السراج في الأصول ١٩١/٢ : « ورأيت في كتاب أبي العباس بخطه موقعاً عند الجواب في هذه المسألة : ينظر فيه . وأحسبه ترك هذا القول » .

(٢) قال في الكامل ٣٦١/١ - ٣٦٢ : « وإنما منع (لو) أن تكون من حروف المجازاة فتجزم كما تجزمُ (إنْ) أنَّ حروف المجازاة إنما تقع لِمَا لم يَقَعْ ، ويصيرُ الماضي معها في معنى المستقبل ، تقول : إنْ جئتني أعطيتُكَ ، وإنْ قعدتَ عني زرتُكَ ، فهذا لم يقع وإنْ كان لفظُهُ لفظَ الماضي ؛ لِمَا أحدَثَتْهُ فيه (إنْ) ، وكذا : متى أتيتَني أتيتُكَ ، و(لو) تقعُ في معنى الماضي ، تقولُ : لو جئتَني أمسِ لصادفتَني ، ولو ركبتَ إليَّ أمسِ لألفيتَني ، فلذلك خرجتْ من حروف الجزاء » .

(٣) في الأصول ١٩١/٢ : « أي : إن أكن كنتُ ، أو إن أقل كنتُ قلتُهُ » .

(٤) في إعراب القرآن للنحاس ٥٢/٢ : « قال المازني : التقدير : إنْ قيل كنتُ قلتُهُ » . وانظر كلام ابن السراج ونقله عن المازني في الأصول ١٩٠/٢ - ١٩١ .

(٥) في (ش) : « في هذه المسألة » .

الجوابُ الذي حكيناه عن أبي بكرٍ ، أعني : ﴿ إِنْ كُنْـتُ قُلْتُـهُ ﴾ ؛ ألا تـرى أنّـه قال : « حقيقتُهُ ـ والله أعلمُ ـ مَنْ تَعْلَمُ منه هذا ، فهذا على باب سائر الأفعال » فقد صرَّحَ في هذا أنّه على معنى الاستقبال ، (وهذا هو الصَّحيحُ)[1] .

فأمّا قولُ أبي إسحاقَ: « إلاّ أنَّ معنى (كان) إخبارٌ عن الحال فيما مضَى »، فإنّا نحمِلُهُ على أنّه في غير الجزاء ، فيصحُّ كلامُهُ ، وإلاّ لم يستَقِمْ علـى مـا ذهـب إليه من أنَّ المضِيَّ لا يصحُّ وُقوعُهُ بعد « إنْ » كما ذكَرْنا عنه .

وقال في سورة يوسف[2] في قوله تعالى: ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ ﴾: إنَّ في (كان) بعد (إنْ) قولَين ، فحَكَى قولَ أبي العبَّاس هذا ، وقولَ سائر الناس. وفيما كتَبْنَاه من هذه المسألة غِنًى عن ذِكْرِ هذه الأخرَى ؛ إذ المعنَيَين واحدٌ.

* * *

---

(١) ساقط من (ش) .

(٢) من الآية : ٢٦ . وانظر قول الزجـاج في معـاني القـرآن وإعرابـه ٣/١٠٤ ، وللوقـوف علـى أقـوال النحاة في الآية انظر إعراب القرآن للنحاس ٢/٣٢٤ .

سورة يوسف :

المسألة الحادية والسّبعون

قال[1] في قولـه تعـالى : ﴿ فَأَسَرَّهَا يُوسُفُ فِي نَفْسِهِ وَلَمْ يُبْدِهَا لَهُمْ ﴾ [الآية:٧٧][2] :

« أي : لم يُظْهِرْهَا لهم » ، وقولُهُ : ﴿ قَالَ أَنتُمْ شَرٌّ مَكَاناً ﴾ بدلٌ مـن (هـا) في قولِهِ : « فأَسَرَّهَا » (هـذا إضمـارٌ علـى شـريطة التفسـير)[3] ، المعنـى : فأَسَرَّ يوسُفُ في نفسِهِ قولَهَ : ﴿ أَنتُمْ شَرٌّ مَكَاناً ﴾ ، (المعنى - وا لله أعلمُ - : أنتـم شـرٌّ مكاناً)[4] في السَّرَقِ » .

قال أبو عليٍّ :

اعلَمْ أنَّ الإضمارَ على شريطة التّفسير يكونُ على ضَرْبَين :

أحدهما : أنَّ تفسيرَه بمفرَدٍ نحو قولنا : نِعْمَ رَجُلاً زَيدٌ ، ففي « نِعْمَ » ضمـيرُ فاعلِها ، و « رجلاً » المنصوبُ تفسيرٌ له ، وأُضْمِرَ « الرَّجُلَ » الذي هو فاعلُ نِعْـمَ

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣/١٢٣ .

(٢) ذكر الفارسيُّ الآية (٢٦) من سورة يوسف في آخر المسألة السابقة .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ش) ، ومن كلام الزجاج في معانيه المطبوع .

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

(قَبْلَ الذّكْرِ لتفسير هذا المذكور له ودلالتُهُ عليه)[١]. ومثلُ هذا قولُهُم: « رُبَّهُ رَجُلاً »[٢] فـ « رَجُلاً » تفسيرُ المضمَرِ في « رُبَّ »، كما كان تفسيرَ الفاعل في نِعْمَ، فهذان مفرَدَان مضمَرَان على شريطة التّفسير مُفَسَّرَان بمظهَرَيْن منكورَين، و لم نعلَمْ غيرَهما .

والآخَرُ : أنْ يُفسَّرَ بجملةٍ . وأصلُ هذا يقعُ في الابتداء كقوله : ﴿ **فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِيْنَ كَفَرُوا** ﴾[٣]، و﴿ **قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ** ﴾[٤]، المعنى : القصّةُ أبصارُ الذين كفروا شاخصةٌ ، والأمرُ الله أحَدٌ ، ثمَّ تدخُلُ عواملُ المبتدأ عليه نحو « كان » و « إنَّ » فيُنْقَلُ هذا المضمَرُ من الابتداء بها ، كما تنتقلُ سائرُ المبتدآت كقوله : ﴿ **إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِماً** ﴾[٥]، و﴿ **إِنَّهَا لاَ تَعْمَى الأَبْصَارُ** ﴾[٦]، وكقول الشّاعر :

وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُوْلُ[٧]

وكقوله :

---

(١) ما بين القوسين مطموسٌ في (ص) .
(٢) انظر الكتاب ١٧٦/٢ .
(٣) سورة الأنبياء : من الآية : ٩٧ .
(٤) سورة الإخلاص : الآية : ١ .
(٥) سورة طه : من الآية : ٧٤ .
(٦) سورة الحج : من الآية : ٤٦ .
(٧) عجز بيتٍ لهشام أخي ذي الرمة كما في الكتاب ٧١/١ ، ١٤٧ ، وانظر شرح أبياته لابن السيرافي ٤٢١/١ . والبيت بتمامه :

هِيَ الشِّفَاءُ لِدَائِي لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا ... وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُوْلُ

وَلَيْسَ كُلَّ النَّوَى تُلْقِي المَسَاكِيْنُ[1]

وتفسيرُ المضمَرِ على شريطة التَّفسير في كلا الموضعَين متَّصلٌ بالجملة التي فيها الإضمارُ المشروطُ تفسيرُهُ ، ومتعلِّقٌ به ، وليس يكونُ في أحد الموضعَين خارجاً عن الجملة المتضمِّنةِ الإضمارَ الذي يُشتَرَطُ تفسيرُهُ .

أمَّا في المبتدأ وما دخل عليه ففي موضع الخبر كما أريتُكَ .

وأمَّا في الضَّرْبِ الآخَر الذي هو المفرَدُ فمتعلِّقٌ بما عمل في الاسم المضمَرِ ، ألا ترى أنَّ « رَجُلاً » (في قولكَ: نِعْمَ رَجُلاً)[2] منتصبٌ على الفعل[3]، و« رجلاً » في « رُبَّهُ رَجُلاً » منتصبٌ عن تمام الهاء المضمَرَةِ ، فهو من باب: لي مثلُهُ رَجُلاً ، وأفضَلُ رجلٍ أنا ، ونحوِ ذلكَ / مِمَّا ينتصبُ عن تمام الاسم . [٩٧/أ]

فإذا كان كذلك ، فقد تبيَّنَ لكَ أنَّ المضمَرَ على شريطة التَّفسير لا يكونُ إلاَّ متعلِّقاً بالجملة التي تتضمَّنُ المضمَرَ ، ولا يكونُ منقطعاً عنها، ولا متعلِّقاً بجملةٍ غيرها ، وإذا كان الأمرُ كما وصَفْنا ، فالذي ذَكَرَهُ أبو إسحاقَ في الآية أنَّه

---

(١) عجزُ بيتٍ لِحُميد الأرقط كما في الكتاب ١/٧٠ ، ١٤٧ ، والبيت بتمامه مع آخرَين يُروَيان قبله :

وَمُرمِلِين على الأقتابِ بَزُّهُمُ　　مَدَارِعٌ وعَبَاءٌ فِيهِ تَفْنِينُ
بَاتُوا وَجُلَّتُنَا الشُّهْرِيْزُ بَينَهُمْ　　كَأَنَّ أَظْفَارَهُمْ فِيهَا السَّكَاكِينُ
فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ　　وَلَيْسَ كُلَّ النَّوَى تُلْقِي المَسَاكِيْنُ

يهجو الشّاعرُ ضيفاً نَزَلَ به ، وهو [أي الشاعر] من المذكورين بالبخل وبغض الأضياف النازلين . وانظر : المقتضب ٤/١٠٠ ، والأصول ١/٨٦ ، وشرح أبيات سيبويه : ١/١٧٥ ، والتعليقة على الكتاب ١/١٠٤ .

(٢) ما بين القوسين ساقطٌ من (ص) .

(٣) في (ش) : « والفاعل » .

مضمَرٌ على شريطةِ التّفسير لا يستقيمُ ؛ لانفصال التّفسير عن الجملة التي فيها الضَّميرُ الذي زعَمَ أنّه إضمارٌ على شريطة التّفسير ، ووقوعُها بعد جُملٍ بعدها وانقطاعُها منها ، فإذا خرج بذلك عمَّا ذَكَرْناه مِمَّا يكونُ عليه الإضمارُ قبل التّفسير ، لم يَجُز أنْ يُحمَلَ على ذلك ؛ لخروجه عن جملةِ ما يُضمَرُ على شريطة التّفسير .

ويمتنع ذلك من وجهٍ آخَرَ ، وهو أنَّ المضمَرَ على شريطة التّفسير إمَّا أنْ يكونَ تفسيرُهُ بجملةٍ أو مفرَدٍ ، والذي فُسِّرَ منه بالجملة ما كان مبتدأً في الأصل نحو : ﴿ **إنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِماً** ﴾[1]، ألا ترى أنَّ أصلَ هذا قبلَ دخول « إنَّ » كان : هو مَنْ يأتِ ربَّهُ مجرماً ، فلمَّا دخلتْ « إنَّ » نَقَلَتْهُ من الابتداء ، ولَزِمَهُ التّفسيرُ بالجملة مع « إنَّ » ،كما لَزِمَهُ التّفسيرُ بها في حال كونِهِ ابتداءً ، والذي ذهب أبو إسحاقَ فيه إلى أنّهُ مضمَرٌ على شريطة التّفسير ليس بمبتدإٍ فيَلْزَمُهُ التّفسيرُ بالجملة؛ ألا ترى أنّها فضلةٌ مذكورةٌ بعد فِعلٍ وفاعلٍ وهو قولُهُ: « أسَرَّ » ، فإذا كان كذلك كان مبايناً لِمَا أصلُهُ المبتدأُ ، وإذا كان مبايناً له لم يَجُز أنْ يُفسَّرَ تفسيرَهُ .

فإن قال قائلٌ : فقد جاء من المضمَر على شريطة التّفسير ما هو عندك بمنزلة ما بعد الجملة ؛ وذلك قولُهُم : « رُبَّهُ رَجُلاً » ؛ لأنَّ من قولكم في « رُبَّ » : إنّه من حيث كان جارّاً أو مجروراً كان بمنزلة : مرَرْتُ بزيدٍ ، وذهبْتُ إلى عَمْرٍو ،

(١) سورة طه : من الآية : ٧٤ .

فإذا جاز مجيءُ المضمَرِ على شريطة التّفسير بعد هذه الجملة وليست بمبتدإٍ ولا ما يدخُلُ على المبتدأ ، فكذلك يجوزُ أنْ يأتيَ المضمَرُ على شريطة التّفسير في قولِهِ : ﴿ فَأَسَرَّهَا يُوسُفُ ﴾ بعد الفعل والفاعل ، من حيث كان مجيؤُهَا بعد الجارِّ في « رُبَّ » .

قيلَ : لا يجوزُ أنْ يكونَ ما في الآية ممَّا ذهب إليه أنَّهُ مضمَرٌ على شريطة التّفسير بمنزلة ما جاء في « رُبَّ » ؛ ألا ترى أنَّ ما جاء في التّفسير بعد « رُبَّ » هو الذي بمنزلة الفضلَةِ عن الجملة ، إنَّما هو مفرَدٌ ليس بجملةٍ ، كما أنَّ ما جاء من التّفسير بعد الجملة التي هي « نِعْمَ » مفرَدٌ ليس بجملةٍ ، وما ذهب فيه أبو إسحاقَ إلى أنَّه تفسيرُ جملةٍ ، جاء بعده مضمَرٌ مشروطٌ تفسيرُهُ بعد جملةٍ ، وذلك بيِّنُ الفساد ؛ لأنَّه لا نظيرَ له ، ولا نجدُ شاهداً عليه إلاَّ دعْوى لا دلالةَ معها ؛ ألا ترى أنَّ تفسيرَ الضَّمير على شريطة التّفسير ضربان : إمَّا جملةٌ تفسِّرُ مفرَداً من جملةٍ نحو : (﴿ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ﴾ ، وإمَّا مفرَداً يُفسِّرُ مفرَداً من جملةٍ نحو:)[1] نِعْمَ رجُلاً ، ورُبَّه رَجُلاً[2]، فليس في القِسْمَةِ ولا في الوجود، وإذا كان كذلك فلا اتّجَاهَ لهذا التّأويل في الآية .

فإن قلتَ : فعلامَ تَحمِلُ هذا الضَّميرَ في ﴿ أَسَرَّهَا ﴾ ؟

قلنا : يَحتَمِلُ أنْ يكونَ إضماراً للإجابة ، كأنَّهم قالوا : إنْ يسْرِقْ فقد سَرَقَ

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ص) .

(٢) جاء هنا في (ص) عبارة : « وإمَّا جملة تفسِّرُ مفرَداً من جملةٍ » .

اخٌ له من قَبْلُ فَأَسَرَّ يُوسُفُ إجابتَهَم في نفسِهِ ، و لم يُبْدِها لهم في الحال إلى وقتٍ ثانٍ ، وجاز إضمارُ ذلك لأنَّهُ قد دَلَّ على إضمارها ما تقدَّمَ من مقالتهم .

ويجوزُ أيضاً أنْ يكونَ إضماراً للمقالة ،كأنَّه : أسَرَّ يوسُفُ مقالَتَهَم ، والمقالةُ والقولُ واحدٌ في المعنى .

فإن قلتَ : كيف يُسِرُّ هو مقالتَهُم ؟

قيلَ : ليس معنى المقالة اللَّفظَ ولكن المعنى: القول ، فيكونُ المصدرُ عبارةً عن المقول،كما يكونُ الخلقُ عبارةً عن المخلوق ، و « هذا الدِّرْهَمُ ضَرْبُ الأمير » أي : مضروبُهُ ، و « نَسْجُ اليمَنِ » أي: منسوجُهُ . ومعنى « أَسَرَّهَا » : وعاها و لم يَطْرَحْهَا وأكنَّهَا في نفسه إرادةً للتّوبيخ عليها ، أو المجازاة بها ونحو ذلك ، فعلى هذا تَوَجَّهَ هذا الضَّميرُ لفساد ما ذَكَرَهُ أبو إسحاقَ عندنا .

* * *

سورة الرعد :

المسألة الثّانية والسَّبعون

[٩٧/ب] قال[1] في قوله / تعالى : ﴿ إِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَئِذَا كُنَّا تُرَاباً ﴾ [الرعد:٥] :

حكمُهُ أنْ نجمعَهُ مع غيره من الآيِ التي تشبهها في موضعٍ واحدٍ[2] .

* * *

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣/١٣٨ .

(٢) وعد المصنف رحمه الله بجمع هذه الآية مع مماثلها إلا أنه سها ونسي ذكرها عفا الله عنه .

المسألة الثّالثة والسّبعون

قال[١] في قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِمُ الْمَثُلاَتُ ﴾ [الرعد : ٦] : « والْمَثُلاَتُ ـ بالثّلاث ـ جمعُ مَثُلَة ، والْمُثُلاَتُ جمعُ مُثْلَة » .

قال : « ومَنْ قرأ الْمُثُلاَتُ[٢] بضمِّ الثّاء ، وهي في الواحدة ساكنةٌ مضمومةٌ في الجمع ، فهذه الضَّمَّةُ عِوَضٌ من حذفِ تاءِ[٣] التأنيثِ » .

قال أبو عليٍّ :

اعلَمْ أنَّ العِوَضَ من حذف تاء التّأنيث لا يصحُّ في هذا الموضع ؛ لأنَّ فيه ما هو عِوَضٌ منها ونائبٌ عنها ، وهوعلامةُ الجمع الدَّالّةُ على التّأنيث كدلالتها ، فلا يصحُّ أنْ يَثْبُتَ منها عِوَضَان ، ولو جاز العِوَضُ منها في الأسماء التي هي فيها لجاز في غير هذا الاسم أيضاً ، ولجاز أيضاً أنْ يُعَوَّضَ في الصِّفات من حذفها كما عُوِّضَ في الأسماء ؛ لأنَّ الحذف يلحَقُ الموضعَين والقَبيلَين لَحَاقاً واحداً ، فهذا لا يصحُّ على ما قالَ .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣/١٣٩ ـ ١٤٠ .

(٢) وهي قراءة عيسى بن عمر . انظر مختصر الشواذ لابن خالويه: ٦٦ ، والمحتسب ١/٣٥٤ دون نسبة، وفيه أن عيسى بن عمر الثقفي قرأ : الْمَثْلات بفتح الميم وسكون الثاء .

(٣) في (ص) : « هاء » .

فإن قال قائلٌ : ما يُنكِرُ أنْ يصحَّ العِوَضُ هنا وإنْ لم يُعَوَّضْ من غيره ،كما قال سيبويه[١]: إنَّ السِّينَ في (أسطاعَ) بدلٌ من الحركة ، ولم يكن مع ذلك البدلُ لازماً في « أَقَالَ » و « أَعَانَ » ونحوِهِ ؟

قيلَ : هذا لا يُشبِهُ « أَسْطَاعَ » و « أَهْرَاقَ » ؛ لأنَّ « أَسْطَاعَ » قد دخَلَهُ بنقلِ الحركة من عينه توهينٌ وتَهْيِيءٌ للكلمة للحذف ، فجاز العِوَضُ هنا لهذا ، ولم يدخل هذا الاسمَ المجموعَ تعويضٌ لحذفٍ ولا فقدِ دلالةِ تأنيثٍ في الجمع كان يدلُّ عليها قبل الجمع ، وإذا كان كذلك لا وَجْهَ للعِوَضِ .

ولكنَّ وجهَ قولِ مَنْ قالَ : « مَثُلاَت » إذا كان ممَّن يقولُ : « مَثْلَة » في الواحد فيُسَكِّنُ[٢]، أنَّه يوافِقُ في الجمع مَن يقولُ : « مَثُلَة » ، وإنْ لم يُوافِقْهُ في الواحد . ونظيرُ هذا ما رواه سيبويهِ عن مَن[٣] قال : « شَاةٌ لَجْبَةٌ »[٤] ثمَّ قال : « لَجَبَاتٌ » . **قال**[٥]: وافق في الجمع مَن يقولُ : « لَجَبَةٌ » في الواحد فيحرِّكُ العينَ ، كما اتَّفقوا في هذه الصِّفة فجمعوها على قولٍ واحدٍ ،كذلك يتَّفقون في هذا الاسم الذي هو « مَثُلاَتٌ » ، ووافَقوا بين الاسم والصِّفة في هذا ،

---

(١) الكتاب ٢٥/١ ، ٢٨٥/٤ ، ٤٨٣ . وقد خالف المبردُ سيبويه في هذا الرأي فقال : إنما يعوَّض من الشيء إذا فُقد وذهب ، فأما إذا كان موجوداً في اللفظ فلا وجهَ للتعويض منه ، وفتحة العين التي كانت في الواو قد نقلت إلى الطاء التي هي الفاء ، ولم تعدم ، فلا وجهَ للعوض من شيء موجودٍ غير مفقودٍ . انظر : سر الصناعة ١٩٩/١ ، ٢٠٢ .

(٢) في (ش) : « فينكر » .

(٣) في الأصل : « ومن » .

(٤) انظر : الكتاب ٦٢٧/٣ ، والتعليقة ١٠٤/٤ ، والنكت ١٠٢٧/٢ .

(٥) أي : سيبويه .

كما وافقوا بينهما في أشياءَ أخرَ في التّكسير .

ويجوزُ أيضاً أن يكونَ مَن قال : « مُثْلَة » فأسكَنَ[1]، خفّفَه من قوله: « مَثُلَة » كما تقولُ : عُضْد[2]. فلمّا جُمِعَ رُدَّ إلى الأصل ؛ لأنَّ الجمعَ قد تُرَدُّ فيه الأشياءُ إلى أصولها نحو: « هَنَوَاتٍ » ، و « عِضَوَاتٍ »، وما أشبه ذلك ، فقال : « مَثُلَات » على هذا من حيث كان عنده في الواحد : « مَثْلَة » ؛ لأنّه كان الأصلُ عنده الإسكانُ في الواحد ، ثمَّ وافَقَ مَن يُحرِّكُ في الجمع كما ذَكَرْنَا في الوجه الأوَّل ؛ لأنَّ الحركةَ وإنْ كانت محذوفةً من اللّفظِ ، فهي بمنزلة المُثْبَت إذا نُوِيَ بحذفها الإثباتُ ،كحركة « لَقَضْوَ الرَّجُلُ »[3] وما أشبهه .

* * *

(١) بنو تميم يقولون : المُثْلات بضم الميم وسكون الثاء . انظر معاني القرآن للفراء ٢/٥٩ .

(٢) جمع (عَضُد) ، وكذلك عُجْز جمع (عَجُز) . فاستثقلت الضمة على الثاء من (مثُلة) فنقلت إلى الميم وأسكنت الثاء . انظر : المحتسب ١/٣٥٤ .

(٣) حيث حركةُ الضّاد منويّةٌ وهي الضّمّة ، والأصل : « لَقَضُوَ الرَّجُلُ » فسكّنت تخفيفاً . انظر : الكتاب ٤/٣٨٦، والتعليقة عليه ٥/١١، ٥٩، ٨٨ ، والمسائل المشكلة (البغداديات): ٩٢، والمنصف ٢/١٢٥ .

المسألة الرَّابعة والسبعون

قال[1] في قوله تعالى : ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ المتَّقُونَ ﴾ [الرعد : ٣٥] :

« قال سيبويه[2]: [المعنى] : فيما يُقَصُّ عليكم مَثَلُ الجنَّةِ التي وُعِدَ المتَّقون ، فرَفْعُهُ عنده على الابتداء » .

قال : « وقال غيرُهُ[3]: ﴿ مَثَلُ الجنَّةِ ﴾ مرفوعٌ، وخبرُهُ ﴿ **تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ** ﴾ ، كما تقولُ : صِفَةُ فُلانٍ أَسْمَرُ .

وقالوا[4]: معناها صفةُ الجنَّةِ . وكِلاَ القولَين حَسَنٌ جَميلٌ » .

قال : « والذي عندي أنَّ الله عزَّ وجلَّ عَرَّفَنَا أمرَ الجنَّةِ التي لم نَرَهَا ، ولم

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣/١٤٩ ـ ١٥٠ .

(٢) الكتاب ١/١٤٣ .

(٣) وهو الفراء في معاني القرآن ٢/٦٥ .

(٤) قال به الفراء أيضاً في معاني القرآن ٢/٦٥ . وممن تبعه الجوهريُّ في الصحاح (مثل) ، وانظر مفردات القرآن للراغب : ٧٥٩ (مثل) ، وهو منقول عن ابن سيده فسَّر به الآية : ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ المتَّقُونَ ﴾ ، انظر اللسان والتاج (مثل) .

وجاء في تهذيب اللغة للأزهري ١٥/٩٥ ما نصه : « سأل مقاتلٌ صاحب التفسير أبا عمرو بن العلاء عن قول الله تعالى : ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ المتَّقُونَ ﴾ ما مَثَلُهَا ؟ قال : فيها أنهارٌ من ماءٍ غيرِ آسِنٍ . قال : ما مَثَلُهَا ؟ فسكت أبو عمرو . قال : فسألتُ يونس عنها ، فقالَ : مَثَلُهَا : صفتها » .

ونقل الزَّبيديُّ كلامَ الفارسي هنا ، وإنكارَه تفسير المَثَل بالصفة ، ثم قال : « قال شيخنا : ويمكن إطلاقُهُ عليها من قبيل المجاز لعلاقة الغرابة » .

نُشَاهِدْهَا بما شاهَدْنَاهُ من أُمُــور الدُّنيـا وعايَنّـاهُ ، والمعنـى: مَثَـلُ الجنّـةِ الـتي وُعِـدَ المتّقونَ جنّةٌ تجري من تحتها الأنهارُ » .

وحكَى هذَين القولَين[1] أيضاً في قوله : ﴿ مَثَلُ الَّذِيْنَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ ﴾[2].

قال أبو عليّ :

اعلَمْ أنَّ قولَ مَن قالَ : « معنى ﴿ مَثَلُ الجَنَّةِ ﴾ صفةُ الجنّةِ »[3]، غيرُ مستقيمٍ عنـدنا[4]، ودلالةُ اللُّغةِ تَرُدُّ قولَهم وتدفَعُهُ ، ولا يَقدِرُونَ أنْ يُوجِدُونا أنَّ معنى « مَثَلُ » في اللُّغة « صِفَةٌ » ، إنّما معنى المَثَلِ الشَّبَهُ ، يدلُّكَ على ذلك أنَّ معناه معنى جَرْيِهِ مَجْرَاه في مواضعه ومتصرَّفَاتِهِ ، فمِن ذلك (قولُهُم: مررْتُ / برجلٍ شبَهِكَ، [٩٨/أ] فوصفوا به النَّكـرةَ مضافاً إلى المعرفـة ، كمـا قـالوا:)[5] مـررتُ برَجُـلٍ مِثْلِـكَ ، فوصفوا به النّكرةَ، ولم يختصَّ بالإضافة ؛ لكثرة ما يقعُ الاشتباهُ بـين المتشـابهَين ، كما لم يختصَّ في المماثَلَة كذلك[6] .

ومن ذلك قولُهُم : « ضَرَبْتُ مَثَـلاً » ، فـالمَثَلُ إنّمـا هـو الكلمـةُ الـتي يُرسِـلُها قائلها يُشبِّهُ بها الأمورَ ، ويقابلُ بها الأحوالَ .

---

(١) انظر كلام الزجاج عليهما في المعاني ١٥٧/٣ .
(٢) سورة إبراهيم عليه السلام : من الآية : ١٨ .
(٣) وهو الفراء ومن تبعه كما مرَّ في الحاشية (٤) من الصفحة السابقة .
(٤) وهذا قاله المبرد من قبله . انظر المقتضب ٢٢٥/٣ ، وتهذيب اللغة (مثل) .
(٥) ما بين القوسين ساقط من (ص) .
(٦) انظر العين ٢٢٨/٨ ، والصحاح (مثل) .

ومن ذلك : « مِثَالُ الحذَّاء » الذي يُحَاوِلُ به تشبيهَ أحدِ المِثْلَين بالآخَر .

ومن ذلك « تماثَلَ العليلُ » إذا قاربت أحوالُهُ أنْ تشابهَ أحوالَ الصِّحَّةِ[1] .

والطَّريقةُ : المُثْلى[2] ، والأماثلُ[3] ، إنَّما هي مُشْبِهَةُ الصَّواب .

ومن ذلك قولُهُم للقِصَاصِ : المِثَالُ[4] .

وقولُهُم : مَثَّلَ به[5] .

فهذا معنى هذه الكلمة وتصرُّفُها ، ولن يقـدِرَ أحـدٌ أنْ يوجِدَنـا استعمالَهُم إيَّاها بمعنى الصِّفَةِ في كلامهم .

فإن قال قائلٌ : فقد قال : إنَّ معنى « مَثَل » هذه الصِّفةُ قومٌ من رُوَاة اللُّغـة، ومَن إذا حَكَى شيئاً لَزِمَ قَبُولُهُ[6] .

قلنا : الذين قالوه غيرُ مَدْفُوعِي القولِ إذا قالوه روايةً ، و لم يقولوه من جهـة النَّظر والاستدلال ، وقولُهُم : « مَثَلُ الجنَّةِ » معناه : صفةُ الجنَّةِ ، لم يَرْوُوهُ روايـةً ، وإنَّما قالوه مُتَأَوِّلِينَ ، و لم يَرْوُوهُ عن أهل اللِّسَان ، ولا أسندوه إليهـم . وإذا كـان

---

(١) أو : همٌّ بالنهوض والانتصاب . انظر التكملة والذيل والصلة للصاغاني ٥/٥١١ (مثل) . والقـاموس المحيط وشرحه تاج العروس (مثل) .

(٢) في (ش) : « الطريقة المِثْلُ » ، وفي المفردات : ٧٦٠ (مثل) : « ﴿ وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَى ﴾ أي : الأشبَه بالفضيلة ، وهي تأنيث الأمثل » .

(٣) الأماثلُ جمع أَمْثَـل، وهـو مذكَّرُ مُثْلَى السَّـالفة ، « وهـؤلاء أمـاثلُ القـوم أي : خيـارُهُم » ، انظر : الجمهرة ١/٤٣٢ والصحاح والمجمل (مثل) .

(٤) في تـاج العـروس (مثـل) : « وقـال أبـو زيـدٍ : المِثَـالُ : القِصَـاصُ ، وهـو اسـمٌ مـن أمثَلَـهُ إمْثَـالاً ، كالقِصَاص اسمٌ من أقصَّهُ إقْصَاصاً » ، و لم أقف عليـه في النـوادر ، وانظر التكملـة والذيـل والصلـة للصاغاني ٥/٥١١ (مثل) .

(٥) ومَثَّلَ به أيضاً ؛ أي : نكَّل به . الصحاح والمجمل (مثل) .

(٦) كيونس والفراء والجوهري . راجع أول المسألة والتعليق عليه .

كذلك فلم يَرِدْ شيءٌ يَلزَمُ قَبُولُهُ ، ولا يجوزُ رَدُّهُ . فهـذا امتناعُهُ من جهة اللُّغة عندنا .

ولا يستقيمُ أيضاً قولُهم من جهة المعنى ؛ ألا ترى أنَّ « مَثَلاً » إذا كان معناه صفةً ،كان تقديرُ الكلام على قولهم : صفةُ الجنَّةِ أنهارٌ ، وهذا قولٌ غيرُ مستقيمٍ؛ لأنَّ الأنهارَ في الجنَّةِ نفسِها لا صفتَها ، وصفتُها لا يجوزُ أن يكونَ فيها أنهارٌ . فهذا ضَعْفُهُ في المعنى .

وممَّا يدلُّكَ على فساد هذا التَّأويل أيضاً أنَّه إذا حُمِلَ هذا المَثَلُ على معنى الصِّفة ، فأُجْرِيَ في الإخبار مُجْراه ، وأُنِّثَ الراجعُ إليه الذي هو « فيها » ، و«تَجْرِي مِن تَحْتِهَا » ، فقد حَمَلَ الاسمَ على المعنى في قولهم فأنَّثَ ، وهذا ضعيفٌ قبيحٌ يجيءُ في ضرورة الشِّعر نحو :

ثَلاَثَ شُخُوصٍ ... ...[1]

و :

... ... سَبْعُ أَبْطُنٍ[2]

---

(١) جزء من عجز بيتٍ لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه : ١٠٠ ، وهو بتمامه :

فَكَانَ مِجَنِّي دُوْنَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقِي   ثَلاَثُ شُخُوصٍ : كَاعِبَانِ وَمُعْصِرُ

وهو من شواهد الكتاب ٥٦٦/٣ وفيه: « فأنَّث (الشَّخصَ) إذ كان في معنى أنثى » ، وقد سبق ذكره ص: ٢٦٩ .

(٢) جزءٌ من بيت لرجل من بني كلاب هو النَّوَّاحُ الكلابي ، وهو من أبيات الكتاب ٥٦٥/٣ ، ورواية البيت « عشرُ أبطنٍ » ، قال الأعلم في تحصيل عين الذهب : ٥٢٩ : « هجا رجلاً ادَّعى نسبةً في بني كلاب ، فذكر أنَّ بطونهم عشرة ، ولا نسبَ له معلومٌ في أحدهم » ، والبيت بتمامه كما في الكتاب :

=

فإذا كان كذلك ، لم يجب أنْ يُحمَل على هذا ، وإذا لم يسُغ الحملُ على ما قالوه[(١)]، وكان خبرُ المبتدأ لا يخلو من أن يكونَ المبتدأ في المعنى ، أو يكونَ له فيه ذِكْرٌ ، ولم يكن قولُهُ: ﴿ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ ﴾ من أحدِ الجزأين ، لم يكن خبرُ المبتدأ ما ذَكَرَه ، ولكن ما ذهب إليه سيبويه من أنَّ المعنى : فيما يُقَصُّ عليكم مَثَلُ الجنَّةِ[(٢)].

فإن قال قائلٌ : أفليس قد قالوا : سواءٌ علَيَّ أَقَعَدْتَ أم قُمْتَ ، و﴿ إِنَّ الَّذِيْنَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾[(٣)]، والخبرُ هنا ليس المبتدأ في المعنى ، ولا له ذِكْرٌ يرجعُ إليه ؟

قيلَ : هذا المعنى يعودُ إلى أنَّه هو هو ؛ ألا ترى أنَّه بمنزلة قولكَ : سواءٌ علَيَّ الإنذَارُ وتَرْكُهُ . وليس معنى المَثَلِ الصِّفَةَ فيكونُ المعنى: صفةُ الجنَّةِ جَرَيانُ الأنهار فيها ، إنَّما معناه الشَّبَهُ . ولا يستقيمُ شَبَهُ الجنَّةِ جَرَيانُ الأنهار ، ولا شَبَهُ الَّذين كفروا أعمالُهُم .

فإن قال قائلٌ : ما يُنكِرُ ألاَّ[(٤)] يكونَ المضافُ الذي هو « مَثَلُ » مُخْبَرٌ عنه ،

- وَإِنَّ كِلاَباً هَـذِهِ عَشْـرُ أَبْـطُنٍ ... وَأَنْتَ بَـرِيءٌ مِـنْ قَبَـائِلِهَا العَشْرِ

وانظر : المقتضب ١٤٨/٢ ، وأمالي الزجاجي : ١١٨ ، والتمام : ١٢٩ ، والخصائص ٤١٧/٢ ، والمخصص ١١٧/١٧ ، والإنصاف ٧٦٩/٢ .

(١) في (ش) : « وإذا لم يمتنع أُعمِلَ على ما قالوه » .

(٢) انظر الكتاب ١٤٣/١ ، والمقتضب ٢٢٥/٣ .

(٣) سورة البقرة : من الآية : ٦ .

(٤) في النسختين : « أن يكون » .

وإنّما الخبرُ عن المضاف إليه ،كقوله[١]:

لَوْ أَنَّ عُصْمَ عَمَايَتَينِ وَيَذْبُلٍ سَمِعَا حَدِيْثَكِ أَنْزَلاَ الأَوْعَالاَ

فأخبَرَ عن العَمَايَتَين بقوله : « سَمِعَا حَدِيثَكِ » ، و لم يُخبرْ عن العُصْمِ ؟

قيلَ له : لا يجوزُ أنْ يُذكَرَ اسمٌ فلا يخبَرُ عنه ، ويُترَكَ مُعَلَّقاً مُضْرَباً عن الحديث عنه ، و لم يَجْرِ ذلك في شيءٍ من كلامهم عندنا ، وليس تأويلُ هذا البيتِ على تَرْكِ الإخبار عن المضاف وأُقِيمَ المضافُ إليه مُقَامَه ، (وإنّما المعنى عندنا : لو أنَّ عُصْمَ عَمَايتَين وعُصْمَ يَذْبُلٍ ، فحذَفَ المضافَ ، وأقام المضافَ إليه مُقَامَهُ)[٢] ، لم يجْرِ في ذِكْره والدَّلالةِ عليه وبالإخبارِ الذي يجيءُ عنه بعده ، وأُجْرِيَ الإخبارُ عنهما على لفظ التّثنية[٣] وإنْ كانا جمْعَين ؛ لأنّهما أُجْرِيَا مُجْرَى القَبيلَين ،كقوله تعالى : ﴿ أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ كَانَتَا رَتْقاً فَفَتَقْنَاهُمَا ﴾[٤] / [٩٨/ب]

---

(١) البيت لجرير في ديوانه: ١/٥٠ ، والرواية فيه : « سمعَتْ حديثكِ » وهو من قصيدة في هجاء الأخطل مطلعها :

حَيِّ الغَدَاةَ بِرَامَةَ الأَطْلاَلاَ رَسْمٌ تحمَّلَ أهلُهُ فَأَحَالاَ

وقد أنشده أبو علي في إيضاح الشعر : ١٥٣ ، والمسائل المشكلة (البغداديات) : ٤٤٥ ، وانظره في: مجالس العلماء : ٢١٢ ، وسر الصناعة ٤٦٢/٢ ، والمخصص ١٦٨/٨ ، وشرح المفصل ٤٦/١، والهمع ١٤٢/١ .

والعُصْم : جمع أعصم ؛ وهو الفرس في يديه أو إحداهما بياض . (الصحاح) . وعَمَايتان : تثنية عَمَاية ؛ وهو جبلٌ يقع في نجد . ويذبل : جبلٌ يقع في نجد أيضا . (معجم البلدان ١٥٢/٤ ، ٤٣٣/٥) .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ص) .

(٣) في (ص) : « لفظ الواحد » .

(٤) سورة الأنبياء : من الآية : ٣٠ .

و﴿ أَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا ﴾[1]، وكقول الشّاعر[2] :

إِنَّ المَنِيَّةَ وَالحُتُوفَ كِلاَهُمَا　　　يُوفِي المَخَارِمَ يَرْقُبَانِ سَوَادِي

فإن قال قائلٌ : فهلاّ أجَزْتُم أنْ يكونَ « مَثَل » لغواً ، (كما كان « هو » لغواً)[3] إذا كان فَصْلاً ؟

قيلَ : كونُهُ لغواً والحكمُ عليه بهذا فاسدٌ غيرُ سائغٍ ؛ لأنّه لا دلالةَ عليه ، ولا شاهدَ له ، والقياسُ على الفصل[4] غيرُ جائزٍ لقِلَّتِهِ ؛ ألا ترى أنَّ الخليلَ[5] استطْرَفَ أمْرَ الفصل ، وعَجِبَ منه ، ومع ذلك فلا يُشبهُ هذا الفصلَ . ولا يجوزُ الحكمُ بإلغائه تشبيهاً بالفصل ؛ لأنَّ الفصلَ مضمَرٌ غيرُ معرَبٍ ، فجازَ إلغاؤُهُ لمشابهته الحرفَ ؛ لكونه مضمَراً ، وأنَّه غيرُ مُعرَبٍ ، وقد قامت الدَّلالةُ على أنَّ الفصلَ لا موضِعَ له من الإعراب ، و﴿ مَثَلُ الجَنَّةِ ﴾ مظهَرٌ مُعرَبٌ ، لا يَسُوغُ

---

(١) سورة الحجرات : من الآية : ٩ .

(٢) هو الأسودُ بنُ يَعْفَرَ النهشليُّ في ديوانه : ٢٦ ، من قصيدة في المفضليات : ٢١٦ مطلعها :

نَامَ الخَلِيُّ وَمَا أَحَسَّ رُقَادِي　　　وَالهَمُّ مُحْتَضِرٌ لَدَيَّ وِسَادِي

وانظر شرح المفضليات للخطيب التبريزي ٩٦٧/٢ .

وقد أنشد أبو عليٍّ هذا البيت في المسائل المشكلة (البغداديات): ٤٤٥ ، وانظر : مجاز القرآن ٣٦/٢. والسَّوادُ : الشّخص .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ص) .

(٤) في (ش) : « والفصل على القياس » .

(٥) حكى عنه سيبويه رحمه الله في الكتاب ٣٩٧/٢ قال : « وكان الخليل رحمه الله يقول : والله إنه لعظيمٌ جعلهم (هو) فصلاً في المعرفة وتصييرهم إياها بمنزلة (ما) إذا كانت (ما) لغواً ؛ لأنَّ (هو) بمنزلة أبوه ... » .

الحكمُ بإلغائه ، كما حُكِمَ بإلغاء الفصل ؛ لأنّهما لا يُشْبّهان ؛ ألا ترى أنَّ « مَثَلاً » هنا يرتفعُ بالابتداء ، وإذا ارتفع بالابتداء فقد اقتضى [أنَّ][1] خبرَ الآية يرتفعُ بكونه محدَّثاً عنه ، كما يرتفعُ الفاعلُ بذلك ، فلو جاز وجودُ مبتدإٍ لا خبرَ له ، لجاز وجودُ فاعلٍ لا فعلَ له[2] مسنداً إليه ، وإذا استحال هذا في الفاعل ، كانت استحالتُهُ في المبتدأ مثلَه ؛ لأنّه بمعناه .

فإن قال قائلٌ : فلِمَ لا يكونُ لغواً ، كما أنَّ « مِثْلاً » في قوله : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾[3] لغوٌ ؟ ألا ترى أنَّ المعنى : ليس هو كشيءٍ ، ولم يُثْبت المِثْلُ تشبيهاً لله تعالى ؟

قيلَ : إنكارُنا لأنْ يكونَ « مِثْل » هذا لغواً ، كإنكارنا في ما تقدَّم ، وليس المِثْلُ [هنا][1] لغواً ، وإنّما الكافُ الملغى عندنا ، ولا بدَّ في التّأويل من أنْ نحكُمَ بزيادة الكاف أو بزيادة ما دخلت عليه الكافُ ، فالحكمُ بزيادة الكافِ أَولى ؛ لأنّه حرفٌ ، والحرفُ يكونُ زيادةً كثيراً ، والأسماءُ ليست بمنزلتها ، وقد وُجِدَتُ الكافُ زائدةً في غيرِ هذا الموضع ، كقولِ رؤبَةَ[4] وغيرِه . فإذا كان كذلك كان

---

(١) تكملة يستقيم بها السياق .

(٢) في (ش) : « وجود فعل لا فاعل له » .

(٣) سورة الشورى : من الآية : ١١ .

(٤) يقصد قوله :

لَوَاحِقُ الأقْرَابِ فِيْهَا كَالْمَقَقْ

وهو في ديوانه : ١٠٦ ، وذكره أبو علي في المسائل المشكلة (البغداديات) : ٤٠٠ ، وانظر : المقتضب ٤١٨/٤ ، وسر الصناعة ٢٩٢/١ .

وانظر أبياتاً أخرى فيها الكاف زائدة في سر الصناعة ٢٩٢/١ - ٣٠٣ ، ورصف المباني : ٢٧٧ .

الحكمُ بزيادة الكاف أولى ، بل لا يجوزُ غيرُهُ . فيكونُ المعنى: ليس مثلَه شيءٌ[1].

فإن قيلَ : فكيف تعلّقَ قولُهُ : ﴿ فِيْهَا أَنْهَارٌ ﴾[2] ، و﴿ تَجْرِيْ مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ ﴾[3] ونحوُ ذلك بقوله : ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ ﴾ ؟

قيلَ : تعلّقت هذه الجُمَلُ بالجُمَلَةِ التي قبلها على جهة التّفسير لها ، كما أنَّ قولَه[4]: ﴿ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ﴾ بعد قوله : ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيْسَى عِنْدَ اللهِ كَمَثَلِ آدَمَ ﴾ تفسيٌر للمَثَلِ ، وكما أنَّ قولَه[5]: ﴿ وَعَدَ اللهُ الَّذِيْنَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيْمٌ ﴾ ، الجملةُ الثّانيةُ تفسيرٌ للوعد .

ومِثْلُ ذلك قولُهُ[6] : ﴿ يُوْصِيْكُمُ اللهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ ﴾ . الجملةُ الثّانيةُ تفسيرٌ للوصيَّةِ ، وكذلك قولُ الفرزدق[7]:

عَشِيَّةَ مَا وَدَّ ابْنُ غَرَّاءَ أُمَّهُ ... لَهَا مِنْ سِوَانَا إِذْ دَعَا أَبَوَانِ

فكذلك : ﴿ تَجْرِيْ مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ ﴾ ، و﴿ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ ﴾[8] ،

---

(١) انظر إعراب القرآن للنحاس ٥/٧٤ ، ومعاني القرآن له أيضاً ٦/٢٩٧ ، وسر الصناعة ١/٢٩١ ، ولمزيد تفصيل راجع : الدر المصون ٦/٧٦ - ٧٧ .

(٢) من قوله تعالى من سورة محمد ﷺ من الآية : ١٥ : ﴿ مَثَلُ الجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ المُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَاءٍ غَيْرِ آسِنٍ ﴾ .

(٣) من قوله تعالى من سورة الرعد من الآية : ٣٥ : ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُوْنَ تَجْرِيْ مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا ﴾ .

(٤) سورة آل عمران : من الآية : ٥٩ .

(٥) سورة المائدة : من الآية : ٩ .

(٦) سورة النساء : من الآية : ١٧٦ .

(٧) ديوانه : ٢/٣٣٢ ، من قصيدته في وصف الذئب « وأطلس عسال ... » .

(٨) من قوله تعالى في سورة إبراهيم : من الآية : ١٨ : ﴿ مَثَلُ الَّذِيْنَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيْحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ ﴾ ، وانظر كلام الزجاج عليها في المعاني ٣/١٥٧ .

ونحوُ ذلك تفسيرٌ للمثَلِ ،كالآيِ الأُخَرِ التي ذَكَرْناها .

وأمَّا قولُ أبي إسحاقَ : إنَّ المعنى في ذلك عنده : « مَثَلُ الجنّةِ التي وُعِدَ المتّقونَ جَنّةٌ تجري من تحتها الأنهارُ » ، فليس بمستقيمٍ أيضاً ؛ ألا ترى أنَّ المَثَلَ لا يخلو من أن يكونَ الصِّفةَ ،كما قال : إنَّ ذلك حسَنٌ جميلٌ ، أو يكونَ من معنى المشابَهَةِ والشَّبَهِ ،كما قلنا في كلا القولَين . لا يصحُّ ما قال لو قلتَ : صفةُ الجنّةِ جنّةٌ ، فجَعَلْتَ الجنّةَ خبراً ،لم يصحَّ ؛ لأنّها لا تكونُ الصِّفَةَ ، وكذلك لو قلتَ : شَبَهُ الجنّةِ جنّةٌ ؛ ألا ترى أنَّ الشَّبَهَ عبارةٌ عن المماثَلَةِ التي بين المتماثلَين ، وهو حدَثٌ ، والجنّةُ غيرُ حدَثٍ ، وإذا كان كذلك فالأوّلُ أيضاً لا يكونُ الثّاني .

فالصَّحيحُ في هذه الآية ما قاله سيبويه[1] .

* * *

(١) أي : فيما يقصُّ عليكم مثَلُ الجنّة . انظر الكتاب ١٤٣/١ ، وراجع أول المسألة .

سورة إبراهيم عليه السلام :

المسألة الخامسة والسبعون[1]

قال[2] في قوله تعالى : ﴿ وَآتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوْهُ ﴾ [إبراهيم : ٣٤] :

« / وتُقرأ : ﴿ وَآتَاكُمْ مِنْ كُلٍّ مَا سَأَلْتُمُوْهُ ﴾ ، فَمَنْ قرأ : ﴿ مِنْ كُـلِّ مَـا سَـأَلْـتُمُوْهُ ﴾ خَفَضَ بالإضافة ، فالمعنى : مِـنْ كلِّ الذي سألتُمُوه ، ومَـن قـرأ : ﴿ مِنْ كُلٍّ مَا ﴾ فموضع (ما) النّصبُ ، والمعنى : آتاكم من كـلٍّ الأشـياء الـذي سألتُمُوه » . [٩٩/أ]

قال : « ويجوزُ أن تكون (ما) نفيـاً ، ويكـونُ المعنـى : وآتـاكم مـن كـلٍّ لم تسألوه[3]؛ أي : وآتاكم من كلِّ شيءٍ الذي [ما] سألتُمُوهُ »[4] .

قال أبو عليٍّ :

اعلَمْ أَنَّ ما تأوَّله من قوله : ﴿ وَآتَـاكُمْ مِـنْ كُـلٍّ مَـا سَـأَلْتُمُوْهُ ﴾ علـى أَنْ يكونَ المعنى[5] النّفي ، غيرُ حسَنٍ ولا مستقيمٍ ؛ وذلك أنّه يَلْزَمُ أنْ تكونَ الجملـةُ المنفيَّةُ صلةَ « كلٍّ » ، و « كلٌّ » مُعْرَبَةٌ فلا تُوصَفُ بالنّكرة . وقولُنـا : إنَّ « كـلاً »

---

(١) لم ترد هذه المسألة في النسخة (ش) .
(٢) معاني القرآن وإعرابه ١٦٣/٣ .
(٣) في معاني الزجاج ١٦٣/٣ : « ومن كلٍّ ما لم تسألوه » .
(٤) العبارة في المعاني : « أي : آتاكم كل الشيء الذي لم تسألوه » .
(٥) في النسختين : « معنى » .

مُعْرَبَةٌ إذا حُذِفَ المضافُ إليه منها هو قولُ سيبويه[١]، ولا نعلَمُ فيه خلافاً من أصحابنَا .

فإن قال قائلٌ : ما يُنكِرُ أنْ تكونَ الجملةُ منقطعةً من « كُلٌّ » ، ومستأنَفةً بعده ، وغيرَ جاريةٍ وصفاً عليه ؟

قيلَ : لم يحملْهُ أبو إسحاقَ على هذا ، إلاّ أنّه قيل : قدَّرَ الجملةَ تقديراً متّصلاً بـ « كلٌّ » فقال : « مِنْ كُلٌّ لم تسألوه أي : آتاكُم من كلِّ شيءٍ الذي لم تسألوه ، فأضافَ « كلاً » إلى « شيءٍ » ، وقد أساء في أنْ مَثَّلَ « كُلاًّ » بـ « كلّ شيءٍ » لِمَا ذكَرْتُهُ لكَ من تعريفه .

وأساءَ أيضاً في قوله : « من كلِّ شيءٍ الذي لم تسألوه » ؛ لأنَّ « الذي » لا وجهَ للتّمثيل به على تأويله ، أمّا التّمثيلُ على تأويله هذا ينبغي أن يكونَ : وآتاكُم مِن كلٌّ لم تسألوه ،كما مثّلَ به أوّلاً ، فأمّا إدخالُ « الذي » في الكلام على هذا التّقدير ، فممّا لا وَجْهَ له ولا مجازَ ، إلاّ أنْ يُرِيْدَ تشبيهَهُ بـ « الذي » يُريدُ به أنَّ الجملةَ التي هي « لم تسألوه » متّصلةٌ بما قبلَهُ ، وغيرُ منقطِعَةٍ منه ،كما أنّه لو كان بَدَلَهُ « الذي » واسمٌ مُفْرَدٌ اتّصَلَ به ، ولم يَنقَطِعْ عنه، فإذا أراد ذلك كان فاسداً ؛ لأنَّ الجملةَ تصيرُ صفةً لـ « كلٌّ » ، وهو معرفةٌ ، ولا يستقيمُ وصفُ « كلٌّ » من حيث كان معرفةً بالجُمَلِ .

فإن قيلَ : نقدِّرُهُ حالاً ، ولا نقدِّرُهُ صفةً ليصحَّ الكلامُ .

---

(١) انظر حديثه عن (كل) في الكتاب ١١٦/٢ .

قيلَ : لو جاز في هذا أن يكونَ حالاً لجاز : مررتُ بزيدٍ لم يَقُمْ ، تُرِيْدُ الحالَ ، وهذا لا يَجُوزُ ، فإذا لم يَجُزِ الحالُ هذا وكان الوصفُ غيرَ مستقيمٍ تأويلُهُ لِمَا ذكرتُهُ لكَ ، حَمَلْنَاهُ على أنَّ التّقديرَ كأنّه : وآتاكم مِنْ كُلٍّ ، أي : وآتاكُمْ من كلِّ الأشياءِ .

ولم يَعطِفْ فيكونُ قولُهُ « لم تسألوه » جملةً أخرى حُكْمُهَا أنْ تَتْبَعَ الأوَّلَ بحرف عطفٍ ، إلاّ أنَّه استُغْنِيَ عن [العطف بهذا ؛ إذ][1] الثّانية من الأوَّل بمنزلة قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيْهَا خَالِدُوْنَ ﴾[2].

* * *

(١) ما بين المعقوفين غير واضح في الأصل .
(٢) سورة البقرة : من الآية : ٣٩ وآياتٍ أخرى كثيرة .

سورة النَّحل :

المسألة السَّادسةُ والسَّبعون

قال[١] في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [النحل : ٤٠] :

« القراءةُ الرَّفعُ ، وقد قُرِئت « فيكونَ » . فالرَّفعُ على : فهو يكونُ على معنى: ما أراد الله فهو يكونُ ، والنَّصبُ على ضربَين : أحدهما : أنْ يكونَ قولُهُ : « فيكونَ » عطفاً على « أنْ يكونَ » ، المعنى : أنْ نقولَ فيكونَ .

ويجوزُ أيضاً أنْ يكونَ نصباً على جوابِ كُنْ » .

قال أبو عليٍّ :

اعلَمْ أنَّ هذا الذي أجازَه من النَّصْبِ في « يكونَ » على أنَّه جوابٌ ، لم يُجِزْهُ أحدٌ من أصحابنا غيرُهُ ، و لم أعْلَمْ لغيرهم إجازةً له على هذا الوجه ، ووجَدْتُ الكِسائيَّ يقولُ[٢]: إنَّه سَمِعَهُ من العربِ أكثرَ من خمسين مرَّةً بالنَّصبِ ، وما علِمْتُهُ حَمَلَ ذلك على أنَّهُ جوابٌ ، ولكن على « أنْ » .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣/١٩٨ .

(٢) انظر نصه في معاني القرآن للفراء ١/٧٤ ـ ٧٥ ، وراجع المسألة [٢٣] في ١/٣٨٨ .

وحملُهُ على الجواب غيرُ سائغٍ ؛ لأنَّ « كُنْ » وإنْ كان على لفظِ الأمر، فليس القصدُ به هنا الأمرَ ، إنَّما هو ـ والله أعلَمُ ـ الإخبارُ عن كـون الشَّـيءِ وحُدُوثِـهِ ، وإلى هذا ذهب أبو العبَّاسِ وغيرُهُ فيه[1]. وقد ذَكَرْنَاهُ في ما مرَّ من هذا الكتاب في سورة البقرة[2].

* * *

(١) انظر المقتضب ٢/١٧ ، قال المبرد : « النصبُ ههنا محالٌ ؛ لأنه لم يجعل (فيكونُ) جواباً . هذا خلافُ المعنى ؛ لأنه ليس ههنا شرطٌ ، إنما المعنى : فإنَّه يقولُ له كن فيكونُ ، و(كن) حكايةٌ » .

(٢) انظر المسألة [٢٣] ص: ٣٦٨ من الجزء الأول .

سورة بني إسرائيل :

المسألة السَّابعةُ والسَّبعون

قال[١] في قوله تعالى /: ﴿ وَلِيُتَبِّرُوا۟ مَا عَلَوْا۟ تَتْبِيرًا ﴾ [الاسراء: ٧] : [٩٩/ب]

« أي: لِيُدَمِّرُوا في حالِ عُلُوِّهِمْ ، ويُقالُ لكلِّ منكَسِرٍ من الزُّجَاجِ والحديد: تِبْرٌ » .

قال أبو عليّ :

اعلَمْ أنَّ هذه عبارةٌ أجْوَدُ منها وأصحُّ في المعنى في مطابقةِ المراد : ولِيُتَبِّرُوا في وقتِ عُلُوِّهِم ؛ لأنَّ هذه « ما » التي أصلُها المصدَرُ ، ثمَّ يُتَّسَعُ فيها وتُستَعْمَلُ ظرفاً من الزَّمان . وقد مرَّ ذلك في غير هذا الموضع[٢] .

* * *

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣/٢٢٨ .

(٢) سبق الحديث مفرقاً عن (ما) انظر ١/١٢٠ ، ١٢٨ ، ٣٤٨ ، ٢/١١٤ ، ٣١٢ ، ٣١٤ . وانظر المسائل البغداديات : ٢٧١ وما بعدها .

المسألة الثّامنة والسّبعون

قال[1] في قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطَاناً ﴾ [الإسراء : ٣٣] :

« الأجودُ إدغامُ الدّال مع الجيم ، والإظهارُ جيِّدٌ بالغٌ ؛ لأنَّ الجيمَ من وسط اللّسان ، والدَّالُ من طرفِ اللّسان ، والإدغامُ جائزٌ[2]؛ لأنَّ حروفُ وسطِ اللّسانِ تقرُبُ[3] من حروفِ طرفِ اللّسَانِ » .

وقال[4] في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَادُوْا لَيَفْتِنُوْنَكَ ﴾ ما بان بنظائره إنْ شاء الله[5] .

* * *

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣/٢٣٧ .

(٢) في (ش) : « غير جائز » .

(٣) في (ش) : « نقيضُ » .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٣/٢٥٣ .

(٥) هكذا جاءت هاتان الآيتان دون تعليق من أبي عليٍّ ، على أن الآية الثانية لم تذكرها النسخة (ش) .

سورة الكهف :

المسألة التّاسعةُ والسَّبعون

قال[1] في قوله تعالى : ﴿ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوْا أَمَداً ﴾ [الآية:١٢] :
« الأمدُ : الغايةُ ، و« أمداً » منصوبٌ على نوعَين ، وهو على التّميز منصوبٌ ، وإنْ شئتَ كان منصوباً على : أَحْصَى أمداً ، فيكونُ العاملُ فيه « أحصى » كأنّه قال : لنعلَمَ أَهؤلاء أَحْصَى للأمَدِ أم هؤُلاء ، ويكونُ منصوباً بـ « لَبِثُوا » ، ويكونُ « أحصى » متعلّقاً بـ« لَبِثُوا » فيكونُ المعنى: أيُّ الحزبَين أَحْصَى لِلُبْثِهِم في الأمد ».

قال أبو عليّ :

اعلَمْ أنَّ التّميزَ في الأمَدِ وانتصابَهُ عندي ممتنعٌ غيرُ مستقيمٍ ؛ وذلك أنّه لا يخلو من أن يكونَ « أَحْصَى » يُحمَلُ على أنْ يكونَ فِعلاً ماضياً أو (أفعَلَ) نحو : « أحسَنَ » و « أعْلَمَ » . ولا يجوزُ أنْ يكونَ « أحْصَى » أفْعَلَ وغيرَ مثالِ الماضي لأمرَين :

أحدهما : أنّهُ يُقالُ : أَحْصَى يُحْصِي ، وفي التّنزيل : ﴿ أَحْصَاهُ الله

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣/٢٧١ .

وَنَسُوهُ ﴾[1]، وأفعَلَ يُفعِلُ لا يُقالُ منه : هو أَفْعَلُ من كذا ، فأمَّا قولُهُم : « ما أَوْلاهُ للخير » و« ما أعْطَاهُ للدَّرَاهِمِ »[2] فمن الشَّاذِّ النَّادِرِ الذي حُكْمُهُ أنْ يُحفَظَ لقلَّتِهِ[3]، ويُعرَفُ خُروجُهُ عن الجمهور والكَثْرَة . وسبيلُ ما ذَكَرْنَا من ذلك لا يُقاسُ عليه ولا يُجعَلُ أصلاً يُحمَلُ غيرُهُ عليه ، فـ « أَحْصَى » إذاً لا يجوزُ أنْ يكونَ أَفْعَلَ من كذا لهذا الذي أعْلَمْتُكَ .

والأمرُ الآخَرُ الذي يَمنَعُ انتصابَ هذا الاسمِ على التَّمييز: هو أنَّ ما انتصَبَ على التَّمييز في نحو هذا ، (كقولكَ : أكثَرُ مالاً ، وأحسَنُ وجهاً ، وأغْزَرُ عِلماً ونحو هذا)[4] ، فهو في المعنى فاعلٌ وإنْ كان في اللَّفظ منتَصِباً ؛ ألا ترى أنَّ الوجهَ هو الذي حَسُنَ ، والمالَ هو الذي كَثُرَ ، والعِلْمَ هو الذي غَزُرَ ، وليس ما في

---

(١) سورة المجادلة : من الآية : ٦ .

(٢) انظر المقتضب ١٧٨/٤ ، والأصول ١٠٣/١ .

(٣) بنَاءُ أَفعَلِ التَّفضيلِ مِن الفِعلِ الذي على وَزْنِ (أَفْعَلَ) فيهِ مِن الخلاَفِ مَا في بنَاءِ فِعْلِ التَّعَجُّبِ منهُ ، فَمَن قَالَ هنَاكَ: لا يَجُوزُ إلاّ شَاذاً ، قَالَ هَنَا كَذلِكَ ، ومنهم : الأخفشُ والمازنيُّ والمَبردُ وابنُ السَّرَّاج والفارسيُّ. انظر المقتضب ٤/١٨٠-١٨٢،والأصول ١٠٢/١، وشرح الكافية ٢١٤/٢ ، والمساعد ١٦٤/٢ . على أنَّ ابنَ القواس في شرحه على ألفية ابن معطٍ ١٠٠٢/٢ نسب إلى المبرد رأياً مناقضاً للمشهور عنه ، قال: « والمبرد يجيز بناء أفعَلَ من كل فعلٍ ثلاثي مزيدٍ فيه مطلقاً » ، والمشهور عنه منع بناء أفعل التفضيل من (أَفْعَلَ) .
ومَنْ قَالَ هُنَاكَ بجوازِهِ ، قَالَهُ هُنَا ، وهو قول سيبويه والمحققين من أصحابه . انظر الكتاب ٧٣/١، وصحَّحهُ من المتأخرين ابنُ هشامٍ الخَضراويُّ والصفَّارُ ابنُ مالك . انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤٦/٣ ، والتذييل والتكميل ١٩١/٣، ومنهج السالك ٣٧٤، والمساعد ١٦٤/٢ .
وذَكَرَ ابن عصفور في المقرَّب : ٧٨، تفريقاً - لم ينسبه إلى سيبويه كما نقلت عنه بعضُ المصادر - بينَ أنْ تكونَ الهمْزَةُ في أَفْعَلَ للنَّقْلِ نحو : (أَعْطَى) فلا يجوزُ ، او لغَيرِ النَّقْلِ نحو : (أَغْفَى) بالغَين المعجَمَةِ فَيَجُوزُ . وعلّق ابنُ مالك على ذلك بقوله: وهو تحكُّمٌ بلا دليل) ، أما في شرح الجمل فيبدو أن ابن عصفور رجع عن هذا التفصيل ، حيث حكم بعدم جواز التعجب منه، فوافق بذلك رأي المبرد والمازني ومن معهما . انظر: شرح الجمل ٥٨٠/١ ، وشرح التسهيل ٤٧/٣، ومنهج السالك ٣٧٤، والمساعد ١٦٤/٢ .

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

الآية كذا ؛ لأنَّ الأمَدَ ليس هو الذي أُحْصِيَ ، فهو خارجٌ عن جهة ما عليه الأسماءُ المنتصِبَةُ على التّمييزِ وحَدِّها ، فإذا كان كذلك لم يَجُزْ أنْ يكونَ منها ، فإذا لم يَجُزْ ذلك كان مثالاً للماضي ، وإذا كان ماضياً كان المعنى: لِيَعْلَمَ أيُّ الحِزْبَينِ أَحْصَى أمداً لِلُبْثِهم ، فيكونُ الأمَدُ على هذا منتَصِباً على أنّهُ مفعولٌ به ، والعاملُ فيه « أَحْصَى » الذي هو فِعْلٌ .

وقد كان يجوزُ في انتصاب الأمَدِ وجهٌ آخَرُ لولا أنّهُ يَلزَمُهُ منه حَمْلُ « أَحْصَى » على أَفْعَلَ الذي هو اسمٌ دون المثال الماضي؛ وذلك ـ كما قلنا ـ لا يجوزُ فيه ؛ لأنّه من باب أَفْعَلَ يُفعِلُ ، وذلك لوجازَ حملُ « أَحْصَى » على أَفْعَل ، لجازَ أنْ يكونَ الأمَدُ منتصباً بفِعلٍ كان يدلُّ عليه « أَحْصَى » ؛ إذ لو كان اسماً كأنّكَ لَمّا ذَكَرْتَ أَحْصَى دلَّ على يُحصِي ، فكأنّكَ قلتَ : يُحصِي الأمدَ ، فكان ينتصِبُ الأمَدُ على أنّهُ مفعولٌ أيضاً .

ونظيرُ ذلك في حَمْلِهِ على هذا الفعل قولُهُ تعالى : ﴿ **إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِ** ﴾[1] . ألا ترى أنَّ « مَنْ » لا يخلو مِنْ أنْ يكونَ في موضعِ جرٍّ أو نصبٍ أو رفعٍ . ولا يجوزُ أنْ يكونَ في موضعِ جرٍّ ؛ لأنّكَ إنْ جَرَرْتَهُ فبالإضافةَ ، والإضافةُ / في أَفْعَلَ لا تصحُّ إلى هذا الاسم ؛ لأنَّ أفعَلَ لا يُضافُ إلاّ إلى ما هو [١٠٠/أ] بعضٌ له ، فإذا كان كذلك لم تَجُزْ إضافةُ أَفْعَلَ إلى « مَنْ » على هذا الوجه ؛ لأنّه ـ سبحانَهُ ـ لا يَضِلُّ ، فإذا كان كذلك امتَنَعَ هذا ،كما يمتنعُ : « اليـاقوتُ أفضلُ

(١) سورة الأنعام : من الآية : ١١٧ .

الدُّرِّ » ، و « الإنسانُ أفضلُ الحَمِيرِ » ونحوُه .

وإنْ كان نَصْباً فعلى ما ذَكَرْتُهُ لك من حَمْلِهِ على فِعْلٍ مضمَرٍ؛ لأنَّ (أفْعَلَ) لا يَعْمَلُ في المفعول به . ويدلُّكَ على صحَّةِ هذا الوجه قولُهُ في الآية الأخرى : ﴿ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيْلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اهْتَدَى ﴾[1]، والمعنى واحدٌ ، إلاَّ أنَّ حرفَ الجرِّ حُذِفَ ، فلمَّا حُذِفَ وَصَلَ معنى العلمِ إليه فعَمِلَ فيه .

وإنْ حُمِلَت على أنَّهَا في موضع رفعٍ احتَجْتَ إلى تأويلِ فِعْلٍ ؛ لأنَّ الجملةَ الاستفهاميَّةَ تكونُ في موضع نَصبٍ ، كما قال الخليلُ[2] في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُوْنَ مِنْ دَوْنِهِ مِنْ شَيْءٍ ﴾[3] » .

---

(١) سورة النجم : من الآية : ٣٠ . وفي (ش) : ﴿ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيْلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اهْتَدَى ﴾ وهو خطأ ؛ إذ خلط بين هذه الآية وآية الأنعام .

(٢) انظر الكتاب ١٤٨/٣ . وحديث سيبويه كان عن قوله تعالى : ﴿ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُم إذا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُم لَفِي خَلْقٍ جَدِيْدٍ ﴾ قال : « فإنكم هنا بمنزلة أيهم إذا قلتَ : ينبئهم أيهم أفضل » . ثم قال : « قال الخليل: مثلُهُ ... » الآية ، قال أبو علي في التعليقة على الكتاب ٢٦١/٢ بعد ذكره قول الخليل : « قال أبو عليٍّ : التوفيقُ بين هذه [أي : ﴿ إِنَّ اللهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُوْنَ مِنْ دَوْنِهِ مِنْ شَيْءٍ ﴾] ، وبين قوله : ﴿ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُم ﴾ الآية : أنَّ الاستفهام لا يعملُ ما قبله فيما بعده ، كما لا يعمل ما قبل هذه اللام فيما بعده، وموضع (ما) نصب بـ(تدعون) لا بـ(يعلم) ، والجملة التي هي ﴿ مَا تَدْعُونَ مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ ﴾ في موضع نصبٍ بـ(يعلم) ، و(يعلم) هذه التي تتعدى إلى مفعولين ، ولا يجوز أن يكون التي بمعنى عرفتُهُ » . وانظر الحجة لأبي علي ٤٣٤/٥ .

(٣) سورة العنكبوت : من الآية : ٤٢ . و(ما) على رأي الفارسي هنا استفهامية معلَّقة لـ(يعلم)، فهي في موضع نصب . انظر الدر المصون ٣٦٦/٥ . وانظر كلام أبي عليٍّ عن الآية في الحجة ٤٣٤/٥ مع إشارته إلى قول الخليل .

وكقوله : ﴿ إنّي عَامِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُوْنَ * مَنْ يَأْتِيْهِ عَذَابٌ يُخْزِيْهِ ﴾[١]، ويكونُ المعنى في : ﴿ إنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيْلِهِ ﴾[٢] كأنَّه : يَعلَمُ أَهَؤلاءِ ضَلَّ عن سبيله أم هؤلاء ، فـ « مَنْ » في موضع رفعٍ ، والجملةُ بأسْرِهَا في موضع نصبٍ . فـ « أفعَلُ » في هذا الباب أيضاً يدلُّ على فِعْلٍ مضمَرٍ تكونُ الجملةُ به في موضعِ نصبٍ .

ومَن قَدَّرَ أنَّ « أَحْصَى » أفعلُ من كذا[٣] فهو مخطِئٌ لِمَا ذَكَرْنَا .

فإنْ قَدَّرَ مع تأويله « أَحْصَى » أفعل من كذا أنَّ الأمَدَ منتصِبٌ بـ « لبثوا » ، لم يمتنِعْ أنْ يُقدِّرَهُ بأنْ يقولَ : أحْصَى لِلُبْثِهِمْ أمَداً ؛ أي : في الأمد ، فيتّصِلُ « أحْصَى » باللاّم؛ لأنّه ليس بفعلٍ عنده ، وإذا لم يكنْ فِعْلاً عنده لم يُنكَر اتّصالُهُ باللاّمِ ،كما تقولُ : هو أَضْرَبُ لِزَيدٍ ، إلاّ أنّه إذا قَدَّرَ « أَحْصَى » فِعْلاً وقدَّرَ انتصابَ الأمَدِ بـ « لَبِثُوا » دون « أحْصَى » فقد أساءَ وعَدَلَ الكلامَ عن وجهه ؛ ألا ترى أنَّ الكلامَ : أحصَى كذا . وفي التّنزيل : ﴿ أَحْصَاهُ اللهُ وَنَسُوْهُ ﴾[٤]، وفيه : ﴿ وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَداً ﴾[٥]، فأوصَلَ الفعلَ بلا حرفٍ .

---

(١) سورة الزمر : الآيتان : ٣٩ ـ ٤٠ . قال أبو عليٍّ في الحجة ٥/٤٣٤ : « وكذلك قال : ﴿ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ ﴾ المعنى : فسوف يعلمون آلمسلمُ تكونُ له عاقبة الدار أم الكافر؟ وكل ما كان من هذا فهكذا القول فيه ، وهو قياس قول الخليل » .

(٢) سورة الأنعام : من الآية : ١١٧ .

(٣) انظر حاشية رقم (٣) ص: ٣٦٠ .

(٤) سورة المجادلة : من الآية : ٦ .

(٥) سورة الجن : من الآية : ٢٨ .

فإذا كان تأويلُهُ انتصابَ الأمَدِ بـ « لَبِثُوا » يؤدِّي إلى أنَّ الفعلَ الذي هو «أَحْصَى » المتعدِّي بلا حرفٍ يتعدَّى بحرفٍ ، استقبحنا هذا التّأويلَ وكَرِهْنَاه ، واستَبْعَدْنَا أنْ يكونَ الأمَدُ منصوباً بـ « لَبِثُوا » ، وأنْ يكونَ المعنى : لنَعْلَمَ أيُّ الحِزْبَين أَحْصَى لِلُبْثِهِمْ في الأمد ؛ لتَعَدِّي « أَحْصَى » الذي يتعدَّى بلا حرفٍ في هذا التّأويل بحرفٍ . ولكن نقولُ : المعنى : لِنَعْلَمَ أيُّ الحِزْبَينِ أَحصَى أمداً لِلُبْثِهم[1]. فالأمَدُ على تأويلنا[2] ينتصِبُ على أنّه مفعولٌ به ، وعلى القولِ المستكرَه ينتصِبُ على أنّه ظرفٌ .

* * *

(١) في (ش) : « أحصى للبثهم » .

(٢) في (ش) : « على تأويلهم » .

المسألة الثّمانون

قال[1] في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيْهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾ [الكهف: ٣١]: « قد حُكِيَ : سِوَار ، وحَكَى قُطْرُبٌ : إِسْوَار ، وذَكَرَ أنَّ أَسَاوِرَ جمعُ إِسْوَار على حذف التّاء ؛ لأنَّ جمعَ إِسْوَار : أَسَاوِير » .

وقال[2] أبو إسحاقَ أيضاً في قوله : ﴿ يُحَلَّوْنَ فِيْهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ ولُؤْلُؤاً ولِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيْرٌ ﴾[3] : « هو جمعُ إِسْوِرَة ، وواحدُها سِوَارٌ . والإِسْوَارُ[4] من أَسَاوِرَةِ الفُرْسِ : هو الجَيِّدُ الرَّمْيِ بالسِّهَامِ ، قال الشَّاعرُ[5] :

وَوَتَّرَ الأَسَاوِرُ الْقِيَاسَا

سَغْدِيَّةً تَنْتَزِعُ الأَنْفَاسَا »

قال أبو عليّ :

اعْلَمْ أنَّ قولَ مَنْ حَكَى « سِوَار » صحيحٌ ، يدلُّ عليه قولُهُ[6] :

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢٨٣/٣ ، وفي (ص) : ﴿ يُحَلَّوْنَ فِيْهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ ولُؤْلُؤاً ولِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيْرٌ ﴾ ، وهي آية فاطر : ٣٣ ، التي سيذكرها بعد قليل ، والكلام هنا على آية الكهف ، إلا أنه حدث خلط بينهما ، فوضعت إحداهما موضع الأخرى ، أما في (ش) فقد ذكرت آية الكهف في الموضعين بلفظ : « يحلون فيها أساور » بإسقاط (من) .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢٧٠/٤ .

(٣) سورة فاطر : من الآية : ٣٩ .

(٤) ويقالُ له : الأُسوار أيضاً . انظر الصحاح (سور) .

(٥) هو القَلاخ بن حزن المنقري كما في مجاز القرآن ٢٧/٢ ، وانظر التاج (سور) .

(٦) لم أقف عليه ، وهو في المخصص ٤٦/٤ نقلاً عن أبي عليّ .

وفي الأَكُفِّ اللامِعَاتِ سُوْرُ

فـ(فُعْلٌ) يُجمَعُ به على هذا النَّحو .

فأمَّا ما حكاه قُطْرُبٌ من أنَّه يُقالُ فيه: « إسْوَارٌ » ، فهذا الضَّرْبُ من الأسماء قليلٌ جدّاً ، إلاَّ أنَّ الثِّقَةَ إذا حَكَى شيئاً لَزِمَ قَبُولُهُ . ونظيرُهُ قولُهُم : الإِعْصَارُ . ولا يجوزُ عندي أنْ يكونَ الجمعُ الذي جاء في التَّنزيل مُكَسَّراً على هذا الوجه[1]؛ ألا ترى أنَّه لو كان كذلك لوَجَبَ ثَبَاتُ الياء في التَّكسير لِيَكُونَ على زِنَةِ « دَنَانِير » ؛ لأنَّ حرفَ اللِّينِ إذا كان رابعاً في الواحد ثَبَتَ في التَّكسير، / ولم يُحذَفْ إلاَّ في الضَّرورة[2] للوزن ، نحو ما أنشَدَه سيبويه[3]: [١٠٠/ب]

قَدْ بَكَّرَتْ سَادَاتُهَا الرَّوَائِسَا

وَالْبَكَرَاتِ الْفُسَّجَ الْعَطَامِسَا

وهو جمع عَيْطَمُوس، وعَيْطَمُوس إذا حُذِفَت الياءُ للتَّكسير بَقِيَت الواوُ رابعةً، (وإذا بَقِيَت رابعةً)[4] تَعَيَّنَ ثباتُهَا في التَّكسير إلاَّ أنْ يُضْطَرَّ شَاعرٌ .

ومثلُ هذا في الضَّرورة ما أنشَدَهُ من قول الآخَرِ[5] :

---

(١) في (ش) : « منكسراً على هذا الواحد » .

(٢) في (ش) : « ولم يحذف في الضرورة » .

(٣) الكتاب ٤٤٥/٣ ، والرجز لغيلان بن حريث الربعي ، وانظر : جمهرة اللغة ٣٩٥/١ ، ٧٢٣/٢ ، والخصائص ٦٢/٢ ، والمحتسب ٩٤/١ ، والمخصص ٤٧/٤ نقلاً عن أبي عليٍّ ،. والمعرَّب : ٢١ . والروائس : جمع رائِسَة ؛ وهي المتقدِّمةُ لسرعتها ونشاطها ، والبَكَرَاتُ : جمع بَكْرَة ؛ وهي النَّاقةُ الفتيَّةُ ، والفُسَّج : جمع فاسج ، وهي النَّاقة السَّمينة ، والعَطَامِسُ : جمع عَيْطَمُوس ؛ وهي الناقة الحسناء .

(٤) ساقط من (ص) .

(٥) انظر الكتاب ٤٩٤/٣ ، وبعده :

قَــدْ شَــرِبَتْ إلاَّ دُهَيْدِهِينَا

قال(١): « والدَّهْدَاهُ: حاشيةُ الإبل ». فكان ينبغي أنْ تثبُتَ الياءُ في هذا أيضاً، كما وجب أنْ تَثْبُتَ في البيت الآخَرِ .

وليس التّنزيلُ موضعَ ضرورةٍ ، وإذا لم يَجُزْ أنْ يكونَ إيَّاهُ ، ثبتَ أنَّهُ الآخَـرُ الذي هو سِوَارٌ جُمِعَ على أَسْوِرَةٍ ، ثم جُمِـعَ أَسْـوِرَةٌ علـى أَسَـاوِرَ ،كمـا حكـاه سيبويه(٢) من جمعهم « أَسْقِيَةٍ » علـى « أَسَـاقٍ » . ولـو كـان « أَسَـاوِرُ » الـذي في التّنزيل جمعَ إسْوَار لكان يجبُ (أنْ يكـونَ)(٣) أسـاويرُ ، و لم يَجُـزْ حـذفُ اليـاء ، [وهذا](٤) يدلُّ على أنَّهُ(٥) جمعُ أَسْوِرَةٍ ، وأَسوِرَةٌ جَمْعُ سِوَارٍ ،كمـا أنَّ « أَسْـقِيَةً » جمعُ « سِقَاءٍ » ، ثمَّ جُمِعَ أَسَاوِرُ كـ « أَسَاقٍ » .

وإِسْوَارٌ الذي حكاه قُطْرُبٌ وإنْ لم يَجُزْ عندنا أن يكونَ لُغَـةَ التّـنزيلِ ، فإنّمـا صحَّتْ فيه العينُ وإنْ كان على (إفْعَالٍ) ، و لم يكنْ مثـلَ : أَقَـامَ الصَّـلاةَ ، ونحـوِ ذلك ؛ لأنّه اسمٌ غيرُ جارٍ على الفعل .

وإنّمَا اعتَلَّت المصادرُ التي على نحوِ هذا الاسـم لِجَرْيِهَـا علـى الفعـل ، ولـولا جَرْيُـهَا عليه لصَحَّتْ لسُكُونِ ما قبلها وما بعدها ، فلمَّا لم يكن هذا الاسمُ جارياً

- قدْ شَرِبَتْ إلاَّ دُهَيدِهِينَا	قُلَيِّصَـاتٍ وَأُبَـيْـكِرِينَا

وقد سبق إنشاده ص : ٢٧٤ من هذا الجزء .

(١) أي : سيبويه ، انظر الكتاب ٤٩٥/٣ ، والصحاح (دهده) .
(٢) الكتاب ٦١٨/٣ .
(٣) ساقطٌ من (ص) .
(٤) تكملة يستقيم بها النصُّ .
(٥) في (ش) : « يدلُّ أنه » .

على الفعل صَحَّ ، و لم يكن كما ذَكَرْتُهُ لكَ من المصادر .

وليس تصحيحُ هذا كتَصحيحِ « إِجْوَاد » مصدر « أَجْوَدْتُ » ؛ لأنَّ هذا شَذَّ عن القِياس وإنْ كان قد اطَّرَدَ في الاستعمال ، وإِسْوَارٌ الذي هو اسمٌ على ما يُوجِبُهُ القياسُ .

ولو حَكَى حاكٍ يَلْزَمُ قَبُولُ روايَتِهِ في هذا الاسمِ ضَمَّ الهمزة على أنَّه بمعنى الكسرِ ، لم نَقْبَلْهُ على أنَّهُ من لفظه ، ولجعَلْنَاهُ من باب « سَوَاسِيَةٍ » و« سَوَاءٍ » ، فيه بعضُ حُرُوفِهِ وليس من لفظه . وإنَّما كُنَّا نَحكُمُ بأنَّ فيه بعضَ حروفه وليس من لفظه ؛ لأنَّكَ لو جعَلْتَهُ من لفظه لَلَزِمَكَ أنْ تقولَ : (أُفْعَال) ، وهذا بناءٌ لا نَعْلَمُهُ في الكلام ، فإذا كان كذلك لم نقْبَلْهُ على أنَّه منه .

ولو حُكِيَ لقُلْنَا: إنَّه (فُعْوَال) كـ « عُنْوَان »[1]، وكان يكونُ من باب الأسر، وجاز أيضاً - في إِسْوَارٍ في مَن كَسَرَ الهمزةَ - أنْ تكونَ الهمزةُ أصلاً فاءً ، فتصيرُ من باب « قِرْواح »[2]، فكأنَّ اللَّفظان على هذا من بابٍ واحدٍ : أُسْوَارٌ كعُنْوَان ، وإِسْوَار كقِرْوَاح ، ويكونان على هذا من الأسر .

ولو جَعَلْتَهُ (فُعْلَالاً) كقُسْطَاسٍ[3] لم يَسْتَقِمْ ؛ ألا ترى أنَّ الواوَ في الأربعة لا تكونُ أصلاً ، ومِن ثَمَّ حَكَمْنَا أنَّ التَّاءَ في « عِزْوِيْت »[4] زائدةٌ .

---

(١) في (ص) : « كعتوارة » ومثله في المخصص في النص المنقول عن أبي عليٍّ ٤٧/٤ .

(٢) القِرواح : الأرض البارزة للشمس لم يختلط بها شيءٌ . الصحاح (قرح) .

(٣) في (ش) : « كقرطاين » . والقُسطاس ولبِقِسطاس بالضم والكسر : الميزان . الصحاح (قسطس) .

(٤) عِزويت على فِعليت ، وفسره ثعلب بأنه القصير ، وقال ابن دريد : هو اسم موضع . انظر الجمهرة ١٢٤٤/٣ ، واللسان (عزا) .

فإن قلتَ : فما تقولُ في « أُشْنَان »[1] ؟

فإنّه لو كان عربيّاً لقُلْنَا فيه : (فُعْلان) ، وجَعَلْنَاه من الثّلاثة كـ « قُرْطَاط »[2]، ولم نجعَلْهُ من باب « كُفْرَان » ؛ لأنّه ليس بمصدرٍ ، ولا باب « حُمْلان »[3]؛ لأنّه ليس بجمعٍ . ولو سَمَّيْتَ به رَجُلاً انصَرَفَ ؛ لأنَّ النُّونَ على هذا لا تكونُ المصاحبةَ للألفِ في نحو: « عُثمَان » ، ولكنّه بمنزلة الطّاء من قُرْطَاط. (وإن شئتَ جَعَلْتَهُ مثلَ « دُكّان » فلم تصرِفْهُ إذا سَمَّيْتَ به على هذا القول ، والأوّلُ[4] أولى)[5].

فأمّا « أُسْتَاذ »[6] فأعجميٌّ أيضاً ، ولو كان عربيّاً لكان عندنا من باب « قُسْطَاسٍ » وإنْ كانت الهمزةُ أوّلاً رابعةً[7]؛ ألا ترى أنّه ليس في الكلام شيءٌ على (أُفْعال) ، وفيه ما ذَكَرْتُهُ لكَ ، فهذا ثَبْتٌ ،كما كان خُلُوُّ الصِّفات من (إِفْعَلَةٍ) ثَبْتاً في أنَّ همزةَ « إِمَّعَة »[8] أصلٌ .

---

(١) « الأشنان : فارسيٌّ معرَّبٌ . قال أبو عُبيدةَ: فيه لغتان : الأُشنان والإشنان ، وهو الحُرُض بالعربية ». انظر المعرَّب : ٢٤ ، وراجع المسائل الحلبيات : ٣٦٧ .

(٢) القُرطاط : هو لذي الحافر كالحلس الذي يلقى تحت الرحل للبعير ، وقيل : هو كالبرذعة يطرح تحت السَّرج . اللسان (قرطط) .

(٣) حُملان جمع حَمَلٍ وهو الخروف ، وجمعه : حُملان وأحمال . اللسان (حمل) .

(٤) أي : الحمل على قرطاط .

(٥) ما بين القوسين أخر في (ش) وجعل بعد قوله : « فأمّا « أُسْتَاذ » فأعجميٌّ أيضاً وإن شئت جعلته...» .

(٦) انظر المعرَّب : ٢٥. وقد تعرض أبو علي في المسائل الحلبيات إلى (أستاذ) و(أسوار) محيلاً على كلامه هنا .

(٧) كذا في النسختين .

(٨) الإمَّعة والإمَّع : هو الذي لا رأي له ولا عزم ، فهو يتابع كلَّ أحد على رأيه ولا يثبت على شيء ، والهاء فيه للمبالغة . اللسان (أمع) .

[١٠١/أ] فأمَّا إسْوَارٌ لواحِدِ أسَاوِرَةِ فارِسَ، فقال / أبو زَيدٍ[١] : « قالوا : رَجُـلٌ إسْـوَارٌ من قومٍ أسَاوِرَةٍ ، وهذا إسْوَارُ المرأةِ ، وسِوَارُ المرأة ، وأَسْـوِرَةٌ لجماعتهـا ، وهمـا قُلْبَان[٢] يكونان في يديها » .

ووزنُ إسْوَار على هذا (إفْعَـال) ـ وتصحيـحُ الـواو كتصحيحهـا في إسْوَار الذي يُلْبَس ـ وهو[٣] مثل إسْكَاف[٤]، كما أنَّ الملبوسَ بمنزلة الإعْصَار .

ولو حُكِيَ الضَّمُّ فيه لجاز عندنا أنْ يكونَ (أُفْعَالاً) ، ولا نقولُ في هـذا كمـا قلنا في « إسْوارٍ » الملبوسِ أنْ لـو حُكِـيَ . ولا تجعَلُـهُ[٣] مـن لفـظٍ آخَـرَ ، ولكـن اللَّفظان في مَن كَسَرَ الهمزةَ وضَمَّها واحدٌ ، والفصْلُ جَوَازُ خرُوجِ هذا عن أصـلِ كلامِ العرب وأبنِيَتِهِ من حيث كان أعجميّاً . وليس الأوَّلُ كذلـك ؛ ألا تـرى أنَّ في هذا الضَّرْبِ نحوَ : « آجُرّ »[٥] و « كَابُل »[٦]، وما أشبه ذلـك ممَّا يَخـرُجُ عـن كلامهم وأصولِ أبنيتهم .

وجـمعُ هـذا[٣] : أَسَـاوِرَة ، الهـاءُ فيـه كـالتي في « زَنَادِقـة »[٧]، وليسـت

---

(١) لم أقف عليه في النوادر اعتماداً على فهارسه ، ونقله أبو عليٍّ في الحجة ١٥١/٦ .

(٢) في اللسان (سور) : « والقُلْب من الفضة يسمى سواراً ، وإن كان من الذهب فهو أيضاً سوارٌ » .

(٣) أي : « إسوار » واحد أساورة الفرس .

(٤) قال الجوهري : « الإسكاف : الحاذق ، ويقال : رجلٌ إسكافٌ وأُسكوفٌ للخفّـاف » . الصحـاح (سكف) .

(٥) فارسيٌّ معرَّب ، وفيه لغات . انظر المعرَّب : ٢١ ، وقصد السبيل ١٣٦/١ .

(٦) اسم بلد ، فارسيٌّ معرَّب ، وقد تكلم به العرب . انظر : المعرَّب : ٢٩٣ . قال الفيومي في المصبـاح المنير (أنك) : « وليس في العربي فاعُلٌ بضم العين ، وأما الآنُك والآجُرُ فيمن خفف وآمُـلُ وكـابُلُ فأعجميات » ، وانظر : الممتع ٨١/١ ، وقصد السبيل ١٤٥/١ ، ٣٨٠/٢ .

(٧) قال أبو الحسن في معاني القرآن ٥١٥/٢ : « وقال بعضُهُم : « أساوِرَة » فجعله جمعاً لـ« الأسْوِرَة » ، فأرادَ : أساوير ـ والله أعلم ـ ، فجعل الهاء عوضاً من الياء ، كما قال : زنادقة ، فجعل الهاء عوضـاً من الياء التي في زناديق » . وانظر : الكتاب ٢٥/١ ، ٣٨/٢ ، والحجة لأبي علي ١٥١/٦ .

كالتي في « المَوَازِجَةِ »[١]؛ ألا ترى أنَّ « المَوَازِجَةَ » لم يُحذَف من واحدِهِ حرفُ لِينٍ كما حُذِفَ من هذا .

فأمَّا ما أنشدَهُ أبو إسحاقَ من قوله[٢]:

وَوَتَّرَ الأَسَاوِرُ الْقِيَاسَا

فالهاءُ حُذِفَت ـ وإنْ كانت عِوَضاً ـ في الشِّعْرِ للضَّرورة ، كما حُذِفَت من قوله[٣]:

... ... العَطَامِسَا

ووجهُ حذفِهِ لها ضرورةً أنَّ الهاءَ ههنا عوضٌ من الياء ،كما أنَّها في «فرَازِنَة »[٤] كذلك ، فلمَّا كانوا يحذفون الياء التي هذه الهاءُ بدلٌ منها للضَّرورة في ما ذَكَرْتُهُ لكَ ،كذلك حَذَفوا هذه الهاءَ ؛ إذ هي عِوَضٌ ممَّا يُحذَفُ للضَّرورة .

وما ذكَرَهُ في تفسير « الإسْوار » أنَّهُ جيِّدُ الرَّمْي بالسِّهام[٥] ، فهو لَعَمْري

---

(١) المَوَازِجَة جمعُ مَوزَج ؛ وهو الخفُّ ، فارسيٌّ معرَّبٌ ، وأصله بالفارسية : مَوزه . انظر المعرَّب : ٣١١ ، وراجع الكتاب ٣/٦٢٠ ، والنكت عليه ٢/١٠٢٣ ، والتكملة : ٣٦٨ .

(٢) راجع أول المسألة .

(٣) الكتاب ٣/٤٤٥ ، والرجز لغيلان بن حريث الربعي ، وانظر : جمهرة اللغة ١/٣٩٥ ، ٢/٧٢٣ ، والخصائص ٢/٦٢ ، والمحتسب ١/٩٤ ، والمخصص ٤/٤٧ نقلاً عن أبي عليٍّ ،. والمعرَّب : ٢١ . والروائس : جمع رائِسَة ؛ وهي المتقدِّمةُ لسرعتها ونشاطها ، والبَكَرَاتُ : جمع البكرة ؛ وهي النّاقةُ الفتيَّةُ ، والفُسَّج : جمع فاسج ، وهي النّاقة السَّمينة ، والعَطَامِسُ : جمع العَيْطَمُوس ؛ وهي الناقة الحسناء .

(٤) أصلها : فرازين جمع فِرزان كما في اللسان (فرزن) ، أو فَرزين كما في المعرَّب ١٦٧ . من لُعب الشطرنج ، فارسيٌّ معرَّبٌ . انظر المعرَّب : ١٦٧ ، ٢٣٧ ، وراجع الكتاب ١/٢٥ .

(٥) في الصحاح (سور) : الإسوار والأُسوارُ الواحد من أساورة الفرس ، قال أبو عُبيدة : هم الفرسان ، وانظر أساس البلاغة : ٢٢٤ (سور) .

صفةٌ من أوصافهم ، وليس بترجمةِ اللّفظِ على حقيقته ، والتّرجمةُ : ذو الفَرَس أو عَالي الفرَس .

فأمّا ما حُكِيَ مِن قراءة مَن قرأ : ﴿ **فَلَوْلاَ أُلْقِيَ عَلَيْهِ أَسَاوِرَةٌ مِنْ ذَهَبٍ** ﴾[1]، فـ « أَسْوِرَةٌ » أعجبُ إلينا ؛ ألا ترى أنَّ التّاءَ التي تدخُلُ في هذا الضَّرْبِ من الجمع لا تخلو من أن تكون دالّةً على العجمة كباب « موازِجَةٍ » ، أو الإضافة كالمهالِبَة والمَنَاذِرَة[2]، أو عِوَضاً من ياء تُحذَفُ كزَنَادِقَةٍ . وليس « أسَاوِرَةٌ » الذي في التّنزيل من هذه الأقسام ، إلاّ أنْ يُجعَلَ واحدُهُ « إِسْوَار » على ما حكاه قُطْرُبٌ ، وقد أخبَرْتُكَ بقلّةِ ذلك . فإذا كان كذلك ،كان الوجهُ ألاّ تدخُلَ التّاءُ ، ولكنَّ وجهَ دخولِها إنْ لم تجعَلْ واحدَه « إِسْوَاراً » ـ على ما حكاه قُطْرُبٌ ـ أنّها قد تدخُلُ في غير هذه الأنحاء وإنْ لم تكثُرْ كما قالوا : صَيَاقِلَةٌ[3].

فإن قلتَ : فهلاّ استحْسَنوا دُخُولَ التّاءِ في هذا الجمع من حيث كانت في واحده ، وواحدُهُ « أَسْوِرَةٌ » بالتّاء ؟

قيلَ : لا يجبُ أنْ يُسْتَحْسَنَ ذلك من حيث كانت التّاء في واحده ؛ لأنّه في

---

(١) سورة الزخرف : من الآية : ٥٣ . و(أَسَاوِرَة) بالألف هي قراءة السبعة ما عدا عاصماً في رواية حفص عنه فقرأ : (أَسْوِرَة) بغير ألف . انظر السبعة : ٥٨٧ ، والحجة لأبي علي ١٥١/٦ .

(٢) جمع مهلبي ومنذري . ومثله : أناسية والمسامعة ، والأحامرة ، والأزارقة . انظر الكتاب ٦٢١/٣ ، والتعليقة عليه ٩٩/٤، والنكت ١٠٢٣/٢ ـ ١٠٢٤ والتكملة : ٣٦٧ ـ ٣٦٨ .

(٣) جميع صيقَل وهو شحّاذ السيوف . انظر الكتاب ٦٢٠/٣ ، والحجة لأبي علي ١٥٢/٦ ، واللسان (صقل) .

التّكسير يُنَزَّلُ منزلة ما لا تاءَ فيه ، ألا تراهم قالوا : أرْمَلَةٌ وأرَامِلُ ، وأضْحَاةٌ وأضاحٍ ، فأمّا الأضاحي فجمعُ أُضْحِية ،كما أنَّ ضَحَايا جمعُ ضَحِيَّة ، وقد كَسَّروا هذا الجمعَ بعينه وفيه الهاءُ ثابتةٌ قبلَ التّكسير ، فلم يُثبِتوا الهاءَ فيما كسَّرُوهُ عليه ؛ ألا ترى أنَّ سيبويهِ حَكَى : أَسْقِيَةٌ وأَسَاقٍ[1] .

فإن قلتَ : فقد جاء في هذا الجمع زيادةُ التّاء وإنْ كان العِوَضُ لا يُوجِبُهُ نحو: دَوانِيق وخَوَاتِيم ، وهذه الهاءُ قد تكونُ عِوَضاً من هذه الياء ، فهلاَّ أَجَزْتَ على هذا ؟

فإنَّ مجيءَ ما ذَكَرْتَهُ من ذلك نادرٌ لا حكْمَ له ، وإنَّما يجيءُ مُكَسَّراً على واحدٍ له غيرِ مستَعْمَلٍ ، أوشاذٌ . وسبيلُ هذا ألاَّ يُحمَلَ غيرُهُ عليه ، ألا ترى أنّكَ لا تستحسنُ في حال السَّعَةِ « دَرَاهيم » قياساً على « دَوَانيق »، وربَّما جاء في الشّعر « دَرَاهِيمُ » للضَّرورة وإقامةِ الوزن ،كبيتِ الفرزدق[2]، ومثل ما أنشَدَنَاه أبو بكرٍ عن أبي العبَّاسِ[3]:

---

(١) انظر الكتاب ٦١٨/٣ ، والنكت ١٠٢٢/٢ .

(٢) وهو قولُهُ :

تَنْفِي يَدَاهَا الحصَى في كُلِّ هَاجِرَةٍ　　نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

في ديوانه : ٥٧٠ (بتحقيق الصاوي) ، وهو من أبيات الكتاب ٢٨/١ ، وانظر : المقتضب ٢٥٦/٢، وسر الصناعة ٢٥/١ ، ٧٦٩ ، والخصائص ٣١٥/٢ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٣٦ .

(٣) البيت لعبدةَ بن الطّبيب في شعره : ٧٣ ، من قصيدة طويلة مطلعها :

هَلْ حَبْلُ خَوْلَةَ بَعْدَ الهَجْرِ مَوْصُوْلُ　　أَمْ أَنْتَ عَنْهَا بَعِيْدُ الدَّارِ مَشْغُوْلُ

والقصيدة في المفضليات : ١٤١ . وانظر : إيضاح الشعر : ٢٣٨ .

لَـمَّـا نَزَلْنَـا نَصَـبْنَا ظِـلَّ أَخْبِـيَـةٍ وَفَـارَ لِلْقَـوْمِ بِاللَّـحْـمِ المَرَاجِـيْـلُ

[١٠١/ب] / وكقول الآخر[١]:

أَو فِي السَّرَارَةِ مِنْ تَيْمٍ رَضِيْتُ بِهِمْ أَوْ مِنْ بَنِي عَامِرٍ الخُضْرِ الجَلَاعِيْدِ

(وأمَّا « خواتيم » فقد جاء فيه: خاتام ، فيكونُ)[٢] التَّكسيرُ على ذلك وقعَ ، قال[٣] :

يَا مَيُّ ذَاتُ المِتْزَرِ الْمُنْشَقِّ
أَخَـذْتِ خَاتَامِي بِغَيْرِ حَـقِّ

* * *

(١) لم أقف عليه . والسِّرُّ : محضُ النَّسب وخالصُهُ وأفضلُهُ ، يقال : فلانٌ في سرِّ قومه أي : في أفضلهم، كالسِّرارِ والسَّرارَة . انظر التاج (سرر) ٥١٢/٦ ، والجَلاعيدُ : جمع جَلعَد أو جُلاعِد (كعُلاَبِط) وهو الجمل الشديد ، وأصلهُ : الجَلاعِدُ فمَطَلَ الكسرة كدراهيم .

(٢) ما بين القوسين ساقطٌ من (ش) .

(٣) رجزٌ لم أقف على قائله ، وقد أنشده المبرد في المقتضب ٢٥٦/٢ ، والكامل ٧٦٢/٢ ، وانظر شرح الشافية ١٥٢/٢ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ١٤١ .

المسألة الحادية والثّمانون

قال[1] : « في قوله تعالى : ﴿ لَكِنَّا هُوَا للهُ رَبِّيْ ﴾ [الكهف : ٣٨] خمسةُ أوجُهٍ: « لكنَّ هُـوَ ا للهُ ربِّـي » بتشـديد النُّـونِ وفتحِهـا ، ويُوقَـفُ عليهـا بـالألف ، وتُوصَلُ بغير ألف ، ويُقرأُ : ﴿ لَكِنَّا هُوَا للهُ رَبِّـيْ ﴾ بـالألف ، ويُـقرأُ : ﴿ لَكِـنْ هُوَ ا للهُ رَبِّيْ ﴾ بسكون النُّون .

ويجوزُ ـ ولا أعلَمُهُ قُرِئَ ـ : « ولكِنَنَ هُوَ ا للهُ ربِّي » بنونَين مفتوحَتَين .

ويجوز : « لَكِنَنا هُوَ ا للهُ رَبِّي » بنونَين وألف .

فمَنْ قَرَأَ بتشديد النُّون ، فالمعنى : لكن أنا هُوَ ا للهُ ربِّـي ، فطُرِحَـت حَرَكَـةُ الهمزة[2] على النُّون ، فتحرَّكَـتْ بـالفتح ، فـاجتَمَعَ حرفـان مـن جنـسٍ واحـدٍ ، فأُدغِمَت النُّونُ الأُولى والثّانيةُ ، وحُذِفَت الألِـفُ في الوصـل ؛ لأنَّـهـا تَـثْـبُتُ في الوقف وتُحذَفُ في الوصل .

ومَنْ قرأ : « لكِنَّا » فأثبَتَ الألفَ في الوصل كما يُثْبِتُهَا في الوقف ، هذا على لغةِ مَنْ قال : « أنا قُمْتُ » ، فأثبَتَ الألف . قال[3]:

أَنَا سَيْفُ الْعَشِيْرَةِ فَاعْرِفُوْنِي   حُمَيْداً قَـدْ تَذَرَّيْـتُ السَّـنَامَا

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣/٢٨٦ ـ ٢٨٧ .

(٢) في معاني الزجاج المطبوع : « فطرحت الهمزة » .

(٣) البيت لحُمَيْدِ بن ثَورٍ الهلاليّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وقد أثبته العلاّمةُ عبد العزيز الميمني فيما جمعه من شعره ص: ١٣٣ ، وانظر : المنصف ١/١٠ ، والخزانة ٥/٢٤٢ ، وهو فيها منسوبٌ إلى حميد بن حريث ابن بحدل .

قال أبو إسحاق : وألفُ (أنا) في كل هذا إثباتُهَا شاذٌ في الوصل ، ولكنْ مَنْ أثبَتَ فعلى (الوقف ،كما يُثبتُ الهاءَ في قوله : ﴿ **وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ** ﴾[1]، و﴿ **كِتَابِيَهْ** ﴾[2].

ومَن قَرأَ : لكنْ هُوَ الله رَبِّي ، فهو (لَكِنْ) وحدَها ، وليس معها اسمٌ .

وأمَّا [مَن قرأ][3] : « لكِنَنَ هو الله ربِّي » بنونَين لم يُدْغِمْ ؛ لأنَّ النُّونَين من كلمَتَين .

وفي (أنا) في الوصل ثلاثُ لغاتٍ أجودُهَا : أَنَ قُمْتُ بغير ألفٍ في الوصل ، ويجوزُ: أنا قُمْتُ)[4] بإثبات الألف ، وهو ضعيفٌ جداً ، وحَكَوا: أنْ قُمْتُ بإسكان النُّونُ ، [وهو ضعيفٌ أيضاً][3] .

فأمَّا ﴿ **لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي** ﴾ فهو الجيِّدُ بإثبات الألف ؛ لأنَّ الهمزةَ قد حُذِفَت من (أنا) ، فصار إثباتُ الألف عِوَضاً من الهمزة .

فهذا جميعُ ما يحتَمِلُهُ هذا الحرفُ » .

قال أبو عليٍّ :

ما أرى ما قاله من قول مَن قال : « إنَّ إثبات الألف هو الجيِّدُ لأنَّهُ صار عِوَضاً من حذف الهمزة » ،كما قال ؛ وذاك أنَّ هذه الألفَ تَلْحَقُ في الوقف ،

---

(١) سورة القارعة : الآية : ١٠ .

(٢) سورة الحاقة : من الآية : ١٩ ، ٢٥ .

(٣) تكملة من معاني الزجاج ٢٨٧/٣ يستقيم بها الكلام .

(٤) ما بين القوسين ساقطٌ من (ص) .

فلا يَسُوغُ أن تلحَقَ في الوصل[1] ؛ لأنَّ هـذه مثـلُ الهاء في : ﴿ مَا هِيَهْ ﴾ و﴿ حِسَابِيَهْ ﴾[2] و﴿ كِتَابِيَهْ ﴾ ، فالهاءُ في هذا الطَّرَفِ مثلُ ألِفِ الوصل في ذلك الطَّرَفِ ،كما أنَّ إثباتَ الهمزة في الوصل خطأٌ ،كذلك إثباتُ الهاء والألِفِ، ولو جاز هذا لجاز أنْ تَثبُتَ الهاءُ في مثل : ﴿ اقْتَدِهْ ﴾[3] عِوَضاً من المحذوف . ولا يَلْزَمُ أنْ تَثْبُتَ عِوَضاً من الهمزة المحذوفة ؛ ألا ترى أنَّ الهمزةَ من « وَيْلُمِّهِ »[4] قد حُذِفَت حَذْفاً على غير الحذف الذي يوجبُهُ قياسُ التَّخفيف، و لم يُعَوَّضْ منها، (وإذا لم يُعَوَّضْ منها)[5] إذا حُذِفَت حَذْفاً[6] ،كان ألاَّ يُعَوَّضَ منها في التَّخفيفِ القياسيِّ أجْدَرَ؛ لأنَّها في هذا الوجه في تقدير الثَّباتِ وحُكْمِهِ ، وإذا كانت في تقدير الثَّبات وحُكْمِهِ لم يَلْزَمْ أنْ يُعَوَّضَ منها ،كما أنَّها إذا كانت ثابتةً لم يَلْزَم العِوَضُ منها ، ألا ترى أنَّهم قالوا : « ضَوٌّ »[7] فحرَّكُوا الواوَ مع تحريكها وتحريك ما قبلها ؛ لأنَّ الهمزَةَ في تقدير الثَّبات، ولولا ذلك لم يُحرَّك حرفُ اللِّين، وكذلك قالوا: « جَيَلٌ »[8] و« مَوَلَةٌ »[9]، فكما كانت في هذه المواضعِ في تقدير

---

(١) في (ص) : « الأصل » .

(٢) سورة الحاقة : آية : ٢٠ .

(٣) سورة الأنعام : آية : ٩٠ . وإثبات الهاء قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وعاصم ، وقرأ حمزة والكسائي ﴿ اقْتَدِ ﴾ . انظر السبعة : ٢٦٢ ، والحجة لأبي علي ٣/٣٥١ .

(٤) انظر الكتاب ٣/٥ ، وقد كتبت في (ص) : « ويل أمه » .

(٥) ما بين القوسين ساقط من (ص) .

(٦) أي : على غير الحذف الذي يوجبُهُ قياسُ التّخفيف .

(٧) انظر الكتاب ٣/٥٥٦ .

(٨) تخفيف « جَيْأَل » ، وجَيْأَلُ وجَيْأَلَةُ : الضَّبُعُ . انظر : التعليقة على الكتاب ٤/١٢ ، واللسان (جأل)، وفيه : « قال أبو عليٍّ النحويُّ : وربما قالوا : جَيَل بالتخفيف ، ويتركون الياء مصحَّحَةً ؛ لأن الهمزة وإن كانت ملقاةً من اللفظ ، فهي مُبَقَّاةٌ في النيَّة معاملةً معاملةَ المثبَتِ غير المحذوفة » .

الثَّباتِ وحكمِهِ ،كذلك تكونُ في « لَكِنَ » في تقدير ذلك ، وإذا كان كذلك لم يلزَمْ منها بدلٌ ، ولو لَزِمَ أنْ يُبدَلَ منها في هذا الموضع ، (للزمَ أنْ يُبدلَ من هذه المواضع)[١] الآخرة .

وأيضًا فلو لَزِمَ أنْ يُعَوَّضَ من الهمزة ما يَلحَقُ للوقف فيثبُتُ في الوصل لذلك/، لَلَزِمَ فيمَن خَفَّفَ[٢] « الخَبْءَ » إذا قال : ﴿ الخَبَ في السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ ﴾[٣] ألاّ يَقِفَ إلاّ على[٤] لغة مَنْ شدَّدَ فقالَ : فَرَجّ ؛ ليكونَ ذلك عِوَضاً من حَذْفِ الهمزة . وليس الأمرُ كذلك، مع أنَّ الحرَكَةَ في « الخَبَ » - بعد [حذفِ][٥] الهمزة - قد حُذِفَت ،كما حُذِفَت حركةُ الهمزة هنا . [١٠٢/أ]

فكما لا يَلْزَمُ أنْ يُعَوَّضَ من الهمزة وإنْ حُذِفَتْ وحُذِفَتْ حَرَكَتُهَا ، فكذلك لا يَلْزَمُ أنْ يُعَوَّضَ في « أنا » في الآية .

ومِمّا يؤكِّدُ أنَّ العِوَضَ لا يجبُ: أنَّ « أنا » علامةُ ضميرٍ ، وعلاماتُ الضَّمير لا يُنكَرُ كونُهَا على حرفٍ أو حرفَين ، بل ذاك الأغلَبُ فيها والأكثَرُ .

وأيضاً فلو جاز أنْ تثبُتَ الألفُ التي حُكْمُهَا أنْ تلحَقَ في الوقف دون الوصل في الوصل للحَذْفِ اللاّحِقِ للحرف ، لَلَزِمَ أنْ تَثْبُتَ الهاءُ ـــ التي تلحَقُ في

---

(٩) تخفيف « موألة » . اسمٌ علَمٌ ، وهو موألةُ بن مالك . انظر الكتاب ٥٥٦/٣ ، واللسان (وأل) .

(١) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

(٢) في (ش) : « حذفَ » .

(٣) سورة النمل : من الآية : ٢٥ . و(الخبَ) بالتخفيف والفتح من غير ألف هي قراءة عيسى بن عمر ، و(الخبا) بألف قراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، ومالك بن دينار ، وعكرمة . انظر : مختصر الشواذ : ١٠٩ ، والمحتسب ١٠١/١ ، وإعراب القراءات الشواذ ٢٣٧/٢ وما في حاشيته من مراجع . وراجع الكتاب ٥٤٥/٣ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٠٧/٣ ، والتكملة : ٢١٣ .

(٤) في (ش) : « ألا يقف على ... » .

(٥) تكملة يستقيم بها السياق .

الوقف دون الوصل - في الوصل في هذا الضَّرْبِ ؛ ليكونَ عِوَضاً من المحذوف في الكلمة[1] .

فإذا لم يُجزْ هذا أحدٌ ، فالأُولى مثلُ ذلك لا فصلَ .

فإن قلتَ : فقد تُحذَفُ اليَاءُ في الوقف مِمَّا كان لاماً ، وقد أجمعَ الخليلُ ويونُسُ على ذلك[2] وإنْ لم يَحذفوا اليَاءَ من « مُرِي » ؛ لبقاء الاسم على حرفٍ واحدٍ ، واليَاءُ مِمَّا يُحذَفُ في الوقف ، فهلاَّ كانت عندكَ الأَلِفُ في « أنا » مثلَ اليَاء لا يجوزُ حذفُهَا في الوصل ؛ ليكونَ عِوَضاً من الهمزة المحذوفة ، كما كانت الياءُ عِوَضاً من الحرف المحذوف من « مُرْءٍ » ؟

قيلَ : ليس هذا مثلَه ؛ لأنَّ الياءَ التي هي لامٌ ليست كالهاء والأَلِفِ اللاَّحِقَتَين للوقف ، وليست الياءاتُ التي هي لاماتٌ مثلَ همزةِ الوصل في الأوائل؛ ألا ترى أنَّهَا من نفس الحرف ، وأنَّ كثيراً منهم قد يُثبتُهُ أيضاً في الوصل من حيث كان من نفس الحرف ، وليس الألفُ في « أنا » كذلك ؛ لأنَّه في غير هذا الموضع لم يَثبُتْ في الوصل ، كما أُثْبِتَ ما ذَكَرْتُهُ لكَ من الياءات التي هي لاماتٌ في الوقف ، والجمعُ بين هَذَين والتَّشبيهُ بينهما من هذا الوجه لا يستقيمُ ، ولا يَسُوغُ لِمَا ذَكَرْنَا .

---

(١) العبارة مضطربة في (ص) وفيها بعض زيادة ، ونصها : « لَلَزِمَ أنْ تَثْبُتَ الهاءُ - التي تلحَقُ في الوقف دون الوصل - في الوصل في هذا الضَّرْبِ ؛ للحذْفِ اللاَّحِقِ للحرف . للزم إنْ قُلبت الهاءُ التي تَلحقُ في الوقف في الوصل أيضاً إذا لحِقَ كلمةً محذوفاً منها نحو: عِه ، وشِه ، وارمِه ، واعزُه ، فتثبُتُ في الوصل في هذا الضَّرب ؛ ليكونَ عِوَضاً من المحذوف في الكلمة » .

(٢) انظر الكتاب ٤/١٨٣ - ١٨٤ .

المسالة الثَّانيةُ والثَّمانون

قال[1] في قوله تعالى : ﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْراً ﴾ [الكهف : ٧٦] :

« ويُقرَأُ : « مِنْ لَدُنِي » بتخفيف النُّون[2] ، ويجوزُ « مِنْ لَدْنِي » بتسكين الدَّال[3] ، وأجودُهَا بتشديد النُّون ؛ لأنَّ الأصلَ : « لَدْن » بالإسكان ، فإذا أضفتَهَا زِدْتَ نوناً ليَسْلَمَ سُكُونُ النُّونِ الأُولى ، تقولُ : من لَدُنْ زَيدٍ ، فتسَكِّنُ النُّون، ثمَّ تُضيفُ إلى نفسِكَ فتقولُ : من لَدُنِّي ،كما تقولُ : عن زَيدٍ[4]، ثمَّ تقولُ: عَنِّي . ومَن قال : « مِنْ لَدُنِي » فخفَّفَ ، لم يَجُزْ أنْ يقولَ : عَنِي ومِنِي بحذف النُّونِ ؛ لأنَّ « لَدُنْ » اسمٌ غيرُ متمكِّنٍ ، و « عَن » و « مِن » حرفان جاءا

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٠٣ - ٣٠٤ .

(٢) وهي قراءة نافع . انظر السبعة : ٣٩٦ .

(٣) وبها قرأ عاصم في رواية أبي بكر عنه .
وقرأ بعضُهُم : ﴿ مِنْ لُدْنِي ﴾ قال ابن مجاهد : « وروى أبو عُبيد عن الكسائي عن أبي بكر عن عاصم في كتاب القراءات : (لُدْنِي) بضم اللام وتسكين الدال ، وهو غلطٌ ، وقال في كتاب المعاني الذي عمله إلى آخر سورة طه عن الكسائي عن أبي بكر عن عاصم : (لَدْنِي) مفتوحة اللام ساكنة الدال ... » . السبعة : ٣٩٦ ، وعلق أبو عليٍّ في الحجة على ذلك بقوله : « يشبه أن يكون التغليط من أبي بكرٍ أحمد في وجه الرواية ، فأما من جهة اللغة ومقاييسها فهو صحيحٌ ... » . انظر الحجة ١٦٠/٥ وما بعدها .

(٤) في (ص) : جاءت هنا عبارة زائدة هي : « من لدن زيد » .

لمعنى ، و« لَدُنْ » مع ذلك أثقَلُ من « عن » و « مِن » . والدَّليلُ على أنَّ الأسماءَ يجوزُ فيها حذفُ النُّون قولُهُم : قَدْنِي في معنى حَسْبِي ، ويقولون : قَدْ زَيدٍ ، ويُدخِلُونَ النُّونَ لِمَا ذَكَرْنَا إذا أُضِيفَتْ .

ويجوزُ « قَدِي » بحذفِ النُّونِ ؛ لأنَّ « قد » اسمٌ غيرُ متمكِّنٍ ، قال الشَّاعر[1]:

قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِيْ »

قال أبو عليٍّ :

اعلَمْ أنَّ « لَدُنْ »[2] اسمٌ غيرُ متمكِّنٍ حُذِفَت اللاَّمُ منه في حالِ الإضافة إلى المظهَرِ في نحو قولهم : « مِنْ لَدُ الحائطِ إلى البيت » ، و :

مِنْ لَدُ لَحْيَيْهِ إلى مَنْحُوْرِهِ[3]

---

(١) هو حُميد الأرقط ، وبعده :

لَيْسَ الإمامُ بالشَّحِيْحِ الْمُلْحِدِ

والبيت سيار في كتب النحو . راجع الكتاب ٣٧١/٢ ، وانظر مزيد تفصيل عنه في الخزانة ٣٨٢/٥ ـ ٣٩٦ . وعنى بالخبيبين : خبيب بن عبد الله بن الزبير ، وأبوه عبد الله .

(٢) انظر كلاماً مفصَّلاً لأبي عليٍّ في « لدن » في كتابه الحجة ١٢٤/٥ ـ ١٣٠ ، ١٦٠ ـ ١٦١ .

(٣) البيت لغيلان بن حريث يصفُ فرساً . وقبله :

يَتْبَعْنَ شَهْماً لاَنَ مِن ضَرِيْرِهِ
مِنَ المَهَارى رُدَّ في حُجُوْرِهِ
يَستوْعِبُ البُوعَين مِن جَرِيرِهِ
مِنْ لَدُ لَحْيَيْهِ ... ...

والبيت في : الكتاب ٢٣٣/٤ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ٣٨١/٢ ، والصحاح (نحر ـ لدن) ، وشرح شواهد شرح الشافية : ١٦١ . ويروى : منخوره ، والمنخور : لغة في المنخر ؛ وهو ثقب الأنف .

و :

مِنْ لَدُ شَوْلاً فَإلى إتْلائِهَا[1]

وكان القياسُ ألاَّ يُحذَفَ منه لمشابهته الحرفَ في البناء ، والحروفُ لا تُحذَفُ إذا لم تكن مضافةً ، وليس هنا تضعيفٌ ، إلاَّ أنَّه لَمَّا كان اسماً - وإنْ كان مشابِهاً للحرف - وآخِرُهُ النُّونُ ، وكانت النُّونُ مشابِهَةً لحروف اللِّينِ ، استُجيزَ الحذفُ فيه في حال الإضافة إلى المظهَرِ ، ولم يُجْرُوا ذلك كالمتمكِّنِ الذي قد يُرَدُّ فيه المحذوفُ منه في الإضافة إلى المضمَرِ ، وقد لا يُرَدُّ[2] ، ولكن أُلزِمَ الرَّدَّ لئلاَّ يكونَ كـ « دون »[3] المتمكِّن ، وليكونَ الرَّدُّ في حال الإضافة ، فإلزامهم ذلك له دلالةٌ على أنَّ الحذفَ ليس بقياسٍ فيه ، فكأنَّه جَرى مَجرى الأشياء / التي تُحذَفُ [١٠٢/ب] في اللَّفظ للتَّخفيف والمرادُ إثباتُهَا ، فإذا اتَّصَلَ بالمضمَرِ رُدَّ إلى أصله كقولهم : أَعْطَيْتُكُمُوهُ ، ونحوِه مِمَّا تقدَّمَ ذِكْرُهُ في هذا الكتاب ، فجاء : ﴿ مِنْ لَدُنْهُ وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِيْنَ ﴾[4] ، وجاء : ﴿ مِنْ لَدُنَّا ﴾[5] ، فأُلزِمَ الرَّدَّ في المضمَرِ ، كما أُلزِمَ الرَّدَّ مع المضمَرِ ما ذَكَرْتُهُ لكَ .

فأمَّا مَن قال : « مِنْ لَدُنِّي » فأضافَ إلى نفسِهِ ، فالجيِّدُ الإثباتُ وتَرْكُ

---

(١) لم أقف على قائله . وانظر : الكتاب ٢٦٤/١ ، والحجة لأبي علي ١٢٥/٥ ، وسر الصناعة ٢٦٦/٢ ، وشرح المفصل ١٠١/٤ - ٣٥/٨ ، وشرح أبيات المغني ٢٨٧/٦ ، والخزانة ٢٣/٤ .
والشَّولُ : جمع شائلة (على غير قياس) ، والشائلة : الناقة التي شال لبنها أي : ارتفع ، كأنه قال : من لَدُ أنْ كانت شَولاً .

(٢) في (ص) : « ولكن لا يفرد » .

(٣) في (ص) : « كذلك » .

(٤) سورة الكهف : من الآية : ٢ .

(٥) سورة النساء : من الآية : ٦٧ ، وفي سور أخرى ، وفي نسخة (ص) : « من لدنّي » .

الحذف؛ لأنَّهُ أضافهُ إلى المضمَرِ ،كما أنَّ مَن قال: « مَنْ لَدُنْهُ » أضافَهُ إلى المضمَرِ، والرَّدُّ في هذا الموضع[1] لازمٌ ، والحذفُ غيرُ جائزٍ ، والآخَرُ ينبغي أن يكونَ مثلَه وفي حُكمِهِ .

واعلَمْ أنَّ مَنْ حَذَفَ فقالَ : « مِنْ لَدُنِي » لم يَحذِفِ النُّونَ من حيث حذَفَ مِن الواحدِ مضافاً إلى المظهَرِ نحو : لَدُ الحائِطِ ؛ لأنَّ مَنْ حَذَفَ في الإضافة إلى المظهَرِ يَرُدُّ إذا أضاف إلى المضمَرِ ؛ ألا تراهم قد اجتمعوا على الرَّدِّ في « لَدُنْهُ » ، وعلى الرَّدِّ في « لَدُنّا »[2]، ولكنْ حَذَفَ ذلك لاجتماع المِثْلَين ، وتشبيهِ الكلمة بـ « قَدْ » التي بمعنى حَسْب ، وذلك أنَّ النُّونَ مع الياء التي للمتكلِّمِ إنَّما اجتُلِبَت لسُكُونِ الحرفِ ،كما اجتُلِبَت في « قد » لذلك ، فاستُجيزَ الحذفُ منه ،كما استُجيزَ الحذفُ في « قَدْنِي » .

فإذا كان الحذفُ الواقعُ في هذه الكلمة في حال الإضافة إنَّما هو للشَّبَهِ بهذا، ولم يكن من حيث كان واقعاً في الإضافة إلى المظهَرِ ، وجَبَ أن يُنظَرَ في أيِّ موضعٍ يقعُ الحذفُ في « قَدْ » (و « قَطْ » ، فيجوز في « لَدُنْ » على ذلك الحدِّ ، فوجَدْنَا الحذفَ في « قَدْ »)[3] إنَّما وقَعَ للضَّرورة في الشِّعر دون الكلام ؛ وذلك قولُهُ[4] :

قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِيْ

(١) في (ش) : « المضمر » .
(٢) في (ص) : « لدني » .
(٣) ما بين القوسين ساقطٌ من (ص) .
(٤) تقدَّمت الإشارة إليه قبل صفحتين .

و لم يَجُزِ الحذفُ في غير الشِّعر . فإذا كان كذلك ، جوَّزْنَاهُ في الموضع الذي جــاز فيه ، وقَـصَرْناهُ عليه ، فلا يُستَحْسَنُ على هذا الحذفُ في القراءة : ﴿ مِـنْ لَدُنِي ﴾[1]؛ لأنَّه ليس بموضعِ ضرورةٍ .

فإن قلتَ : (فهلاَّ جاز الحذفُ من « لَدُنِّي » ؛ إذ فيه مَزِيَّةٌ في الحُسْــنِ على «قَدِي »)؛ لاجتماع المِثْلَين فيه ، وهم ممَّا يكرهـونُ اجتماعَهمـا ، فيكـونُ الحـذفُ فيه لهذا الكلام أَمْثَلَ منه في « قَدِي » ؟

قيلَ : ليس هــذا بـالأمْثَلِ ؛ لأنَّ المِثْلَـين هنـا غـيرُ لازمَـين ، (وإذا كانـا غـيرَ لازِمَين ، لم يُستَحْسَنْ منهما ما)[2] يُسْتَحْسَنُ في اللاَّزِمَين من الحذف للتَّخفيف .

فإن قلتَ : فقــد يجـري غـيرُ اللاَّزِمَـين مَجرى اللاَّزِمَـين في الحـذف ،كمـا يجرِيَان مَجراهما في الإدغام ، وعلى هذا قولُهُم : « عَلْمَاءِ بنو فـلان[3] » ونحـوُهُ ، فهلاَّ استَجَزْتَ في الكلام على هذا أيضاً في « لَدُنِّي » الحذفَ ؟

قلنا : إنَّ إجازَتَهُ في الكلام قياساً على هـذا وجـهٌ ، والأوَّلُ أعجَـبُ إلينـا ؛ لأنَّه أكثَرُ وأَوسَعُ ؛ ألا ترى أنَّ « عَلْمَاءِ » ونحوَه كثُرَ استعمالُهُم له .

فإن قلتَ: فهلاَّ استحسَنْتَ حذْفَ النُّونَ من « لَدُنِّي » إذا أضَفْتَهُ إلى المتكلِّم،

---

(١) (لَدُنِي) بضم الدال وتخفيف النون هي قراءة نافع . انظر السَّبعة : ٣٩٦ ، والحجة لأبي عليٍّ ١٦٠/٥ .

(٢) ما بين القوسين ساقطٌ من (ش) .

(٣) قال سيبويه : « ومثل هذا قول بعضهم: « عَلْمَاءِ بنو فلان ، فحـذف الـلام ، يريـد : على المـاء بنـو فلان. وهي عربية » . الكتاب ٤٨٥/٤ . وانظر الأصول ٤٣٤/٣ .

كما استحْسَنْتَهُ في « إنّي » لمشابهته له من حيث كان غيرَ متمكّن ، ولاجتماع المِثْلَين كاجتماعهما في « إنَّ » ؟

قلنا : لا يكونُ « لَدُنّي » مثلَ « إنّني » ؛ لأنَّ الأمثالَ في « إنّني » أكثرُ منها في « لَدُنّي » ، فحَذْفُ النُّونِ اللاَّحِقِ مع الياء فيه أحسَنُ ، وعلى هذا حُذِفَت في « لَعَلّي » ؛ لأنّهُنَّ متقاربةٌ ، ولم يجتمع في « لَدُنّي » ذلك ، فالحذفُ فيه أقبَحُ منه في « إنّي » . وممّا يؤكّدُ ذلك أنَّ في « إنَّ » قبلَ لحاقِ النُّونِ الثّالثة له نونَين لازمَين ، وليس في « لَدُن » حرفان مِثْلان لازمان قبلَ لحَاقِ النُّونِ الثّانية ، فبحَسَبِ لُزُومِهِمَا يُكْرَهُ الجمعُ بينهما ، وهم للجمع بينهما أشدُّ كراهيةً ؛ إذ قد كرهوا المِثْلَين اللّذَين لا يَلْزَمان .

فإن قلتَ : إنَّ النُّونَ الثّانيةَ لا تلزَمُ في « إنَّ » ؛ ألا ترى أنّها تُحذَفُ في مَن خفّفَ .

فإنّها وإنْ خُفّفَتْ فمِن أصلِ الكلمة ، وفي هذا الموضع يلزَمُ أنْ تكونَ ثابتةً؛ ألا ترى أنّها وإنْ خُفّفَت تَعمَلُ ، فإذا أُعمِلَت وَجَبَ ثَبَاتُهَا ؛ لأنَّ الأكثَرَ أنْ تُعمِلَهَا عمَلَ الفعل غيرَ محذوفةٍ ، فإذا خُفّفَتْ لم يُعمِلُوا ، وعليه القراءَةُ ، والتّنزيلُ على هذا الوجه دون الآخَرِ ، ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ **إنْ كَادَ لَيُضِلُّنَا عَنْ آلِهَتِنَا** ﴾[1] و﴿ **إنْ كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِيْنَ** ﴾[2] . فإذا كان كذلك كانت النُّونُ / الثّانيةُ ثابتةً ، وإذا كانت ثابتةً كان الحذفُ فيها أحسَنَ منه في ما لم يكُنْ مثلَهَا ، ألا ترى أنَّ النُّونَ اللاّحقَةَ مع الياء قد لَحِقَتْ حرفَين مِثْلَين لازمَين، [١٠٣/أ]

---

(١) سورة الفرقان : من الآية : ٤٢ .

(٢) سورة يونس : من الآية : ٢٩ . وفي (ش) : « عن عبادتهم » .

ولحِقَت في « لَدُنْ » حرفاً واحداً ، فالمِثْلاَن في « لَدُنِّي » حرفان أحدُهما غيرُ لازمٍ ، وفي باب « إنّني » ثلاثةُ أمثالٍ اثنان لازمَان .

واعْلَمْ أنَّ مَن حَذَفَ « لَدُنِّي » فقال : « لَدُنِي » لا يبلُغُ في القُبح الحذفَ في « ليتني » في الشِّعْرِ ؛ لأنّه لم يجتمِعْ في « ليتــي » مِثْلان لازمان ولا غــيرُ لازمَين . فالحذفُ في « لَدُنِي » إذن أشْبَهُ ؛ لاجتماع المِثْلَين ، وإنْ كانا غــيرَ لازمَين ؛ (لأنَّ غيرَ اللازمَين)[1] قد يَجرِيَان مَجرى اللاّزِمَين .

فأمَّا مَنْ خفَّفَ فقالَ : « لَدْنِي » ، فإنّا نَستَقْبِحُ قولَه مِن حيث خَفَّفَ ، ولأنّه قد اتَّسَعَ بعد الحذف في أنْ أسْكَنَ الدَّالَ ، كما أسْكَنَ العَينَ في « عُضْد » . ولستُ أَسْتَحْسِنُ هذا؛ لأنَّ حركـةَ الـلاَّمِ الـتي هـي النُّـونُ مـن « لَـدُن » ليسـت بلازمـةٍ، كالحركة التي تَلْزَمُ اللاّمَ في « عَضُدٌ »[2] . فهي[3] وإنْ كُسِرَت مـن أجـل مجـاورةِ الياء في نيَّةِ سُكُونٍ ، وموضِعِهِ ، فكما أنّه لـو سَكَّنَ النُّونَ لم يَجُـز الإسكانُ في الدَّالِ إذا تحرَّكَت وكانت في نيــَّةِ السُّــكُونِ ؛ ألا تـرى أنّهُـم قـالوا : « لم يَـرْدُدِ الرَّجُلُ » ، فلم يُدْغِمُوا لَمَّا كان الآخِرُ في نيَّةِ السُّكُونِ ، كما لم يُدغِمُـوا إذا كـان على لفظ السُّكُون . وقالوا : « مَوَلَة » ، فلم يَقْلِبُوا حرفَ العلَّـةِ . ووجـهُ الجـواز

---

(١) ساقطٌ من (ش) .

(٢) ما جاء على (سَبُع) و(عَضُد) فإن تخفيفه يكون على وجهين :
أحدهما : أن تحذفَ الضمةُ وتبقى فتحة الفاء على حالها فيقال : عَضْدٌ .
ثانيهما : أن تلقى الحركةُ التي هي الضمةُ على الفاء ، وتحذفَ الفتحةُ فيقالُ : عُضْدٌ . انظر الحجة لأبي علي ١٦٢/٥ .

(٣) أي : حركة نون (لدن) .

فيه ما مَرَّ من أنّــه قـد يَجـري المنفصـلُ مَجـرى المتّصِـلِ في الإدغـام والإمالـة وفي مواضِعَ أُخَرَ ، وإنْ كان الأكثَرُ[١] غيرَه .

وقـالوا في مثــل هــذا : ﴿ وَهْــوَ الْحَــقُّ ﴾[٢] ، و﴿ لَهْـوَ حَـقٌّ ﴾[٣] ، و﴿ لْيَقْضُوا ﴾[٤] ، و﴿ لْيَطَّوَّفُوا ﴾ ونحوُ ذلك ، كذلك « لَدْنِي » ، وإنْ كان في تقدير الانفصال ، تُجريه مُجرى المتّصل ، ولا يكونُ هذا في الحُسْنِ ، كقـولِ أبـي عمرٍو: ﴿ وَهْوَ ﴾ ، و﴿ لَهْوَ ﴾ ، و﴿ أَرْنَـا ﴾[٥] ؛ ألا تـرى أنَّ أبـا عمـرٍو إنّمـا استَحْسَنَ إجراءَ (المنفصل مُجرَى)[٦] المتّصِلِ في هذا ، و لم يجوِّزْ غـيرَ ذلـك ، كمـا استجاز هذا القائلُ في « لَدْنِي » الحذفَ ، ثمَّ اتَّسَعَ بعد إجازته الحذفَ بما ذَكَرْنَا .

والموضعُ الذي استحسَنَ فيه أبو عمرٍو إجراءَ المنفصل مُجرى المتّصل أَحْسَنُ من هذا ؛ من حيث كان أكثَرَ في الاستعمال ، وهذا أقلُّ منه فيه ، وهـو أكـثَرُ في كلامهم ، وما يَكثُرُ في كلامهم ، ويَكثُرُ في استعمالهم له ، قد يستجيزون فيه من الحذفِ والتّغيير ما لا يستجيزونَ منه في غيره .

---

(١) في (ش) : « الأجودُ » .

(٢) من الآية : ٩١ من سورة البقرة ، والآيـة : ٦٦ مـن سـورة الأنعـام ، والآيـة : ٢ مـن سـورة محمـد ﷺ. وتسكين الهاء من (هو) و(هي) أينما وقعت مسبوقة بالفاء أو الواو أو اللام أو ثـم ، قرأ بهـا الكسائي وقالون عن نافع ، وتابعهما أبو عمرو إلا مع (ثـم) في موضـع واحـد في القصـص في قولـه تعالى : ﴿ ثمَّ هُوَ ﴾ ، والباقون بتحريكها . انظر الإقناع ٤٩٢/١ .

(٣) سورة الواقعة : من الآية : ٩٥ ، وفي (ش) : « لهو الحق » .

(٤) من سورة الحج من الآية : ٢٩ ، وفي النسختين (ص) و(ش) : « فليقضوا » ، وهو خطأ .

(٥) سورة البقرة : من الآيـة : ١٢٨ وسـور أخرى ، وفي (أرْنـا) خـلافٌ عن أبـي عمـرو ، انظره في السبعة: ١٧٠ ـ ١٧١ . وفي نسخة (ص) جاء : « أرني » ، وهي من آية البقرة : ٢٦٠ .

(٦) ساقطٌ من (ش) .

فإن قلتَ : فهلاً استَقْبَحْتَ قولَ أبي عمرٍو : ﴿ وأَرْنَا مَنَاسِكَنَا ﴾[1]؛ لأنّـه أَجْرَاهُ مُجْرَى « فَخْذ » فأسْكَنَ ، وهو اتّسَاعٌ بعد اتّسَاعٍ ؛ ألا ترى أنّهُ قـد اتّسَعَ بعد حَذْفِ الهمزةِ[2]،كما اتّسَعَ مَنْ قالَ : « لَدْنِي » بعد حذْفِ النّونِ ؟

قيلَ : ليس هذا مثلَهُ ، وبين الحرفَين بَوْنٌ ؛ ألا تـرى أنَّ الجميعَ قـد أجمعوا على حذف الهمزة للتّخفيف حتّى صار الإتمامُ (كالشُّذوذ والنّادر وما اطُّـرِحَ مـن الكلام ، وليس الحذفُ من « لَدْنِي » والإتمامُ)[3] مطَّرَحاً ، بل الأمرُ بعكسِ ذلك، فبين القولَين بَوْنٌ[4] .

و لم يُفَصِّل أبو إسحاقَ في هذا الفصل حدَّ ما يجوزُ في الشّعر مِمّـا لا يجـوزُ في الكلام (والقرآن ، حتّـى صـار الجـائزُ في الضَّـرورة يوهـمُ مـن كلامـه جـوازَهُ في الكلام)[5] . وقد فصَّلْنا ذلك في ما أَثْبَتْنَاهُ من ذلك .

فإن قال قائلٌ : هلاّ استُجِيْزَ الحذفُ في النّونِ من « لَدُنْ » ،كما استُجِيْزَ في

---

(١) سورة البقرة : آية : ١٢٨ .

(٢) وجهة الاتسـاع أن الأصل : أرْئِنَا ، ثم نقلت حركة الهمزة إلى الراء ، وحذفت الهمزة ، ثم اتسع فيـه فأسكنت الراء . انظر إعراب القرآن ٢٦٢/١ ، وراجع معجم مفردات الإعلال والإبدال : ٣٨٦ .

(٣) ما بين القوسين ساقطٌ من (ص) .

(٤) قال أبو جعفر النحاس : « ويبعُدُ (وأرْنا) بإسكان الراء ؛ لأن الأصل : (أرْئِينا) ، حذفت اليـاء لأنـه أمر ، وألقيت حركة الهمزة على الراء ، وحذفت الهمزة ، فإن حذفت الكسرة كان ذلك إجحافـاً ، وليس هذا مثل فخِذْ ؛ لأن الكسرة في (أرنا) تدل على الهمزة ، وليست الهمزة تدل على الكسرة في (فخِذ) دالة على شيءٍ ، ولكن يجوز حذفها على بُعدٍ ؛ لأنها مستثقلة ،كمـا أن الكسـرة في (فخِـذ) مستثقلة » . إعراب القرآن ٢٦٢/١ .

(٥) ما بين القوسين ساقطٌ من (ش) .

« لَدُنِي » ، وكما استُجيْزَ الحذفُ في « إنَا » لَمَّا استُجيْزَ في « إِنِي » [١] ؟

فالقولُ : إنَّ حذْفَ النُّونِ من « لَدُنَّا » (لا يلزَمُ على قياسِ حذْفِ النُّونِ من « لَدُنِي »)[٢] ؛ وذلك أنَّ النُّونَ من « لَدُنَّا » لو حُذِفَتْ لم تَخْلُ من أنْ تكونَ الأُولى أو الثّانيةَ ، فالأُولى لم يجُزْ حَذْفُها ، كما لم يَجُز حَذْفُها في « لَدُنْهُ » ، و« مِنْ لَدُنْكَ » . والثّانيةُ لم يَجُز حَذْفُها من « لَدُنَّا »[٣] ، كما حُذِفَت الثّانيةُ في قولكَ : « مِنْ لَدُنِي » ـ ومِنْ « قَدْنِي » في الضَّرورة ـ لأنَّ النُّونَ في « لَدُنِي » زائدةٌ ليست من نفس الكلمة ، إنَّما اجتُلِبَت لِيَسْلَمَ سُكُونُ اللاَّمِ في الكلمة ، كما اجتُلِبَتْ في « ضَرَبَنِي » ؛ لِتَسْلَمَ حركةُ لامِ الفعلِ ، والاسمُ هو الياءُ وحدَهَا . يدلُّكَ على ذلك / أنَّ علامة المضمَرِ المنصوبِ المتَّصِلِ مثلُ علامة المضمَرِ المجرورِ ، [١٠٣/ب] فكما أنَّ الاسمَ الياءُ وحدَهَا في « داري » و « ثوبي » ، كذلك في « ضَرَبَنِي » ، وإذا كان الاسمُ الياءَ وحدَهَا في « داري » و « ثوبي » فكذلك في « لَدُنِي » ، وإنَّما استَوَى المضمَرُ المنصوبُ والمجرورُ في هذا ، كما استَوَيَا في التَّثْنِيَةِ والجمْعِ . وإنَّما استَوَيَا هنا لاجتماعِ القَبِيلَين في المعنى وإنِ اختلفَ اللَّفظانِ ؛ ألا ترى أنَّهما فضلتان في الجملة، فهما في المعنى واحدٌ ، ومِن ثَمَّ استُجيزَ عطْفُ المنصوب على المجرور نحو: مررْتُ به وزيداً . فإذا كان الاسمُ الياءَ وحدَهَا ، وكانت النُّونُ مجتَلَبَةً[٤] لهذا المعنى ، لم يُستَنْكَرْ حَذْفُ النُّونِ ؛ إذ السَّاكِنُ الذي اجتُلِبَتْ له هذه

---

(١) في (ص) : « إنا » .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ص) .

(٣) في (ش) : « لدنك » .

(٤) في (ش) : « مختلفة » .

النُّونُ قد يُحَرَّكُ ، ولا يَلزَمُهُ السُّكُونُ في كلامهم، ألا تراهم يقولونَ : « مـن لَـدُنِ الصَّلاَة »، و « اضْرِبِ الرَّجُلَ » فلا يلزَمُ السُّكُونُ .

فلمَّا كان حَذْفُ هذه يؤدِّي إلى مـا هـو مستَعْمَلٌ في كلامهـم ، لم يُسْتَنْكَرْ الحذفُ ، ولَمَّا كانت النُّونُ ـ من « لَدُنَّـا » ـ الثَّانيـةُ إنَّمـا هـي الاسـمُ[١] ، لم يَجُـزْ حَذْفُها من حيث حُذِفَ هذا المجتَلَبُ الزَّائدُ ؛ ألا ترى[٢] أنَّ القياسَ ألاَّ يُحذَفَ من الأسماء المتمكِّنَةِ ، وأنَّ الحـروفَ الـتي تقَـعُ فيهـا تُـرَدُّ إليهـا في تصاريفـه ، فكيـف بالأسماء التي لم تتمكَّن ، وشابهت الحروفَ ؟

فأمَّا حَذْفُهَا من « لَدُنَّا » ،كما حُذِفَتْ من « إنَّا » فهما لا يشـتبهان ؛ لزيـادة الأمثال في « إنَّا » . والقولُ في الحذف الواقع في « إنَّا » : إنَّه حَـذَفَ النُّـونَ الثَّانيـةَ (من « إنَّ » ؛ إذ لا وجـهَ لحذفِ النُّون في « إنَّـا » ، ألا تـرى أنَّ هـذه النُّـونَ) لم تُحذَفْ في موضعٍ ، ولا مساغَ لحذفها .

فإن قلتَ : أفحُذِفَتْ [النُّونُ من][٣] « إنَّ » وأُعمِلَتْ ، وقد قلتَ : إنَّ الوجهَ فيها ألاَّ تَعْمَلَ استدلالاً بـ﴿ **إِنْ كَادَ لَيُضِلُّنَا** ﴾[٤] ونحوِ ذلك ؟

قلنا : إنَّ إعمالَه مع الحـذف مَذْهَـبٌ ، ولـه وجـهٌ مـن القيـاس ، وإنْ كـان الأكثَرُ في الاستعمال غيرُهُ ، والأقوى في القياسِ سواهُ . وعلى المذهب مـا حكـاه

(١) في (ش) : « إنما هي من الاسم » .
(٢) في (ص) : « إلا أن القياس » .
(٣) تكملة يستقيم بها السياق .
(٤) سورة الفرقان : من الآية : ٤٢ .

سيبويهِ من قراءةِ بعضِ أهلِ المدينةِ : ﴿ إِنْ كُـلُّ نَفْـسٍ ﴾[١] ، فـإنْ وجَّهْتَـهُ علـى هذا ، فهو كهذه القراءة .

فإن قلتَ : إنَّ الحذفَ في « إنَّا » ليس على حَدِّهِ في: ﴿ إِنْ كَادَ لَيُضِلُّنَا ﴾ ، ولكنْ لَمَّا اجتمعت حروفٌ أمثالٌ استُثْقِلَتْ ، فأُرِيدَ تخفيفُهـا بالإدغـام أوالحـذف على حسَبِ ما يُفعَلُ بالأمثـال إذا اجتمعـت ، فلمَّـا كـان الإدغـامُ فيهـا لا يُزيـلُ اجتماعَ الأمثـال ، بـل تكـونُ الأمثـالُ على حالها ، وإنْ أُدغِـمَ الحـرفُ المحـذوفُ للتَّخفيف في مثلـه الثّـاني ، أدَّى إلى تحريـك حـرفٍ قـد لَزِمَـهُ السُّكُونُ مـع مثلـه المحـذوف ، كُـرِهَ الإدغـامُ ، وتُـرِكَ الحـذفُ[٢] ، كمـا فعـل في « أَسْـطَاعَ »[٣] ، و « عَلْمَاءِ »[٤] ونحوِ ذلك ، وجرى[٥] الحذفُ فيه مَجرى الإثبات ، كما أنَّ هـذه المحذوفاتِ كذلك ؟

فهُوَ قَوْلٌ .

---

(١) سورة الطارق : من الآية : ٤ .
و لم يحك سيبويه في الكتاب هذه القراءة عـن أهـل المدينـة ، وإنمـا حكـى غيرَهـا ، قـال في الكتـاب ٢/١٤٠ : « وحدَّثنا مَن نثقُ به أنه سمـع مـن العـرب مَن يقـول : إنْ عمـراً لمنطلـقٌ . وأهـل المدينـة يقرؤون : ﴿ وإنْ كُلاًّ لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ يخففون وينصبون كما قالوا :

كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ »

(٢) في (ش) : « الحرف » .

(٣) في (ص) : « استطاع » .

(٤) من قولهم : « علماءِ بنو فلان » أي : على الماء . انظر الكتاب ٤/٤٨٥ .

(٥) في (ش) : « قوي » .

فمَنْ قالَ : إنّا نحذفُ هذا على الحدِّ الذي ذَكَرْنَـاه ، وأُعمِـلَ في المضمَـرِ، لم يُنْكَرْ ألاَّ يُعمِلُوا « إنْ » في المظهَر إذا حَذَفوا منها وخففوها؛ لأنَّ الحذفَ هنا بمنزلة الإثبات وفي تقديره ،كمـا أنَّ الـلاَّمَ المحذوفـةَ مـن « عَلْمَـاءِ بنـو فـلانٍ » في تقديـر الإثبات، فيصيرُ هذا الحذفُ بمنزلة الحذف في التقاء السَّاكنَين ، لا يذهـبُ به شبَهُ « إنْ » بالفعل كما يَذهبُ في مَن قال : ﴿ إِنْ كَادَ لَيُضِلُّنَا ﴾ .

فأمَّا قولُ أبي إسحاقَ : « ومَن قال : « مِنْ لَدُنِي » ، لم يَجُزْ له[1] أنْ يقولَ : عَنِي ومِنِي فيحذفُ النُّونَ ؛ لأنَّ « لَدُنْ » اسمٌ غيرُ متمكِّـنٍ ، و « مِـن » و « عَـن » حرفان جاءا لمعنًى » . **فالحذف من** « منِّي » و « عنِّي » للنُّـون لم يمتنـع مـن حيـث كانا حرفَين لمعنًى ، و لم يكنْ في « لَدُنْ » من حيـث كـان اسمـاً غـيرَ متمكِّـن ؛ ألا ترى أنَّه لو امتنع الحذفُ من « منِّي » و « عنِّي » لأنَّهما حرفان لمعنًـى ، لامتنَـعَ في إنِّي ولعلِّي[2]، ولامتَنَعَ في ليتني وكأنِّي ، فلمَّا لم يمتنع الحذفُ في النُّـونِ مـن هـذه الكلم - وهي حروفٌ - دلَّ أنَّ الحذفَ في النُّونِ مـن « مِنِّـي » لم يمتنـع مـن حيـث كانت / حرفاً ؛ إذ كانت هذه كلُّهَا حروفاً ، واستمرارُ الحـذف منهـا واطِّـرادُهُ [١٠٤/أ] فيها من الاشتهار والكثرةِ بحيث تَرَى ، وليس في كون[3] هذه الكلمِ على حرفَـين ما يَمنَعُ حذفَ النُّون معها ؛ إذ لو حُذِفَت منها لكان يتحـرَّكُ الحـرفُ بالكسر ، وحركَةُ هذَين الحرفَين بالكسر غيرُ ممتنعـةٍ ؛ ألا تراهـم قـالوا: عَـنِ الرَّجُـلِ، ومِـنِ

---

(١) في (ش) : « له يجزيك أن يقول » .

(٢) في النسختين : « إني وإنني ولعلي » .

(٣) في (ش) : « وليس دون » .

ابْنِكَ ، وكما لم يمتنع الحذفُ من هذه لأنّهَا حروفُ معنًى لِمَا ذَكَرْتُ لكَ ، فكذلك لم يَجُزِ الحذفُ في « لَدُن »[١] من حيث كان اسماً ، وليس في كون الكلمة اسماً ما يوجبُ الحذفَ منه ، أو يُجوِّزُهُ فيه ، بل ظاهرُ الأمر يُوجبُ أنَّ تبقيةَ[٢] الزِّيادةِ في الاسم أولى ؛ إذ الاسمُ للزِّيادة أَحْمَلُ . فليس ما أوردَهُ أبو إسحاقَ في هذا الفصل مستقيمٌ .

فإنْ قلتَ : فمن أينَ امتنع الحذفُ في « مِنِّي » و« عَنِّي » ، وجاز في « لَدُنِي » إذا لم يكن لِمَا ذَكَرَهُ ؟

قيلَ : يمتنعُ لأنَّ هذه النُّونَ اجتُلِبَتْ ليسْلَمَ بها سُكُونُ الحرف ،كما اجتُلِبَت لتَسْلَمَ بها حركتُهُ في « ضَرَبَنِي » و « يضرِبُنِي » ، فحذفُهُ فيه هو خلافُ ما قَصَدوا له وإبطالُهُ .

والحذفُ في « قَدْ » إنّما جاء في الشّعر في البيت الذي جاء فيه الإثباتُ والحذفُ[٣]، ووجهُه أنَّ الشَّاعِرَ إذا اضطُرَّ حذَفَ النُّونَ ، ورَدَّ الكلمةَ إلى الأصل، وذهبَ إلى أنَّ ما لَزِمَ الكلمةَ في التّحريك من النُّونِ قد كان يجوزُ فيه مع غير الياء، فشبَّهُوهُ بتلك المواضع ، ولو اضطُرَّ فحذَفَ من « عَنِّي » و « منّي » لجاز

---

(١) في (ش) : « لدني » .

(٢) في (ش) : « تبعية » .

(٣) وهو قول حُميد الأرقط :

قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِي

وهو من أبيات الكتاب ٣٧١/٢ ، وقد سبق تخريجه في صدر المسألة .

ذلك أيضاً ، وكان أمْثَلَ من « قد » ؛ لأنه لا مِثْلَين في « قد » ، وما لم تجتمع المماثلةُ والمقارَبَةُ فيه ، لم (يُسْتَحْسَنْ حَذْفُهُ في الكلام ، وإنَّما جاء في الضَّرورة ، ألا ترى أنَّ « لَيْتَ » لَمَّا لم تجتمع المماثلَةُ فيها ، لم)[1] تُحذَفْ في الكلام ، وإنما جاز حذْفُ هذه النُّونِ في بيت الكتاب[2]. وكذلك « قد » إنَّما جاء في هذا البيت ، و« لَدُنِي » أمْثَلُ من هذا قليلاً ؛ لاجتماع المِثْلَين .

فأمَّا قولُهُ : « ولَدُنْ مع ذلك أثْقَلُ من (مِن) » ، فلذلك حُذِفَ ، فليس بشيءٍ أيضًا ؛ ألا ترى أنَّهُ قد حُذِفَ من « قد » وهو مِثْلُ « مِن »[3] في أنه على حرفَين ، كما أنَّها على حرفَين ، فليس الحذفُ (في هذه الحروف) معتَبراً به ثِقَلُهَا ولا خفَّتها ؛ ألا ترى أنَّ « لعلَّ » قد تُحذَفُ منها وقد لا تُحذَفُ نحو: لَعَلِّي أَخْرُجُ ، ولعَلَّني أخرُجُ .

وإنَّما الإثباتُ في هذه الحروف لِمَا ذَكَرْتُ لكَ ، والحذفُ لِمَا وصفْتُ لكَ من مجيئِهَا في الشِّعْرِ ، إلاَّ أنْ تجتمعَ أمثالٌ كـ « إنَّ » و « أنَّ » و «كأنَّ » ، أو متقاربةٌ كـ « لعلَّ » ، فإنَّ هذا في الكلامِ [مستحسَنٌ][4] ، والأحسَنُ في « لَدُنْ » ألاَّ تُحذَفَ في الكلام ، وتُلحَقَ بباب « قَدْ » .

* * *

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ص) .

(٢) الكتاب ٢/٣٧٠ ، وهو قول زيد الخيل :

كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إذْ قَالَ لَيْتِي ... أُصَادِفُهُ وَأُفْقِدَ جُلَّ مَالِي

(٣) في (ش) : « إن » .

(٤) تكملة يستقيم بها السياق ، ومكانها بياضٌ في (ش) ، وراجع كلام المصنف في الفقرة السابقة .

المسألة الثّالثة والثّمانون

قال(١) في قوله تعالى : ﴿ لَوْ شِئْتَ لاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْراً ﴾ [الكهف : ٧٧] : « أصلُ (تَخِذْتَ): أخذتَ ، وأصلُ (اتَّخذَ) ايْتَخَذَ » .

قال أبو عليٍّ :

[الكلام عن أصل التاء في (تخذت)]

اعلَمْ أنّه لا دلالةَ على هذا الذي ادَّعاه في هـذه الكلمـة ، ولا حُجَّـةَ ، ولا فصْلَ بينه وبين قائلٍ قالَ : إنَّ أصلَهَا الياءُ ، ثمَّ أُبدِلَت التّاءُ منها ، وآخرَ يقولُ : إنَّ أصلَها الواوُ ، ثمَّ أُبدِلَت التّاءُ منها ، ويقولُ : قَولي أَقْوَى وأشْبَهُ بـالصَّوابِ ؛ لأنَّ التّاءَ تُبْدَلَ من الواو كثيراً ، ولم تُبْدَل التّاءُ من الهمزة في شيءٍ .

وكـلُّ هـذه الوجـوهِ لا خفـاءَ في فسـادها ، علـى أنَّ « تَخِـذْتُ » فَعِلْـتُ ، و« أَخَذْتُ » فَعَلْتُ ، وإبدالُ الحرف من الكلمة لا يُوجِبُ تَغَيُّرَ بنائها وإزالَتَهَا عمَّـا كانت عليه قبلَ البدل ، لكن ينبغي أنْ يُحافَظَ على البناء الأوَّلِ ؛ لكونِ ذلك أَدَلَّ على أنَّهُ قد أُبْدِلَ منه شيءٌ ، ولا يُظَنُّ أنَّهُ بناءٌ آخَرُ وصياغةٌ أخرى . فـ(تَخِـذْتُ) فَعِلْتُ ، (وأخَذْتُ)(٢) فَعَلْتُ(٣) ، أنشَدَ الأصمعيُّ(٤) :

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٠٧ .

(٢) في (ش) : « اتخذت » .

(٣) انظر كلام أبي عليٍّ مفصلاً عن (اتخذ) في الحجة ٢/٦٨ ـ ٧٦ ، ٥/١٦٣ ـ ١٦٤ .

(٤) في الأصمعيات : ١٦٥ من قصيدة للمُمَزَّق العبدي (شأس بن نهار) مطلعها :

وَقَدْ تَخِذَتْ رِجْلِي إِلى جَنْبِ غَرْزِهَا نَسِيفاً كَأُفْحُوصِ الْقَطَاةِ الْمُطَرِّقِ

* * *

- أرِقْتُ فلَمْ تَخْدَعْ بعَيْنيَّ وَسْنَةٌ وَمَنْ يَلْقَ مَا لاَقَيْتُ لا بُدَّ يَأْرَقِ

يَذكُرُ راحلةً رَكِبَهَا حتى أخذت عقباه في موضع ركابها مغرزاً . وقد رواه ابن منظور في اللسان (حدب) منسوباً إلى المثقب العبدي ، ومن ثَمَّ أثبته محقِّقُ ديوانه في زيادات الديوان : ٢٨٠ ، على أنه ذُكر مرتين في اللسان في (فحص ، وطرق) منسوباً إلى الممزق .

وقد ذكر أبو عليٍّ الفارسيُّ البيت في الحجة ٦٨/٢ ، ١٦٣/٥ ، والتكملة: ٣٤٦، وانظر: الخصائص ٢٨٧/٢ . والنَّسيفُ : أثر ركضِ الرِّجْلِ بجنبَي البعير إذا انحصَّ عنه الوبرُ ، ويقال : اتخذ فلانٌ في جنب ناقته نسيفاً ؛ إذا انجرد وبر مَركَضَيه برجلَيه . (انظر : اللسان نسف) . والأُفحوصُ: مبيضُ القطاة لأنها تفحَصُ الموضع ثم تبيضُ فيه ، والمطرِّقُ : هي القطاة التي حان وقتُ خروج بيضها .

سورة كهيعص :

المسألة الرَّابعة والثَّمانون

قال[١] في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ أَيُّهُمْ ﴾ [الآية : ٦٩] :

« معناه لَنَنْزِعَنَّ من كل فِرقةٍ الأعتَى فالأعتى منهم ، كأنَّهُ يبدأُ بالتَّعذيب بأشدِّهم عِتِيّاً ، ثمَّ الذي يليه .

/ فأمَّا رفعُ « أيُّهُم » فهي القراءةُ ، ويجوزُ « أيَّهُم » بالنَّصب ، حَكَى هذا سيبويه ، وذَكَرَ أنَّ هارونَ الأعورَ[٢] قرأها » . [١٠٤/ب]

قال أبو إسحاقَ : « وفي رفعها ثلاثةُ أقوالٍ :

قال سيبويه عن يونُسَ[٣] : إنَّ قولَه « لَنَنْزِعَنَّ » مُعَلَّقَةٌ لم تَعْمَلْ شيئاً ، فكأنَّ قولَ يونُسَ : ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ ﴾ ثمَّ استأنفَ فقالَ : ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٣٩ ـ ٣٤٠ .

(٢) انظر الكتاب ٢/٣٩٩ ، ولم يذكر سيبويه أن هارون قرأها ، ولكن قال : « وحدَّثَنا هارون أن ناساً، وهم الكوفيون يقرؤونها : ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعةٍ أَيَّهُمْ أَشَدُّ ... ﴾ » ، وهي قراءَتُهُ أيضاً ، وبها قرأ معاذ بن مسلم الهراء من الكوفيين . انظر: إعراب القرآن ٣/٢٣ ، ومختصر الشواذ : ٦٩ ، ومشكل إعراب القرآن ٢/٤٥٨ .
وهارون : هو هارون بن موسى الأعور ، القارئ النحوي ، كان يهودياً فأسلم ، وحسن إسلامه ، كان صدوقاً حافظاً ، وروى له البخاري ومسلم ، وتوفي عام ١٧٠ هـ تقريباً . انظر إنباه الرواة ٣/٣٦١ ، وطبقات القراء ٢/٣٤٨ .

(٣) الكتاب ٢/٤٠٠ . وانظر : التعليقة على الكتاب ٢/١٠٧ ، وشرح السيرافي على الكتاب ٢/٢٩ (مخطوط) .

عَلَى الرَّحْمَنِ ﴾ .

وأمَّا الخليلُ فحكَى عنه سيبويهِ[١] أنّه على معنى : الذين يُقالُ لهم : ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً ﴾ . ومثلُه[٢] :

وَلَقَدْ أَبِيْتُ مِنَ الْفَتَاةِ بِمَنْزِلٍ فَأَبِيْتُ لاَ حَـرِجٌ وَلاَ مَحْرُوْمُ

(فالمعنى : فأَبِيْتُ بمنزلة الذي يقالُ له : لا حرجٌ ولا محرومٌ)[٣] .

وقال سيبويه[٤] : إنّها مبنيَّةٌ على الضَّمِّ[٥]؛ لأنّها خالفَت أخواتِهَا ، واستُعْمِلَ معها حذفُ الابتداء ، تقولُ : اضرِبْ أَيُّهُمْ أفضَلُ ، (تريدُ : أيُّهم هو أفضَلُ)[٦] ، فيَحْسُنُ لذلك أنْ تَحْذِفَ « هو » ، ولا يحسُنُ : اضْرِبْ مَنْ أفضَلُ ، حتَّى تقولَ : مَن هو أفضَلُ ، ولا يحسُنُ : كُلْ ما أَطْيَبُ ، حتَّى تقولَ : ما هو أَطْيَبُ » .

قال : « فلمَّا خالَفَت مَنْ وما والذي هذا الخلافَ ، بُنِيَت على الضَّمِّ في الإضافة . والنَّصْبُ حَسَنٌ وإنْ كنتَ قد حذَفْتَ « هو » ؛ لأنَّ « هو » قد يجوزُ حذفُهَا ، وقد قُرِئَت : ﴿ تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾[٧] » .

---

(١) الكتاب ٣٩٩/٢ . مع اختلاف في ألفاظ النص .

(٢) للأخطل في ديوانه : ٣٨٢/١ ، وفيه : « ولقد أكون » . وانظر الكتاب ٨٤/٢ ، ٣٩٩ ، والأصول ٣٢٤/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٤/٣ ، والإنصاف ٧١٠/٢ ، والخزانة ١٣٩/٦ . والحَرِجُ : الآثِمُ .

(٣) ما بين القوسين ساقطٌ عن (ش) .

(٤) الكتاب : ٤٠٠/٢ ، وانظر التعليقة ١٠٦/٢ .

(٥) في (ش) : « أيُّهم مبنياً على الضم » .

(٦) ساقط من (ص) .

(٧) من الآية : ١٥٤ من سورة الأنعام . وهي قراءة يحيى بن يعمَر ، وابن أبي إسحاق ، والحسن ، والأعمش . انظر المحتسب ٢٣٤/١ ، والبحر المحيط ٢٥٥/٤ ، وإتحاف فضلاء البشر ٣٨/٢ .

قال أبو إسحاقَ : والذي أتوهّمُهُ[١] أنَّ القولَ في هذا هو قولُ الخليلِ ، وهو موافقٌ للتّفسير ؛ لأنَّ الخليلَ كان مذهبُهُ أنَّ تأويلَهُ : ثمَّ لَننزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ الذي من أجل عُتُوِّهِ[٢] يُقالُ : أيُّ هؤلاء أشدُّ عِتِيّاً ، فيُستَعْمَلُ ذلك في الأشَدِّ فالأشَدِّ » .

قال أبو عليٍّ :

[التعليق] ينبغي أن يكونَ مُرادُ يونُسَ أنَّ الفعلَ مُعملٌ في موضعِ ﴿ مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ ﴾ ، وليس يُريدُ أنَّه غيرُ مُعمَلٍ في شيءٍ البتّةَ ، والدَّليلُ على ذلك : أنَّه قال فيه : إنَّ ذلك معلّقٌ ، ولفظُ التّعليق إنّما يُستَعمَلُ في ما يَعمَلُ في الموضع دون اللّفظِ ؛ ألا تراهم قالوا في « عَلِمْتَ أَزَيدٌ في الدّارِ أم عمرٌو » : إنَّ الفعلَ مُعلّقٌ ، وهو مُعمَلٌ في موضع الجملة ، فكذلك إذا قال هنا : مُعَلّقٌ ،كان مُعْمَلاً في موضع الجملة من الجارِّ والمجرور ، ولو أراد أنّه لا عَمَلَ له في (موضعٍ ، كما أنْ لا عملَ له في)[٣] لفظٍ لقالَ : مُلْغًى ، ولم يَقُلْ : مُعَلّقٌ ، كما تقولُ في « زَيدٌ ظَنَنْتُ منطَلِقٌ » : إنّه مُلْغًى ، فقولُهُ فيه : مُعَلّقٌ ، دلالةٌ على مُرادِهِ فيه أنّه عاملٌ في الموضع وإنْ لم يكنْ عاملاً في اللّفظ ، وإذا كان كذلك كان قولُ الكِسَائيِّ في الآية مثلَ قولِ يونُسَ ؛ لأنّه قالَ : إنَّ قولَهُ : ﴿ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ ﴾ كقولِكَ : أَكَلْتُ من طعامٍ ، فإذا كان كذلك ،كان « أَيُّهُم » منقطعاً من هذه الجملة ، وكانت جملةً

---

(١) في معاني القرآن وإعرابه : « والذي أعتقده » .
(٢) في (ش) : « غيره » .
(٣) ساقط من (ش) .

مستأنفةً[(١)] .

ولا يَجيءُ هذا على مذهب سيبويه ؛ لأنَّه لا يـرى مثـلَ مـا رآه الكِسَـائيُّ . وما عندي أنَّـه مذهبُ يونُسَ في زيادة « مِنْ » في الإيجاب ؛ ألا ترى أنَّه قـالَ[(٢)] : و« مِنْ » لا يُفعَلُ بها في الواجب هذا ، يَعني الزِّيادَةَ .

فإن قال قائلٌ في مذهب سيبويه : لِمَ زَعَمَ أنَّه إذا حُذِفَ العائدُ من الصِّلَةِ[(٣)] وَجَبَ البناءُ على الضَّمِّ ؟

قيلَ : إنَّ الصِّلَةَ تبيِّنُ الموصولَ وتُوَضِّحُهُ ،كما أنَّ المضافَ يُبَيِّنُ المضافَ إليـه ويُخصِّصُهُ، وكما أنَّه إذا حُذِفَ المضافُ إليه من الأسماء التي تبيِّنُها الإضافةُ بُنِيَتْ، كذلك لَمَّا حُذِفَ العائدُ من الصِّلَةِ إلى الموصول هنا بُنِيَت .

فإن قال قائلٌ : (ما تنكِرُ)[(٤)] ألاَّ يكونَ حذفُ المبتـدأِ العـائدِ مـن الصِّلَـةِ إلى الموصول عَرُوضَ[(٥)] حَذْفِ المضافِ إليه من المضافاتِ ؛ لأنَّ المحـذوفَ هنـا بعـضُ الجملة ، وفي المضاف قد حُذِفَ المضافُ إليه كلُّهُ ؟

قيلَ : إنَّ حَذْفَ العائِدِ هنا نظيرُ حـذفِ المضـاف إليـه هنـاك ؛ ألا تـرى أنَّ

---

(١) و « مِن » عنده زائدة وإن كان الكلام إيجاباً ، وهو رأيُ الأخفش أيضاً . انظر معاني القـرآن للفـراء ٤٧/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٤/٣ ـ ٢٥ ، والمسائل المشكلة (البغداديات) : ٤٠٥ ، والمسائل المنثورة : ١٢٢ ، والمحرر الوجيز ٥٠٩/٩ ، والتبيان ٨٧٨/٢ .

(٢) لم أقف على قول يونس .

(٣) في (ص) : « الصفة » .

(٤) ساقطٌ من (ش) .

(٥) أي : نظيره .

الذي يُبيّنُ به الموصولُ ويصِحُّ إنّما هو الرّاجعُ الذي في الجملـة ، ولـولا الرّاجِـعُ لم تبيّن الجملةُ ذلك . فإذا كان المبَيِّنُ له الرّاجعِ إليه من الجملة يُحْذَفُ منها ،كـان بمنزلة حَذْفِ المضاف إليه (من المضاف)[1] في أنّهُ المبَيِّنُ ،كما أنَّ المضافَ إليـه هـو المبَيِّنُ .

فإن قالَ : أفَلَيْسَ الجملةُ قد تُوَضِّحُ الموصولَ وإنْ لم يَكُنْ فيها ذِكْـرٌ (مثـل : حيثُ ، / فإذا كان قد تُوَضِّحُهُ وإنْ لم يَكُنْ فيها ذِكْرٌ)[2] منـه ، فمـا أنكَـرْتَ أنْ [١٠٥/أ] تكونَ الجملةُ هي الموضِّحَةُ بنفسِـهَا وإن لم يكُنْ فيهـا ذِكـرٌ ؛ (لأنَّ الجملـةَ تُبَيِّـنُ الموصولَ وإنْ لم يَرجِعْ منها إليه شيءٌ)[3] ، فإذا كان كذلـك وجـبَ أن تُحـذَفَ الجملةُ بأسْرِهَا من الموصول حتّى يكونَ عَرُوضَ حَذْفِ المضاف إليه ، فإذا حُذِفَ بعضُ الجملة وبَقِيَ البعضُ ، لم يَكُنْ مثلَ حذف المضاف إليه ؟

قيلَ : لم نَعْلَمْ اسماً موصولاً يُوَضّحُ بصِلَةٍ لا يرجعُ إليه منهـا ذِكْـرٌ في اللّفـظ والمعنى . فأمّا « حيثُ » فهي مضافةٌ إلىالجملة الـتي بعدهـا ، وليسـت موصولـةً ، ويدلُّكَ على ذلك تَعَرِّيْهَا من الرَّاجعِ[4] . وإنّما أُضيفَت إلى الجملة التي تقـعُ بعدهـا وإنْ كانت اسـماً للزّمان لمشابهتها « حين » من أسماء الزّمان ، ولو كان ما يتّصِـلُ بـ« حيثُ » من الجملة صِلَةٌ لها ، و لم يكن مضافاً إليها ، لجـاز أنْ تكـونَ الأسمـاءُ التي تقع بعد أسماء الزّمان صِلاَتٍ لها ، وليست بمضافةٍ إليها ؛ ألا ترى أنّه لا فصْلَ

---

(١) ساقطٌ من (ش) .
(٢) ساقطٌ من (ش) .
(٣) ساقطٌ من (ص) .
(٤) في (ص) : « تعرية الراجع » .

بين الجملتين في أنَّهُ لا ذِكْرَ من الاسم فيهما ، تقولُ : قُمْتُ حَيثُ زَيدٌ قائِمٌ ،كما تقولُ : قُمْتُ حين قامَ زَيدٌ ، وأَخْرُجُ يومَ زَيْدٌ خارجٌ ، وخَرَجْتُ زَمَنَ زَيدٌ أَميرٌ ، فلا يكونُ بين الجملَتَين فصلٌ ، فإذا جاز أنْ تكونَ إحداهُما صِلَةً ،كان ذلك في الأخرى أَجْوَزَ ، وإذا امتنع في إحداهُما امتنع في الأخرى .

فإن قال قائلٌ : فلِمَ لا تقولُ في الذي إذا حُذِفَ الرَّاجعُ منه إلى الموصول وكان مفعولاً : إنّه في موضعِ ضَمٍّ أيضًا ؟

قيلَ له : ليس حَذْفُ الرَّاجعِ إذا كان مبتَدَأً مثلَه إذا كان مفعولاً ؛ وذلك أنَّ الرَّاجعَ إذا حُذِفَ وهو مفعولٌ ، فإنَّما يُحذَفُ بعد انقضاء الجملة وطولِ الكلام بالموصول والصِّلَةِ ، فصار الحذفُ هنا لا يُوجِبُ البناءَ ؛ لأنَّ الكلامَ قد طال فصار بما بَقِيَ منه عِوَضاً من ما حُذِفَ ، وصار الحذفُ في المعنى كَلاَ حَذْفٍ . وليس كذلك الحذفُ في « أيٍّ » إذا كان الرَّاجعُ المبتدَأَ ، ألا ترى أنَّ الكلامَ لم يَطُلْ ، والجملَةُ لم تَنْتَقِضْ ، فليس الحرفان في الموضِعَين بمستَوِيَين، ألا ترى أنَّ النّاسَ جميعاً استحسنوا هذا ، وكَثُرَ في استعمالِ العَرَبِ[1]، واستقْبَحُوا ذلك ، وقلَّ في استعمال العَرَبِ له . ولا يَلْزَمُ أنْ يُسْتَحْسَنَ حَذْفُ الرَّاجعِ من الصِّلَةِ إذا كان مبتدأً ، وإنْ كان حَذْفُ المبتدأ قبلَ أنْ يكونَ في الصِّلَةِ مُسْتَحْسَناً حيث قلَّ ذلك في كلامهم ، ولم يتّسعوا في حَذْفِهِ وهو في الصِّلَةِ اتّسَاعَهُم فيه قَبْلَ أنْ يكونَ في الصِّلَةِ إلاّ أنْ يَطُولَ الكلامُ فإنَّ الخليلَ قالَ : « إنَّه أَمْثَلُ قياساً »[2] على قول

(١)　في (ش) : « استحسنوا في هذا استعمال العرب » .

(٢)　الكتاب ٢/٤٠٤ وفيه : « فهو أمثل قليلاً » .

الذي قال : « ما أنا بالّذي قائِلٌ لك شيئاً » .

فإن قال قائلٌ : (فهلاّ قال)[1] على هذا ـ [أي] « إنَّ الرَّاجعَ إذا حُـذِفَ مـن سائر الموصولات مثلُ « الذي » كان المبتدأ[2] » ـ : إنَّ الموصولَ في موضعِ ضَمٍّ ؟

قلنا : لا نَصَّ له على ذلك ، ولا نقولُ : إنَّ ذلك يَلْزَمُهُ ؛ لأنّي لا أدري هل يَعْتَلّ بهذا حتّى يلزَمَهُ ذلك ، أو بغيره . ولا أقولُ : إنَّ ذلك قياسٌ من قوله ، على أنّا نجدُ فصلاً بين « أيٍّ » وأخواتها في الحذف في هـذا الموضـع ؛ وهـو أنَّ حَـذْفَ هذا الرَّاجعِ ـ إذا كان المبتدأ ـ في « أيٍّ » حَـذْفٌ مُطّـردٌ في كلامهـم كثـيرٌ ، وإذا كان في غير « أيٍّ » لم يطّرِدْ ، ولم يكُنْ إلاّ قليلاً ،كقول مَن قالَ : ﴿ **عَلَى الَّذِيْ أَحَسَنُ** ﴾[3] ، و﴿ **مَا بَعُوْضَةٌ** ﴾[4] ، وهـو قليـلٌ ، فيجـوزُ أنْ يُفْصَـلَ بـين « أيٍّ » وبين أخواتها بأنّه لَمَّا اطّرَدَ حَذْفُ ذلك من الكلام مع امتناع غيرِه من الاطّـرَادِ ، صار الحذفُ هنا من الصِّلَةِ في الاطّرَادِ كحَذْفِ المضـافِ إليـه في الاطّـراد ، فلمَّـا اطّرَدَ الحذفُ هنا ولم يطّرِد في غيرِه من الموصولات ، اطّرَدَ البناءُ فيه أيضـاً ،كمـا اطّرَدَ في ما حُذِفَ منها المضافُ إليه في الأسماء .

فإن قال قائلٌ : ما ينكِرُ ألاّ يكونَ هذا الاسمُ الموصـولُ في البنـاء مثـلَ تلـك

---

(١) ساقط من (ش) .

(٢) في (ش) : « وكان للمبتدأ » .

(٣) سورة الأنعام : من الآية : ١٥٤ . وهي قراءة عيسى بن يَعْمَر ، وكذلك الحسن والأعمش . انظر : المحتسب ٢٣٤/١ . وإعراب القرآن للنحاس ١٠٨/٢ ، ومشكل إعراب القرآن ٢٧٨/١ ، وإتحاف فضلاء البشر ٣٨/٢ . وانظر كلام ابن جني في سر الصناعة ٣٨١/١ .

(٤) سورة البقرة : من الآية : ٢٦ . وهي قراءة حكاها أبو حاتم عن أبي عُبيدة عن رؤبة. انظر المحتسب ٦٤/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٠٤/١ ، ومشكل إعراب القرآن ٨٣/١ ـ ٨٤ .

الأسماء التي يُشبَّهُ بها ممَّا حُذِفَ [منها] المضافُ إليه ، وذلك أنَّ هذا الاسمَ يُضَافُ في حال البناء ، والإضافةُ له لازمةٌ في حال البناء ، وليست تلك الأسماءُ كذلك ؛ ألا ترى أنَّهَا متى لَزِمَتْهَا الإضافةُ بَطَلَ البناءُ فيها ، واعتَقَبَهُ الإعرابُ ، والبناءُ في هذا الاسمِ لازِمٌ مع / الإضافة ، وإذا كان كذلك ، لم يتناسَبَا ، ولم يشتَبِهَا ؟ [١٠٥/ب]

قيلَ له : إنَّ الإعرابَ في هذه الأسماء التي حُذِفَ المضافُ إليه منها لم يجب بالإضافة ، ولم يكن إعرابُهَا عن الإضافة ؛ ألا ترى أنَّهَا قد تُعرَبُ حيث لا إضافةَ فيها وذلك في النَّكِرَةِ نحو : « مِنْ قَبْلٍ » و « مِنْ بَعْدٍ » ، فإذا كانت قد تُعْرَبُ في غير الإضافة ، عَلِمْتَ أنَّ الإضافةَ ليست الموجِبَةَ للإعراب فيها ، وإذا لم تكن الموجِبَةَ للإعراب فيها ، فحَذْفُهَا منها لا يُوجِبُ البناءَ ، فإذا كان كذلك لم يجب البناءُ فيها من حيث حُذِفَ المضافُ إليه منها ، وإنَّما وجَبَ البناءُ فيها إذا أُرِيْدَ إضافَتُهَا ؛ لأنَّ تمامَهَا وتَبْيِيْنَهَا إنَّما يكونُ بذِكْرِ المضافِ إليه[1]، فإذا كان تمامُهَا وتَبْيِيْنُهَا إنَّما يكونُ بذِكْرِ المضافِ إليه ، ولم يُذْكَر المضافُ إليه ، أَشْبَهَ الاسمُ الحرفَ ؛ إذ مُنِعَ ما به[2] يكونُ تمامُهُ وبيانُهُ ، كما أنَّكَ لو ذَكَرْتَ بعضَ أجزاءِ الاسم أَشْبَهَ الحرفَ ؛ (إذ المعرَبُ يستحقُّ الإعرابَ بعد تمامه ، فلمَّا أشْبَهَ الحرفَ)[3] من حيث ذَكَرْتُهُ لكَ بُنِيَ ، فإذا أُضِيْفَ زال هذا المعنى لِتَمَامِهِ بما أُضِيْفَ إليه ، فأُعْرِبَ كما يُعْرَبُ الاسمُ إذا تَمَّ .

---

(١) في (ص) : « المضاف » .

(٢) في (ش) : « إذ منع يائه ... » .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ص) .

فالإضافةُ في هذه الأسماء لا تُوجِبُ إعراباً ، وإنّما تمامُهَا وتَبْيِيْنُهَا هو الذي أوجَبَ الإعرابَ ، فإذا كان تمامُهَا وتَبْيِيْنُهَا أوجَبَ الإعرابَ ، وكانت « أيٌّ » مع إضافتها لا تتمُّ بها ، ولا تَصِحُّ كما صحَّتْ هذه الأسماءُ بإضافتها وتَمَّتْ ، وإنّما تَصِحُّ بالصِّلَةِ دون الإضافة . دلَّكَ ذلك أنَّ الحذفَ[1] من صِلَتِهَا مثلُ حذْفِ إضافةِ هذه الأسماء ، وإذا كان كذلك كان الاشتباهُ من حيث اشتَبَهَا واقعاً .

ويدلُّكَ على أنَّ الإضافةَ لا تُوجِبُ الإعرابَ في الاسم ولا تَمنَعُ البناءَ قولُهُم: « كم رَجُلٍ في الدَّارِ » ، ألا ترى أنَّ «كم » مضافةٌ إلى « رَجُلٍ » ، وهي مع ذلك مبنيَّةٌ ، وهذا لا اختلافَ فيه ، فإذا كان كذلك علِمْتَ أنَّ عَدَمَ الإضافةِ في تلك الأسماء لم يَسْلُبْهَا الإعرابَ ، ولم يُوجِبْ فيها البناءَ ، وأنَّ وُجُودَها في « أيٍّ » لا يمنَعُهَا من البناء ، ولا يُوجِبُ لها الإعرابَ . وهذا مِمَّا كان يحتجُّ به أبو بكرٍ لقول سيبويه في «أيٍّ » : أنَّ إضافَتَهَا لا تُوجِبُ البناءَ . وكان يقولُ أيضًا : الإضافةُ لا تُوجِبُ الإعرابَ ؛ لأنّها إيقاعُ الاسمِ موقِعَ الحرفِ . فإذا كان كذلك لم يكُنْ فيها إيجابٌ للبناء[2] .

فإن قال قائلٌ : لِمَ لَمْ تُبْنَ « أيٌّ » في الجزاء والاستفهام والصِّلَةِ ، وهذه مواضعُ يجمَعُهَا البناءُ ؛ ألا ترى أنَّ الأسماءَ التي يُجَازَى بها كلُّهَا مبنيَّةٌ ، وكذلك

---

(١) في (ش) : « أنَّ الحروف » .

(٢) قال في الأصول ٣٢٤/٢ : « وأنا أستبعدُ بناء (أي) مضافةً ، وكانت مفردةً أحق بالبناء ، ولا أحسب الذين رفعوا أرادوا إلا الحكاية ... » .

الذي يُسْتَفْهَمُ بها ، وكذلك الموصولةُ ، فما بالُ « أيٍّ » أُعْرِبَتْ في هـذه المواضـع الثّلاثة ، ولم تُبْنَ ، ومضارَعَةُ الأسماءِ للحروف في هذه المواضـعِ الثّلاثـة وتَضَمُّنُهـا لمعانيها غيرُ مدفوعٍ ؟

قيلَ : لَمَّا كانت « أيٌّ » في هذه المواضِعِ كلِّهَا دالَّةً على التّبعيـض ، وكـانت جزءًا من كلٍّ حيثُمـا تصرَّفَـت أُجْرِيَـتْ مُجْـرَى « بعـضٍ » فـأُعْرِبَتْ ، كمـا كـان خلافُها الذي هو « كُلٌّ » معرَباً ، وهم مِمَّا يُجْرُونَ الشَّيءَ مُجْرَى خِلاَفِـهِ كثيراً ؛ ألا ترى أنَّهُم أَجْرَوا « كُلاًّ » مُجْرَى « أيٍّ » في أنْ أُلْحِقَـتْ بهـا علامـةُ التّـأنيث ، كما أُلْحِقَتْ بـ « أيٍّ » فقالوا : كُلّتهُنَّ ، كما قـالـوا : أيّـتُـهُنَّ[1] ، فكما أَجْـرَوا « كُـلاًّ » مُجْـرَى « أيٍّ » في هـذا ، كذلـك أُجْرِيَـتْ « أيٌّ » مُجْـرَى « كُـلٍّ » في الإعراب .

[إجراء الشيء مُجرى خلافه]

فإن قلتَ : فإنَّ « أيّاً » كان مِن حُكْمِهِ أن يُبْنَى ، كما كان ما أشبَهَهُ كذلك ، فهلاَّ بُنِيَتْ وأُجْرِيَتْ « كُلٌّ » مُجْرَاها في البناء ؟

قيلَ : ليس في « كلٍّ » مـن المعـاني الـتي تُوجِـبُ البنـاءَ شـيءٌ ، والأصـلُ في الأسماء الإعرابُ ، وإنَّما يَحْدُثُ البناءُ بعارِضٍ[2] معنًى ، فكان اتّبَاعُ الأصـل أولى ، وكذلك كان إِتْبَاعُ البعضِ الكُلَّ أولى ؛ لأنَّه أَسْبَقُ بعمومه من إِتْبَاعِ الكُلِّ البعضَ ، فلمَّا أُجْرِيَ مُجْرَى خلافِهِ ، لم يُضَمَّن معنى الحرفِ ، ولَمَّا لم يُضَمَّنْ معنى الحرف

---

(١) انظر الكتاب ٢/٤٠٧ .

(٢) في (ص) : « العارض » .

لم يجِبْ فيه البناءُ ، وجرَى على الأصل في الإعراب كـ « كُلٍّ » .

وهذا من أقْرَبِ ما سَمِعْنَاهُ في هذه ، وقد ذُكِرَ فيها غيرُ الذي قلناه ، / [١٠٦/أ] فتَرَكْنَاهُ لأنَّهُ لم يَصِحَّ عندنا[1].

* * *

(١) الخلاف في إعراب « أي » مشهور بين البصريين والكوفيين ، انظر تفصيله في الإنصاف ٢/٧٠٩ ـ ٧١٦ [(مسألة ١٠٢] . وراجع : الأصول ٢/٢٣٣ ـ ٢٣٥ .إعراب القرآن للنحاس ٣/٢٤ ـ ٢٥ ، وأمالي ابن الشجري ٣/٩٣ ـ ٤٥ .

سورة طه :

المسألة الخامسة والثّمانون

قال[1] في قوله تعالى : ﴿ إِنْ هَذانِ لَسَاحَرَانِ ﴾ [الآية : ٦٣] - بعد ما حَكَى أقوالَ الناس - :

« الذي عندي في ذلك - والله أعلَمُ - وكنتُ عرضتُهُ على عالِمِنَا محمَّدِ بنِ يَزِيدَ[2]، وعلى إسماعيلَ بنِ إسحاقَ[3] فقَبِلاَهُ ، وذَكَرَا أنّهُ أجْوَدُ ما سَمِعَاهُ في هذا[4]؛ وهو أنَّ « إنْ » وقعت موقِعَ « نَعَمْ » ، وأنَّ اللاَّمَ وقعَتْ موقِعَهَا ، وأنَّ المعنى : نَعَمْ هَذَانِ لهما سَاحِرَانِ[5] .

والذي يلي هذا في الجَودة مَذْهَبُ بني كنانة في ترك ألفِ التَّثنية على هيئةٍ واحدةٍ ؛ لأنَّ حقَّ الألف أنْ تَدْخُلَ على الاثنين ، وكان حقُّهَا ألاَّ تتغيَّرَ ،كما لم يتغيَّر عصًا ورحًى ، ولكن كان نَقْلُهَا إلى الياء في النَّصْبِ والجرِّ أَبْيَنَ » .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٦٣ .

(٢) المبرد .

(٣) هو إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد الجهضمي الأزدي ، فقيهٌ مالكيٌّ جليل التصانيف ، من بيت علم وفضل ، وأسرته هي التي نشرت مذهب مالك في العراق ، وعنهم أخذ . ولد في البصرة ، واستوطن بغداد . كان من نظراء المبرد ، وولي قضاء بغداد والمدائن والنهروانات ، ثم ولي قضاء القضاة إلى أن توفي فجأة ببغداد سنة ٢٨٢ هـ . وكان موته هو الباعث للمبرد على تأليف كتابه « التعازي والمراثي » . انظر أخباره في : تاريخ بغداد ٦/٢٨٤ ، والديباج المذهب : ٩٢ .

(٤) انظر تعقيب ابن جني على كلام أبي إسحاق هذا في سر الصناعة ١/٣٨٠ .

(٥) في (ش) : « نعم هذان لساحران » .

قال : « وأمَّا قراءةُ عيسى بنِ عُمرَ[١] فلا أُجيزُهَا ؛ لأنّها خلافُ المصحفِ ، وكلُّ ما وجَدْتُهُ إلى موافقة المصحفِ أقْرَبَ لم أُجزْ مخالفَتَهُ ؛ لأنَّ اتّباعَهُ سُنَّةٌ ، وما عليه أكثرُ القُرَّاءِ » .

قال أبو عليٍّ :

اعلَمْ أنَّ ما ذَكَرَه من أنَّ التّقديرَ في قولِ مَنْ رَفَعَ : « هذانِ لَهُما ساحران » ، تأويلٌ غيرُ مرتَضًى عندي لِمَا أذْكُرُهُ لكَ[٢]؛ وذلك أنَّ هذه اللاَّمَ للتّأكيد بالدَّلالة التي دلَلْنَا بها في هذا الكتاب وغيرِه ، وإذا كانت للتّأكيد قَبُحَ أنْ يُذْكَرَ التّأكيدُ ، ويُحذَفَ نَفْسُ المؤكَّدِ ، أو شيءٌ من المؤكّد ، ألا ترى أنَّ إتمامَ المؤكَّدِ وإظهارَهُ ، وتَرْكَ إضمارِهِ وحَذْفِهِ ، أَولى من أنْ يُحذَفَ المؤكَّدُ[٣] ، ولذلك لم يَلْزَمْ أصحابَنَا ما ألزمَهُم بعضُ البغداديِّين في إجازَتِهِم في الشِّعْرِ: زَيدٌ ضَرَبْتُ ، من أنْ يُجيزوا : زَيدٌ ضَرَبْتُ نفسَهُ[٤]، فقالوا : هذا لا يَلْزَمُ ؛ لأنَّ ما يُحذَفُ لمعرفتِهِ والعِلْمِ به لا يُحتَاجُ إلى تأكيده ؛ إذ لا يَبْلُغُ به الحذفُ إلاّ بعد تقَرُّرِهِ عند السَّامع ، (وعِلْمِهِ به، والتّأكيدُ إنّما يُحتاجُ إليه بما خِيفَ لَبْسُهُ على السَّامع) ، وضَعْفُهُ في نفْسِهِ ، فإذا بلَغَ به الحالُ التي يُسْتَجَازُ معها حَذْفُهُ لعِلْمِ المخاطَبِ به ، استُغْنِيَ لذلك عن

---

(١) وهي ﴿ إنَّ هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ ﴾ . وهي أيضاً قراءة أبي عمرو ، والحسن ، وابن جبير ، والنخعي ، وعثمان ، وابن الزبير ، وعائشة رضي الله عنهم . انظر : السبعة : ٤١٩ ، والحجة لأبي علي ٢٢٩/٥ وما بعدها ، وإعراب القرآن للنحاس ٩٠/٤ ، وتفسير الفخر الرازي ٧٤/٢٢ ، وإعراب القراءات الشاذة ٧٦/٢ ، والبحر المحيط ٢٥٥/٦ .

(٢) انظر الحجة لأبي علي ٢٣٠/٥ - ٢٣١ .

(٣) في (ش) جاءت العبارة هكذا : « من أن يحذف المؤكد وذكر ما يؤكد ولذلك ... »

(٤) على أن يجعل « النفس » توكيداً للهاء المرادة في « ضربتُهُ » . انظر سر الصناعة ٣٨١/١ .

التّأكيد ، ولم يكن من مواضعِهِ ، فكذلك هذه الآيةُ ، لو كان المبتدأُ محذوفاً منها كما ذهب إليه أبو إسحاقَ لم يُحتَجْ معه إلى التّأكيد باللاّمِ .

ويدلُّكَ على أنَّ هذا الذي قالَهُ مِن تقديرِ المبتدإ وحَذْفِهِ بعدَ اللاّمِ ليس بالوَجْهِ أنَّ أبا عثمانَ وغيرَهُ من النّحْويّين قد أنشدوا[1]:

أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوْزٌ شَهْرَبَهْ

وحَمَلُوا هذا على الضَّرورة ، وعلى أنَّهُ أدخَلَ اللاّمَ على خبرِ المبتدإ ، وكان حقُّهَا أنْ تَدخُلَ على المبتدإ دونَ غيره ، فلو كان ما ذَكَرَهُ وجهاً في الآية ، لكان النَّحْويُّونَ لا يَحمِلُونَ هذا الكلامَ على الضَّرورة ، ويُقدِّرُونَ فيه ما قَدَّرَهُ هو من أنّه دَخَلَ على مبتدإٍ محذوفٍ ، ولا يَحمِلُونَهُ على الاضطرار إذا وَجَدوا له مَنصَرَفاً قريباً إلى الاختيار والسَّعَةِ ، فحَمْلُهُمْ ذلك على الضَّرورةِ دَلالةٌ على أنَّهُم تجنّبُوا ذلك ؛ لأنّه أذْهَبُ في باب القُبْحِ والضَّرُورةِ مِمَّا حَمَلُوهُ عليه ، وحَذْفُ المبتدإ وإنْ كانَ يُتّسَعُ في كثيرٍ من كلامِهِم ، فإنّه قد يَقبُحُ في مواضِعَ إذا نُقِلَ عن أنْ يكونَ في أوّلِ الكلام ، وإنْ كان تَأَوُّلُهُ غيرَ ضَيِّقٍ ؛ ألا ترى أنَّ حَذْفَ المبتدأ من الصِّلَةِ نحو : « أَكَلْتُ الذي أَطْيَبُ » قليلٌ ضعيفٌ ، وإنْ كان حَذْفُ المبتدإ واسعاً في غير الصِّلَةِ إلاّ أنْ تطولَ الصِّلَةُ ، وذلك أنَّ هذا موضِعُ إيضاحٍ وتخصيصٍ فلا يليقُ به الحذفُ والاختصارُ ، كما أنَّ عكسَهُ مِمَّا صار واضحاً معروفاً عند

(١) في المقاصد النحوية ٥٣٥/١ أن قائله رؤبة ، قال : « ونسبه الصَّغاني في العباب إلى عنترة بن عروس، وهو الصَّحيح » . والبيت في ملحقات ديوان رؤبة : ١٧٠ ، وانظر : الألفاظ لابن السكيت (تهذيب الألفاظ) : ٣٣٩ ، والأصول ٢٧٤/١ ، وسر الصناعة ٣٧٨/١ ، ٣٨١ ، والخزانة ٣٢٢/١٠ . والحُلَيس : تصغير حِلس ، وهو كساء رقيق يوضع تحت البرذعة ، وأصل هذه كنية الأتان. والشَّهربة : العجوز الكبيرة .

المخاطَبِ يليقُ به الحذفُ ، ويقبُحُ فيه التّأكيدُ .

فإنْ قال قائلٌ : أليس « إنَّ » أيضاً للتّأكيد ،كما أنَّ اللاَّمَ للتّأكيد ، وقد جاز مع دخولها في الجملة حَذْفُ الخبر في قوله[1] :

إِنَّ مَـحَـلاً وَإِنَّ مُـرْتَـحَـلا

فهلاَّ جاز أيضاً مع دخولِ اللاَّم على المبتدأ حَذْفُ المبتدأِ ،كما جاز الحـذفُ في الخبر مع « إنَّ » ، ولم يمتنع الحـذفُ مع الـلاَّم كمـا لم يمتنـع مـع « إنَّ » في مـا ذَكَرْنـا ؟

قيلَ : لا يَلْزَمُ جوازُ الحذفِ مع اللاَّمِ ،كما جاز مع « إنَّ » ، وإنِ اجتمَعَا في التّأكيد وتَلقِّي القَسَـمِ ؛ لأنَّ « إنَّ » مُشَبَّهَةٌ بـ « لا » من / حيث كانت تَعمَلُ [١٠٦/ب] عَمَلَها ، ومن حيث كانت نقيضَتَهَا ، وهم مِمَّا يُجرونَ الشَّيءَ مُجْرَى نقيضه ؛ ألا تراهم قالوا: « كَثُرَ ما تقولُنَّ ذلك » ، حيث كانت نقيضَةَ: « ربَّما تقولُنَّ ذلك » ، فلمَّا كانت نقيضَتَهَا ، وكان الحذفُ مع « لا » قد حَسُنَ من حيث كان نَفْياً ، والنَّفْيُ في تقدير التَّكرير ؛ لأنَّه لا يقع إلاَّ بعـد إثبـاتٍ مثبَـتٍ ، أو تقديـرِ إثباتِـهِ ، فحَسُنَ الحذفُ فيه لذلك ، فلمَّا[2] حَسُنَ الحذفُ في « لا » لِمَا ذَكَرْنَـا ، وكـانت

---

(١) صدر بيتٍ للأعشى في ديوانه : ٢٨٣ ، وهو مطلع قصيدةٍ يمدح فيها سلامةَ ذا فائش ، والبيتُ بتمامه :

إِنَّ مَـحَـلاً وَإِنَّ مُـرْتَـحَـلاً وَإِنَّ فِي السَّفْرِ مَا مَضَى مَهَلاَ

وانظر: الكتاب ١٤١/٢، والخصائص ٣٧٣/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٦٣/٢ ، وأمالي السهيلي : ١١٥ ، ورصف المباني : ٢٠٠ .

(٢) في (ص) : « كما » .

« إنَّ » خلافَهَا ، أُجْرِيَتْ مُجْرَاهَا في استجازة الحذفِ لخبرِهَا .

ويحسُنُ الحذفُ معها من وجهٍ آخَرَ وهو: أنَّه كأنَّه بمنزلة الجوابِ ، ألا ترى أنَّهم قالوا في ذلك : إنَّ القائِلَ يقولُ : أمَا بقِيَ لكم من أحدٍ ، فإنَّ النَّاسَ أَلْبٌ عليكم ، فتقولُ : إنَّ رَجُلاً وفرساً ؛ أي : إنَّ لنا ، فإذا كان الحذفُ على هذا الوجه ، فهو بمنزلة المذكور في اللَّفظ ، لأنَّه أجزأَ عن ذِكْرِ ما في لفظِ المتكلِّمِ .

ويدلُّ على صحَّةِ الوجهِ الذي ذَكَرْنَا عنه الحذفَ في خبر « إنَّ » إذا كان اسمُهَا معرفةً أنَّهُ إذا كان معرفةً لا تُشبِهُ « لا » ، فإذا لم تُشْبِهْهَا زالَ[1] المعنى الذي وطَّأَ الحذفَ ، وحَسُنَ له ، فلم يَسُغْ أن يُحذَفَ . وقد منع البغداديُّونَ من ذلك ، فإن كانوا في المنع منه إلى هذا يذهبون ، فهو عندي مَذْهَبٌ حَسَنٌ جميلٌ .

فأمَّا ما استشهد أبو العبَّاس[2] عليهم من قوله :

سِوَى أَنَّ حَيّاً مِنْ قُرَيْشٍ تَفَضَّلُوا عَلَى النَّاسِ أَوْ أَنَّ الأَكَارِمَ نَهْشَلاَ

فإنَّهم إنْ يقولوا : إنَّما منَعْنَا ذلك في « إنَّ » ، ولم نمنعْهُ في « أنَّ » ، وجوازُهُ في « أنَّ » لا يدلُّ على جوازه في « إنَّ » ؛ ألا ترى أنَّ « إنَّ » لتأكيدِ الحديث وتَلَقِّي القَسَمِ ، فإذا كان كذلك لم يَلِقِ الحذْفُ معها ، وليست « أنَّ » كذلك ؛

(١) في (ص) : « ذلك » .

(٢) المقتضب ١٣١/٤ ، وقد نسب أبو العباس البيت إلى الأخطل ، كما نسبه إليه أبو عُبيدة في مجاز القرآن ١٩٢/٢ ، والأنباري في شرح القصائد السبع : ٥٦ ، والتبصرة ٢١٢/١ ، وأمالي ابن الشجري ٦٣/٢ . ولم أجده في ديوانه بشرح السكري ، وقال المبرد بعد إنشاده البيت: « البيت آخر القصيدة » وبذلك قال أبو عُبيدة من قبله . وقال البغدادي في الخزانة ٤٦١/١٠ : « وله في ديوانه قصيدةٌ على هذا الوزن والروي ، ولم أجده فيها ، والله أعلم » . وانظر : الخصائص ٣٧٤/٢. أراد الشاعر : أو أنَّ الأكارمَ نهشلاً تفضلوا على الناس .

لأنّها تجعَلُ الكلامَ قِصَّةً وحديثاً ، فلا تجري مَجْرَى اللاّمِ ، كما جرَتْ « إنَّ » المكسورَةُ مَجْرَاها في التّأكيدِ وتَلَقّي القَسَمِ . فلا يجوزُ إذن حَذْفُ خبرِ « إنَّ » من حيث جاز حذفُ خبرِ « أنَّ » .

فإن قيلَ : فقد حَكَى سيبويه : « إنّكَ ما وخيراً »[1]، فحذَفَ خبرَ « إنَّ » مع المعرفة .

قيلَ : إنَّ هذا كلامٌ كالمَثَلِ ، والأمثالُ قد يُستَجَازَ فيها ما لا يُستَجَازُ في الكلام ، ألا تراهم قالوا : « عَسَى الغُوَيْرُ أبْؤُساً »[2]، وأنت لا تقولُ في الكلام : عسى زَيدٌ منطَلِقاً ، فهذا لا دلالةَ فيه على جواز حذف خبرِ « إنَّ » إذا كان معرفةً . ومع ذلك فقد لَزِمَت الزِّيادةُ الكلامَ ، والواوُ بمعنى « مع » ، فجاز ذلك فيه، كما جاز : إنّكَ معَ خيرٍ .

فإن قيلَ : فعلامَ يَحمِلُ البغداديُّونَ قولَهُ تعالى : ﴿ **إنَّ الَّذِيْنَ كَفَرُوا وَيَصُدُّوْنَ عَنْ سَبِيْلِ الله** ﴾[3] إلى قوله : ﴿ **وَالْبَادِ** ﴾ ، وليس هنا خبرٌ ؟

قيلَ : إنَّ هذا كلامٌ قد أفرَطَ طولُهُ ، وفي دون هذا الطُّولِ يَحسُنُ الحذفُ ما لا يَحسُنُ معه إذا لم يَطُلْ ، ألا تراهم قد أجازوا : « ما علِمْتُ أنَّ فيها أحداً إلاّ زيداً » ، فاستجازوا أن تعمَلَ « أنَّ » لفصل الظَّرْفِ ، وطُولِ الكلام به ، ولولا

---

(١) الكتاب ٣٠٢/١ ، ١٠٧/٢ .

(٢) هذا من كلام الزّبّاء في قصتها المشهورة ذهَبَ مَثَلاً . انظر الكتاب ١٥٨/٣ ، والأمثال لأبي عُبيد : ٣٠٠ ، وجمهرة الأمثال ٥٠/٢ ، ومجمع الأمثال ٣٤١/٢ ، والمستقصى ١٦١/٢ .

(٣) سورة الحج : من الآية : ٢٥ .

ذلك لم يَجُز . فقد رأيتَ بهذا جوازَ أشياءَ مع طولِ الكلام لا تجوزُ بغير الطُّولِ ، فكذلك جوازُ الحذف هنا مع الطُّولِ ، لا ينبغي أن يُجازَ[1] قياساً عليه ما لم يَطُلْ هذا الطُّولَ .

فإن قالَ : ففي الكتاب[2] في بعض أبوابِ « إنَّ » : « سَمِعْنَا فُصَحَاءَ العَرَبِ يقولونَ : لَحَقٌّ أنَّهُ ذاهِبٌ ، فيُضيفُونَ ، كأنَّه قالَ : [ليقينُ أنَّه ذاهبٌ ؛ أي:][3] لَيَقِينٌ ذلكَ أمرُكَ ، وليسَتْ في كلامِ العَرَبِ » ، فـ « أَمْرُكَ » هو خبرُ هذا الكلامِ ؛ لأنَّه إذا أضافَ لم يكن بدٌّ لقولكَ : « لحَقٌّ ذلك » من خَبر .

وقال أبو الحسن[4] : « لم أَسْمَع هذا من العرَبِ ، وإنَّما وَجَدْتُهُ في الكتاب[5]، وهو جائزٌ في القياس ، ([6]وإنَّما قَبَّحَهُ عندي حَذْفُ الخبر ، ألا ترى أنَّكَ إذا قلتَ : لَعَبْدُ الله ، وأَضْمَرْتَ الخَبَرَ لم يَجُزْ ، ولا يبعُدُ خبرٌ مثلُ هذا أنْ يُضْمَرَ » .

فإن قال قائلٌ : فإذا جاء الحذفُ في خبر ما دخَلَتِ اللاَّمُ على مبتَدَئِهِ ، فهلاَّ جاز أيضًا حَذْفُ المبتدأ الذي دخَلَتِ اللاَّمُ عليه ؟

---

(١) في (ش) : « يجاوز » .

(٢) انظر الكتاب ١٥٧/٣ ، وراجع : التعليقة ٢٦٧/٢ ، والنكت ٧٨٨/٢ - ٧٨٩ .

(٣) ساقط من النسختين ، والتكملة من الكتاب ١٥٧/٣ .

(٤) انظر قوله في شرح السيرافي على الكتاب ٥٣/٤ (مخطوط)، والتعليقة على الكتاب ٢٦٧/٢. قال أبوعلي : « لقائلٍ أن يقول : إضمار خبر (الحقُّ أنَّه ذاهبٌ) أحسن من إضمار (لعبد الله) لأنه إذا طال الكلام حسُنَ الحذفُ » .

(٥) في (ش) : « في الكلام » .

(٦) من هنا إلى قوله : « في القياس » بعد ثمانية أسطر سقط من (ص) .

قيلَ : قد قال سيبويه في هذا : إنّه ليس في كلامهم ، وقد قال أبو الحسنِ : إنّه لم يَسْمَعْ هذا من العَرَبِ ، ممّا يؤكّدُ عندك ما ذهبْنَا إليه . ولا يستَحْسِنُ إجازةَ هذا القول أبو الحسن ، وهو جائزٌ في القياس) ؛ لأنَّ القياسَ فيه أشياءُ لا تجوزُ في الاستعمال .

وإنّما جاز هذا عند مَنْ قاله لطولِ الكلام بما أُضِيْفَ إليه ، واتّصَالُ خبَرٍ ومخبَرٍ عنه به،/ وهذا الضَّرْبُ يُسْتَحْسَنُ معه الحذفُ ؛ ألا ترى أنَّ المفعولَ الثّانيَ [١٠٧/أ] في : « ظننْتُ أنَّ زيداً منطلقٌ » ، والفعلَ في : « لو أنّكَ جئتَني » مختَزَلٌ غيرَ مستَعْمَلٍ ، فلهذا حَسُنَ هذا الكلامُ عند مَن قاله .

ولا يجوزُ ما أجازه أبو إسحاقَ في الآية من حيث جازت هذه الأشياءُ ؛ لأنَّ الكلامَ هناكَ لم يَطُلْ ،كما طال في هذه المواضِعِ ، ألا ترى أنَّ أبا الحسَنِ قد قال : « لو قلتَ : لعبدُ الله ، وأضْمَرْتَ الخبَرَ لم يَجُزْ » . وإنّما لم يَسْتَحْسِنْهُ عندي لأنّهُ لم يَطُلْ .

وقولُهُ[1] : « ولا يَبْعُدُ خبرٌ مثلُ هذا أنْ يُضْمَرَ » يعني : مثلَ ما طال طُولَ : «لحَقٌّ أنّه ذاهبٌ » ، وليس يريدُ : لا يَبْعُدُ خبرٌ مثلَ ما استَقْبَحَهُ أنْ يُضْمَرَ ، إنّما هو إشارةٌ إلى المسألة التي قد طالت بالمضاف إليه .

* * *

(١) أي : أبو الحسن الأخفش .

المسألة السَّادسة والثَّمانون

قال[1] في قوله تعالى : ﴿ لَنُحَرِّقَنَّهُ ثُمَّ لَنَنسِفَنَّهُ فِي الْيَمِّ نَسْفاً ﴾ [طه : ٩٧] : « [أي] : لَنُحَرِّقَنه بالنَّار، وإذا شُدِّدَ فالمعنى نحرُقُهُ مرَّةً بعد مرَّةٍ[2]، وقُرِئَتْ : لَنَحْرُقَنَّهُ[3] بضمِّ الرَّاء ، وتأويلُهُ : لَنَبْرُدَنَّهُ بالمِبْرَد ، يُقالُ : حَرَقْتُ الشَّيءَ أحرُقُ وأحرِقُ إذا بَرَدْتَهُ » .

قال أبو عليٍّ :

أقول : إنَّ مَن قرأ : « لَنُحَرِّقَنَّهُ » فحَمْلُهُ على الحرق بالنَّار بعيدٌ ؛ لأنَّه لا يحتَمِلُ الإحراقَ[4]، ولكن مَن شدَّدَ كان بمعنى مَنْ قالَ : لَنَحْرُقَنَّه ، بفعلٍ[5] منه لا من الحريق .

* * *

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٧٥ .

(٢) فهو تضعيف مبالغة لا تعدية ، وهذه القراءة تحتمل الحرق بالنار ، وتحتمل البَرْدَ بالمبرد . انظر المحرر الوجيز ١٠/٨٧ .

(٣) وهي قراءة عليٍّ وابن عباسٍ رضي الله عنهما ، وعمرو بن قائد . انظر إعراب القرآن للنحاس ٣/٥٧ ، والمحتسب ٢/٥٨ .

(٤) لأنه جمادٌ من ذهب ، فحمله على الحرق بالمبرد أولى . وانظر المحرر الوجيز ١٠/٨٨ .

(٥) في (ش) : « نفتعل » .

سورة الأنبياء :

المسألة السَّابعة والثّمانون

قال[1] في قوله تعالى : ﴿ وَكَفَى بِنَا حَاسِبِيْنَ ﴾ [الآية : ٤٧] :

« موضعُ الباء رفعٌ ، المعنى : وكُفينا حاسِبِينَ ، و « حاسِبِين »[2] منصوبٌ على وجهَين : على التّمييز ، وعلى الحال ، ودخَلَتِ الباءُ في ﴿ كَفَى بِنَا ﴾ لأنّه خَبرٌ في معنى الأمر ، معناه : اكتَفُوا با لله حَسِيباً » .

قال أبو عليٍّ :

لم تدخل الباءُ من حيث كان خبراً بمعنى الأمر ؛ إذ ليس هذا الكلامُ خبراً بمعنى الأمر ، ولكنّه على لفظ الخبر ومعناه ، كقوله : ﴿ وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ ﴾[3]، وقولِهِ : ﴿ وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ﴾[4]، و﴿ لاَ يَخْفَى عَلَى ا للهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ ﴾[5]، و﴿ كُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ كِتَاباً ﴾[6] ،

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٩٤ .

(٢) من أول النص إلى هنا ساقطٌ من معاني الزجاج المطبوعة . انظر ٣/٣٩٤ .

(٣) سورة يونس : من الآية : ٦١ . وفي النسختين : « ولا يعزب » وهو خطأ .

(٤) سورة الأنبياء : من الآية : ٤٧ .

(٥) سورة غافر : من الآية : ١٦ .

(٦) سورة النبأ : الآية : ٢٩ .

و﴿ أَحْصَاهُ اللهُ وَنَسُوْهُ ﴾[١] ، ونحوِ ذلك من الآي التي يجيءُ فيها بإحصاء ما يحاسَبُ المكلَّفُ عليه وحَصْرِهِ ، وأنَّ ذلك لا يُهْمَلُ ولا يُغْفَلُ عنه ، وإذا كان المعنى هذا ، وكان اللَّفظُ مطابقاً للمعنى ، لم يَسُغ العُدُولُ عنه إلى سواه ، ولم تَقُمْ دلالةٌ تنتَقِلُ بهذا الظَّاهر إلى غيره .

فإن قلتَ : فأجْعَلُ للدَّلالة على ذلك دخولَ الباءِ .

قيلَ : إنَّ دُخُولَ الباء لا يدلُّ على ذلك ، ألا ترى أنَّها قد دخلت في قولهم: « أَكْرِمْ بزيدٍ » على الفاعل أيضاً ، ولا مَذْهَبَ للأمر في هذا الكلام ، وقد قال أبوالحسن في قوله : ﴿ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا ﴾[٢]: المعنى : جَزَاءُ سَيِّئَةٍ مثلُها ، (كقوله في موضعٍ آخرَ : ﴿ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ﴾[٣])[٤] . ولا مَذْهَبَ للأمر في هذه المواضعِ وقد دخلَها الباءُ ، فكذلك قولُهُ ﷻ : ﴿ وَكَفَى بِنَا حَاسِبِيْنَ ﴾. ولو كان ذلك بمعنى الأمر لجاز :كَفَى با لله تثبتْ[٥] عليه ،كما جاء: « اتَّقَى ا للهَ امرُؤٌ يُثَبْ عليه »[٦]، وامتناعُ هذا من الجواز[٧]، وتَرْكُهُم أنْ يجابَ هذا كما يجابُ الأمرُ ، وما قدَّمْنَا قَبْلُ ، دلالةٌ على أنه لا مَذْهَبَ للأمر ههنا .

---

(١) سورة المجادلة : من الآية : ٦ .

(٢) سورة يونس : من الآية : ٢٧ . وفي (ص) : « جزاء سيئة سيئة بمثلها » وقد حدث فيها خلطٌ بين الآيتين .

(٣) سورة الشُّورى : من الآية : ٤٠ .

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

(٥) في (ش) : « ثبت » .

(٦) من كلام العرب . انظر: الكتاب ٣/١٠٠ ، ٥٠٤ ، ولفظُ القول كما في الكتاب : « اتقى ا لله امرؤٌ فعلَ خيراً يُثَبْ عليه » .

(٧) في (ش) : « الجواب » .

ومّما يُبْعِدُ هذا التّأويلَ أنَّ : ﴿ كَفَى بِـا للهِ ﴾[١] لم يُذْكَـرْ معـه فـاعلٌ سـوى اسمِ ا للهِ، فلا يستقيمُ إلاّ أنْ تدخُلَ الباءُ على الاسم ؛ لأنَّهُ مفعولٌ في المعنى ، ولا فاعِلَ مذكورٌ في اللّفظِ مع الفعل ؛ لأنَّ الفعلَ لا يخلو من فاعلٍ .

* * *

(١) سورة النساء : من الآية : ٦ ، وآياتٌ أخرى كثيرة .

سورة الحجّ :

المسألة الثّامنة والثّمانون

قال[١] في قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ ﴾ [الآية : ٤] :
« (أَنّه) : في موضعِ رفعٍ ، (فأَنّه يُضِلُّهُ) : عطفٌ ، وموضعها رفعٌ أيضاً ، والفاءُ الأجوَدُ فيها أنْ تكونَ في / معنى الجزاء . وجائزٌ كسْرُ (إنَّ) مع الفاء ، [١٠٧/ب] وتكونُ جزاءً لا غير ، والتّأويلُ : كُتِبَ عليه ـ أي : على الشّيطان ـ إضلالُ مُتَوَلِّيْهِ وهدايتُهُم إلى عذاب السَّعير، وحقيقةُ (أنَّ) الثّانيةِ أنّها مكرَّرَةٌ على جهة التّأكيد؛ لأنَّ المعنى: كُتِبَ عليه أنّه مَنْ تَوَلّاه أَضَلّه[٢] » .

قال أبو عليّ :

إعرابُ هذه الآية مشكلٌ ، وأنا أشرحُهُ بعون الله وأُبَيِّنُ موضع السَّهو فيه :
قولُهُ : ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ ﴾ « أنّه » في موضع رفعٍ، وهي مِمّا يُوصَلُ بالجُمَلِ ،كما أنَّ غيرَها مِمّا يُوصَلُ بالجُمَلِ كذلك ، إلاّ أنّه يُوصَلُ بنوعٍ منها وهو الابتداء والخبر، وخبرُ الابتداء معلومٌ وجوهُهُ .
وأمّا قولُهُ : ﴿ مَنْ تَوَلَّاهُ ﴾ فلا تخلو « مَنْ » فيه مِن أنْ تكونَ بمعنى الـذي ،

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣/٤١١ .
(٢) في (ش) : « كتب عليه مَنْ تولاّهُ فانه يضله » .

أو تكونَ بمعنى الجزاء ، فالفاء إنّما هي جوابٌ للجـزاء ، ولا تكـونُ العاطفـةَ؛ لأنَّ الفاءَ إذا كانت جواباً لم يَجُزْ أنْ تكونَ عاطفةً لِمَا نذْكُـرُهُ ،كمـا أنّهـا إذا كـانت داخلةً علىخبر المبتدأ ـ إذا كان المبتدأُ موصولاً وكـانت جملَتُـهُ معنى الجـزاء ـ لم تكُنْ العاطفةَ ، نحو قوله تعالى : ﴿ الَّذِيْنَ يُنْفِقُوْنَ أَمْوَالَهُـمْ بِـاللَّيْلِ وَالنَّهَـارِ سِـرّاً وَعَلاَنِيَةً﴾[1] ، ثمَّ قال : ﴿ فَلَهُمْ أَجْرَهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ .

يدلُّكَ على أنَّ هذه ليست العاطفةَ ، إنّما هي لمعنى الجزاءِ أنّه لا يجـوزُ : زَيـدٌ فمنطَلِقٌ[2]، على أنْ يكونَ « منطَلِقٌ » خبراً عـن « زيـدٍ » ، وكذلـك كـلُّ اسـمٍ لم يكن موصولاً ولا موصوفاً فهو كـ « زيدٍ » فيمـا ذَكَرْنـا ، لا يجوزُ دُخُـولُ الفـاء على خبره . ومثالُ الموصوف : كلُّ رَجُلٍ يأتيني فلهُ درهَمٌ . والفـاءُ معناهـا العـامُّ لها الإتباعُ ، وذلـك أعـمُّ فيهـا مـن العطـف ، (كمـا أنَّ الـواوَ معناهـا العـامُّ لهـا الاجتماعُ ، وهو أعمُّ فيها من العطف)[3]، وقد أمليْتُ ذلك في غير موضعٍ[4].

فـ « مَنْ » على هـذا الوجه في موضـع رفـعٍ ، و « تـولاّهُ » في موضـع جـزمٍ لكونـِهِ شَـرْطاً ، والفاءُ وما بعدها في موضع جزمٍ لوقوعه موقِعَ جـزاءِ الشَّـرْطِ ، و« أنَّ » في قوله : ﴿ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ ﴾ موضعُهُ رفعٌ ليس بالابتداء ؛ لأنَّ « أنَّ » هذه لا

---

(١) سورة البقرة : من الآية : ٢٧٤ .

(٢) انظر الكتاب ١/١٣٨ قال سيبويه : « فإذا قلتَ : زيدٌ فاضربه ، لم يستقم أنْ تحمله على الابتداء ؛ ألا ترى أنك لو قلتَ : زيدٌ فمنطلقٌ لم يستقم ... » . وانظر معاني القرآن للأخفش ١/٨٧ .

(٣) ساقطٌ من (ش) .

(٤) سبق الحديث عنها في الجزء الأول ص: ٢٤٦ وما بعدها ، المسألة [١٥] .

يجوزُ أنْ تقعَ مبتدأةً ؛ ألا ترى أنَّكَ لا تقولُ[1] : أنَّكَ منطلِقٌ في الـدَّار[2] . فـإذا لم يَجُزْ أنْ يكونَ مرتفعاً بالابتداء ، وكان ما يقع بعـد الفاء في المجازاة لا يكـونُ إلاَّ جملةً ـ فـلا يكونُ قـولُهُ : ﴿ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ وَيَهْدِيهِ إِلَى عَذَابِ السَّعِيرِ ﴾ جملـةً ـ ثَبَتُ « أنَّ » له مضمَرةً ليتمَّ به الكلامُ . وينبغي أن يكونَ إضمارُهَا بـين الفـاء وأنَّ ليرتفعَ به « أنَّ » . أو يكونُ على أنَّه خبرٌ لمبتدإٍ محذوفٍ تقديرُهُ كأنَّهُ : فشـأنُهُ أنـَّهُ يُضِلُّهُ ، أو أمْرُهُ[3] ، أو نحوُ هذا ممَّا يَصْلُحُ أنْ يكونَ مبتدأً لهذا الخبر ؛ إذ كـانت لا تكونُ مبتدأةً ، وإنَّما تكونُ مبنيَّةً على شيءٍ .

ومثلُ هذا قولُهُ : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّـهُ مَـنْ يُحَـادِدِ اللهَ وَرَسُـولَهُ فَـأَنَّ لَـهُ نَـارَ جَهَنَّمَ ﴾[4]، فارتفَعَ « أَنَّ » بما ارتفعَ به في قوله: ﴿ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ ﴾، وقولُهُ : ﴿ مَنْ تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ وَيَهْدِيهِ إِلَى عَذَابِ السَّعِيرِ ﴾[5] في موضعِ رفـعٍ ؛ لوقـوع جميع ذلك خبراً؛ لـ« أَنَّ » ،كما أنَّ ﴿ مَنْ يُحَادِدِ اللهَ وَرَسُـولَهُ ﴾ إلى قولـه: ﴿ خَـالِداً فِيهَا ﴾ في موضعِ رفعٍ ؛ لوقوعه خبراً لـ « أنَّ » .

فالفاءُ في قوله : ﴿ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ ﴾ ليست بعاطفةٍ على هذا الوجه الذي ذَكَرْنَا من أحد الوجهَين اللَّذَين تحتمِلُهُما الآيةُ .

---

(١) في (ص) : « أنك تقول » .

(٢) انظر إعراب القرآن للنحاس ٨٦/٣ ، ومشكل إعراب القرآن ٤٨٦/٢ .

(٣) قال مكيٌّ في مشكل إعراب القرآن ٤٨٦/٢ : « والصواب في (أنَّ) الثانية أن تكون في موضـع رفـعٍ على إضمار مبتدأ تقديره : كتب على الشيطان أنه من تولاه فشأنه أنه يضله ، أو : فأمره أنه يضله ؛ أي: فشأنه إضلاله » .

(٤) سورة التوبة : آية : ٦٣ .

(٥) سورة الحج : آية : ٤ .

وإنْ كان « مَنْ » في قوله : ﴿ مَنْ تَولاَّهُ ﴾ بمعنى « الذي » ، فالتّقديرُ : كُتِبَ على الشَّيطانِ أنَّ الشَّيطَانَ الذي تولاَّهُ فأنَّهُ يُضِلُّهُ[1] .

فإنْ قدَّمْنا أنَّهَا مِن الأشياء الموصولة ، وصِلَتُهَا تكونُ مبتدأً وخبراً ، وخبرُ المبتدأ لا يخلو من أنْ يكونَ إيَّاه في المعنى ، أو جملةً يعودُ إليه منها ذِكْرٌ ، وألاَّ تكونَ داخلةً إلاَّ على المبتدأ والخبر ، فحكمُ خبرِهَا إذاً حُكْمُ خبرِهِ ، فاسمُ « أنَّ » في الآية: الهاءُ التي هي ضميرُ الشَّيطان ومَنْ تولاَّه ، تقديرُه : الذي تولاَّهُ ، وليس قولَهُ : « الذي تولَّى الشَّيطانَ » في المعنى ؛ لأنَّ المتولِّيَ للشَّيطان غيرُ الشَّيطان[2] .

وإذا لم يَجُزْ أن يكونَ قولُهُ : ﴿ مَنْ تَوَلاَّهُ ﴾ إذا حَمَلْتَهُ على معنى « الذي » اسمَ « أنَّ » في المعنى ، ثبت أنَّه اسمٌ مبتدأٌ ، وإذا كان اسماً مبتدأً وَجَبَ أنْ يكونَ له خبرٌ ، ووجَبَ أنْ يكونَ خبرُهُ ﴿ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ ﴾ .

والقولُ في « أنَّ » مِن قوله : ﴿ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ ﴾ في هذا الوجه كالقولِ فيه في الوجه الأوَّلِ في ارتفاعه ، وما يُقَدَّرُ فيه من الإضمار الذي يكونُ مبنيّاً عليه ، وهو المبتدأُ ، أو « له » ، فتقديرُهُ : مَنْ تولاَّهُ فأنَّهُ يُضِلُّهُ على هذا الوجه الذي تولاَّهُ فله إضلالُهُ ، أو أمرُهُ إضلالُهُ وهدايتُهُ إلى عذاب السَّعير ؛ أي : الذي تولَّى الشَّيطانُ / فله إضلالُ الشَّيطانِ وهدايةُ الشَّيطان إيَّاه إلى عذاب السَّعير . [١٠٨/أ]

فالفاءُ على هذا الوجه أيضاً داخلةٌ لمعنى الجزاء، ولا يجوزُ أن تكونَ العاطفةَ، ألا ترى أنَّكَ لا تقولُ : « زيدٌ فمنطلقٌ »[3] ، فتعطفُ الخبرَ على مبتدئِهِ ، وإنَّما

---

(١) في (ص) : « كتب على الشَّياطينِ أنَّه الذي تولاَّهُ فأنَّهُ يُضِلُّهُ » .

(٢) في (ص) : « غير الشياطين في الموضعين » .

(٣) انظر الكتاب ١/١٣٨ .

دخلت ههنا لِمَا في الصِّلَةِ من معنى الجزاء . (ونظيرُ دخول الفاء ههنا في خبر [الصِّلَةِ][١] لِمَا في الصِّلَةِ من معنى الجزاء)[٢] قولُهُ تعالى : ﴿ **الَّذِيْنَ يُنْفِقُوْنَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرّاً وَعَلاَنِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ** ﴾[٣]، وقولُهُ : ﴿ **وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ** ﴾[٤]. ومثلُهُ في التّنزيل كثيرٌ .

فإذا لم تخلُ من الوجهَين اللّذَين ذَكَرْنَا ، وكانت الفاءُ في كِلاَ الوجهَين متعلِّقَةً بها لا على جهة العطف لِمَا بيَّنَّا ، ثَبتَ أنَّ قولَ أبي إسحاقَ في قوله تعالى: ﴿ **فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ** ﴾ : إنَّهُ عطفٌ على « أنَّ » خطأٌ ؛ إذا كانت الفاءُ لا تخلو من أحدِ أمرَين :

إمَّا أنْ تكونَ مع ما بعدها في موضع جزمٍ لوقوعِهِ جزاءً للشَّرط .

وإمَّا أنْ تكونَ مع ما بعدها في موضع رفعٍ لوقوعها خبراً لمبتدإٍ واقعٍ مع خبره موقعَ خبرِ « أنَّ » من قوله : ﴿ **أَنَّهُ مَنْ تَوَلاَّهُ** ﴾ ، وإذا لم تخلُ من هذَين الوجهَين وكانت في كل واحدٍ منهما غيرَ عاطفةٍ ، ثبتَ أنَّ قولَ مَنْ قال : إنَّها عاطفةٌ خطأٌ .

وأمَّا قولُ أبي إسحاقَ في « أنَّ » من قوله : ﴿ **فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ** ﴾ : « موضِعُها رفعٌ » ، فقد ذهبَ في ذلك إلى أنَّ موضِعَهُ رفعٌ لعَطْفِهِ إيَّاها على « أنَّ » الأُولى التي موضعُها رفعٌ بـ « كُتِبَ » ، وقد ثبَتَ أنَّ العطفَ غيرُ جائز بالفاء هنا ، فإذا لم

---

(١) تكملة يستقيم بها السياق .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ص) .

(٣) سورة البقرة : آية : ٢٧٤ .

(٤) سورة النحل : آية : ٥٣ .

يَجُز العطفُ بها هنا ، وجبَ أن يكونَ لها موضعٌ من غير الجهة التي ذَكَرَها ؛ إذ كانت مع ما يتّصِلُ بها اسماً ، وإذا كان كذلك فلا بدَّ لها من موضعٍ من الإعراب، وموضعُهَا رفعٌ بما قدَّمْنَا ذِكْرَهُ ، فحُكمُهُ لموضِعِ « أنَّ » هذه أنّهُ رفعٌ من الجهة التي ذَكَرَهَا خطأٌ ثانٍ لَزِمَهُ من قوله : إنَّ « أنَّ » من قوله : ﴿فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ﴾ معطوفةٌ على الأُولى . و « أنَّ » هذه الثّانيةُ ـ أعني التي في قولِهِ: ﴿فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ﴾ ـ لا يجوزُ أنْ تكونَ معطوفةً على الأُولى ؛ لأنها لا تخلو من أن تكونَ خبرَ مبتدإٍ ، أو جوابَ شرطٍ ؛ لِمَا تقدَّمَ من الدَّلالة عليه ، ومحالٌ أن يُعطَفَ خبرُ المبتدأ على المبتدأ بحرفِ عطفٍ ، أو يُعطَفَ جوابُ الشَّرط على شيءٍ قبلَ الشَّرطِ .

فأمَّا قولُهُ : « وحقيقةُ (أنَّ) أنَّها مكرَّرَةٌ للتّأكيد » فتكرارُها للتّأكيد ليس مِمَّا يمنعُ أنْ[1] يكونَ لها الموضعُ الذي تستحقُّهُ من الإعراب[2]،كما أنَّكَ لو كرَّرْتَ اسماً غيرَهَا لم يمنَعْهُ ذلك الإعرابَ ، ولم يخرجْهُ من حكمِ غيرِ المكرَّرِ ، ولسنا نحتاجُ في ذلك إلى الاحتجاج ؛ ألا ترى أنَّ أبا إسحاقَ قد حَكَمَ لها بموضعٍ من الإعراب مع علمِهِ أنَّها مكرَّرَةٌ للتّأكيد ، فلا يمنَعُ التّكريرُ أنْ يكونَ لها موضعٌ ، وأنَّ حكمَهُ حكمُ سائرِ الأسماءِ .

* * *

(١) في (ش) : « فتكرارُهُ ليس للتّأكيد ، وما يمنعُ أنْ يكون لها الموضع ... » .

(٢) قال مكي في مشكل إعراب القرآن ٤٨٦/٢ : « وكيف تكون للتوكيد والمؤكّد لم يتم ، وإنما يصلح التأكيد بعد تمام المؤكّد ، وتمام « أنَّ » الأولى عند قوله : ﴿ السَّعِيرِ ﴾ » .

المسألة التّاسعة والثّمانون

قال أبو إسحاقَ[1] في قوله تعالى : ﴿ وَتَرَى الأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنْبَتَتْ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ * ذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّهُ يُحْيِي الْمَوْتَى وَأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [الحج : ٥ - ٦] :

« (المعنى : الأمر ذلك ، أي : الأمر ما وُصِفَ لكم وبُيِّنَ بأنَّ الله هو الحقُّ وأنَّه يحيي الموتى ، وأنَّه على كلِّ شيءٍ قديرٌ)[2] . والأجودُ أنْ يكونَ موضعُ «ذلك» رفعاً ، ويجوزُ أنْ يكونَ نصباً على معنى : فَعَلَ الله ذلك بأنَّهُ هو الحقُّ وأنَّهُ يحيي الموتى » .

وقال[3] في قوله ﷻ : ﴿ ذَلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ ﴾ [الحج : ١٠] :

« المعنى : يُقالُ له : هذا العذابُ بما قدَّمَتْ يداكَ ، وموضع « ذلك » رفعٌ بالابتداء ، وخبرُهُ « بما قدَّمَتْ يَدَاكَ » ، (وموضع « أنَّ »[4] خفضٌ ، المعنى : بما قدَّمتْ يداكَ)[5] وبأنَّ الله ليس بظلاَّمٍ للعبيد . ولو قُرِئَتْ بالكسر لجازَ .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣/٤١٣ .
(٢) ما بين القوسين ساقطٌ من (ش) .
(٣) معاني القرآن وإعرابه ٣/٤١٤ .
(٤) في تكملة الآية وهي : ﴿ ذَلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ وَأَنَّ اللهَ لَيْسَ بِظَلاَّمٍ لِلْعَبِيدِ ﴾ .
(٥) ما بين القوسين ساقطٌ من (ش) .

ويجوزُ أن يكونَ موضعُ « ذلك » رفعاً على خبر الابتداء ، المعنى : الأمرُ ذاكَ بما قدَّمَتْ يداكَ ، ويكونُ موضعُ « أنَّ » رفعاً على معنى : والأمرُ أنَّ الله ليس بظلاَّمٍ للعبيد » .

قال أبو عليٍّ :

قولُه : ﴿ بِأَنَّ اللهَ هُوَ الحَقُّ ﴾ لا يخلو موضعُهُ من الإعراب من أحدِ وجهَين:/ رفعٌ أو نصبٌ ؛ أمَّا جهةُ النَّصبِ فعلى أن يكونَ مفعولاً لفِعلٍ مضمَرٍ [١٠٨/ب] دلَّ عليه ما قبله من الأفعال المذكورة ، كما ذكَرَهُ أبو إسحاقَ ،كأنّه لمَّا قالَ : ﴿ وَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ ﴾ ـ ويكونُ المعنى: فَعَلَ الله ذلك بأنَّهُ الحقُّ وأنّه يحيي الموتى ، ويكونُ موضعُهُ نصباً ـ حَسُنَ هذا الفعلُ المضمَرُ ؛ لِمَا تقدَّمَ من ذِكْرِ خلقِ الإنسان ، ورُبُوِّ الأرض واهتزازها ، وإنباتها أصنافَ النَّبات .

وأمَّا جهةُ كونِ موضع « ذلك » رفعاً ، فلا يخلو من أحد أمرَين: إمَّا أن يكونَ موضعُهُ رفعاً بأنّه مبتدأٌ ، أو بأنّه خبرُ مبتدإٍ ، فلو كان مرتفعاً بأنَّهُ خبرُ مبتدإٍ لكان المبتدأُ المضمَرُ يكونُ الأمرَ أو الشَّأنَ ، أو نحوَ ذلك من الأسماء التي تصلُحُ أن تكونَ مبتدأً هذا الخبرِ ، فيكونُ التَّقديرُ : الأمرُ ذلك بأنَّ الله هو الحقُّ ، وإذا قُدِّرَ كذلك بقيَ الجارُّ غيرَ متعلّقٍ بشيءٍ، ألا ترى أنَّهُ إذا جعَلَ قولَه: « ذلك » خبراً لاسمٍ مضمَرٍ لم يتعلّقِ الجارُّ به تعلُّقَهُ به وهو مبتدأٌ .

فإن قلتَ : يتعلّقُ به إذا قُدِّرَ (خبراً ،كما كان يتعلّقُ به وقد قُدِّرَ مبتدأً) .

فذلك غيرُ جائزٍ ؛ لأنَّ الجارَّ إنَّما يتعلّقُ بقوله : « ذلك » ، فيكونُ في موضع

خبره إذا قدَّرْتَهُ مبتدأً بتوسُّط فعلٍ مقدَّرٍ محذوفٍ لدلالةِ الجارِّ عليه ، والمعنى فيه : ذلك فِعْلُ الله ، أو نبَّهَ الله بأنَّ الله هو الحقُّ[1]، ثمَّ حُذِفَ هذا الفعلُ ، وصار الجارُّ مع المجرور في موضعه ، فلهذا تعلَّقَ بقوله : « ذلك » وهو مبتدأٌ ، وصار خبرَه .

وإذا قدَّرْتَهُ خبراً لم يَجُز أنْ يتعلَّقَ به ؛ لأنَّ تعلُّقَهُ لا يخلو من أحد أمرين : إمَّا أنْ يتعلَّقَ به على التَّقدير الذي تقدَّمَ ، وإمَّا أنْ يتعلَّقَ به إذا كان الخبرُ اسمَ فاعلٍ (نحو : ذاهبٍ وقائمٍ ، فيتَّصِلُ الجارُّ به ،كما يتَّصلُ بالفعل نحو : هذا ذاهبٌ به ، وقائمٌ إلى عمرٍو ، وليس قولنا : « ذلك » اسمَ فاعلٍ)[2] فيتَّصِلُ به هذا الاتِّصَالَ ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ تعلُّقُ الجارِّ ولا اتِّصالُهُ بـ « ذلك » ـ وهو مقدَّرُ الجارِّ ـ خبرَ مبتدإٍ (من حيث اتَّصل وهو مقدَّرٌ مبتدأً ؛ لأنَّه يَلزَمُ أنْ تُقدِّرَ مبتدأً لا خبرَ مبتدإٍ)[3] ، وذلك أنَّكَ إذا قدَّرْتَ مثلَ ذلك الفعل وجَبَ أن يكونَ خبرَهُ ، ولا يتَّصِلُ الفعلُ بقوله : « ذلك » إلاَّ من هذه الجهةِ ، واتِّصالُهُ به على هذا يُخرِجُ المبتدأَ المضمَرَ من أن يكونَ له خبرٌ .

فإذا لم يَجُزْ أنْ يكونَ موضعُ « ذلك » رفعاً على أنَّهُ خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ[4]، وجَبَ أنْ يكونَ موضِعُهُ رفعاً على أنَّه المبتدأ ، والجارُّ مع المجرور[5] في موضع

---

(١) في (ش) لا يوجد قوله : « أو نبه الله » .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

(٤) وهو قول النحاس في إعراب القرآن ٣/٨٨ .

(٥) في (ص) : « مع المخبَرِ به » .

خبرِهِ ، لا يجوزُ غيرُ ذلك .

وليس « ذلك » في هذه الآية كالذي في قولِهِ : ﴿ **ذَلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوْقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنْصُرَنَّهُ اللهُ** ﴾[1]، وقولِهِ : ﴿ **ذَلِكُمْ فَذُوْقُوْهُ وَأَنَّ لِلْكَافِرِيْنَ عَذَابَ النَّارِ** ﴾[2]، و﴿ **ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللهَ مُوْهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِيْنَ** ﴾[3]؛ لأنَّه في كلِّ هذه المواضِعِ يصلُحُ أنْ يكونَ خبرَ مبتدإٍ ، ولا يصلُحُ في هذه الآية ؛ لِمَا ذَكَرْنَا من أنَّ الجارَّ يبقى غيرَ متعلّقٍ بشيءٍ ، وليس في شيءٍ من الآي التي تَلَوناها ذلك .

وأمَّا ما ذَكَرَه في قوله : ﴿ **ذَلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ** ﴾[4] من أنَّه يجوزُ أنْ يكونَ موضعُ « ذلك » رفعاً بأنَّه خبرُ مبتدإٍ ، والمعنى : الأمرُ ذلك بما قدَّمَتْ يداكَ، فلا يجوزُ في قوله : « ذلك » أنْ يكونَ خبرَ مبتدإٍ من حيث لم يَجُزْ أنْ يكونَ خبرَ مبتدإٍ في قوله : ﴿ **ذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ هُوَالحَقُّ** ﴾ ؛ لأنَّ الجارَّ يبقى غيرَ متعلّقٍ بشيءٍ . والقولُ في هذا كالقول في ذلك ، لا فصلَ بينهما .

وأمَّا قولُهُ في « أنَّ » من قوله : ﴿ **وَأَنَّ اللهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيْدِ** ﴾ : إنَّ موضِعَه يكونُ الرَّفعَ على معنى : والأمرُ أنَّ اللهَ ليس بظلَّامٍ للعبيد ، فيكونُ موضِعُه رفعاً من هذا الوجه غيرُ جائزٍ ؛ لِمَا ذَكَرْنا من أنَّ إضمارَ الأمر الذي

---

(١) سورة الحج : من الآية : ٦٠ .

(٢) سورة الأنفال : من الآية : ١٤ .

(٣) سورة الأنفال : من الآية : ١٨ .

(٤) سورة الحج : من الآية : ١٠ .

يكونُ مبتدأً لقولــه : ﴿ ذَلِـكَ بِـأَنَّ اللهَ هُـوَ الحَـقُّ ﴾ غـيرُ سـائغٍ ، فـإذا لم يَجُـزْ إضمارُهُ هناك ، لم يَجُـزْ إضمارُهُ هنا ، وإذا لم يَجُزْ ذلك كان موضِعُهُ بــالعطف[1] [١٠٩/أ] / على ما المنجَرِّ بالباء .

* * *

(١) في (ش) : « كان موضعه جزاء والعطف ... » .

المسألة التّسعون

قال(١) في قوله تعالى : ﴿ يَدْعُوْ لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ ﴾ [الحج : ١٣] :

« قال البصريُّونَ والكوفيُّونَ : إنَّ اللاَّمَ معناها التَّأخيرُ ، والمعنى : يدعو مَن لَضَرُّهُ أقرَبُ من نفعِهِ . ولم يُشبِعُوا الشَّرْحَ ، ولا قالوا : من أين جاز أن تكونَ اللاَّمُ في غير موضعها . وشَرْحُ ذلك : أنَّ اللاَّمَ لليمين والتَّوكيد، فحقُّها أنْ تكونَ في أوَّلِ الكلام، فقُدِّمَت لتُجْعَلَ في حقِّهَا ، وإنْ كان أصلُهَا أنْ تكونَ في « لَضُرِّهِ » كما أنَّ لامَ « إنَّ » حقُّهَا أنْ تكونَ في الابتداء ، فلمَّا لم يَجُزْ أنْ تليَ « إنَّ » ، جُعِلَتْ في الخبر في مثل قولِكَ : إنَّ زيداً لقائِمٌ ، ولا يجوزُ : إنَّ لَزَيداً قائمٌ ، فإذا أمكَنَكَ أنْ تكونَ في الاسم ،كان ذلك أجوَدَ في الكلام ، تقولُ: إنَّ في ذلك لآيةً، فهذا قولٌ »(٢) .

[الكلام عن اللام ومعانيها]

قال أبو عليٍّ :

أقولُ إنَّ اللاَّماتُ التي هي حروفٌ (دالَّةٌ على معانٍ سوى الجارَّةِ والتي للأمر)(٣) على أربعة أضرُبٍ :

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣/٤١٥ .

(٢) انظر كلام ابن جني في رده على رأي أبي إسحاق في سر الصناعة ١/٤٠١ .

(٣) ما بين القوسين أخلت به (ش) .

فضَرْبٌ يدخُلُ على خبر « إنَّ » إذا خُفِّفَت أو على غير خبرِهَا ؛ ليفصِلَ بين « إنْ » النّافيةِ والمؤكّدَةِ ، مثلُ قولـه : ﴿ **إنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ** ﴾[1]، وقوله : ﴿ **إنْ كَانُوْا لَيَقُوْلُوْنَ** ﴾[2] . وقد شَرَحْتُ ذلك وأمْلَيْتُهُ مستقصًى[3].

وضَرْبٌ آخَرُ يختصُّ بالدُّخول على الفعل المضارع والماضي ، ويكونُ جواباً للقَسَمِ ،كالتي في قوله : ﴿ **لأَمْلأَنَّ جَهَنَّمَ** ﴾[4]، والتي في قول الشَّاعر[5]:

حَلَفْتُ لَهَا بِا للهِ حِلْفَةَ فَاجِرٍ　　　لَنَامُوا فَمَا إنْ مِنْ حَدِيْثٍ وَلاَ صَالِ

وهذه اللاّمُ إذا دخلت على المضارع لَزِمَتْهُ النُّونُ في الأمر الأكثر واللُّغةِ الجُودَى ، وليس الغرضُ في هذا الموضع القولَ عليه فنبسُطَهُ .

والضَّرْبُ الثَّالثُ : وهو أنْ يدخُلَ في الشَّرط إذا كان ما قبله يقتضي أنْ يكونَ جزاؤُهُ معتمِداً على القَسَم نحوُ قوله : ﴿ **وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيْحاً فَرَأَوْهُ مُصْفَرّاً لَظَلُّوا** ﴾[6]، وكقول الشَّاعر[7]:

لَئِنْ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيْزِ بِمِثْلِهَا　　　وَأَمْكَنَنِي مِنْهَا إذاً لاَ أُقِيْلُهَا

---

(١) سورة الطارق : الآية : ٤ .

(٢) سورة الصافات : الآية : ١٦٧ .

(٣) استوفى الحديث عنه في المسائل المشكلة (البغداديات) : ١٧٦ - ١٨٥ ، ٢٣٥ - ٢٣٧ ، وانظر أيضاً المسائل العسكريات: ١٥٩ - ١٦٢ .

(٤) سورة الأعراف : من الآية : ١٨ ، وسور أخرى .

(٥) لامرئ القيس في ديوانه : ٢٢ ، وقد أنشده المصنف في المسائل العسكريات : ١٦٠ ، وانظر سر الصناعة ٣٧٤/١ ، ٤٠٢ .

(٦) سورة الروم : من الآية : ٥١ .

(٧) البيت لكُثَيِّر عزَّة في ديوانه: ٤٠٥ ، وانظر الكتاب ١٥/٣ ، والمسائل المشكلة (البغداديات): ٢٣٦، والمسائل المنثورة : ٢١٨ ، وسر الصناعة ٣٩٧/١ . ولا أقيلها : لا أردها .

والضَّرْبُ الرَّابع : أنْ يختصَّ بالدُّخولِ على الأسماء المبتدَأةِ في غير « إنَّ » ، ويَدخُلُ على الفعل المضارع إذا كان للحال وكان خبراً لـ « إنَّ » ، ومن هنا ضارَعَ الفعلُ الموسومُ بالمضارع الاسمَ، وهو إحدى جِهَتي مضارَعَةِ الفعلِ للاسم، فحكمُ هذه اللاَّمِ أنْ تدخلَ على الاسم المبتَدَإِ ، وإنَّما دخلت على هذا الضَّرْبِ من الفعل لمشابهته الاسمَ، وقد دخلت في « إنَّ » على الاسم الذي هو المبتدأُ في المعنى، وإنَّما دخلت فيه على الخبر دون الاسم في نحو : « إنَّ زيداً لمنطلِقٌ » كراهةً لاجتماعها مع « إنَّ » لكونهما بمعنًى ، وقُرْبِ كُلٍّ واحدٍ من الآخَرِ ، فإذا زال اجتماعُهُمَا بفعلٍ يقع بينهما ، دخلت على الاسم لارتفاع ذلك المعنى عنهما ، كقوله : ﴿ **إنَّ في ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِمَنْ يَخْشَى** ﴾[1]. وإنَّما أخرْتَهَا إلى الخبر في « إنَّ » إذا لم تفصِلْ بين « إنَّ » واسمها بشيءٍ ؛ لأنَّ الخبرَ هو المبتدأُ في المعنى ، أو هو عائدٌ في المعنى إلى ما هو بمنزلته ، فكأنَّها ـ في المعنى إذا كانت مع « إنَّ » ـ داخلةٌ على المبتدأ أيضاً ؛ إذ ليس تخلو ممَّا ذكَرْناه .

فالموضع الذي تدخُلُ فيه هذه اللاَّمُ هو الاسمُ المبَتَدَأُ ،كما أخبرْتُكَ .

وقد يجوزُ أنْ يكونَ دُخُولُها للتَّأكيد وجوابِ القَسَمِ[2]، وأن يكونَ للتَّأكيد مُعَرَّى من معنى تَلَقِّي القَسَمِ . يدلُّكَ على ذلك قولُهُ تعالى : ﴿ **لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ** ﴾[3]، فاللاَّمُ في « لَعَمْرُكَ » لا يجوزُ أنْ تكونَ جواباً للقَسَم ؛

(١) سورة النازعات : الآية : ٢٦ .

(٢) في (ص) : « وقد يجوزُ أنْ يكونَ دُخُولُها جواباً للقَسَمِ » .

(٣) سورة الحجر : من الآية : ٧٢ .

لأنَّ القَسَمَ لا يقعُ على قَسَمٍ . فهذا أيضاً أحدُ ما يُعَرِّفُكَ أنَّ هذه اللاَّمَ ليست الذي في الضَّرْبِ الثّاني ؛ لأنَّ معنى القَسَمِ أبداً لازمٌ لتلك ، وهذه قد تَعْرَى منه .

وقد تدخُلُ هذه اللاَّمُ في ضرورة الشِّعرِ على خبر المبتدأ في غير « إنَّ » كقوله[1] :

أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ

[١٠٩/ب] كما حكَى أبو الحسَن / في حكاية نادرةٍ[2]: إنَّ زيداً وَجْهُهُ لَحَسَنٌ .

وإذا كان حقُّ هذه اللاَّمِ أن تدخُلَ على المبتدأ ، أو على اسم « إنَّ » وخبرها من حيث دخلت على المبتدأ، وكان دخولُهَا على خبر المبتدأ ضرورةً أو شذوذاً ، مع أنَّ خبرَ المبتدأ في المعنى هو المبتدأُ ، أو راجعٌ في المعنى إلى ما هو المبتدأُ ، فدخولُهُ[3] في الموصول والمرادِ به الصِّلَةُ ينبغي ألاّ يجوزَ؛ لأنَّ الصِّلَةَ ليست بالموصول كما أنَّ خبرَ المبتدأ هو المبتدأُ . فمَن زَعَمَ أنَّ هذه اللاَّمَ في قوله : ﴿ لَمَنْ ضَرُّهُ ﴾ كان حُكمُهَا أنْ تكونَ في المبتدأ الذي في الصِّلَةِ ، ثمَّ قُدِّمَ إلى الموصول مخطِئٌ ؛ لأنّا قد أحاط علمُنا بهذه اللاّمِ ، وبالمواضع الذي تستعملها فيها العربُ ، فلم نجدهم استعملوها إلاَّ في المواضع التي حصَرْناهَا وذَكَرْناهَا ، وتلك المواضع :

منها المبتدأُ ، وهي فيه على ضربَين :

إمَّا أن تكونَ للتّأكيد مجرَّدَةً من تلَقِّي القَسَمِ .

---

(١) سبق ذكره في ص : (٤١٠) من هذا الجزء .
(٢) لم أقف عليها ، مع أنه تحدث عن اللام في معاني القرآن ١/١٢٠ .
(٣) أي : اللام .

وإمَّا أنْ تكونَ لتَلَقِّي القَسَمِ والتَّأكيد .

ومنها « **إنَّ** » ، وهي تستعمَلُ معها على ضربَين أيضاً : إمَّا أن تدخُلَ على اسم « إنَّ » إذا فُصِلَ بينه وبين « إنَّ » نحو : ﴿ **إنَّ في ذَلِكَ لآيَةً** ﴾[١]، ولا تَمْنَعُ[٢] « إنَّ » من أنْ تعمَلَ في اسمها النَّصْبَ ، (وإنْ كانت تَمنَعُ غيرَ « إنَّ » وتعلُّقَهُ عن أن يعمَلَ ؛ لأنَّ التَّقديرَ بها أوَّلُ الكلام قبل « إنَّ » ، ولذلك أجَزْنا : « إنَّ زيداً طعامَكَ لآكلٌ » ، ولم نُجز عَمْراً لزيداً ضاربٌ » . فلمَّا كان التَّقديرُ باللاَّم أوَّلَ الكلام ، لم تمتنع « إنَّ » أنْ تعملَ في اسمها النَّصبَ)[٣] ، وحُكِيَ على جهة الشُّذوذ أنَّ بعضَهم قال : « إنَّ من أشدِّ النَّاسِ عذاباً لَلْمُصَوِّرُونَ » ، فهذا غلطٌ ، وخلافُ ما عليه مذهبُ الكثْرَةِ ، وإنَّما أرادَ النَّصْبَ فغلَّطَتْهُ اللاَّمُ . وهو في الغلط شبيهٌ بما حكاه سيبويهِ[٤] عن الخليل من أنَّ بعضَهم قال : « إنَّهُم أجمعونَ ذاهبون » . ولا مذْهَبَ له عندي غيرَ الغلط؛ لأنَّكَ لو قدَّرْتَ مبتدأً مضمَراً فقلْتَ : المعنى لَهُمُ المصوِّرُون ، لبقِيَ الجارُّ غيرَ متعلِّقٍ بشيءٍ ؛ لأنَّ ما بعد اللاَّمِ لا يعمَلُ فيما قبلَه[٥]،

---

(١) سورة البقرة : من الآية : ٢٤٨ ، وآيات أخرى .

(٢) أي : اللام .

(٣) سقطت الأسطر الثلاثة التي بين القوسين من (ش) .

(٤) الكتاب ٢/١٥٥ ، ولم ينسبه إلى الخليل ، ونصه : « واعلم أنَّ ناساً من العرب يغلطون فيقولون : إنّهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان ؛ وذاك أن معناه معنى الابتداء ، فيُرَى أنه قال : هم كما قال :

وَلاَ سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيَا

على ما ذكرتُ لك » .

(٥) في (ش) : « لأنَّ ما يعمل في ما بعد الكلام لا يعمل في ما قبله » .

ولَبَقِيَتْ « إنَّ » بلا اسمٍ .

فإن قلتَ : أُقدِّرُ حَذْفَ الهاءِ من « إنَّ » .

لم يَخْرُجْ بذلك الجارُّ من أنْ يبقى غيرَ متعلّقٍ بشيءٍ . فهذا دخولها على اسمِ « إنَّ » .

فأمَّا دخولُها على خبرِ « إنَّ » ، (فخبرُ « إنَّ »)[1] على ضَرْبَين: مفردٍ وجملةٍ، والجملةُ على ضربَين : مبتدإٍ وخبرٍ ، وفعلٍ وفاعلٍ ، والفعلُ على ضربَين : مضارعٍ وماضٍ . فهذه تدخُلُ على جميع ما انقَسَمَ إليه خبرُ المبتدأ خلا الفعلَ الماضيَ ، فإنَّها لا تدخُلُ عليه هذه اللاَّمُ ، فإذا دخلت على المبتدأ نحو : إنَّ زيداً لأبوه منطلقٌ ، فالمرادُ بها قبلَ « إنَّ » وهي لإنَّ ، و(أبوه منطلقٌ » خبرٌ)[2] لهذا المبتدأ لوقوع الجملة موقعَ المفرَدِ .

ومنها دخولُهَا على خبر المبتدأ في الشُّذوذِ والضَّرورة ، نحوُ البيت الذي أنشَدْنَاه[3]، والحكايةِ التي حكَيْناها عن أبي الحسن[4] .

فقد حصَرْنَا بما ذَكَرْنَا مواضِعَ هذه اللاَّمِ ومداخِلَهَا ، ولم نجدْها تُستَعْمَلُ في الموصول في شيءٍ من المواضِعِ ، والمرادُ بها الصِّلَةُ ، فتبيَّنَ بذلك أنَّ قولَ مَن قال :

---

(١) ساقطٌ من (ش) .

(٢) الجملة من (ش) وفيها : « لأبوه منطلقٌ خبر » . والعبارة في (ص) ، وجاءت العبارة فيها : « لأن لا لهذا المبتدأ ... » .

(٣) وهو :

أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ

(٤) وهي قوله : « إنَّ زيداً وجهُهُ لحسنٌ » انظر ص : ٤٣٤ .

إنَّ التَّقديرَ بها في الآية التّأخيرُ إلى الصِّلَةِ خطأٌ ، وأنّه تارِكٌ مذْهَبَ العرب في تأويله إيَّاها هذا التّأويلَ ، ومخطئٌ لمذهبهم فيها .

ويُفسِدُ هذا القولَ أيضًا أنَّ اللاّمَ إذا كان حكمُها أنْ تكون في الصِّلَةِ ثمَّ تقدَّمُ إلى الموصول فذلك غيرُ سائغ ،كما أنَّ سائِرَ ما يكون في الصِّلَةِ لا يتقدَّمُ على الموصول ، فهذا أيضاً مِمَّا يدلُّ على فساد هذا .

وإنّما تأوَّلَ مَنْ تأوَّلَ هذه اللاّمَ هذا التّأويلَ الفاسِدَ لأنّها وَلِيَتْ « تَدْعُو » .

وهذه اللاّمُ إذا دخلت على الجملة كانت الجملةُ معها في موضعها من الإعراب على ضربَين :

إمَّا أنْ تكونَ لا موضعَ لها .

وإمَّا أنْ تكونَ لها موضعٌ،/ وموضعُها يكونُ رفعاً ونصباً . وإنّما يصيرُ لها [١١٠/أ] موضعُ نصبٍ إذا وقعت بعد « عَلِمْتُ » ونحوِه من الأفعال التي تُلْغَى وتُعَلَّقُ ، فتعمَلُ في موضع الجملة ، وتقعُ هذه الجملةُ الخبريَّةُ موقِعَ مفعولَيْهَا ،كما تقع الجملةُ من الاستفهام هذا الموقِعَ نحو : قد عَلِمْتُ أَيُّهُم في الدَّارِ ، فلمَّا لم يكنْ قولُهُ تعالى : ﴿ يَدْعُوْ ﴾ فِعْلاً مِمَّا يُلْغَى ، قَدَّرَ في الكلام ما قَدَّرَ ، فاحترَسَ بذلك مِمَّا أَعْلَمْتُكَ ، ووقَعَ فيما هو أبشَعُ منه ، فلو جَعَلَ « يَدْعُو » تكريراً للفعل الأوَّلِ على جهة تكثير هذا الفعل الذي هو الدُّعاءُ من فاعِلِهِ ، و لم يجعلْهُ متعدِّياً ؛ إذ قد عدَّاهُ مرَّةً ، لم يَحْتَجْ إلى أن يتأوَّلَ في الكلام هذا التّأويلَ الفاسِدَ ، ولو جَعَلَ « يَدْعُو » معه هاءٌ مضمَرَةٌ، ويكونُ في موضع نصبٍ لكونه حالاً من « ذلك »[1]،

---

(١) من الآية : ﴿ يَدْعُوْ لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ البَعِيْدُ ﴾ الحج : الآية : ١٢ .

كأنّه : ذلك هو الضَّلالُ البعيدُ يَدْعُوهُ ،كما حكاه أبـو إسـحاق عـن بعضهـم في كتابه[1]، أو لو جَعَلَ « يَدْعُو » متعدِّيـاً إلى : ﴿ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ ﴾ لم يَحتَجْ أيضاً أنْ يتأوَّلَ اللاَّمَ على غير التَّأويل الذي تحتَمِلُهُ . وهذا الوجهُ هو الحسَنُ؛ أعني أنْ يتأوَّلَ « ذلك » بمعنى « الذي » ، ويجعلَ قولَهُ : ﴿ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ ﴾ صِلَتَهُ ، ويجعلَ الموصولَ في موضع نصبٍ بـ « يَدْعُو » كما قاله أبو إسحاقَ ، فتكونُ اللاَّمُ حينئذٍ داخلةً على اسمِ مبتدإٍ موصولٍ ، ولا موضعَ للجملة التي هي ﴿ لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ لَبِئْسَ الْمَوْلَى وَلَبِئْسَ الْعَشِيرُ ﴾ ؛ لأنّها لم تقع موقِعَ مفرَدٍ .

فأمَّا قولُهُ تعالى : ﴿ لَبِئْسَ الْمَوْلَى ﴾ ففي موضعِ رفعٍ ؛ لوُقوعِهِ موقعَ خبرِ المبتدإِ .

وأمَّا اللاَّمُ التي في قوله : ﴿ لَبِئْسَ الْمَوْلَى ﴾ فلامُ اليمين ، وهي التي إذا دخَلَتْ (على المضارع)[2] لَزِمَتْهُ النُّونُ . فهذا ما يجبُ أنْ تُحمَلَ الآيةُ عليه .

وقد تبيَّنَ مِمَّا ذَكَرْنَا من هذه المسألة أنَّ اللاَّمَ في ﴿ لَمَنْ ضَرُّهُ ﴾ لا يجوزُ أنْ يكونَ المرادُ بها التَّقديمَ ، وفَسادُ قولِ مَنْ ذهب إلى ذلك . فأمَّا اعتلالُ أبي إسحاقَ لهم ، وقولُهُ[3]: « ولم يُشبِعُوا الشَّرْحَ . وشَرْحُ ذلك: أنَّ اللاَّمَ لليمين والتَّوكيدِ ، فحقُّهَا أنْ تكونَ في أوَّلِ الكلام ، فقُدِّمَتْ لتُجعَلَ في حقِّهَا » ، فأوَّلُ

(١) انظر معاني القرآن وإعرابه ٣/٤١٥ .

(٢) ساقط من (ش) .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٣/٤١٥ .

ما كان يَلزمُهُ أنْ يُبيِّنَهُ من هـذا الكـلامِ أنْ يخصِّـصَ الـلاَّمَ ويخلِّصَهـا[١] بـأكثَرَ مّمـا وصَفَهَا به ؛ لأنَّ هذه اللاَّمَ التي وسَمْنَاهَا بلامِ الابتـداء والـتي ذَكَرْنَـا أنّهـا تختـصُّ بالدُّخُولِ على الفعل ، يجمَعُهَا أنّهَا لليمين والتّوكيد ، ولا تتخلّصُ إحداهمـا مـن الأخرى بهذه الصِّفة ، فهذا كلامٌ بعيدٌ من الشَّرحِ ؛ لِمَا فيه من الإجمال[٢] الـذي عرَّفْتُكَ ، وتَرْكِ التّفصيلِ . وقد بَيَّنّا ذلك ، ودَلَّلْنَا أنَّ كلَّ واحـدةٍ غـيرُ صاحِبَتِهَـا بغايةِ البيانِ في غيرِ هذا الكتابِ[٣] ، وبعضُهُ في هذا الكتاب .

وقولُهُ : « فحقُّهَا أنْ تكـونَ في أوَّلِ الكـلام فقُدِّمَـت لتكـونَ في حقِّهَـا » في البُعْدِ من الشَّرْحِ كبُعْدِ ما ذَكَرَهُ في اللاَّمِ وأكثَرَ ؛ لأنَّ السُّورَةَ كلَّهَا كـلامٌ ، ففـي أوَّلِ ما ذَكَرَ من الكلام حكمُ اللاَّمِ أنْ تكونَ . وليسـت تخلـو هـذه الـلاَّمُ مـن أنْ تكونَ من أحدِ الأقسام التي ذَكَرْنَاهَا في صدر هذه المسألة ، فليس يجوزُ أنْ تكـونَ الفاصلةَ بين النَّفْيِ والإثبات ، ولا التي تَدْخُلُ الشَّرْطَ في نحو[٤] :

لَئِنْ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيْزِ بِمِثْلِهَا

ولا التي تدخُلُ الفعلَ في نحو : لَيَقُومَـنَّ ، ولَقَـامَ ، فذلـك مـن أمرهـا ظـاهرٌ يُسْتَغْنَى بظُهُورِهِ عن إقامة الدَّلالة عليه ، وإذا لم يَجُزْ ذلك ، ثبت أنّهَا للابتداء .

فأوَّلُ الكلام التي تدخُلُـهُ هـو المبتـدأُ ، والمبتـدأُ الـذي تدخُلُـهُ الـلاَّمُ في هـذه

(١) في (ش) : « يلخصها » .

(٢) في (ص) : « الاحتمال » .

(٣) يقصد المسائل المشكلة (البغداديات) : ١٧٦ ـ ١٨٥ ، ٢٣٥ ـ ٢٣٧ ، وانظر: المسائل العسكريات: ١٥٩ ـ ١٦٢ .

(٤) سبق ذكره في صدر كلام أبي عليٍّ من هذه المسألة .

المواضِعِ لا يخلو من أن يكونَ المبتدأ الموصولَ ، أو المبتدأ الذي في الصِّلَة . فإنْ كان المبتدأ الذي في الصِّلَةِ ، فلا يجوزُ أنْ تُقَدَّمَ اللاَّمُ إلى الموصول من حيث لم يَجُزْ أنْ يُقَدَّمَ ما / في الصِّلَةِ على الموصول ، ولِمَا تقدَّمَ ذِكْرُنَا له من غير ذلك . [١١٠/ب]

وإنْ كان المبتدأ الموصولَ ، فلَمْ تُقدَّم اللاَّمُ من موضعها إلى أوَّلِ الكلام ، ولا إلى غيره .

وأمَّا تشبيهُهُ تقديمَ اللاَّمِ في الآية بتأخيرها عن الاسم إلى الخبر في « إنَّ » فلا يشتبهان ، وهو بعيدٌ من الصَّواب ؛ لأنَّه لا شيءَ (يجبُ ويَلزَمُ له أنْ تَقَدَّمَ هذه اللاَّمُ إلى الموصول من الصِّلة ، كما كان في اسم « إنَّ » سببٌ)[1] يُوجِبُ تأخيرَها إلى الخبر، وهو اجتماعُ حرفَين بمعنى واحدٍ ، وليس مع اللاَّمِ في الآية شيءٌ من ذلك، ففسادُ هذا التَّشبيه بيِّنٌ .

وأمَّا قولُهُ : « ولا يجوزُ : إنَّ لزَيداً قائمٌ » فتمثيلُ سَوءٍ ، فيه إيهامُ أنَّ اللاَّمَ التَّقديرُ بها أنْ تكونَ بعد « إنَّ » ، وليس كذلك ؛ لأنَّ تقديرَ اللاَّمِ أنْ يكونَ قبلَ « إنَّ » ، يدلُّكَ على ذلك تعليقُهُ الفعلَ ، ووقوعُهُ على « إنَّ »[2] المكسورةِ في قولكَ: عَلِمْتُ إنَّ زيداً لمنطلقٌ ، ولو كان التَّقديرُ بها الوقوعَ بعد « إنَّ » لقَبُحَ الفعلُ في « إنَّ » ؛ لأنَّهُ لم يكن له كافٌّ عن إنَّ وقبحِهَا[3] .

ويدلُّ أيضاً على أنَّ التَّقديرَ بها التَّقدُّمُ قولُهُ تعالى: ﴿ **إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً** ﴾[4]،

(١) ما بين القوسين ساقطٌ من (ش) .
(٢) في (ش) : « وقطعه عن إن في نحو : علمت ... » .
(٣) كذا في النسختين .
(٤) سورة البقرة : من الآية : ٢٤٨ ، وأماكن أخرى . وفي (ش) : ﴿ **إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِمَنْ** ﴾ .

فلو لم يكن التّقديرُ بهـا التّقديـمَ علـى « إنَّ » ، لكَفَّـت « إنَّ » عـن العمـل ، كمـا كفّت الفعلَ عن العمل في نحو : عَلِمْتُ لَزيدٌ خـيرٌ منـكَ ، فلمَّـا لم تَكُـفَّ « إنَّ » عن العمل في اسمها ، كما كَفّت الفعلَ عن العمل ، و لم تعلّقْهُ ، عِلِمْنَـا أنَّ التّقديـرَ بها التقديمُ . ويقوِّي ذلك من السَّمْعِ قولُهُم : « لَهِنَّكَ رَجُـلُ صِـدْقٍ »[1]، فـاللاَّمُ قبلَ « إنَّ »، فتأمَّلْ ذلك .

وقال أبو إسحاقَ[2] : « وقالوا أيضاً : إنَّ « يَدْعُو » معها هاءٌ مضمَرَةٌ ، وإنَّ « ذلك » في موضع رفعٍ ، و « يَدْعُو » في موضع الحال ، المعنـى : في حـال دعائِـهِ إيَّاهُ، ويكونُ ﴿ **لَمَـنْ ضَـرُّهُ أَقْـرَبُ مِـنْ نَفْعِـهِ** ﴾ مستـأنَفاً ، وخـبرُهُ : ﴿ **لَبِئْـسَ الْمَوْلَى** ﴾ » .

قال أبو عليٍّ :

إنْ قال قائلٌ : كيف يجوزُ هذا التّأويلُ في التّنزيل ، وحـذفُ هـذه الهـاء إنّمـا يَسُوغُ من الصِّفَةِ والصِّلَةِ ، وليس هذا صفةٌ ولا صلةٌ ؟

فالقولُ عندي : أنَّ ذلك غيرُ ممتنعٍ لمضارَعَةِ الحالِ الصِّفَةَ ، ألا ترى أنّـكَ إذا

---

(١) انظر الكتاب ٣/ ١٥٠ ، وفيه : « لَهِنَّكَ لرُجَلُ صِدْقٍ » .
وفي أصل هذه العبارة ثلاثة أقوال أوضحها السيرافي في شرحه على الكتاب ٤/ ٤١ ـ أ (مخطوط) ، وملخصها : الأول لسيبويه : أنَّ الأصل في (لهنك) إنك ، فأبدلوا مكـان الألـف هـاء كمـا قـالوا في (هرقتُ الماء) ، والثاني للفراء : أن الأصل التركيب من كلمتين همـا (والله إنـك لعـاقل) فخلطتـا ، والثالث : حكاه المفضل أن الأصل (لله إنك لمحسن) ، قال أبو سعيد: وهذا أسهل في اللفـظ وأبـعد في المعنى ، والذي قال الفراء أصح في المعنى ؛ لأن قول القائل : (والله إنـك لقـائم) أصـح مـن (لله إنك لقائم) . وانظر التعليقة ٢/ ٢٦٣ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٤١٥ ـ ٤١٦ .

قلتَ : جاء زيدٌ راكباً ، فقد فصَلَ « راكب » بين مجيئين أو أكثرَ ، كما أنَّ قولكَ: جاءني رجُلٌ ظريفٌ ، يفرِقُ بين رَجُلَين أو رجالٍ في هذه الصِّفَةِ .

فإن قلتَ : فهلاَّ منَعْتَ منه لمضارَعَةِ الحال الخبرَ ، كما يُستَقبَحُ : زيدٌ ضرَبْتُ ، ولا يجوزُ إلاَّ في الشِّعر ، كذلك لا يجوزُ هذا على تقدير الحال لمضارَعَتِهَا الخبرَ في إفادتها ما كنتَ تجهَلُهُ ، كإفادة الخبر ، وكونِهَا نكرةً على ما حَقُّ الخبرِ أن يكونَ عليه ؟

قيلَ : هذه المشابهةُ لها بالخبرِ ، إلاَّ أنَّها ليست كالخبر نفسِهِ ، إنَّمَا هي زيادةٌ فيه ، فهي تقتضي ما يكون له زيادتُهُ ، ولا تقتصِرُ عليها دونه ، فأمَّا قولُهُم : « أكثَرُ شُرْبِيَ السَّوِيْقَ مَلْتوتاً » ونحوُهُ ممَّا تَسُدُّ فيه[1] مَسَدَّ الخبر ، فإنَّما هو عندهم على فعلٍ آخرَ ، وقد حصل بهذا الفصلُ بين الهيئتين أو الهيئات ، كما يحصُلُ ذلك بالصِّفة ، فكأنَّهَا للوصف أشدُّ مشابهةً منها للخبر ، وإذا كان كذلك حَسُنَ حَذْفُ الهاء منه لمشابهته الصِّفَةَ ، فتقديرُ قولِهِ : ﴿ **ذَلِكَ هُوَ الضَّلاَلُ الْبَعِيْدُ * يَدْعُوْ** ﴾ على هذا : أُشِيرُ إليه مَدْعُوّاً .

قال[2] : « وفيه وجهٌ ثالثٌ : يكونُ : « يَدْعُو » في معنى « يَقُولُ » ، ويكونُ في موضع رفعٍ ، وخبرُهُ محذوفٌ ، ويكونُ المعنى : يقولُ لَمَنْ ضَرُّهُ أَقربُ من نفعِهِ هو مَوْلايَ ، ومثلُ « يَدْعُو » في معنى « يقولُ » قولُ عنترَةَ[3] :

---

(١) أي : الحال .

(٢) أي : أبو إسحاق . انظر معاني القرآن وإعرابه ٤١٦/٣ .

(٣) ديوانه : ٢١٦ من معلقته . والأشطان : جمع شَطَن وهو حبل البئر ، واللَّبان : الصدر . انظر شرح القصائد السبع الطوال : ٣٥٩ ، وشرح القصائد العشر للتبريزي : ٣٠٩ ـ ٣١١ .

يَدْعُونَ عَنْتَرَ وَالرِّمَاحُ كَأَنَّهَا أَشْطَانُ بِئْرٍ فِي لَبَانِ الأَدْهَمِ

ويجوزُ أنْ يكونَ « يَدْعُو » في معنى « يُسَمِّي » ،كما قال ابنُ أحمرَ[1]:

أَهْوَى لَهَا مِشْقَصاً حَشْراً فَشَبْرَقَهَا

وَكُنْتُ أَدْعُو قَذَاهَا الإِثْمِدَ الْقَرِدَا

/ ووجهُ هذا القولِ كوجه القولِ الذي قبلَه » . [١١١/أ]

قال أبو عليّ :

الدُّعاءُ بمعنى القول سائغٌ ، وهذا الوجهُ الذي أجازه ممكنٌ ، أعني أنْ يصرفَ « يدعو » إلى معنى « يقولُ » فيَحكِيَ ما بعدها إذا كان في معنى القول وضرباً منه، واللامُ في ﴿ لَمَنْ ضَرُّهُ ﴾ على هذا القول لامُ ابتداء ، وموضعُ « مَنْ » رفعٌ، والخبرُ مضمرٌ ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ الخبرُ ﴿ لَبِئْسَ الْمَوْلَى ﴾ أعني خبرَ ﴿ لَمَنْ ضَرُّهُ ﴾؛ لأنَّ الكافرَ المتمسِّكَ بعبادة الأوثان لا يقولُ لَمَنْ ضَرُّهُ أقربُ من نفعه : لَبِئْسَ المولى ؛ لأنَّ ذلك سوءُ ثناءٍ منهم عليها .

فإن قلتَ : فكيف لم يَجُزْ كونُ : ﴿ لَبِئْسَ الْمَوْلَى ﴾ خبراً لِـ « مَنْ » وإنْ كان سوءُ ثناءٍ ، كما جازَ ﴿ لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ ﴾ ؟

---

(١) هو عمرُو بنُ أحمَرَ بنِ العمَرَّد الباهليُّ، من بني فرّاص، شاعرٌ فصيحٌ مقدَّم على جميع نظرائه، وهو شاعر إسلامي في الدولة الأموية، وأحد العُور المحسنين من الشعراء. قال الأصفاني في الأغاني ٢٣٤/٨: كان من شعراء الجاهلية المعدودين، ثم أسلم وقال في الجاهلية والإسلام شعراً كثيراً. أخباره في: مَن اسمه عمرو من الشعراء ١٢٩، والشعر والشعراء ٣٥٦/١، والخزانة ٢٥٧/٦ . والبيت في ديوانه : ٤٩ .

فالقولُ : إنَّ ذلك حكايةٌ لمعنى قولهم ، لا لنفسِ اللّفظِ ، ومثلُ ذلك قولُك إذا ردعْتَ من استهواه باطلٌ واستمالَهُ حتّى صارت صورتُهُ عنده صورةَ الحقِّ : دع الباطِلَ ، وانتَهِ عنه ، فإذا لم يُقلِعْ قلتَ على جهة التّبكيتِ له والتّقبيح لرأيه : القولُ الباطِلُ أَولى من الحقِّ ، والقولُ الضَّلالُ أثرُ[1] من الهدى ، فتُسَمّي ما لا يُسمِّيهِ ضلالاً ولا باطلاً ضلالاً وباطلاً ، فكذلك جاء : ﴿ **لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِن نَفْعِهِ** ﴾ أي: يقولُ للّذي ضرُّهُ أقربُ من نفعه ، وإنْ لم يُسَمِّهِ الكافرُ بها الاسم .

وأمّا قولُ أبي إسحاقَ : « يجوزُ أنْ يكونَ يَدْعُو في معنى يُسَمّي » **فممتنعٌ** غيرُ جائزٍ .

فإن قلتَ : كيفَ امتنع وقد أجازه سيبويه فقال[2]: « تقولُ : دَعَوتُهُ زَيداً إذا أردتَ معنى سَمَّيتُهُ ، فتعدِّيْهِ إلى مفعولَين ، فإن أردْتَ الدعاءَ إلى أمرٍ لم يجاوِزْ مفعولاً واحداً » ، فكيف لم يَجُزْ أنْ يكونَ دَعوتُهُ في الآية بمعنى سَمَّيْتُهُ ؟

فالقولُ : أنَّ الذي يمنعُ من إجازة ذلك دخولُ لامِ الابتداء في الكلام ، وأنّهُ إذا حَمَلَه على هذا التّأويل لَزِمَهُ أن يُعَلِّقَهُ ،كما يُعلِّقُ قبلَهَا سائرَ الأفعال، والتّعليقُ فيه لا يجوزُ .

فإن قلتَ : فهلاّ جازَ تعليقُ « دَعَوْتُ » قبلَ لام الابتداءِ ،كما جازَ تعليقُ « عَلمْتُ » قبلها في نحو : « عَلِمْتَ لَزَيدٌ منطلقٌ » إذا كان هذا يتعدَّى إلى

---

(١) في (ش) : « أبرّ » .
(٢) الكتاب ٣٧/١ . وانظر : النكت ١٧٠/١ وما بعدها .

مفعولَين ، كما أنَّ « علِمْتُ » يتعدَّى إليهما ؟

فالقولُ : إنَّ التَّعليقَ في « علِمْتُ » وبابِهِ لم يَجُزْ من حيث كان متعدِّياً إلى مفعولَين ، فلو كان التَّعليقُ فيه من حيث تعدَّى إليهما لجاز في « أعطيتُ » و « كَسَوتُ » وجميعِ المتعدِّيةِ إلى مفعولَين أنْ تقولَ : « كَسَوتُ لَزَيدٌ ثوبٌ » فتُعَلِّقُ ،كما تُعَلِّقُ « عِلِمْتُ » ونحوَه ، وإنَّما جاز التَّعليقُ في هذه الأفعال حيث جاز فيها الإلغاءُ ، ألا ترى أنَّ الإلغاءَ لها أعظَمُ من التَّعليق فيها ؛ لأنَّ حكمَهَا ملغاةً ألاَّ تعمَلَ في لفظٍ ولا موضِعٍ ، وهي معلَّقةٌ تعمَلُ في موضع الجملة ، فلم يكن التَّعليقُ في « عَلِمْتُ » من حيث يتعدَّى إلى مفعولَين ، فيكونُ ذلك في كلِّ ما تعدَّى إلى مفعولَين .

ويدلُّ أيضاً على امتناع تعليقِ « دَعَوتُ » إذا كانت في معنى سَمَّيْتُ و« أعطَيْتُ » وجميعِ باب ما يتعدَّى إلى مفعولَين الذي يجوزُ فيه الاقتصارُ على الأوَّلِ وإنْ جاز تعليقُ عَلِمْتُ ونحوِه ممَّا لا يجوزُ فيه الاقتصارُ على المفعول الأوَّلِ - أنَّا إذا ألغَيْنَا هذه الأفعالَ التي لا يجوزُ الاقتصارُ فيها على المفعول الأوَّلِ منها ، بقِيَ بعد الإلغاء كلامٌ مفيدٌ ، جملةٌ من مبتدإٍ وخبرٍ ، وليس كذلك بابُ « أعطَيْتُ » و « أعلَمْتُ » ونحوُه ، ألا ترى أنَّكَ لو ألْغَيْتَ « أعطَيْتُ » ونحوَه في قولِكَ : أَعْطَيْتُ زيداً درهماً ، أوعلَّقْتَهُ ، لبَقِيَ الكلامُ بعد الإلغاء « زَيدٌ درهمٌ » ، وهذا خَلْفٌ ، ولو جاز تعليقُ هذا لجازَ تعليقُ « أعلَمْتُ » و « أريتُ »[1] و « دعوتُ » إذا أردتَ به الدُّعاءَ إلى أمرٍ ، و « ضربتُ » وجميعُ ما يتعدَّى إلى

(١) في (ش) : « رأيت » .

مفعولٍ واحدٍ ؛ لأنّهَا كلّهَا مثلُ « أعطيتُ » في أنَّ الذي يبقى بعدها إذا ألغَيْتَهَـا لا يكونُ كلاماً تامّاً ،كما أنَّ الذي بعد هذه الأفعال / ليس بكلامٍ . [١١١/ب]

فكما لم يَجُز الإلغاءُ في شيءٍ من الأفعال سوى ما ذَكَرْتُ لكَ ،كذلك لا يجوزُ الإلغاءُ في « دعوتُ » ، وإذا لم يَجُز فيه الإلغاءُ فَسَدَتْ إجازَةُ كونِ « يَدْعُو » بمعنى يُسَمِّي في الآية .

فإن قلتَ : هلاَّ جاز الإلغاءُ في « دعوتُ » في هذه الآيـة علـى هـذا التّأويل لموافقتها « علمْتُ » في أنَّ المفعـولَ الثّـانيَ هـو الأوَّلُ في المعنـى ،كمـا أنَّ المفعـولَ الثّانيَ في « علمْتُ » هو الأوَّلُ في المعنى ، فكما جازَ[1] إلغاءُ « علمْـتُ » إذا كـان المفعولُ الثّاني فيه هو الأوَّلُ ،كذلك يجوزُ[2] إلغـاءُ هـذا ، وعلـى هـذا أجـازَه[3]؛ لأنه ذَكَرَ أنَّ وجْهَ هذا القولِ كوجه القولِ الذي قبله ، والقولُ الذي قبله هو أنَّ: ﴿ لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ ﴾ مبتدأٌ ، والخبرُ مضمرٌ ؟

قيلَ : لا يجوزُ التّعليقُ في هذا الضَّرْبِ من الأفعال وإنْ كـان المفعـولُ الثّـاني فيه هو الأوَّلُ في المعنى، وقد قدَّمْنَا ذلك ، ولو جاز فيها التّعليقُ لجازَ فيها الإلغاءُ؛ لأنَّ ما يجوزُ فيه التّعليقُ يجوزُ فيه الإلغاءُ ، ولو جاز في « دعوتُ » لهذه العلّـةِ لجـازَ في « سَمَّيْتُ » أيضاً ، ولجاز في « كَنَّيْتُ » ؛ لأنَّ المفعولَ الثّانيَ في هـذا قـد يكـونُ الأوَّلُ في قولكَ : كَنَّيْتُ زيداً أبـا عبـد الله ، وسَـمَّيْتُ أخـاك عَمْـراً ، فـإن جـاز

(١) في (ص) : « كان » .
(٢) في (ش) : « لا يجوز » .
(٣) أي : أبو إسحاق .

التّعليقُ في ذلك ، فليَجُزْ في هذا أيضاً .

وما قلناه من أنَّ التّعليقَ لا يجوزُ فيما عدا « علمْتُ » وبابِهِ قولُ الخليل وسيبويهِ وجميعِ البصريِّين .

فأمّا البيتُ الذي أنشَدَه[1] : فلا حُجَّةَ له فيه ، ويمتنعُ في الآية أنْ يكونَ « يَدْعُو » بمعنى « يُسَمِّى » وإنْ جاز في البيت ؛ لأنَّه لا شيءَ في البيت يمنعُ من ذلك ويدفعُهُ ، كما منعَ منه في الآية دُخولُ اللاّمِ ، ألا ترى أنَّ قولَه :

وَكُنْتُ أَدْعُو قَذَاهَا الإِثْمِدَ الْقَرِدَا

بمنزلة : أدْعُو أخاكَ زيداً ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ « يَدْعُو » بمنزلة « يُسَمِّي » في الآية ، كما جاز في هذا البيت .

* * *

(١) وهو قولُ عمرِو بنِ أحمَرَ الباهليِّ :

أَهْوَى لَهَا مِشْقَصاً حَشْراً فَشَبْرَقَهَا ... وَكُنْتُ أَدْعُو قَذَاهَا الإِثْمِدَ الْقَرِدَا

انظره في معاني القرآن وإعرابه : ٤١٦/٣ ، وقد سبق ذكره ص : ٤٤٣ من هذا الجزء .

سورة المؤمنون :

المسألة الحادية والتّسعون

قال[1] في قوله تعالى : ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مُتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَاباً وَعِظَاماً أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ ﴾ [المؤمنون : ٣٥] :

« هذا جوابُ الملأ من قوم ثمودَ . فأمّا « أنّكم » الأُولى فموضعها نصبٌ على معنى: أيَعِدُكُم بأنّكُم إذا مُتُّم ، وموضعُ الثّانية عند قومٍ كموضعِ الأُولى ، وإنّما ذُكِرَت توكيداً ، والمعنى على هذا القول : أيَعِدُكُم أنّكم مخرَجُونَ إذا مُتُّم ، فلمَّا بَعُدَ ما بين « أنَّ » الأُولى والثّانيةِ بقوله: ﴿ إِذَا مُتُّمْ ﴾ أُعيدَ ذِكْرُ « أنَّ » كما قال: ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللهَ وَرَسُوْلَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾[2]، المعنى : فله نارُ جهنَّم ، هذا على مذهب سيبويه .

وفيها **قولان** آخَرَان :

أحدهما[3]: أنْ تكونَ « أنَّ » الثّانيةُ وما عملتْ فيه في موضع رفعٍ، ويكونُ

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٤/١١ ـ ١٢ .
وهذه الآية ذكرها أبو نزار الحسن بن صافي (الملقب بملك النحاة) في مسائله العشر المتعبة إلى الحشر، انظرها مع ردّ ابن بري في (جواب المسائل العشر) صفحة : ٥ وما بعدها ، وسفر السعادة ٢/٧٧٩ ، وقد ساق السخاوي بعد المسألة رد ابن بري دون نسبة .

(٢) سورة التوبة : آية : ٦٣ .

(٣) في المعاني المطبوع ٤/١١ : « أجودهما » .

المعنى : أَيَعِدُكُم أنَّكُم إخراجُكُم إذا مُتُّـم[١] ، فيكـونُ « أنَّكُـم تُخرَجُـونَ » بمعنـى إخراجكم ، كأنّه قالَ : أَيَعِدُكُم أنَّكم إخراجُكُـمْ وقـت موتكـم وبعـد موتكـم ، ويكونُ العـاملُ في « إذا » إخراجُكُـم ، علـى أنَّ « إذا » ظـرفٌ ، والمعنـى : أنَّكُـم يكونُ إخراجُكُم إذا مُتُّم .

والوجهُ الثّالثُ : أن تكونَ « إذا » العـاملُ فيهـا « متُّـم » ، فيكـونُ المعنـى : أنَّكُم متى مُتُّمُ يكونُ إخراجُكُم ، فيكونُ خبرُ « أنَّ » مضمَراً .

والقولان الأوَّلان[٢] جيِّدان » .

قال : « ويجوزُ : أَيَعِدُكُم أنَّكم ، الوعدُ : القولُ » .

قال أبو عليٍّ :

لا تخلو « أنَّ » الثّانيةُ في قوله تعالى : ﴿ **أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مُتُّمْ وَكُنْتُـمْ تُرَابـاً وَعِظَاماً أَنَّكُمْ مُخْرَجُوْنَ** ﴾ وفي قوله : ﴿ **أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللهَ وَرَسُوْلَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ** ﴾[٣]، وقوله : ﴿ **كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوْءاً بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْـدِهِ وَأَصْلَـحَ فَأَنَّـهُ غَفُـوْرٌ رَحِيْـمٌ** ﴾[٤] مـن أنْ تكونَ بدلاً من الأُولى ، أو تكونَ مكرَّرَةً للتّأكيد وطولِ الكلام ، أو تكونَ زائـدةً

---

(١) في (ش) : « تخرجون » بدل « إخراجكم » ، والمثال ساقط أغلبه من (ص) ، والتصحيح مـن معـاني الزجاج .

(٢) في (ش) : « القولان الآخران » ، وأشير إليها في حاشية (ص) .

(٣) سورة التوبة : من الآية: ٦٣ .

(٤) سورة الأنعام : من الآية : ٥٤ . وفي (ش) : « من بعدها » .

غيرَ معتدٍّ بها ،كما في قوله : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ ﴾[(١)]، أو تكونَ مرتفعةً بالظَّرْفِ .

[١١٢/أ] / فمذهَبُ سيبويهِ[(٢)] أنَّ « أنَّ » الثَّانيةَ بدلٌ من الأُولى .

ومذهبُ الجرميِّ وأبي العبَّاس[(٣)] أنَّهَا مكَرَّرةٌ للتَّأكيد .

ومذهبُ أبي الحسن[(٤)] أنَّها مرتفعةٌ بالظَّرف .

و لم يقُلْ أحدٌ : إنَّها زائدةٌ غيرَ مُعْتدٍّ بها .

قال سيبويه[(٥)] : « وممَّا جاء مبدَلاً قولُهُ ﴿ أَيَعِدُكُمْ ﴾ الآية ، فكأنَّهُ قال : أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ مُخْرَجُوْنَ إِذَا مُتُّمْ ، وذلك أُريدَ بها ، ولكنَّه إنَّما قُدِّمَتْ (أنَّ) الأُولى لِيُعْلَمَ بعدَ أيِّ شيءٍ الإخراجُ » .

قال : « وزعمَ الخليلُ أنَّ مثلَ ذلك قولُهُ : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ ﴾ ، ولو قال : فإنَّ كانت عربيَّةً » .

قال أبو عليٍّ : ولا يجوزُ عندي أنْ تكونَ « أنَّ » الثَّانيةُ في شيءٍ من الآي

---

(١) سورة النساء : من الآية : ١٥٥ ، والمائدة : من الآية : ١٣ .

(٢) انظر الكتاب ١٣٢/٣ .

(٣) انظر المقتضب ٣٥٤/٢ ، وهذا أحد قولين للمبرد فيها ، والثاني مذكور في الحاشية التالية فانظره ، وراجع : الانتصار : ١٨٩ ، والمسائل البصريات ٦٧٣/١ ، والتعليقة على الكتاب ٢٤٥/٢ ، والمسائل المنثورة : ١٨٢ . وراجع ردَّ ابن ولاد على المبرد في إعراب هذه الآيات في الانتصار : ١٩٠ - ١٩١ .

(٤) مذهب الأخفش كما هو صريح من كلامه في معانيه أن « أنَّ » بدلٌ من الأولى ، كما هو رأي سيبويه ، انظر معاني القرآن ١١٩/١ في أثناء كلامه على « إنَّ » و« أنَّ » في سورة البقرة . قال : « وأمَّا قولُهُ تعالى : ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مُتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَاباً وَعِظَاماً أَنَّكُمْ مُخْرَجُوْنَ ﴾ فالآخرةُ بدلٌ من الأُولى » .
وهذا القول ذكره المبرد في المقتضب ٣٥٥/٢ ، و لم ينسبه ، وقال عنه : « فهذا قولٌ حسنٌ جميلٌ » .
وانظر المسائل المنثورة : ١٨٢ ، والمسائل البصريات ٦٧٧/١ .

(٥) الكتاب ١٣٢/٣ - ١٣٣ .

بدلاً من الأُولى ؛ وذلك أنّهَا لا تخلو من أحد أمرَين :

إمَّا أنْ تُبدَلَ « أنَّ » من « أنَّ » وحدَها من غير أنْ تتمَّ بصِلَتِهَا .

وإمَّا أنْ تُبدَلَ منها بعد تمامها بصِلَتِهَا .

فلا يجوزُ أنْ تُبدَلَ منها من غير أن تتمَّ كلُّ واحدةٍ منهما بصِلَتِهَا ؛ لأنّها قبل أن تتمَّ بصِلَتِهَا حرفٌ ، ولم نَرَهُم أبدلوا الحرفَ من الحرفِ ، كما أبدلوا الاسمَ من الاسم ، والفعلَ من الفعل ، فقد بَطَلَ أنْ تكونَ « أنَّ » بدلاً من « أنَّ » على هذا الوجه .

ولا يجوز أيضاً أن تُبدَلَ « أنَّ » الثّانيةُ من قوله : ﴿ **أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ** ﴾ من الأُولى ؛ لأنَّ صِلَةَ الأُولى لم تتمَّ ، وإنّما تتمُّ اسماً إذا استوفت صِلَتَهَا تامَّةً ، وصِلَتُهَا تكونُ اسماً ـ كان مبتدأً قبلَ دخولها عليه ـ مع خبره . وقولُهُ : ﴿ **إِذَا مُتُّمْ** ﴾ لا يكونُ خبراً لاسمِ « أنَّ » ، كما لا يجوزُ أنْ يكونَ خبراً له قبل دُخُولِ « أنَّ » . ألا ترى أنّكَ لو قلتَ : أنتم إذا متّمْ ، لم يَجُز ؛ لأنَّ الظّرْفَ من الزّمان لا يكونُ خبراً عن الجُثَث ، فكذلك لا يجوزُ أنْ تكون « إذا » خبراً لاسم « أنَّ » من قوله : ﴿ **أَنَّكُمْ إِذَا مُتُّمْ** ﴾ ، وإذا لم يَجُزْ أن تكونَ خبراً له ، فقد ثبتَ أنَّ « أنّكم » الأُولى لم تستوفِ صِلَتَهَا ، وإذا لم تستوفِ صِلَتَهَا ، لم يَجُزِ البدلُ منها ؛ لأنَّ الاسمَ المبدَلَ منه حكمُهُ أنْ يكونَ تامّاً ، كما أنَّ البدَلَ كذلك . فقد ثبت بما ذَكَرْنَا أنَّ « أنَّ » من قوله : ﴿ **أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ** ﴾ لا يجوزُ أنْ تكونَ بدلاً من الأُولى .

ولا يجوزُ أيضاً أن تكونَ « أنَّ » الثّانيةُ بدلاً من الأُولى في قوله : ﴿ **أَلَمْ**

يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِداً فِيْهَا ﴾[١]؛ لأنَّ الشَّرْطَ لا يكونُ خبراً لاسم « أنَّ » وحدَه دون جَزَائِهِ، كما لم يَجُزْ أنْ يكونَ خبراً للمبتدأ .

كذلك قولُهُ : ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوْءاً بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُوْرٌ رَحِيْمٌ ﴾[٢]، لا يجوزُ أنْ تكونَ الثَّانيةُ فيه بدلاً من الأُولى ؛ لأنَّ « مَنْ » لا تخلو من أن تكونَ بمنزلة الذي ، أو جزاءً ، وعلى أيِّ الوجهَين كانت فلا تكونُ وحدَها خبراً لـ « أنَّ » ؛ لأنَّها ليست إيَّاها في المعنى . فقد ثبت أنَّه لا يجوزُ أنْ تكونَ بدلاً من الأُولى في واحدةٍ من الآيِ الثَّلاثِ .

فأمَّا كونُ الثَّانية للتَّكرير في هذه الآية ، فأبو العبَّاس يذهبُ إلى أنَّ الثَّانيةَ مكرَّرةٌ توكيداً ، قال[٣] في قوله تعالى : ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مُتُّمْ ﴾ الآية : « كُرِّرَت الثَّانيةُ توكيداً ولستَ تريدُ بها إلاَّ ما أردتَ بالأُولى » ، قال : « وهذا أحسَنُ الأقاويل عندي في هذه الآية » .

وقال : « ونظيرُ تكرير (أنَّ) ههنا قولُهُ: ﴿ وَهُمْ بِالآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ ﴾[٤]، وقولُهُ : ﴿ فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيْهَا ﴾[٥] » .

---

(١) سورة التوبة : آية : ٦٣ .
(٢) سورة الأنعام : آية : ٥٤ ، والآية لم تذكر تامة في (ش) .
(٣) المقتضب ٢/٣٥٤ .
(٤) سورة هود : من الآية : ١٦ .
(٥) سورة الحشر : من الآية : ١٧ .

قالَ : « ومِن هذا الباب عندنا ـ وهو قولُ أبي عُمَرَ[1] ـ : ﴿ **أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللهَ وَرَسُوْلَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ** ﴾ فالتّقديرُ : فلـه نـارُ جهنّـمَ ، ورُدَّتْ (أَنَّ) توكيداً » .

قال أبو عليٍّ : وقولُ أبي العبَّاسِ وأبي عُمَرَ لا يجوزُ عنـدي أيضـاً ؛ لأنّـهُ لا يخلو من أن يقع التّكريرُ للتّأكيد في « أنَّ » وحدَهـا دون صِلَتِهَـا ، أويقـع التّكريـرُ فيها مع صِلَتِهَا ، ولا يجوزُ أن يكونَ التّكريـرُ في « أنَّ » وحدَهـا دون صِلَتِهَـا ، لا تُكرَّرُ سائرُ الموصولات دون صِلاتِهَا ، فلو كَـرَّرْتَ اسمـاً موصـولاً نحـو: ضربـتُ الذي في الدّار الذي في الدّار،/ لم تُكرِّرْهُ إلاّ مستوفياً لصِلَتِهِ ، (فلا يجوزُ أن تكـونَ «أنَّ » أيضاً مفرَدةً من صِلَتِهَا غيرَ مستوفيةٍ لها)[2] . [١١٢/ب]

ويدلُّكَ أيضاً على امتناع جواز تكريرها بغير صِلَتِهَا أنّهَـا للتّـأكيد ، وتُثْبِـتُ الشّيءَ ، فكما لا يتكرَّرُ حرفان للتّأكيد ، ولا تجتمعُ « أنَّ » مع « إنَّ » المكسورةِ ، كذلك أيضاً يكونُ اجتماعُها وتكرُّرها مع المفتوحة أبْعَدَ .

فإن قيلَ : تكونُ كـ « أنَّ » ولامِ الابتداء في أنّهما لا يجتمعان في اللّفظ، فإذا فُصِلَ بينهما اجتَمَعَا في المعنى ،كما لا تجتمعُ اللاّمُ مع « إنَّ » في اللّفظ، فإذا فُصِلَ بينهما اجتَمَعَا في المعنى نحو : ﴿ **إنَّ في ذَلِكَ لآيَةً** ﴾[3] .

قلنا : يمتنع ذلك في « أنَّ » لِمَا ذَكَرْنَا من أنّهَـا موصولـةٌ ، وصِلَتُهَـا جملـةٌ ،

---

(١) في (ش) : « أبي عمرٍو » وكذلك في الموضع الثاني .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ص) .

(٣) سورة البقرة : من الآية : ٢٤٨ ، وآيات أخرى .

ولا يجوزُ تكريرُها قبلَ أنْ تتمَّ بصِلَتِهَا، (وإن جازَ اجتماع « أنَّ » واللاَّم في المعنى، فقد ثبتَ بما ذكَرْنَا أنَّ « أنَّ » مجرَّدةً من صِلَتِهَا) لا يجوزُ في الآيِ تكريرُها .

وأمَّا تكرُّرُها مستوفيةً لصِلَتِهَا وغيرَ مجرَّدةٍ ممَّا يُكَمِّلُهَا فبعيدٌ أيضاً في الآيِ الثَّلاثِ ؛ لأنَّ الأولى[1] لم تتمَّ بصِلَتِهَا ، ولم تستوفِهَا قبل مجيء الأواخر ، فكما أنَّكَ لو كرَّرْتَ موصولاً لم تَكُنْ لِتُكَرِّرَهُ حتَّى يمضيَ الأوَّلُ المرادُ تكرُّرُهُ بصِلَتِهِ ، كذلك لا تُقدِّرُ في « أنَّ » الثَّانيةِ في شيءٍ من الآيِ الثَّلاثِ التَّكريرَ ؛ لأنَّ « أنَّ » الأُولى لم تستوفِ صِلَتَهَا في واحدةٍ منها .

فقد مرَّ الرَّجُلُ على هذا القول أيضاً ، وهو عندي أشبَهُ من الأوَّلِ .

فأمَّا تشبيهُ أبي العبَّاسِ تكريرَ « أنَّ » في هذه الآيِ بقولِهِ : ﴿ **وَهُمْ بِالآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ** ﴾، وقولِهِ : ﴿ **فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيْهَا** ﴾ ، وقولِهِ: ﴿ **وَأَمَّا الَّذِيْنَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِيْنَ فِيْهَا** ﴾[2] فلا يُشبهُ تكرُّرُ « أنَّ » في الآيِ تكرُّرَ قولِهِ : ﴿ **وَهُمْ بِالآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ** ﴾ ؛ لأنَّ « هم » الأوَّلُ اسمٌ مقدَّمٌ تامٌّ ، ثمَّ كُرِّرَ كذلك ، وليست « أنَّ » في الآيِ على هذا ، ألا ترى أنَّهَا غيرُ تامَّةٍ بصِلَتِهَا في المواضعِ الثَّلاثة ، ولو كانت « أنَّ » مُكَمَّلةً بصِلَتِهَا في شيءٍ من هذه المواضع والآيِ ، لَمَا امتنع أنْ تكونَ مُكَرَّرةً للتَّأكيد ،كما لم يمتنع « هم » وغيرُهُ من الأسماء .

(١) أي : « أنَّ » الأولى ، وفي نسخة (ش) كتبت (الآي) بدل (الأولى) .

(٢) سورة هود : من الآية : ١٠٨ .

وكذلك قولُهُ : ﴿ **فِي النَّارِ** ﴾ في الآيتين[1]، كلٌّ واحدٍ منهما في موضعِ مفرَدٍ تامٍّ ، وغيرِ متعلِّقٍ[2] بما بعده في الآيتين جميعاً . فأمَّا قولُهُ : ﴿ **فِيْهَا** ﴾ في الآيتين جميعاً فمتعلِّقٌ باسم الفاعل ، ومنصوبُ الموضع به ، فقد تبيَّنَ أنَّ شيئاً ممَّا شُبِّهَ تكريرُهُ بـ « أنَّ » لا يشبهها من حيث وَصَفْنَا ، ولا يجبُ أنْ يكونَ حُكْمُ « أنَّ » في التَّكرير وجوازِ ذلك فيها حُكْمَ ما في هذه الآيِ التي تلاها أبو العبَّاس .

وأمَّا كونُ « أنَّ » في هذه الآيِ زائدةً غيرَ معتدٍّ بها ، كما في قوله : ﴿ **فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيْثَاقَهُمْ** ﴾[3]، فلم يَقُلْ أحدٌ فيها ذلك ، ولا يجوزُ أنْ تكونَ كذلك ؛ لأنَّها مع ما بعدها من الصِّلَةِ اسمٌ ، فإذا كان كذلك وَجَبَ أن يُكمَّلَ بما يُكمَّلُ به سائرُ الموصولات من الصِّلَةِ ، فإذا أُكْمِلَ به لم يَجُزْ أنْ يكونَ غيرَ مُعْتَدٍّ به ؛ لأنَّه لم يَجِئْ في الأسماء شيءٌ زائدٌ غيرُ مُعْتَدٍّ به لا موضِعَ له من الإعراب أو لم يُعرَبْ في نفسه إلاَّ « هو » التي للفصل ، وهذا الاسمُ الموصولُ لا يشبهُهُ .

فإذا ثبتَ أنَّه لا يجوزُ حملُ « أنَّ » على شيءٍ من هذه الوجوه الثَّلاثةِ[4] في الآيِ، **ثبتَ أنَّها مرتفعةٌ بالظَّرْفِ** :

أمَّا التي في قوله : ﴿ **أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مُتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَاباً وَعِظَاماً أَنَّكُمْ مُخْرَجُوْنَ** ﴾ فبالظَّرف الظَّاهر الذي هو « إذا » ، كأنَّه في التَّقدير: أيَعِدُكُم أنَّكم

---

(١) الذي سبق في الآيتين في إحداهما : « في النار » ، وفي الأخرى « في الجنة » .

(٢) في (ش) : « ومتعلقٌ بما بعده » .

(٣) سورة النساء : من الآية : ١٥٥ ، والمائدة : من الآية : ١٣ .

(٤) البدل ، والتوكيد ، والزيادة .

إذا مُتُّم إخراجُكُم، (كما تقولُ : وقتُ موتِكُمْ إخراجُكُم)[١]، فموضعُ « إذا متم » إلى قوله: « مخرَجُون » رفعٌ ؛ لكون ذلك جملةً ، ووقوعِهِ كلِّه خبراً لـ « أنَّ » الأُولى .

فأمَّا موضعُ « إذا » فنصبٌ من حيث انتصب مثلُ : يومَ الجمعة القتالُ ، واليومَ الإخراجُ ، فحُكْمُ هذا أوَّلاً أنْ تُضمِرَ له خبراً يكونُ إيَّاه في المعنى ، أو يكونُ له فيه ذِكْرٌ ؛ لأنَّ « يومَ الجمعة » ليس بالقتال ، ولا له فيه ذِكْرٌ ، وذلك الخبرُ المضمَرُ كائنٌ أو حادثٌ أو محدَثٌ ، وما أشبه ذلك . فإذا أُضمِرَ هذا الذي لا بدَّ من إضماره لِمَا ذَكَرْتُ / لكَ ، عَمِلَ في الظَّرْفِ . [١١٣/أ]

ولا يجوزُ أنْ يكونَ العاملُ في الظَّرْفِ « الإخراجَ » نفسَهُ من جهة أنَّ الكلامَ لا يتمُّ ، ولا يكونُ له خبرٌ فيحتاجَ إلى ما يصيرُ خبراً له ، ثُمَّ يُحذَفُ هذا الخبرُ الذي ذَكَرْتُ لكَ أنَّه لا بدَّ من إضماره ، ويدلُّ على حذفه هذا المنتصِبُ به ، ويكثُرُ استعمالُهُ حتَّى يقومَ مَقامَ المحذوفِ ، ويصيرُ فيه ذِكرٌ من الأوَّلِ المحدَّثِ عنه، كما كان له ذِكْرٌ في المحذوف القائمِ هذه الظُّرُوفُ مَقامَهُ ، وذلك الذِّكْرُ يرتفعُ بالظَّرف ،كما كان يرتفع بالفعل وما قام مَقامه نحو : زيدٌ قائمٌ ، وزيدٌ ذاهبٌ ، هذا إذا كان الظَّرفُ متأخِّراً عن الاسم ، فإذا ارتفع به شابَهَ الفعلَ لرفعِهِ الاسمَ كرفع الفعلِ له . والدَّليلُ على قيامه مَقامَ الفعل أنَّه يؤكِّدُ ما فيه ،كما يؤكِّدُ ما في الفعل ، وينتصبُ الحالُ عنه ،كما ينتصبُ عن الفعل ، ويُوصَلُ بضربٍ منه الموصولُ ،كما يُوصَلُ بالفعل .

---

(١) ساقطٌ من (ش) .

فإن قلتَ : ما ينكِرُ أنْ يكونَ هـذا الضَّـميرُ في الفعـل علـى الحقيقـة ؛ لا في هذه الظُّروفُ ، وأنَّ الفعلَ مقدَّرٌ في هذه المواضع[١] ؟

فالدَّليلُ على أنَّ الفعلَ مُطَّرَحٌ مختزَلٌ في هذه المواضع أنّه لا يخلـو مـن أحـد أمرَين : إمَّا أن يكونَ مقدَّراً غيرَ مختزَلٍ ، أو يكونَ متروكاً مُطَّرحاً ، فلـو كنّـا إذا قلنا : إنَّ القومَ فيها أجمعون ، وإنَّ النّاسَ عندك أجمعـون ، إنّمـا حمَلْنـا « أجمعـون » على الضَّمير الذي في الفعل ، لا على ما صار في الظَّرفَين ، لم يجُـزْ أن تقـولَ : إنَّ في الدَّارِ زيداً ، وإنَّ خَلْفَكَ عَمْراً ، فتُدخِـلَ « إنَّ » على الظَّـرف ، مـن حيـث لم يَجُزْ أن تدخُلَ على الفعل ؛ لأنَّ الفعلَ إذا كان مختَـزَلاً كـان بمنزلـة الملفـوظ بـه . فكما لا تدخُلُ « إنَّ » على الفعل ، كذلك كان ينبغي ألاّ تدخُلَ علـى الظَّـرْفِ ، والفعلُ بعدها مُرَادٌ ، فلمَّا قام الظَّرفُ مَقامَ الفعل في هذه المواضع التي أعلَمْتُـكَ ، قام مَقامَهُ أيضاً مبتدأً فرَفَعَ الاسمَ ، كما رفعه الفعلُ ، وعلى هـذا مذهـبُ سيبويه والخليلِ[٢] في قوله[٣]:

---

(١) في (ش) : « لأن هذه للظُّروفُ ، فإنَّ الفعلَ مقدَّرٌ في هذه المواضع » .

(٢) الكتاب ٣/١٣٥ .

(٣) البيت للأسودِ بنِ يُعْفُرٍ في ديوانه المجموع ص: ٤٢ ، وفيه: « وعيدكم » وانظـر : المسـائل المنثورة : ١٨٥ ، وتحصيل عين الذهب : ٤٣٥ ، والخزانة ٤٠١/١ . قال البغدادي : « وقد استشكل النحاس قول الخليل : إنَّ (التهدُّد) هنا بمنزلة : الرحيلُ بعد غدٍ ، فقـال : وهـذا مشـكلٌ ، وسـألتُ عنه أبـا الحسن فقال : لأنك تقول : أحقاً أن تتهدَّدوا ، وكذا : أحقاً أنك منطلقٌ ، قال : فحقاً عنده ظرفٌ كأنه قال : أفي حقٍّ انطـلاقـك ، قـال : وحقيقته : أزَمَـنَ حـقٍّ أنّـكَ منطلـقٌ ؟ مثل : ﴿ **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ** ﴾ » .

أَحَقّاً بَنِي أَبْنَاءِ سَلْمَى بْنِ جَنْدَلٍ تَهَدُّدُكُمْ إِيَّايَ وَسْـطَ الْمَجَالِسِ

ذهبا إلى أنَّ التَّهَدُّدَ مرتفعٌ بالحقّ ، كأنَّه قال : أفي الحـقّ تَهَدُّدُكـم ، ومثلُـهُ : « غداً الرَّحِيلُ »[1]، وفي الدَّارِ أنَّـكَ منطلـقٌ . وإن لم يُجـزْ سيبويهِ ارتفـاعَ الاسـم بالظَّرف في كلِّ موضعٍ ، فكذلك « إذا » في الآية إنَّما حكمُهُ حكمُ قولِـكَ: « غـداً الرَّحيلُ » . كأنَّ تقديرَه في الأصل : إذا مُتُّـم إخراجُكُـم كـائنٌ ، أو حـادثٌ ، أو يحدُثُ ، فانتصبَ « إذا » بذلك انتصابَ « غَدٍ » ، وحُذِفَ الخبرُ كما حُذِفَ مـن « غَدٍ » ، ثم قامَ « إذا » مَقامَ الخبر المحـذوف ، فصـار فيـه ضميرُهُ ،كمـا صـار في سائر الظُّروفِ ، ثمَّ قام مَقامَ الفعل فرَفَعَ « أنَّ » ،كما رفع قولَهَ: « غداً الرَّحيلُ » . فـ « غداً » و « إذا » و« في الدَّارِ » وما أشبه ذلـك مـن الظُّـروف ،كـان أصلُـهُ مـا عرَّفتُكَ من الانتصاب بالفعل الذي يُقدَّرُ ، أو ما يقوم مَقامَهُ ، ثـمَّ يُختَـزَلُ فتقـومُ هي مَقامَ المختَزَلِ ، فتصيرُ مواضعُها لذلك رفعاً في نحو : زيـدٌ في الـدَّارِ ، ونحـوِ : القتالُ إذا أتيتَ زيداً، ثمَّ تُقَدَّمُ فترفَعُ الظَّاهِرَ ،كما رَفَعَتِ المضمَرَ ، وإذا قُدِّمَ علـى هذا لم يكن له موضعٌ من الإعراب (يخالفُ لفظَه)[2]،كما أنَّه ليس لقولكَ مبتدِئاً: « قام زيدٌ » مـوضـعٌ مـن الإعراب يخالفُ لفظَـه وهوالرَّفـعُ ؛ لوقوعـه موقـعَ خـبرِ المبتدأ . فكذلك حُكْمُ « إذا » في الآية ، إلاَّ أنَّه لَمَّا وقعَ موقع الخـبرِ مـع مـا بعـده قلنا: إنَّ الجملةَ بأسرها معها في موضع رفعٍ ، وأنَّها إذا كانت متقدِّمةً مرتفعاً بهـا الاسمُ لا موضعَ لها من الإعراب مخالفاً للفظها ، من حيث لم يكن لقولـكَ : « في الدَّارِ » ، و « عندك » من قولكَ : عنـدكَ عَمْـرٌو ، وفي الـدَّار زيـدٌ ، موضـعٌ مـن

---

(١) انظر الكتاب ١٣٥/٣ .

(٢) ساقط من (ش) .

الإعراب ؛ لقيامها مَقامَ ما لا موضعَ له . فعلى هذا حكمُ هذه الظُّروفِ في قيامها مَقامَ الفعل .

وأبو العبَّاس يقولُ في « أنَّ » في هذه الآية أعني قولَهُ : ﴿ أَيَعِدُكُمْ ﴾ : إنَّ ارتفاعَه بالظَّرفِ حسَنٌ جميلٌ[١]، ويذهب في قولٍ له آخرَ / إلى أنّه لا يجوزُ إلاَّ أنْ يرتفعَ بالظَّرفِ . فأمَّا قولُ سيبويه فيها فقال فيه[٢] : هو قولٌ ليس بالقويِّ . [١١٣/ب]

فأمَّا « إذا » فقد تخالفُ هذه الظُّروفَ من جهة أنَّها تقتضي جواباً ؛ لِمَا فيها من معنى الجزاء ، وليس في سائر هذه الظُّروف التي ترتفعُ بها الأسماءُ ذلك ، فإنْ شئتَ قلتَ : إنَّ الجملة التي هي « الإخراجُ كائنٌ » تقومُ مَقامَ الجملة التي هي جزاءٌ ، وأنَّ موضعَ « إذا » نصبٌ بـ « كائن » المضمَرِ في هذه الظُّروفِ ،كما يكون موضعُها نصباً بجوابه الذي هو فعلٌ وفاعلٌ ، وتكون الجملةُ التي هي مبتدأٌ وخبرٌ على هذا قائمةٌ مَقامَ الجملة التي هي من فعلٍ وفاعلٍ ،كما أنَّ قولَه : ﴿ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُوْنَ ﴾[٣] قائمٌ مقامَ : أمْ صمتُّمْ .

وإنْ شئتَ قلتَ : إنَّ الاسمَ الذي هو ﴿ أَنَّكُمْ مُخرَجُوْنَ ﴾[٤] واقعٌ موقعَ جوابِ شرطِ « إذا » ، فهو واقعٌ موقعَ فعلٍ ،كما أنَّ « نحن » من قوله[٥]:

---

(١) المقتضب ٣٥٥/٢ .

(٢) أي : المبرد ، انظر المقتضب ٣٥٧/٢ .

(٣) سورة الأعراف : من الآية : ١٩٣ .

(٤) سورة المؤمنون : من الآية : ٣٥ .

(٥) سبق ذكره ص : ٣٠٩ من هذا الجزء .

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ يَبِتْ وَهْوَ آمِنٌ

واقعٌ موقعَ فِعْلٍ ، ويرتفعُ : ﴿ أَنَّكُمْ مُخْرَجُوْنَ ﴾ بفعلٍ مضمَرٍ يدلُّ عليه شرطُ « إذا » ،كما أنَّ « نحن » مرتفعٌ بفعلٍ مضمَرٍ يدلُّ عليه « نؤمِنْهُ » ، ويكونُ موضعُ « إذا » نصباً بذلك الفعل ،كأنّه في التّقدير : أيَعِدُكم أنّكم[1] إذا مُتُّمْ يُعادُ إخراجُكُم ويحدُثُ إخراجُكُم ، فهذا وجهٌ لم يذكُرْهُ مَنْ تَقَدَّمَ ، وهو عندي لا بأسَ به لِمَا أعلَمْتُكَ ، فعلى هذا يجبُ أنْ يكونَ تأويلُ هذه الآيةِ .

فأمَّا ما ذَكَرَه أبو العبَّاس في تأويل أبي الحسن لقوله : ﴿ **أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللهَ وَرَسُوْلَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ** ﴾[2]، و﴿ **أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوْءاً بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُوْرٌ رَحِيْمٌ** ﴾[3] بأنّه ليس بالقويِّ ؛ لأنّه يقبُحُ « أنَّ » مبتدَأَةً ، ويُضمَرُ الخبرُ ، فللمحتَجِّ عنه وللقائل أنْ يقولَ : « أنَّ » في هذه الحروف ترتفعُ بالظُّروف وأنّها مرتفعةٌ بظروفٍ مضمَرَةٍ ، وحُذِفَت من هذَين الموضِعَين لطول الكلام ، وحَسُنَ حَذْفُهَا لذلك ،كما حَسُنَ حَذْفُ اللاَّمِ من : ﴿ **قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا** ﴾ لطول الكلام[4] ، وكغير ذلك مِمَّا يحسُنُ إذا طال الكلامُ ، ولا يحسُنُ إذا لم يَطُلْ ، فيكونُ تقديرُ : ﴿ **فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ** ﴾ : فلَهُ وُجُوبُ نارِ

---

(١) في (ش) : « أنتم » .

(٢) سورة التوبة : آية : ٦٣ .

(٣) سورة الأنعام : آية : ٥٤ .

(٤) سورة الشمس : الآية : ٩ . حيث الكلام في جواب قسم ، والأصل : لقد ، فحذفت اللام لطول الكلام. وقال بعضهم: ليس بجواب قسم ، بل هو تابعٌ لقوله تعالى: ﴿ **فألهمها فجورها وتقواها** ﴾. انظر معاني القرآن للأخفش ٥٨٠/٢ ، والدر المصون ٥٣١/٦ ، والمحرر الوجيز ٤٧١/١٥ .

جهنّمَ ، وتقدير : ﴿ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ : فله غُفْرَانُهُ ، ويكونُ جوازُ[1] ذلك في هذا الظَّرفِ وعملِهِ مضمَراً[2] ،كإجازته وأجازَةِ أبي عثمانَ انتصابَ « مِثْلَهُم » في بيت الفرزدق[3] :

... ... وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ

على أنْ يكونَ عن ظرفٍ مضمَرٍ .

أو يقولُ : لم أفتَحْهَا مبتدئاً ، ولكن جعلتُهَا خبرَ مبتدإٍ محذوفٍ، وحذفُ المبتدإِ سائغٌ ، فكان تقديرُهُ : فأمرُهُ ، أو فشأنُهُ ، أو جزاؤُهُ أنَّ له نارَ جهنّمَ ، وحملُهُ على هذا أسْوَغُ .

ولارتفاع الاسمِ بالظَّرف المضمَرِ في الآيتين مزيَّةٌ في الحُسْنِ لطُولِ الكلام ، وارتفاعُ « أنَّ » في الآيتين بهذا الظَّرفِ المضمَرِ ، أو بأنّه خبرُ مبتدإٍ ، ولا يكونُ بفعلٍ مضمَرٍ؛ لأنَّ الفعلَ لا يقعُ بعد الفاء (في جواب الشَّرط ، أو بأنّهُ خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ . وإذا كان الشَّرطُ فِعلاً لم تدخل الفاءُ)[4]، وإنّما تدخلُ الفاءُ إذا كان

---

(١) في (ش) : « جواب » .

(٢) في (ش) : « مظهراً » .

(٣) ديوانه : ١٨٥/١من قصيدة في مدح عمر بن عبد العزيز (رحمه الله) مطلعها :

زَارَتْ سُكَيْنَةُ أَطْلَاحاً أَنَاخَ بِهِمْ		شَفَاعَةُ النَّوْمِ لِلْعَيْنَينِ وَالسَّهَرُ

وتمامُ البيت الشّاهد :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعمَتَهُمْ		إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ

وانظر الكتاب ٦٠/١ .

(٤) ساقطٌ من (ص) .

جـوابُ الشَّرطِ مبتدأً وخبراً ، أو جملةً من فعلٍ وفاعلٍ غـيرَ خبريَّـةٍ ، كـقـولـه : ﴿ **وَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً فَقُولِي** ﴾[1] ، وهـذا مذهـبُ سيبويه ، ولذلـك تـأوَّلَ[2] قولَـهُ : ﴿ **وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيْلاً** ﴾[3] ، و﴿ **مَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْهُ** ﴾[4] ، و﴿ **مَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلاَ يَخَافُ بَخْساً وَلاَ رَهَقاً** ﴾[5] علـى أنَّ الفعـلَ بعد الفاء في هذا وما أشبهه خبرُ مبتـدآتٍ محذوفـاتٍ ، فـلا بـدَّ مـن إضمـار هـذا الظَّرفِ أو المبتدإِ لترتَفِعَ « أنَّ » بـه في الآيتَـين ؛ لأنَّ « أنَّ » لا يُبتـدَأُ[6] بهـا ، وقـد قدَّمْنَا أنَّه لا يجوزُ أنْ تكونَ في واحـدةٍ مـن الآيتَـين بـدلاً ولا تكريـراً ولا زيـادةً . فثَبَتَ أنَّها مرتفعةٌ بالظَّرفِ المضمَرِ ، أو خـبراً لمبتـدإٍ ؛ إذ لا يجـوزُ فيهـا أن تكـونَ تكريراً ، ولا بدلاً ، ولازيادةً ، ولا مرتفعةً بالفعلِ لِمَا ذَكَرْنَا من أنَّ ما بعد الفـاء ليس بموضعٍ للفعل / الذي يكونُ خبراً غيرَ أمرٍ . [١١٤/أ]

وأمَّا قولُ أبـي إسـحاقَ[7] في قولـه : ﴿ **أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مُتُّمْ** ﴾ : « إنَّ موضعَ (أنَّ) الأُولى نصبٌ على معنى : أيَعِدُكم بأنَّكم إذا مُتُّم » ، فإنَّ « وعَـدْتُ » يتعدَّى إلى مفعولَين ، وتعدِيَتُهُ إلى الثَّاني بغير حرفٍ ، فلا حاجةَ إلى تقدير البـاء ، ألا ترى أنَّ ما جاء في التَّنزيل من هذا بغير الباء ، فمـن ذلـك قولُـهُ : ﴿ **وَعَدَكُمُ**

---

(١) سورة مريم : من الآية : ٢٦ .
(٢) الكتاب ٣/٦٩ .
(٣) سورة البقرة : من الآية : ١٢٦ .
(٤) سورة المائدة : من الآية : ٩٥ .
(٥) سورة الجن : من الآية : ١٣ .
(٦) في (ش) : « لأن أنَّ يبتدأ بها » .
(٧) في (ص) : « أبي الحسن » . وانظر صدر المسألة .

ا لله مَغَانِمَ كَثِيْرَةً تَأْخُذُوْنَهَا ﴾[1]، و﴿ واعَدْنَـاكُمْ جَـانِبَ الطُّـوْرِ الأَيْمَـنَ ﴾[2]، فـ « جانبَ » مـفـعـولٌ ثـانٍ ، ولا يكونُ ظرفاً لاختصاصه ، كما يكـونُ « مكـة » و « البيت » وما أشبهه من الأماكن المختصَّةِ . ومنه: ﴿ وَوَاعَدْنَـا مُوْسَـى ثَلاثِيْـنَ لَيْلَةً ﴾[3]، و﴿وَعَـدَ ا لله الَّذِيْنَ آمَنُوا وَعَمِلُـوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُـمْ مَغْفِـرَةً ﴾[4]، و﴿ إلاَّ عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاه ﴾[5]، و﴿ إنَّ مَا تُوْعَدُوْنَ لآتٍ ﴾[6]، فلم يَتَـعَدَّ « وَعَدْتُ » في كلِّ هذا إلى المفعول الثّاني بالباء . وكذلك ينبغي أن يكونَ المفعولُ الثّاني في : ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ ﴾ لا يحتاجُ فيه إلى تقديرِ حرفِ الخفض .

فإن قلتَ : يكونُ كقولكَ : أَمَرْتُكَ الخيرَ ، وأَمَرْتُكَ بالخـير ، وأَسْتَغْفِرُ ا لله ذنباً ، ومِن ذَنْبٍ ، يتعدَّى مرَّةً بحرفِ خفضٍ ، ومرَّةً بغير حرفِ خفضٍ .

فالشَّيءُ إذا اطَّردَ هذا الاطِّرادَ الذي أريتُـكَ في جهـةٍ ، لم يحسُنْ أنْ يُحمَـلَ على جهةٍ دونـه في الكثرةِ والسَّعةِ ، وقد قال سـيبويهِ[7] في « أستَغْفِرُ ا لله ذنبـاً » و« أمَرْتُكَ الخير » : « ليس هذا كثيراً في كلامهم جميعاً، وإنّما يتكلَّمُ به بعضُهُم » .

ويقولُ[8] : إنّه ليس كـلُّ فعلٍ يُحـذَفُ منه حـرفُ الجرِّ في هـذا البـاب ،

---

(١) سورة الفتح : من الآية : ٢٠ .

(٢) سورة طه : من الآية : ٨٠ . وفي (ص) : « وعدناكم » .

(٣) سورة الأعراف : من الآية : ١٤٢ .

(٤) سورة الفتح : من الآية : ٢٩ .

(٥) سورة التوبة : من الآية : ١١٤ .

(٦) سورة الأنعام : من الآية : ١٣٤ .

(٧) الكتاب ٣٨/١ .

(٨) الكتاب ٣٩/١ ونصه : « فهذه الحروف [أي:الأفعال] كان أصلها في الاستعمال أن توصل بحرف

فحَمْلُهُ على الأشْيَعِ والأكْثَرِ أولى ؛ إذْ لا ضرورةَ تؤدِّي إلى أنْ يُعدَلَ عن الشَّائعِ إلى الذي كالنَّادر . وإنَّما كان كثرةُ تعدِّي هذا إلى المفعول الثَّاني بلا حرفِ خفضٍ في التَّنزيل على ما أرَيْتُكَ بلا حرف جرٍّ .

وأمَّا قولُهُ[1]: « وموضعُ « أنَّ » الثَّانيةِ عند قومٍ كموضع الأُولى ، وإنَّما ذُكِرَتْ توكيداً » ، وما ذَكَرَه في ذلك من أنَّه مذهبُ سيبويه ، فالذي يقولُ سيبويه في هذا وفي الأخرى وهي: ﴿ **أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللهَ وَرَسُولَهُ** ﴾: إنَّهُ بدلٌ ، وإلى هذا يذهبُ فيه ، ولا يقولُ : إنَّه توكيدٌ[2]. وقد كتبتُ قولَ سيبويه في ذلك ولفظَهُ في قوله تعالى : ﴿ **أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ** ﴾ ، و﴿ **أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللهَ وَرَسُولَهُ** ﴾ فيما تقدَّمَ في الآيتين جميعاً أنَّه بدلٌ[3]، فنسبَ أبو إسحاقَ قولَ أبي عُمَرَ وأبي العبَّاسِ إلى سيبويه في ذلك ، (وأبو العبَّاس يذهبُ فيه إلى أنَّهُ للتكرير ، ويضعِّفُ قولَ سيبويه في ذلك)[4]، وقد كتبتُ لفظَهُ أيضاً في ما تقدَّمَ[5] .

وأمَّا ما حكاه أبو إسحاقَ في قول مَنْ قال : إنَّه مرتفعٌ بالظَّرفِ مِن تمثيله

= الإضافة . وليس كل الفعل يفعل به هذا ، كما أنه ليس كل فعلٍ يتعدى الفاعلَ ، ولا يتعدى إلى مفعولين » .

(١) أي : الزجاج .

(٢) والقول بأنه توكيد قول المبرد ، ونقله عن أبي عمر الجرمي كما مر سابقاً ص : ٤٥٠ .

(٣) انظره في صفحة : ٤٤٩ وما بعدها .

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ص) .

(٥) انظره في صفحة : ٤٥٢ من هذا الجزء .

معنى ذلك بقوله : (أَيَعِدُكُم أنّكُم إخراجُكُم)[1] إِذَا مُتُّمْ ، فيكونُ : ﴿ أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ ﴾ ([في معنى][2]: إذا مُتُّمْ إخراجُكُم ، وأنّكم وقتَ موتكم إخراجُكُم)[3]، (فتمثيلُ سَوءٍ لا يليقُ ذِكْرُهُ بتعليمِ أنَّ الإخراجَ مرتفعٌ بالظّرفِ ؛ لأنّه تخيَّلَ ارتفاعَهُ بفعلٍ . ولكن ينبغي أن يُقالَ في ذلك: إنَّ ﴿ أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ﴾ بمعنى الإخراج ، فكأنّه قال : أيَعِدُكُم أنّكُم إذا مُتُّمْ إخراجُكُم ، وأنّكم وقتَ موتكم إخراجُكُم)[4]، والإخراجُ لأنّه مخبَرٌ عنه يحتاجُ إلى ما يكونُ خبراً له ،كما أنَّ « القتال » في قولكَ : « يومَ الجمعة القتالُ » يحتاجُ إلى ما يكونُ خبراً له ، وذلك الخبرُ: كائنٌ ، أو واقعٌ ، ويجبُ تقديرُهُ في الآية بحسب تعليله ارتفاعَ « أنَّ » بالظّرف بعدَ الإخراج،كأنّه إذا مُتُّمْ كائنٌ ، فيعمَلُ «كائنٌ » وما أشبهَهُ في « أنَّ » ، أو يكونُ موضعُها نصباً بذلك ، ثمَّ يُحذَفُ الخبرُ للدّلالة عليه ، فيقومُ الظّرفُ مَقامَ الخبر متأخّراً، ويصيرُ فيه ضميرُ المخبَرِ عنه من بعدُ، ثمَّ يُقدَّمُ الظّرْفُ الذي قد كان قام مَقامَ الخبر ، فيرفَعُ الظّاهرَ، كما كان يرفَعُ المضمَرَ بالعامل في « إذا » وسائرِ الظّروف متقدّمةً كانت أو متأخّرةً، فهو هذا الخبر الذي هو فِعلٌ أو بمعنى فِعلِ المقدَّرِ حذْفُهُ ، لا نفسَ المخبَرِ عنه وإنْ كان ممّا فيه معنى فِعْلٍ نحو المصادر ، ألا ترى أنّكَ إذا قلتَ : يومَ الجمعة القتالُ ، أو القتالُ يومَ

---

(١) ما بين القوسين ساقط من النسختين ، والتكملة من نص أبي إسحاق في معاني القرآن وإعرابه ١١/٤ .

(٢) تكملة من معاني الزجاج ١١/٤ .

(٣) ساقط من (ش) ، وما بين المعقوفين سقط من (ص) أيضاً ، والتكملة من نص أبي إسحاق الزجاج في المعاني ١١/٤ .

(٤) سقطت الأسطر الثلاثة كلها من (ص) .

الجمعة ، وأنتَ تريدُ أنْ تخبرَ بكونه في هذا الوقت، ووقوعِهِ فيه، فجعلتَ العاملَ في « يومَ الجمعة » القتالَ، لم يكن جملةً ، وكان « يومَ الجمعة » نَصبْاً بالقتال لا بالخبر المضمَرِ ، واحتَجْتَ إلى ما يتمُّ به الكلامُ،/ ويدلُّ على الوقوعِ ، فإذا أضمَرْتَ حادثاً أوواقعاً صار نصباً به لا بالقتال ، وأيضاً لو نصبْتَهُ بالقتال نفسِهِ لم يصِرْ فيه ضميرٌ له ،كما يصيرُ فيه ضميرٌ إذا نصَبْتَهُ بحادث المضمَرِ؛ لأنّكَ إذا نصَبْتَهُ بالقتال لم يقع موقعَ ما يُضْمَرُ فيه ذِكْرُ القتالِ المخبَرِ عنه، كما أنّكَ إذا نصبْتَهُ بـ « حادث » المضمَرِ أو « كائن » ونحوِ ذلك[1] ثمَّ حذَفْتَهُ صار في موضع ما كان فيه ضميرٌ للقتال ، فكذلك « إذا » في الآية ، ينبغي أن يكونَ العاملُ فيها « كائناً » أو « واقعاً » أو ما أشبه ذلك ، ثمَّ يُحذَفُ ذلك ،كما يُحذَفُ في غيره ، ثمَّ تتقدَّمُ فتصيرُ عاملةً في « أنّكم » الرَّفعَ ؛ لمشابهتها للفعل . والعاملُ فيها النَّصبَ في الحقيقة هو ذلك المحذوفُ المقدَّرُ خبراً لا « الإخراجُ » .

[١١٤/ب]

فلا يجوزُ عندي قولُ أبي إسحاقَ في هذا الفصل : العاملُ في « إذا » الإخراجُ هذا .

فإنْ قدَّرْتَ خبرَ « إخراجكم » اسماً ، حسُنَ أنْ تقدِّمَهُ على الإخراج في التّقدير والتّمثيل ، وأنْ تؤخّرَه فتقولُ : إذا مُتُّمْ إخراجُكُم كائنٌ ، وإذا مُتّم كائنٌ إخراجُكُم . فإنْ قدَّرْتَ الخبرَ المحذوفَ فِعْلاً ، فحُكمُهُ في هذا التّعليم أنْ تُؤَخّرَه في التّمثيل فتقولُ : إذا مُتُّمْ إخراجُكُم يَحدُثُ ، أو يَقَعُ . ولا تُقَدِّمُ الفعلَ إذا علِمْتَ أنَّ ارتفاعَه بالظّرْفِ فَيُشْكِلُ .

---

(١) في (ص) : « كما أنك إذا نصبتَ بحادث أو واقع ونحوه » .

وأمّا قولُ أبي إسحاقَ : « والوجـــهُ الثّالثُ : أنْ تكـونَ (إذا) العـاملُ فيهـا (مُتُّمْ) فيكونُ المعنى : أنّكُم متى مُتُّمْ يقَعُ إخراجُكُم » ، فقولٌ فاسِدٌ جدّاً ؛ وذلك أنَّ « إذا » لا يجوزُ أنْ يعمَلَ فيها « مُتُّمْ » ؛ لأنّهَا مضافةٌ إليه ، والمضـافُ لا يعمَـلُ في المضاف إليه ، إنّمـا يكـونُ العـاملُ في « إذا » الفعـلَ الواقـعَ بعدهـا في الجـزاء ، وذلك أنّكَ إذا جازَيْتَ بهـا لم تُقـدِّرْ فيهـا الإضافـةَ ، ولـو قـدَّرْتَ ذلـك فيهـا لم ينجزم الفعلُ بعدها لوقوعه موقِعَ الاسمِ ، والمجازاةُ بـ « إذا » إنّما تكونُ في ضـرورة الشّعر ، ولا يجوزُ حمْلُ التّنزيل عليـه ، علـى أنّـه إذا قـدَّرْتَ « إذا » جازمـةً بقيَـتْ « أنّكُمْ » مفردَةً غيرَ متعلّقةٍ بشيءٍ ؛ لأنَّ « إذا » إذا جَزَمَتْ لم يرتفع الاســمُ بهـا ؛ لأنّها تقتضي الفعلَ المجزومَ ، أوالذي يكونُ في موضع جزمٍ ، وعليه أحدهما ، فلا يرتفع بها اسمٌ ، وليس للشّرط جزاءٌ مضمَرٌ ولا مظهَرٌ ؛ لأنَّ الشَّرْطَ إنّما يُحـْـذَفُ جزاؤُهُ إذا تقدَّمَهُ كلامٌ دلَّ على جزائِهِ ، ولم يتقدَّمْ في الآيــة مـا يـدلُّ علـى جـزاءِ الشّرط . ألا ترى أنّكَ قد تحذِفُ الجزاءَ في مثل « آتيْكَ إنْ أَتَيْتَني » للدّلالـة عليـه ، ولأنَّ المعنى : آتيكَ إنْ أَتَيْتَني آتِكَ ، فتحذفُهُ للدّلالة عليه . ولم يتقدَّمْ في الآيــة مـا يجوزُ أن يكونَ جواباً للشّرط .

فإن قلتَ : تُضمِرُ الجزاءَ فترتفعُ « أنَّ » به إذا قـدَّرْتَ « إذا » جازمـةً ،كمـا أجَزْتَ أنْ تكونَ « أنّكم » الثّانيةُ في : ﴿ **أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُــمْ** ﴾ مرتفعةً بفعـلٍ مضمَرٍ يدلُّ عليه الشَّرْطُ وقلتَ : إنّه لا بأسَ به .

فذلك لا يحسُنُ فيها جازمةً حُسْنَهُ فيها غيرَ جازمةٍ ؛ وذلك أنّها إذا كـانت

غيرَ جازمةٍ كانت منصوبةَ الموضعِ بما بعدها[(١)]، ولا يكونُ أنْ تنتصبَ بالفعل الذي تضافُ إليه ، فإذا وجدْتَ « إذا » منصوبةَ الموضع ، عُلِمَ أنَّه لا بدَّ لها من ناصبٍ ، فاستُدِلَّ على ناصبِهَا بها، كما يُستَدَلُّ بسائر المنصوباتِ على ما ينصبُهَا، وليست كذلك إذا جَزَمْتَ بها ؛ لأنَّها إذا جَزَمَتَ عَمِلَ فيها الفعلُ الذي تجزِمُهُ ، فانقطَعَتْ عمَّا بعدها ، ولم تقتَضِ ناصباً ، كما تقتضيه غيرَ جازمةٍ . ولا تكونُ بما يُرَادُ بعدها متعلِّقةٌ إلاَّ بمقدار ما يُعلَمُ أنَّ الشَّرطَ يقتضي جزاءً ، وهذا في الأوَّلِ ، أعني اقتضاءَ « إذا » للشَّرط إذا لم تجزم . ويزيدُ على هذا حُسْناً تعلُّقُها بما بعدها لكونها منتصبةً لا ناصبَ لها في الكلام ظاهراً .

فما اخترناه ليس من هذا في التَّسَوُّغ ، فهذا لو كان في الشِّعر لكان في البُعْدِ بحيثُ ذَكَرْتُهُ ، فأمَّا في التَّنزيل فلا يَسُوغُ له ؛ لأنَّ الجزاءَ بـ « إذا » إنَّما هو في ضرورة الشِّعر .

[١١٥/أ] **فإن قلتَ** : أُضمِرُ « له » أو نحوَه من الظُّروف / المبتدأ فترتفعُ به « أنَّ » .

فغيرُ جائزٍ أيضاً ؛ لأنَّه إذا قُدِّرَتْ « إذا » جازمةً ، احتيجَ لها إلى جزاء[(٢)]، والظَّرْفُ لا يقعُ موقعَهُ . فهذا فاسدٌ من كلِّ جهةٍ ، بيِّنُ الفسادِ ، ولو كان في شعرٍ لَبَعُدَ من الجواز أيضاً لِمَا ذَكَرْتُهُ لكَ .

---

(١) في (ص) : « بما قبلها » .

(٢) في (ش) : « جواب الجزاء » .

وقد أجاز أبو إسحاق[1] في قوله : ﴿ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ ﴾[2] تأويلاً نحوَ هذا الذي ذَكَرْنَاهُ في الامتناع ، وقد ذَكَرْنَاهُ في موضعه[3].

* * *

(١) انظر معاني القرآن وإعرابه ٤/٢٤١ ـ ٢٤٢ .

(٢) سورة سبأ : من الآية : ٧ .

(٣) لم يفرد لها الفارسي رحمه الله مسألةً مستقلةً في موضعها كما وَعَدَ، وقد تعرض لها بالذكر فيما مضى من صفحات راجعها في فهرس الآيات .

المسألة الثّانية والتّسعون[(١)]

قال[(٢)] في قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّوْرِ فَلاَ أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ ﴾ [المؤمنون : ١٠١] :

« قيل : هذا في النّفخة الأُولى .

وقيل : يجوزُ أنْ يكونَ بعد النّفخة الثّانية .

والصُّورُ : جاء في التّفسير أنّه قَرْنٌ يُنفَخُ به فيُبْعَثُ النّاسُ في النّفخة الثّانية ، قال الله تعالى : ﴿ ثُمَّ نُفِخَ فِيْهِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُوْنَ ﴾[(٣)] .

وقالَ أهلُ اللّغة كثيرٌ منهم: الصُّوْرُ جمعُ صُورةٍ ، والذي جاء في اللّغةِ : جمعُ صُورَةٍ صُوَر ، وهكذا جاء في القرآن : ﴿ وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ ﴾[(٤)]، ولم يَقْرَأ أحدٌ : صُوْرَكُم ، ولو كان أيضاً جمعَ صُوْرَةٍ لقال : ثمَّ نُفِخَ فيها[(٥)] أخرى ؛ لأنّكَ تقولُ : هذه صُوَرٌ ، ولا تقولُ : هذا صُوَرٌ إلاّ على ضَعْفٍ ، فهو على ما جاء في التّفسير » .

---

(١) وردت هذه المسألة متقدمة عن موضعها حسب ترتيب آيات السورة ، وقد آثرت إبقاءها كما وردت في النسختين .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٤/٢٢ .

(٣) سورة الزمر : من الآية : ٦٨ .

(٤) سورة غافر : من الآية : ٦٤ ، والتغابن : من الآية : ٣ .

(٥) في (ص) : « فيه » .

قال أبو عليّ :

أمّا ما جاء في التّنزيل من النّفخ في الشّيء فعلى معنى الإحياء ؛ قال الله تعالى في قصَّةِ آدَمَ : ﴿ فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيْهِ مِنْ رُوْحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِيْنَ﴾[١](أي : إذا أحْيَيْتُهُ[٢])، وقال في قصَّةِ مريمَ : ﴿ فَنَفَخْنَا فِيْهَا مِنْ رُوْحِنَا ﴾[٣] أي : أحْيَيْنَا فيها عيسى ، فكذلك يكونُ قولُهُ : ﴿ وَنُفِخَ فِي الصُّوْرِ ﴾ أي : أُعِيْدَت الصُّوَرُ ، وأُحْيِيَتِ البشَرُ[٤] .

فأمّا قولُهُ : ﴿ ثُمَّ نُفِخَ فِيْهِ أُخْرَى ﴾ فيجوزُ - والله أعلَمُ - أنْ يكونَ إحياءَ الخلقِ للبشَرِ في وقتَين[٥] ثمَّ يُجمَعُونَ .

وقولُ أهل اللُّغةِ في الصُّوْرِ : إنَّه جمعُ صُورة [فهو][٦] كما قالوا[٧]. ونظيرُ ذلك صُوْفَةٌ وصُوْفٌ ، وسُوْسَةٌ وسُوْسٌ ، وثُوْمةٌ وثُوْمٌ ، وذلك جمعٌ مطَّرِدٌ في هذا وما أشبهه .

---

(١) سورة الحجر : من الآية : ٢٩ ، و ص : ٧٢ .
(٢) ساقطٌ من (ش) .
(٣) سورة الأنبياء : من الآية : ٩١ ، والتحريم : ١٢ .
(٤) في (ص) : « للبشر » .
(٥) في (ص) زيدت هنا عبارة : « كأنَّ الخلقَ يُحيَونَ في وقتَين للبشر » .
(٦) تكملة يستقيم بها السياق .
(٧) أول من نُقِلَ عنه ذلك أبو عُبيدة في مجاز القرآن ٤١٦/١ ، وقد أنكر جمع من العلماء ذلك ، قال أبو الهيثم : وهذا خطأ فاحشٌ ، وتحريف لكلمات الله عز وجل عن مواضعها ... » ، قال الأزهري : قد احتج أبو الهيثم فأحسن الاحتجاج . قال : ولا يجوز عندي غير ما ذهب إليه ، وهو قول أهل السنة والجماعة » . انظر التهذيب واللسان (صور) .
قال الفراء : « ويقال : إن الصُّوْرَ قرنٌ ، ويقال : هو جمعٌ للصُّوَرِ ، يُنفَخُ في الصُّوَرِ في الموتى، والله أعلم بصواب ذلك » .
وفي الصحاح (صور) : « قال الكلبي : لا أدري ما الصُّوْر » .

فأمَّا قولُهُ : إنَّ الذي جاء في اللُّغة جمعُ صُوْرَة صُوَر ، وأنَّ التّنزيلَ جاء بجمع صُورَة على صُوَر فقال : ﴿ **فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ** ﴾ لا يمنعُ أنْ يجيءَ في صُورَة صُـوَرٌ وصُوْرٌ ، بل لا يجوزُ إلاَّ أن يكونَ كذلك . ونظيرُ جمعهم لصُورَة علـى صُوْرٍ ما ذكَرَه سيبويهِ من جمعهم لتُومَة على تُوْمٍ . ونظيرُهُ من الصَّحيح : ظُلْمَـةٌ وظُلَـمٌ ، وحُفْرَةٌ وحُفَرٌ ، و(فُعَل) حكمُهُ أن يُجمَـعَ على (فُعْلَـة) ، وقـد اتّسَـعَ (فُعَـل) في المعتلِّ العين حتَّى جُمِعَ عليه (فَعْلَة) كقولهم : جَوْبَةٌ وجُوَبٌ ، ونَوْبَةٌ ونُوَبٌ ، فإذا جاء ذلك في (فَعْلَة) كان مجيئُهُ في (فُعْلَة) أَولى ؛ إذ كـان بابَـه ومـا جـاء عليـه في الصَّحيح والمعتلِّ . فجمْعُ صُوْرَةٍ على صُوْرٍ وصُوَرٍ مطَّرِدٌ .

وقد يجوزُ في اللُّغة أنْ يكونَ في الشَّيء وجوهٌ ، وتكـونَ التّـلاوةُ علـى وجـهٍ واحدٍ دون سائرِ الوجوه ، ويجوزُ أنْ تكونَ على وجهَين ممَّا تحتملُهُ[1] ، فليس يمنَـعُ إجماعُ القرَّاءِ على: ﴿ **فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ** ﴾ أنْ يكونَ « صُوَرٌ » جمـعَ صُـوْرَة (مـن هذه الجهة)[2] ، ولا يدفَعُ أنْ يكونَ صُوْرٌ جمـعَ صُـوْرَة مـن هـذه الجهـة مَسَـاغٌ ، (فصُوْرَةٌ إذا جُمِعَت على صُوْرٍ كان كقولهم: تُوْمَة إذا جُمعت على تُوْم)[3] .

ولو قُرِئَ : فأَحْسَنَ صُوْرَكُـم لجـازَ ، إلاَّ أنَّـه قـد يجـوزُ في الكلمـة الشَّـيئان فأكثَرُ ، فيُقرَأُ بأحدهما دون الآخَرِ ، وإنْ كان الجميعُ جـائزاً في اللُّغـة ، ولا يمنـعُ تَرْكُ القرَّاءِ القراءةَ به من أنْ يكونَ جائزاً في اللُّغة .

---

(١) في (ش) : زيدت هنا عبارة : « أن يكون على فعلة » .

(٢) ساقطٌ من (ش) .

(٣) ما بين القوسين تأخر في (ش) وجاء في نهاية الفقرة التالية .

فأمَّا قولُهُ : « ولو كان « صُوْرٌ » جمعَ صُوْرَة لقالَ : ثُمَّ نُفِخَ فيها أخرى ، ولا يكونُ فيه إلاّ على ضَعْفٍ » . فإنَّ هذا الضَّرْبَ من الجمع ـ أعني ما يكونُ بينه وبين واحده تاءُ التَّأنيث ـ يُذَكَّرُ ويُؤَنَّثُ ، وتذكيرُهُ كتأنيثه في الحُسْنِ ، وجاء التَّنزيلُ / بالأمرين جميعاً ؛ قال الله تعالى ﴿ **أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ يُزْجِي سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ ثُمَّ يَجْعَلُهُ رُكَاماً فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلاَلِهِ** ﴾[1]، وقال : ﴿ **فَتُثِيرُ سَحَاباً فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ** ﴾[2]، وسَحَابَةٌ وسَحَابٌ مثلُ صُوْرَةٍ وصُوْرٍ ، والضَّميرُ العائد إليه في هذا الموضع مُذَكَّرٌ ، فكذلك العائدُ إلى صُوْرٍ في قوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ نُفِخَ فِيْهِ أُخْرَى** ﴾ مُذَكَّرٌ . ومِمَّا جاء على التَّذكير من هذا في التَّنزيل قولُهُ : ﴿ **الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ مِنَ الشَّجَرِ الأَخْضَرِ نَاراً فَإِذَا أَنْتُمْ مِنْهُ تُوْقِدُوْنَ** ﴾[3]، فجاء قولُهُ : «الأخْضَرِ » و « منه » على تذكير الشَّجر، ومنه: ﴿**كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ** ﴾[4] وما جاء من هذا على التَّأنيثِ قولُهُ : ﴿**كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ** ﴾[5] .

[١١٥/ب]

فقولُكَ : هذا صُوْرٌ حَسَنٌ مثلُ : هذه صُوْرٌ ؛ لمجيء التَّنزيل بالأمرين جميعاً كما أعلَمْتُكَ . وإذا كان صُوْرٌ جمعُ صُوْرةٍ كما أعلمتُكَ ، لم يمتنع أنْ يكونَ الضَّميرُ الذي في قوله : « فيه » عائداً إليه ، وإنْ كانت الهاءُ والميمُ (من قولِهِ :

---

(١) سورة النور : من الآية : ٤٣ .

(٢) سورة الروم : من الآية : ٤٨ .

(٣) سورة يس : الآية : ٨٠ .

(٤) سورة القمر : من الآية : ٢٠ .

(٥) سورة الحاقة : الآية : ٨ .

﴿ **فَإِذَا هُمْ** ﴾ عائدةٌ عليه)[١] على أنْ تُحْمَلَ على المعنى ،كما تكونُ الأسماءُ الدَّالَّةُ على الكَثْرَة على هذا نحو: مَنْ ، والقَوْم ، وما أشبهه ممَّا يُحمَلُ على المعنى مرَّةً ، وعلى اللَّفظ أخرى .

فيكونُ المعنى : فإذا أُحْيِيَ الخلقُ المكلَّفون المحاسَبُونَ للبعث ، فلا أنسابَ بينهم يومئذٍ ولا يتساءلون ؛ أي : لا يَسألُ بعضُهم عن خبرِ بعضٍ على جهةِ الحُنُوِّ والشَّفَقَةِ ؛ لأنَّهُم يَذْهَلُونَ عن ذلك ،كقوله ﷻ : ﴿ **وَلاَ يَسْأَلُ حَمِيْمٌ حَمِيْماً** ﴾[٢] .

وما ذَكَرْتُهُ في قولِهِ : ﴿ **وَنُفِخَ فِي الصُّوْرِ** ﴾ من أنَّه بمعنى الإحياء ، وأنَّه جمعُ صُوْرَة حَكَى لنا مَنْ نثِقُ به أنَّهُ قولُ أبي الحسن[٣] .

وقال لنا قائلٌ : الاختيارُ غيرُ هذا في التَّأويل في قوله : ﴿ **وَنُفِخَ فِي الصُّوْرِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الأَرْضِ إِلاَّ مَنْ شَاءَ ا للهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيْهِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُوْنَ** ﴾[٤]، قال : فقولُهُ : ﴿ **ثُمَّ نُفِخَ فِيْهِ أُخْرَى** ﴾ دليلٌ على أنَّه يُنْفَخُ في الصُّوْرِ[٥] الذي قيلَ : إنَّه كالقَرْن نفختَين ، وأنَّ النَّاسَ يَحْيَوْنَ في النَّفخةِ الثَّانية[٦] .

---

(١) ما بين القوسين ساقطٌ من (ش) .

(٢) سورة المعارج : الآية : ١٠ .

(٣) لم يتعرض الأخفش رحمه ا لله لشيء من هذا في معاني القرآن ، وما ذكره هو قوله : « وقرأ بعضهم : ﴿ **يَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّوَرِ** ﴾ » .

(٤) سورة الزمر : من الآية : ٦٨ .

(٥) في (ش) : « في الصور الثاني الذي » .

(٦) قال ابن عطية في المحرر الوجيز ٥٦٦/١٢ : « والصُّورُ : القرْنُ ، ولا يتصور هنا غير هذا ، ومَن يقول : الصُّوْرُ جمعُ صُوْرة فإنما يتوجّهُ قولُهُ في نفخة البعث » .

فقلتُ : ما يُنكِرُ أنْ يكونَ قولُهُ : ﴿ **وَنُفِخَ فِي الصُّوْرِ فَصَعِقَ** ﴾ أُحْيِيَ النّاسُ فصَعِقوا لِمَا شاهدوا من أهوال يوم القيامة ، ورأوا من الآيات الباهرة ، والصَّعَقُ الذي هو الغَشْيُ كالموت ، فقوله : ﴿ **ثُمَّ نُفِخَ فِيْهِ أُخْرَى** ﴾كقوله : ثمَّ أُحْيُوا ، أي :كُشِفَ عنهم ما كان أظلَّهُم من مشاهَدَتِهم القيامة ، فصار ذلك كإحياءٍ ثان، وأنتَ قد تقول لِمَن تُزيلُ عنه أمراً عظيماً إذا غَشِيَهُ : قد أَحْيَيْتَهُ ، فعلى هذا يكونُ : ﴿ **ثُمَّ نُفِخَ فِيْهِ أُخْرَى** ﴾؛ أي :كَشَفَ عنهم الصَّعْقَةَ فقاموا لِمَا يُرادُون له، وهذا ـ والله أعلَمُ ـ غيرُ ممتنعٍ عندي ، وما رُوِيَ من خلافه لو جاء مجيئاً يقطَعُ العُذْرَ لَمَا جاز العُدُولُ عنه ، وهو غيرُ ممتنعٍ .

* * *

المسألة الثّالثة والتّسعون [1]

قال[2] في قوله تعالى : ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوْعَدُوْنَ ﴾ [المؤمنون : ٣٦] :
« مَنْ فتَحَهَا ـ وموضعُها الرَّفْعُ وتأويلُها : البُعْدُ لِمَا توعدون ـ فلأنَّها بمنزلة الأصوات، وليست مشتقّةً من فعلٍ، فبُنِيَتْ « هَيْهَاتَ »، كما بُنِيَتْ « ذَيَّةَ وذَيَّةَ »[3]، فإذا كَسَرْتَ جعلْتَهَا جمعاً ، (وبَنَيْتَهَا على الكسر . قال سيبويه[4] : « هي بمنزلة عَلْقَاة[5] » يعني في تأنيثها[6].

ومَنْ جَعَلَهَا جمعاً)[7] فهي بمنزلة قولِ العرَبِ : « استأصَلَ اللهُ عَرْقاتِهم وعَرقاتَهُم[8] » . وإنَّما كُسِرَت في الجمع لأنَّ بناءَ[9] الجمع في الفتحِ كَسْرٌ[10]، تقولُ : مررتُ بالهنداتِ ، ورأيتُ الهنداتِ .

---

(١) انظر هذه المسألة منقولة بكاملها في المخصص ١٦/١١٦ ـ ١١٩ .
(٢) معاني القرآن وإعرابه ٤/١٢ ـ ١٣ .
(٣) قال سيبويه : « ومثل هيهاتَ ذَيَّةَ إذا لم يكن اسماً ، و ذلك قولك : كان من الأمر ذَيَّةَ وذَيَّةَ، فهذه فتحةٌ كفتحة الهاء ثَمَّ ... » الكتاب ٣/٢٩٢ .
(٤) الكتاب ٣/٢٩١ .
(٥) علقاة : واحدةُ العَلْقَى ، وهو شجرٌ تدومُ خضرتُهُ في القَيظ . انظر كتاب النبات للأصمعي : ٢١ .
(٦) قال ابن جني في سر الصناعة ٢/٤٩٩ : « فأمَّا مَن قال : هيهاتَ هيهاتَ ففتحَ ، فحكمه أن يقف بالهاء لأنها بمنزلة علقاة وأرطاة ... » .
(٧) ساقطٌ من (ص) .
(٨) انظر الكتاب ٣/٢٩٢ ، وأمالي الزجاجي : ٦ .
(٩) في المعاني ٤/١٣ : « تاء الفتح » .
(١٠) في (ص) : « لأن بناء الفتحِ في الجمعِ كَسْرٌ » .

ويقالُ : هَيْهَاتَ ما قلتَ ، وهيهاتَ لِمَا قلتَ ، فمَنْ قالَ : هَيْهَاتَ ما قُلْتَ فمعناهُ : البُعْدُ قولُكَ ، ومَنْ قالَ : هَيْهَاتَ لِمَا قُلْتَ فالمعنى : البُعْدُ لقولكَ ، فأمَّا مَنْ قالَ : هَيْهَاتٍ بالتّنوين جعَلَها نكرةً ، ويكونُ المعنى: بُعدٌ لِمَا تُوعَدُون » .

قال أبو عليّ :

أقولُ : إنَّ قولَهُ في « هَيْهَاتَ » : إنَّ موضِعَهُ رفعٌ ، وإجراؤُهُ إيَّاه مُجْرَى البُعْدِ في أنَّ موضِعَهُ رفعٌ ،كما أنَّ البُعْدَ رفعٌ في قولكَ : البُعْدُ لِزَيدٍ خطأٌ[1]؛ وذلك أنَّ « هَيْهَاتَ » اسمٌ سُمِّيَ به الفعلُ ، فهو اسمٌ لـ « بَعُدَ » ،كما أنَّ « شتَّانَ » كذلك ، ولو كان « هَيْهَاتَ » / في موضع رفعٍ لوَجَبَ أنْ يكونَ « شَتَّانَ » أيضاً مرفوعاً ، وكان أَولى بذلك من « هَيْهَاتَ » ؛ لأنَّه مأخوذٌ من التَّشْتيتِ ، والشَّتُّ تفريقٌ وبُعدٌ[2]، فهَيْهَاتَ أشْبَهُ بالأصوات نحو : مَهْ ، وصَهْ ، وما لاحظَّ له في الإعراب ، فإذا لم يكن « شتَّانَ » مرفوعاً ،كان الارتفاعُ منها أبْعَدَ لِمَا أعلَمْتُكَ ، فكما لا يجوزُ أنْ يُحكَمَ لـ « شَتَّانَ » بموضعٍ من الإعراب من حيث كان اسماً للفعل فلا موضعَ له من الإعراب ،كما لا موضعَ لـ « قام » من قولكَ : قام زيدٌ وما أشبهه، كذلك لا يجوزُ أنْ يُحكَمَ لـ « هيْهَاتَ » بأنَّ موضِعَهُ رفعٌ ، وهو لو جاز أنْ يكونَ موضِعُهُ رفعاً لدلالته على معنى البُعْدِ ، لكان « شَتَّانَ » أيضاً مرتفعاً لدلالته على ذلك . فليس للاسم الذي يُسَمَّى به الفعلُ موضعٌ من الإعراب ،كما لم يكن

[١١٦/أ]

[موضع أسماء الأفعال من الإعراب]

---

(١) وبقول الزجاج قال أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ١١٤/٣ قال : « وبنيت على الفتح، وموضعها رفعٌ ؛ لأن المعنى البعدُ ... » .

(٢) انظر اللسان (شت) ، وفي (ش) : « التَّشَتُّت » في الموضعين .

للفعل الذي جُعِلَ هذا اسماً له موضعٌ ؛ لوقوعه أوّلاً في غير موضع المفرَدِ . فلا موضِعَ مرفوعاً لهَيْهَاتَ لِمَا أعلَمْتُكَ ،كما لم يكن لشتّانَ .

إلاّ أنَّ « هيهاتَ » تخالفُ « شتّانَ » من جهةٍ وإنْ وافقَتْهَا من أخرى ، وهي أنَّ « هَيْهَاتَ » ظرفٌ سُمِّيَ به الفعلُ ، فهو منتصبٌ انتصابَ الظُّروفِ ،كما أنَّ « عندَكَ » و « دونكَ » اسمٌ سُمِّيَ به « احْذَرْ » ، و « مَكانَكَ » اسمٌ لـ « تأخَّرْ » ، وإنْ كانا منتَصِبَين على الظَّرف ، فهذه جهةُ الخلاف . ولو تأوَّلَ متأوِّلٌ فيه أنَّهُ غيرُ ظرفٍ ،كما أنَّ « شتّانَ » غيرُ ظرفٍ إنَّما هو اسمٌ لـ « بَعُدَ » ، لم يمتنع[1]. وقد قال أبو العبَّاس[2] فيها ما أعلَمتُكَ، وحكاه سيبويهِ[3] في باب الظُّروف التي لم تتمكن .

وأمَّا جهةُ الوفاقِ فهي أنَّ « هَيْهَاتَ » اسمٌ سُمِّيَ به الفعلُ في الخبر وغيرِ الأمر ، كما أنَّ « شتّانَ » اسمٌ سُمِّيَ به الفعلُ في الخبر وغير الأمر ، فإذا ثبتَ أنَّه

---

(١) لأبي عليٍّ رحمه الله في « هيهاتَ » رأيان : يرى أنها اسمٌ سُمي بها الفعل ، ويرى أنها ظرفٌ ، وروى ابن جني رحمه الله ذلك في الخصائص ٢٠٦/١ فقال : « وكان أبو عليٍّ - رحمه الله - يقول في « هيهاتَ » : أنا أفتي مرةً بكونها اسماً سُمي به الفعل كصه ومه، وأفتي مرةً أخرى بكونها ظرفاً، على قدر ما يحضرني في الحال . وقال مرةً أخرى : إنها وإن كانت ظرفاً فغير ممتنع أن تكون مع ذلك اسماً سُمي به الفعلُ كعندك ودونك » .

(٢) المقتضب ١٨٢/٣ قال : « وهي ظرفٌ غير متمكن لإبهامها ، ولأنها بمنزلة الأصوات » .

(٣) الكتاب ٢٩٢/٣ . قال سيبويه : « وسألتُهُ عن هيهاتِ اسم رجلٍ وهيهاةَ ؟ فقال : أما مَن قال : هيهاةَ فهي عنده بمنزلة عَلقاة ، والدَّليلُ على ذلك أنهم يقولون في السُّكوت : هيهاهْ . ومَن قال : هيهاتِ فهي عندي كبيضاتٍ . ونظير الفتحة في الهاء الكسرةُ في التاء ، فإذا لم يكن هيهاتِ ولا هيهاةَ علماً لشيءٍ ، فهما على حالهما لا يُغيَّران عن الفتح والكسر ؛ لأنهما بمنزلة ما ذكرنا مما لم يتمكّن » .

سُمِّيَ به الفعلُ كشتَّانَ ، لم يَجُزْ أنْ يخلُوَ من فاعلٍ ظاهرٍ أو مضمَرٍ ، كما أنَّ الفعلَ لا يخلو من ذلك ، وكما أنَّ سائرَ ما سُمِّيَتْ به الأفعالُ في غيرِ الخبرِ على هذا ؛ ألا ترى أنّا نقولُ : شتَّانَ زيدٌ وعَمْرٌو ، فيرتفعُ الاسمُ به ، كما يرتفعُ بـ « بَعُدَ » ، ويرتفعُ الضَّميرُ في « رُوَيدَ » و « عليكَ » ونحوِه ، كما يرتفعُ في « أَرْوِدْ » و« الْزَمْ » ونحوِه ، (فحُمِلَ عليه)[1] ما يؤكِّدُ مرفوعاً ، كما يُحمَلُ مرفوعاً على الضَّميرِ في الفعلِ الصَّريحِ ، ولولا أنَّ « هَيْهَاتَ » و « شَتَّانَ » كـ « بَعُدَ » في قولكَ : شَتَّانَ زَيدٌ ، و :

... هَيْهَاتَ العَقِيقُ[2]

(لما تَمَّ الكلامُ به وبالاسم)[3] ، فلمَّا تَمَّ الكلامُ به علِمْنَا أنَّه بمنزلة الفعلِ ، وأنَّ الاسمَ يرتفعُ به ؛ إذ لا يخلو من أنْ يكونَ بمنزلة الفعلِ أو بمنزلة المبتدأ ، ولا يجوزُ أن يكونَ بمنزلة المبتدأ ؛ لأنَّ المبتدأَ هو الخبرُ في المعنى ، أو يكونَ له فيه ذِكْرٌ ، وليس هَيْهَاتَ بالعقيقِ ، ولا شتَّانَ بزيدٍ .

فإن قلتَ : فما تُنكِرُ أنْ يكونَ هَيْهَاتَ زيدٌ بمنزلة : البُعْدُ زَيدٌ ، فتجعلُهُ البُعْدَ إذا أردْتَ المبالغةَ ، كما تقولُ : زَيدٌ سَيرٌ ؟

---

(١) ساقط من (ش) .

(٢) جزء من بيتٍ لجرير في ديوانه : ٢/٩٦٥ وفيه (أيهات) ، وتمامه :

فهَيهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيقُ وَمَنْ بِهِ ... وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بالعَقِيقِ نُوَاصِلُهْ

وقد أنشده أبو عليٍّ في المسائل العسكريات : ٨٩ ، والمسائل المشكلة (البغداديات) : ٥٢١، والإيضاح : ١٩١ .

(٣) ساقط من (ش) .

فالجوابُ : أنَّهُ لو كان كذلك لكان مُعْرَباً غيرَ مبنيٍّ ؛ إذ السَّيرُ وما أشبهه من المصادر أسماءٌ ، والأسماءُ لا تُسَمَّى بأسماء مبنيَّةٍ كما تُسَمَّى بها الأفعالُ ، فلمَّا وجدْنَا « هَيْهَاتَ » مبنيّاً عَلِمْنَا أنَّهُ اسمٌ سُمِّيَ به الفعلُ لكونه مبنيّاً ، ولو كان اسماً للمصدر لَمَا وجبَ بناؤُهُ ؛ لأنَّ المعنى الواحدَ قد يُسَمَّى بعدَّةِ أسماءٍ ، ويكونُ ذلك كلُّهُ معرَباً . فثبَتَ ببناءِ « شَتَّانَ » و « هَيْهَاتَ » أنهما اسمان سُمِّيَ بهما الأفعالُ ، وأنَّ الاسمَ بعدهما مرتفعٌ بهما .

وأيضاً فإنَّكَ تقولُ : هيهاتَ المنازلُ ، وهيهاتَ الدِّيارُ ، وشتَّانَ زيدٌ وعمرٌو وبَكْرٌ ، فلو كان « هَيْهَاتَ » مبتدأً لوجَبَ أن يُجمَعَ ؛ إذْ لا يكونُ المبتدأُ واحداً والخبرُ جمعاً .

وأظنُّ الذي حَمَلَ أبا إسحاقَ على أنْ قال : « هيهاتَ » معناه البُعْدُ ، وموضعُهُ رفعٌ ،كما أنَّكَ لو قلتَ : البُعْدُ لزيد ،كان البُعْدُ رفعاً ، أنه لَمَّا لم يَرَ في قوله : ﴿ **هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوْعَدُوْنَ** ﴾ فاعلاً ظاهراً مرتفعاً ، حَمَلَهُ على أنَّ موضِعَه رفعٌ كـ « البُعْدِ » .

[١١٦/ب] والقولُ في هذا : إنَّ في هَيْهَاتَ / ضميراً مرتفعاً ، وذلك الضَّميرُ عائدٌ إلى قوله : ﴿ **إِنَّكُمْ مُخْرَجُوْنَ** ﴾ الذي هو بمعنى الإخراج ،كأنَّهم لَمَّا قالوا مستَبْعِدِينَ للوعْدِ بالبعث ومنكِرِينَ له : ﴿ **أَيَعِدُكُمْ (أَنَّكُمْ إِذَا مُتُّمْ وَكُنْتُمْ تُراباً وَعِظَاماً أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ** ﴾ فكانَ قولُهُ : ﴿ **أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ** ﴾)[1] بمعنى

---

(١) العبارة في (ش) : « ومنكرين له : أيعدكم إخراجكم ، فكان قوله الخروج بمعنى الإخراج ... » .

الإخراج ، صار في هَيْهَاتَ ضميرٌ له ، والمعنى : هيهاتَ إخراجُكُم للوعد ؛ أي : يعدُكُم إخراجَكُم للوعد ؛ إذ كان الوعدُ إخراجَكُم بعد موتكم ونَشْرَكُم بعد اضْمِحْلالِكُمْ ، فاستبعدَ أعداءُ الله إخراجَهُم ونَشْرَهم لَمَّا كانت العِدَةُ به بعد الموت إغفالاً منهم للتَّدبُّر ، وإهمالاً للتَّفكُّر في قوله تعالى : ﴿ **قُلْ يُحْيِيْهَا الَّذِيْ أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيْمٍ** ﴾[١] ، وقولِهِ : ﴿ **وَضَرَبَ لَنَا مَثَلاً وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيْمٌ** ﴾[٢] ، ونحوِ هذا من الآيِ .

ففاعلُ « هَيْهَاتَ » هو هذا الضَّميرُ العائدُ إلى : ﴿ **أَنَّكُمْ مُخْرَجُوْنَ** ﴾ الذي هو بمعنى الإخراج ، كما أنَّ فاعلَ هَيْهَاتَ في قول الشَّاعر[٣] :

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيْقُ ...

الاسمُ الظَّاهرُ ، فكما أنَّه لا موضِعَ مرفوعاً لقولكَ : بَعُدَ العقيقُ ، وبَعُدَ إخراجُكَ ، كذلك لا موضعَ لـ « هيْهَاتَ » المقامِ مُقامَهُ . وإنَّما كُرِّرَ « هَيْهَاتَ » في الآية والبيتِ للتَّأكيد . فأمَّا اللَّتان في الآية ففي كلٍّ واحدٍ منهما ضميرٌ مرتفعٌ يعودُ إلى الإخراج[٤] ، ولا يجوزُ خُلُوُّهُ من الفاعل ، كما لا يجوزُ خُلُوُّ الفعل منه .

وأمَّا اللَّتان في البيت ففي الأُولى ضميرُ العقيق ، وفَسَّرَ ذلك الضَّميرَ ظُهُورُه مع الثَّاني .

فأمَّا قولُهُ : « هَيْهَاتَ ما قُلتَ ، وهَيْهَاتَ لِمَا قلتَ ، فمَنْ قالَ : هَيْهَاتَ ما

(١) سورة يس : الآية : ٧٩ .
(٢) سورة يس : آية : ٧٨ .
(٣) سبق ذكره ص : ٤٧٩ .
(٤) انظر المسائل العسكريات : ٩٠ .

قلتَ فمعناه: البُعْدُ ما قلتَ ، ومَنْ قالَ : هَيْهَاتَ لِمَا قلتَ فمعناه : البُعْدُ لِقَولِكَ »
فقد تقدَّمَ أنَّ هَيْهَاتَ لا يجوزُ أن يكونَ كالبُعْدِ ، وأنَّهُ اسمٌ سُمِّيَ به الفعلُ ،
فإجازتُهُ في : « هَيْهَاتَ ما قلتَ » على أنَّهُ البُعْدُ لِمَا قلْتَ ليس بجائزٍ ، وإنَّما « ما
قلتَ » يرتفعُ بـ « هَيْهَاتَ » كما يرتفعُ بـ « بَعُدَ » .

فأمَّا إجازتُهُ « هيْهَاتَ لِمَا قلتَ » فإنَّما قاسَهُ على قولِهِ : ﴿ **هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ** ﴾ . وليس قولُكَ مبتدِئاً : « هَيْهَاتَ لِمَا قلتَ » مثلَ الآيةِ ؛ لأنَّ التي في الآيةِ فيها ضميرٌ كما أعلَمْتُكَ ، ولا ضميرَ فيها مبتَدَأةً ، فتبيَّنَ أنَّ قولَه : « هَيْهَاتَ لِمَا قُلْتَ » ليس كما قاسَهُ عليه ؛ لأنَّه خالٍ من ضمير الفاعل .

فإن قالَ : هَيْهَاتَ لقولِكَ ، فكان في هَيْهَاتَ ضميرٌ كما في الآية جازَ ، وإلاَّ امتَنَعَ .

وقولُهُ : « فأمَّا مَنْ نَوَّنَ هَيْهَاتَ فجعلَهُ نكرةً ، ويكونُ المعنى : بُعْدٌ لِمَا قلتَ » ففيه اختلافٌ ؛ قيلَ : إنَّه إذا نُوِّنَ كان نكرةً[1]. ووجهُ هذا القول أنَّ التَّنوين في الأصوات إنَّما ثبتَ علَماً للتَّنكير، ويُحذَفُ عَلَماً للتَّعريف ،كقولهم : غاقٍ وغاق، وإيهٍ وإيهِ ، ونحو ذلك ، فجائزٌ أنْ يكونَ المرادُ بـ « هَيْهَاتَ » إذا نُوِّنَ التَّنكيرَ .

وقيلَ : إنَّه إذا نُوِّنَ أيضاً كان معرفةً ،كما كان قبلَ التَّنوين كذلك ، وذلك أنَّ التَّنوينَ في مسلماتٍ ونحوِه نظيرُ النُّونِ في مسلمِين[2]، فهو إذا ثبتَ لم يدلَّ

---

(١) انظر إعراب القرآن للنحاس ١١٤/٣ ، وسر الصناعة ٥٠٠/٢ .
(٢) وهذا أجازه أبو العباس المبرد . انظر : المقتضب ١٨٣/٣ ، وسر الصناعة ٥٠٠/٢ .

على التّنكير ،كما يدلُّ في غَاقٍ ؛ لأنّه بمنزلة ما لا يدلُّ عليه تعريفٌ ولا تنكيرٌ ؛ وهو النُّونُ في مسلمين ، فهو على تعريفه الذي كان عليه قبلَ دُخُولِ التّنوين ؛ إذ ليس التّنوينُ فيه كالذي في غاقٍ . قال أبو العبَّاس[1]: وهذا الوجهُ قولٌ قويٌّ .

* * *

(١) المقتضب ١٨٣/٣ .

المسألة الرَّابعة والتِّسعون[(١)]

قال[(٢)] في قوله تعالى: ﴿وَآوَيْنَاهُمَا إِلَى رَبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ﴾ [المؤمنون:٥٠] :

[١١٧/أ] « / أي : ذاتِ مُسْتَقَرٍّ »[(٣)].

قال : « ومَعِين : ماءٌ جارٍ من العُيُون » .

قال : « وقال بعضُهُم : يجوزُ أن يكونَ فَعِيلاً من المعْنِ مشتقّاً من الماعون » .

قال : « وهذا بعيدٌ ؛ لأنَّ المعْنَ في اللُّغة الشَّيءُ القليلُ ، والماعونُ هو الزَّكاة ، وإنَّما سُمِّيَت الزَّكاةُ بالشَّيءِ القليل ؛ لأنَّه يؤخَذُ من المال ربعُ عُشْرِه ، وهو قليلٌ من كثيرٍ » .

قال أبو عليٍّ :

ليس المعْنُ في اللُّغة الشَّيءُ القليلُ عندي ، كما ذَكَرَهُ ، ولكنَّهُ السَّهْلُ الذي ينقادُ ولا يَعْتَاصُ[(٤)]. قال الأصمعيُّ في قولِ النَّمِرِ[(٥)] :

---

(١) انظر المسألة كاملةً عند ابن سيده في المخصص ٩/١٤٧ - ١٤٨ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٤/١٥ .

(٣) قال الفراء : منبسطة . معاني القرآن ٢/٢٣٧ .

(٤) انظر المحكم ٢/١٤٤ ، واللسان (معن) ١٣/٤٠٩ .

(٥) عجز بيتٍ للنَّمِرِ بنِ تَوْلَب في ديوانه : ٣٩٢ (ضمن شعراء إسلاميون) ، وصدره :

ولا ضَيَّعْتُهُ فَأُلامَ فِيْهِ

وانظر المسائل العسكريات : ١٠٨ ، والمخصص ٩/١٤٨ نقلاً عن أبي عليٍّ ، والمحكم ٢/١٤٤ .

فَـإنْ ضَـيَـاعَ مَـالِكَ غَـيْـرُ مَـعْـنِ

أي : غيرُ سهلٍ[(١)] .

وقـال أحمـدُ بـن يحيى[(٢)] عـن ابـن الأعرابـيِّ : أمْعَـنَ بحقّـهِ[(٣)] ، وأذْعَـنَ[(٤)] ، وطابَقَ[(٥)] : إذا أقرَّ .

وقال في حكايةٍ عنه أيضاً : « سَالَتْ مُعْنَانُهُ » يريدُ مَسَايِلُهُ ومَجَاريه[(٦)] .

والماعونُ : الزّكاة[(٧)]، وما يَسْهُلُ على مُعْطِيهِ مـن غـير أنْ يُكرَهَـهُ ، كـالكلأ والماء ، وسُمِّيت الزّكاةُ ماعوناً لهذا .

وقال أبو عُبَيدَةَ[(٨)]: « الماعونُ في الجاهليّة كُـلُّ منفعَـةٍ وعَطِيَّـةٍ ، وفي الإسـلام الطّاعةُ والزّكاةُ[(٩)]. يقالُ: أَرْضِ بعيرَكَ حتّى يُعطِيَكَ الماعونَ ؛ أي: ينقَادُ لكَ » . وكذلك : أَمْعَنَ بحقّه ، إنّما هو أنْ ينقادَ له ولا يُعَانِدَهُ ، وكذلك قولُهم للمَسَايِلِ : مُعْنانٌ[(١٠)]؛ (هو في القياس جمعُ « مَعِين » كـ« مَسِيْلٍ » و « مُسْلان » في مَـنْ جَعَـلَ

---

(١) المحكم ٢/١٤٤ قال ابن سيده : « أي : غير يسير ولا سهل » .

(٢) انظر مجالس ثعلب ١/٢٥١ ، وعن ابن الأعرابي في اللسان (معن) .

(٣) في المحكم ٢/١٤٤ : « وأمعن لي به : أقرَّ بعد جحد » . وفي (ش) : « عن أبي معن بحقه » .

(٤) انظر اللسان (ذعن) .

(٥) انظر اللسان (طبق) ١٠/٢١١ .

(٦) انظر المحكم ٢/١٤٥ قال : « والمعن والمعين : الماء السايل ... والمعنان : المسايل والجوانب ، لذلك أيضاً . ومعن الوادي : كثر فيه الماء فسهل متناوله » . وراجع المسائل العسكريات : ١٠٨ .

(٧) انظر : العين ٢/١٦٣ ، والمحكم ٢/١٤٤ ، قال ابن سيده : « والماعون : الزكاة ، وهو من السهولة والقلّة لأنها جزءٌ من كلّ » .

(٨) في مجاز القرآن ٢/٣١٣ : « قال أبو عُبيدة : وكانت لي ناقةٌ صفيّة فقال لي رجلٌ : لو قد نزلنا لقد صنعتَ بناقتكَ صنيعاً تعطيكَ الماعونَ أي : تنقادُ » .

(٩) النص في المحكم ٢/١٤٥ ، قال : « وكله من السهولة واليسر » .

(١٠) انظر اللسان (معن) ١٣/٤١١ .

الميمَ فاءً ، وقَضِيْبٍ وقُضْبَان)[١] ؛ وذلك لسهولة جَرْيِ الماء عليه ، وأنّه خلافُ الحائر الذي يقفُ فيه ولا يجري . ويَدُلُّكَ على أنَّ الميمَ فيه فاءٌ وليس من العين أنَّ أبا الحسن قد حَكَى في قوله : « مَعِين »[٢] : « مَعُنَ يمعَنُ مَعَانَةً » ، فـ« مَعِينٌ » (فَعِيلٌ) من هذه الآية ، ولا يتّجهُ على غير ذلك .

فأمَّا مَنْ ذهب فيه إلى أنَّ مَعِيناً من العَين[٣] ، فما أرى قولَهُ إلاّ بعيداً من الصَّواب ممتنعاً ؛ ألا ترى أنّه لا يُقالُ : عيْنَت الأرضُ ، ولا عِيْنَ الماءُ ؛ إذا رُئِيَ جارياً من العَين ، وإنّما يُقالُ : عِيْنَ ؛ إذا أُصِيبَ بعَيْنٍ[٤] .

وله مع ذلك عندنا وُجَيهٌ ضعيفٌ ، وهو أنَّ أبا زَيدٍ حَكَى أنّهم يقولون للجَبَان : مَفْؤُودٌ[٥] ، قالَ : ولا فِعْلَ له .

وحَكَى أبو زيدٍ أيضاً أنّهُم قالوا[٦] : مُدَرْهَمٌ ، ولم يقولوا : دُرْهِمَ[٧] . فيجوزُ

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ش) ، وانظر المخصص ١٤٨/٩ .

(٢) لم يتحدث عنها أبو الحسن في المعاني ، وانظر المحكم ١٤٥/٢ .

(٣) وهو قول الفراء حيث قال : « وذلك أن تجعل المعين مفعولاً من العيون » . معاني القرآن ٢٣٧/٢ .

(٤) في (ص) : « إذا أصبتَ بعين » .
جاء في المحكم ١٧٩/٢ : « قال الزجاجي : « المعين المصاب بالعين ، والمعيون : الذي فيه عين » .

(٥) لم أقف عليه في النوادر اعتماداً على فهارس الألفاظ في آخره ، ونقله أبو عليٍّ عنه أيضاً في المسائل العسكريات : ١٠٨ ، وكتاب الشعر : ٥٤١ (تحقيق د. الطناحي) ، قال : « كما حكاه أبو زيد من قولهم : رجلٌ مَفْؤُودٌ للجبان، ورجلٌ مُدَرْهَمٌ ، قال : ولم يُسْتَعمَلْ لهما فِعلٌ » . وانظر اللسان (فأد) ، وفيه : « قال ابن جني : لم يصرّفوا منه فعلاً ، ومفعولُ الصفة إنما يأتي على الفعل نحو : مضروب من ضُرِبَ ، ومقتولٍ من قُتِلَ » . ورجلٌ مفؤودٌ : لا فؤاد له . وانظر المحكم ٣٤٩/٤ .

(٦) لم أقف عليه في النوادر اعتماداً على فهارس الألفاظ في آخره . وهو في كتاب الشعر : ٥٤١ (تحقيق د. الطناحي) ، واللسان (درهم) عن أبي زيد . ورجلٌ مُدَرهَم : كثير الدراهم .

(٧) انظر المحكم ٣٤٩/٤ . وقد عقَّبَ ابن جني رحمه الله على هذه المسألة ـ كما نقله صاحب اللسان (درهم) فقال : « لكنه إذا وُجد اسم المفعول فالفعل حاصلٌ » .

على قياس هذا الذي حَكَى أبو زيدٍ أنْ يكونَ « مَعِينٌ » [مفعولاً][(١)]، وإنْ لم يُقَلْ عِيْنَ ، والقياسُ على مثل هذا النّادرِ الشّاذّ لا يَراه سيبويهِ ، وليس ينبغي أن يُؤخَذَ بهذا لضعفه[(٢)]، مع فشُوِّ ذلك المعنى الأوَّل وكَثْرَتِهِ ، وظُهُورِ المعنى الذي وصَفْنَاهُ فيه .

وَحَدَّثني مُحَدِّثٌ[(٣)] عن حُمَيدٍ الخرَّاز قال : حدَّثَنَا عُبَيْدُ الله بنُ هِشَامٍ[(٤)]، عن شَرِيْكٍ ، عن سالمٍ الأفطَسِ ، عن سعيدِ بنِ جُبَيْرٍ في قوله : ﴿ **قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْراً** ﴾[(٥)] قال : لاَ تَنَالُهُ الدِّلاَءُ ، ﴿ **فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِيْنٍ** ﴾ قال: سائِحٌ[(٦)] .

* * *

(١) تكملة يستقيم بها السياق .
(٢) في (ش) : « وليس ينبغي أن يؤخذ به في هذه الصفة » .
(٣) في (ش) : « محمد » .
(٤) في (ش) : « عبد بن هشام » .
(٥) سورة الملك : من الآية : ٣٠ .
(٦) في (ش) : « شائع » .
وانظر النقل عن سعيد بن جبير في تفسير الطبري « جامع البيان » ٩/٢٩ ، وفيه : « بماء معين قال : الظاهر » .

سورة النُور :

المسألة الخامسة والتّسعون

قال[1] في قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ﴾[الآية : ٣٥] :
« (وَصَفَ الزُّجاجةَ فقال : ﴿ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ ﴾)[2]، ودُرِّيٌّ : منسوبٌ إلى الدُّرِّ ؛ لأنّه كالدُّرِّ في ضيائه وحُسْنِهِ .

وقُرِئَت دَرِّيٌّ ودِرِّيٌّ بالفتح والكسر[3] .

وقد رُوِيَتْ بالهمز[4]، والنَّحْوِيُّونَ أجمعون لا يعرفونَ الوجه فيه ؛ لأنّه ليس في كلام العرب شيءٌ على وزن (فُعِّيلٍ)[5]، ولكنَّ الكسرَ جيِّدٌ بالهمز يكونُ على

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٤/٤٤ ، وانظر المسائل البغداديات : ٤٩٧ .

(٢) ساقطٌ من (ص) .

(٣) قرأ : دَرِّيٌّ بالفتح زيد بن علي والضحاك وقتادة ، ودِرِّيٌّ بالكسر الزهريُّ . انظر : مختصر الشواذ : ١٠٢ ، والبحر المحيط ٦/٤٥٦ ، والدر المصون ٥/٢٢٠ .

(٤) أي : كلمة (دُرِّيٌّ) ؛ فرويت : دُرِّيءٌ . وهي قراءةُ حمزة وأبي بكر عن عاصم . انظر السبعة : ٤٥٥ - ٤٥٦ ، والحجة لأبي علي ٥/٣٢٢ - ٣٢٣ .

(٥) قال الفراء في معاني القرآن ٢/٢٥٢ : « ولا تُعرف جهة ضم أوله وهمزه ، ولا يكون في الكلام (فُعِّيل) إلا أعجمياً » . وقد أوضح أبو عليٍّ وجهه في صدر حديثه .
ونقل ابن خالويه في كتاب إعراب القراءات السبع ٢/١٠٨ بعد إيراده كلام الفراء كلاماً لأبي عُبيد في توجيه هذه الكلمة فقال : « وقال أبو عُبَيدٍ : ولـه عندي وجهٌ : أن يكون دَرِّيٌّ بفتح الدال ، كأنه (فَعِّيل) منه » .وانظر كتاب ليس لابن خالويه : ٢٥٢ .

(فِعّيـلٍ) ، ويكـون أيضـاً مـن النُّجُـومِ الـدَّراري الـتي تَـدُرُّ ؛ أي : ينحـطُّ ويسـيرُ [متدافعاً] (١). وجائزٌ أنْ يكونَ « دِرِّيٌّ » بغير همزٍ مخفّفاً من هذا » .

قال أبو عليٍّ :

من الوهم الظّاهر قولُهُ في هذا الفصـل : « وقـد رُوِيَـت بـالهمز، والنّحويُّـون أجمعون لا يعرفون الوجه فيه ؛ لأنّه ليـس في كـلام العـرب شـيءٌ علـى (فُعّيْـلٍ) » ووجهُهُ معروفٌ وهو أنّه (فُعِّيلٌ) من الـدَّرْءِ الـذي هـو الدَّفْـعُ(٢)، وهـو صفـةٌ(٣). ونظيرُهُ من الأسماء / غيرِ الصِّفةِ قولُهُم : الْمُرِّيق(٤)، قال سيبويه(٥): « ويكونُ على (فُعِّيلٍ) وهو قليلٌ في الكلام ، قالوا : الْمُرِّيْق للعُصْفُرْ ، وهو اسمٌ ، حدَّثَنَـا بذلـك أبو الخطّاب عن العرَبِ . وقالوا : كوكَبٌ دُرِّيْءٌ ، وهو صفةٌ » . [١١٧/ب]

هكذا قرأتُهُ على أبي بكرٍ بالهمز في دُرِّيء(٦) .

فإن قال قائلٌ : فما يُنكِرُ أنْ يكونَ « دُرِّيٌّ » بغير همزٍ ؟

قيلَ : لا يصحُّ هذا الذي حكَيْنَاهُ من « الكتاب » أنْ يكونَ من غـير الهمـز ؛ لأنَّ الذي لا يَهمِزُ يجوزُ في قوله ضَرْبَان : يجوزُ أنْ يكونَ مخفّفاً مـن الهمـز مثـل :

---

(١) تكملة من معاني الزجاج ٤٤/٤ يستقيم بها السياق .

(٢) انظر اللسان (درأ) .

(٣) في (ص) كتب بخط مخالف : « وهو خطأ » ، ويبدو أنه مصلح من قبل أحد النساخ .

(٤) انظر المعرب : ٣١٥ : قال الجواليقي : « والْمُرِّيْق : العصفُر أعجمي معرب ، ليس في كلامهم اسمٌ على زنة (فُعِّيلٍ) » .

(٥) الكتاب ٢٦٨/٤ .

(٦) في الأصول ٢٠٤/٣ المطبوع : « والصفة : كوكبٌ دُرِّيٌّ » . وانظر المسائل البغداديات : ٤٩٧ .

خطيَّة في تخفيف خطيئة ، ويجوزُ أنْ يكونَ منسوباً إلى الـدُّرِّ . وعلـى هـذا الوجـه الثّاني حَمَلَهُ سيبويهِ . يدلُّكَ على ذلك أنّه وَزَنَ جمعَـهُ المكَسَّـرَ في الأبنيـة في بـاب الألف فيما لحقتْهُ ثالثةً بـ(فَعَالِيّ) ، فقال[١] : « جاء على فَعَالِيّ: دَرَارِيٌّ وحَوَالِيٌّ ».

ولا يجوزُ أنْ يكونَ « دُرِّيٌّ » هنا غيرَ مهمـوزٍ ؛ لأنّـه إذا لم يُهمَـزْ كـان عنـد سيبويه (فُعْلِيّاً) ، وقد قال ههنا : يكونُ على (فُعِّيْـلٍ) ، فمُحـالٌ أنْ يقـولَ : دُرِّيٌّ (فُعِّيْلٌ) ، وهو عنده (فُعْلِيٌّ) ، إلاَّ أنْ يكـونَ علـى التَّخفيـف فيمَـن قـال : خَطِيَّة ومقْرُوَّة .

ويدلُّكَ أيضاً على أنّه (فُعِّيْلٌ) تصريحُهُ بذلك ، وأنّه في الصِّفةِ مثلُ الْمُرِّيْـق في الاسم . ويدلُّكَ أيضاً ما قبله وما بعده في « الكتاب » من الفصول ، والـذي قبلَه (فِعِّيلٌ)[٢] ، وهو في الاسـم : السِّكِّيْنُ والبِطِّيْـخُ ، وفي الصِّفـةِ : الفِسِّيْقُ ، وبعـده (فُعَّيْـلٌ)[٣] ، وهـو في الاسـم : العُلَّيْـقُ[٤] والقُبَّيْـطُ[٥] ، والصِّفـةُ : الزُّمَّيْـلُ[٦] والسُّكَّيْتُ[٧] . وكما أنَّ ما بعد الياء في (هذه الفصول لامـاتٌ ، كذلـك مـا بعـد الياء في)[٨] « دُرِّيٌّ » لامٌ .

---

(١) الكتاب ٢٥١/٤ . وانظر : المسائل المشكلة (البغداديات) : ٤٩٧ .

(٢) الكتاب ٢٦٨/٤ .

(٣) الموضع السابق .

(٤) العُلَّيقُ : نبتٌ يتعلق بالشجر . انظر الصحاح (علق) ، والأصول ٢٠٤/٣ .

(٥) القُبَّيْطُ : الناطف . الصحاح (قبط) .

(٦) وهو الجبان الضّعيف . انظر الصحاح (زمل) ، والأصول ٢٠٤/٣ .

(٧) السُّكَّيْتُ: آخر ما يجيءُ من الخيل في الحلْبة من العشر المعدودات . انظر الصحاح (سكت).

(٨) ساقط من (ش) .

وحَكَى أبو بكرٍ عن أبي العبَّاس أنَّه قال : « مُرِّيْقٌ اسمٌ أعجميٌّ ، وقد غَلِطَ مَن قَرَأَ : دُرِّيءٌ ؛ لأنَّه بناهُ على (فُعِّيلٍ)، وليس في الكلام (فُعِّيلٌ) ، ومَنْ قرأ: دِرِّيْءٌ[1]، فهو مثلُ : صِدِّيق . ودُرِّيٌّ منسوبٌ إلى الدُّرِّ » .

قال أبو عليٍّ : الذي يدفعُ هذا الذي قاله أبو العبَّاس من أنَّه ليس في كلام العرب (فُعِّيْلٌ) هو ما قدَّمْنَاه من الحكاية عن سيبويه وأبي الخطَّاب .

وما يُثبتُ الهمزَ في « دُرِّيْء » ما رواه أبو بكر عن أبي العبَّاس قال : حدَّثني أبو عثمانَ عن الأصمعيِّ عن أبي عَمْرٍو قال : مُذْ خرجْتُ من الخندق لم أسمَعْ أعرابيّاً يقولُ إلاَّ ﴿ **كَأَنَّهُ كَوْكَبٌ دِرِّيْءٌ** ﴾[2] بكسر الدَّال ، قال الأصمعيُّ : فقلتُ : أيَهْمِزُون ، قال : إذا كَسَرُوا فحسْبُكَ . قال : أخذوهُ من دَرَأَتِ [النُّجُومُ][3] تدْرَأُ ؛ إذا اندفَعَتْ . وهذا (فِعِّيلٌ) منه[4] .

قال أبو عليٍّ : يعني أنَّهُم إذا كَسَرُوا أوَّلَهُ دلَّ الكَسْرُ على إرادَتِهِم الهمْزَ وتخصيصِهِم .

فإن قلتَ : هلاَّ قلتَ : إنَّ ذلك لا يدُلُّ ؛ لأنه يجوزُ أنْ تكونَ الدَّالُ كُسِرَتْ وأُرِيدَ بها مع ذلك النَّسَبُ إلى الدُّرِّ ، وجاز ذلك كما جازت التَّغْيِيراتُ التي

---

(١) بكسر الدال وتشديد الراء مع الهمز ، وهي قراءة أبي عمرو والكسائي . انظر السبعة : ٤٥٥ ، والحجة لأبي علي ٥/٣٢٢ ـ ٣٢٣ .
(٢) وهي قراءة أبي عمرو والكسائي كما سبق .
(٣) تكملة من الحجة ٥/٣٢٣ يستقيم بها السياق .
(٤) انظر الحكاية في الحجة لأبي عليٍّ ٥/٣٢٣ .

تلحَقُ المنسوبَ إليه ، وهو أكثَرُ من أنْ يُحصَى ؟

قلنا : لا ينبغي أنْ تحمِلَهُ على ذلك ـ للخروج عن القياس ـ ما وَجَدْتَ عنه مندُوحَةً ؛ لأنه لا يُحكَمُ بخروج الكلمة عن أصلها إلاّ بعد تَبيُّنِ التَّغْيِيرِ وتَيَقُّنِهِ ، وأنتَ تتبيَّنُ ذلك ههنا في ما حكاه أبو إسحاقَ مِن قولهم : دَرِّيٌّ ودِرِّيٌّ بالفتح والكسر ، فإنَّ الكسرَ محمَلُهُ على التَّخفيف من (فِعِّيلٍ) ، فأمَّا « دَرِّيٌّ » بالفتح فلا يكونُ إلاّ على تَغيير النَّسَبِ[1] ؛ ألا ترى أنَّه ليس في الكلام شيءٌ على (فَعِّيل) إلاّ ما حكاه أبو زيدٍ[2] من أنَّ بعضَهُم قال : « عليْكُمْ بالسَّكِّيْنَةِ » في السِّكِّيْنَة ، وذلك نادرٌ ، فإذا كان كذلك ، علِمْتَ أنَّهُ مثلُ قولِهم في الإضافة إلى أُمَيَّةَ : أَمَوِيٌّ[3] .

وليس في قول أبي عَمْرٍو : « ولم أسمَعْ مذْ خرجْتُ من الخندق إلاّ دِرِّيْءٌ » ما ينفي صحَّةَ ما حكيناه عن سيبويه ؛ لأنَّ الكسْرَ يَثْبُتُ بحكايَته[4] ، والضَّمُّ[5] مع الهمز يَثْبُتُ بحكايَةِ سيبويه وإثباتِ أبي الحسن الأخفش ، وغيرِهما له .

---

(١) فتكون منسوبة إلى (الدُّرّ) بضم أوله ، فقيل : دَرِّيٌّ بتغيير أولها لما قد يعرض من التغيير لياءَي الإضافة ،كقولهم في الاضافة إلى أمس : إمسي ، وإلى الأُفق : أَفَقي ، وإلى الحَرَم : حِرْمي ، وإلى جَذيمة : جُذْمي ... » انظر المحتسب ١/١٥٦ .

(٢) عنه في المحتسب ٢/١١٠ ، واللسان (سكن) ١٣/٢١٤ ، والدر المصون ٥/٢٢٠ (والحكاية فيه منقولة عن الأخفش) ، وفي اللسان أيضاً : « والسِّكِّينة ـ بالكسر ـ لغة عن الكسائي من تذكرة أبي عليٍّ » .

(٣) انظر المحتسب ١/١٥٦ .

(٤) أي : بحكاية أبي عمرو .

(٥) في (ص) : « والكسر » وهو خطأ .

وقولُ مَنْ / زَعَمَ[١] أنَّ ذلك ليس في كلامهم مع ما حكَيْناهُ غَلَطٌ ، فممَّا يُقوِّي (فُعِّيْلاً) في كلامهم ويُثبتُهُ قولُهُم : « العُلِّيَّة »[٢] ، ألا ترى أنّه من العُلوِّ ، إلاّ أنَّ اللاّمَ انقلَبَتَ للياءِ السَّاكنةِ قبلها[٣] . [١١٨/أ]

فإن قال قائلٌ : تكونُ (فُعْلِيَّة) من مضاعَفِ العين واللاّم[٤] .

قيلَ : لا يَسُوغُ هذا هنا ؛ لأنَّ معنى العُلُوِّ قائمٌ فيه ، لا يُحمَلُ اللَّفْظُ على غيره مع وجود هذا المعنى فيه . وهو قولُ أبي الحسن الأخفشِ .

فأمَّا « سُرِّيَّةٌ[٥] » فحَمَلَهُ أبو الحسنِ على ضربَين : على أنّه من السُّرُور[٦] ، ومن سَرِيْتُ ، فيكونُ على هذا المعنى (فُعِّيْلَة) ، وحَمْلُهُ على (فُعْلِيَّة) عند أبي الحسن أقوى ؛ لأنَّ (فُعِّيْلَة) مثلُ مُرِّيْقَة[٧] قليلٌ . وجَعَلَ بعضُ أهلِ النَّظَر « سُرِّيَّة » من السُّرُوِّ[٨] ، وهو عندي حَسَنٌ في المعنى ، ومقيسٌ في العربيَّة[٩] .

---

(١) وهو قول الفراء في معاني القرآن ٢٥٢/٢ ، وابن خالويه في كتاب ليس : ٢٥٢ ، ونقله في إعراب القراءات السبع ١٠٨/٢ .

(٢) انظر الحجة لأبي عليٍّ ٣٢٣/٥ ، والمسائل المشكلة (البغداديات) : ٤٩٨ . والعُلِّيَّة : الغرفة ، والجمع: العلالي . قال الأزهري : وعِلِّيَّة أكثرُ من عُلِّيَّة .

(٣) أي : إن أصلها العلِّيْوَة ، احتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وأدغمت مع الياء الأخرى فأصبحت : علِّيَّة .

(٤) انظر الصحاح (علا) ٢٤٣٧/٦ .

(٥) السُّرِّيَّة : الجارية المتخذة للملك والجماع . اللسان (سرر) . وانظر كلام أبي عليٍّ عن (السُّرِّيَّة) بأكثر من هذا في الحجة ٣٢٣/٥ .

(٦) انظر الصحاح (سرر) عن الأخفش .

(٧) في (ش) : « مريضة » .

(٨) وهو أحد قولَي أبي الحسن الأخفش كما سبق قبل قليل ، وراجع الحجة ٣٢٣/٥ .

(٩) قال أبو عليٍّ في المسائل المشكلة (البغداديات) : ٤٩٨ : « فأما (سُرِّيَّة) فينبغي أن تكون من السِّرِّ ، ولا تكون فعليَّة من السَّراة » .وانظر الحجة ٣٢٤/٥ .

فأمَّا « الذُّرِّيَّةُ » فيجوزُ أنْ تكونَ عندي (فُعْلِيَّة) مِن ذَرَأَ يَذْرَأُ[١]، ويُقَوِّي ذلك أنّه قد حُكِيَ أنَّ بعضَهُم قرأَ : ﴿ ذَرِّيَّةً طَيِّبَةً ﴾[٢] ، فهذا لا يكونُ إلاَّ (فَعِّيلَة) من الذّرر[٣] .

فإنْ قلتَ : فأَجزْ أَنْ يكونَ[٤] (فُعِّيْلَة) من ذَرَأَ .

قيلَ : لو كان كذلك لجاز تحقيقُ الهمزِ فيه ، ولا يُترَكُ الهمـزُ في هـذا النّحْـوِ لئلاَّ يَلْزَمَ التّخفيفُ في الحروف المحكـيَّـةِ[٥] .

وقد ذَكَرْنَا في « الذُّرِّيَّة » عدَّةَ وُجُوهٍ في « المسائل المشروحة »[٦] .

* * *

---

(١) انظر المحتسب ١/١٥٦ .

(٢) سورة آل عمران : من الآية : ٣٨ . وهذه قراءة زيد بن ثابت رضي الله عنه (ذَرِّيَّة) ، وقرأ أيضاً (ذِرِّيّة). انظر : مختصر الشواذ : ٢٠ ، والمحتسب ١/١٥٦ .

(٣) فيكون أصل (ذَرِّيّة) : ذَرِّيْرَة ، فأبدلت الراء الأخيرة ياءً لتوالي الأمثال ـ كما أبدلوا أحد الأمثال ياءً هرباً من تكريرها في تظنيت وتسريتُ ـ ، وأدغمت اليـاء في اليـاء فصـارت : ذَرِّيَّة. انظر المحتسب ١/١٥٩ .

(٤) أي : الذُّرِّيَّة .

(٥) قـال ابـن جـني في المحتسـب ١/١٥٩ : « فـإذا كـانت مـن لفـظ (ذرأ) : احتملـت أن تكـونَ فَعِّيلَـة كسَكِّينة، وأن تكون فَعُّولة كَخَرُّوبَة ، فإذا كانت فَعِّيلة فأصلها : ذَرِّيئَة ، فألزمت الهمـزة التخفيـف البتة ، أو البدل فقلبت ياءً ، ثم أدغمت فيها الياء قبلها ، فصارت ذَرِّيَّة » ، وقد فصل ابن جني رحمه الله القول في (ذرية) تفصيلاً كافياً شافياً ، ارجع إليه في المحتسب ١/١٥٦ ـ ١٦٠ .

(٦) المسائل المشكلة (البغداديات) : ٤٩٩ ـ ٥٠٠ ، وانظر تفصيلاً كافياً شافياً لهذه الكلمـة في المحتسـب ١/١٥٦ ـ ١٦٠ .

المسألة السَّادسة والتّسعون

قال(١) في قوله تعالى : ﴿ وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيْهَا مِنْ بَرَدٍ ﴾ [النور:٤٣] :

ويجوزُ : ويُنْزِلُ بالتّخفيف ، ومعنى ﴿ مِن جِبَالٍ فِيْهَا مِنْ بَرَدٍ ﴾ أي : من جبالِ بَرَدٍ فيها ،كما تقولُ : هذا خاتمٌ في يدي من حديدٍ ، (المعنى : هذا خاتمُ حديدٍ في يدي) (٢) » .

قال : « ويجوزُ - والله أعلمُ - (أن يكون معنى)(٢) « من جبالٍ » أي : من مقدارِ جبالٍ مِن بَرَدٍ ، كما تقولُ : عند فلانٍ جبالُ مالٍ ، تريدُ : مقدارَ جبالٍ مِن كثْرَتِهِ » .

قال أبو عليّ :

اعلَمْ أنَّ التّقديرَ يكونُ على تقديره الأوّلِ : ويُنزِّلُ من السَّماء من جبالِ بَرَدٍ فيها مطراً أو بَرَداً ، فحَذَفَ المفعولَ للدَّلالة عليه(٣)،كما قال تعالى : ﴿ يَوْمَ تُبَدَّلُ الأَرْضُ غَيْرَ الأَرْضِ وَالسَّمَوَاتُ﴾(٤)، واستَغْنَى عن ذِكْرِ المفعولِ به للدَّلالة عليه.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٤٩/٤ .

(٢) ما بين القوسين ساقطٌ من (ش) .

(٣) و ﴿ مِنْ بَرَدٍ ﴾ هنا في موضع خفض ، وهو قول الفراء . انظر معاني القرآن له ٢٥٧/٢ ، وإعراب القرآن ١٤٢/٣ .

(٤) سورة إبراهيم : من الآية : ٤٨ .

ويجوزُ أنْ يكونَ ﴿ مِنْ بَرَدٍ ﴾ في موضع نصبٍ على قولِ أبي الحسن في زيادةِ « مِن » في الإيجاب[1]، كما تقولُ : أكلتُ مِنْ طعامٍ ، فيكونُ « البَرَدُ » مُنَزَّلاً على هذا .

ويجوزُ على تقدير أبي إسحاقَ الثّاني أنْ يكونَ قولُهُ : ﴿ مِنْ جِبَالٍ ﴾ المرادُ به : مِنْ مقدارِ جبالٍ في موضع نصبٍ بالإنزال ، كأنّهُ قال : ونُنَزِّلُ من السماء مقدارَ جبالٍ من بَرَدٍ ، فتكونُ « مِنْ » وما بعدها في موضع نصبٍ مفعولاً به[2].

ويجوزُ أنْ تكونَ « مِن » فيها غيرَ زائدةٍ ، ولكن لابتداءِ النُّزُولِ ، كـ « مِن » الأُولى في قوله : ﴿ مِنَ السَّمَاءِ ﴾ ، كما تقولُ : يخرُجُ من السِّكَّةِ من الدَّار ، ويكونُ : ﴿ مِنْ بَرَدٍ ﴾ في موضع نصبٍ بالإنزال .

ويجوزُ أن يكونَ المرادُ بالجبالِ هنا التّكثيرَ والتّعظيمَ ، لا التي هي خلافُ السَّهل ، كما قال ابنُ مُقْبِلٍ[3]:

إِذَا مِتُّ عَنْ ذِكْرِ الْقَوَافِي فَلَنْ تَرَى ... لَهَا شَاعِراً مِثْلِي أَطَبَّ وَأَشْعَرَا
وَأَكْثَرَ بَيْتاً شَاعِراً ضُرِبَتْ بِهِ ... بُطُونُ جِبَالِ الشِّعْرِ حتَّى تَيَسَّرَا

* * *

---

(١) انظر : معاني القرآن للأخفش ١/١٠٥ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣/١٤٢ .

(٢) انظر إعراب القرآن للنحاس ٣/١٤٢ .

(٣) هو تميم بن أُبيّ بن مقبل العجلاني في ديوانه : ١١١ ، وروايته : « تالياً مثلي » و « بيتاً مارداً ضربت له » ، و « حزون جبالِ الشعر » .

سورة الشّعراء :

المسألة السَّابعة والتّسعون[1]

قال[2] في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَى بَعْضِ الأَعْجَمِيْنَ ﴾ [الشعراء:١٩٨]:
« الأعْجَمِين جمعُ أَعْجَم ، والأنثى : عَجْمَاء ، والأعجَمُ : الذي لا يُفْصِحُ ، وكذلك الأعجميُّ ، فـ(أمَّا العَجَميُّ)[3] فالذي من جنس العَجَمِ ، أفْصَحَ أو لم يُفْصِحْ » .

قال أبو عليّ :

الدَّليلُ على أنَّ « أعْجَمَ » صفةٌ أنَّ امتناعَهُ من الصَّرْفِ لا يخلو من أن يكونَ لأنَّه صفةٌ كأحْمَرَ ، أو لأنه قَبِيْلٌ من باب أحْمَدَ ويَهُودَ ،/كقوله[4]: [١١٨/ب]

---

(١) تقدمت هذه المسألة في النسختين على المسألتين التاليتين ، مع أنهما متأخرة عنهما في ترتيب آيات السورة ، وقد آثرتُ إبقاءها على حالها .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١٠٢/٤ . وقد نقل ابن سيده رحمه الله أغلب هذه المسألة في كتابه المخصص ١١٩/٢ - ١٢١ .

(٣) ساقط من (ش) .

(٤) صدرُ بيتٍ لخوّاتِ بن جُبير رضي الله عنه يَرُدُّ على العبّاس بن مرداس السُّلمي الذي قال أبياتاً يذكر فيها جلاءَ بني النّضير ويبكيهم ، منها :

لو أنَّ أهْلَ الدَّارِ لم يَتَصدَّعوا ... رأيتَ خلالَ الدَّارِ مَلْهًى ومَلْعَبا
فإنَّكَ عَمْري هَلْ أُريْكَ ظَعَائِناً ... سَلَكْنَ عَلَى رُكْنِ الشَّطَاةِ فتَيْأَبا
عَلَيْهِنَّ عِينٌ مِن ظِباءِ تَبَالَةٍ ... أوَانِسَ يَصْبِيْنَ الحليمَ المُجَرَّبا

أُولَئِكَ أَوْلَى مِنْ يَهُوْدَ بِمِدْحَةٍ

ولا يجوزُ أنْ يكـونَ مـن بـاب « أَحْمَـدَ » و « يَهُـودَ » الـذي في البيـت الـذي أنشَدْنَاهُ ؛ لأنَّه قد وُصِفَ بالنَّكِرة في قوله[1]:

يَأْوِي إِلَى حِزَقِ النَّعَامِ كَمَا أَوَتْ حِـزَقٌ يَـمَـانِـيَـةٌ لأَعْجَـمَ طُمْطُمِ

وقد دخلَتْهُ الألفُ واللاَّمُ على حدِّ دخولها على « أحْمَرَ » للتَّعريف في قولهم : زِيادُ الأَعْجَمُ[2]. فقد علمْتَ بجرْيِهِ على النَّكرةِ ودُخُولِ لامِ التَّعريفِ عليه أنَّه صفةٌ في النَّكرةِ مثلُ أحْمَرَ ، وفي التَّعريف مثلُ الأحْمَرِ. فإذا كان كذلك ، ثبتَ أنَّه صفةٌ، وإذا علِمْتَ أنَّه صفةٌ فيما ذَكَرْتُ لكَ ، علِمْتَ أنَّ جمعَهُ بالواو والنُّونِ خطأٌ، وإذا كان جمعُ هذا القبيل من الصِّفَةِ لا يجمَعُ بالواو والنُّونِ في قول العرَبِ والنَّحْوِيِّين ،

فأجابه خوَّاتٌ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بأبيات تسعةٍ قال فيها :

تُبَكِّي عَلَى قَتْلَى يَهُودَ وَقَدْ تَرَى مِنَ الشَّجْوِ لَو تَبْكِي أَحَبَّ وَأَقْرَبَا
رَحَلْـتَ بِـأَمْـرٍ كُنْتَ أَهْلاً لِمثْلِهِ وَلَمْ تُلْـفِ فِيْـهِمْ قَائِلاً لَكَ مَرْحَبَا
فَـهَلاَّ إلى قومٍ مُـلُـوكٍ مَدَحتَهُمْ تَـبَنَّـوا مِـنَ العِزِّ المُـؤَثَّـلِ مَـنْـصِبَا
أُوْلَئِكَ أَحْـرَى مِنْ يَهُودَ بِمِدْحَةٍ تَـرَاهُـمْ وفِيْـهِمْ عِزَّةُ المَجْدِ تُرْتُبَا

انظر الأبيات والرد عليهـا في ديـوان العبـاس بـن مـرداس السُّلمي : ٣٨ ـ ٤٠ . وانظر المخصص ٤٤/١٧ ، وفي اللسان (هود) جاءت القافية (تونب) .

(١) هو عنترة بن شداد العبسي في ديوانه : ٢٠٠ من معلقته ، وانظر شـرح القصـائد السبع الطـوال : ٣٢٠ .

الضمير في (يأوي) عائدٌ إلى الظَّليم وهو ولد النعام ، وحِزَق : جماعة ، والطمطم : الذي لا يفصح . يقول : يأوي هذا الظليم إلى حِزَق النعام وهي جماعتها ، واحدتها حزقة وحزيقة ، شبهه بقـومٍ مـن اليمن حول رجلٍ من العجم يسمعون كلامه ولا يفهمونه ، وخص أهل اليمن لقربهم مـن العجـم ، يعني الحبش . (شرح الديوان) .

(٢) هو أبو أمامة زياد بن سَلمى ، شاعرٌ أمويٌّ ، كانت فيه لُكْنَةٌ لذلك قيل له الأعجم . انظر : الشعر والشعراء ٤٣٠/١ ، ومعجم الأدباء ١٦٨/١١ ، والخزانة ٧/١٠ .

عِلِمْتَ أنَّ قولَ أبي إسحاقَ : « الأعْجَمِيْن : جمعُ أعْجَم[1] ، والأنثى : عَجْمَاء » خطأٌ بيِّنٌ .

فإن قلتَ : فما يُنكِرُ أنْ يكونَ دخولُ اللاّمِ في « الأعْجَمِ » على حدِّ دخولها في « اليَهُودِ » ، فلا يدلُّ دخولُهَا عليه على أنَّه صفةٌ ،كما لم يدلَّ دخولُهَا على اليهود أنَّ يهودَ صفةٌ ؟

قيلَ : لا يصحُّ ذلك ؛ لأنَّ المرادَ باليهود بيِّنٌ ، وليس المرادُ بالأعْجَمِ الجماعةَ والقَبِيلَ كاليهودِ ، ألا ترى أنَّهُ وُصِفَ به الواحدُ في قولهم : زيادُ الأعْجَمُ ،كما يَصِفُونَه بالأحْمَرِ ونحوِه من الصِّفات .

فأمَّا قولُهُم : أعْجَم وأعْجَمي ، فالمعنى فيهما عندي واحدٌ ، وكلاهما صفةٌ للذي لا يُفصِحُ من العَجَم كان أو من العرب ، إلاَّ أنَّ هذا البناءَ إذا دَخَلَتْهُ ياءُ النَّسب انصرَفَ البناءُ ، والمعنى معنى الجمع ، فأعْجَمِيٌّ كقولهم أحْمَرِيٌّ ، وأنت تريدُ الأحمَرَ الذي هو صفةٌ ، لا تريدُ أنْ تنسُبَهُ إلى الأحمر ،كما تنسُبُ البصريَّ إلى البصرة ، ولكن أحمَرُ وأحمَرِيٌّ بمعنى واحدٍ ،كما لا تريد بـ « كرسيٍّ »[2] إضافةً إلى شيءٍ ، وهذا مَرْوِيٌّ مأخوذٌ من رواةِ اللُّغة . ويدلُّكَ على ذلك قولُ العجَّاجِ[3] :

---

(١) وأبو إسحاق مسبوق بهذا القول ، فقد ذهب إليه أبو الحسن الأخفش حيث قال في تفسيره (الأعجَمِين) : « واحدهم الأعجم ، وهو إضافةٌ كالأشعرين » . معاني القرآن ٢/٤٦٢ . وانظر إيضاح الشعر : ١٨٠ .

(٢) في (ص) : « بعرسي » .

(٣) في (ص) : « رؤبة » ، وفي (ش) : « رؤبة العجاج » ، وهو في ديوان العجاج : ٣١٠ . وانظر المنصف ٢/١٧٩ .

وَالــدَّهْــرُ بِالإِنْسَـــانِ دَوَّارِيُّ

ألا تـرى أنَّ المـرادَ بـ « دَوَّارِيٌّ » و « دَوَّارٍ » واحـدٌ ، فكذلـك أَعْجَـمُ والأعْجَميُّ .

فأمَّا العَجَمِيُّ فإضافتُهُ إلى القَبِيل[1] ،كما أنَّ العربيَّ كذلك .

فإن قلتَ : فإذا لم يَجُزْ أنْ يكونَ « الأَعْجَمِين » في الآية جمعَ أَعْجَم ،كما ذَكَرَه أبو إسحاقَ في تفسيره ، فجمعُ ما هو عندك ؟

قلنا : القولُ فيه : إنَّهُ جمعُ أَعْجَمِيٍّ ليس جمعَ أَعْجَمَ . وهذا قـولُ سيبويهِ ، وقد نصَّ عليه ، وذهب أبو إسحاق عنه . قال سيبويه[2] في الباب المـترجَم « هـذا بابٌ من الجمع بالواو والنُّون (وتكسيرِ الاسـم » : « سألتُ الخليـلَ عـن قولهـم : الأشعرون ، فقال : إنَّما ألحقوا الواوَ والنُّونَ)[3] ـ وفي بعضُ النُّسَخ وحَذَفُوا ياءَ الإضافةِ ـ كما كسَّرُوا الأَشَاعِرَ ، والأَشَاعِثَ ، والمسَامِعَةَ ، فلمَّا كَسَّرُوا مِسْمَعاً والأَشْعَثَ حين أرادوا بني مِسْمَعٍ وبني الأشْعَث ، ألحقوا الواوَ والنُّـونَ ، وكذلـك الأَعْجَمُونَ » .

فقد ثبت من نصِّ سيبويه أنَّ « الأعْجَمِين » جمعُ أَعْجَميٍّ ، وأنَّ ياءَي النَّسَبِ محذوفتان ، حُذِفَتَا في الجمع ، وأنَّـه جُمِعَ على هـذا ،كمـا جُمِـعَ وكُسِّرَ على الأشاعِثِ ونحوِه . ومثلُ قولهم : الأَعْجَمون قولُهُم : النُّمَيْرُون[4] .

---

(١) قال الفراء : ويجوزُ أن تقول : عَجَمِيٌّ تريدُ أعجمي تنسبه إلى أصله » . معاني القرآن ٢/٢٨٣ .

(٢) الكتاب ٣/٤١٠ . وانظر : التعليقة لأبي علي ٣/٢٤٩ ، والنكت ٢/٩١٣ .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

(٤) انظر الكتاب ٣/٤١٠ . وفي (ش) : « النميريّون » .

وممّا يدلُّكَ على صحَّةِ هذا أنَّهُ لا يخلو من أنْ يكونَ جمعَ أعْجَمَ أو أعَجَمِيٍّ[١]، فلا يجوزُ أنْ يكونَ جمعَ أَعْجَمَ ؛ لأنَّ أَعْجَمَ صفةٌ بالدَّلالة التي قدَّمْنَا ، وما كان صفةً من هذا القَبِيل ، فإنّه لا يُجمَعُ بالواو والنُّون ؛ ألا ترى أنَّهُ لا يُقالُ في جمع الأَسْوَدِ : أَسْوَدُوْنَ ، ولا فيما كان من هذا النَّحو ، وإذا كان ذلك مرفوضاً عَلِمْتَ أنَّ جمعَ الاسم إذا كانت فيه ياءَا النَّسَبِ (لا يكون على حدِّ جمع المذكر)[٢] ؛ لأنّه بدُخُولِ ياءَي النَّسَبِ يَخرُجُ من ذلك الحدِّ في اللَّفظِ ، وإنْ كان موافقاً له في المعنى ،كما خرج بذلك من الامتناع من الانصراف ،كما لم يُجمَعْ مُذَكَّرُ هذا القَبِيلِ بالواو والنون ،كذلك لم يُجمَعْ[٣] مؤنَّثُهُ نحو : حَمْراء وسَوداء بالألف والتّاء .

/ **فإنْ قال قائلٌ** : ما يُنكِرُ ألاّ يكونَ « الأَعْجَمُ » صفةً ، وإنْ كانوا قد قالوا: أَعْجَمُ وعَجْماءُ ؛ لأنّه لا فِعْلَ مستعمَلاً منه على حدِّ استعمالهم الفعلَ من الصِّفاتِ في هذا القَبِيْلِ ، ألا تراهم قالوا : احْمَرَّ ، واحْمَارَّ ، وعَوِرَ ، وصَيِدَ ، وشَهِبَ ، ولم يستعملوا من الأعْجَمِ فِعْلاً على هذا الحدِّ ؟ [١١٩/أ]

قيلَ : تَرْكُهُم استعمالَ الفعل منه لا يدلُّ على أنَّهُ غيرُ صفةٍ[٤]؛ لأنَّ هذه

---

(١) في (ص) : « عجمي » .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ش) ، وهو غير واضح في (ص) .

(٣) في (ش) : « كذلك يجمع » .

(٤) قال ابن سيده في تعليقه على كلام الفارسي هذا : « قال عليٌّ : قول الفارسيِّ : إن أعجمَ صفةٌ لا فعلَ له مخالفٌ لما حكاه ابن السِّكِّيت من قولهم : عَجُمَ وعَجِمَ فهو أعجم » . انظر المخصص ١٢١/٢ .

الصِّفاتِ ليست جاريةً على الأفعال ، إنَّما هي مشتقَّةٌ غيرُ جاريةٍ ، وإذا كنَّا قد وجَدْنَا من الصِّفات الجارية على الأفعال ما استُعْمِلَ صفةً و لم يُستَعْمَلْ له فعلٌ ، نحو ما حكاه أبو زيدٍ من أنَّهم يقولون : مُدَرْهَم[1]، ولا يقولون : دُرْهِمَ ، ونحو قولهم للجَبَان : مَفْؤُودٌ[2]، و لم يُستَعْمَلْ منه الفعلُ ، فأنْ يجوزَ هذا فيما هو غيرُ جارٍ على الفعل أَجْدَرُ وأَولى .

وحكَى بعضُ أصحابِ أبي زَيدٍ عنه[3]: « أَشْيَمُ بَيِّنُ الشَّيَم ، و لم يعرفوا له فِعلاً، وأَعْيَنُ بَيِّنُ العَيَن ، و لم يعرفوا له فِعلاً » . فهذا مِمَّا يُؤْنِسُكَ بما ذَكَرْنَا[4].

فإنْ قال قائلٌ : ما يُنكِرُ ألاَّ يكونَ صفةً وإنْ كان قد قيلَ في تأنيثه: عَجْمَاء، وجَرَى على ما قبله ،كما تقولُ أنتَ في أَجْمَع : إنَّه ليس بصفةٍ وإنْ كان قد قيلَ في مؤنَّثِهِ : جَمْعَاء ، وجَرَى على ما قبلَه ؟

قيلَ : قد دَلَلْنَا فيما تقدَّم أنَّه صفةٌ بدلالة امتناعهم من صرفه ، وبدلالة وصْفِهِم له بالنَّكرة ، فأمَّا أَجْمَع وجَمْعَاء فليسا عندنا صِفَتَين، وإنْ كانا على لفظِ

---

(١) لم أقف عليه في النوادر اعتماداً على فهارس الألفاظ في آخره . وهو في المحكم ٣٤٩/٤ ، وفيه : « قال ابن جني : لكنه إذا وُجد اسمُ المفعول فالفعل حاصلٌ » . وانظر اللسان (درهم) .

(٢) لم أقف عليه في النوادر اعتماداً على فهارس الألفاظ في آخره ، ونقله أبو عليٍّ عنه في كتاب الشعر : ٥٤١ (تحقيق د. الطناحي) ، قال : « كما حكاه أبو زيد من قولهم : رجلٌ مفْؤُودٌ للجبان، ورجلٌ مُدَرْهَمٌ ، قال : و لم يُستَعْمَل لهما فعلٌ » . وانظر اللسان (فأد) ، وفيه : « قال ابن جني : لم يصرِّفوا منه فعلاً ، ومفعولُ الصفة إنما يأتي على الفعل نحو : مضروب من ضُرِبَ ، ومقتول من قُتِلَ » .

(٣) النوادر : ٥٤٤ . والأشيَمُ : الذي به شامة ، والأعْيَنُ : الواسعُ العين .

(٤) من أول المسألة إلى هنا نقله ابن سيده في المخصص ١٩١/٢ ـ ١٢٠ .

أَحمَرَ وحَمْرَاء ؛ لأنَّه لم يُمْنَع من الصَّرف في قولكَ : رأيتُ ثوبَكَ أجْمَعَ[1]؛ لأنَّه صفةٌ ، ولكن لأنَّه معرفةٌ وعلى وزْنِ الفعل . وليس جَرْيُهُ في التّأكيد على ما قبله مِمَّا يدلُّ على أنَّهُ صفةٌ؛ لأنَّ هذا من مواضعِ الأسماء ، وليس من مواضع الصِّفات. ألا ترى أنَّكَ تقولُ : رأيتُ ثَوْبَكَ نفسَهُ ، فتُؤَكِّدُ بما هو اسمٌ .

ومِمَّا يَدُلُّكَ على أنَّ أَجْمَع وجَمْعاء ليسا بصفتَين أنَّهُما يجريان على المضمَرَات في نحو : مَرَرْتُ بهم أجمَعين ، ورأيتُهُم أجمعين ، وجاءُوني أجمعون ، والمضمَرُ لا يُوصَفُ .

فإنْ قلتَ : إنّه بدلٌ .

لم يَسُغْ لك ذلك ؛ لأنَّ تقديرَ البدل تكريرُ العامل معه ، وأَجْمَعُ وجَمْعَاءُ لا يَلِيَان العاملَ ، ولا يكونان إلاَّ تابعَين ؛ ألا ترى أنَّه لا يجوزُ : رأيتُ أجمعين ، ومررْتُ بأجمعين حتَّى تقولَ : بهم أجمعين ، فهذا يدلُّكَ على أنَّه ليس بصفةٍ كَأَعْجَم ، وإنْ كان أَعْجَمُ وأَجْمَعُ قد اجتمعا في أنَّهما لم يُسْتَعْمَلْ لهما فعلٌ ، وأنَّ لكلٍّ واحدٍ منهما مؤنَّثاً على فعلاء ، فإنَّهما قد اختلفا فيما ذَكَرْتُ لكَ في صفةٍ وغيرِ صفةٍ .

فإذا كان كذلك كان أجْمَعُ من باب أحْمَدَ ، وأعْجَمُ من باب أحْمَرَ ، كما أنَّ عَجْمَاءَ من باب حَمْراءَ ، وجَمْعَاءَ من باب طَرْفَاءَ وصَحْراءَ . ومن هنا أقولُ: إنَّ « جُمَعَ » معدولٌ عن (فَعَالى) نحو: صَحَارى ، ولو سَمَّيْتَ رَجُلاً بـ « أَجْمَعَ »

(١) في (ص) : « رأيت أخوك أجمع » .

لصرفْتَهُ في النَّكرةِ في قول سيبويه[١]، ولو سمَّيْته بـ « أَحْمَرَ » لم تصرِفْهُ في النَّكرة في قول سيبويه[٢]. وهذا يدلُّكَ على اختلاف البَابَين وافتراقهما ، فقِفْ على ما ذَكَرْتُهُ لكَ ، فإنَّ أبا إسحاق ذهَبَ عن هذا في كتابه « في ما لا ينصرف » . وما ذَكَرْتُهُ مذهَبُ سيبويه .

ومن هذا الباب قولهم : مَقْتَوِيٌّ ومَقْتَوِيْن[٣]، جعله سيبويهِ من هذا الباب ، وحكاه عن الخليل ، وقال[٤]: « هو بمنزلة الأشْعَرِيِّ والأشْعَرِين » . وكان القياسُ في هذا إذا حُذِفَت ياءُ النَّسب منه أنْ تقولَ : مَقْتَوْنَ ، كما يقال في الأعْلَى : الأعْلَون ، إلاَّ أنَّ اللاَّمَ هنا صَحَّت عندي لتكونَ صِحَّتُهَا دلالةً على إرادة النَّسبة ؛ لِيُعلَمَ أنَّ هذا الجمعَ المحذوفَ منه ياءُ النَّسبِ بمنزلة المثبَتَة فيه . ونظيرُ هذا تصحيحُهُم العينَ في « عَوِرَ » و « صَيِدَ »[٥]، وإعلالُهُم « خاف » و « هاب » لِيُعْلَمَ أنَّه في معنى ما يلزَمُ تصحيحُ العينِ منه ؛ لسكون ما قبله وما بعده ، /كما لم يُعِلُّوا احتَوَرُوا وازدَوَجُوا حيث كان بمعنى تجاوَرُوا وتَزاوَجُوا . قال سيبويه[٦]: « وإنْ شئتَ قلتَ : جاءوا به على الأصل ، كما قالوا : مَقَاتِوَة ، حَدَّثنا بذلك أبو

[١١٩/ب]

---

(١) الكتاب ٢٠٢/٣ ـ ٢٠٣ ، ويبدو أن الزجاج يأخذ بمذهب سيبويه أيضاً . انظر ما ينصرف وما لا ينصرف : ١٦ .

(٢) الكتاب ١٩٣/٣ . وقد أخذ الزجاج بمذهب الخليل وسيبويه في عدم صرف (أفعل) صفةً إن سمي به. انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف : ١٢ حيث قال : « وهذا القول الذي أختارُ » .

(٣) المقْتَوُون : جمع مقتويٌّ ، وهو الخادم ، وانظر المسائل البغداديات : ٥٧٥ .

(٤) الكتاب ٤١٠/٣ ، وانظر المسائل البغداديات : ٥٧٥ .

(٥) انظر الكتاب ٣٤٧/٤ .

(٦) الكتاب ٤١٠/٣ .

الخطّاب عن العَرَبِ ، وليس كلُّ العَرَبِ تعرِفُ هذه الكلمةَ . وإنْ شئتَ قلتَ : هو بمنزلة مِذْرَوَيْنِ ، حيث لم يكُنْ له واحدٌ مفرَدٌ » .

وأخبرني أبو بكرٍ عن أبي العبّاس عن أبي عثمانَ قال : لم أسمَعْ مثلَ مَقَاتِوَة إلاّ حرفاً واحداً ؛ أخبرني أبو عُبَيدةَ أنّه سمِعَهُم يقولونَ : سَوَاسِوَة في سَوَاسِيَة ، ومعناه سَواءٌ[1] .

فأمَّا ما أنشَدَهُ أبو الحسن عليُّ بنُ سليمانَ[2] عن الأحْوَلِ[3] عن أبي عُبَيْدَةَ :

تَبدَّلْ خليْلاً بي كَشَكْلِكَ شَكْلُهُ ... فإنّي خَلِيْلاً صَالِحاً بِكَ مُقْتَوِي[4]

فإنَّ « مُقْتَوِي » (مُفْعَلِل)[5] ، ونظيرُهُ : مُرْعَوٍ ، ونظيرُهُ من الصَّحيح مُحْمَرٌّ ومُسْوَدٌّ ونحوُهُ .

---

(١) انظر المسائل العضديات : ٩٣ ، والقاموس المحيط والتاج (سوا) عن أبي عثمان .

(٢) الأخفش الأصغر ، أخذ عن المبرد وثعلب ، كان إماماً في النحو ، وكان بينه وبين ابن الرومي مشاحنة ، فقد كان ابن الرومي يتطير منه ، وكان الأخفش قصيراً . توفي سنة ٣١٥هـ . ذكر ابن النديم أن له كتاب الأنواء ، والتثنية ، والجراد . انظر الفهرست : ١٢٣، وإشارة التعيين : ٢١٩ ، وبغية الوعاة ١٦٧/٢ .

(٣) محمد بن الحسن المعروف بالأحول ، عالم باللغة والشعر . له تصانيف منها : « علوم الأوائل» ، و«الدواهي » ، و « السلاح » ، و « ما اتفق لفظه واختلف معناه » وغيرها . توفي سنة ٢٥٩هـ تقريباً . انظر تاريخ بغداد ١٨٥/٢ ، وإنباه الرواة ٩١/٣ ، وإشارة التعيين: ٣٠٦.

(٤) البيت ليزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي ، وهو في شعره : ٢٧٤ (ضمن شعراء أمويون ـ القسم الثالث) يعاتب ابن عمه عبد الرحمن بن عثمان بن أبي العاص ، من قصيدة جيدة أولها :

تُكَاشِرُني كُرْهاً كَأَنَّكَ ناصِحٌ ... وَعَيْنُكَ تُبدِي أنَّ صَدْرَكَ لِي دَوِي

وقد أنشد المصنف البيت الشاهد في إيضاح الشعر : ٢٧٧ ، والمسائل المشكلة (البغداديات) : ٥٧٦، والمسائل العضديات : ٩٤ ، والمسائل الحلبيات : ١٩٦ ، وهو مع كامل القصيدة في المسائل البصريات ٢٨٨/١، وانظرها أيضاً في أمالي القالي ٦٨/١ ، والأغاني ١٠٠/١١ ، والخزانة ١٣٢/٣.

(٥) في (ش) : « مفعال » . وانظر كلام الفارسي عن (مقتوين) مفصلاً في المسائل العضديات : ٩٢ ـ ٩٥ ، والمسائل المشكلة (البغداديات) : ٥٧٦ .

فإن قلتَ : بِمَ انتصَبَ « خليل » و « مَقْتو » غيرُ متعدٍّ ؟

فالقولُ فيه عندنا : أنَّه منتصبٌ بفعلٍ مضمَرٍ يدلُّ عليه هذا المظهَرُ ، كأنَّه قال : إنِّي متَّخذٌ ومستعدٌ ، ألا ترى أنَّ مَنْ خَدَمَ خليلاً اتَّخذَه واستعدَّه ، فعلى هذا وجهُ هذا البيت .

وأمَّا قولُ الأعشى[1]:

أَتَانِي وَعِيْدُ الْحُوْصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ		فَيَا عَبْدَ عَمْرٍو لَوْ نَهَيْتَ الأَحَاوِصَا

فجمَعَ على (فُعْل) ، ثم جَمَعَ على (أفاعِل) .

فالقولُ عندي : أنَّه جعلَ الأوَّلَ على قولِ مَن قال : العبَّاسُ والحارثُ . وعلى هذا ما أنشده الأصمعيُّ من قوله[2]:

أَحْوَى مِنَ الْعُوْجِ وَقَاحُ الْحَافِرِ

وهذا ممَّا يدلُّكَ من مذاهبهم على صحَّةِ ما يقولُ الخليلُ[3] رحمه الله في

---

(١) ديوانه : ١٩٩ . وانظر : إصلاح المنطق : ٤٠١ ، وجمهرة اللغة ١/٥٤٤ ، والاشتقاق : ٢٩٦ ، والمسائل الحلبيات : ٢٨٥ ، والمبهج : ٦٥ ، والصحاح (حوص) ، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/٦٤٥ ، والخزانة ١/١٨٣ .
وعبد عمرو: هو ابن شريح ابن الأحوص . وعَنَى بالأحاوص : مَن وَلَدَهُ الأحوص ومنهم : عوف ابن الأحوص، وعمرو بن الأحوص، وشريح بن الأحوص. انظر الصحاح (حوص) .

(٢) رواه ابن سيده في المحكم ٢/٢٠٣ ، وهو في اللسان والتاج (عوج) دون نسبة . والعُوْجُ : أراد مِن وَلَدِ أعْوَج ، وهو فرس سابقٌ ، قال الأصمعي في كتاب الخيل : ٣٧٩ : أعوجُ كان لبني سابق المرار، ثم صار لبني هلال بن عامر (الصحاح - عوج) ، وسمي كذلك لأنه رُكب صغيراً فاعوجت قوائمه . انظر : أسماء خيل العرب وأنسابها للغندجاني : ٣٥ - ٣٦ ، والحلبة في أسماء الخيل للتاجي: ٢٣ . و(حافرٌ وَقاح) : صلبٌ باقٍ على الحجارة . (اللسان - وقح) .
قال ابن سيده : « كَسَّرَ (أعوجَ) تكسيرَ الصفات ؛ لأن أصله الصفة » .

(٣) انظر الكتاب : ٢/١٠١ .

العبَّاس والحارث : إنَّهم إنَّما قالوه بحرف التّعريف ؛ لأنَّهم جعلوه الشَّيءَ بعينه ، ألا ترى أنَّه لو لم يكن كذلك لم يُكَسِّرُوا تكسيرَه .

فأمَّا الآخرُ[1] فإنَّهُ يحتَمِلُ عندي ضربَين :

يكونُ على قولِ مَنْ قال عبَّاسٌ وحارثٌ .

ويكونُ على النَّسب مثل : الأحامِرَة ، والمَهَالِبَه ،كأنَّه جعَلَ كلَّ واحدٍ منهم أَحْوَصاً[2].

فأمَّا « سَوَاسِوَة » فالقولُ فيه عندي : أنَّه من باب « ذَلاذِل » و « ذَلَـذِل »[3].

وهو جمعُ « سَوَاءٍ » من غير لفظه ، وقد قالوا : سَوَاسِيَة ، وقال[4]:

لَهُمْ مَجْلِسٌ صُهْبُ السِّبَالِ أَذِلَّةٌ سَـوَاسِـيَـةٌ أَحْـرَارُهَـا وَعَـبِـيْـدُهَا

وقال[5]:

سَوَاسِـيَةٌ سُوْدُ الْوُجُوْهِ كَأَنَّهُمْ حَمِيْرُ بَنِي ذَكْوَانَ قَدْ ثَارَ صِيْقُهَا

فالياءُ في « سَوَاسِيَة » منقلبةٌ عن الواو . ونظيرُهُ « صَيَاصي » جمعُ صِيْصِية[6].

---

(١) وهو : « الأحاوِصَا » في البيت .

(٢) في (ش) : « كل واحد منهم عوضاً من أحوصا » .

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٣/٢٢٨ : « ويقول بعضهم: جَنَدِل وذَلَـذِل ، يحذف ألف جنادل وذلاذل وينونون ، يجعلونه عوضاً من هذا الحرف » . وذَلاذِلُ القميص : ما يلي الأرض من أسافله. اللسان (ذلل) .

(٤) هو ذو الرمة في ديوانه : ٢/١٢٣٥ . وفي (ش) : « صهب الرحال » .
وصهب السبال : أي هم عجم ليسوا بعرب . ولا يقال سواسية إلا في الهجاء ، فأما في الخير فيقال: سواء . (شرح الديوان) ، وانظر جمهرة اللغة ٣/١٣١٠ .

(٥) لم أقف عليه .

(٦) الصِّيْصِيَةُ : شوكة الحائك التي يسوِّي بها السَّداةَ واللُّحمةَ . اللسان (صيص) .

وإنَّما صَحَّت الواوُ في مَنْ قال : « سَوَاسِوَة »[١]؛ ليُعْلَمَ بذلك أنَّها لامٌ في الأصل ، وأنَّ الياءَ في مَنْ قال : « سَوَاسِيَة » منقلبةٌ عنها ، وكان هذا أجدَرَ بالتَّصحيح حيث لم تصحَّ هذه الواو في موضعٍ . وقد صحَّحُوها في « القُصْوَى » ، مع أنَّها تظهَرُ في مواضِعَ من الكلمة ، ويُخالَفُ بها أخَوَاتُهَا نحو : الدُّنْيَا والعُلْيَا[٢].

وإذا كانت « القُصْوَى » قد صحَّتْ فيها مع ما ذَكَرْتُ لكَ ، فأنْ تَصِحَّ في هذا أجْدَرُ ؛ لئلاَّ يلتَبِسَ جمعُهُ بجمعِ « الفَيْفَاء »[٣] وبابِهِ .

فإنْ قلتَ : ما ينكِرُ أن يكونَ من لفظِ السَّواءِ ،كما كان من معناه ؟

قيلَ : يمتنعُ ذلك لأمرَين :

أحدهما : إثباتُ السِّين في موضع اللاَّمِ الأُولى ، والفاءُ لا تقَعُ مُكَرَّرَةً ثالثةً[٤] في شيءٍ ، فأمَّا « مَرْمَريس »[٥] فإنَّهُ وقع تكريرُها مع العين ، ولم تُكرَّر العين ههنا ،كما تكرَّرت هناك .

فإن قلتَ : أقولُ : إنَّ العينَ قد تكرَّرَتْ هنا أيضاً وهي الواوُ .

فقد أخلفْتَ[٦] ؛ لأنَّكَ تَدَعُ الكلمةَ بلا لامٍ .

---

(١) في (ش) : « سواسية » ، وأشيرَ في هامشها إلى ما جاء في نسخة (ص) .

(٢) انظر سر الصناعة ٢/٧٣٥ .

(٣) الفيفاء : الصحراء الملساء ، وهن الفيافي . اللسان (فيف) .

(٤) في (ش) : « لا تقع مكررة في شيء » .

(٥) ومثلها « مرمريت » . انظر سر الصناعة ١/٢٤٧ .

(٦) في (ش) : « أحلت » .

والآخَرُ : أنَّ اللاَّمَ هنا واوٌ بدلالة صِحَّتِهَا وثَبَاتِهَا فيما حكاه أبو عثمانَ عن أبي عُبَيْدَةَ ، واللاَّمُ في « سَوَاء » ياءٌ ، وكذلك جميعُ هذا البابِ ، اللاَّمُ فيه ياءٌ وليست بواوٍ ؛ ألا ترى أنَّ باب « رَوَيْتُ » و « طَوَيْتُ » أكثرُ من باب « قُوَّة » و « حُوَّة »[1]. وقالوا : الشَّيء ، وهما شيئان ، فلولا أنَّ اللاَّمَ ياءٌ لم تَنْقَلِبِ العينُ التي هي واوٌ في « سَوَاء » ، فلما قَلَبْتَهَا عَلِمْتَ أنَّهَا مثلُ : « طَيٌّ » من طَوَيْتُ ، و«رَيٌّ » من رَوَيْتُ ، وإنَّ « سِيًّا » من سَوَاء ، كـ « قِيٌّ » من قَوَاء[2] .

* * *

(١) الحُوَّةُ : سمرة الشفة . وانظر سر الصناعة ٢/٥٧٨ .

(٢) القَوَاء : أرض قفرٌ لا أحدَ فيها . اللسان (قوا) . وانظر سر الصناعة ٢/٨٠٩ .

المسألة الثَّامنة والتِّسعون

قال أبو إسحاقَ[(١)] في قوله تعالى : ﴿ إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾ [الشعراء : ٤] :

« معناه فتظلُّ ؛ / لأنَّ الجزاءَ يقعُ فيه لفظُ الماضي في معنى المستقبل ، تقولُ : إنْ تأتِني أكْرَمْتُكَ ، معناه : أُكْرِمْكَ ، وإنْ أتَيْتَني أحْسَنْتَ[(٢)] وأجْمَلْتَ ، معناه : تُحسِنُ وتُجمِلُ » . [١٢٠/أ]

قال أبو عليٍّ :

اعْلَمْ أنَّ الجزاءَ يكونُ على ثلاثة أضْرُبٍ : يكونُ بالفعل ، وبالفاء ، وبإذا .

فإذا كان بالفعل ، جاز أنْ يقع الماضي موقعَ المستقبَلِ في الجزاء ، كما جاز أن يقعَ موقِعَهُ في الشَّرْطِ ؛ لأنَّ الحرفَ يقلِبُ المعنى إلى الاستقبال ، كما تفعَلُ ذلك « لم » في النَّفي ، و « لا » في قولكَ : وا لله لا فَعَلْتَ ، فتقولُ على هذا : إنْ أتَيْتَني أتَيْتُكَ ، تريدُ: إنْ تأتِنِي آتِكَ ، فوقعَ الماضي موقعَ المستقبَل في الجزاء ، كما أوقعْتَهُ في الشَّرط ، وإنْ كان ذلك في الشَّرْطِ أبْيَنَ ؛ لأنَّ الحرفَ يخلُصُ عملُهُ في الفعل الذي هوالشَّرْطُ ، ولا يخلُصُ عملُهُ في الجزاء ؛ ألا ترى أنَّ الجزاءَ لا يخلو

(١) معاني القرآن وإعرابه ٨٢/٤ .

(٢) في المعاني : « وأن أتيتني وأحسنت معناه ... » .

من أنْ يكونَ معمولاً للحرف والفعل ، أو للفعل دون الحرف ، وليس في القِسْمَةِ أنْ يكون معمولاً لـ « إنْ » فيُجزَمَ به كما انجزَمَ به الشَّرْطُ ، و لم نعلَمْ أحداً ذهب إلى ذلك ؛ لأنَّ الجزاءَ قد جاز فيه من هـذا مـا جـاز في الشَّـرط مـن حيث صـار كالجملة الواحدة .

فأمَّا ما بعد الفاء فمنقطِعٌ عن « إنْ » ، (وعن أنْ)[١] يكونَ لها عملٌ فيه ، ألا ترى أنَّ الفاءَ إنَّما تُجلَبُ في جواب الشَّرْطِ إذا كـانت الجملـةُ الموقَعَـةُ في موضـع الجزاء من مبتدإٍ وخـبرٍ ، فـالمبتدأُ والخـبرُ لا يتعلّـقُ بــ « إنْ » ؛ لأنَّهـا مـن عوامـل الأفعال ، وما أُخلِصَ لها من دون الأسماء ، فإذا كان كذلـك ، لم تَدخُـلْ عليهـا ، و لم تتعلّقْ بها ، فاجتُلِبَت الفاءُ وإذا في هذا لِيُتَوَصَّلَ بها إلى كون الجملة الـتي مـن المبتدأ والخبر في موضـع الجـزاء ، كمـا يُتَوَصَّـلُ بــ « الـذي » إلى وصـف المعـارف بالجُمَلِ ، وبــ « ذو » الـتي بمعنـى صـاحب إلى الوصـف بالأجنـاس[٢]، وبــ « أنْ » الموصولةِ بالفعل إلى تخصيص المصدر بـالآتي أو المـاضي ، ومـن ثَـمَّ كـانت هـذه الآيُ[٣] محمولةً عند سـيبويه[٤] على إرادة المبتـدأ ، وهـي قولُـهُ : ﴿ **فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلاَ يَخَافُ بَخْساً وَلاَ رَهَقاً** ﴾[٥]، وقولُهُ : ﴿ **وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيْـلاً** ﴾[٦]،

(١) ساقط من (ش) .

(٢) في (ش) : « الجوهر » .

(٣) في (ش) : « الجملة » .

(٤) الكتاب ٦٩/٣ .

(٥) سورة الجن : من الآية : ١٣ .

(٦) سورة البقرة : من الآية : ١٢٦ .

و﴿ مَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْهُ ﴾[1]. وكان موضعُ الفاء مع ما بعدها من الجملة جَزْماً بدلالة مَنْ قَرَأَ : ﴿ مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾[2] فجزَمَ . ولهذا أيضاً حُمِلَ[3]:

إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ

ونحوُهُ على التّقديم .

فإذا كان حكمُ الفاءِ في الجزاء ما ذَكَرْنَا، وكانت « إذا » بمنزلتها[4] في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾[5] ، وقولِهِ : ﴿ وَإِنْ لَمْ يُعْطَوا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ ﴾[6] ، بانَ أنَّ عَمَلَ « إنْ » منقطعٌ عمَّا بعد الفاء من هذه الأفعال ؛ لخُروجِ الفعل الذي بعدها عن أنْ يكونَ جزاءً ، أو وُقُوعِهِ موقعَ خبرِ المبتدأ ، وامتناعِ الماضي أنْ يكونَ في موضع جزْمٍ بعد الفاء ؛ ألا ترى أنّه لو كان مثالُ الماضي بعد الفاء في موضعِ الجزاء ،كما يكونُ إذا لم يكن بعد الفاء ، لكان مثالُ الماضي بعدها في موضعِ جزْمٍ ،كما يكونُ بغير الفاء . ولو

---

(١) سورة المائدة : من الآية : ٩٥ .

(٢) سورة الأعراف : من الآية : ١٨٦ . وهي قراءة حمزة والكسائي ، انظر : السبعة : ٢٩٩ ، والحجة لأبي زُرعة : ٣٠٤ .

(٣) رجزٌ لجرير بن عبد الله البجلي في الكتاب ٦٧/٣ ، وشرح أبياته ١٢١/٢ ، وينسب أيضاً إلى عمرو بن خثارم العجلي . انظر : التعليقة ١٨٠/٢ ، والنكت ٧٣٢/١ ، والخزانة ٢٠/٨ ، ٢٣ ، ٢٨ . وقبله :

يَا أَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ

(٤) في (ش) : « وكانت بمنزلة إذا »

(٥) سورة الروم : آية : ٣٦ .

(٦) سورة التوبة : آية : ٥٨ .

كان كذلك لجاز أنْ يُجزَمَ مثالُ الآتي بعد الفاء ،كما جاز أنْ تجزمَهُ إذا لم يكن بعد الفاء ، فقلتَ : إنْ تأتِنِي فأُكْرِمْكَ ،كما تقولُ : إنْ تأتِنِي أُكْرِمْكَ . وفي امتناع هذا دلالةٌ على أنَّ الفعلَ بعد الفاء منقطعٌ عن عامل الجزم ، وإذا انقطع عنه ، لم يَجُزْ أن يقعَ الماضي موقعَ المستقبَلِ على حدِّ ما كان يقعُ قبلَ أنْ تنقطعَ الفاءُ ، وتحجزَ عملَ الجازم . وإذا كان كذلك، تَبَيَّنْتَ الخللَ في قول أبي إسحاقَ: « معنى « فظَلَّتْ » معنى « فتظَلُّ » ؛ لأنَّ الجزاءَ يقعُ فيه لفظُ الماضي موضِعَ المستقبل » ، وأنَّ الماضيَ لم يقع موقعَ المستقبَلِ هنا من حيث ذَكَرَ ، ولكن كما يقَعُ في غير هذا نحوُ ما ذَكَرَهُ سيبويهِ في مواضعَ من هذا ، ونحوُ ما أنشده أبوعُبَيْدَةَ من قول الشّاعر[1]:

فَأَدْرَكْتُ مَنْ قَدْ كَانَ قَبْلِي فَلَمْ أَدَعْ
لِمَنْ كَانَ بَعْدِي فِي الْقَصَائِدِ مَصْنَعَا

* * *

(١) لم أقف عليه .

[١٢٠/ب]

/ المسألة التَّاسعة والتّسعون

قال(١) في قوله تعالى : ﴿ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُوْنِ ﴾ [الشعراء : ١١٩] :

« الفُلْكُ : السُّفُن ، واحدُها فَلَك ، وجمعُهُ فُلْك . وزعَمَ سيبويهِ أنّه بمنزلة أَسَدَ وأُسْد ، وقياسُ فُعْل قياسُ فَعَل ، ألا ترى أنّكَ تقولُ :قُفْل وأقفال ، وكذلك أُسْد وآساد ، وفُلْك وأفلاك . وفُلْك في الجمع . والمشحون : المملوء » .

قال أبو عليّ :

اعْلَمْ أنَّ الفُلْكَ لم نعلَمْ أحداً قال في واحده : فَلَكٌ ، ولكنَّ الواحدَ فُلْك وكُسِّرَ على فُلْك ، وقولُ سيبويه(٢): إنَّه بمنزلة أَسَدٍ وأُسْدٍ ، يريدُ أنَّ (فَعَلاً) يُكَسَّرُ على (فُعْل) ،كما كُسِّرَ (فُعْلٌ) عليه ، واجتمعا في التَّكسير على (فُعْلٍ) ،كما اجتمعا في التَّكسير على (أفعال)؛ لأنَّهما يتعاقبان كثيراً على الشَّيء الواحد، نحو: البُخْلِ والبَخَلِ ، والسُّقْم والسَّقَمِ ، والعُجْمِ والعَجَمِ ، والعُرْبِ والعَرَبِ ، فلمَّا كانا هكذا جاز اجتماعُهُما على هذا التَّكسير .

ونظيرُ هذا في أنَّ التَّكسيرَ جاء على لفظِ الواحد قَبْلَ أنْ يُكَسَّرَ قولُهُم : ناقةٌ

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٤/٩٥ .

(٢) الكتاب ٣/٥٧٧ .

هِجَانٌ[١]، وإبلٌ هِجَانٌ ، ودِرْعٌ دِلاَصٌ[٢]، وأَدْرُعٌ دِلاَصٌ ، وإنّما دِلاَصٌ وهِجَانٌ في الجمع على حدِّ ظِرَافٍ وشِرَافٍ[٣]، وليس على حَدِّ «كِنَازٍ»[٤] و «ضِناك»[٥]. قال سيبويه[٦] : « وليسَ مثلَ : جُنُب ؛ لأنّكَ تقولُ : هِجَانَان » .

فالحركةُ التي في « فُلْك » في قوله : ﴿ في الْفُلْكِ الْمَشْحُوْنِ ﴾ ليست على حدِّ الحركة في قوله : ﴿ حَتَّى إذَا كُنْتُمْ في الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ ﴾[٧]،كما أنّها في ترخيم « مَنْصُور » و « بُرْثُن » في قول مَنْ قال : يَا حارُ ، ليست على حدِّ الحركة في قول مَنْ قال : ياحارِ ، وهذا لفظُ سيبويه في الفصل الذي ذكَرَ فيه تكسيرَ (فُعْل) ، قال[٨]: « وقد كُسِّرَ حرفٌ منه على (فُعْلٍ) ،كما كُسِّرَ عليه (فَعَلٌ) وذلك قولُكَ للواحد : هو الفُلْكُ ، فتُذَكِّرُ ، وللجميع : هي الفُلْكُ » .

وقال[٩] في : ﴿ الفُلْكِ الْمَشْحُوْنِ ﴾ : « فلَمَّا جَمَعَ قالَ : ﴿ وَالْفُلْكِ الَّتي

---

(١) الهجان من الإبل : البيضاء الخالصة اللون والعتقِ . وانظر الكتاب ٦٣٩/٣ قال سيبويه : « وزعم الخليل أن قولهم (هِجان) للجماعة بمنزلة ظِراف ، وكسَّروا عليه فِعالاً فوافق فَعيلاً ههنا ،كما يوافقه في الأسماء » .

(٢) درعٌ دِلاصٌ : برّاقةٌ ملساء لينة بيِّنةُ الدَّلَص . وانظر الكتاب ٦٣٩/٣ .

(٣) ظِراف : جمع ظريف أو ظريفة ، وشِراف: جمع شريف أو شريفة قال سيبويه : وافق مذكره في التكسير . انظر الكتاب ٦٣٦/٣ .

(٤) ناقةٌ كِنازٌ : أي : مكتنزة اللحم ، أو الصلبة اللحم . وانظر الكتاب ٦٣٩/٣ .

(٥) الضِّناكُ : المرأة الضَّخمة ، وفي العين ٣٠٢/٥ : « امرأة ضِناك ، أي : مكتنزة تارَّة صلبةُ اللحم » .

(٦) الكتاب ٦٤٠/٣ .

(٧) سورة يونس : من الآية : ٢٢ .

(٨) الكتاب ٥٧٧/٣ .

(٩) أي : سيبويه . انظر الكتاب ٥٧٧/٣ .

تَجْرِي فِي الْبَحْرِ ﴾[1] كقولكَ : أَسَدٌ وأُسْدٌ . وهذا مذهبُ الخليل . ومثلُهُ : رَهْنٌ ورُهْنٌ » . انقضى كلامُ سيبويه .

وقولُهُ : « وقد كُسِّرَ حرفٌ منه على (فُعْلٍ) » وهو يتكلّمُ في (فُعْلٍ) يَدُلُّ أنَّ الذِّكْرَ يَعُودُ إلى (فُعْلٍ) لا إلى (فَعَلٍ) ، وكما أنَّ « رَهْناً » ليس بـ(فَعَلٍ) ، وقد كُسِّرَ على (فُعْلٍ) ،كذلك جاز أنْ يُكَسَّرَ (فُعْلٌ) على (فُعْلٍ) في قولِهِم : فُلْك ، والمرادُ به الجمعُ .

* * *

(١) سورة البقرة : من الآية : ١٦٤ .

سورة العنكبوت :

المسألة المائة

قال[1] أبو إسحاقَ في قوله تعالى : ﴿ أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا ﴾ [الآية : ٢] :

قال : « موضعُ « أَنْ » الأُولى نصبٌ ؛ اسمُ حَسِبَ وخبرُه ، وموضعُ الثّانيةِ نَصْبٌ من جهتَين أجودهما : أنْ تكونَ منصوبةً بـ « يُتْرَكُوا » ، فيكون المعنى : أحَسِبَ النّاسُ أنْ يُترَكوا لأنْ يقولوا ، فلمّا حُذِفَ الحرفُ وصَلَ « يُتْرَكُوا » إلى « أَنْ » فنَصَبَ .

ويجوزُ أنْ تكونَ الثّانيةُ العاملُ فيها « حَسِبَ » ، كأنَّ المعنى على هذا ــ والله أعلَمُ ـ : أَحَسِبَ النّاسُ أنْ يقولوا آمَنّا وهم لا يُفْتَنُونَ . والأوّلُ أَجْوَدُ » .

قال أبو عليٍّ :

أمّا ما ذَكَرَهُ في موضعِ « أَنْ » الثّانيةِ من أنّه نَصْبٌ بـ « يُتْرَكُوا » فبَيِّنٌ ، وذلك أنَّ « تَرَكَ » فعلٌ متَعَدٍّ إلى مفعولٍ واحدٍ ، فإذا بُنِيَ للمفعول لم يتَعَدَّ إلى آخَرَ ، فـ « أنْ يَقُولوا » لا يتعلّقُ به[2] ، ولا يتعدّى إليه إلاّ بحرفٍ ، ثمَّ يُقدَّرُ

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٤/١٥٩ - ١٦٠ .

(٢) في (ش) : « وأن يقولوا يتعلق به » .

الحرفُ فيَصِلُ الفعلُ .

فأمَّا ما ذَكَرَهُ من انتصاب « أنْ يقولوا » بـ « أَحَسِبَ » فلا يخلو إذا قُدِّرَ انتصابُهُ به من أنْ يكونَ مفعولاً أوّلاً ، أو ثانياً ، أوصفةً ، أو بدلاً .

[١٢١/أ] **فلا يكونُ مفعولاً أوّلاً** / لتَعَدِّيه إلى المفعول الذي قبلَه وهو التَّرْكُ .

ولا يجوزُ أنْ يكونَ مفعولاً ثانياً لوجهَين :

أحدهما : أنَّ بابَ ظَنَنْتُ ونحوَهُ إذا تعدَّى إلى هذا الضَّرْبِ من المفعول ، لم يتعَدَّ إلى مفعولٍ ثانٍ ظاهرٍ في اللَّفظِ ؛ لأنَّ مَنْ قالَ : « أنْ » ههنا مفعولاً ثانياً مُراداً ، لم يُجز إظهارَه ، كما لا يُجيزُ إظهارَ خبرِ المبتدأ بعد « لولا » .

والآخَر : أنَّ المفعولَ الثَّانيَ هو الأوَّلُ في المعنى ، وليس القولُ التَّرْكَ ، كما أنَّ منطلقاً هو زَيدٌ في قولكَ : ظننْتُ زَيداً (منطلقاً ، ولا يكونُ أيضاً من باب ظننتُ زيداً)[1] عَمْراً ؛ لأنَّهُم لم يَحسِبُوا التَّرْكَ القولَ .

ولا يكون أيضاً بدلاً ؛ لأنَّه ليس الأوَّلَ ، ولا بعضَه ، ولا مشتَمِلاً عليه . ولا يستقيمُ حَمْلُهُ على الغَلَطِ .

ولا يكونُ صفةً ؛ لأنَّ « أنْ » لم يُوصَفْ بها شيءٌ ولا في موضعٍ ، ولم تُوصَفْ ، فإذا كان تَعَلُّقُ « أنْ » الثَّانيةِ بـ « حَسِبَ » (وعَمَلُهُ فيها)[2] لا يخلو ممَّا ذَكَرْناه، ولم يستَقِمْ حملُهُ على شيءٍ من ذلك ، ثبَتَ موضِعُ الإغفالِ في المسألة .

* * *

(١) ما بين القوسين ساقطٌ من (ش) .

(٢) من (ص) .

سورة ص[١]:

المسألة الحادية والمائة

قال[٢] في قوله تعالى: ﴿ ص ﴾[٣] [الآية: ١]:

« قُرِئَتْ بالفتح[٤]، (وقُرِئَـت بالكسر)[٥]، والقـراءةُ بسُكُونِ الـدَّالِ أكْثَرُ؛ لأنَّها من حروفِ الهجاء، وتقديرُ الدَّالِ الوقفُ عليها ».

قال: « وقيلَ: إنَّها قَسَمٌ أيضاً، ﴿ وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ ﴾ عطفٌ عليهـا، المعنى: أُقسِمُ بصَاد وبـالقرآنِ ذي الذِّكْـرِ. ومَـنْ فتَحَهَـا على ضربَـين: يكـون لالتقاء السَّاكنَين. ويكونُ على معنى: اُتْلُ صادَ، ويكونُ « صادَ » اسمـاً للسُّـورَةِ لا ينصرِفُ[٦]. ومَنْ كَسَرها فعلى ضربَـين: لالتقـاء السَّـاكنَين. وعلى معنـى: صادِ القرآنَ بعَمَلِكَ، من قولكَ[٧]: صَادَى يُصَادِي إذا قَـابَلَ وعَـادَلَ. والجـوابُ

(١) تعرض المصنف رحمه الله للآية الأولى من سورة فاطر في المسألة [٤٨].

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٣١٩/٤، وراجع ٦٥/١ - ٦٦.

(٣) سبق للمصنف أن عرض لهذه الآية وغيرها من حروف فواتح السور في المسألة [٤].

(٤) أي بفتح الدال (صـادَ)، وهـي قـراءة عيسـى بـن عمـر الثقفـي. انظـر: مختصـر الشـواذ: ١٣٩، والمحتسب ٢٣٠/٢.

(٥) ساقط من (ص). وبالكسر قراءة أبيِّ بن كعب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، والحسن، وابن أبي إسحاق، وأبـي السمال. انظر: مختصر الشواذ: ١٣٩، والمحتسب ٢٣٠/٢.

(٦) انظر المحتسب ٢٣٠/٢.

(٧) في (ش): « فعلل » بدل « من قولك ».

له : ﴿ إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ ﴾[١] » .

قال : « وقالَ قومٌ : الجوابُ : ﴿ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ ، والمعنى : لَكَمْ أهلَكْنا ، فلمَّا طالَ الكلامُ بينهما حُذِفَت اللاَّمُ » .

قال أبو عليٍّ :

لا يخلو حرفُ العطفِ في مَن قالَ : إنَّ « صادِ » قَسَمٌ من أنْ يكونَ استئنافَ قسَمٍ ، أو عطفاً على قَسَمٍ . فلا يجوزُ أنْ يكونَ استئنافَ قسَمٍ ؛ لأنَّ جوابَ الأوَّلِ لم يمضِ ، ألا ترى أنَّ الخليلَ[٢] منَعَ من ذلك في قوله تعالى : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴾[٣]. ولا يجوزُ أنْ يكونَ عطفاً على المقسَمِ به الأوَّلِ ، فيكونُ جرّاً بأنْ يَشْرَكَ الأوَّلَ ؛ لأنَّه لا حرفَ في الأوَّلِ ، فإذا لم يكن في الأوَّلِ حرفُ جرٍّ ، لم يَجُز ذلك إلاَّ في قولِ مَنْ أضْمَرَ الجرَّ ، وإضمارُهُ غيرُ مستقيمٍ . وقد دَلَّلْنا على ذلك . وقد حَكَى سيبويه[٤]: « اللهِ لأفْعَلَنَّ » ، هذا جرٌّ ، وليس بالكثيرِ[٥]؛ ألا ترى أنَّهُ أَلْزَمَ مَنْ قاله أنْ يقولَ : زيدٍ ، فيضمِرَ حرفَ الجرِّ .

فإن قلتَ : فلِمَ لا يجوزُ كونُ هذا جرّاً قياساً على ما حكاه من قولهم : «اللهِ لأفعلَنَّ » ؛ لأنَّه قَسَمٌ ،كما أنَّ ذاكَ قَسَمٌ ؟

---

(١) في (ص) : « قوله : إنه لحقٌّ تخاصم أهل النار » .

(٢) انظر الكتاب ٣/٥٠١ . قال سيبويه : « وقال الخليل في قوله تعالى : ﴿ واللَّيلِ إذا يَغْشى... ﴾ الواوان ليستا بمنزلة الأولى ، ولكنهما الواوان اللتان تضمان الأسماء إلى الأسماء في قولك : مررت بزيد وعمرو ، والأولى بمنزلة الباء والتاء » .

(٣) سورة الليل : الآية : ١ .

(٤) الكتاب ٢/١٦٠ ، ٣/٥٠٠ .

(٥) العبارة في (ص) : « الله لأفعلن وكان ذلك ليس بالكثير » .

قيلَ : لا يجوزُ هذا قياساً على ذاك ، وذلك أنَّ هذا الاسمَ[(١)] كَثُرَ في القسَمِ ما لم يكْثُرْ فيه غيرُهُ ، فإذا كَثُرَ هذه الكثرَةَ ، وكانوا قد يغيِّرُون الأكْثَرَ في كلامهم ما لا يُغيِّرُونَ غيرَه ، لم يَجُزْ حملُ سواه عليه ؛ لخرُوجِهِ من حُكْمِهِ ، ومخالفتِهِ له . ألا ترى أنّهم قد استجازوا في هذا الاسم بدلَ التّاءِ من الواو[(٢)]، ولم يُجيزوه في غيرِه، واختصَّ بأشياءَ نحو: « يا أللهُ اغفِرْ لي »، و « أفأللهِ لأفْعَلَنَّ »[(٣)]، وما أشبهَ ذلك ممّا لم يَجُزْ في غيره ، فكما استجازوا البدَلَ ونحوَ ما ذَكَرْناه ، فكذلك أجازوا الحذفَ ، وكما لم يبدِلُوا في غيره ،كذلك لا يُحذَفُ في غيره .

وأيضاً فإنَّ حَذْفَ هذا نادرٌ ، والنّادرُ لا يُقاسُ عليه ، / إنّما يُقابَلُ في ما جاء [١٢١/ب] لا يُتَعَدَّى به إلى غيره ، ألا ترى أنّهُ لا يُقاسُ على « لَدُنْ غُدْوَةً »[(٤)] غيرُهُ .

* * *

---

(١) أي : لفظ الجلالة .

(٢) فقالوا : تاللهِ .

(٣) فنودي الاسم في الأول وفيه (ال) التعريف ، وفي الثاني قال سيبويه : « وقد تعاقب ألفُ اللام حرفَ القسم ،كما عاقبته ألف الاستفهام و(ها) ، فتظهر في ذلك الموضع الذي يسقط في جميع ما هو مثله للمعاقبة، وذلك قولكَ : أفأللهِ لتفعلنَّ ، ألا ترى أنك إن قلتَ : أفواللهِ، لم تثبت » . الكتاب ٥٠٠/٣ .

(٤) حيث لـ(لدن) حالٌ خاصة في استعماله مع (غدوة) ، قال سيبويه : « كما أن لدن إنما يُنصَبُ بها مع غدوة » . انظر الكتاب ٥٨/١ ـ ٥٩ ، ٣٧٥/٢ .

المسألة الثّانية والمائة

قال أبو إسحاقَ[١] في قوله تعالى : ﴿ وَلَاتَ حِيْنَ مَنَاصٍ ﴾ [ص : ٣] :

« يجوزُ : ولاتَ حينُ مَنَاصٍ[٢]، فالرَّفْعُ جيِّدٌ ، والوقفُ عليها (لاتْ) بالتّـاء ، والكِسَائيُّ يقفُ بالهاء[٣]، فجعلها هاءَ التّـأنيث . وحقيقـةُ الوقـف عليهـا بالتّـاء ، وهذه التّاءُ نظيرةُ التّاء في الفعل في قولك : ذهبتُ ، وجلستُ ، ورأيتُ زيداً ثُمَّتَ عَمْراً ، فتاء الحروف بمنزلة تاء الأفعال ؛ لأنَّ التّاءَ في الموضعَين دخلت على مـا لا يُعْرَبُ ، ولا هو في طريق الأسماء .

فإن قال قائلٌ : نجعلها بمنزلة قولِهم : كان من الأمرِ ذَيَّة وذَيَّة[٤]، فهذه هـاءٌ في الوقف دخلَت على اسمٍ لا يُعْرَبُ » .

قال أبو عليٍّ :

ليس للعِرفان والجَهَالَـةِ في قلْـبِ هـذه التّـاءِ هـاءً في الوقـف ولا لتركهـا تـاءً مَذْهبٌ ، ولكن يدلُّ على أنَّ الوقفَ على هذا ينبغي أنْ يكونَ بالتّاء أنّه لا خلافَ

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣١٩/٤ ـ ٣٢٠ .

(٢) وهذه قراءة أبي السمال ، وعيسى بن عمر . انظر مختصر الشواذ : ١٣٩ ،

(٣) في (ش) : « بالياء » . قال الفراء : « أقف على (لاتَ) بالتـاء ، والكسـائي يقـف بالهـاء » . معـاني القرآن ٣٩٨/٢ . وانظر الإقناع ٥٢٠/١ .

(٤) انظر الكتاب ٢٩٢/٣ .

في أنَّ الوقفَ على تاء الفعل بالتّاء ، فإذا كـان الوقـفُ في الـتي في الفعـل بالتّـاء ، ووقعت المنازَعَةُ في الحرف ، وجَبَ أنْ يُنظَرَ فيُلْحَقَ بالقبيل الذي هو أشْـبَهُ منـه ، فالحرفُ بـالفعل أشْبَهُ منـه بالاسـم مـن حيـث كـان الفعلُ ثانيـاً والاسـمُ أوّلاً ، فالحرفُ بهذا الثّاني أَشْبَهُ منه بالأصل .

وأيضاً فالإبدالُ في هذا الحرفِ ضَرْبٌ من الاتّسَاعِ والتّصريـف في الكلمـة . فإذا كان ذلك قد مُنِعَهُ الفعلُ الذي هو أكثَرُ تصرُّفاً من الحرف في الكلمـة وأَشْبَهُ بالأوّلِ ، فأنْ يُمْنَعَهُ الحرفَ الذي لا تَصرُّفَ له ، والذي يَقِلُّ اعتقابُ التّغييرِ عليـه أَجْدَرُ وأَشْبَهُ .

وأيضاً فإذا كانت هذه التّاءُ في بعض اللُّغاتِ تُتْرَكُ تاءً في الأسماء ، كما حكاه سيبويهِ عن أبي الخطّابِ ، وكما أنشَدَهُ أبو الحسن من قوله[1] :

بَلْ جَوْزِ تَيْهَاءَ كَظَهْرِ الْحَجَفَتْ

فأنْ تُتْرَكَ تاءً في الحرفِ ولا تُقْلَبَ أَجْدَرُ . فبهـذا يـترجَّحُ هـذا القـولُ على قولِ الكِسَائيِّ في القياس .

* * *

(١) معاني القرآن ٢٩٥/١ ، والرجز منسوب مع أبيات أخرى إلى سؤر الذئـب (نقـل الزَّبيـدي في تـاج العروس (سأر) عن شيخه قال : هو شاعر مشهور) . وقبله :

مَا بَالُ عَيْنٍ عَنْ كَرَاها عَنْ جَفَتْ
مُسْبِلَةً تَسْتَنُّ لَمَّا عَرَفَتْ
داراً لِلَيْلَى بَعْدَ حَوْلٍ قَدْ عَفَتْ

وانظر: الخصائص ٣٠٤/١ ، وسر الصناعة ١٥٩/١ ، ٥٦٣ ، ٦٣٧، وشرح شواهد شرح الشافية: ١٩٨ - ٢٠١ ، واللسان (حجف) . والجَوز : الوسط . وتيهـاء : المفـازة الـتي يتيـه فيهـا السـالك . الحجفة : التّرس .

المسألة الثّالثة والمائة

قال[1] في قوله تعالى : ﴿ جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الأَبْوَابُ ﴾ [ص:٥٠] :
« ﴿ جَنَّاتِ ﴾ بدلٌ من قوله : ﴿ لَحُسْنَ مَآبٍ ﴾ . والمعنى : مُفَتَّحَةً لَهُمُ الأَبْوَابُ منها . وقال بعضُهُم : مفتَّحَةً لهم أبوابُهَا ، والمعنى واحدٌ ، إلاَّ أنَّ على تقدير العربيَّة « الأبوابُ منها » أجْوَدُ من أنْ تجعَلَ الألِفَ واللاَّمَ بدلاً من الهاء والألف ؛ لأنَّ معنى الألِفِ واللاَّمِ ليس من معنى الهاء والألف في شيءٍ ؛ لأنَّ الهاءَ والألفَ اسمٌ ، والألفَ واللاَّمَ دَخَلَتَا للتَّعريف ، ولا يُبدَلُ حرفٌ جاءَ لمعنى من اسمٍ ، ولا ينوبُ عنه . هذا محالٌ » .

قال أبو عليٍّ :

اعلَمْ أنَّهُ لا يخلو الألِفُ واللاَّمُ في قوله : « الأبوابُ » من أنْ يكونَ للتَّعريف كما يُعَرَّفُ « الفرس » و « الرَّجل » ونحو ذلك ، أو يكونَ بدلاً من الهاء الـتي هي ضميرُ التَّأنيث الذي كان يُضَافُ « الأبوابُ » إليها للتَّعريف بها ، كما أنَّ الألِفَ واللاَّمَ في « الوجه » في قولكَ : حَسَنٍ الوجهَ بدلاً منها .

فلو كان مثلَ الـتي في : « حَسَنٍ الوجهَ » لوَجَبَ أن يكونَ في « مُفَتَّحَةً » ضميرُ « جنَّاتٍ » ، كما أنَّ « حَسَنٍ الوجهَ » في قولكَ: مررْتُ برَجُلٍ حَسَنٍ الوجهَ»

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٤/٣٣٧ .

فيه ضميرُ « رجل » بدلالة : مررْتُ بامرأةٍ حسنَةِ الوجهَ ، ولو كان في « مُفَتَّحَـةً » ضميرُ « جنّاتٍ » كما أنَّ في « حَسَنٍ » ضمير « رَجُل » ـ وقد نَـوَّنَ[1] « مُفَتَّحَـةً » ـ لوَجَبَ أنْ ينتَصِبَ « الأبوابُ » ولا يرتفِعَ ؛ لكون الضَّميرِ في « مُفَتَّحَةً » للجنـات، وإذا صار فيه ضميرٌ لم يرتفع به اسمٌ آخَرُ ؛ لامتناع ارتـفـاعِ فاعِلَين بفعلٍ واحـدٍ على غير وجـهِ الاشـتراك ، / فلمَّا لم ينتَصِـبْ قولُـهُ « الأبوابُ » كما ينتصِـبُ [١٢٢/أ] « مررْتُ برَجُلٍ حَسَنِ الوجهَ » دلَّ أنَّهُ ليس فيه ضميرٌ في الأوَّلِ ، وإذا لم يكن فيـه ضميرُ الأوَّلِ ، فلا بُدَّ أنْ يكونَ الثّاني مرتفعاً به ، ولم يكن مثلَ « حسَنٍ الوجهَ »؛ لأنَّ «الوجهَ » في قولِكَ : مررْتُ برَجُلٍ حَسَنِ الوجهَ لا يَرتَفِعُ بـ « حَسَـنٍ » . فـإذا لم يكن مثلَ : « حَسَنِ الوجهَ » ، لم تكن الألفُ واللاّمُ فيه بدلاً من هاءِ الضَّمير ، وإذا لم تكن بدلاً من هاء الضَّمير ، ثبَتَ أنَّها للتَّعريف المختصِّ على حدِّ التَّعريـف في رَجُلٍ وفَرَسٍ ، وإذا كانت للتَّعريف لم تكُـنْ بـدلاً مـن الضَّمـير ، وإذا لم تكـن بدلاً من الضَّمير الذي كان يُضَافُ « أبوابُ » إليه ، لم يَعُدْ على الموصوفِ مِـنْ مـا جَرَى صفةً عليه ذِكْرٌ ؛ لارتفـاعِ « الأبـواب » بـه في اللَّفـظ الظّاهر . فـإذا كـان كذلك فلا بدَّ من ضميرٍ في شـيءٍ يتعلّـقُ بالصِّفـة يرجـعُ إلى الموصـوف ، وذلـك الرَّاجعُ لا يخلو من أنْ يكونَ « فيها » أو « منها » فَحُذِفَ ، وحَسُنَ الحذفُ للدَّلالة عليه ، ولطول الكلام . وعلى هذا التّقديرِ حُذِفَ في قولِهِ : ﴿ **فَإِنَّ الْجَحِيْمَ هِـيَ الْمَأْوَى** ﴾[2] (أي: المأوى)[3] لهم ، فحُذِفَ الذِّكْرُ العـائدُ إلى المبتـدأ ، والمعنى :

---

(١) في (ش) : « يؤنث » .
(٢) سورة النازعات : الآية : ٣٩ .
(٣) ساقط من (ش) .

هي المأوى لهم . وهذا التّقديرُ في هذه الآيةِ أوضَحُ ؛ لأنّه لا صفةَ فيه جاريةً على موصوفٍ فيُشَاكِلُ[1] بابَ « حَسَنٍ الوجهَ » .

فتقديرُ مَن قَدَّرَ « مفتَّحَةً أبوابُها »[2] إنْ كان أرادَ إفهامَ المعنى ، وأنّه لا بُدَّ من شيءٍ يُقَدَّرُ في الكلام يَرجِعُ إلى الموصوف ، مُستَقِيْمٌ . وإن كان أرادَ أنَّ الألِفَ واللاّمَ في « الأبواب » كالألف واللاّمِ في « الوجهَ » ، فليس مثلَهُ ؛ لأنَّ الألِفَ واللاّمَ إذا صار بدلاً من الضَّمير الذي يُضَافُ إليه الاسمُ المتعلِّقُ بالصِّفة التي هي نحو : حَسَنٍ وشديدٍ ، انتصبَ الاسمُ الذي هو فاعلُ الصِّفة إذا نُوِّنَتِ الصِّفَةُ؛ لكون ضميرِ الذي يجري عليه فيه ؛ ألا تراهم قالوا :

الْحَزْنُ بَاباً وَالْعَقُور كَلْبَا[3]

و :

... ... الشُّعْرَى رِقَابا[4]

---

(١) في (ش) : « فيشكل » .

(٢) وهو قول الفراء والكوفيين . انظر معاني القرآن ٢/٤٠٨ .

(٣) رجزٌ لرؤبة بن العجاج في ديوانه : ١٥ ، وقبله :

فَذَاكَ وَخْمٌ لاَ يُبَالِي السَّبَّا

وانظر : الكتاب ١/٢٠٠ ، والمقتضب ٤/١٦٢ ، وتحصيل عين الذهب : ١٦٦ ، والخزانة ٨/٢٢٧. والحزن : الغليظ . والشاهد فيه نصب « باباً » و « كلباً » على قولك : الحسنُ وجهاً. وَصَفَ رجلاً بغِلَظِ الحجاب ومَنْعِ الضَّيف ، فجعل بابه حَزناً وثيقاً لا يستطاع فتحه، وكلبه عقوراً لمن حلَّ بفنائه طالباً لمعروفه .

(٤) جزء من بيتٍ للحارث بن ظالم المُرِّي كما في الكتاب ١/٢٠١ ، والأغاني ١١/١١٩ ، والبيتُ بتمامه مع مابعده :

وَمَا قَوْمِي بِثَعْلَبَةَ بْنِ سَعْدٍ　　وَلاَ بِفَزَارَةَ الشُّعْرِ الرِّقَابَا

فأنْ لم ينتصب « الأبوابُ » هنا دلالةٌ على أنَّ الألفَ واللاّمَ لم يُرَدْ بها أنْ تكونَ بدلاً من الضَّمير[1] كالتي في « حَسَنِ الوجهَ » ، وإذا لم يَجُزْ هذا فلا بُدَّ من تقديرِ الرَّاجعِ إلى الموصوف الذي جرَى فيه « مفتَّحَةً » صفةً عليه ، وهو « منها » أو نحوُها ، فمِن هنا كان هذا التَّقديرُ أجْوَدَ .

قال أبو عليٍّ : ويجوزُ أنْ يكونَ « الأبوابُ » بدلاً من الضَّمير الذي في « مُفتَّحَةً » كقولكَ : جاءني القومُ بعضُهُم ؛ لأنَّ الأبوابَ من الجنَّةِ .

فأمَّا ما ذَكَرَهُ أبو إسحاقَ من أنَّ هذا على تقديرِ العربيَّةِ أجْوَدُ من أنْ يُجعَلَ الألفُ واللاّمُ بدلاً من الهاء والألف ؛ لأنَّ معنى الألف واللاّم ليس من معنى الهاء والألف في شيءٍ ، إلى آخرِ كلامِهِ ، فللَّذي احتجَّ عليه بهذا أنْ يقولَ : قد وجدْنا هذا الحرفَ بدلاً من الاسمِ في قول مَنْ قال:حَسَنٌ الوجهَ، فأراد به حَسَنٌ وجهُهُ، ويُستَدَلُّ على إقامَتِهِم لامَ التَّعريف مُقَامَ الضَّمير بقولهم : هو الحسنُ (الوجهِ ، ألا تراهم أدخلُوا الألفَ واللاّمَ في « الحسن » وقد أُضيف إلى « الوجهِ »)[2]، كما يُدخِلُونهما عليه إذا أُضِيفَ إلى الضَّمير في « الحسنِ وجهِهِ » ، فلولا أنَّه بدلٌ منه

= وَقَوْمِي إِنْ سَأَلْتَ فَهُمْ قُرَيشٌ ... بِمَكَّةَ عَلَّمُوا مُضَرَ الضِّرَابَا

وهذه رواية أخرى في البيت ، وقد ذكر سيبويه الروايتين في الكتاب . وانظر : المقتضب ١٦١/٤ ، وإعراب القرآن ٤٦٨/٣ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٥٨/١ ، وتحصيل عين الذهب: ١٦٦ ، والإنصاف ١٣٣/١ ، وشرح المفصل ٨٩/٦ ، والخزانة ٤٩٢/٧. والشُّعر: جمع أشعر ، والشُّعرى : مونث الأشعر كالكبرى من الأكبر . والشاهد فيه نصب « الشعرى » على حد قولك : الحسنُ وجهاً ، وفي « الشُّعْرِ الرِّقَابَا » يكون على حد قولك : الحسنُ الوجهَ على التشبيه بالمفعول به .

(١) في (ش) : « من علامة الضمير » .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

لم يَجُزْ ، فقد قام الحرفُ مَقامَ الاسم هنا .

ونقولُ أيضاً: قد قام الحرفُ مَقامَ الاسم في غير هذا؛ ألا ترى أنَّ في قولكم: إنَّ المضافَ إليه بدلٌ من التّنوين ، والتّنوينُ حرفُ معنًى ، والمضافُ إليه اسمٌ ، فالتَّعَلُّقُ بهذا ليس له وجهٌ على أنَّ لامَ التَّعريف الذي هو حرفٌ قد قام مَقامَ الاسم ، وسَدَّ مَسَدَّهُ في قولِ مَنْ تقدَّم مِنَ النَّحْوِيِّين ، ولم يكن ذلك ممتنعاً ؛ ألا ترى أنَّ قولَهُم : « الضَّارِبُ زيداً أمسِ » قد قام الحرفُ فيه مَقامَ الاسم .

قال أبو عليّ : واعلَمْ أنَّ البدلَ من الشَّيءِ يلزَمُ حكمَ المبدَلِ منه ، وليس يُريدُ أهلُ العربيَّةِ بقولهم في نحو هذا : بَدَل ، على أنَّ معنى البدل معنى / المبدل [١٢٢/ب] منه ، ألا تراهم يقولون : التّنوينُ بدلٌ من الألفِ واللاّمِ ومن الإضافة ، والتّنوينُ إذا دخل في النَّكِرَات دَلَّ على الإشاعة والتّنكير ، والألفُ واللاّمُ والإضافةُ إذا دَخَلاَ اسماً دلَّ على خلافِ ذلك . وإنّما يريدون بالبدلِ أنّه لا يجتَمِعُ مع ما هو بدلٌ منه في اللّفظ ؛ ألا تراهم يقولون : إنَّ الهاءَ في « زَنَادِقَة » عِوَضٌ من الياء في « زَنَادِيق » لتعاقُبِهما وتنافي اجتماعِهِما. ولم يلزَمْ أن يكونَ ثَبَاتُ الهاء يمنَعُ الصَّرْفَ، كما يُمْنَعُ الصَّرْفُ في الاسم إذا ثَبَتت فيه الياءُ .

ويقولون : الميمُ في « فَم » بدلٌ من الواو التي هي عينٌ ، ولم يلزَمْ أن يمتَنِعَ تعاقُبُ الحركات عليها بعد حذْفِ اللاّمِ ، كما يمتَنِعُ تعاقُبُهُما على الواو .

ويقولون : الألفُ في « ثَمَانٍ » بدلٌ من إحدى الياءَين[1]. ولو نسبْتَ

---

(١) أي ياءي النسب من : ثَمَنِيٌّ . وانظر شرح الكافية الشافية ٣/١٤٤٤ .

إلى « قُرَشيّ » لحذفْتَ وأثبتَّ ياءَين أُخْرَيَيْنِ ، ولو أضَفْتَ إلى « ثَمَانٍ » لم تحذف الألِفَ.

ويقولون : التّاءُ في « أُخْت » بدلٌ من الواو ، ولم يجب إلاّ أنْ تدلَّ على التّأنيث ،كما لو ثبَتت الواوُ لم تدلَّ عليه . وهذا يكثُرُ إذا جُمِعَ .

فليس يريدون أنَّ معنى البدل معنى المبدَلِ منه ، بل قد تكونُ في البدَلِ مَعَانٍ لا تكونُ في المبدَلِ ، ويكونُ في المبدَلِ مَعَانٍ لا تكونُ في البدَلِ ، وإنّما مُرَادُهُم بالبدَلِ أنّه لا يجتمعُ في اللّفظ مع ما هو مُبْدَلٌ منه لا غير . وعلى هذا قولُ سيبويه[1] في نونِ التّثنية : إنّها بدلٌ من الحركة والتّنوينِ ، (أي : إنَّ الحركةَ والتّنوينَ)[2] لايثبتان مع الألفِ الذي هو حرفُ الإعراب ، ولا يجتمعان معها . فعلى هذا يصحُّ أنْ تقولَ في النّونِ من « هذان » : إنّها أيضاً بدلٌ من الحركةِ والتّنوين إن شاء الله .

* * *

(١) الكتاب ١/١٧ - ١٨ .

(٢) ساقط من (ش) .

المسألة الرَّابعة والمائة

قال أبو إسحاقَ[١] في قوله تعالى: ﴿هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ﴾ [ص:٥٧]: « (حميمٌ) رفعٌ من جهتَين : إحداهما : على معنى : هذا حميمٌ وغَسَّاقٌ فلْيَذُوقُوهُ . ويجوزُ أنْ يكونَ « هذا » على معنى تفسير : هذا فلْيَذُوقُوهُ ، (ثمَّ قال بعدُ: حميمٌ وغسَّاقٌ . ويجوزُ أنْ يكونَ « هذا » في موضع نصبٍ على هذا التَّفسير، ويجوزُ أنْ يكونَ في موضع رفعٍ . فإذا كان في موضع نصبٍ فعلى : فليذوقوا هذا فليذوقوه)[٢] كما قال : ﴿ وَإِيَّايَ فَاتَّقُوْن ﴾[٣]. ومثلُ ذلك : زَيداً فاضْرِبْهُ . ومَن رَفَعَ فبالابتداء ، ويُجعَلُ الأمرُ في موضعِ خبرِ الابتداء ، مثل : ﴿ السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾[٤] » .

قال أبوعليٍّ :

اعلَمْ أنَّهُ لا يجوزُ أنْ يكونَ « هذا » في (موضع رفعٍ بالابتداء ، ويكون الأمرُ في موضعِ خبرِهِ لمكان الفاء ، ألا ترى أنَّ)[٥] الفاءَ قد دخلَ في الأمر ، فإذا كان

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣٣٨/٤ ـ ٣٣٩ .
(٢) ما بين القوسين ساقطٌ من (ش) .
(٣) سورة البقرة : من الآية : ٤١ .
(٤) سورة المائدة : من الآية : ٣٨ .
(٥) ما بين القوسين ساقطٌ من (ش) .

كذلك لم يكن في موضعِ خبرِهِ ، ولو كان هذا لجازَ : زَيـدٌ فمُنطَلِقٌ[1]، علـى أنْ يكونَ « فمنطلقٌ » خبرَ الابتداء .

فأمَّا تشبيهُهُ له بـ﴿ **السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ** ﴾ فلا يُشبهُ قولُهُ: ﴿**هَذَا فَلْيَذُوْقُوْهُ**﴾ قولَهُ : ﴿ **والسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ** ﴾ ؛ لأن في ﴿ **السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ** ﴾ معنـى الجـزاء في الصِّلَة ، فهو مثـلُ قولـه تعالى : ﴿ **الَّذِيْنَ يُنفِقُوْنَ أَمْوَالَهُمْ** ﴾[2] ، ثـمَّ قـال : ﴿ **فَلَهُمْ** ﴾ . وليس في هذا الاسم معنى الشَّرْطِ والجزاء فيجوزُ دُخُولُ الفاء في ما يقَعُ موقِعَ خبرِهِ ، ألا ترى أنَّ سيبويه حَمَلَ قولَ مَنْ قالَ[3] :

... ... خَوْلاَنُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ

على أنَّ « خَوْلان » من جملة أخرى ، فقال : كأنَّه قالَ : هـذه خَـوْلانُ ، أو هؤلاء خَوْلانُ[4]، فيكـونُ عَطْـفَ جَمْلَـةٍ علـى جُمْلَـةٍ ، ولا يكـونُ مثـلَ : « زَيـدٌ فمنطَلِقٌ » ، وأنتَ تُحَدِّثُ عنه بالانطلاق .

---

(١) انظر الكتاب ١/١٣٨ قال سيبويه : « ألا ترى أنك لو قلتَ : زيدٌ فمنطلقٌ لم يستقم ... » . وانظر معاني القرآن للأخفش ١/٨٦ ـ ٨٧ .

(٢) سورة البقرة : من الآية : ٢٧٤ .

(٣) جزء من صدر بيتٍ في الكتاب ١/١٣٩ ، ١٤٣ دون نسبة ، وتمامه :

وَقَائلَةٍ خَوْلاَنُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ ... وأُكْرُومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا

وقد أنشده المصنف في كتاب الشعر ١/٢٧٩ (تحقيق د. الطناحي) . وانظر : معاني القرآن للأخفش ١/٨٣ ، ٨٧ ، وشرح أبيات سيبويه ١/٤١٣ ، والأزهية : ٢٤٣ ، والخزانة ١/٤٥٥ . وخـولان : حي من اليمن من مذحج .

وقال الأعلم في تحصيل عين الذهب : ١٢٥ : « والقولُ عندي : إنَّ رفعه على الابتداء ، والخبر في الفاء وما بعدها ؛ لأنه في معنى المنصوب إذا قلتَ : خولانَ فانكِحْ فَتَاتَهُم ، والفاءُ داخلةٌ على فعل الأمر دلالةً على تعلُّقِهِ بأوَّل الكلام ؛ لأنَّ حُكْمَ الأمر أن يُصَدَّرَ به ، فمن حيث جازت الفاء مع النصب جازت مع الرفع ... » .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ١/٨٧ .

وقد فَصَلَ أبو إسحاقَ بين ﴿ السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ﴾ وغيرِه من الأسماءِ التي لا معنى للشَّرْطِ فيها والجزاء في (سورة المائدة)[1]، وقد كان يجبُ أنْ يَفْصِلَ بينهما أيضاً هنا .

* * *

(١) انظر معاني القرآن وإعرابه ٢/١٧١ - ١٧٢. قال أبو إسحاق في حديثه عن قوله تعالى: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ﴾ : « قال سيبويه : الاختيار في هذا النصب في العربية ... وقال غير سيبويه من البصريين وهو محمد بن يزيد المبرد : أختار أن يكون ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ﴾ رفعاً بالابتداء ؛ لأن القصد ليس إلى واحد بعينه ، فليس هو مثل قولك : « زيد فاضربه » ، إنما هو كقولك : مَن سرق فاقطع يده ، ومَن زنى فاجلده ، وهذا القول هو المختار ، وهو مذهب بعض البصريين والكوفيين » .

سورة الزُّمر :

المسألة الخامسة والمائة

قال[1] أبو إسحاق في قوله ﷻ : ﴿ أَفَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرُوْنِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُوْنَ ﴾ [الآية : ٦٤] :

« (أَفَغَيرَ) منصوبٌ بـ(أعبُدُ) لا بقولِهِ: (تأمُرُونّي) ، المعنى : أَفغَيْرَ اللهِ أَعْبُدُ أَيُّهَا الجاهلونَ فيما تأمُرُونّي »[2] .

* * *

(١) معاني القرآن وإعرابه ٤/٣٦١ .

(٢) هكذا جاءت المسألة في النسختين دون تعليق من الفارسي على كلام الزجاج .

سورة والنجم :

المسألة السَّادسة والمائة

[١٢٣/أ] قال أبو إسحاقَ[(١)] / في قوله تعالى: ﴿ أَفَرَأَيْتُمُ اللاَّتَ وَالْعُزَّى ﴾ [الآية:١٩] : « الأكثَرُ في القراءة تخفيفُ التّاء ، وكان الكِسَائيُّ يَقِفُ عليها بالهاء[(٢)]، وهذا قياسٌ ، والأجودُ اتّبَاعُ المصحَفِ والوقفُ عليها بالتّاء »[(٣)] .

قال أبو عليٍّ :

اعْلَمْ أنَّ الأجْوَدَ في ذلك الوقفُ بالهاء ، وليس الوقفُ بالهاء هنا كالوقف في ﴿ لاَتَ حِيْنَ مَنَاصٍ ﴾[(٤)]، والأجودُ هناك الوقفُ بالتّاء لِمَا ذَكَرْنَا[(٥)]، وهنا بالهاء لأنّه اسمٌ ، ووَقَفَ الأكثَرُ عليه بالتّاء[(٦)]، وحَكَى سيبويه[(٧)] عن أبي الخطّاب أنَّ

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٧٣/٥ .

(٢) انظر : إعراب القرآن ٢٧٢/٤ ، والإقناع ٥٢٠/١ .

(٣) قال أبو الحسن الأخفش في معاني القرآن ٥٢٧/٢ : « وكلُّ شيءٍ في القرآن مكتوبٌ بالتاء فإنّما تقفُ عليه بالتاء نحو : ﴿ نِعْمَتَ رَبِّكُمْ ﴾ و﴿ شَجَرَتَ الزَّقُّومِ ﴾ » .

(٤) سورة ص : من الآية : ٣ . وانظر تفصيل ذلك في المسألة [١٠٢] .

(٥) انظر ما سبق في المسألة [١٠٢] .

(٦) في النسختين : « بالهاء » ، والصحيح « بالتاء » لأن الكسائي وحده الذي يقف بالهاء في الآيتين ، والباقون بالتاء فهم الأكثر . انظر الإقناع ٥٢٠/١ ، والمصنف يأخذ هنا برأي الكسائي . وانظر معاني القرآن للفراء ٩٧/٢ .

(٧) الكتاب ١٦٧/٤ . وانظر معاني القرآن للأخفش ٥٢٦/٢ . وقال ابن المستوفي : « رأيتُ في كتابٍ أنها لغة طيِّئ » شرح شواهد شرح الشافية : ١٩٩ . وانظر سر الصناعة ١٥٩/١، ١٦٤ .

بعضَهُم يقولُ في الوقف : « طَلْحَتْ » . وهذه اللُّغَةُ أقلُّ من الأخرى .

فأمَّا اشتقاقُ « اللاّت » فمِن « لَوَيْتُ » ؛ لأنّهم كانوا يَلْوُوْنَ على آلِهَتِهِم ويَعطِفُونَ عبادةً لها ، وتقرُّباً إليها . ويقالُ : لَوَى عليه ، وعَطَفَ عليه ، وتحدَّبَ عليه ، قال الشَّاعرُ[1] :

عَمَّرْتُكَ ا للهَ الْجَلِيْلَ فَإِنَّنِي ... أَلْوِيْ عَلَيْكَ لَوَ انَّ لُبَّكَ يَهْتَدِيْ

وعلى هذا المعنى أو قريبٌ منه تَوَاصَوْا بَيْنَهُم ، فقال : ﴿ **وَانْطَلَقَ الْمَلأُ مِنْهُمْ أَن امْشُوْا وَاصْبِرُوْا عَلَى آلِهَتِكُمْ إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ** ﴾[2]، وقال: ﴿ **وَإِذَا ذُكِرَ ا للهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوْبُ الَّذِيْنَ لاَ يُؤْمِنُوْنَ بالآخِرَةِ وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِيْنَ مِنْ دُوْنِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُوْنَ** ﴾[3]. فهذا ونحوُه من الآي يدلُّ على محبَّتِهِم لها، وتَحَدُّبِهِم عليها ، فكأنَّ اسْمَهَا اشْتُقَّ من هذا المعنى الذي كانوا يعتقدونه فيها، ويتَدَيَّنُوْنَ به لها ، فهو على هذا نظيرُ « شاة » و « ذات » ، وقولُهُم في الإضافة : رأيتُ فا زيدٍ.

وقياسُ قولنا هذا في الإضافة إلى « لاتَ » أنْ تكون كالإضافة إليها في اللّفظ. وقال سيبويه في الإضافة إليها[4]: « لاتيٌّ » . ولايدلُّ هذا من قوله عندي أنّه لم يأخُذْهُ من ما ذَهَبْنَا إليه ، ولكن لَمَّا قلَّ تصرُّفُهُ أشْبَهَ بقلّةِ التّصرُّفِ الحروفَ ، فزادَ

(١) لعمرو بن أحمر الباهلي ، في ديوانه : ٦٠ ، وهو في الكتاب ٣٢٣/١ ، وشرح أبياته ١٥٦/١ ، وتحصيل عين الذهب : ٢١٢ ، والمنصف ١٣٢/٣ ، والأمالي الشجرية ١٠٩/٢ ، وراجع الخزانة ١٥/٢ (عرضاً) . وعمَّرتُكَ ا لله : أي : سألتك بوصفك ا لله بالبقاء . وألوي عليك : أعطفُ عليك .

(٢) سورة ص : الآية : ٦ .

(٣) سورة الزمر : الآية : ٤٥ .

(٤) الكتاب ٣٦٨/٣ . قال سيبويه : « وأما الإضافة إلى (لات) من اللات والعزى ، فإنك تمدها كما تمد (لا) إذا كانت اسماً ،كما تثقل (لو) و(كي) إذا كان كل واحد منهما اسماً.» .

على الحرفِ حرفاً مثلَهُ ،كما فَعَلَ ذلك بـ « ذا » اسمَ رَجُلٍ فقال : ذآ ، وقال[1] : « هو قولُ الخليلِ ويونُسَ » .

ويدلُّ على صحَّةِ ما ذهبوا إليه في هذا وأنّه لَمَّا قلَّ تصرُّفُها أشْبَهَت الحروفَ فأُجْرِيَتْ مُجراها في أنْ زِيْدَ على الحرفِ حَرْفٌ مثلُهُ أنَّ العرَبَ قالوا في جمع « ذات » : ذَوَات ، فحَذَفوا اللاّمَ التي أُثْبِتَتْ في نحو قولِهِ : ﴿ ذَوَاتَا أَفْنَانٍ ﴾[2] في الجمع ،كما حَذَفُوا آخِرَ الحرْفِ في هذا الاسم الذي لم يتمكّن ، وذلك قولُهُم في « هيهاتَ » : هَيْهَاتِ في مَنْ كَسَرَ التّاءَ[3]، ومِن ثَمَّ قال الخليلُ[4] في رَجُلٍ يُسَمَّى بـ« ذو » : ذَوٌّ ، فجعَلَهُ مثلَ « لَوْ » و « أو » في أنْ زادَ على الحرف مثلَهُ ، فكذلك « لات » من ﴿ اللاَّتَ وَالْعُزَّى ﴾ لَمَّا قَلَّ تصرُّفُهَا تَرَكْنَا في الإضافة إليها القياسَ الذي كان ينبغي أنْ تكونَ عليه ، وجعلناها بمنزلة ما ذَكَرْنَا مِمَّا لا يمتنع تصرُّفُهُ فأُلْحِقَ بالحروف .

والدَّليلُ على أنَّ التّاءَ في « اللاّت » على قولِ مَنْ خفّفَهُ[5] للتّأنيث قولُهُ تعالى: ﴿ إِنْ يَدْعُوْنَ مِنْ دُوْنِهِ إِلاَّ إِنَاثاً ﴾[6] وهي اللاّتُ والعُزّى ومَنَاة . ومعنى

---

(١) الكتاب ٣/٣٢٢ ، ٣٦٦ .

(٢) سورة الرحمن : الآية : ٤٨ .

(٣) قرأ « هيهاتِ هيهاتِ » بالكسر غير المنون أبو جعفر ، ونونها عيسى بن عمر . انظر إعراب القرآن للنحاس ٣/١١٣ ، وإعراب القراءات الشاذة ٢/١٥٨ .

(٤) انظر الكتاب ٣/٣٢٢ ، ٣٦٦ . ولم أقف على قول الخليل .

(٥) أي : خفف التاء ؛ لأن هناك من قرأه : « اللاتّ » بالتشديد ، وهي قراءة ابن عباس رضي الله عنهما ، ومنصور بن المعتمر ، وطلحة ، ومجاهد ، وإبراهيم . انظر معاني القرآن للفراء ٢/٩٧ - ٩٨، والمحتسب ٢/٢٩٤ ، ومختصر الشواذ : ١٤٧ .

(٦) سورة النساء : من الآية : ١١٧ .

التّأنيث فيها تأنيثُ اللّفظ ؛ إذ التّأنيثُ الحقيقيُّ لا يصحُّ فيها ؛ لأنّها جَمَادٌ ، فالأجْوَدُ الوقفُ بالهاء .

فأمّا المصحفُ فيجوزُ أنْ يكونَ كُتِبَ ذلك فيه بالتّاءِ على الوصل بعد الوقف، كما كُتِبَ : ﴿ يَمْحُ اللهُ الْبَاطِلَ ﴾[1] ونحوُهُ بغير الواو . فكما كُتِبَ هذا ونحوُهُ على الوصل ، كذلك يجوزُ أنْ يكونَ كُتِبَ هذا في المصحف على الوصل .

فالواقفُ بالهاء[2] ليس له خُروجٌ يُعْلَمُ ولا تركٌ لاتّبَاعِ المصحَفِ ، وقد أخَذَ بالقياس واللّغةِ التي هي أكثَرُ وأَوْضَحُ من الأخرى .

* * *

(١) سورة الشورى : من الآية : ٢٤ . وفي (ش) : « ويمحو الله الباطل ويثبت » . وفي (ص) كتبت : ﴿ يَمْحُو اللهُ مَا يَشَاءُ ﴾ ولا شاهد فيها ؛ لأنها رسمت في المصحف بالواو .

(٢) في النسختين : « بالتاء » ، وانظر نصَّ الزجاج أول المسألة .

المسألة السَّابعة والمائة

قال(1) في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى * ثُمَّ يُجْزَاهُ﴾ [النجم:٤٠-٤١] :

« جائزٌ أنْ تُقْرَأَ : « سوفَ يَرَى » والأجْوَدُ : « يُرَى » ؛ لأنَّ قولَكَ : إنَّ زيداً سوفَ أُكْرِمُ ، فيه ضعفٌ ؛ لأنَّ « إنَّ » عاملةٌ ، و « أُكرِمُ » عاملةٌ ، فلا يجوزُ أنْ ينتصِبَ الاسمُ من جهتَين ، ولكنّه يجوزُ على إضمارِ الهاءِ على معنى: سوفَ يَرَاهُ، وعلى إضمارِ الهاءِ في « إنَّ » ، تقولُ : إنَّ زيداً سأُكرمُ ، على معنى : إنّه / زيدٌ سأُكْرِمُ » . [١٢٣/ب]

قال أبو عليّ :

أمَّا جوازُ هذا على إضمارِ الهاء في « سوفَ يَرَاهُ » فلا يجوزُ في الكلام ، وإنّما يجوزُ في الشّعر قياساً على قوله(2):

... ... كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

فأجازوا على هذا في الشّعْرِ : زَيدٌ أضْرِبُ ، يريدونَ : زَيدٌ أضْرِبُهُ ، ومنع غيرُهُم من هذا فقال : لا أُجيزُهُ في « زيدٍ » ونحوِهِ ، وإنّما أُجيزُهُ في « كلٌّ » لأنَّ

---

(1) معاني القرآن وإعرابه ٥/٧٦ .

(2) جزءُ بيتٍ من الرّجز لأبي النجم العجلي في ديوانه : ١٣٢ . وقد سبق ذكره ص : ٣١٤ من هذا الجزء ، في المسألة [٦٨] .

معنى الجحْدِ .

فأمَّا إجازَتُهُ في التّنزيل فلا ينبغي أنْ يُجيزَهُ أحدٌ .

وأمَّا إضمارُ الهاء في « إنَّ » فمثلُ الأوَّلِ في أنّه لا يجوزُ إلاّ في ضرورة الشّعر، ولا يجوزُ في الكلام ،كالأبيات التي أنشَدَها سيبويه في ذلك [في] الكتاب(١) .

* * *

(١) كقول حُميد الأرقط :

فأصبَحُوا وَالنَّوَى عَالي مُعَرَّسِهِمْ　　وَلَيسَ كُلُّ النَّوَى تُلْقِي المسَاكِينُ

وقول العجير السلولي :

إذَا مِتُّ كَانَ النّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ　　وَآخَرُ مُثْنٍ بالّذي كُنْتُ أصْنَعُ

وغيرهما . انظر الكتاب ١/٦٩ - ٧٢ .

المسألة الثّامنة والمائة

قال[1] في قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَاداً الأُوْلَى ﴾ [النجم : ٥٠] :

« هؤلاء قومُ هودٍ ، وهم أُوْلَى عادٍ . فأمَّا الأُولى ففيها ثلاثُ لغاتٍ : (سكونُ اللاَّم وإثباتُ الهمزة ، وهي أجودُ اللّغات) . والتي تليهـا في الجُـودة ضمُّ اللاَّمِ وطرحُ الهمزة ، فكان يجبُ في القياس إذا تحرَّكت اللاَّم أنْ تسقطَ ألـفُ الوصل ؛ لأنَّ ألفَ الوصل اجتُلِبَتْ لسكون اللاَّم ، ولكـن جـاز ثُبُوتُهَا لأنَّ ألِـفَ لامِ المعرفة لا تسقُطُ مع ألِفِ الاستفهام ، فخالفت ألِفَاتِ الوصلِ . ومـن العـرب مَنْ يقولُ: « لُولى » يريدُ الأُولى، فيَطرَحُ الهمزةَ لِتَحرُّكِ اللاَّمِ ، وقد قُرِئَ :﴿ عَـاداً لُّوْلَى ﴾[2] على هذه اللُّغةِ ، وأَدْغَمَ التّنوينَ في اللاَّمِ، والأكثرُ: ﴿ عَـاداً الأُوْلَى ﴾ بكسر التّنوين » .

قال أبو عليٍّ :

قولُهُ: « وقد قُرِئَ : ﴿ عَاداً لُّوْلَى ﴾ علـى هـذه اللُّغـة ، وأَدْغَـمَ التّنويـنَ في اللاَّمِ » فالوجهُ كما قالَ في مَنْ أدْغَمَ أنْ يكونَ على هـذه اللُّغـةِ ؛ لأنَّ الـلاَّمَ عنـد أهل اللُّغة على هذا في تقدير حركةٍ ، ولم يُقَدِّرْ فيها السُّكُونَ ، ولـو كـان قـدَّرَهُ

(١) معاني القرآن وإعرابه ٥/٧٧ .

(٢) وهي قراءةُ نافعٍ وأبي عمرو . انظر السبعة : ٦١٥ ، والحجة لأبي علي ٦/٢٣٧ ، والاقناع ٢/٧٧٥ ، والباقون على ﴿ عَاداً الأُولَى ﴾ بكسر التنوين .

لأثْبَتَ الهمزةَ و لم يحذِفْهَا ، كما أَثْبَتَهَا أهلُ اللُّغةِ الأُخرى . فالإدغامُ يَحسُنُ في لغةِ الّذينَ حَذَفُوا همزةَ الوصل فقالوا : « لُوْلَى » ؛ لأنَّهُ متحرِّكٌ ، وحُكْمُ المدغَمِ فيه أنْ يكونَ متحرِّكاً .

ويجوزُ الإدغامُ أيضاً في اللُّغةِ الأخرى ، أعني مَن قال : « الُّوْلَى » ، فنوى بها السُّكُونَ ، فيكونُ المدغَمُ فيه ساكناً . وقد جاء من ذلك ما يجوزُ قياسُ هذا عليه وهو قولُهُم : « رُدَّ » و « عَضَّ » و « فِرَّ » وبابُهُ ، ألا ترى أنَّ الثّانيَ في هذا القبيلِ ساكنٌ ، وقد أُدْغِمَ فيه ، فكذلك يجوزُ[1] أنْ يكونَ في قولِهِم : « الُّوْلَى » نيَّةُ سُكُونٍ ، فيُدغَمُ فيه . وهذا أجازه أبو عثمانَ فيما حكاه أبو بكرٍ عن أبي العبَّاس عنه[2] .

وقولُ أبي إسحاقَ : « قُرِئَ ﴿ عَاداً لُّوْلَى ﴾ على هذه اللُّغةِ » كالموهِمِ أنَّ الإدغامَ لا يجوزُ في اللُّغة الأخرى ، وإنْ حَمَلَهُ حاملٌ على تلك اللُّغة لم يكُنْ خطأً ، وإنْ كان ذلك أحْسَنَ[3] .

قال أبو عثمانَ[4] : ومَن قَرَأَ : ﴿ عَاداً لُّوْلَى ﴾ فبيَّنَ النُّونَ[5] ، فهو لحنٌ ؛ لأنَّ النُّونَ لا تُبيَّنُ مع حروفِ الفَمِ .

وقولُ أبي إسحاقَ : « ولكن جازَ ثُبوتُها » بمعنى ثُبوتِ همزةِ الوصلِ ؛ لأنَّ

---

(١) في (ش) : « لا يجوز » .

(٢) انظر الحجة لأبي علي ٦/٢٣٩ ـ ٢٤٠ .

(٣) العبارة في (ص) : « لا يجوزُ في اللُّغةِ الأخرى . وهذا إصلاح المعنى ؛ لأنّه لو أدغَمَ على اللُّغة الأخرى ـ أعني لغة مَن قال : « لُوْلَى » كما قلنا ـ لم يكن خطأً ، وإنْ كان ذلك أحْسَنَ » .

(٤) انظر الحجة لأبي علي ٦/٢٤٠ .

(٥) في (ص) : « فنون النون » .

ألفَ لامِ المعرفة لا تسقُطُ مع ألفِ الاستفهام[1]، فإنَّ ثَبَاتَها مع همزة الاستفهام مِثْلُ[2] ثباتِهَا في غير هذا الموضع حيث تسقُطُ سائرُ همَزَاتِ الوصلِ المجتَلَبَةِ لسُكُونِ ما بعدها . ألا ترى أنَّ هذه الهمزةَ قد ثبتَتْ مع غير الاستفهام ، وفي قولهم[3]: « يا أللهُ » ، وفي قولهم : « أفأللهِ لأفعَلَنَّ » [4] وهي مفتوحة ،كما أنَّ التي في « أحمَرَ » مفتوحةٌ. فلمَّا اجتمعَت فيها هذه المعاني ، وثبتَتْ في هذه المواضِعِ التي يسقُطُ فيها غيرُها ، ثبَتَتْ مع تخفيف الهمزةِ أيضاً وإنْ تحرَّكَ ما بعدها . ولا يجوزُ فيها على هذا أنْ تُقطَعَ فيُقالُ : ذَهَبَ ألأحمرُ[5] . [ومثله][6]: ﴿ **قَالُوْا الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ** ﴾[7] ، فتُجْرِيها مُجْرَى التي في « أحمر » من جميع الجهات ؛ ألا ترى أنَّ الهاءَ في : ﴿ **مَاهِيَهْ** ﴾[8]، و﴿ **أَرْجِهْ** ﴾[9] ونحوِ ذلك لا تَثْبُتْ في الإدراج وإنْ ثَبَتَتْ في الوقف عليها كما ثبتت الحروفُ الأصُولُ ، فكما لم يَجُزْ ثَبَاتُ الهاءِ في الوصل وإنْ ثبَتَتْ في الوقف ، كذلك لا يجوزُ ثباتُ الهمزةِ في الدَّرْجِ وإنْ ثَبَتَت في الابتداء .

فإن قال قائلٌ : فهلاَّ أَجزْتَ على هذا « إسَلْ » في سَلْ ، فتُثْبِتُهَا في الابتداء

---

(١) في (ش) : « ألف لام الاستفهام » .
(٢) النص في النسختين : « مع ثباتها » ، ولعل الصواب ما أثبت ..
(٣) انظر الكتاب ١٩٥/٢ ، ٥٠٠/٣ ، والتعليقة عليه لأبي علي ٣٤٠/١ .
(٤) المراجع السابقة .
(٥) في (ش) : « ذهب الحجر » . وأشيرَ في الحاشية إلى رواية النسخة الأخرى .
(٦) تكملة يستقيم بها السياق .
(٧) سورة البقرة : من الآية : ٧١ .
(٨) سورة القارعة : من الآية : ١٠ .
(٩) سورة الأعراف : من الآية : ١١١ .

وإنْ سقطت الهمزةُ ، كما / أثبتَّهَا في قولهم : « أَلُوْلَى »[1] وإنْ سَقطَتِ الهمزةُ ؛ [١٢٤/أ]
لأنَّ الموضِعَين جميعاً قد يُحَرَّكُ السَّاكنُ فيها بحركةِ الهمزة ، فإذا جوَّزْتَ ثباتَ
الهمزَتَين مع تَحرُّكِ ما بعدَها بإلقاءِ حركةِ المحذوفِ عليه ، فأجزْ ثَباتَ الأُخْرَى
لكونِها مثلَهَا .

قيلَ : لا يلزَمْ إجازةُ « إسَلْ » من حيث جازَ « أَلُوْلَى » لِمَا ذَكَرْنَا من
مشابهة هذه التي في « أحمر » ، وليس في « إسَلْ » هذا ، فإذا كان كذلك ، لم يكن
حُكْمُهُ حُكْمَهَا ، وعلى هذا لا يَلْزَمْ أنْ يَجُوزَ « إقتَّلُوا » في « اقتتلوا » ؛ لأنَّها
مثلُ التي في « سَلْ » .

فإن قلتَ : فهلاَّ قلتَ : إنَّ الهمزَةَ إنَّما ثبتَتْ لأنَّ ما بعدها في نيَّةِ سُكُونٍ ؟

قيلَ : يفسُدُ أنْ يكونَ ثَبَاتُهَا لذلك ؛ ألا ترى أنَّهَا لو ثبتَتْ من أجْلِ أنَّهَا في
نيَّةِ سُكُونٍ لَوَجَبَ ثباتُهَا في « سَلْ » ونحوِ ذلك ؛ لأنَّ هذه كلَّهَا حَرَكَتُهَا مُجتَلَبَةٌ
للسُّكُون ، فلمَّا سقطَت في هذه المواضِعِ ولم تثبُتْ ، عَلِمْتَ أنَّ كونَ الحرف في
نيَّةِ السُّكُونِ لم يُوجِبْ ثَباتَ همزةِ الوصلِ ، وإنَّما ثَبَتَتْ حيثُ ثبتَتْ لمشابَهَةِ الهمزة
التي ذَكَرْنَاهَا .

* * *

(١) في (ص) : « الأولى » .

سورة الجمعة :

المسألة التّاسعة والمائة

قال[1] في قوله تعالى : ﴿ فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِيْنَ ﴾ [الآية:٦] :

« بضَمِّ الواوِ لسُكُونِهَا ، وسُكُونِ اللاَّمِ ، واختِيرَ الضَّمُّ مع الواو هنا ؛ لأنَّ الواوَ أصلُ حركَتِهَا الرَّفعُ ؛ لأنَّهَا تَنُوبُ عن أسماءٍ مرفوعةٍ ، وقد قُرِئت : ﴿ فَتَمَنَّوِا الموْتَ ﴾[2] بكسرِ الواوِ لالتقاء السَّاكنَين ، لأنَّ السَّاكنَين إذا التَقَيا من كلمتَين ،كُسِرَ الأوَّلُ مثل : ﴿ قُلِ الْحَقُّ ﴾[3] ، فتكْسِرُ اللاَّمَ مِنْ (قُلْ) لسُكُوْنِ لامِ (الحقَّ) » .

قال أبو علي :

حركةُ البناء في نحو ذا لا تتعلَّقُ بحركة الإعراب ، ولو كان ما اعتلَّ به صحيحاً لَلَزِمَ تحريكُ البناء في : « اِخْشَيِ القَومَ » بالضَّمِّ ؛ لأنَّها تنوبُ عن اسمٍ مرفوعٍ ، ولوَجَبَ أنْ تكونَ تاءُ المخاطَبِ مضمومةً مذكَّراً كانَ أو مؤنَّثاً ، ولو كانت الضَّمَّةُ فيها لنيابَتِهَا عن الاسم المرفوعِ لَمَا جازَ غيرُ الضَّمِّ ،كما أنَّ ما هذا نائبٌ عنه لا يجوزُ في حركتِهِ غيرُ الضَّمِّ ، وهو الفاعلُ المظهَرُ .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٥/١٧٢ .

(٢) وبها قرأ يحيى بن يَعمَر وعبد الله بن أبي إسحاق وغيرهما . انظر : مختصر الشواذ : ١٥٧ ، والمحتسب ٢/٣٢١ ، وإعراب القراءات الشواذ ٢/٥٨٦ ، وإتحاف فضلاء البشر ٢/٥٣٨ .
ومثلها قرئ قوله تعالى : ﴿ اشْتَرَوُا الضَّلاَلَةَ ﴾ [البقرة : ١٦] .

(٣) سورة الكهف : آية : ٢٩ .

فهذا الذي ذَكَرَهُ في هذا لا يصِحُّ ؛ ألا ترى أنَّ في إجازَةِ مَنْ أجازَ غيرَ الضَّمِّ - وهو الكسرُ - دلالةٌ على أنَّه لم يَضُمَّ من حيث ذَكَرَهُ .

فإن قلتَ : فهلاَّ دلَّ على صِحَّةِ ما ذَكَرَهُ في هذا الحرف — من البناء على الضَّمِّ ، وأنَّه لنيابَتِهِ عن المرفوع - ما جاء من بناء « نحنُ » على الضَّمِّ، و« مُنْذُ »[1] في مَنْ رَفَعَ بها أيضاً ؟

قيلَ : لا يَدُلُّ هذا على (أنَّ البناءَ على)[2] الضَّمِّ لهذا المعنى ؛ ألا ترى أنَّهُم بَنَوا « مُنْذُ » - في مَنْ جَرَّ بها — على الضَّمِّ ، ولم تَنُبْ عن مرفوعٍ ، ولا هي مرفوعةٌ ،كما بُنِيَ «حيثُ » عليه ، وإنْ لم يكن مرفوعاً ولا نائباً عن مرفوعٍ . وتقولُ : رأيْتَنا نحنُ ،كما تقولُ : ضَرَبْتُكَ أنتَ ، فيكونُ مبنيّاً على الضَّمِّ ،كما يكونُ مبنيّاً عليه في غير هذا الموضع .

وممَّا يدلُّ على فساد هذا : أنَّهُم بَنَوا « قَبْلُ » و « بَعْدُ » و « عَلُ » ونحوَ ذلك على الضَّمِّ ، وليس بنائبٍ عن مرفوعٍ ، بَلْ هو نائبٌ عن منصوبٍ ، وهو في موضِعِ نَصْبٍ ، وكذلك الأسماءُ المناداةُ نحو : يا حَكَمُ ، وما أشبَهَهُ .

تمَّ الكِتَابُ بحمدِ الله وعَوْنِهِ ، وصَلَّى الله عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وآلِهِ وسَلَّمْ ، وذلك في شهر ذي القعدة من سنة أربعٍ وخمسين وستّمائة[3]

* * *

---

(١) في (ش) : « مذ » .

(٢) ما بين القوسين ساقطٌ من (ش) .

(٣) في (ص) : « تمَّ جميع الكتاب ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على محمد خاتم النبيين ، وعلى آله الطاهرين الطيِّبين ، والتابعين لهم بإحسانٍ إلى يوم الدِّين » .

الفهارس العامة

فهرس آيات مسائل الكتاب

مرتبة حسب ورودها فيه

* * *

فهرس الآيات الواردة في الكتاب

الرقم الذي بجانبه نجمة هو رقم آية المسألة

الفاتحة

البقرة

فهرس الأحاديث الشريفة

نص الحديث	رقم الصفحة
قال ﷺ : « ارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غيرَ مأجُورَاتٍ »	١٥٦/٢
قال ﷺ : « إنَّ الله يَنْهَاكُمْ عَنْ قِيْلَ وَقَالَ »	٣٠٩/١
في الحديث عنه ﷺ : « أنَّهُ أُتِيَ بِكَتِفٍ مُؤَرَّبَةٍ »	١١١/١
قال ﷺ لرجل دخل المسجد وقت صلاة الجمعة : « آذَيْتَ وآنَيْتَ »	٣١٤/١
قال ﷺ في صفة الإبل : « من جانبها الأشأم »	١٨٧/٢

* * *

فهرس الأمثال

* * *

فهرس الأقوال وأمثلة النحاة

* * *

فهرس الأشعار

* * *

فهرس أنصاف الأبيات *

* * *

فهرس الأرجاز

البيت	القائل	الصفحة
لَـمْ يُبْـقِ هَـذَا الدَّهْـرُ مِـنْ آيائِـهِ	أبو النجم	٣١٥/١
غَيْـرَ أُثَـافِيْـهِ وَأرْمِـدَائِـهِ	أبو النجم	-
مِـنْ لَـدُ شَـوْلاً فَـإِلى إتلائِهَـا	-	٢١٥/١، ٢/ ٣٨٢
بِأَعْيُـنٍ مِنْهَـا مَلِيْحَـاتِ النُّقَـبْ	-	٥٠/٢
شَـكْلِ التِّجَـارِ وَحَـلاَلِ المُكْتَسَـبْ	-	-
صَبَّحْنَ مِـنْ كَاظِمَـةَ الخُـصِّ الخَـرِبْ	-	٢٧٩/٢
يَحْمِلْـنَ عَبَّـاسَ بْـنَ عَبْـدِ المطَّلِـبْ	-	-
أُمُّ الْحُلَيْـسِ لَعَجُـوزٌ شَـهْرَبَهْ	منسوب إلى رؤبة	٤١٠/٢، ٤٣٤
لِكُـلِّ دَهْـرٍ قَـدْ لَبِسْـتُ أَثْـؤُبَـا	معروف بن عبدالرحمن	٢٤٠/٢
يَـا عَجَبـاً وَقَـدْ رَأَيْـتُ الْعَجَبَـا	-	٧٥/٢
تَـتْرُكُ مَـا أَبْقَـى الدُّبَـا سَبْسَـبَا	رؤبة	٣٢١/٢
الْحَـزْنُ بَابـاً وَالْعَـقُور كَلْبَـا	رؤبة	٥٢٦/٢
يَـا لَيْـتَ أُمَّ الْعَمْـرِ كَـانَتْ صَـاحِبِي	-	٢٩٢/١
مَكَـانَ مَـنْ أَنْشَـا عَلَـى الرَّكَـائِبِ	-	-
بَـلْ جَـوْزِ تَيْهَـاءَ كَظَهْـرِ الْحَجَفَـتْ	سؤر الذئب	٥٢٣/٢
لَـوْ أَشْـرَبُ السُّـلْوَانَ مَـا سَـلِيْتُ	العجاج	٣٠٤/١
بَعْـدَ اللَّتَيَّـا وَاللَّتَيَّـا وَالَّـتِي	العجاج	٣١/٢، ١٦٣، ١٦٤
وَبَلَـدٍ تَحْسَـبُهُ مَكْسُـوحا	منسوب إلى أبي النجم	٨٦/٢
يَـا حَكَـمَ بْـنَ الْمُنْـذِرِ بـنِ الجَـارُودْ	منسوب إلى رؤبة	١١٣/٢
كَـاللَّذْ تَزَبَّـى زُبْيَـةً فَـاصْطِيدَا	رجل من هذيل	٣٢٠/٢
قَدْنِـيَ مِـنْ نَصْـرِ الْخُبَيْبَـيْنِ قَـدِيْ	حميد الأرقط	٣٨١/٢،٣٨٣
تَقَضِّـيَ البَـازِي إِذَا البَـازِي كَسَـرْ	العجاج	١٠٣/٢

* * *

تنسيق وفهرسة
د/ الشويحي

فهرس اللغة

* * *

فهرس الكتب الواردة في المتن

* * *

فهرس أعلام
الأشخاص والأماكن والقبائل والجماعات

* * *

فهرس المسائل اللغوية

سوف تُسرد المسائل اللغوية مرتبة هجائياً يسبقها المسائل العامة

* * * *

فهرس المصادر والمراجع

- **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة**. لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت٨٠٢هـ)، تحقيق: د. طارق الجنابي، عالم الكتب - بيروت، ط١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **الإبدال** . لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت (ت٢٤٤هـ)، تحقيق : د.حسين محمد شرف ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- **الإبدال** . لأبي الطيب اللغوي لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي (ت٣٥١هـ)، تحقيق الأستاذ: عز الدين التنوخي ، مجمع اللغة العربية - دمشق ، ١٩٦٠م .
- **الإبل** . لأبي سعيد عبد الملك بن قُريب الأصمعي (ت٢١٦هـ)، تحقيق : د. أوغست هفنر ، (ضمن الكنز اللغوي) . مكتبة المتنبي - القاهرة .
- **أبو عليٍّ الفارسيُّ** . لأستاذنا الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار المطبوعات الحديثة - جدة، ط٣، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
- **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**. للشيخ أحمد بن محمد البنا (ت١١١٧هـ)، تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب - بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة، ط١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض**. لأبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط١ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **أدب الكاتب** . لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، تحقيق : محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة - ط٢ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **أراجيز العرب** . لمحمد توفيق البكري (ت ١٣٥١هـ)، ط٢، ١٣٤٦هـ .
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب** . لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
- **إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب** (معجم الأدباء). لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت ابن عبد الله الحموي الرومي البغدادي (ت٦٢٦هـ)، دار الفكر - دمشق، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- **الأزمنة وتلبية الجاهلية** . لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت٤٢١هـ) ، حيدر آباد - ١٣٣٢ هـ .
- **الأزهية في علم الحروف** . لعلي بن محمد النحوي الهروي (ت٤١٥هـ)، تحقيق : عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق، ط٢ - ١٤٠٢هـ - ١٩٨١م .
- **أساس البلاغة** . لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: عبد الرحيم محمود، دار المعرفة - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- **الاستدراك على سيبويه في الأبنية** . لأبي بكر محمد بن الحسن الزُّبيدي (ت٣٧٩هـ)، تحقيق : د . حنا جميل حداد، دار العلوم للطباعة والنشر - الرياض، ط١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

- **الاستغناء في أحكام الاستثناء.** لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت٦٨٢هـ)، تحقيق: د. طه محسن، منشورات وزارة الأوقاف العراقية - بغداد، مطبعة الإرشاد، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- **الاستيعاب في معرفة الأصحاب .** لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، مكتبة نهضة مصر - القاهرة .
- **أُسْدُ الغابة في معرفة الصحابة .** لعز الدين بن الأثير الجزري (ت٦٣٠هـ)، تحقيق : أستاذنا الدكتور محمد إبراهيم البنا وزميليه، دار الشعب - القاهرة - ١٩٧٠م .
- **أسرار العربية .** لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م .
- **أسماء خيل العرب وأنسابها وذكر فرسانها.** لأبي محمد الحسن بن أحمد الأعرابي (الأسود الغندجاني) (بعد٤٣٠هـ)، تحقيق: د. محمد علي سلطاني، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨١م .
- **أسماء المغتالين من الأشراف في الجاهلية والإسلام وأسماء من قُتل من الشعراء.** لأبي جعفر محمد بن حبيب البغدادي (ت٢٤٥هـ) تحقيق: عبد السلام هارون = نوادر المخطوطات .
- **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين.** لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني (ت٧٤٣هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد دياب، مطبوعات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١ - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- **الأشباه والنظائر .** لجلال الدين عبد الرحمن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق : مجموعة من الباحثين، من مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م
- **الاشتقاق .** لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت٣٢١هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م .
- **اشتقاق أسماء الله.** لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٤٠هـ)، تحقيق: د.عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- **الإصابة في تمييز الصحابة.** للحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، (ومعه الاستيعاب)، دار الكتاب العربي - بيروت .
- **إصلاح المنطق.** لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت (ت٢٤٤هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف - القاهرة، ط٤ - ١٩٨٧م ..
- **الأصمعيات .** اختيار أبي سعيد عبد الملك بن قُريب الأصمعي (ت٢١٦هـ)، تحقيق : أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، ط٥، دار المعارف - القاهرة .
- **الأصول في النحو .** لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج (ت٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **الأضداد للأصمعي** = ثلاثة كتب في الأضداد .
- **الأضداد للسجستاني** = ثلاثة كتب في الأضداد .

- **الأضداد لابن السكيت** – ثلاثة كتب في الأضداد .
- **الأضداد** . لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ـ صيدا ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
- **الأضداد في كلام العرب** . لأبي الطِّيب عبد الواحد بن علي اللغوي (ت٣٥١هـ)، تحقيق : د . عزة حسن ، مجمع اللغة العربية ـ دمشق ، ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٣م .
- **الأضداد** . لأبي عُبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ) (بعنوان ثلاثة نصوص في الأضداد) ، تحقيق د. محمد حسين آل حسين ، توزيع عالم الكتب ، ط١ ، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م .
- **أعجب العجب في شرح لامية العرب** . لأبي القاسم محمود بن عمر جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ، تحقيق د . محمد إبراهيم حوّر ، مطبعة سعد الدين ـ دمشق ، ط١ ، ١٤٩٨هـ ـ ١٩٩٧م .
- **إعراب ثلاثين سورة من القرآن**. لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ)، بيروت دار ومكتبة الهلال، ١٩٨٥ .
- **إعراب القرآن** . لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: د . زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ـ بيروت، ط٢ ـ ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
- **إعراب القراءات السبع وعللها**. لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمذاني النحوي الشافعي (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط١ ـ ١٤١٣ ـ ١٩٩٢م .
- **إعراب القراءات الشواذ** . لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب ـ بيروت، ط١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.
- **إعراب لامية الشنفرى** . لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: محمد أديب عبد الواحد جمران، المكتب الإسلامي ـ دمشق، ط٤ ـ ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .
- **الأعلام**. لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين ـ بيروت، ط٧ ـ ١٩٨٦م .
- **الأغاني**. لأبي الفرج علي بن الحسين الأصفهاني (ت٣٥٦هـ)، إحياء التراث العربي
- مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية ـ ١٣٥٧هـ ـ ١٩٧٤م .
- **الأفعال** . لمحمد بن عمر بن عبد العزيز المعروف بابن القوطية (ت٣٦٧هـ)، تحقيق: علي فودة، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط٢، ١٩٩٣م .
- **الأفعال** . لأبي القاسم علي بن جعفر السعدي المعروف بابن القطاع (ت٥١٥هـ)، عالم الكتب ـ بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
- **الاقتضاب في شرح أدب الكتاب**. لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد البطليوسي (ت٥٢١هـ)، تحقيق: مصطفى السقا و د. حامد عبد المجيد، الهيئة العامة المصرية للكتاب ـ القاهرة ١٩٨١م .
- **الإقناع في القراءات السبع**. لأبي جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري ابن الباذش (ت٥٤٠هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ـ مكة

المكرمة، دار الفكر - دمشق، ط١ - ١٤٠٣هـ .

- **إكمال الأعلام بتثليث الكلام.** لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الجياني (ت٦٧٢هـ) تحقيق سعد حمدان الغامدي، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ط١ ـ ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- **ألقاب الشعراء.** لأبي جعفر محمد بن حبيب البغدادي (ت٢٤٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون = نوادر المخطوطات .
- **أمالي ابن الشجري.** لأبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة الحسني المعروف بابن الشجري (ت٥٤٢هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م
- **أمالي الزجاجي.** لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٤٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل - بيروت، ط٢ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **أمالي القالي.** إسماعيل بن القاسم أبي علي القالي البغدادي (ت٣٥٦هـ)، الهيئة المصرية للكتاب ـ القاهرة ١٩٧٥م .
- **الأمثال.** لأبي عُبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث - دمشق، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ط١ ـ ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .
- **إنباه الرواة على أنباه النحاة .** لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت، ط١ ـ ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
- **الانتصار لسيبويه على المبرد.** لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي (ت٣٣٢هـ)، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .
- **الإنصاف في مسائل الخلاف .** لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية - صيدا، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م
- **الأيام والليالي والشهور.** لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتب الإسلامية ودار الكتاب المصري - القاهرة، ط٢، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- **إيضاح الشعر .(أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب).** لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م . وتحقيق د. محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي - القاهرة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- **إيضاح شواهد الإيضاح.** لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي (ق ٦هـ)، تحقيق: د. محمد بن محمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م
- **الإيضاح العضدي.** لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، دار العلوم - الرياض، ط٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون.** لإسماعيل باشا البغدادي (ت١٣٣٩هـ)، مصور عن

طبعة استانبول ١٩٤١هـ .

- **البارع في اللغة.** لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي (ت٣٥٦هـ)، تحقيق: هاشم الطعان، ساعدت جامعة بغداد على نشره، مكتبة النهضة ــ بغداد، دار الحضارة العربية ــ بيروت، ط١، ١٩٧٥م .
- **البحر المحيط.** لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، دار الفكر ــ بيروت، ط٢ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- **بغية الآمال في معرفة النطق بجميع مستقبلات الأفعال.** لأبي جعفر أحمد بن يوسف ابن يعقوب اللبلي الفهري (ت٦٩١هـ)، تحقيق: الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد، منشورات معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة.** للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - صيدا .
- **البيان في غريب إعراب القرآن.** لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، الهيئة العامة المصرية للكتاب ــ القاهرة، ١٤٠٠هـ ــ ١٩٨٠م .
- **البيان والتبيين.** لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط٥ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **تأويل مشكل القرآن.** لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث - القاهرة، ط٣ - ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
- **تاج العروس من جواهر القاموس.** لمحب الدين محمد مرتضى الحسيني الواسطي الزَّبيدي (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق: علي شيري، دار الفكر - بيروت، ط١ - ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
- **تاريخ بغداد.** للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، دار الكتاب العربي ــ بيروت .
- **التبصرة والتذكرة.** لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري (ق ٤ هـ)، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- **التبيان في إعراب القرآن.** لأبي البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة، ١٩٧٦م .
- **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين.** لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- **تحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن.** لأبي جعفر أحمد بن يوسف الرعيني الغرناطي (ت٧٧٩هـ)، تحقيق: د. علي حسين البواب، دار المنارة - جدة، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

- **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب**، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ)، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، دار الرسالة ـ بيروت، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .
- **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد.** لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت٧٦١)، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- **تذكرة الحفاظ.** لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- **تذكرة النحاة.** لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- **تفسير غريب ما في كتاب سيبويه.** لأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني (ت٢٥٥هـ)، تحقيق : د. محسن سالم العميري، المكتبة التجارية - مكة المكرمة، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .
- **تصحيح الفصيح** . لعبد الله بن جعفر بن درستويه النحوي (ت ٣٤٧ هـ) ، تحقيق : د . محمد بدوي المختون ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
- **التصريح على التوضيح** . لخالد بن عبد الله الزهري (ت٩٠٥هـ)، تحقيق : د . عبدالفتاح بحيري إبراهيم ، الزهراء للإعلام العربي - القاهرة ، ط١ ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- **التعليقة على كتاب سيبويه** . لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. عوض القوزي، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .
- **تفسير أسماء الله الحسنى.** لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت٣١١هـ)، تحقيق: أحمد يوسف الدقاق، دار الثقافة العربية - دمشق ط٥ - ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .
- **التفسير الكبير** . للفخر الرازي محمد بن عمر (ت٦٠٦ هـ) ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ط٣ بدون .
- **التكملة** . لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، بغداد، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- **التكملة والذيل والصلة لما فات صاحب القاموس من اللغة.** للسيد محمد مرتضى الزَّبيدي (ت١٢٠٥هـ) تحقيق: د. ضاحي عبد الباقي ومصطفى حجازي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- **التكملة والذيل والصلة لكتاب الصحاح** . للحسن بن محمد بن الحسن الصاغاني (ت ٦٥٠هـ) ، تحقيق عبد العليم الطحاوي ، مطبعة دار الكتب - القاهرة ، ١٩٧٠م .
- **التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري.** لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: أحمد ناجي القيسي، وخديجة الحديثي، وأحمد مطلوب، مطبعة العاني ـ بغداد، ط١ - ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م .

- **التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه.** لأبي عُبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري (ت٤٣٢هـ)، مطبوع مع الأمالي .
- **التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح.** لأبي محمد عبد الله بن بري (ت٥٨٢هـ)، تحقيق: مصطفى حجازي، الهيئة العامة المصرية للكتاب ـ القاهرة، ط١ ـ ١٩٨٠م .
- **التنبيهات.** لعلي بن حمزة البصري (ت٣٧٥هـ)، تحقيق: الأستاذ عبد العزيز الميمني، دار المعارف ـ القاهرة، ١٩٧٧م .
- **تهذيب إصلاح المنطق.** صنعة أبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت٥٠٢هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة ـ بيروت، ط١ ـ ١٤٠٣هـ ـ١٩٨٣م .
- **تهذيب الألفاظ** = كنز الحفاظ .
- **تهذيب اللغة.** لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري الهروي (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون وآخرين، الدار المصري العامة للتأليف والترجمة ـ القاهرة ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م .
- **ثلاثة كتب في الأضداد.** للأصمعي والسجستاني وابن السكيت، تحقيق: د. أوغست هفنر، دار الكتب العلمية ـ بيروت .
- **ثمار القلوب في المضاف والمنسوب.** لأبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي النيسابوري (ت٤٢٩هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف ـ القاهرة ـ ١٩٨٥م .
- **الجامع الصغير لأحاديث البشير النذير.** لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، طبعة مصطفى البابي الحلبي ـ القاهرة، ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م .
- **الجامع لأحكام القرآن.** لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت٦٧١هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م، وطبعة دار الكتب المصري ١٣٥٣هـ ـ ١٩٣٥م .
- **الجمل في النحو.** لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٤٠هـ)، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، دار الأمل ـ إربد، ط٢ ـ ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- **جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام.** لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي (أوائل القرن الرابع الهجري) حققه د. محمد علي الهاشمي، دار القلم ـ دمشق، ط١ ـ ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
- **جمهرة الأمثال** . لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت٣٨٢هـ) ، دار الجيل ـ بيروت، ط٢ ـ ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .
- **جمهرة أنساب العرب.** لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت٤٥٦هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف ـ القاهرة، ١٩٨٢م .
- **جمهرة اللغة.** لأبي بكر محمد بن الحسين بن دريد (ت٣٢١هـ)، تحقيق: د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين ـ بيروت، ط١ ـ ١٩٨٧م .
- **الجنى الداني في حروف المعاني.** للحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، والأستاذ نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة ـ بيروت، ط٢ ـ ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
- **جواهر الأدب في معرفة كلام العرب.** لعلاء الدين علي بن محمد بن علي الاربلي (ت٧٤١هـ)،

تحقيق: د. حامد أحمد نيل، مكتبة النهضة المصرية ـ القاهرة، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .

- **الجيم .** لأبي عمرو إسحاق بن مِرار الشيباني (ت٢٠٥هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين، مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ القاهرة ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م .
- **الحجة في القراءات السبع.** للحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق ـ بيروت، القاهرة، ط٢ ـ ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م .
- **حجة القراءات.** لأبي زُرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (ت بعد ٤٠٣هـ)، تحقيق: الأستاذ سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٣ ـ ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .
- **الحجة للقراء السبعة.** لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث ـ دمشق، ط١ ـ ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .
- **حروف المعاني .** لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ) ، تحقيق د . علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
- **الحلبة في أسماء الخيل المشهورة في الجاهلية والإسلام .** للصاحبي التاجي المتوفى بعد (٦٩٧هـ) ، تحقيق د. حاتم الضامن ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- **الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل.** لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد البطليوسي (ت٥٢١هـ)، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعُّودي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية ـ دار الرشيد للنشر ١٩٨٠م .
- **الحلل في شرح أبيات الجمل.** لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد البطليوسي (ت٥٢١هـ)، تحقيق: د. مصطفى إمام، مطبعة الدار المصرية ـ القاهرة، ط١، ١٩٧٩م.
- **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء.** للحافظ أبي نُعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط١، ١٣٥١هـ ـ ١٩٣٢م .
- **الحماسة.** لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي (ت٢٣١هـ)، تحقيق: د. عبد الله عبد الرحيم عسيلان، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ الرياض، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨٩م.
- **الحماسة .** لأبي عبادة الوليد بن عُبيد البحتري (ت٢٨٤هـ)، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط٢ ـ ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م .
- **الحيوان.** لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي ـ بيروت .
- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب .** لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط٣، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م .
- **الخصائص .** لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي ـ بيروت، مصور عن طبعة دار الكتب المصري ١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م .
- **خَلْقُ الإنسان.** لأبي محمد ثابت بن أبي ثابت اللغوي (ت ق ٣هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، الكويت ـ ١٩٦٥م .

- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون.** لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م .
- **درة الغواص في أوهام الخواص.** لأبي محمد القاسم بن علي الحريري (ت٥١٦هـ) ، تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي علي القرني ، دار الجيل ـ القاهرة ، مكتبة التراث الإسلامي ـ القاهرة ، ط١ ، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م .
- **الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب.** لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن فرحون (ت٧٩٩هـ) تحقيق: د. محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث ـ القاهرة، ١٩٧٢ .
- **ديوان الأسود بن يعفر النهشلي .** جمع وتحقيق د. نوري حمودي القيسي ، مطبوعات وزارة الثقافة والإعلام ـ بغداد ، ١٩٧٠م .
- **ديوان الأعشى الكبير** ميمون بن قيس. تحقيق: د. محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٧ ـ ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
- **ديوان امرئ القيس.** تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف ـ القاهرة، ط٤ ـ ١٩٨٤م .
- **ديوان أوس بن حجر.** تحقيق: د. محمد يوسف نجم، دار صادر ـ بيروت، ط٣ ـ ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م .
- **ديوان بني بكر في الجاهلية والإسلام.** جمع وتحقيق: الدكتور عبد العزيز نبوي، دار الزهراء للنشر ـ القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م .
- **ديوان شعر بني عُقَيل .** جمع وتحقيق د . عبدالعزيز محمد الفيصل ،(بدون) .
- **ديوان تأبط شراً.** جمع وتحقيق: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي ـ ط١ ـ ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .
- **ديوان تميم بن أبيّ بن مقبل العجلاني.** تحقيق: د. عزة حسن، دمشق، ط١، ١٣٨١هـ ـ ١٩٦٢م .
- **ديوان جرير.** تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف ـ القاهرة، ط٣ ـ ١٩٨٦م
- **ديوان حاتم الطائي .** رواية هشام بن محمد الكلبي ، تحقيق : د . عادل سليمان جمال ، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ، ط٢ ، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م .
- **ديوان حسان بن ثابت.** تحقيق: د. وليد عرفات، دار صادر ـ بيروت ـ ١٩٧٤م .
- **ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت** (ت٢٤٦هـ)، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط١ ـ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
- **ديوان حُميد بن ثور الهلالي.** صنعة الأستاذ عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية ـ القاهرة، ١٣٧١هـ ـ ١٩٥١م .
- **ديوان الخرنق بنت بدر بن هفان.** تحقيق: الدكتور حسين نصار، مطبعة دار الكتب ـ القاهرة، ١٩٦٩م .
- **ديوان ذي الرمة.** بشرح أبي نصر الباهلي، ورواية أبي العباس ثعلب، تحقيق: د. عبد القدوس أبو صالح ، مؤسسة الرسالة، ط٤ ـ ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م .

- **ديوان رؤبة بن العجاج.** تحقيق: وليم بن الورد البروسي، منشورات دار الآفاق الجديدة ـ بيروت، ط٢ ـ ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .
- **ديوان الراعي النميري.** تحقيق: راينهرت فايبرت، إصدار المعهد الألماني للأبحاث الشرقية ـ بيروت، نشر: فرانتس شتاينر بفيسبادن ، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م .
- **ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني.** تحقيق: صلاح الدين الهادي، دار المعارف ـ القاهرة، ١٩٧٧م .
- **ديوان طرفة بن العبد بشرح الأعلم الشنتمري.** تحقيق: درية الخطيب، ولطفي الصقال، مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ دمشق ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م .
- **ديوان العباس بن مرداس السُّلمي.** تحقيق: د. يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١ ـ ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م .
- **ديوان عَبيد بن الأبرص.** تحقيق: د. حسين نصار، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه ـ القاهرة، ط١ ـ ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م .
- **ديوان العجاج.** برواية وشرح عبد الملك بن قُريب الأصمعي (ت٢١٦هـ)، تحقيق: د.عزة حسن، مكتبة دار الشرق ـ بيروت ١٩٧١م .
- **ديوان عدي بن زيد العبادي .** تحقيق: محمد جبار المعيبد، دار الجمهورية ـ بغداد، ١٩٧٥م .
- **ديوان عمر بن أبي ربيعة.** تحقيق: وشرح محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع .
- **ديوان عمرو بن قَميئة .** تحقيق حسن كامل الصيرفي ، مطبوعات معهد المخطوطات العربية ـ القاهرة، ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٥م .
- **ديوان عمرو بن كلثوم التغلبي .** تحقيق أيمن ميدان ، مطبوعات نادي جدة الأدبي ـ جدة ، ط١ ، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م .
- **ديوان عنترة العبسي.** تحقيق: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، ط٢ ـ ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
- **ديوان الفرزدق.** دار بيروت للطباعة والنشر ـ بيروت ـ ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .
- **ديوان القطامي.** تحقيق: إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب، دار الثقافة ـ بيروت، ط١، ١٩٦٠م .
- **ديوان كثير عَزَّة.** تحقيق: د. إحسان عباس، دار الثقافة ـ بيروت ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.
- **ديوان كعب بن مالك .** دراسة وتحقيق سامي مكي العاني ، مكتبة النهضة ـ بغداد ، ١٣٩٨هـ .
- **ديوان لبيد بن ربيعة =** شرح ديوان لبيد .
- **ديوان ليلى الأخْيَلِيَّة.** جمع وتحقيق: خليل إبراهيم العطية ، وجليل العطية، دار الجمهورية ـ بغداد، ط٢ ـ ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م .
- **ديوان (شعر) المتلمس الضبعي.** رواية الأثرم وأبي عُبيدة، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية ـ القاهرة، ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م .
- **ديوان (شعر) المثقب العبدي .** تحقيق وتعليق حسن كامل الصيرفي، منشورات معهد المخطوطات العربية ، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م .

- **ديوان متمم بن نويرة** = مالك ومتمم ابنا نويرة اليربوعي .
- **ديوان المسيب بن علس** = الصبح المنير .
- **ديوان المهلهل** . جمع أنطوان محسن القوال ، دار الجيل ـ بيروت ، ط١ ، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م .
- **ديوان النابغة الذبياني**. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف ـ القاهرة، ط٢ ـ ١٩٨٥م .
- **ديوان أبي النجم العجلي**. صنعة علاء الدين آغا، مطبوعات النادي الأدبي ـ بالرياض، ١٤٠١هـ .
- **ديوان النمر بن تولب** . (ضمن شعراء إسلاميون) .، تحقيق د. نوري حمودي القيسي، عالم الكتب ـ بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م .
- **الرد على المسائل العشر لابن بري** = المسائل العشر .
- **رسالة الملائكة** . لأبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي (ت ٤٤٩هـ) ، تحقيق الأستاذ محمد سليم الجندي ، منشورات دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ، ط٣ ، ١٩٧٩م .
- **رصف المباني في حروف المعاني**. لأحمد بن عبد النور المالقي (ت٧٠٢هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم ـ دمشق، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- **الروض الأنف في شرح السيرة النبوية** (لابن هشام) . لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت٥٨١هـ)، تعليق مجدي منصور الشورى ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ط١ ، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م .
- **الزاهر في معاني كلمات الناس**. لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١ ـ ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م .
- **السبعة في القراءات**. لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد (ت٣٢٤هـ)، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف ـ القاهرة ، ط٣ ـ ١٩٨٨م.
- **سر صناعة الإعراب**. لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم ـ دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- **سِفر السعادة وسفير الإفادة**. لأبي الحسن علم الدين علي بن محمد السخاوي (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ دمشق، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
- **سنن الترمذي**. لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وزملاؤه، مصطفى البابي الحلبي وشركاه ـ القاهرة، ط٢ ـ ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.
- **سنن أبي داود** . لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥هـ)، دار الباز ـ مكة المكرمة .
- **سنن ابن ماجة** . لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد فواد عبد الباقي، المكتبة العلمية ـ بيروت .
- **سنن النسائي** . أحمد بن علي بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي (ت٣٠٣هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت .
- **سير أعلام النبلاء** . لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ) ، تحقيق : شعيب الأرناؤوط ومجموعة من الباحثين، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب.** لعبد الحي بن أحمد بن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير - دمشق، ط١، ١٤٠٦ - ١٤١٢هـ / ١٩٨٦ - ١٩٩٢م
- **شرح أبيات سيبويه.** لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: د. محمد علي سلطاني، دار المأمون - دمشق، ١٩٧٩م .
- **شرح أبيات مغني اللبيب.** لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث - دمشق، ١٩٧٩م .
- **شرح أدب الكاتب .** لأبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي (ت٥٤٠هـ) ، مكتبة القدسي - القاهرة ، ١٣٥٠هـ .
- **شرح أسماء الله الحسنى.** للإمام فخر الدين محمد بن عمر الخطيب الرازي (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الكتاب العربي - بيروت، ط١ - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- **شرح أشعار الهذليين.** صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري (ت٢٧٥هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مراجعة محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة - ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م .
- **شرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارسي = إيضاح الشعر .**
- **شرح التسهيل.** لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن، ود.محمد المختون، هجر للطباعة والنشر - القاهرة، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- **شرح التصريف .** لأبي القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت٤٤٢هـ)، تحقيق د. إبراهيم البعيمي ، مكتبة الرشد - الرياض ، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .
- **شرح التصريف الملوكي.** لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الحلبي (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية - حلب، ط٣ - ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
- **شرح جمل الزجاجي.** لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف العراقية - بغداد، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- **شرح ديوان الحماسة.** لأبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت٥٠٢هـ)، عالم الكتب - بيروت .
- **شرح ديوان الحماسة.** لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت٤٢١هـ)، تحقيق: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .
- **شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري.** تحقيق: الدكتور إحسان عباس، وزارة الإعلام - الكويت، ط٢، ١٩٨٤م .
- **شرح شافية ابن الحاجب.** لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت٦٨٨هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- **شرح شواهد الإيضاح .** لعبد الله بن بري (ت٥٨٢هـ)، تحقيق: د. عيد مصطفى درويش، منشورات مجمع اللغة العربية - القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- **شرح شواهد شرح الشافية** . لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، (منشور مع شرح الشافية) .
- **شرح شواهد الكشاف** = مشاهد الإنصاف .
- **شرح عيون كتاب سيبويه.** لأبي نصر هارون بن موسى القيسي القرطبي (ت٤٠١هـ)، تحقيق: د. عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه، مكتبة حسان ـ القاهرة، ط١ ـ ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .
- **شرح القصائد التسع المشهورات** . لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: أحمد خطاب، دار الحرية للطباعة ـ بغداد ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.
- **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات.** لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: الأستاذ عبد السلام هارون، دار المعارف ـ القاهرة، ط٤ ـ ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .
- **شرح القصائد العشر** . لأبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت٥٠٢هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ، منشورات دار الآفاق الجديدة ـ بيروت، ط٤، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .
- **شرح كافية ابن الحاجب.** لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت٦٨٠هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت .
- **شرح الكافية الشافية.** لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .
- **شرح كتاب سيبويه.** لأبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت٣٦٨هـ)، مصور عن مخطوطة دار الكتب المصرية برقم : ١٣٧/١٣٦نحو . والجزء المطبوع بعنوان (السيرافي النحوي) بتحقيق: د. عبد المنعم فائز، دار الفكر ـ دمشق، ط١ ـ ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
- **شرح لامية العرب للزمخشري = أعجب العجب في شرح لامية العرب .**
- **شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف.** لأبي أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري (ت٣٨٢هـ)، تحقيق: د. السيد محمد يوسف، مراجعة العلامة الأستاذ أحمد راتب النفاخ ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ دمشق .
- **شرح المفصل.** لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الحلبي (ت٦٤٣هـ)، عالم الكتب ـ بيروت .
- **شرح المفضليات.** لأبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت٥٠٢هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
- **شرح مقصورة ابن دريد** . لمحمد بن أحمد بن هشام اللخمي (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: مهدي عبيد جاسم (طبع بعنوان ابن هشام اللخمي وجهوده اللغوية) مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١ ـ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م .
- **شرح هاشميات الكميت بن زيد الأسدي** . لأبي رياش أحمد بن إبراهيم القيسي، تحقيق: د. داود سلوم، ود. نوري حمودي القيسي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ـ بيروت، ط١ ـ ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .

- **شرح الهداية** . لأبي العباس أحمد بن عمار المهدوي (ت ٤٤٠ هـ)، تحقيق : د. حازم سعيد حيدر ، مكتبة الرشد - الرياض ، ط١ ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .
- **شعر الأحوص الأنصاري**. جمع وتحقيق: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط٢ - ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .
- **شعر الأخطل** . صنعة السكري رواية عن أبي جعفر محمد بن حبيب، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط٢ - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- **شعر أمية بن أبي الصلت** (أمية بن أبي الصلت حياته وشعره) ، جمع وتحقيق د. بهجة عبد الغفور الحديثي ، مطبوعات وزارة الثقافة والإعلام - بغداد ، ١٩٧١م .
- **شعر جابر بن رألان السنبسي** = شعر طيئ .
- **شعر الخوارج** . تحقيق د. إحسان عباس ، دار الثقافة - بيروت ، ١٩٧٤م .
- **شعر زهير بن أبي سُلمى** . صنعة الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ)، تحقيق : د . فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط٣ - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م . وصنعة أبي العباس ثعلب (ت٢٩١هـ)، دار الكتب المصرية، ١٣٦٣هـ - ١٩٤٤م
- **شعر زياد الأعجم** . جمع وتحقيق د. يوسف حسين بكار ، دار المسيرة ، ط١ ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م
- **شعر زيد الخيل الطائي**. تحقيق د. أحمد مختار البرزة، دار المأمون للتراث - دمشق، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- **شعر ساعدة بن جؤية الهذلي** = شرح أشعار الهذليين .
- **شعر صخر الغي الهذلي** = شرح ديوان الهذليين .
- **شعر ضمرة بن ضمرة النهشلي** . جمع وتحقيق د. هاشم طه شلاش ، (مجلة المورد) المجلد العاشر ، العددالثاني ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- **شعر أبي طالب** = غاية المطالب .
- **شعر طيّئ وأخبارها في الجاهلية والإسلام**. جمع وتحقيق: وفاء فهمي السنديوني، دار العلوم للطباعة والنشر - ط١ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- **شعر عبدة بن الطبيب** . جمع وتحقيق د. يحيى الجبوري ، دار التربية - بغداد ، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .
- **شعر عبد الرحمن بن حسان** . جمع وتحقيق د. سامي مكي العاني ، مطبعة المعارف - بغداد ، ١٩٧١م .
- **شعر عبد الله بن الزبعرى** . جمع وتحقيق د . يحيى الجبوري ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **شعر عبد الله بن الزَّبير الأسدي**. جمع وتحقيق: الدكتور يحيى الجبوري، دار الحرية للطباعة - بغداد، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .
- **شعر عبد الله بن همام السلولي**. جمع وتحقيق وليد محمد السراقبي ، مطبوعات مركز جمعة الماجد للتراث والثقافة - دبي ، ط١ ، ١٤١٧هـ - ١٩٨٦م .

- **شعر عبد مناف بن ربع الهذلي** – شرح أشعار الهذليين .
- **شعر العجير السلولي** . جمع وتحقيق محمد نايف الدليمي (مجلة المورد) ، المجلد الثامن ، العدد الأول ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- **شعر عمرو بن أحمر الباهلي**. جمع وتحقيق: الدكتور حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ دمشق .
- **شعر عمرو بن معديكرب الزبيدي**. تحقيق: مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ دمشق، ط٢ ـ ١٩٨٥م .
- **شعر عمران بن حطان** – شعر الخوارج .
- **شعر الفِند الزِّمّاني** . جمع وتحقيق د. حاتم الضامن (مجلة المجمع العلمي العراقي) ، المجلد السابع والثلاثون ، الجزء الرابع ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .
- **شعر الكميت بن زيد الأسدي** . جمع وتحقيق: د. داود سلوم ، عالم الكتب ـ بيروت، ط٢ ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .
- **شعر الكميت بن معروف** .(ضمن شعراء مقلون) ، تحقيق د.حاتم الضامن ، عالم الكتب - بيروت ، ط١ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **شعر المرار بن سعيد الفقعسي** . (ضمن شعراء أمويون - القسم الثاني) دراسة وتحقيق: د. نوري حمودي القيسي ، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ١٣٩٦ - ١٤٠٢هـ / ١٩٧٦ - ١٩٨٢م
- **شعر مضرس بن ربعي الأسدي**. جمع وتحقيق د.نوري حمودي القيسي، مجلة المجمع العلمي العراقي (المجلد السابع والثلاثون) الجزء الأول، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- **شعر معقل بن خويلد الأسدي** – شرح أشعار الهذليين .
- **شعر المغيرة بن حبناء التميمي** . (ضمن شعراء أمويون ـ القسم الثالث) ، دراسة وتحقيق : د . نوري حمودي القيسي ، من مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ١٣٩٦ ـ ١٤٠٢هـ / ١٩٧٦ ـ ١٩٨٢م .
- **شعر أبي نخيلة السعدي**. جمع وتحقيق عباس توفيق، مجلة المورد (العدد الثالث) ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م
- **شعر نصيب بن رباح** . جمع وتحقيق : د . داود سلوم ، مطبعة الإرشاد - بغداد ، ١٩٦٧م .
- **شعر هدبة بن خشرم العذري** . تحقيق د . يحيى الجبوري ، دار القلم - الكويت ، ط٢، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
- **شعر يزيد بن الحكم الثقفي** . (ضمن شعراء أمويون - القسم الثالث) ، دراسة وتحقيق: د . نوري حمودي القيسي ، من مطبوعات المجمع العلمي العراقي ، ١٣٩٦ - ١٤٠٢هـ / ١٩٧٦ - ١٩٨٢م .
- **شعر يزيد بن الطثرية** . جمع وتحقيق د . ناصر بن سعد الرشيد ، دار مكة للطباعة ، ط١ ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- **شعراء إسلاميون**. جمع وتحقيق: د. نوري حمودي القيسي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ـ بيروت، ط٢ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .

- **شعراء أمويون.** دراسة وتحقيق: د. نوري حمودي القيسي: (الجزءان الثاني والثالث) من مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ١٣٩٦ - ١٤٠٢هـ / ١٩٧٦ - ١٩٨٢م . (الجزء الرابع) من مطبوعات عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **شعراء مقلون.** جمع وتحقيق: د. حاتم صالح الضامن ، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ـ بيروت، ط١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **الشعر والشعراء.** لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف - القاهرة، ١٩٦٦م .
- **الصاحبي.** لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة ١٩٧٧م .
- **الصبح المنير في شعر أبي بصير الأعشى والأعشَين الآخرين**، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع ـ الكويت، ط٢ - ١٩٩٣م .
- **الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)** لإسماعيل بن حماد الجوهري (٣٩٥هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط٤ - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م
- **ضرائر الشعر.** لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت ط١، ١٩٨٠م.
- **طبقات فحول الشعراء.** لمحمد بن سلام الجمحي (ت٢٣١هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني - القاهرة .
- **طبقات النحويين واللغويين.** لأبي بكر محمد بن الحسن الزُّبيدي الأندلسي (ت٣٨٠هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف - القاهرة ، ١٩٨٤م .
- **العَقَقَة والبررة.** لأبي عُبيدة معمر بن المثنى (ت٢١٠هـ) تحقيق: عبد السلام هارون = نوادر المخطوطات .
- **العين .** لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) ، تحقيق : د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، منشورات الأعلمي للمطبوعات - بيروت، ط١ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- **عيون الأخبار.** لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، دار الكتاب العربي ـ بيروت، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية ١٣٤٣هـ - ١٩٢٥م .
- **غاية المطالب في شرح ديوان أبي طالب.** جمع وتحقيق: محمد خليل الخطيب، مصر ـ ١٩٥٠ ـ ١٩٥١م .
- **غاية النهاية في طبقات القراء.** لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري (ت٨٣٣هـ)، عني بنشره ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية - بيروت، ط٣ - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م
- **غريب الحديث.** لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي (ت٢٨٥هـ) تحقيق أستاذنا الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد، مطبوعات مركز البحث العلمي ـ جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

- **غريب الحديث.** لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت٣٨٨هـ)، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ط١ ـ ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .
- **غريب الحديث.** لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١ ـ ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- **الغريب المصنف.** لأبي عُبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ)، تحقيق: د. محمد المختار العبيدي ، بيت الحكمة ودار سحنون ـ تونس ، ط٢ ، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م .
- **الفائق في غريب الحديث.** لأبي القاسم محمود بن عمر جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد علي البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة ـ بيروت، ط٢ .
- **الفاخر** . لأبي طالب المفضل بن سلمة بن عاصم (ت٢٩١هـ)، تحقيق : عبد العليم الطحاوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤م .
- **فُرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه.** لأبي محمد الحسن بن أحمد الأعرابي (الأسود الغندجاني) (بعد٤٣٠هـ)، تحقيق: د. محمد علي سلطاني، دار قتيبة ـ دمشق ، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨١م .
- **الفصيح** . لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت٢٩١هـ)، تحقيق: د. عاطف مدكور، دار المعارف ـ القاهرة، ١٩٨٤م .
- **فعلت وأفعلت** . لأبي حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستاني (ت٢٥٠هـ)، تحقيق: د . حاتم الضامن ، دار صادر ـ بيروت ، ط٢ ، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م .
- **فعلت وأفعلت** . لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت٣١١هـ)، تحقيق : الأستاذ ماجد الذهبي ، الشركة المتحدة للتوزيع ـ دمشق ، ١٤٠٤هـ .
- **فهارس الأصول في النحو** . للدكتور يحيى بشير مصري، دار البخاري للنشر والتوزيع ـ بريدة، ط١ ـ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
- **فهارس تهذيب اللغة** . صنعة الأستاذ عبد السلام هارون، ط١، ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م.
- **فهارس معاني القرآن للفراء** . إعداد الدكتورة فائزة عمر علي المؤيد، مطابع الرضا ـ الدمام، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م .
- **الفهرست** . لأبي الفرج محمد بن إسحاق بن النديم الوراق (ت٣٨٠هـ)، دار المعرفة ـ بيروت١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م .
- **القاموس المحيط.** لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي (ت٨١٧هـ)، دار الجيل ـ بيروت .
- **قصد السبيل فيما في اللغة العربية من الدخيل** . لمحمد الأمين بن فضل الله المحبي (ت١١١١هـ) ، تحقيق د . عثمان محمود الصيني ، مكتبة التوبة ـ الرياض ، ط١ ، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م .
- **القوافي** . لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت٢١٥هـ)، تحقيق: د. عزة حسن، مطبوعات وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي ـ دمشق، ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م .
- **القوافي** . للقاضي أبي يعلى عبد الباقي بن عبد الله بن المحسن التنوخي (ت بعد ٤٨٧هـ)، تحقيق عمر

الأسعد ومحيي الدين رمضان، دار الإرشاد - بيروت، ط١ ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م .

- **الكامل في اللغة والأدب.** لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١ - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- **الكتاب.** لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، ط٣ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل.** لأبي القاسم محمود ابن عمر جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، دار المعرفة - بيروت .
- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون.** لمصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى، مصور عن طبعة استانبول ١٩٤١هـ.
- **الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها.** لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٤ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م
- **كنز الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ لابن السكيت.** لأبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي بعناية لويس شيخو اليسوعي، دار الكتاب الإسلامي - القاهرة .
- **اللآلي في شرح أمالي القالي.** لأبي عُبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي (ت٤٨٧هـ)، تحقيق: الأستاذ عبد العزيز الميمني، دار الحديث - بيروت، ط٢ - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- **اللامات** . لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، دار الفكر - دمشق، ط٢ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **اللباب في علل البناء والإعراب.** لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: د. غازي مختار طليمات، ود. عبد الإله نبهان، منشورات مركز جمعة الماجد بدبي، دار الفكر المعاصر — بيروت، دار الفكر — دمشق، ط١ — ١٤١٦هـ — ١٩٩٥م. ومصورة النسخة المحفوظة في المكتبة الأزهرية .
- **لسان العرب.** لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت٧١١هـ)، دار صادر - بيروت
- **لمعة في الكلام على لفظة (آمين) المستعملة في الدعاء وحكمها في العربية** . لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب (ت٥٦٧هـ)، تحقيق: د . سليمان بن إبراهيم العايد، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد الأول - ١٤٠٩هـ .
- **ليس في كلام العرب.** للحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، ط٢، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- **المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم.** لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: د. كرنكو، دار الكتب العلمية — بيروت، ط٢ — ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- **ما بنته العربُ على فَعَال.** لرضي الدين أبي الفضائل الحسن بن محمد بن الحسن الصَّغاني (ت٦٥٠هـ)، تحقيق: د. عزة حسن، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م .

- **ما جاء على فعلت وأفعلت بمعنى واحد مؤلف على حروف المعجم** . لأبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي (ت٥٤٠هـ) ، تحقيق : الأستاذ ماجد الذهبي ، دار الفكر ـ دمشق ، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .
- **مالك ومتمم ابنا نويرة.** دراسة وتحقيق: ابتسام مرهون الصفار، مطبعة الإرشاد ـ بغداد ١٩٦٨م .
- **ما يجوز للشاعر في الضرورة.** لأبي عبد الله محمد بن جعفر القزاز التميمي القيرواني (ت٤١٢هـ)، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، ود. صلاح الدين الهادي، دار العروبة ـ الكويت، ١٩٨٢م .
- **ما يحتمل الشعر من الضرورة.** لأبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: د. عوض حمد القوزي، مطابع الفرزدق التجارية ـ الرياض، ط١ ـ ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م .
- **ما ينصرف وما لا ينصرف.** لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت٣١١هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط٢ ـ ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م .
- **المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة.** لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم ـ دمشق، ط١ ـ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
- **مجاز القرآن.** لأبي عُبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت٢١٠هـ)، تحقيق: د. فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ١٩٨٨م .
- **مجالس ثعلب.** لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت٢٩١هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف ـ القاهرة، ط٥، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .
- **مجمع الأمثال.** لأبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني (ت٥١٨هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م .
- **مجمل اللغة.** لأحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٢ ـ ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
- **المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث.** لأبي موسى محمد بن أبي بكر بن أبي عيسى المديني الأصفهاني (ت٥٨١هـ)، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ط١ ـ ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .
- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات.** لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: عبد الحليم النجار وعلي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ القاهرة، ١٣٨٦هـ .
- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز.** لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي (ت٥٤١هـ)، تحقيق: عبد العال السيد إبراهيم وآخرين، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بدولة قطر، مؤسسة دار العلوم ـ الدوحة، ١٣٩٨ ـ ١٤٠٩هـ / ١٩٧٧ ـ ١٩٨٩م .
- **المحكم والمحيط الأعظم** . لعلي بن إسماعيل بن سيده (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، وحسين نصار، مصطفى البابي الحلبي ـ القاهرة، ١٣٧٧ ـ ١٩٥٨م .
- **مختصر شواذ القراءات.** لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمذاني النحوي الشافعي

(ت٣٧٠هـ)، تحقيق: ج برجشتراسر، المطبعة الرحمانية - مصر ١٩٣٤هـ جمعية المستشرقين الألمانية .

- **المخصص.** لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده الأندلسي (ت٤٥٨هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- **المذكر والمؤنث.** لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: د. طارق عبد عون الجنابي، وزارة الأوقاف العراقية - بغداد، مطبعة العاني، ط١، ١٩٨٧م .
- **المذكر والمؤنث .** لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق : د. رمضان عبد التواب ، مكتبة دار التراث - القاهرة ، ط٢ ، ١٩٨٩م .
- **المذكر والمؤنث .** (لأبي الحسين سعيد بن إبراهيم التستري (ت٣٦١هـ) ، تحقيق : د . أحمد عبد المجيد هريدي ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط١ ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- **المذكر والمؤنث .** لأبي حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستاني (ت٢٥٠هـ)، تحقيق : د. حاتم الضامن ، (مطبوعات مركز جمعة الماجد بدبي) ، دار الفكر - دمشق، ط١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
- **مراتب النحويين .** لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي (ت٣٥١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دارالفكر العربي - ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م .
- **المرصع في الآباء والأمهات والأبناء والبنات والأذواء والذوات.** لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: د. فهمي سعد، عالم الكتب - بيروت، ط١ - ١٤١٢هـ - ١٩٩٢ .
- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها.** لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد جاد المولى وصاحبيه، دار الفكر - بيروت.
- **المسائل البصريات.** لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني - القاهرة، ط١، ١٤٠٥هـ - ٩١٨٥م .
- **المسائل الحلبيات.** لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **المسائل الشيرازيات.** لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، مصور عن مخطوطة راغب باشا بتركيا تحت رقم: ١٣٧٩ .
- **المسائل العسكرية .** لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ) ، تحقيق : د . علي جابر المنصوري ، مطبعة الجامعة - بغداد ، ط٢ ، ١٩٨٢م .
- **المسائل العشر المتعبات إلى الحشر .** لأبي نزار الحسن بن صافي ملك النحاة (ت٥٦٨هـ) ، **والردُّ عليها لأبي محمد** عبدالله المقدسي الشهير بابن بري (ت٥٨٢هـ)، تحقيق : الدكتور محمد أحمد الدالي ، دار البشائر - دمشق ، ط١ ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
- **المسائل العضديات.** لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. علي جابر المنصوري، عالم الكتب - بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات.** لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي

(ت٣٧٧هـ)، تحقيق: صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني - بغداد ١٩٨٣م

- **المسائل المنثورة.** لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: مصطفى الحدري ، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق .
- **المستقصى في أمثال العرب.** لأبي القاسم محمود بن عمر جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
- **المسند .** للإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، المطبعة الميمنية بمصر: ١٣١٣هـ .
- **مشاهد الإنصاف في شواهد الكشاف.** لمحمد بن عليان المرزوقي (ت١٣٥٥هـ)، مطبوع بآخر الكشاف .
- **مشكل إعراب القرآن.** لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٢ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **المعارف.** لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: د. ثروت عكاشة، دار المعارف - القاهرة، ط٤ - ١٩٨١م .
- **معاني الحروف.** المنسوب لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (ت٣٨٤هـ)، تحقيق أستاذنا الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مكتبة الطالب الجامعي - مكة المكرمة، ط٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- **معاني القرآن.** لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت٢١٥هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط١ - ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .
- **معاني القرآن.** لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، ود. عبد الفتاح شلبي، عالم الكتب - بيروت، ط٣ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- **معاني القرآن الكريم.** لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: الشيخ محمد علي الصابوني، منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط١ - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .
- **معاني القرآن وإعرابه.** لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (٣١١هـ)، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت، ط١ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- **معجم الأدباء** = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب .
- **معجم الأمثال العربية القديمة** للدكتور عبد الرحمن عفيف، دار العلوم للطباعة والنشر - الرياض، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **معجم البلدان.** لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي (ت٦٢٦هـ)، دار صادر - بيروت .
- **معجم الشعراء .** لأبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني (ت٣٨٤هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج ، مكتبة النوري - دمشق . والطبعة التي بتحقيق د . كرنكو ، دار الكتب العلمية - بيروت، ط٢ - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- **معجم شواهد العربية** للأستاذ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط١ - ١٣٩٢هـ -

١٩٧٢م .

- **معجم القراءات القرآنية.** إعداد الدكتور أحمد مختار عمر، والدكتور عبد العال سالم مكرم، انتشارات أسوه - إيران، ط١ - ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .
- **المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية.** للدكتور أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١ - ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم.** وضعه محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث - القاهرة، ط٢ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع.** لأبي عُبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي (ت٤٨٧هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، عالم الكتب - بيروت، ط٣ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- **معجم مفردات الإبدال والإعلال .** تأليف الدكور أحمد محمد الخراط ، دار القلم - دمشق ، ط١ ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
- **معجم مقاييس اللغة.** لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل - بيروت، ط١ - ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
- **المعرب من الكلام الأعجمي.** لأبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي (ت٥٤٠هـ)، تحقيق: د.ف عبد الرحيم، دار القلم - دمشق، ط١ - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م
- **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار.** لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، وشعيب الأرناؤوط، وصالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١ - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- **معلقة عمرو بن كلثوم بشرح أبي الحسن بن كيسان** (ت٢٩٩هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام - القاهرة، ط١ - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- **المعمرون والوصايا.** لأبي حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستاني (ت٢٥٠هـ)، تحقيق: عبد المنعم عامر، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة، ١٩٦١م.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب.** لأبي محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ومراجعة سعيد الأفغاني، ط٥ - ١٩٧٩م .
- **مفردات ألفاظ القرآن.** لأبي القاسم حسين بن محمد الراغب الأصفهاني (ت٤٢٥هـ تقريباً)، تحقيق: عدنان صفوان داودي، دار القلم - دمشق، ط١ - ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- **المفصل في علم العربية.** لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تقديم وتعليق د. محمد عز الدين السعيدي، دار إحياء العلوم - بيروت ط١ - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- **المفضليات.** اختيار المفضل بن محمد بن يعلى الضبي (ت١٧٨هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، ط٧ - ١٩٨٣م .
- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية.** لأبي إسحاق الشاطبي (ت٧٩٠هـ) [السفر الثالث]

تحقيق: د. عياد الثبيتي، دار التراث ـ مكة المكرمة، ط١ ـ ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م .

- **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية.** لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت٨٥٥هـ)، بهامش الخزانة، ط١، دار صادر ـ بيروت.
- **المقتصد في شرح الإيضاح.** لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت٤٧١هـ)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية ـ دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م .
- **المقتضب.** لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ القاهرة ـ ١٣٩٩هـ .
- **المقصور والممدود.** لأبي العباس أحمد بن محمد بن الوليد بن ولاد النحوي (ت٣٣٢هـ)، تحقيق: محمد بدر الدين النعساني الحلبي، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م .
- **المقصور والممدود.** لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق : عبد الإله نبهان ، ومحمدخير البقاعي ، دار قتيبة ـ دمشق ، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
- **الملاحن .** لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت٣٢١هـ)، تحقيق: إبراهيم اطفيش الجزائري ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ط١ ، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
- **الممتع في التصريف.** لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار المعرفة ـ بيروت، ط١ ـ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
- **من آراء الزجاج النحوية.** للدكتور شعبان صلاح، دار الثقافة العربية ـ القاهرة، ط١ ـ ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م .
- **من اسمه عمرو من الشعراء.** لأبي عبد الله محمد بن داود بن الجراح (ت٢٩٦هـ)، تحقيق: د. عبد العزيز بن ناصر المانع، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط١ ـ ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م .
- **المنتخب في غريب كلام العرب.** لأبي الحسن علي بن الحسن الهُنائي المعروف بكراع النمل (ت٣١٠هـ)، تحقيق: د. محمد أحمد العمري، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ط١ ـ ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م .
- **المنصف شرح تصريف المازني .** لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ القاهرة، ط١، ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م .
- **من نُسب إلى أمّه من الشعراء.** لأبي جعفر محمد بن حبيب (ت٢٤٥هـ) = نوادر المخطوطات .
- **الموطأ.** للإمام مالك بن أنس (ت١٧٩هـ)، برواية أبي مصعب الزهري المدني، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ومحمود محمد خليل، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م .
- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال.** لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية ـ القاهرة، ط١، ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٣م .
- **النبات .** لأبي سعيد عبد الملك بن قُريب الأصمعي (ت٢١٦هـ)، تحقيق: عبد الله يوسف الغنيم، مكتبة المتنبي ـ القاهرة، ط١، ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م .
- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء.** لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري

(ت٥٧٧هـ)، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار - الزرقاء، ط٣ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- **النشر في القراءات العشر.** للحافظ ابي الخير محمد بن محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، تصحيح: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية - بيروت.
- **النقائض .** لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠هـ) ، تحقيق بيفن ، ليدن ١٩٠٥ - ١٩٠٨م .
- **نَكْتُ الهميان في نُكَتِ العميان.** لصلاح الدين خليل بن إيبك الصفدي (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: احمد زكي باشا، المطبعة الجمالية - القاهرة، ١٣٢٩هـ - ١٩١١م
- **النكت في تفسير كتاب سيبويه.** لأبي الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ)، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية ــ الكويت، ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٧م .
- **النهاية في غريب الحديث والأثر.** لابن الأثير مجد الدين المبارك بن محمد الجزري (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ود. محمود محمد الطناحي، دار الفكر - بيروت .
- **نهج البلاغة .**
- **نوادر المخطوطات .** تحقيق : عبد السلام هارون، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة، ط٢ - ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
- **النوادر .** لأبي مسحل الأعرابي عبدالله بن حريش (ت القرن الثالث الهجري) . تحقيق الدكتور عزة حسن ، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق ، ط١ ، ١٩٦١م .
- **النوادر في اللغة .** لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري (ت٢١٥هـ)، تحقيق : د . محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق - بيروت، القاهرة، ط١ - ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- **هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون.** لإسماعيل باشا البغدادي (ت١٣٣٩هـ)،دار الفكر ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- **الهمز .** لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري (ت٢١٥هـ)، تحقيق لويس شيخو، (مجلة المشرق) ، والمطبعة الكاثوليكية ١٩١٠م ، بيروت .
- **همع الهوامع شرح جمع الجوامع.** لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية - الكويت، ط١ - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- **الوافي بالوفيات.** لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت٧٦٤هـ)، منشورات جمعية المستشرقين الألمانية - فرانز شتاينر بفيسبادن، ط٢، باعتناء محمد يوسف نجم ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م .
- **الوحشيات .** لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي (ت٢٣١هـ)، تحقيق: العلامة الأستاذ عبد العزيز الميمني الراجكوتي، دار المعارف - القاهرة، ط٣ - ١٩٨٧م .
- **الوحوش .** لأبي سعيد عبد الملك بن قُريب الأصمعي (ت٢١٦هـ)، تحقيق: أيمن محمد ميدان ، منشورات النادي الأدبي - جدة، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .
- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان.** لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت٦٨١هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر - بيروت، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

فهرس الفهارس

* * *